هنري غريمال

حركات التحرر الوطني

في آسيا وافريقيا

منذ ١٩١٩ وحتى الوقت الحاضر

تعريب:
د. صباح كعدان

دراسات فلسفية وفكرية
« ١٦ »

حركات التحرر الوطني

في آسيا وأفريقيا

منذ ١٩١٩ وحتى الوقت الحاضر

دراسات سياسية وفكرية

« ١٦ »

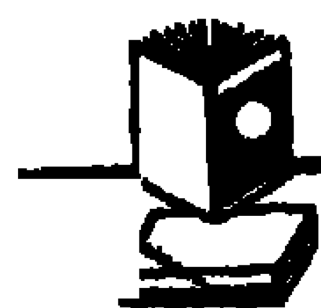
هنري غريمال

حركات التحرر الوطني

في آسيا وافريقيا

منذ ١٩١٩ وحتى الوقت الحاضر

تعريب:
د. صباح كعدان


منشورات وزارة الثقافة
في الجمهورية العربية السورية
دمشق ١٩٩٤

العنوان الأصلي للكتاب :

Henri Girmal

LA

DECOLONISATION

de 1919 à nos Jours

Paris, Edition Complexe, 1985 2é éd.

حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا منذ ١٩١٩ وحتى
الوقت الحاضر ـ La Decolonisation de 1991
nos Jours / هنري غريمال ؛ تعريب صباح كعدان . ـ
دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٩٤ . ـ ٤٩٢ ص ؛ ٢٤ سم . ـ
(دراسات سياسية وفكرية ؛ ١٦) .

١ ـ ٩ر٣٢٠ غ ر ي ح ٢ ـ ٥ر٣٢٠ غ ر ي ح
٣ ـ ٨٢ر٩٠٩ غ ر ي ح ٤ ـ العنوان ٥ ـ العنوان
الموازي ٦ ـ غريمال ٧ ـ كعدان ٨ ـ السلسلة

مكتبة الأسد

الايداع القانوني : ع ـ ١٠٧١ /١٠/١٩٩٤

مقـــدمة

يعد التوسع الاستعماري منذ بداية عصـر الاكتشافات الجغرافية وحتى اوائل القرن العشرين حدثاً من الاحداث الاكثر اهمية في تاريـخ الانسانية ، لانه اسهم كثيراً في حـركة التغريب Occidentalisation التي اثرت في جميع القارات بدرجات مختلفة . وقد تم هذا التوسع سواء عن طريق احتلال مناطق غير ماهولة او قليلة السكان هاجرتاليها جماعات كثيفة الى حد ما من المهاجرين الاوروبيين ، او بامتداد السـيطرة السياسية والاقتصادية على شعوب اخضعت بالطرق السلمية او بالوسائل العسـكرية .

تاريخياً ، لم يجر هذا التوسع وفقاً لخطة زمنية منتظمة ، وانمـا مر بمراحل متتابعة من التقدم والتقهقر . فبعد تاسيس الامبراطوريات في القرن السادس والسابع والثامن عشر ، شكلت ثـورة المستوطنين الانكليز في امـريكا الشمالية بداية عصـر « التحـرر من الاسـتعمار Décolonisationوتبـع تاسيس الولايات المتحدة انحلال الامبراطوريات الاسبانية والبرتغالية في امريكا الوسطى والجنوبية . فدفعت هـذه الثورات ليبرالي القرن التاسع عشر البريطانيين الى تبني قانون تورجو Turgot « البيولوجي » الذي جاء قبل الثورة والذي يقول : كما ان الثمرة عند نضجها تنفصل عن الشجرة ، فان المستعمرات الماهولة بمواطنين واعين لحقوقهم تطلب التحرر من سلطة الوطن ـ الأم لدى وصولها الى مرحلة معينة من التطور . وبما أن ذلك امر لا مفر منه ، فمن الحنكـة السياسية افساح المجال امام وقوعه سلمياً ، وذلـك للحفاظ على علاقات بين « الميتروبول » والمستعمرات القديمة مختلفة عن

العلاقات القائمة على القوة . هكذا انتقلت كندا ، واوستراليا ، ونيوزيلايدة ، وافريقية الجنوبية من حالة التبعية الى حالة المساواة في نطاق الكومنولث عن طريق التطور الدستوي التدريجي .

لكن هل يطبق على البلدان « التابعة » او « الخاضعة »(١) التي استولت الدول الاستعمارية الغربية عليها باعداد كبيرة في نهاية القرن التاسع عشر ، وفرضت على السكان المحليين الذين اعتبرتهم « متخلفين» ما طبق على المستعمرات التي يسكنها مواطنون من اصول اوروبية ؟ هذا ما ظنه بعض الانكليز تبعا للمبدأ القائل بان التطور الاقتصادي والديمقوقراطي والحكم الذاتي امور لا يمكن الفصل بينها . اما الفرنسيون فقد وجدوا في ماضيهم التاريخي تقليداً مختلفاً تماماً يقول بعدم امكان تجزئة ارض الجمهورية وب « استيعاب Assimilation » الرعايا او بارتقائهم الى حالة المواطنين . والحقيقة ان السواد الاعظم من الاوروبيين لم يفكر ، حتى الحرب العالمية الثانية ، بمستقبل المستعمرات ، وانما بحاضرها فقط . وذلك لانهم لا زالوا متاثرين ببهجة انتصارات فترة التوسع الاستعماري ، وباحساس التفوق الناجم عن نفوذ حضارتهم وتطورهم الاقتصادي ، لأن الاستعمار لم يكن عنصراً مهماً لاوروبا فحسب ، بل ولتطور البلدان المستعمرة ايضاً ، وادى الى توازن عرّفه أحد الحقوقيين في عام ١٩١٢ بالعبارات التالية :

« يعني الاستعمار اقامة علاقات مع بلدان بكر بهدف الاستفادة من مختلف مواردها ، وتطوير هذه البلدان لصالح المنفعة الوطنية . وفي الوقت ذاته نقل مزايا الثقافة الفكرية والاجتماعية والعلمية والخلقية والفنية والادبية والتجارية الخاصة بالشعوب المتقدمة الى الشعوب

---

(١) حسب تعبير J. HARMAND : Domination et Colonisation, 1910.

المحرومة منها . هكذا يكون الاستعمار مؤسسة انشاها جنس يملك حضارة متقدمة في بلدان بكر لتحقيق الهدفين آنفي الذكر »(٢) .

بحسب هذا المبدا ، المقبول عموماً ، تخلى الاستعمار عن طابع الاستغلال الذي طبعته الميركنتيلية(٣) منذ زمن بعيد ، ليصبح نظام تبادل يكفي للاقرار بشرعيته . الا ان اوروبا عينت وحدها حدود هذا التبادل وبينت من طرفها لوحدها ان العمل الحضاري يسوغ السيطرة السياسية والاقتصادية دون استشارة الشعوب المستعبدة وحتى تلك التي كان لها حضارات عريقة . وحتى اذا سلمنا بان من الممكن قيام علاقات على الاسس المشار اليها خلال فترة ما نتيجة دونية احد الاطراف المعنية ، فانه لا بد من فقدان التوازن يوما ما . وهذا ما حصل عندما وصلت الشعوب الخاضعة بفعل العمل الحضاري ، الى مستوى مساو او قريب من مستوى « الميتروبول » لقد كان الاستعمار يحمل في ذاته سبب القضاء عليه .

وبدا مجيء هذا اليوم لرجال مابين الحربين امراً غير مؤكد ، وبكل الأحوال بعيداً جداً . لأن تخلف اقتصاد البلدان المستعمرة ما زال مهماً. ولاتبذل الحكومات اي جهد مالي لاستدراكه . إذ لم تجرؤ الحكومة البريطانية على طلب الاموال اللازمة من البرلمان ، الذي يدافع بحزم عن مصلحة دافعي الضرائب ، الا في عام ١٩٢٨ عندما صوت على اول قانون لتنمية المستعمرات بمبلغ مليون جنيه استرليني فقط . وواظبت فرنسا على التمسك بالقاعدة المحددة في المادة ١٣ من القانون المالي لسنة ١٩٠٠ التي تنص على : ان المستعمرات تتحمل بنفسها جميع مسؤولياتها

(٢) MERIGNHAC : Précis de législation et d'économie coloniales, cité par BORELLA.

(٣) نظام اقتصادي نشأ في اوروبا في القرن السابع عشر يقوم على تصدير اكبر كميات ممكنة من المنتجات المحلية الى الخارج ، واستيراد اقل ما يمكن بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من الاحتياطي المالي من الذهب في الدول الاوروبية الغربية ـ المعرب

بالاعتماد على الضرائب والقروض ، ولا تتحمل ميزانية الميتروبول سوى النفقات اللازمة للدفاع والادارة . في حين ان المستوى الفكري المتدني الناجم عن عدم كفاية المدارس ، سمح بابعاد السكان المحليين عن مراكز المسؤوليات الادارية . ولم يذكر المستعمِر من الاصلاحات الا تلك التي تزيد من توثيق الروابط بين المستعمرات والميتروبول ، ومن النظريات الليبرالية الا تلك التي لم يكن ينوي تطبيقهـا . وبدت استمرارية الاستعمار امراً لا جدال فيه . وكان الامبرياليون الانكليز يثورون حماساً كما في نهاية العهد الفيكتوري ، لدى رؤية اراضي الامبراطورية على خارطة الكرة الارضية ملونة ب ((اللون الوردي)) . ويتعلم طلاب المدارس الفرنسيون ان بلدهم يمتد ((على قارات العالم الخمس)) ويبلغ عـدد سكانه ١٠٠ مليون نسمة كما ابرز المعـرض الاستعماري لعـام ١٩٣١ التباين الشيق بين رعايا فرنسا في عاداتهم وانماط حياتهم ، ولون بشرتهم وركز على اظهار سعادتهم بالعيش تحت ظلال العلم نفسه (العلم الفرنسي ـ المعرب) .

في حين كانت الدول الاستعمارية تعمل من أجل استمرارية الماضي ودوامه ، بدا التطور خارجاً عنها . صحيح ان هذا التطور بدا بعد الحرب العالمية الاولى بشكل غير منظور ، الا انه لم يتوقف بعد ذلك . لان افكار التحرر لم تكن قدتولدت بعد لدى الشعوب كلها ، وانما بين الاكثر نضجاً منها . في حين كانت القوى التي ستدني اجل الاستعمار تستعد في كل مكان . كما اسهمت اوروبا نفسها بتهيئتها باستقبالها النخبة من ابنـاء المستعمرات في مدارسها وجامعاتها حيث تعلموا فيها قيمة الحـرية . ((انها الامم الغربية التي ، عبر تاريخها ، بينت للشعوب التي استعمرتها كيف يمكن للمرء ان يتحرر من سلطة الغريب)) المستعمر (بكسر الميم) ومهما كان هذا التغيير جزئياً ، فانه لم يفت المراقبين المحنكين . اذ كتب الوزير السابق جبريل هانوتو Hanotaux في عام ١٩٢٨ ما يلي :

((من قال لمؤسسي الامبراطورية الاستعمارية ، مجد الجمهورية الثالثة ، ان مبدأ اعمالهم وقيمتها سيصبح عرضة لحكم الشعوب التي

التي ادعوا بسط حمايتهم عليها ولرقابتها قبل اختفاء الاخيرين من هؤلاء المؤسسين عن مسرح الاحداث » .

لقد قربت الحرب العالمية الثانية اجل الاستعمار بشكل مفاجيء . اذ كان تاثيرها شبيهاً بتاثير ثورة ١٧٨٩(٠) في اوروبا من عدة جوانب . فقد ادت الى انتشار الافكار التي ، وان لم تكن جديدة ، لم تعرف بعد انتشاراً واسعاً مماثلا . فكان لمبدا « حق الشعوب في تقرير مصيرها » الذي ورد في ميثاق الاطلسي ، ثم في ميثاق سان فرانسيسكو ، صدى مدو لدى الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) . ووصل صداه الى اولئك الذين لا زالوا يحتفظون ، في آسيا وافريقيا ، بالاجلال لعصر ليس بالبعيد جداً ، حين لم تكن بلدانهم « مستعمرة » ويستمدون من عظمة هذا العصر المظلم غالباً ، والذي اضفوا عليه صفة الكمال دائماً ، ارادة النضال ضد العبودية الحاضرة . كما سمعه ايضاً الافارقة القوميون الحديثون ، الذين كانوا حتى ذلك الوقت يرون القومية في اللون والعرق والاطار القبلي ، واحياناً في اطار الوحدة الادارية الاستعمارية التي ينتمون اليها . وكان حق تقرير المصير يعني بالنسبة اليهم جميعاً الحق في الخلاص من حالة التبعية التي يعزون اليها تعاستهم ومصيرهم غير العادل . اما فيما يتعلق بالخيارات السياسية المستقبلية ، التي دُرس بعضها جيداً ، فدارات ، بنتيجة تاثيرات مختلفة حول صيغتين هما الاستقلال الكامل والقضاء التام على العلاقات القائمة ، والحكم الذاتي في اطار مجموعة سياسية (كومنولث ، اتحاد) لا تشكل الميتروبول فيها الا احدى مكوناتها . اما الصيغة القديمة ، صيغة « الاستيعاب » عن طريق انـدماج البلدان المستعمرة الكامل بالميتروبول مع حقوق متساوية ، فلم تعد تبدو ملائمة لتطلعات الوضع الجديد ، وان عادت للظهور من حين لآخر ، فالجميع كانوا يعلمون بانها غير ممكنة التحقيق . واذا ذكرت في « الميتروبولات » (وخصوصاً في فرنسا) فكانت بلا تقدير للنتائج لان السكان مختلفون

(٠) الثورة الفرنسية ــ المعرب

جداً عن الأوروبيين بعاداتهم ومستوى معيشتهم ، ولم يكن ذكرها سوى حجة هدفها التستر على المحافظة على سيطرة الاقلية او هيمنتها . اما ابناء المستعمرات الذين لم تحقق رغبتهم حين كانوا يطالبون بتطبيقها ، فاخذوا برفضها تحت تاثير التطلع القومي الى الحرية .

بشكل عام ، لم تكن « الميتروبولات » مهياة بعد لقبول الحق الجديد الذي يطالب به ابناء المستعمرات . فبريطانيا العظمى كانت الوحيدة التي طبقت بنجاح « نهج الكومنولث » في الهند وسيلان منذ الحرب . قبل ان تطبقه بتردد مع بعض الصعوبات في مستعمراتها في افريقيا الغربية ورفضت القوى الاستعمارية الاخرى تحقيق هذا النمط من التحرر الاستعماري « المقبول » فهي لم تسلم بعد بان الحركات التي ظهرت بين شعوب آسيا وافريقيا تشكل موجة عميقة الجذور وذات تقدم حتمي لان روح السيطرة ما زالت لديها ، وتجد مصدر تغذيتها الرئيسي في حالة الضعف الآني . اذ كان كل تخل عن جزء من تفوقها السياسي يبدو لها بداية لانحطاطها الكامل ، وان المحافظة على سلطتها يعد الشرط الضروري للحفاظ على المصالح والروابط الاقتصادية ، وكعربون لقوتها المستقبلية . الامر الذي جعل الحوار صعباً بين اطراف يضعون انفسهم في مستويات مختلفة ، وتقودهم وجهات نظرهم الى استنتاجات متناقضة . وحين وجدت الدول الاستعمارية نفسها عاجزة عن ايقاف التطور المذهل الذي كان يسود العالم غير الاوروبي ، بذلت جهدها الكي تحيده في مستعمراتها . فاعدت على عجل بعض البنى الدستورية التي حكم عليها طموحها في تجميد حركة الجماهير بعدم تحقيق غرضها . لقد اعدت برامج طويلة الاجل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي تستهدف تحسين احوال الشعوب المستعمرة ، اعطيت الاولوية فيها للحقائق الاقتصادية على حساب تطلعات التحرر السياسي ولجات الى استخدام القوة تحت اسم « اعادة السلام Pacification » او « عمليات بوليسية » كوسيلة اخيرة ، واضفت عليها الصبغة الشرعية

عن طريق التاكيد على ان الوضع القائم ، المقبول من السكان ، لم يضطرب الا بفعل اقلية من « مثيري الاضطرابات » المتاثرين بنظريات مخربة او بالدول الاجنبية .

لم تع الدول الاستعمارية الواقع وتفتش مع الشعوب عن السبيل لاقامة علاقات جديدة متناسبة مع روابط ، تشكل الموافقة الحرة للشعوب عليها الضمان الوحيد لها ، الا بعد تجارب مريرة واخفاقات متكررة ؛ وبهذا انتقل زمام المبادرة الى المعسكر الاستعماري وعمر الاستعمار الكلاسيكي .

انطلاقا من هذه الاعتبارات ، اصبح من الضروري تحديد المنهجية المتبعة في هذا الكتاب والحدود التي خص بها .

لما كان الهدف وصف المراحل الرئيسية لظاهرة واسعة ومعقدة ، فقد عمد المؤلف الى البحث اولا عن جذورها . الحرب العالمية الاولى وتاثيرها على سلوك المستعمرين والمستعمرين (الجزء الاول) . كما ادخلت الحرب العالمية الثانية عناصر جديدة في اللعبة ، وظهرت معها للوجود شروط اكثر ملاءمة (الجزء الثاني) . وتحققت آنذاك حركة التحرر من الاستعمار عبر مرحلتين كبيرتين متتاليتين ، تتعلق كل منها بقارة . فحررت قارة آسيا اولا بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٤ (الجزء الثالث) ، وحصلت البلدان الافريقية على استقلالها بعد ذلك احياناً بسهولة نسبية ، واحياناً اخرى بعد صدمات اليمة بين ١٩٥٦ و ١٩٦٣ (الجزء الرابع) .

لقد تركت جانباً ، عن قصد ، مشكلات التحرر من الاستعمار في في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية لان تاثيرها على تاريخ فترتنا كان بسيطا ، وكذلك مسائل الدومنيون(٠) البريطانية ، الدول

---

(٠) الدول المرتبطة بالتاج البريطاني ــ المعرب

الاعضاء في عصبة الامم منذ ١٩١٩ ، والتي ثبت تحررها من الاستعمار رسمياً باعلان بلفور لعام ١٩٢٦ ، وقانون ويستمينستر ١٩٣١ ، ومشكلات المستعمرات التي «استوعبتها» الميتروبول رسمياً عام ١٩٥١.

ان توفر المادة الضخمة والمتفرقة ، غالباً ما وضع المؤلف تجاه خيارات صعبة . كما ان عدم قدرته على تخصيص نصيب متساو لكل المسائل دفعه للاعتقاد بان من المفيد تخصيص النصيب الاكبر للمسائل التي قلما تتطرق اليها المصادر باللغة الفرنسية في حينه .

* * *

القسم الاول

المرحلة التحضيرية ١٩١٩ ـ ١٩٣٩

الفصل الاول

الحرب العالمية الاولى ونتائجها

بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى وجدت الدول الاستعمارية نفسها بحاجة للاستعانة بمستعمراتها بشريا وماديا واقتصاديا . فعبأت شباب المستعمرات القادرين على حمل السلاح واجبرتهم على خوض الحرب الى جانب جيوشها في مختلف جبهات القتال في أوروبا . كما ارغمت سكان المستعمرات المختلفة على تقديم العون الاقتصادي والمالي لها . فما هو أثر ذلك على الامن والاستقرار في هذه المستعمرات ؟ وهل أدت التضحيات التي قدمها أبناء المستعمرات الى اتساع معرفة الاوروبيين بالمستعمرات وابنائها ؟ وما هي مواقف مختلف الدول المنتصرة في الحرب تجاه المشكلات التي نجمت عن هذه الحرب كمصير مستعمرات الدول المغلوبة مثلا .

هذه هي بعض الأسئلة التي يحاول المؤلف الإجابة عنها في هذا الفصل من الكتاب . وذلك الى جانب دراسة تطور الوضع في الشرق الاوسط المستعمر حتى عام ١٩٣٩ .

١ ـ استقرار الامبراطوريات الاستعمارية خلال الحرب الكبرى الاولى :

« كان القرن التاسع عشر عصر الاستعمار ، وقد يصبح القرن العشرين عصره الحرج » . هذه العبارة لمنظر التوسع الاستعماري الفرنسي ب. لوروا ـ بولبو Leroy-Beaulieu بدت في عام ١٩١٩ وكأنها طرفة . فالحرب الكبرى التي هزت العالم، انتهت بانتصار الدول

الغربية ،ولم تزعزع الامبراطوريات التي تم الحصول عليها خلال القرون الاخيرة ، وخصوصا في الخمسين عاما السابقة لهذه الحرب . اذ لم يسبب اي بلد مستعمر للدولة الاستعمارية الخاضع لها مشاكل خطيرة حتى في اللحظات الاكثر حرجا من الحرب . فقد أجهضت بداية العصيان الذي قام في الهند الصينية ، واكد حزب المؤتمر الهندي ، وهو الحزب المنظم آنذاك ، اخلاصه وولاءه للتاج « البريطاني » ، وعبّر عن رغبته في بقاء الهند داخل الامبراطورية البريطانية . وبدت سيطرت ٢٠٠ مليون من الاوروبيين على اكثر من ٧٠٠ مليون من الرعايا المستعمرين سيطرة لاشك فيها . كما سمح اقتسام تركات الدول المغلوبة ، المانيا وتركيا ، التي تم الاستيلاء عليها بمساعدة قوات المستعمرات غالبا ، بحل بعض المسائل المتنازع عليها (كمسألة الكونغو) لصالح الدول المنتصرة ، وازدياد نفوذ الدول الاوروبية في الشرق الاوسط .

وتم إشراك البلدان المستعمرة ، وللمرة الأولى ، اشراكا فعليا واسعا الى جانب الدول الاستعمارية في حرب ليس لها أية علاقة بها. وكان للمؤن والايدي العاملة والمحاربين من آسيا وافريقيا أثر عظيم وهام في تقرير مصير الحرب . ولم يشك الراي العام الاوروبي لحظة بأن اشتراك هذه البلدان لم يكن عفوي دائما ، وصدق عن طيب خاطر التأكيدات الرسمية بأن شعوب المستعمرات سارعت بحماس لنجدة الوطن المهدد . وساهمت المساعدات التي قدمتها بلدان ما وراء البحار أثناء الحرب في تحقيق شهرة المستعمرات ومفهوم المجتمع الامبراطوري اكثر من دعاية الجمعيات المناصرة للتوسع (الاستعماري) وتزعزع الكثير من الشكوك تجاه الفعل الاستعماري . فالاستعمار أتى أكله ، وبرر جهود العبقرية الحضارية الاوروبية في الماضي والمستقبل . لكن هذه الحرب لم تؤدِ الى أي ازدياد في تعرف أبناء الدول الاستعمارية الاوروبية على أبناء المستعمرات ، ولم تقد الى تقليص المسافة التي تفصل بينهم ، بل أدى اختلاف شروط المعيشة بينهم الى محافظة المستعمرين على الشعوربالتفوق على أبناء المستعمرات. كان الاوروبيون

مقتنعين بأنهم الوحيدون الذين يملكون حضارة قيّمة . أما ابناء المستعمرات فلم يولوا رفاهية الرجل الاوروبي الا قليلا من الاعتبار والاهمية . لأنه لما تتكون لديهم الرغبة بعد في الحصول على مثلها ، فقد قادت مشاهدتهم البيض الاوروبيين يتقاتلون فيما بينهم دون هوادة ــ وهم الذين كانوا يدعون بانهم المدافعون عن المبادىء الانسانية ــ الى اضعاف نفوذ أوروبا وقيمتها في نظرهم . فهؤلاء الذين أرسلوا الى « الميتروبول » جنودا أو عمالا ، عرفوا عيوب ومصائب أسيادهم، وتكونت لديهم فكرة عن حياة أسيادهم أقل عظمة وجمالا من تلك التي كانت لديهم قبل مغادرتهم لبلادهم . ولم نستخلص الشعوب المستعمرة من كل ذلك ، ولا من مفاهيم « الحق » و « الديموقراطية » التي دعيت باسمها للمشاركة في الحرب الحجج للمطالبة بالتحرر . ولئن لم يبدأ « المد الصاعد للشعوب الملونة » بعد ، فقد نما لدى هذه الشعوب احساس تام بانه صار لها دين على أسيادها .

٢ ــ مواقف الحلفاء تجاه المسائل الناجمة عن الحرب :

إن دراسة الطريقة التي استخدمت لتقرير مصير الممتلكات الاستعمارية للدول المغلوبة تكشف لنا عن مدى تأثير الحرب على عقليات الحلفاء وعلى مواقفهم تجاه المسائل الناجمة عن هذه الحرب .

لقد احتل الحلفاء (أثناء الحرب) المستعمرات الالمانية وهي التوغو والكميرون وجنوب غرب افريقية ، وتنجانيقا في افريقيا ، وبعض الارخبيلات في المحيط الباسيفيكي . وقرروا عدم اعادتها الى المانيا بحجة انها كانت خاضعة لاستغلال لاانساني ، وهو أمر لاشك فيه ، وحكموها طبقا لحق الاحتلال أو تبعا لمعاهدات التقسيم (معاهدة ٣٠ آب ١٩١٤ الخاصة بالتوغو ، وتشرين الثاني ١٩١٦ المتعلقة بالكميرون بين فرنسا وانكلترة) . وفي مايس ١٩١٦ تم بحث وتوقيع معاهدات سايكس ــ بيكو السرية في لندن ، التي نظمت التقسيم المستقبلي للبلدان العربية بعد سلخها عن تركيا ، وذلك دون النص على استشارة

الشعوب المعنية التي سهلت بثوراتها تحرير هذه البلدان . مما يشير الى أن الامبريالية الاوروبية وان فقدت جزءا من ديناميكيتها ، فانها لازالت تحافظ على حيوتها . والواقع أن الدبلوماسية الاوروبية الغربية آنذاك كان يقودها ملاك تلقي تأهيلا استمد أسسه من معايير القرن التاسع عشر التي أولت الاهتمامات الاولية لـ « الحقوق التاريخية » والمنافع الاقتصادية ، والاعتبارات الاستراتيجية ، وحماية الاوروبيين، واقتسام مناطق النفوذ ، دون أن يقيم اي اعتبار لتطلعات الشعوب . ففي لندن ، كانت مراكز القيادة بين أيدي أفراد من انصار العظمة الاوروبية المتحمسين مثل بلفور ، وميلنر ، وكورزون . وقد قال تشرشل في بداية كتابة **آثار الكارثة** The Aftermath إن انكلترة في وضع أكثر اشراقا من اي وقت مضى . فالسيطرة البريطانية تمتد بلا انقطاع من البحر الابيض المتوسط الى بيلوشيستان . أما مطامع فرنسا فكانت أكثر تواضعا . اذ صممت على تصحيح معاهدة كايو Caillaux لعام ١٩١١ التي فقدت بموجبها ثلث الكونغو في افريقيا . ولم يكن بامكانها السماح لانكلترة بأن تمارس نفوذها وحدها على بلدان شرق البحر الابيض المتوسط باعتبارها خاضعة تقليديا لحماية الثقافة الفرنسية . وظهر داخل معسكر الدول المنتصرة الكثير من المطامح بغية اقتسام تركة الدولة الرئيسية المغلوبة في الحرب (المانيا) . فبدا لليابان ونيوزيلاندة واوستراليا وافريقية الجنوبية أن المستعمرات القريبة من حدودها ضرورية لأمنها .

- إلا أن ضم بلدان أعداء الأمس أمر يخالف التأكيدات المتكررة بأن الحرب قامت من أجل سيادة الحق وحرية الشعوب ومبادىء الديموقراطية ، والاقتراحات التي جاءت من جهات مختلفة بشأن حل أكثر تحقيقاً لهذه المبادىء . ففي نهاية عام ١٩١٧ ، اقترحت المنظمات العمالية البريطانية (مؤتمر العمال المتحدين ، ولجنة حزب العمال التنفيذية) وضع مستعمرات المانيا في افريقيا السوداء تحت سلطة جامعة الأمم الدولية المزمع انشاؤها . لأن وضعها تحت وصاية هذه

المنظمة يمكن أن يجعل ادارتها مماثلة لادارة الدول المستقلة. وفي شباط ١٩١٨ ، اتخذ تصريح المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الاتجاه نفسه تقريبـا .

أما الموقف الاكثر أهمية من حيث نتائجه فذلك الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة الامريكية . ويلسون Wilson ، الاستاذ في الحقوق ، واحد انصار دعاة الخير والانسانية والمعتبر من انسانيي أواخر القرن التاسع عشر ، لتمسكه الشديد بالديموقراطية والسلام . فقد كان لدى ويلسون القناعة بأنه لا يمكن تحقيق هذا المثل الاعلى الا اذا تمتع كل شعب بحرية تقرير مصيره وحكم نفسه بنفسه . فتبنى المبدأ الذي ورد في اعلان استقلال الولايات المتحدة القائل بأن الحكومات تستمد سلطاتها من موافقة الشعوب التي تقوم بحكمها . وهذا يعني استنكار الاستعمار بالقوة . وقد قال : « لا يوجد شعب عاجز عن حكم نفسه بنفسه عندما يقاد بالحكمة » . وجاء في أول رسالة له تتعلق بالفيليبين (٢ كانون الاول ١٩١٣) : « يجب الا يغيب عن ناظرنا استقلال الفيليبين اللاحق ونقرب قدر الامكان الوقت الذي يصبح فيه الطريق الى ذلك ممهدا والمؤسسات اللازمة لذلك قائمة » . وخصت النقطة الخامسة من النقاط الاربع عشرة التي أعلنها في شباط ١٩١٨ المسائل الاستعمارية، وأوصت « بحل مطالب البلدان المستعمرة كلها عن طريق مناقشة حرة وبروح رحبة وقائمة على التمسك بالمبدأ القائل : عند حل المسائل المتعلقة بالسيادة يجب أن تحظى مطالب الشعوب المعنية بنفس الاهتمام الذي تحظى به المطالب العادلة للحكومة التي سيتم تحديد لقبها » . وهذا يعني أن حق الاستيلاء لا يكفي وحده لاضفاء صفة الشرعية ، وأنه يجب ادانة مفهوم مستعمرة الاستغلال . ولم يحدد ويلسون الا مبادىء عامة لتسوية مصير المستعمرات الالمانية عبر عنها تعبيرا غامضا. على الرغم من قناعته الشخصية بمبدأ حق تقرير المصير للشعوب كلها ، لأنه كان مضطرا لأخذ مواقف حلفائه الاوروبيين بعين الاعتبار والاهتمام .

لم يكن ويلسون ينوي اعادة النظر في الوضع القانوني ، أو بالاحرى تحرير الامبراطوريات ، بل كان همه انقاذ المستعمرات الالمانية من الضم بلا شروط ووضعها تحت وصاية جامعة الامم . كما أوضح ذلك في مجلس العشرة في ٢٧ كانون الثاني ١٩١٩ : « تهدف خطتي فائدة الشعوب « المتخلفة » وحمايتها من اساءات شبيهة بتلك التي كانت سائدة في عهد الادارة الالمانية السابقة ، والتي يمكن أن نجدها أيضا لدى ادارات (استعمارية) اخرى . وهدفي هو تأمين تطور الشعوب والبلدان « المتخلفة » بحيث تجعلها مصلحتها أو ما يبدو لها كذلك في يوم ما قادرة على التعبير عن رأيها لتقرير مصيرها . وقد تنشأ لديها الرغبة بالاتحاد مع الدول (الاستعمارية) التي تتولى ادارتها » .

لم يكن باستطاعة ويلسون أن يحول دون تفسير أفكاره تفسيرا يتجاوز النطاق الذي يفكر به حتى لو أراد ذلك . فعلى الرغم من اكتفائه باقتراح اعطاء مصالح (وليس أمنيات الشعوب) الشعوب المستعمرة الاعتبارات نفسها التي ستعطى لمصالح مستعمريها الاجانب ، فقد فسر هذا الاقتراح وكأنه تأكيد على اعتبار حق تقرير المصير واحدا من مبادىء سياسة الحلفاء . وهذا ما جعل لأفكاره صدى مهما في العالم ، وإن كانت الحركة القومية في المستعمرات لاتزال بسيطة التطور لدرجة تمنعها من جني ثمارها سريعا وجيدا . ومع ذلك لم تفت قوتها التحريرية مثقفي بعض البلدان المستعمرة . فقد تلقى ويلسون مذكرة من حركة « الشباب التونسي » حول الاجراءات التي يستدعي تطبيق المبادىء الواردة في النقاط الاربع عشرة اتخاذها في تونس . وارسل الرئيس ويلسون ، استجابة لامنيات العرب ، بعثة كنج ــ كرين الى سورية ، التي شجعت الوطنيين على مقاومة الاطماع الفرنسية ــ الانكليزية . ولئن لم تصبح أهمية المبادىء الويلسنية ورقيها مرئية إلا فيما بعد ، فانها ساهمت آنياً باضفاء روح جديدة لحل المسائل الاستعمارية الناجمة عن الحرب .

٣ ـ عصبة الامم والانتدابات :

لقي تطبيق نظريات ويلسون على مستعمرات الدول المغلوبة بعض الصعوبات . فعلى الرغم من أن التسويات المؤقتة التي تمت بين الحلفاء خلال الحرب واحتلال القوات المسلحة لهذه المستعمرات ، لم يكن يهدف الى استباق مقررات مؤتمر السلام ، ونشات حالة ما يسمى بالأمر الـواقع de fait ، فقد بدأ معها التساؤل عن الوسيلة التي تجعلها تتخلى عن هذه المستعمرات إن لم توافق على ذلك عفويا ؟ اضافة الى ذلك فان الـراي العام في العديد من دول الحلفاء لم يكن متحمسا لاقامة نظام وصابة تختص به منظمة دولية تتمتع بحق منح إدارة مستعمرات أعداء الأمس كما تشاء الى أطراف ثالثة . واحتجت منظمات فرنسية مختلفة (الرابطة الاستعمارية الفرنسية ، واللجنة الوطنية لمستشارى التجارة الخارجية) على « التروست » الدولي (أي عصبة الامم) خوفا من عدم حصر سلطته بالمستعمرات الالمانية فقط ، وامتدادها في القريب العاجل على كافة المستعمرات الاوروبية . وأعربت دول الدومبنيون ، على لسان رئيس الوزراء الاوسترالي هوغز يدعمه ممثلو الامبراطورية الآخرون ، عن عدم رغبتها في رؤية اليابان او اي بلد آخر غير بربطاني يحل محل المانيا في المحيط الباسيفيكي .

وقد وجد الأفريقي الجنوبي سموتز حلا وسطا سماه الانتداب . وقبل ويلسون بهذا الحل نتيجة وعيه الصعوبات وتعلقه ، على ما يبدو ، بالمحافظة على الصيغ أكثر من حقائق الأشياء . وسوت المادة ٢٢ من معاهدة فرساي ، المصدق عليها في ١٤ شباط ١٩١٩ ، مصير « البلدان التي لم تعد ، بعد الحرب ، تحت سيادة الدول المغلوبة التي كانت تحكمها قبلها ، وتقطنها شعوب عاجزة عن حكم نفسها بنفسها » . وجرى التمييز بين هذه البلدان على أساس المعايير التالية : « التباين في درجة التطور ، والعوامل الجغرافية الخاصة بكل منها ، والوضع الاقتصادي فيها ، وجميع الظروف الاخرى الخاصة بالبلد المعني » . ففي هذا التشدق الكلامي يكمن العديد من التنازلات التي حظيت بها الأوضاع المكتسبة على حساب المبادىء .

جدول رقم ١

توزيع عصبة الامم للانتدابات

البلدان الخاضعة لنظام الانتداب فئة آ :	سورية ولبنان (فرنسا) فلسطين و الأردن و العراق (بريطانيا العظمى)
البلدان الخاضعة لنظام الانتداب فئة ب :	الكميرون والتوغو (فرنسا) الكميرون الشمالي الغربي ، والتوغو الغربي وتنجانيقا (بريطانيا العظمى) روانده ـ أورندي (بلجيكا)
البلدان الخاضعة لنظام الانتداب فئة جـ :	جنوب غرب افريقية (اتحاد جنوب افريقية) بلدان الباسيفيكي شمال خط الاستواء : أرخبيلات كارولين ماريان ، مارشال (اليابان) بلدان الباسيفيكي جنوب خط الاستواء : نورو Nauru (الامبراطورية البريطانية) وتديرها أوستراليا غينيا الجنوبية الغربية (أوستراليا) ساموا الغربية (نيوزيلاندة) .

وقد قبل بعض الاوروبيين بتجرد ان يرى في ذلك عاملا ممكنا للتقدم والسلام .

« فقد قال بلفور : اذا نجح نظام الانتداب . فيسحث الراي العام الدولي لحد ما على الاقل على تطبيق اجراءات مماثلة في المستعمرات

الاخرى . أما اذا بدت المستعمرات الخاضعة لنظام الانتداب أقل تنظيما، واعطت نتائج اقتصادية أقل اهمية ، فلا شيء بمنع من الاستيحاء من الطرق (الاستعمارية) القديمة » .

اجمالا كان الرأي العام اقل تنوعاً . إذ رأى البعض في هذا النظام « وسيلة لتغطية قسوة الغزو بغطاء من الاخلاقية »(١) . ووصفه البعض الآخر بأنه « نزوة مثاليين أمريكيين » ، فبما أن الغزو ليس بالأمر المشين أو المخزي ، فلا حاجة لتغطينه . ولم تحترم الحكومات ، بعضها بشكل ظاهر والبعض الآخر خفية ، مقررات الميثاق إلا حين كانت تراهـا مناسبة لها .

لقد نص الميثاق على انه حين منح الانتداب يجب اخذ امنيـات شعوب البلدان التي كانت تخضع للسيطرة الاستعمارية التركية بعين الاعتبار . إلا أن مؤتمر سان ريمو لم يأخذ ذلك بالحسبان اطلاقاً لـدى توزيع المناطق على كل من فرنسا وانكلترة . وأدخل وزير المستعمرات البريطاني آمري في حالة Statut لتجانيقا مادة نصت على وجوب اقامة اتحاد وثيق مع المستعمرات البريطانية الاخرى في شرق افريقيا . ولم تقبل فرنسا بأن تطلب لبنان الانتداب ورفضه سورية . كمـا تجاهلت اللغة الرسمية مصطلح « انتداب » واستخدمت بـدلا عنـه « الممتلكات الفرنسية في المشرق » . واعتبر رجالات الدولة هذه البلدان مستعمرات بدلا من إعدادها ، بل مساعدتها للحصول على الاستقلال . وشلوا المطالب الوطنية فيها . وطلبوا الى موظفي السلك الاستعماري إدارتها كما تدار « المستعمرات » .

ومع أن إنشاء نظام الانتداب شكل بالنسبة لهذه البلدان كافة قطيعة مع الوضع الاستعماري القديم ، فانه كان بالنسبة للبعض منها (بلدان فئة آ) مرحلة نحو التحرر من الاستعمار . وكرّس رسمياً « مهمـة

---

(١) H. A. FISHER : History of Europe.



خارطة الشرق الأوسط
حوالي ١٩٣٠

التحضير المقدسة mission sacrée de civilisation» التي خصت الدول الاستعمارية نفسها بها ، على أن تكون نتيجتها المنطقية إعداد الشعوب الخاضعة لنظام الوصاية لتقرير مصيرها . أما فيما يتعلق بالبلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، فقد أدخل هذا النظام مفهوما جديدا هو مفهوم **المسؤولية الدولية** اضطلع بها **مجلس عصبة الأمم** الذي يقع على عاتقه مهمة الاشراف على إدارة البلدان التابعة لنظام الانتداب ، واتخاذ القرارات المتعلقة بمشاكلها ، وتطبيق الاقتراحات التي تقدمها الجمعية العامة له بخصوصها . ويساعد هذا المجلس **اللجنة الدائمة للبلدان التابعة لنظام الانتداب** ومهمتها الأساسية هي :

دراسة التقارير التي يتوجب على الدولة المكلفة بالانتداب تقديمها لها عن كل بلد من بلدان الانتداب المكلفة بها ، والتقارير الأخرى غير

الرسمية التي تصلها . ودراسة العرائض التي تبعثها هذه البلدان عن طريق الدولة المكلفة بالانتداب حكماً . وكان نظام العرائض ، على علاته ، ذا فائدة كبيرة لانه عزز مبدأ الرقابة الدولية ، وزودها بمعلومات قيّمة عن تلك البلدان . وكان بامكانه تلطيف غياب أي اتصال مباشر بين الشعوب الخاضعة لنظام الانتداب ومؤسسات عصبة الأمم لو تم استخدامه غالباً .

والواقع ، كان دور عصبة الأمم كوصي دور متواضع جدا . وذلك بسبب هياكل مؤسسات العصبة والجو الذي ساد اعمالها . إذ لم يكن اعضاء اللجنة الدائمةعبارة عن مفوضين ، بل خبراء لا يتمتعون بأي نفوذ سياسي . وتم اختيار غالبية اعضائها من بين مواطني الدول الاستعمارية العظمى : (١) فرنسي و (١) انكليزي ، و (١) بلجيكي ، و (١) هولندي ، و (١) اسباني ، و (١) برتغالي ، و (١) ياباني ، و (٣) خبراء فقط اختيروا من بين مواطني دول لا تملك مستعمرات . وعلى الرغم من حيادهم ، فان اهتمامهم الرئيسي بعدم إضعاف سلطة الدول المكلفة بالانتداب قادهم بصورة مستمرة الى حرمان انفسهم من إمكان اللجوء الى التحقيق الميداني الذي يشكل الوسيلة الأولية للرقابة. كما كان بامكان الدول المكلفة بالانتداب تجاهل الآراء التي يقومون بتقديمها بالاتفاق مع مجلس العصبة . لاسيما وإنه لم يكن لها أي صدى خارجي باستثناء التقارير المقتضبة حول أعمال اللجنة التي يقدمها السكرتير العام الى الجمعية العامة . من جهة اخرى ، إن عدم وجود اية مؤسسة في عصبة الأمم متخصصة بمراقبة الدول المكلفة بالانتداب بشأن الواجبات الانسانية التي خصتهم بها المادة ٢٣ من الميثاق ترك لها وحدها مسؤولية تحسين شروط العمل ، ومراقبة تجارة المخدرات والعبيد ، والحماية من المجاعة .

وبعد توزيع الانتدابات ، اعتبر المجلس أن مهمته قد انتهت . وأصبح عبارة عن إدارة أوروبية اكثر من كونه مجلسا دوليا . ولم تفكر البلدان القليلة التي كانت (أو لا زالت مثل الهند) مستعمرة ومعادية

للاستعمار والأعضاء في العصبة بالتدخل ضد الدول الاستعمارية التي كان لها الدور المسيطر في عصبة الأمم . ووقف تشتت التطلعات الوطنية للشعوب المستعمرة وعدم تركزها وغموضها حائلا دون تدخلها .

وعلى الرغم من كل ما سبق ، فقد ساهمت الويلسنية في خلق نمط جديد من العلاقات بين الشعوب مختلفة بشكل ملموس عن علاقات السيطرة التي لا حدود زمنية لها والتي طبعت بطابعها الفترة السابقة . إذ أصبح الانتداب عبارة عن وضع مؤقت ومتطور مصيره الانتهاء يوما ما بالاستقلال أو بالاندماج الطوعي مع الدولة المكلفة بالانتداب .

وزيادة على ذلك فقد ساعدت الأفكار الجديدة على إضفاء سمة جديدة على الاستعمار . فلم يعد أمراً يدخل في مجال السياسة الوطنية الصرف ، وإنما أصبح عبارة عن مسؤولية دولية . فقد كتب المنظار الهولندي كانت انجيلينو يقول :

« كان إنشاء نظام الانتداب ، بالشكل الذي تم تصوره جماعياً ، بمثابة علام على طريق تتحقق من خلاله سلسلة لا متناهية من الاتصالات الدائمة بين الدول الاستعمارية تعود نتائجها السعيدة على الشعوب التي أوكل إليها أمر إنقاذها مباشرة » . كما كتب البير سارو Sarraut عام ١٩٣١ بخصوص هذا التغيير الطبيعي يقول : لكي يبقى الاستعمار أمراً مشروعا وجب عليه التحول من عملية ذات منافع شخصية وحيدة الجانب وأنانية ، يمارسها الأقوى على الأضعف الى « عمل من التضامن الانساني » . وأضاف : « إن انظار الرقابة الدولية مثبتة اليوم على العمل الاستعماري بشكل أكثر تيقظا عما كان عليه الأمر بالأمس . وتعبّر هذه اليقظة عن الشعور بالغيرية ، بل إنها الدليل على ان المصلحة الاقتصادية العالمية القلقة نتيجة حاجة العالم المتزايدة للمواد الأولية تتطلب من الامم الاستعمارية أن تدفع الى ميدان التبادل التجاري الموارد الضخمة الموجودة في الأراضي البكر التي أصبحت مسؤولة عنها » . وإذا كانت هذه المصلحة « لا تنكر بعد على المستعمرين شرعية

صكوك ممتلكاتهم .» فمن الممكن ان تعبر عن نفسها بحنق إذا لم يؤد ما لكوها هذه المهمة .

أمام هذا كله ، لم تنس حقوق و « مصالح » السكان المحليين التي تحدث عنها ويلسون . فقد صرح الانكليز بعد الحرب بأنها تحظى بالأولوية في شرق أفريقيا . وأعد الهولنديون سياسة تعاون . وبعد فترة وجيزة تحدث سارو عن « العبودية الشديدة التى تكبل المستعمِر لكي يضع تعهداته موضع التنفيذ » لأن ولاء واخلاص الشعوب المستعمرة امور مرهونة بعمله . و « إذا أساء استخدام سلطته ، فانه يُعد انهياره باثارة بغض تلك الشعوب وثورتها »(٢) .

وإن امتنعت عصبة الامم عن اتخاذ أية مبادرة ، وخاصة سحب الانتداب أو معاقبة الدول التي لا تحترم عهودها ، فانها مع ذلك بينت حقها في تحديد الشروط الواجب توفرها (في البلدان الخاضعة لنظام الانتداب من الفئتين آ و ب) حتى تتمكن من الحصول على الحكم الذاتي . ففي ايلول ۱۹۳۱ ، أحاطت لجنة الانتداب مجلس العصبة علماً بهذه الشروط وهي : ۱) أن تتمتع البلد بحكومة وإدارة قادرتين على تسيير المرافق العامة ۲) وأن يكون هذا البلد قادرا على حماية أراضيه بكاملها واستقلاله السياسي ۳) وأن يملك الموارد المالية المنتظمة والكافية ٤) وأن يكون لديه تنظيم مالي ومجموعة من القوانين القادرة على تحقيق عدالة حقيقية ونظامية للجميع . وبقيت هذه الشروط اقتراحات يرتبط تنفيذها في نهاية الأمر بتقديرات الدولة المكلفة بالانتداب فقط .

٤ ـ تطور الوضع في الشرق الأوسط «المستعمَر» حتى عام ۱۹۳۹ :

لم يستمر تأثير الويلسنية بعد الحرب إلا في منطقة جغرافية محدودة نسبياً ، اي في المنطقة الخاضعة لنظام الانتداب فئة آ . أما بلدان الفئتين ب و ج فكانت تدار وفق نص الميثاق وبالطريقة نفسها التي تدار بها المستعمرات العادية . وتشابك مصيرها مع مصائرها .

(٢) Grandeur et servitude colonials .

فبريطانيا العظمى أصرت بلا هوادة على وضـع طرق مواصلات إمبراطوريتها والبلدان التي تشكل الاخدور الهندي الغربي تحت رقابتها. فكان الاستيلاء على مصر عام ١٨٨٢ ، والاحتفاظ بالمراكز الاستراتيجية القوية التى بقيت قناة السويس بفضلها تحت رقابتها بعد اعلان انتهاء حمايتها على مصر عام ١٩٢٢ . وكان عقد معاهدة ١٩٢٠ مع فارس (ايران) . أما في البلدان العربية الأخرى ، فقد كان حلم البريطانيين تشكيل مملكة كبيرة من بلاد ما بين النهرين يحكمها عاهل مخلص كل الاخلاص لقضية الانكليز هو الحسين شريف مكة . إلا أن هذا المشروع تكلل بالفشل . بسبب اسراع فرنسا بتطبيق معاهدات (سايكس — بيكو) التي عقدتها خلال الحرب واعترفت لها ، ليس بدون بعض الأفكار المسبقة ، بحقوقها في سورية ولبنـان . واحتفظت انكلترة لنفسـها بفلسطين والعراق . ولم يفهم الرأي العام الانكليزي إصرار حكامه على وضع مناطق « متخلفة » باهظة التكاليف ماليا تحت وصايتهم . وقـال اسكيث نفسه متأثرا : « كانت مغامرة بلاد ما بين النهرين إحدى أكثر الاستثمارات سوءا التي قمنا بها في حياتنا كلها » . وقد كان هذا الاستثمار جيدا وهذا ما يعرفه رجال الأعمال الذين نصحوا بالقيام به . فقد كان السير هنري ديتير دينغ (نابليون شركة شل الألمانية الملكية) يجري منذ وقت طويل مباحثات للحصول على حقوق التنقيب عن البترول في الأراضي التركية . فالانتداب سمح للشركات البترولية (التي أصبحت تسمى من الآن فصاعداً بترول العراق) بالحصول على الامتيازات في تركيا التي رفضت حكومتها منحها إياها قبل ذلك . ومنحت العراق انكلترة إمكان الحصول على مكان جديد في امبراطورية البتـرول .

إن تعلق بريطانيا العظمى الشديد بمركزها الاقتصادي أكثر مـن تعلقها بسيطرة سياسية من الصعب الحفاظ عليها على محميين خابت آمالهم القومية بالحصو لعلى الاستقلال وتحقيق الوحـدة القومية ، جعلها تعرف كيف تستغل ليبراليتها بمرونة للحفاظ على مصالحها .

فقدمت التنازلات السياسية التي تمسكت بها الشعوب أكثر من غيرها قبل أن تظهر روح الثورة لديها وكانت هذه التنازلات مصحوبة دائماً بضمانات اقتصادية فبدلا من التعنت مع الوطنيين فضلت انكلترة ان تجعل من العراق مملكة لفيصل بن حسين (١٩٢٢) . ومنحت المعاهدات التي اعدت في السنوات اللاحقة (١٩٢٦ و ١٩٢٧) تنازلات شكلية واحتفظت للبريطانيين بالحكم الفعلي . فصار في العراق حكومتان الاولى اسمية والثانية فعلية . يشهد على ذلك التقرير الذي وجهته انكلترة الى عصبة الامم :

« تمارس الحكومة العراقية الرقابة والادارة على السكك الحديدية ومبناء البصرة ، لكنها لا تملكهما ، وتملك حق اعلان الحكم العرفي لاحق تطبيقه ، وتملك جيشا لايمكنها تحريكه إلا بموافقة المفوض السامي البريطاني . ويمكن للحكومات الاجنبية ان تمارس سياسة التمييز العنصري في مجال التعرفات الجمركية والمسائل والاحكام الاخرى على الرعايا العراقيين ، ولا يحق للحكومة العراقية الرد بالمثل ... ويتمتع الرعايا الاجانب بامتيازات قضائية في العراق بينما لا يتمتع العراقيون بحقوق مماثلة في الخارج »(١) .

صحيح ان الحكومة العمالية عقدت مع رئيس مجلس الوزراء العراقي نوري السعيد معاهدة جديدة عام ١٩٢٩ (وقعت عام ١٩٣٠) . حولت نظام الانتداب الى تحالف انكليزي ـ عراقي ، واعطت حكومة بغداد مسؤولية كافة فروع الادارة الداخلية . الا انها سمحت لانكلترة بالاحتفاظ بقواعدها العسكرية (الحبانية والشوابية) « شريطة الا يشكل وجود القوات البريطانية باي شكل من الاشكال احتلالاً أو يمس بحقوق السيادة العراقية » .

---

(١) نقلا عن :

A.P. THORNTON : The Imperial Idea and its ennemies, P. 175.

وتم تصديق هذه المعاهدة على الرغم من ان الوطنيين العراقيين وجدوها غير متناغمة مع الاستقلال ، ورأى فيها المحافظون الانكليز نوعا من التساهل والتخلي ، مع أنها امنت في الوقت نفسه المصالح البريطانية السياسية وبعض المراكز الاقتصادية .

وانشات انكلترة **دولة الاردن** المصطنعة عام ١٩٢٣ بين العراق والعربية السعودية . الا أنه لم يكتب لهذه الدولة البقاء الا بفضل المساعدات المالية والعسكرية البريطانية التي قدمت لعاهلها الامير عبد الله في فترة الانتداب أولا ، ثم بصفتها حليفه . وأصبح الفوج العربي ، بقيادة أحد البريطانيين ، حارس انابيب النفط ، التي تحمل بترول كركوك الى البحر الابيض المتوسط . أما في **فلسطين** ، فلم تنجح دولة الانتداب في تجنب المصاعب السياسية الناجمة عن صك الانتداب نفسه الذي اشترط ، وفقا لما جاء في « اعلان بلفور » أن :

« تتحمل الدولة المكلفة بالانتداب على هذا البلد مسؤولية اقامة المؤسسات السياسية والادارية والاقتصادية التي تضمن بطبيعتها اقامة وطن قومي للشعب اليهودي » . و « تسهل » الادارة « الهجرة اليهودية ضمن شروط مناسبة ... » .

ان وصول المهاجرين اليهود على موجات متزايدة الكثافة ، والتباين الشديد بين اقتصادهم الباهر وتخلف العرب الاقتصادي اثار العديد من الاحداث الخطيرة ، بل من الحروب الحقيقية (أحداث حائط المبكى عام ١٩٢٩ ، الثورة العربية ١٩٣٦) . وعندما عجز الانكليز عن إعادة الهدوء الى فلسطين ، لم يبحثوا عن حل آخر سوى ترك **هذا الصفن**(٠). فأعلنوا عام ١٩٣٩ عن ارادتهم في اقامة دولة فلسطينية ، خلال العشر سنوات القادمة يقوم بادارتها العرب الفلسطينيون واليهود معا . لكن هذا لم يحل المشكلة .

لم يكن لدى **فرنسا** اي هدف معين يدفعها للمطالبة بمنطقة نفوذ لها في الشرق الاوسط عدا رغبتها في عدم ترك انكلترة تستولي وحدها على

---

(٠) الصفن : هو وكر الدبابير – المعرب .

المنطقة ، واستمرار الرغبة الامبريالية التوسعية التي لم تكن واضحة لدى بعض الاوساط الفرنسية ، وتعلق البعض الاخر العاطفي بدور الحامي للاقليات المسيحية الرومانية الكاثوليكية الذي لعبته فرنسا في السابق . وتمثلت غلطة الفرنسيين في عدم اعداد سياسة محددة تسمح بنجاح المهمة التي خصوا انفسهم بها وهي سيادة السلام وحماية الاقليات في هذه المنطقة . وكان من سوء حظ الفرنسيين الوصول الى نقطة وجب معها وضع حد لتجربة المملكة العربية التي أقامها فيصل بالاتفاق الضمني مع لندن وبدعم مؤكد من القسم الاكثر عددا وتقدما من السكان العرب . مما جعل الفرنسيين يظهرون بمظهر المحتلين المعادين للعروبة منذ توليهم ادارة سورية ولبنان . وقد رفض الوطنيون في دمشق الحل الذي قسمت سورية بمقتضاه الى ست وحدات سياسية وتشكيل دولة اتحادية ، كما ثار الدروز بسبب استيائهم من عنف الاداريين الفرنسيين (مصادرات ، سخرة ، عقوبات جماعية) غير المهيئين او المدربين على ادارة المستعمرات بطرق تعسفية (١٩٢٥) . وجعلت هذه الثورة الحكومة الفرنسية تعي أن نظام الانتداب لم يكن حتى ذلك الوقت محترما بدقة .

واعتبارا من عام ١٩٢٦ دعي ممثلو السكان المنتخبين الى اعداد قانون أساسي والتصويت عليه . وتم وضع دستورين مستوحيين من النظام البرلماني الفرنسي ، أحدهما لسورية والاخر للبنان . وسعت فرنسا الى دفع ممثلي السكان المحليين الى الاعتراف بالطابع الفيدرالي للدولة ، وبحقوق الدولة المكلفة بالانتداب . ولم يوافق الوطنيون السوريون على أي من هذين الامرين . ومع أنهم كانوا المفاوضين الوحيدين الشرعيين ، فقد رفضت فرنسا تسليمهم الحكم . لهذا السبب اعتقدت فرنسا ، بعد عام ١٩٢٩ ، أن من الافضل نشر دستور يناسبها فقط . واضطربت الحياة السياسية بصراعات تخللتها محاولات عديمة الجدوى للتفاوض . لان الخواطر لم تكن بعد مهيأة لذلك . ففي عام ١٩٣٠ ، منحت انكلترة العراق ــ البلد الاقطاعي والمتخلف في نظر

البرجوازية السورية ـ الاستقلال الاسمي . وامنت قبوله عضواً في عصبة الامم . وحصلت مصر على استقلالها بعد ذلك بخمس سنوات . ممـا سهل امر مقارنة الطابع التطوري للبلدان التابعة لنظام الانتداب الانكليزي بمماطلات فرنسا التي باشرت بكثير من اعمـال التجهيـز والتحديث الجديرة بالاعتبـار ، ونجحـت في المجـالات الاداريـة والاقتصادبـه والاجتماعية .

وفي النهاية ، فقد اعترف المفوض السامي الفرنسي دي مارتل ، في اعلان الاول من آذار ١٩٣٦ ، بمبدأ الوحدة السورية ، ودعا الوطنيين الى تسلم السلطة ، ووعد باجراء محادثات مستقبلية في باريز بهدف تحديد مصير الانتداب المستقبلي . وعجل وصول الجبهة الشعبية الى السلطة في فرنسا (حزيران ١٩٣٦) ببـدء المحادثـات الفرنسية ـ السورية . ونصت المعاهدات التي تم توقيعها في ٩ ايلول ١٩٣٦ علـى استقلال سورية ولبنان بعد فترة اختبارية مدتها ثلاث سنوات بتقبـل هذان البلدين في نهايتها في عصبة الامم . ويحل محل الانتداب تحالـف على نمط التحالف الذي يربط العراق بانكلترة يقوم على التشاور حول المسائل ذات المنفعة المشتركة ، ومساعدة دبلوماسية وعسكرية مشتركة وبقاء قوات فرنسية في قواعد محددة ، وتقديم ضمانات للحفاظ على المصالح الاقتصادية والثقافية الفرنسية . وتم بشكل اجمالي حفـظ حقوق الطرفين وارضاء مطالبهما . الا ان بعض الاوساط الفرنسية ظلت وفية للتقليد الامبريالي . إذ لم يكن الانتداب في نظرها الا نظـاما استعماريا متخذا اسما مختلفا . واقام اليمين بحملة في مجلس الشيوخ الفرنسي وفي فرنسا لتهيئة الرأي العام ضد تصديق المعاهدات التـي يعتبرها تخليا وتساهلا . وعبّرت القيادة العليا (العسكرية) عن رأيها المطابق لرأي اليمين بينما قامت في سورية بعض الحركات الثورية ، في الوقت المناسب ، في الجزيرة العليا لتعبر عن عدم رضى السكان جميعا عن المعاهدة . واتهمت الدعاية الشعبية الضباط (الفرنسيين) بانهـم ليسوا بغرباء تماما عن هذه الانتفاضات . ودفع الخوف وزير الخارجية

الفرنسية ج . بونيه Bonnet من هذه المعارضة ، او عدم موافقته على السياسة التي اتبعها سلفه ، الى عدم تقديم هذه المعاهدة الى البرلمان لتصديقها ، على الرغم من تعهده القيام بذلك بعد الاول من كانون الثاني ١٩٣٩ .

واغضب موقف الحكومة الفرنسية الرأي العام السوري بعد فترة من الهدوء النسبي . وعادت الاضطرابات من جديد ، ورفض الوطنيون السوريون ضمان سياسة ليست بسياستهم . فعلق الدستور ، وصار البلد يحكم بالمراسيم . واعيد النظام اليه بفضل الوجود الفرنسي العسكري الهام . وظلت المشكلة قائمة في سورية كما في فلسطين وبحاجة الى حل .



الفصل الثـــاني
القوى المحافظة والقوى التحررية
في فترة ما بين الحربين

١ ـ ((راحة ضمير)) الدول الاستعمارية :

لم يؤثر ظهور معتقدات استعمارية جديدة على جوهر ثقة أوروبا بنفسـها . ولم تشكك بأزلية مهمتها . فقد حافظت أوروبا على تفوقها في الميادين الفكرية والعلمية والاقتصادية والمالية والعسكرية واحتفظ الجيل الأوروبي بعد الحرب بما ورثه عن الأجيال السابقة من ايمان كامل بعظمة سلطان الرجل الأبيض الطبيعية والخلقية ، وبهيمنته القصـوى على الحياة الدولية ، وبقدرته على اخضاع مختلف الشعوب الملونة الضعيفة والمستسلمة ، والمعافة بالتقدم البطيء لحياتها البدائية أو بسبب تمسكها بتقاليد حضارات لم تعد قادرة على التطور ، الى قوانينه الى الأبد . واعتقدت الدول الاستعمارية بأن هيمنة ثقافتها وتقنياتهـا ستفرض نفسها عقب الصدام العسكري أو المعارضة اللذين غالبا ما صاحبا مرحلة فرض سلطانها على الشعوب المستعمرة ؛ وبـأن العلاقات الاجتماعيـة والاقتصادية والفكرية ، بل البيولوجية ، ستؤدي في النهاية الى إقامـة نوع من التوازن قـد يدوم الى الأبد . فقد انهى م. دوسـيه Doucet تعليقاته حول الاستعمار بالعبارة التالية : **((يعد الاستعمار امرا واقعـا لم يعد مبدؤه يدعو الى اي جدل))** .

● الاستعمار حق يجد مبررات وجوده في اهدافه :

هذا ما اكدته بثقة هادئـة كتابات لا تحصى نشرها رجـال من اتجاهات مختلفة جدا في كافة الدول الاستعمارية . واحتفظت حجج

الامبريالية التقليدية بقيمتها حقا . فقد كتب وزير الخارجية السابق هانوتو يقول : « بالنسبة للمجتمع الانساني يشكل الاستعمار حاجة ... وهو احدى التطلعات الطبيعية جدا للأجيال التي تنهض وتبحث عن المستقبل في الهجرة الى البلاد البعيدة **(الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية)** الا أن المعطيات الاقتصادية الحديثة تلعب دورا أكبر من دور الرغبة في قوة الوطن أو نفوذه في جعل المنجزات فيما وراء المحيطات أمرا ضروريا . فالنظام الأوروبي الصناعي والكتلة البشرية الهائلة التي يعتمد وجودها على حسن سيره يتطلبان استغلال موارد العالم بأسره . الا أن المواد الأولية تتواجد في القارات غير الأوروبية ولا يقوم سكانها باستغلالها . وبما أن هذه الثروة لا تخص الشعوب الافريقية والآسيوية لوحدها ، بل هي « كنز الانسانية المشترك » ، لذلك أخذ الاستعمار على عاتقه مسؤولية استغلال وترويج المنتجات التي « تملكها شعوب ضعيفة لا تستفيد ولا تفيد الآخرين منها » . ولن يكون ذلك طبقا لحق الأقوى ، بل لأن من « حق القوي مساعدة الضعيف » .

وهذا لا يعني نزع الملكية ، لأن من واجب المستعمر أن يتحمل مسؤولية هؤلاء السكان « الضعفاء » و « يطورهم » . وعليه أيضا أن يثقفهم ماديا وروحيا ، ويحميهم من البؤس المحدق بهم . باختصار إن مهمته هي إعدادهم لكي يصبحوا شركاء معه في إدارة الاملاك المشتركة واستغلال مواردها مما يغنيه عن متاعب التملك ، ويبعد طابع النهب عن عمل المستعمر .

وليس من المفيد الاسهاب اكثر من ذلك في المبادىء الرئيسية التي – رغم بعض الاختلافات فيها – شكلت الجوهر العقائدي للاستعمار في فترة مابين الحربين . ومع ذلك تجدر الاشارة الى أن ، وإن كانت هذه المبادىء تخدم مصالح « الدول الاستعمارية » الحاضرة والمستقبلية ، فانها لم تتعرض بشكل واضح لما سيؤول اليه الاستعمار في المستقبل . وهذا ينسجم مع مبدأ أزلية الاستعمار ومع فكرة ان الشعوب المستعمرة تحتاج الى فترة زمنية طويلة جدا لكي تصل الى درجة معقولة من الحضارة تسمح لها بإثارة المطالب السياسية . الم تحتج الشعوب الأوروبية الى عدة قرون لانضاج نظامها السياسي والاجتماعي ؟

● من جهة اخرى ، كان من المسلم به بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ان **فكرة القومية فكرة غريبة على مفاهيم الشعوب** التي انتقلت مباشرة من مرحلة القبلية الى مرحلةالسيطرة الأوروبية ، وأن الشعوب التى عرفت تنظيم الدولة قبل خضوعها للاستعمار لا تتطلع الى استعادة هذه الدولة . فقد كتب البير سارو في عام ١٩٣٠ يقول :

« كل أولئك الذين نحميهم وتكونت لديهم الحكمة من خبرة الماضي وملاحظة الحاضر المتيقظة يخافون من الاستقلال . وهذه الفكرة بدلا من أن تغريهم فانهــا تثير الرعب فيهم . ففي الهند الصينية حيث تقوم التربية على ثقافة قديمة جدا ، وتوجد الأطر الاجتماعية والادارية العريقة وبقايا حضارة خلقية كان لها فترات من النبل والعظمة ، وتبدو بمثابة عوامل ترجح تحقق فرضية التخلص من الوصاية الأوروبية فيها اكثر من أي مكان آخر فلربما هي البلد الذي يبدو ذكر الاستقلال فيه بالنسبة للنخبة المحلية سخفا مطبقا ، بل بدون معنى »(١) .

وأكد المفوض الســـامي البريطاني في مصر اللورد لِيــود Leyod على أن الشعوب المستعمرة لا ترغب بالاستقلال ، بل بإدارة صالحــة تسمح لها بعيش افضل . فقد اكتب بهذا الخصوص يقول :

« إن رغبتهم الوحيدة هي الحصول على الادارة الجيدة ، وتعتبر مركز اهتمامهم الوحيــد . وبما أننــا سمحنا بتعقيــد الجهاز الاداري بالمشاكل السياسية ، فاننا راكمنا على كاهل المشرفين عليه الاضطرابات الخطيرة . فالمشكلة الحقيقية في هذه البلدان هي مشكلة إدارية . لكننا فضلنا اعتبارها مشكلة سياسية . والواقع ، قد لا يكون للتغييرات السياسية نتائج افضل على حالات عدم الرضى الا في الأحلام »(٢) .

---

(١) Grandeur et Servitude coloniales.

(٢) Lord LLYOD : Egypt since Cromer, 1933, P. 5.

اذن تعتبر جماهير البلدان المستعمرة ، في راي الأوساط الأوروبية، جماهير عاجزة عن إدارة شؤونها بنفسها وقد أساء رؤساؤها الطبيعيون حكمها . وان الامرين الوحيدين اللذين يحظيان باهتمام الجماهير همـا استتباب الأمن وتحسين مستوى المعيشة، وهما أمران لا يستطيع تحقيقهما إلا حماتها « المتحضرون » . وإن الشعب « الحقيقي » يقبل هذه الرعاية الابوية مع العرفان بالجميل . ولا يشارك في حركات الاستياء والسخط. ولا تعكس هـذه الحركات المطالب الشعبية ، بـل هي مجرد مناورات مصلحية يقوم بها حفنة من الرجال اللامسؤولين ، والممزقين بين الحياة التقليدية والحياة الغربية ، ويعملون على نشر نظريات « رئيس البيت الأبيض » الخطيرة والخاطئة الفهم . ولا يمكن « للجماهير البريئة أن تنتظر من هؤلاء المطالبين الجدد بالحكم فهما عطوفا ، بل تنتظره من إداريي دولة الحماية النزيهين » (لورد ليود) .

● **إن الدول الاستعمارية خير ضمان لسيادة النظـام والسـلام** في البلدان الخاضعة لسلطتها . ويؤدي زوال سلطة الرجل الأبيض الى اثارة الاضطراب والفوضى بين الشعوب المستعمرة .

قد تتحول المناقشات السياسية والدينية والعرقية الى حروب اهلية تقود الى تدمير الحياة الاقتصادية بكاملها . عندئذ قد لا تتمكن هذه البلدان من الحفاظ على الاستقلال الوهمي الذي منحته . لأنها قد تصبح فريسة سهلة لأطماع الدول الاوروبية والآسيوية بسبب تفتتها وعدم وجود من يحميها . فقد كتب سارو يقول : « قد يؤدي زوال سيادتنا الى انحطاط الهند الصينية وتفسخ كافة دولها ، وقيام الفوضى فيها حتى يأتي اليوم الذي تقوم فيه دول خارجية طامعة بتصفية مشاكل الجميـع . وتفرض عليها سيطرة جـديدة » . وكتب ا. ميلز يقول : « إن السلام البريطاني أمر ضروري للحفاظ على الشروط اللازمة لوجود متحضر وللسلام بالنسبة لخمس الجنس البشري » .

ولما كان من المقبول ان تدني مستوى التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين لا يؤهلهم لادارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم قبل التدرب على مبادىء الإدارة الحسنة وتطبيقها لفترة طويلة من الزمن ، لذلك لا يمكن الدفع بهم الى حلبة صراع المنافسات الانتخابية . وبدا ان الحل المناسب يكمن في إقامة مجالس محلية أو استشارية يدعى بعض الأعيان المطلعين على المشاكل المحلية للمشاركة فيها . وتترك ادارة الأعمال الى الاداريين الذي لا يشك في كفاءتهم وإخلاصهم .

وإن لمن المعروف بأي عاطفة وصف الاداري الاستعماري السابق في الأدغال ر. دولافينيت ما أسماه بظاهرة « التأقلم » لدى الاداريين الاستعماريين الفرنسيين حين قال : إن هؤلاء الرجال المؤمنين بمهمتهم « اظهروا ميلا صادقا لافريقيا ممزوجا بالرومانسية ومشبعا بالواقعية فقد ارادوا التفاهم مع أبناء البلدان التي خدموا فيها ، وتفننوا في تخفيف وقع الصدمة الفاعلة » عليهم الناجمة من انتقالهم من « العصور التقليدية الى عصر جديد » . وتصرف الموظفون الاداريون في المستعمرات الانكليزية بنفس الوعي والكفاءة(٣) . وكان الاداريون الهولنديون من خريجي معهد ليد Leyde الشهير افضل صنّاع « للسياسة الخلقية Politique morale » في اندونيسيا .

لكن مهما كان هذا النظام جيدا فقد كان ضد التقدم . ولم يكن ابناء المستعمرات يرغبون في البقاء الى ما شاء الله « محكومين » ، بل كانوا يرغبون باختيار نمط الحياة التي يريدون أن يعيشوها بانفسهم بعد فترة من الزمن قد لا تطول .

٢ ـ إدانة الاستعمار في اوروبا :

لم تتمكن الأمبريالية من كسب الرأى العام الأوروبي بكامله . فعلى الرغم من متانة مبدئها ، فانها أصبحت موضوع نقاش منذ بداية القرن العشرين . فقد اذهل تناقض مضمونها الحاذق بعض النفوس المجردة من العاطفة الوطنية أو التجارية ، التي لا ترى من مبرر للاستعمار الا طابعه

(٣) C. Ch. JEFFRIE : The Colonial Empire and its Civil Service, Cambridge, 1938.

الانساني . في حين ان البحث عن السيطرة السياسية ومواطن لاستغلال المواد الأولية ، والأسواق أجبر الامبرياليين على استخدام العنف مع ابناء المستعمرات ، وأضبحت مصلحة السكان المحليين والعمل الحضاري والاشعاع الثقافي امورا تاتي في المرتبة الثانية إن لم تنسخها . ولم يعد التوسع سوى أداة للراسمالية . وقبل أن تدين الماركسية ـ اللينية مبدأ الاستعمار نفسه باسم حقوق الشعوب المستعمرة ، انتقد الإشتراكيون مالحق بالاستعمار من تشويه له .

٢ ـ النقد الإشتراكي :

قبل الحرب العالمية الأولى ، عارضت الإشتراكية الأوروبية الاستعمار بالإجماع تقريباً باسم مصالح عمال الميتروبول . اما بعد قيام الإمبراطوريات الاستعمارية اصبح هناك مبداان يتحكمان بموقفها الأول يتمثل باعتبار ان الاستعمار أمر مشين لانه يشكل عنصراً هاماً في تدعيم الراسمالية ، والثاني اعتبار مبدأ تقرير المصير مبدأ ديموقراطي أساسي مثل حرية الصحافة او المساواة بين الجنسين ، وعليه فلا ينبغي انتبقى شعوب المستعمرات تحت السيطرة الأجنبية رغم إرادتها . غير أن اتفاق قسم من الاشتراكيين مع دعاة التوسع الاستعماري على التفكير بأن غالبية الشعوب المستعمرة شعوب عاجزة عن التعبير عن رايها كان يحد كثيراً من قوة المبدأ الثاني .

وهذا ما يفسر الحيز المتواضع الذي شغلته المشاكل الاستعمارية في الكتب العقائدية ذات الفكر الإشتراكي ، وفي مناقشات مؤتمرات الحزب الاشتراكي الدولي L'Internationale Socialiste . وقد وردت الإدانة الوحيدة الصارمة للاستعمار في مؤتمر باريس لعام ١٩٠٠ وظل ذلك محصوراً « بمقارعة التوسع الاستعماري الراسمالي والعمل على إدانة سياسة البرجوازية الاستعمارية والاستهجان في كل المناسبات للمظالم والأعمال الوحشية الناجمة عنهابدون خجل ولا ندم في جميع أجزاء

العالم الخاضعة لمطامع الرأسمالية ... » . وذلك مع عدم الاعتراف صراحة بحق الشعوب بمبدأ تقرير المصير .

وأصبحت مناهضة **الراديكاليين الإنكليز** للاستعمار تقليداً منذ القرن التاسع عشر لاعتقادهم بأن إقامة نظام التبادل التجاري الحر في العالم يجعل من المستعمرات عبءاً عديم الفائدة .

وتغيرت الأوضاع منذ طغى التيار الامبريالي على إنكلترة فلم يعد الاشتراكيون الانكليز « انفصاليين » مثل أسلافهم الراديكاليين . واعتقدوا ، مثل كيبلينغ بأن « عبء الرجل الأبيض » أمر واقعي . فالإمبراطورية قائمة . وهي شرعية طالما كانت مبنية على ثقة الشعوب المستعمرة لا على القوة . ولطالما يتحكم في سياستها مبدأ الاهتمام بقيادة الشعوب المتخلفة إلى درجة النضج . وقد دافع عن هذه المقولة ج. ب. هوبسون(٤) منذ عام ١٩٠٢ ، ولعن الامبربالية المجرمة لأنها أدت إلى نسيان هدف الاستعمار الحقيقي . وبعد هوبسون كان مأخذ الإشتراكيين على المحافظين حفاظهم على مناخ من القلق والتوتر في الإمبراطورية بسبب اتباعهم سياسة تمليها عليهم مصالحهم كطبقة اجتماعية ، واعتبارهم المستعمرات مجالاً حيوياً خاصاً بطبقة Caste من رجال الاعمال والاداريين والضباط . فقد كتب م. بيرهام يقول : « كان حزب العمال مفرطاً في إنكليزيته ووطنيته وذرائعيته لدرجة أنه لم يناد باسم مبادئه بسياسة التخلي عن الامبراطورية حتى حين كان في المعارضة،بل طالببتبني سياسة بناءة أي بإلغاء الاجراءات التعسفية والارتقاء بالمستعمرات تدريجيا نحو التحرر »(٥).ومع أنه مارس سياسة ودية إزاء الشعوبالمستعمرة،ودافع عنها في مجلس العموم بشكل منتظم بعرضه لأمنياتهاوشكاويهاضدالموظفين والضباط الاستعماريين ، فقد كان يعتقد بضرورة ابقاء الوصاية عليهما حتى تصبح قادرة على تقرير مصيرها . وإن كان ماك دونالد ندد « بملابسات الإرث الامبريالي » في مؤتمرات الحزب السنوية . فقد كان

(٤) . Imperialism, a Study, 1902.

(٥) The Colonial Reckording, P. 42.

يعرف تماماً بأنه إذا ماوصل العمال الى الحكم فسيرثون وضعاً من صنع الرأسماليين ، وقد يكون من الصعب عليهم إدخال تعديلات جذرية عليه دون إثارة الاضطرابات . وحين كان في الحكم في الفترة ١٩٢٤ — ١٩٢٩ فقد تابع سياسة أسلافه وسعى للملاءمة بين مصالح المملكة المتحدة والمثل الأعلى الليبرالي ، وصرح بأنه لم يكن مخولاً بتطبيق سياسة حزب العمال لأنه لم يكن يحظى بالأغلبية الكافية . وقد لا يكون بإمكان الأشخاص المنتمين إلى حزبه ، والذين يتحدثون عن افساد السلطة له وافتتانه بمساكن وصالونات لندن الفخمة أن يتبعوا سياسة مختلفة عن سياسته آنذاك ، وإن فعلوا ذلك فلن يجدوا من يوافقهم على ذلك . وعلى الرغم من أن الإشتراكيين كانوا يرون أن الإمبريالية أمر سيء فلم يكن الحل في رايهم يتمثل بالحركة القومية في البلدان المستعمرة او بتقرير المصير الذي يؤدي إلى « بلقنة » العالم ، بل في الأممية التي « تتجاوز » القومية ومع انهم شجعوا الزعماء الإصلاحيين أكثر بكثير من تشجيعهم للزعماء الثوريين فإن من الحق القول بأن ممارسات حزب العمال وجهت المد القومي في المستعمرات ونشطته .

قبل عام ١٩١٤ ، **عارض الإشتراكيون الفرنسيون** الاستعمار بالإجمال تقريباً وإن كان هناك تدرج كبير في ذلك . ولم تكن المعارضة تتعلق آنذاك سوى بالتوسع الاستعماري ، واغفلت الحديث عن تحرير الشعوب المستعمرة . ويعتبر كتاب بول لوي Louis الصغير الحجم : **الاستعمار** الذي نشر عام ١٩٠٥ رديفاً لكتاب هوبسون . فهو مثله لايدين التوسع الاستعماري نفسه ، بل مصادرة طبقة مسيطرة لهذا التوسع بهدف تحقيق مصالحها . وفي عام ١٩١٤ توصل جوريس Jaurès الذي تطور فكره كثيراً في هذا المجال ، إلى استنتاجات لوي نفسها : بما ان الاستعمار نتاج الراسمالية وعمل من الغزو « فلا بد إذن من إدانته » . في حين أن جوريس لم يستطع ان يقاوم حتى النهاية فكرة أن التوغل الأوروبي ، وخصوصاً الفرنسي ، قادر ، إذا ما احترم حقوق أبناء المستعمرات ، أن يؤدي إلى نتائج سعيدة لحضاراتهم . ولكن إذا وضعنا هذا الحلم جانباً ، نجد أن جوريس وقف موقفاً متزايد الشدة

ضد الاستعمار الذى كرس اليمين والرأسماليون سياسة البلد لخدمته، وضاعفوا بذلك من اخطار قيام الحرب . إضافة إلى ذلك ، اكتشف جوريس تدريجياً سيماء المقاومة العظيمة التي يلقاها التوسع الاستعماري من ابناء المستعمرات ، وهذا شيء جديد بالنسبة لمعاصريه . تقول جوريس بهذا الصدد مايلي :

« يمكن للمرء أن يتوقع قيام حركة جماعية في آسيا ضد أوروبا » (جريدة **الجمهورية الصغيرة** ، ٥ آب ١٩٠٠) . « احتلت إنكلترة بلدانا شاسعة جداً . وما ان رفعت قبضتها البحرية عنها حتى بدأت كافة الشعوب في آسيا وافريقيا بالتحرك واليقظة .. هاهو رد فعل الثورة التركية في مصر ... وتواجه الحكومة الإنكليزية صعوبات خطيرة في الهند ... فقد مضى الوقت الذي كانت فيه هذه الشعوب غير منظمة وضعيفة يُمكن اقتطاع جزء من ارضها أو من سيادتها دون أن يسبب لها ذلك معاناة قاسية جداً ، لكن بقدر ما نرتقي في سلم الحياة ويتكامل وعيها ، تغدو اكثر حساسية امام الشروخ التي سببتها لها روح الطمع والغزو ... »(٦) .

بيد ان جوريس لم يذهب حتى النهاية في تحليله . إذ لم يبدُ مبدأ تقرير المصير في نظره قابلاً للتطبيق في بلدان ماوراء البحار .

حتى الوقت الحاضر لاتوجد دراسة حول سياسة الحزب الإشتراكي الفرنسي في فترة ما بين الحربين . إضافة إلى ذلك ، لم يتشارك هذا الحزب في الحكومة الا خلال السنوات الاخيرة من هذه الفترة . وعلى الرغم من انقسامه تجاه المسائل الاستعمارية ، فيبدو ان الحزب قد واجه صعوبات مماثلة لتلك التي واجهها حزب العمال البريطاني في سبيل التغلب على التناقض بين مبادئه والحقائق الوطنية . وقد قاده تردده بين

(٦) Pour la Paix, t II, P. 131, Bonnafous éd.

تبني سياسة مناهضة للرأسمالية أو سياسة التوسعية الإنسانية ، أو بين السياسة « الاستيعابية » التي خرجت بها ثورات ١٧٨٩ و ١٨٤٨ والسياسة الليبرالية التحررية ، إلى عدم اتخاذ موقف ثابت تماماً .

وكانت صعوبة الاختيار واضحة طالما لم يكن الحزب في السلطة . ولئن كان هناك إجماع حول إعلان المبادىء الإنسانية ، فقد بدا الانقسام على المستوى السياسي بسبب خشية الحزب من أن يُسيء الحكم على جراته الزائدة قسم كبير من ناخبيه من ابناء الطبقة الوسطى . فقد اشار ليون بلوم إلى ذلك حين وضح بكثير من الحذر موقف الحزب الإشتراكي أمام الجمعية الوطنية قائلا :

« بالنسبة لنا ، ماسأقوله يمثل على الاقل رأي القسم الأعظم من زملائي إن لم يكن راي الحزب ، إننا لانريد تطوير هذه المسألة باتجاه تمثيل أوسع للسكان المحليين في البرلمان الفرنسي ، بل نرغب بأن يقود التشريع الاستعماري بشكل متزايد نحو الاستقلال ، أي نحو تقرير المصير ، كما هو الحال بالنسبة للدومينيون » . وصرح بلوم في ٦ إيلول ١٩٣٣ احتجاجاً على القمع الدموي الذي يجري في المغرب قائلا : « يحتج الحزب الإشتراكي بسخط ضد العمليات العسكرية الإجرامية والمتهورة ... ويطلب من جميع اتحاداته وفروعه تنظيم اجتماعات ومظاهرات شعبية ضد سياسة الغزو الاستعماري التي أدانتها الاشتراكية دوماً والتي قد تقود إلى قيام حرب عالمية ثالثة »(٧) .

واصبح موقف الحزب الاشتراكي اكثر دقة حين تولى مع الراديكاليين رئاسة حكومة الجبهة الشعبية . ففي حين أن البيان الوزاري لم يذكر شيئا حول المسألة الاستعمارية ، فإن وزير الدولة بيير فينو Viénot حاول إضفاء « مجرى جديد » على العلاقات بين الميتروبول ومستعمراتها

(٧) الجمعية الوطنية ١١ تموز ١٩٢٧ .

الأكثر تطوراً . وعلى الرغم من فشل جهوده في هذا المجال بسبب معارضة القوى المحافظة الشديدة له فإن سياسته تركت في فكر قسم كبير من الشعوب المستعمَرة الحنين الدائم للحرية .

ب ـ إدانة الماركسية للاستعمار :

اكد ماركس على ان الانتقال من المجتمع الراسمالي الى المجتمع الإشتراكي سيتم عن طريق ثورة البروليتارية ضد البرجوازية . وانه ينبغي أن ببدأ التحرر من المجتمع الراسمالي في البلدان الصناعية حيث الجماهير العمالية اكثر عددا وافضل تنظيما . ولم يتوقع مشاركة الشعوب المستعمرة في ذلك لان الهجمة الاستعمارية الأمبريالية الكبرى لم تكن قد بدأت في الوقت الذي كان ماركس يكتب فيه . وكان الاستعمار آنذاك لا يزال يحافظ على طابعة « الميركنتيلي » . وبعد ماركس بزمن طويل سادت فكرة مفادها أن هذه الشعوب عاجزة عن التاثير على مجرى التاريخ . فقد اشار المؤتمر الأممي الثاني الذي عقد في شتوتغارت عام ١٩٠٧ الى انه « لا يجب اطلاقا الاعتماد على قوة المستغَلين في المستعمرات لانعدام المقاومة الكامل لدى السكان المحليين » . غير أن رودولف هيلفردينغ Hilferding في كتابه **راس المال (١٩١٠)** اشار الى أن « في البلدان المكتشفة حديثا يعمل راس المال المستورد على زيادة حدة الخصومات ويثير مقاومة الشعوب ذات الوعي القومي المتيقظ للدخلاء . ويمكن أن تتطور هذه المقاومة بسهولة فتتحول الى اعمال خطيرة ضد راس المال الاجنبي ... » (ص ٤٣٢) . الا أن لينين بخاصة اشار في عام ١٩١٦ الى التناقضاتالتي ادت الى الصراع ليس بين الراسماليين والبروليتاريين في الميتروبولات فحسب ، بل بين الأمبرياليين المتروبوليين والشعوب المستعمرة ايضا(٨) . وان بإمكان هذه الشعوب أن تشكل أداة نضال ممتازة ضد الراسمالية ، وأن الثورة في المستعمرات

---

(٨) الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية .

ستؤدي الى قيام الثورة الأوروبية وذلك بعد انتزاعها للفوائد الفاحشة التي تجنيها البرجوازية الأوروبية من المستعمرات ولوسائلها التي تفسد بها الطبقة العاملة الأوروبيـــة .

وقادت ثورة ١٩١٧ في روسيا الى انتقال المذهب الماركسي من الحيز النظري الى المجال التطبيقي . فقد ورد في **النداء** الذي وجهه المؤتمر الثاني السوفيت في ٢٥ تشرين الأول الى **العمال والجنود والفلاحين** ما يلي : « ستضمن حكومة السوفيت لكافة الأمم التي تعمر روسيا (يعني المستعمرات الآسيوية) حق تقرير المصير الفعلي » . واطلق مرسوم السلام الذي نشرته في اليوم التالي صرخة مناهضة للاستعمار بإدانته لعملية « ضم البلدان » .

« تقصد الحكومة بالضم أن تلحق دولة كبيرة او قوية بها أمة صغيرة وضعيفة بدون موافقتها والتعبير عن رغبتها في ذلك بوضوح وحرية ، وذلك بغض النظر عن الفترة التي حصل فيها هذا الضم التعسفي . . . وعن درجة تقدم أو تخلف الأمة المضمومة ومكان وجودها في أوروبا أو في بلدان ما وراء المحيطات البعيدة » .

وبعد أن ادان النظام الروسي الجديد سيطرة شعب ما على شعوب اخرى إدانة حاسمة ، كان على هذا النظام أن يعيد النظر في السياسة القيصرية بهذا الخصوص . وفي آذار ١٩٢١ تم اعداد خطة لتحرير شعوب الاتحاد السوفياتي بعنوان **مهام الحزب الآنية بخصوص المسألة القومية** تقوم على مبدأ « إلغاء اللا مساواة القومية » والتطور الاجتماعي الذاتي . وشكل ما ورد في هذا النص أول محاولة لحل سلمي لمسألة علاقات السيطرة الاستعمارية بين « روسيا الكبرى » وشعوب الاتحاد الأخرى ، وذلك بتحقيق المساواة التامة بينها وبين هذه الشعوب .

وعلى الصعيد الدولي ، كانت معارضة الحزب الشيوعي للامبريالية الاستعمارية تتوكد في كل مؤتمر من مؤتمرات الكومنتيرن (اجتماع دوري

لممثلي الاحزاب الشيوعية في العالم) . فبعد ان أدان الكومنتيرن خداع الويلسنية (المؤتمر الأول) اتخذ موقفا أكثر حزما في مؤتمره الثاني الذي عقد عام ١٩٢٠ ، وشارك فيه ممثلون عن الهند (روا Roy) واندونيسيا (سنيفيليه Sneevliet) ، وتوصل لينين الى دفعه لتبني اطروحاته حول المسائل الاستعمارية والقومية التي ورد فيها :

« على كافة الأحزاب الشيوعية تقديم دعم فعال للحركات الثورية في البلدان المستعمرة . وعلى الشيوعية الأممية أن تكون على استعداد لاقامة علاقات مؤقتة ، بل تحالفات ، مع الديموقراطيين البرجوازيين في المستعمرات والبلدان المتخلفة . لكن عليها الا تتحد معها ، وتحافظ على الطابع المستقل للحركة البروليتارية ، وان كانت لا تزال في طورها الجنيني » .

كما تدعو اطروحات لينين هذه الى النضال ضد جميع مساعدي النظام الاستعماري من بعثات تبشيرية مسيحية وحركتي الجامعة الاسلامية والرابطة الآسيوية اللتين تناضلان ضد الامبرليات الأوروبية، الا انهما « تعملان جاهدتين ، في الوقت ذاته ، على تقوية النفوذ التركي والامبريالية اليابانية ونفوذ النبلاء وكبار الاقطاعيين والسلك الكهنوتي » . وقد بقيت اطروحات لينين هذه حتى عام ١٩٢٧ مصدر الهام للنشاط الشيوعي المناهض للاستعمار .

وخلال هذه الفترة أثبت تأخر المنظورات الثوريه في الغرب فكرة لينين وستالين القائلة بضرورة ممارسة النضال في البلدان غير الأوروبية، وخصوصا في الشرق . فقد كتب لينين يقول :

« تعتمد نتيجة النضال ضد الراسمالية في النهاية على واقع ان روسيا والهند والصين يشكلون معا الاغلبية الساحقة من سكان العالم .

وقد جرّ هذا الجزء من الانسانية بالذات بسرعة فائقة الى النضال من اجل تحرير العالم منذ بضعة سنوات »(٩) .

ووسع ستالين مبدأ « الجبهة المتحدة » الذي دعا اليه كل من لينين والكومنتيرن. وشجع الشيوعين الآسيويين لا على تنظيم جماهير الفلاحين فحسب ، بل على التعاون مع كافة العناصر الوطنية أيضا أيا كانت شريطة مشاركتها فعليا في النضال من أجل التحرير . فقد كتب يقول :

« إن الطابع الثوري للحركة الوطنية لا يتطلب بالضرورة ... وجود برنامج ثوري أو جمهوري وقاعدة ديموقراطية لها . فعلى الرغم من المضمون الملكي لمفاهيم الأمير الأفغاني فان نضال هذا الامير من أجل استقلال افغانستان يعتبر نضالا ثوريا موضوعيا لأنه يساهم في تفكك الامبريالية وتقويضها »(١٠) .

وفي عام ١٩٢٥ ، اعتبر ستالين اعضاء الحزب الشيوعي الاندونيسي « يساريين منحرفين » لأنهم رفضوا اقامة اتحاد مع القوى الوطنية البرجوازية « فعلى الرغم من كل نشاط الحزب ، فانه لم يقم بعمله بشكل مرض بين الفلاحين ، أي بشكل يجذبهم الى الحركة الوطنية . وكرر الأصدقاء الأندونيسيون تجاه الفلاحين الأخطاء نفسها التي ارتكبوها بخصوص المنظمات الوطنية »(١١) .

ولما دلل سلوك الكومينتنغ وزعيمه شيانغ ـ كي ـ شيك على أن مثل هذه السياسة لا تخلو من الخطر بعد أن حولت البرجوازية الحركة الوطنية لصالحها ، جرى استبدال استراتيجية الجبهة المتحدة بشعار صراع الطبقات . ونوقشت هذه الاستراتيجية في المؤتمر السادس

(٩) LENINE : Oeuvres, t. 33, «Mieux vaut moins main mieux.

(١٠) STALINE : Le Marxisme et la question nationale et coloniale. P. 182.

(١١) Communism International, No. 18-19, 1926.

للحركة الشيوعية العالمية الذي عقد في موسكو عام ١٩٢٨ . وحملت إحدى أطروحات هذا المؤتمر عنوان الحركة النورية في المسـ ـمرات . و « فرض » المؤتمر على الأحزاب الشيوعية في الميتروبولات وضع حـد لعدم اكتراثها الظاهر بالحركات الجماهيرية في المستعمرات ، وطلب منها « تقديم دعم قوي لهذه الحركات في الميتروبولات والمستعمرات نفسها » .

ففي نص طويـل جـدا ، ادان المؤتمر مـرة أخرى الامبرياليـة « الطفيلية بطبيعتها » والتي ادى وجودها في البلدان المستعمرة الى « إعاقة تطور القوى المنتجة لهذه البلدان ، فالأعمال (سكك حديدية ، موانىء) التي انجزت فيها لم يباشر بتنفيذها الا بسبب ضرورتها للحفاظ على السيطرة العسكرية ، والاستغلال الضريبي ، ولاشباع حاجات الميتروبولات التجارية » . وأشار الى اهمية الحركات الوطنية في الصين والهند واندونيسيا وسورية وافريقيا الشمالية بصفتها عوامل مساعدة على تفكك الامبريالية . فعلى الرغم من القمع الآني لهذه الحركات فانها تشكل عاملا هاما مساعدا لقيام الثورة الاشتراكية العالمية . و « تشكل البلدان المستعمرة القطاع الأكثر خطرا بالنسبة للجبهة الامبريالية » . ويجب أن يكون العمل المطلوب منها القيام به متناسبا مـع الشروط الخاصة بكل بلد في آسيا وافريقيا (بما فيها افريقيا السوداء) ، وبقيادة الأحزاب الشيوعية المحلية المكونة من جميع الطبقات . وان من مهمات الأحزاب الشيوعية الميتروبولية العمل على اقامة علاقات منتظمة مع المنظمات المشابهة في البلدان المستعمرة ، وتقديم الدعم الفعلي لنضـال الشعوب المستعمرة عن طريق القيام بتحرك جماهيري مناهض لارسال القوات العسكرية والذخيرة ، وبالدعاية بين الجنود ، الخ ... وتعبئة الجماهير العمالية والفلاحية من اجل المطالبة بمنح الشعوب المستعمرة الاستقلال والسيادة الكاملين بلا شرط أو تحفظ . وبادانة سياسـة الحزب الديموقراطي الاشتراكي الاستعمارية « التي تدعم بشكل فعال السياسة الأمبريالية في استغلال شعوب المستعمرات واضطهادها » .

ولم يسمح ظهور الهيتلرية بوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ فمليا بسبب الأولوية التي اعطيت لضرورة تجنيد كافة القوى من اجل الدفاع عن الاستقلال الوطني للديموقراطيات الأوروبية ضد الفاشية وعلى حساب مسألة تحرير البلدان المستعمرة .

إن معرفة مدى تنفيذ هذه التوجيهات في مختلف البلدان الأوروبية يتطلب دراسة تتجاوز إطار هذا الكتاب . ويبدو أن من غير المبالغ فيه التاكيد على ان مسألة تحرير المستعمرات لم تكن إحدى المسائل الأكثر إثارة لحماس الجماهير البروليتارية الغربية المنشغلة بمشاكلها الخاصة. فالحزب الشيوعي الهولندي الذي أدرج مسألة استقلال اندونيسيا في برنامجه منذ عام ١٩١٣ ، لم يقدم لاندونيسيا الدعم بعد عام ١٩٣٤ . وفي عام ١٩٢٣ ، اتخذ الحزب الشيوعي الفرنسي موقفاً واضحاً ضد حرب الريف (في المغرب) . وجاءت مداخلة احد زعمائه ، ج دوريو Doriot ، من على منصة البرلمان في الاتجاه نفسه . وتضمنت إحدى مقررات المؤتمر السابع للحزب (١٩٤٠) أطروحات مؤتمر الحركة الشيوعية العالمية لعام ١٩٢٨ . إلا ان نشاطه الفعلي بقي محدودا نسبيا . وطبقا لتوجهات هذا المؤتمر دعم الحزب حركة نجمة شمال إفريقية التي يتزعمها مصالي الحاج . وعبّر عن أسفه تجاه حل هذه الحركة رغم موقف زعيمها المشتبه به . وعلى الرغم من مطالبة الحزب الشيوعي الفرنسي الواضحة الدائمة باستقلال المستعمرات ، فقد بدا هذا الاستقلال في نظره احتمالا بعيد المدى بسبب المناخ الدولي السائد . كما عبر عن ذلك م. توزيز Thorès عندما قال :

« تكمن مصلحة الشعوب المستعمرة في وحدتها مع الشعب الفرنسي ، وليس في موقف قد يساهم في المشاريع الفاشية ووضع افريقية الشمالية تحت سيطرة هيتلر »(١٢) .

(12) Maurice THORES : Oeuvres, t. 14, P. 280.

الرابطة المناهضة للامبريالية :

كما ادت الظروف نفسها الى تعليق نشاط **الرابطة المناهضة للامبريالية** التي كان يرى المدافعون عن الاستعمار فيها ، أو يتظاهرون بأنهم يرون فيها ، صنيعة الشيوعية . فقد أنشئت هذه الرابطة في بروكسل عام ١٩٢٧ بهدف « التنسيق بين حركات التحرر الوطني والحركات العمالية في البلدان المستعمرَة والدول الامبريالية » . وسعت الى أن تصبح « منظمة عالمية دائمة تحشد كل قواها ضد الامبريالية والاضطهاد الاستعماري » . وقد بفسح التشابه في التعابير والمصطلحات والهدف المنشود المجال أمام الالتباس . فعلى الرغم من انضمام الشيوعيين اليها بشكل جماعي أو فردي ، فان الغالبية من اعضائها لم تقبل بالمبادىء (الشيوعية) ، فقد كان زعماء الحركة أشخاصاً مثاليين ذوي نفوس نبيلة ، من بينهم ا. انشتاين و ر. رولان والسيدة سن ـ يات ـ سين والزعيم العمالي ج. لانسبوري . وتحدث نهرو عنها بشكل ساخر في مذكراته وقال بأنه لم يكن مرتاحاً في « منظمة جريئة جداً » . اتخذ مؤتمرها الثاني ، الذي عقد في فرانكفورت عام ١٩٢٩ وشاركت فيه وفود من الرابطات الوطنية في المستعمرات ، اتخذ قرارات « أدانت كافة أنواع التمييز العنصري الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائمة علي الجنس ، ونادت بالمساواة التامة والكاملة في الحقوق الوطنية الاقتصادية والسياسية للشعوب السوداء في العالم أجمع » . ووجهت بيانا الى جميع الشعوب المقهورة والعمال والفلاحين في العالم والى الشعوب المستعمرة دعتهم فيه الى تمتين منظماتهم والى الاستمرار بثقة في النضال من أجل الاستقلال الوطني الكامل .

٣ ـ « المد العارم للشعوب الملونة » :

آ ـ تأثير الغرب :

بعد الحرب العالمية الأولى تنبأ سبينغلر في كتابه **انحطاط الغرب** بعدم إمكان قيام علاقات بين الأجناس البشرية وفقاً لمعطيات القرن التاسع

عشر نفسها . فحتى ذلك الوقت ، ادعت أوروبا التي حققت تفوقها التقني ، بأن لها الحق باستخدام ثروات القارات الأخرى ورجالها بهدف اشباع حاجات جهازها الصناعي الضخم ، واطماع تجارتها وتحقيق مصالحها . وبعد ان كان توسعها في الأساس تجاريا ، أصبح سياسيا ، وكانت تمتلك القوة العسكرية والأسطول البحري القوي الذي يمكنها من فرض سلطانها . فقد كانت سياسة المراكب حاملة المدافع الثقيلة gun - baot الوسيلة التي لا يمكن لأية دولة وطنية غير أوروبية (باستثناء اليابان) مقاومتها . وكانت المسائل الآسيوية والأفريقية تناقش وتحل وفقا لمصالح الدول الأوروبية الكبرى ومطامحها . وهذا ما قاد الى التباين العظيم جدا في الأهمية العددية بين المستعمِرين والمستعمَرين . فقد سيطر ٤٥ مليون انكليزي على أكثر من ٤٠٠ مليون من الرعايا ، و ٧ ملايين من الهولنديين على ٦٠ مليون من الرعايا . وكان للتسرب البطيء والمحدود الناجم عن المبادلات التجارية خلال القرون السابقة تأثيرات اكيدة على المجتمعات المحلية الوطنية ، إلا انه لا يمكن مقارنتها بالتأثير الناجم عن الاحتلال العسكري الدائم . ففي دراسة قام بها الأستاذ هنري برونشفيغ في هذا الخصوص كتب يقول :

« عندما تم اقتسام (أفريقيا) كان الزنوج في أوج تطورهم ... ومصابين بعمق بالفيروس الأوروبي . وكانت هذه القارة في طريق التحول والتفكك ، وتبحث عن نفسها ... ولم يبدل الاستعمار الاتجاه الذي كانت تتقدم فيه الشعوب بخطى مترددة ... لكنه غيّر من إيقاع هذا التقدم . فقد دفع السود الى الأمام ، وحث خطاهم في طريق أكثر استقامة واتساعاً وأكثر غرابة من المشاهد المألوفة »(١٣) .

---

(١٣) L'Avènement de l'Afrique noire.

ان الادبيات حول النتائج السياسية والاقتصادية والخلقيــة لهذا « الصدام » بين الحضارة الغربية والحضارات غير الاوروبية كثيرة(١٤). وما تجدر الاشارة اليه ببساطة هو أن هذه التأثيرات الهدامة والخلاقة حكمت على بعض المجتمعات التقليدية بالاندثار ، واثارت تطور شروط حياتية جديدة . ولم يكن ممكنا لهــذه التحولات أن تؤدي في جميــع الحالات الى التقدم ذاته والنتائج عينها . فقد توقف مدى اتســاعها وسرعتها وعمقها على سياسة المستعمر ـ سياسة استغلالية كانت أم استيطانية ـ بل واكثر من ذلك ، فقد كانت متوقفة على مدى استقبال ابناء المستعمرات لهذه التأثيرات وتأثرهم بها أو مقاومتها .

ففي **آســيا** تأثر تطــور البلدان التي خضعت للسيطرة الأوروبيــة **بثلاثة عوامل** رئيسية :

١ ـ المقاومة الحيوية الهامة للغالبية العظمى من السكان للتغييرات التي اثارتها البنى الادارية والاقتصادية التي أدخلها الاوروبيون على نمط حياتهم . وتــم التعبير عن هذه المقاومــة بالعداء المتزايد للسلطة الاجنبية . وتجلت هذه المقاومة بمظاهر سلبية غالبا ، وبقيام ثورات أو انتفاضات بين الحين والآخر نتيجة اليأس . ولم يؤد القمع الــذي كانت تقابل به الا الى ازدياد استياء السكان المحليين .

٢ ـ النظام الاقتصادي الذي أدخله الاوروبيون بهدف اســتغلال ثروات المستعمرات المناسبة لمصالحهم الخاصة فحسب ، والذي ادى في الغالب الى التدهور التدريجي لشروط حياة الشعوب المحلية .

٣ ـ ظهور الانتليجنسيا بين أبناء المستعمرات التي تلقت تعليمــا غربياً ، وكان لديها استعداد كبير لتشرب الأفكار الثوريــة الناجمة عن

---

(١٤) انظر على الاخص Lothrop STODDARD : Le flot montant des races de Couleur contre la suprématic de monde blanc, Londres, 1921.

الفكر الغربي . وكانت هذه النخبة واعية لقدراتها وناقمة بسبب ابعادها عن مراكز السلطة التي احتكرها الاسياد الاجانب ، وأظهروا عدم استعدادهم للتخلي عنها . وتغذى فكرهم الثوري بذكريات الماضي الوطني ، الخيالي غالبا، ومن مشهد العبودية الحالي المتفاقم بالاستغلال الذي شكلت الادارة الاستعمارية والشركات الاجنبية رموزه وأدواته :

« في المدارس الغربية تشرب بعض هؤلاء الوطنيين أفكار المساواة والديمقراطية التي نهلوها من الآداب والتاريخ الاوروبيين وطبقوها على حالتهم الشخصية . « ففي البلد تنتشر ترجمة بالصينية لكتابي" العقد الاجتماعي وروح القوانين ، ولكتابات ديدور وفولتير ، وتراجم لكبار رجالات الثورة الفرنسية . ويلتهم مثقفونا هذه الكتب على حساب الكلاسيكيات القديمة التي اهملت ... ووضعوا المعلمين لاك (روسو) ومان (مونتيسكيو) في المرتبة نفسها تقريبا مع كونفوشيوس ومينسيوس »(١٥) .

وكان الوضع مختلفا في **افريقيا السوداء** . فلم تكن شعوب هذه القارة تشكل في نظر الاوروبيين شعوبا متخلفة في تطورها فحسب ، بل في طبيعتها أيضا . ولربما تشكل هذه الشعوب في نهاية الامر جنساً بشريا أدنى . فقد اكد بلفور في مؤتمر السلام ١٩١٩ على انه « لئن كان صحيحاً لدرجة ما إن رجال أمة معينة قد خلقوا جميعهم متساوين ، فليس من الصحيح أن رجلا من أفريقيا الوسطى مساو لرجل اوروبي ». ويفسر مثل هذا الموقف الجهل شبه الكامل بهؤلاء الرجال (الأفارقة)، وجهلهم الكتابة وعدم وجود حياة حضرية وتقنية لديهم ، واستمرارهم باستخدام طرائق وأنماط حياتية بدت عاجزة عن الاتقان . ولم يكن الأفارقة انفسهم يعرفون تاريخهم جيداً . وهل كان لديهم تاريخ ؟ لقد كان بامكانهم أن يشكوا في ذلك ، فمهما استطاعوا الرجوع الى الماضي

(١٥) PHAMQUYNH, Cité par P. MUS : Viet-nam, sociologie d'une guerre.

البعيد فلن يكشف لهم الا عن الخزي والعبودية (؟!!) . لم يكن الاوروبيون قد قيموا بعد النظام الاجتماعي المعقد والثابت الذي تبنته شعوب افريقيا والقائم على تطبيقات مادية ملائمة تماما للمناخ والغابة، وعلى علاقات انسانية جيدة التنظيم ، وعلى نظم دينية وطقوس سحرية متناسقة ، هذا النظام الذي كشفت النقاب عنه دراسات علماء الاجناس .

ان نتائج التاثيرات الاوروبية على الافارقة لم تكن واحدة في كل مكان . **ففي المناطق الداخلية** كان أثرها بطيئا ومرتبطا بالجهود التي بذلها الاداريون **الابويون**(*)الاوروبيون أو رجال الارساليات التبشيرية. فادركت بعض الاقوام أكثر من غيرها . وتعلم العديد من الافارقةالعيش بين عالمين (الغربي والافريقي) ، والذهاب من القرية الى المدينة وبالعكس حسب الظروف الاقتصادية التي فرضت عليهم ، والانتقال من الوثنية الى المسيحية المطعمة بذكريات المعتقدات التقليدية أو بتشوهات لا تخلو من نوايا تنمي عن كره الاجانب (العبادات المسيحية). وأدى وجود الاوروبيين الى حدوث بعض الصدمات النفسية لدى هؤلاء الافارقة نتيجة اعمال سخرة العتالة ، والضرائب والعمل الاجباري التي فرضوها عليهم . اما في **المناطق الساحلية** ، فان قدم العلاقات التجارية مع الاوروبيين حصنت الافارقة ضد صدمة التغريب وجعلتهم أكثر استعداد لتقبل نتائجها . وبشكل عام ، عدّل نظام التعليم بشكل سريع من عقلية الشباب وخصوصا بعد سفرهم الى أوروبا حيث ، بفضل مناخ الحرية والمساواة الخالي من الحواجز الاجتماعيةالواضحة، وعوا بشكل أكثر حدة الذل والاضطهاد اللذين يتعرض لهما اخوانهم في اللون ، كما وعوا قدراتهم الشخصية على تحمل مسؤولياتهم ،

(*) الاداريون الابديون هم الذي يعتبرون ابناء الشعوب المستعمرة اطفالا بحاجة لرعاية ابوية ـ المعرّب .

و « اعتبارا من عام ١٩٣٠ ، اخذت فئة الأفارقة السود التي تتصف بفكر ذي صبغة عالمية بالنمو على حساب الفئة التقليدية التي بقيت منعزلة داخل تقاليدها في كل مستعمرة » (هنري برونشفيغ) .

ب ـ يقظة القارات المستعمرة :

لم توضع المستعمرات في بوتقة . الامر الـذي سهل عملية تأثـر عقلية السـكان فيهـا بأفكار التطـور العصرية وبالاحداث المحليـة . واستلهمت منها النخبات الجديدة بوجه خاص مبادئها الوطنية كمـا كان لهذه الافكار والاحداث صدى عميق لدى الجماهير . هكذا اثـرت ثلاث تيارات ذات طبيعة واهمية متباينة في ثلاث قطاعات مختلفة من العالـم المستعمر هـي الآسيوية Asiatisme والنهضـة الاسلاميـة الافريقانية Panafricanisme .

١ ـ الآسيوية :

فرض الوجود الاوروبي في آسـيا ضمن شـروط متباينة . ففي اندونيسيا ، حيث استمر هذا الوجود قرونا عديدة ، نجح الوجـود الاوروبي في خلق رباط بين سكان مجزئين الى قبائل تفصلها نزاعات عرقية ، وتباين ديني ، ومختلفة في العادات والتقاليد . ويتمثل هذا الرباط بالشعور بالانتماء الى مجتمع في أمس الحاجة لجهود كافةابنائه لكي يتمكن مـن الحصول على تحسين شـروط حياته المادية وحقوقه السياسية . هكذا ساهمت عدة قرون من السيطرة الهولندية في تهيئة الشروط اللازمة لتفجر الحركة الوطنية في اندونيسيا . وفي الهنـد ، ساعدت السيطرة الانكليزية على سلوك السبيل نفسه بشكل اوسع . فحركة حزب المؤتمر القوية ، التي تأسست عام ١٨٨٥ من قبل هنود متغربين وفي ظل موظف انكليزي سابق ، إدعت بانها تمثل سكانالهند كافة في تطلعاتهم نحـو قيام حكومـة مستقلة رغم التنافس القائم بين المسلمين والهندوس . واستطاعت بلدان اخرى بناء وحدتها الوطنية

قبل أن تفقد استقلالها مثل الأنام وبورما . فلم تقبل بوضعها تحت نظام الوصاية التي حرمها من حقوقها السياسية دون أن تعوض عن ذلك بتحسين مادي في شروط حياتها المعاشية .

لقد كان **المثل الياباني** شاخصا امام ناظري الشعوب الآسيوية باكملها :

فاليابان التي كانت عرضة للاطماع الاوروبية منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، ادركت بانها اذا لم تصنع بنفسها درع حماية استقلالها ، فسيكون لها مصير الشعوب المستعبدة نفسه . فاقتبست عن الغازي سر قوته ، واصبح الشعب الياباني الشعب الآسيوي الوحيد القادر على مخاطبة الاوروبيين مخاطبة الند للند . وانتصرت اليابان على روسيا نصرا مدهشا وغير منتظر . وكان لهزيمة الدولة البيضاء القريب ، ودلل على امكانية هزيمة « الامبرياليين » . وأدانت الأحداث الكبرى امام شعب اصفر صدى عظيم اعطى الآسيويين الأمل بالتحرر أنصار الحضارة التقليدية والعودة الى النظم السياسية والاجتماعية القديمة ، واعطت الحق لأنصار التحديث من الشباب والطلاب الذين دفعهم اعجابهم المدله باليابان الى التعرف على سر انتصارها . مما جعل طوكيو مركز جذب للمثقفين الآسيويين وخصوصاً الهندوصينيين .

يقول كتيب مطبوع في الهند الصينية :

« عندما سنحت لي الفرصة ، انا الطالب البسيط ، لقراءة الكتب الحديثة والمذاهب الجديدة ، اكتشفت من خلال قصة حديثة الاسباب التي مكنت هذا البلد (اليابان) من الحاق الهزيمة بالاوروبيين الاقوياء. لهذا السبب أسسنا منظمة واخترنا الشباب الاكثر ديناميكيةوشجاعة من بين الشباب الانامييين وأرسلناهم للدراسة في اليابان . ومضت عدة سنوات قبل أن يعلم الفرنسيون بوجود حركتنا ... وكان هدفنا الوحيد اعداد السكان للمستقبل »(١٦) .

(١٦) **ENNIS : French Policy in Indochina, P. 178.**

هكذا أعد هؤلاء الطلاب انفسهم لدورهم المستقبلي زعماء سياسيين وطنيين باشراف أساتذة مخضرمين غالبا من الوطنيين الذين طردهم الاستعمار من ديارهم . واخذت حركتهم الوطنية شكلا جديدا أكثر صلابة . فلم يعودوا يكتفون باصلاحات اقتصادية وادارية ضمن الاطار الاستعماري حتى وان كانت تسمح بتحسين مصير شرائح عريضة من السكان ، وصاروا يطالبون باصلاحات سياسية تضع ادارة البلد بين يدي حكومة وطنية من منبت ديموقراطي .

أما في الهند ، فقد ساهم الانتصار الياباني في بث الروح الثورية في حزب المؤتمر تلك الروح التي كانت تنقصه. فأكدت العناصر الراديكالية بقيادة (تيلاك) المعارض للتغريب ولشرعية الليبراليين التقليدية المدعوين بالفراك(*) المخلصين بسبب ارتداء الملابس الاوروبية ، اكدت على مطالبتها بالاستقلال . ووجدت في الراي العام دعما واسعا متزايدا بحيث كانت عاجزة أحيانا عن السيطرة على انصارها من العصاة ، وعن منع تضاعف اعمال الارهاب في الفترة ١٩٠٥ – ١٩٠٩ . غير أن الفوز كان في النهاية من نصيب العناصر المعتدلة التي تحظى بدعم الانكليز ، التي اضطرت ، رغم هذا الدعم الى تعديل سياستها باتجاه التضامن الآسيوي والعداء للاستعمار لكي لا تعزل نفسها عن الجماهير . وتأكد هذا التغيير خصوصا بعد الحرب عندما انتقلت قيادة حزب المؤتمر الى رجال يافعين ملتزمين التزاما تاما بالنضال من أجل الاستقلال .

ففي عام ١٩٢٢ ، وجه حزب المؤتمر تهانيه الى الشعب التركي ومصطفى كمال بمناسبة انتصارهما بوصفه « فأل مؤكد بتحرر أمم الشرق كافة » . وفي عام ١٩٢٧ ، احتج الحزب على ارسال قوات هندية الى الصين لدعم « المخططات الامبريالية لبربطانية العظمى » ضد « الشعب الصيني الذي يخوض معركة التحرير » . واضاف

(*) الفراك : سترة رجالية سوداء تبلغ الركبتين ـ المعرب .

« ان الشعبين الهندي والصيني رفيقان في نضالهما المشترك ضد الامبريالية » . ولا يمكن للمرء اغفال ذكر العديد من خطابات التعاطف التي ارسلها الحزب الى شعوب مصر ، وسورية والعراق لتعبر عن تضامن الهند معها في نضالها التحرري .

كما ولدّ انتصار اليابان الصدمة التي ادت الى تبلور الحركة الوطنية الكامنة المنتشرة في صفوف الطبقات المثقفة في كل من جاوه والهند الهولندية . واعطى الشعور الذي انتشر بسرعة بين هذه الطبقات وفي البلدان الهولندية الاخرى في الارخبيلات الامل بالنهضة القومية .

لقد لاحظ الموظف المشهور الدكتور كوليجن هذا التغير المفاجىء في موقف ابناء جاوه تجاه مستعمريهم . فبدلا من القلق ، رأى الليبراليون الهولنديون في يقظة الراي العام هذه نجاح سياسة التغريب التي تبنوها منذ عام ١٩٠٣ ، أي « السياسة الخلقية Polilitique morale » الا انهم أدركوا بعد عدة سنوات أن اهتمام أعضاء اول جمعية وطنية Boudi Outomo بالعلوم العربية لم يكن له هدف سوى التصدي لتفوق الغرب .

وليس من العدل اغفال تأثير الصين الثورية كعنصر فعال من العناصر الآسيوية . فقد اعتبرت برجوازية جنوب شرق آسيا اليافعة سن ـ يات ـ سين ومذهبه بمثابة نموذجين مثاليين . وسافر طلاب برمانيون وفيتناميون واندويسيون الى الصين ودخلوا مدرسة الكيو منتانغ (الحزب الوطني الصيني ـ المعرّب) . وكانت هذه الحركة السبب في انشاء العديد من الاحزاب الوطنية مثل الحزب الوطني الفيتنامي (الكيومنتانغ الفيتنامي) الذي كان هدفه استقلال فيتنام وتنظيم دولة ديموقراطية وبرلمانية على نمط البلدان الغربية نفسها .

ويمكن تعريف الآسيوية بأنها معارضة الغرب اكثر منها عاطفة قومية . انها ثورة الشعوب الآسيوية ضد الاضطرابات المختلفة التي

أحدثتها السيطرة الاوروبية في بلادهم ، وردة فعل دفاعية بآن معـا لمقاومة الافكار الجديدة والتأقلم مع تلك التي يمكن أن تساعد هـذه الشعوب على تحرير نفسها . فبعد عدة قرون من العلاقات التجارية ذات النتائج البسيطة الاهمية على المجتمع الآسيوي ، سعى الاوروبيون، أصحاب الحضارة التي ادعوا بتفوقها ، الى فرضها على العالم في القرن التاسع عشر عن طريق تفوقهم السياسي . فكان نشر المسيحية أحـد الوسائل المنهجية الاكثر استخداما . و « كانت » كل من الهند والصين والهند الهولندية « مسرحا لمحاولة واسعة تهدف الى مضاعفة السلطة السياسية بسيطرة فكرية وروحية » (بانيكار) . وكانت ردود فعـل البوذيين والمسلمين ضـد المبشرين « طلائع الراسماليــة » ومعتنقي المسيحية « خونة المجتمع » شديدة العنف . ودعا الاوروبيون الشباب الآسيوي للذهاب الى المدارس الاوروبية من أجل الالمام بالثقافة الغربية التي راى فيها الانكليز وسيلة للتدرب على الديموقراطية ، كما راها الفرنسيون والهولنديون وسيلة تقرب منهـم افضل عناصر المجتمـع المستعمَر . واقبل الآسيويون بحماس على دراسـة العلوم والتقنيات الصناعية والفلسفة والتاريخ الخاليين من الركام المثيولوجي والديني التقليدي . ورأى بعضهم في ذلك وسيلة للارتقاء الاجتماعي والوصول الى مراكز ذات دخل جيد . كما ذهب البعض الاخر الى أبعد من ذلك بكثير . فكان هدفهم من دراسة اوروبا اكتشاف اسباب قوتها . فقدمت لهم دراسة الحقوق والافكار السياسية وتاريخ القوميات المتقلب فـي القرن التاسع عشر ، وحركة مازيني والوطنيين الايرلنديين الجـواب وفرضت عليهم اجراء المقارنات . فبما أن تفوق الاوروبيين يعود الى تفوقهم في التنظيم والتقنية ، فما على الشباب الاسيوي الا اللحـاق بهم في هذين المجالين للقضـاء علـى سيطرتهم السياسية واستغلالهم الاقتصادي . وكان غيظ هؤلاء المثقفين عظيما ولا سيما لدى انتقالهـم الى الحياة العملية حيث لا يجدون مجالات استخدام تتناسب مـع قدراتهم ومؤهلاتهم بسبب شغل الاوروبيين لها . وقد اشار فورنيفال

الى « تكدس » المحامين اللامعقول الذي كان المرء يشاهده في القبلبين والهند الصينية والهند واندونيسيا . لذلك أصبح الاستقلال الحـــل الوحيد المعقول بالنسبة لهذه النخبات التي قاد الوضع الاستعماري الى ابعادها عن مراكز المسؤولية . أما بالنسبة للجماهير ، فقد اختلفت المشكلة . فهم يكرهون من الاجانب اولئك الذين يهدمون نمط حياتهم التقليدي وخصوصا في المجال الاقتصادي ويعتبرون التدابير الاجتماعية والقوانين الصحية الهادفة الى تحسين الرفاهية العامة مهينة لانهـا مناقضة للعادات ومفروضة من قبل الاوروبيين .

أخيرا كانت الآسيوية رد فعل مضاد لشعور التضامن بين الغربيين . فعلى الرغم من المنافسات التى تمزق اوروبا فقد شكلت جبهة متحدة أمام آسيا في كافة الظروف والاحوال . وقدمت التدخلات العالمية في الصين (تدخل عام ١٩٠٠ مثلا) أمثلة على ذلك . ونجمت الصعوبات التي لاقتها اليابان للحصول على الموافقة على اعادة النظر في المعاهدات غير المتوازنة نجمت عن تصميم الدول الاوروبية على عدم التخلي عـن تضامنها . وشكل الاوروبيون ، سواء كانـوا انكليـز أو فرنسيين او هولنديين ، في البلدان المستعمرة مجموعات متميزة تماما عـن السكان المحليين . هكذا كان « الوعي الاسيوي » ردا مضادا على « الوعـي الاوروبي » .

٢ ـ ردة فعل الاسلام

خلال القرن التاسع عشر كان المسلمون في العالم يشكلون مجتمعـا دينيا مؤلفا من حوالي ٣٠٠ مليون مسلم ، ويمتد هذا المجتمع مـن المغـرب الى الصين ، ومن آسـيا الوسطى الى الكونغـو في أفريقيـا السوداء . وأثناء هذا القرن اخضعت اكثرية الدول الاسلامية الواحدة تلو الاخرى للسيطرة الاوروبية . وأدى الاتصال مع الغرب الى يقظة الاسلام من سباته العميق وأثار تخمرا فكريا قويا مؤيدا للتحديث .

وكان رائد حركة التحديث العلامة جمال الدين الافغاني (١٨٣٩ - ـ ١٨٩٧) ، الأستاذ في جامعة الأزهر في القاهرة . وعلى الرغم من تربيته على المذهب التقليدي ، فقد اصبح جمال الدين في تعليمه مؤسس حركة التجديد الديني عن طريق استخدام طرائق الغرب وتربيته العلمية وتصنيعه وروحه الوطنية . وكان يرى في هذا الاصلاح الوسيلة الوحيدة لمقاومة النفوذ الأوروبي . وقد برهن حكيما الهند سيد خان وسيد أحمد علي في كتاباتهما على عدم كون دغماتية القرآن عقبة في وجه هذا التكيف فكما يقولان ان نصوص القرآن تجسد الحضارة الحديثة ولا تتعارض معها فقد برهن التاريخ على أن الاسلام كان على رأس الحضارة في الماضي وعليه أن يحتل هذا المركز من جديد . وصرح محمد عبده (١٨٤٩ ــ ١٩٠٥) ، تلميذ الافغاني ، يقول : « انني على استعداد للبرهان على أن الاسلام يتوافق مع المقتضيات التي اعترف بها الأوروبيون منـــذ زمن بعيد » .

وإصلاح الاسلام يسمح للمسلمين باستعادة تآخيهم وتضامنهم أمام القوى الخارجية المعاديـــة .

ومع ذلك لم يستجب الكثير من المسلمين الى النداء الذي وجهه اليهم من القسطنطينية السلطان الخليفة للنهوض ضد الحلفاء بعد نشوب الحرب العالمية الاولى . ولم تقع الاضطرابات الا في بعض الاقاليم المحدودة العدد في الهند ومصر وطرابلس (ليبيا) . وتبنى المسلمون في المستعمرات الاوروبية قضية الحلفاء على أمل أن يقودهم هذا الولاء الى تحريرهم من نظام الوصاية . غير أن معاهدات السلام التي شددت قبضة أوروبا عليهم خيبت آمالهم ، لكن بشكل اقل اهمية من الاحداث التي تلتها مثل انحلال المملكة العربية في بلاد الرافدين قبل ولادتها والتي كانت حلم الملك فيصل ، واختفاء الخليفة الذي كان يشكل رمزاً للتحالف الروحي تحت ضربات مصطفى كمال عام ١٩٢٤ . ولم تكن هذه الأزمة إلا نتيجة

اجهود المصلحين ، وعلامة للتغيير الذي طرأ على العالم الاسلامي . فقد تخلص الاسلام نهائياً من هياكله القديمة ، وأصبح مهيأ لتقبل البنى الجديدة الاكثر ملاءمة للعالم العصري .

وامام الواقع المر الذي تمثل باستمرار السيطرة الاوروبية على اجزاء من الأراضي الاسلامية ، وتجزء تلك التي حافظت على استقلالها ، وجد بعض الرجال أن الحفاظ على شعور **الوحدة** الملتهب على مستوى **العالم العربي الاسلامي** أمراً اكثر واقعية من الحفاظ عليه على مستوى الأمة الاسلامية بكاملها .

وبعد الحرب كان الأمير شكيب أرسلان ينشط بشكل دائم وبلا ملل فكرة « الوحدة العربية والأخوة العرقية » . فمن قصر اقامته في جنيف اصبح له **نفوذ كبير** عن طريق كتاباته وخطاباته وعلاقاته الشخصية . فساهم باعداد زعماء الحركة القومية المستقبليين وفي عملهم السياسي في المغرب . وخصوصاً بالنسبة لمصالي الحاج وقادة حركة « الشباب المغربي » . وعمل المصري عبد الرحمن العظم بقلمه وقوله من اجل القضية نفسها . « فكما بنى الايطاليون والالمان وحدتهم ، فان على العرب الذين يتمتعون بصفات عظيمة أن يبنوا وحدتهم وسيبنونها (بما ان العرب موجودون فحاجتهم الى بناء وحدتهم أمر لا شك فيه ، .. انظروا الى الامة العربية أمة المستقبل »(١٧) .

في الوقت نفسه ، عقد الشيخ امين الحسيني ، مفتي القدس الكبير المؤتمر الاسلامي العالمي (١٩٣١) الذي كان هدفه الرئيسي دراسة الوسائل التي « تسهل انتشار الثقافة الاسلامية والدفاع عن الاسلام ضد الاستعمار » . ونقل المؤتمر الى البلدان وعصبة الامم التوصيات الخاصة بالمسائل التي درسها . وعلى الرغم من أن تأثير هذا المؤتمر العملي كان محدوداً ، فقد كان هذا المؤتمر ذا اهمية عظيمة بسبب الاصداء التي اثارها في قسم كبير من الدول الاسلامية .

---

(١٧) جريدة الغرب ١٩٣٢ .

وعلى الرغم من الانقسام السياسي للمجتمع الاسلامي ، فقد ظل هذا المجتمع عبارة عن مجتمع من العواطف التي تثير الجماهير من اول العالم الاسلامي الى آخره . ولم يعد بوسع الدول الاستعمارية اهمال هـذا الامر لانهم اصبحوا على علم بأن أية حركة تنشأ في المغرب سيكون لها أصداؤها حتى في اندونيسيا . وكان عليها ان تظن بأن الطلاب والحجاج الذين يترددون على القاهرة أو مكة كانوا يعودون الى بلدانهم ومعهم افكار هـدامة » تهدد سلطتها .

٣ ـ الافريقانية Panafricanisme :

عرفت افريقيا ما قبل الاستعمار دولا ذات تنظيم عملي وثقافة أصيلة الا انها زالت جميعا تقريباً نتيجة تفسخها أو تحت ضربات الغزاة قبل أن تشكل أمماً فعلية . وحين جرى تقسيم افريقيا قام بين الاوروبيـين « سباق للحصول على الامتيـازات Course au Clochers » . فاستولى مستكشفوهم وموظفوهم على أراضيها دون ان يأخذوا بعين الاعتبار الوحدات السياسية والاقتصادية والعرقية التي كانت قائمة فيها آنذاك ورسمت الاتفاقيات بين الاوروبيين حدود الميادين الاستعمارية التـي ترضي الامبرياليات المختلفة دون أي اهتمام آخر . لذلك كان لا بد من مرور العديد من السنين قبل نشوء الامم الافريقية في اطار هذا التقسيم غير أن بعض الافارقة أكدوا منذ بداية القرن العشرين على القيم الافريقية بهدف مجابهة سيطرة الاوروبيين وازعاجاتهم . الا أن هذا الوعي وجد مصدره خارج القارة في صفوف أبناء العبيد المنفيين الى أمريكا .

ففي عام ١٩٠٠ ، عقد المحامي سيلفستر وليامز مـن الترينيداد مؤتمراً أفريقياً في لندن بهدف الاحتجاج على اعتداءات المستعمرين ، وخصوصاً تلك التي قام بها رودوس ضد الشعوب السوداء . ووجه نداء مستعجلا الى العاطفة الانسانية للراي العام الانكليزي . واستأنفت هذه الحركة الافريقانية نشاطها بعد الحرب العالمية الاولى بقيادة الدكتور و. ب. دوبوا زعيم المعارضة السوداء في الولايات المتحدة الامريكية لدفع

مؤتمر السلام الذي عقد عام ١٩١٩ الى تبني ميثاق لحقوق الانسان لصالح الافارقة . وكانت قرارات المؤتمر الذي عقد في باريز بفضل دعم النائب السنغالي (بليز . ديان) وموافقة كليمنصو الضمنية أكثر وضوحاً ومنها وضع المستعمرات الالمانية سابقاً تحت الرقابة الدولية ، وانشاء منظمة دائمة في عصبة الامم للسهر على تطبيق تشريع تقدمي على السكان الافريقيين المحليين ، ومعارضة اغتصاب الاراضي ، ومراقبة استثمارات رؤوس الاموال ، وتطوير التعليم ، والسماح للافارقة بالمشاركة في حكوماتهم الخاصة عندما يصبحون في مستوى ثقافي مرض . وعقدت مؤتمرات أخرى في لندن وبروكسل تناولت المواضيع نفسها ، وعملت على تهديم أسطورة عدم المساواة العرقية ... وشارك لاول مرة رجال سود من المستعمرات الافريقية خصوصاً البريطانية منها . واستمر عددهم بالتزايد في المؤتمرات الاخرى .

ورأى الجامايكي الاسود ماركوس اوريل غارفي أن حركة دوبوا الافريقانية حركة معتدلة جداً . وقارن نقاء دمه العرقي بالطابع الهجين لدماء الزعماء الزنوج الامريكيين . وعبأ ، بدءاً من عام ١٩٢٠ ، زنوج الولايات المتحدة الامريكية حول فكرة العودة الجماعية الى أفريقيا وأسس « الجمعية العالمية لتقدم السود » لتحقيق هذا الهدف . ولاقت هذه الجمعية نجاحاً كبيراً وتلقت التشجيعات من و. س. كوكس زعيم كوكلوس كلان الذي يبغض الزنوج جداً . وقام غارفي المصاب بجنون العظمة بالكثير من الاعمال الغريبة . فانشأ من اجل « أمته السوداء المركزية » المستقبلية ، طبقة نبيلة ، وجيشاً و « كنيسة أرثوذكسية أفريقية » لها مسيح أسود وعذراء سوداء (« يجب نسيان الآلهة البيضاء ») وحاولت شركته الملاحية (خطوط النجمة السوداء) نقل المهاجرين السود من أمريكا الى ليبيريا . الا أن حكومة هذا البلد أوقفت سريعاً ذلك بسبب تخوفها من مطامح غارفي السياسية . وتم حل الجمعية المذكورة في الولايات المتحدة عام ١٩٢٥ ، وحكم على زعيمها بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة الغش الضريبي . ان ما أعطاه غارفي

للافريقانية أمر لا يستهان به . فقد منحها « الشغف الذي كان ينقصها في أيامه ومن بعده أيضاً . فأخذت الحركة طابعاً عاطفيا ، واكتسبت ديناميكية وعنفا . ولربما بدت هذه الامور بالنسبة للزعماء الافارقة في غير محلها . وادخل الى كل بلد زنجي الفخر العنصري وأسطورة الوحدة الافريقيـــة للعالم الاسود . تلك التي لا يزال من الواجب التأكـــد من صحتها . الا أنها كانت قادرة على اثارة حماس الجماهير .. » (هنري برونشفيغ) .

ان غزو موسوليني لاثيوبيا عام ١٩٣٥ دلل على انتشار الـــروح الافريقانية في أفريقيا . فقد ظهرت « الاثيوبيانية Ethiopianisme » بين الشباب الافارقة ذوي الثقافة الانكليزية وهي عبارة عن عاطفة معقدة نشأت أولا من الامل ، ثم من خيبة الامل والغضب حينما أصبح واضحاً أن البلدان الديمقراطية تركت الديكتاتور الايطالي يفعل ما يشاء . فقد كتب نكروما يقول :

« بدا لي أن لندن أعلنت الحرب علي شخصياً .. فتفجرت قوميتي وكنت على استعداد للذهاب حتى الى جهنم اذا لزم الامر من أجل تحقيق هدفي وهو القضاء على الاستعمار ».(١٨) .

لم تكن الافريقانية في ذلك الوقت تشكل قومية بالمعنى الذي كانـــت تفهم فيه هذه الكلمة في أوروبا . فقد كتب هيلي يقول : « ان ما ينقص الشعوب الافريقية التيجمعتها مصادفات التاريخ هو عاطفة الاصل المشترك ، والمنظور المشترك لمستقبلها السياسي . ولم يلد لدى الغالبية منها التأثـــير الديناميكـــي لمفهـــوم القومية Nationalité territoriale في الماضي . كما أنها لم تؤد الى قيام وحدة سياسية أفريقية . الا أنها عملت على احياء روح قومية ضد الغزاة الاوروبيين قبل أن توجهها ضد السيطرة الاستعمارية . فقد كتب كينياتا في عام ١٩٣٧ يقول :

« لقد أخضع الافريقي لوضع يتنافى مع كل عزة انسانية .. وليس من طبيعته القبول الى ما لا نهاية بهذه العبودية » .

(١٨) N'KRUMAH : Autobiography.

الفصل الســادس

السياسة الاستعمارية والحركات التحررية

اجمالا ، لم تكن السياسة الاستعمارية التي اتبعتها الدول الأوروبية موجهة عن قصد نحو التحرير ، لكن حتى حينما كان الوجود الاوروبي يبدو معارضاً لكل ارتقاء أو يعزز القهر ، فقد كان يحمل في طياته بذور التحــرر . فنشاط الاداريين الذي تمثل بفـرض السلام والأمــن في المستعمرات ، واخضاع السكان فيها لعدد من القواعد مثل دفع الضريبة والتلقيح والاحصاء ، وأحياناً الخدمة العسكرية الاجبارية والذهاب الى المدرسة ، كان له ، على المدى الطويل ، أثر في نمو عاطفة مجتمعية تأكدت داخل الحدود التي رسمها التقسيم الأوروبي للقارة الافريقية لا في اطار الهوية العرقية أو التيارات التاريخية التقليدية . **هكذا رسم الأوروبيون، عن وعي أو غير وعي ، الحدود السياسية للقوميات المستقبلية .**

١ ـ السياسة الاستعمارية الانكليزية :

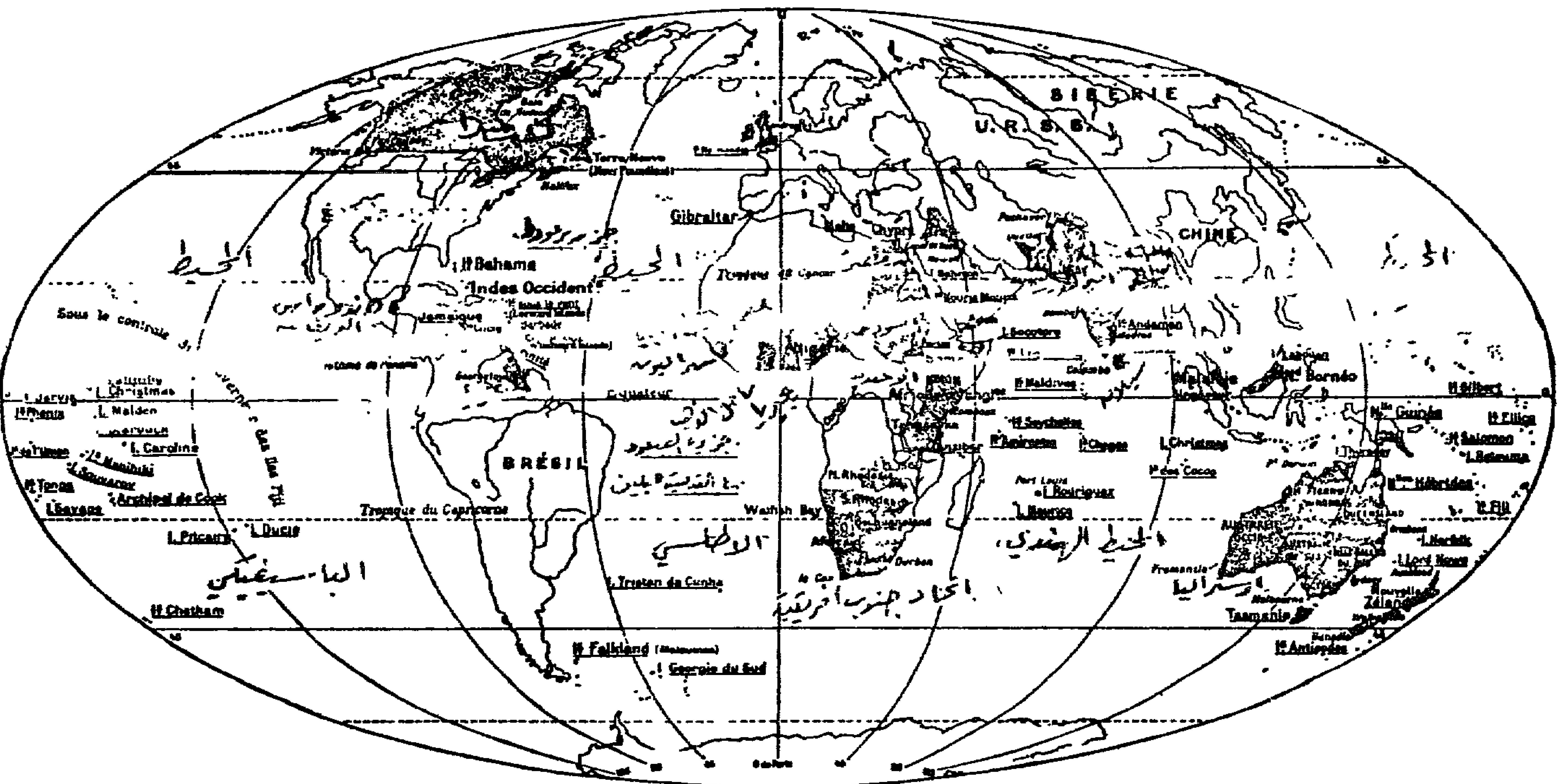
تعد اقامـة المؤسسات السياسية الميتروبوليـة في المستعمرات تقليدا بريطانيا امتزج بأصول الاستعمار وقد طبق ، في البداية ، عـلى المستعمرات البيضاء . وكان ذلك أمرا طبيعيـا بسبب عـدم تنازل المستوطين الأبيض عن حقوق المواطن بعد تغربه . وفي القرن التاسـع عشر ، نجح هذا النظام في السير بهذه المستعمرات الى الاستقلال المحلي والوصول الى وضع الدومينيون بلا صدامات جدية . وذلك بفضـل التطورات الدستورية المتعاقبـة ، ثم الى وضع الدول المستقلة ذات السيادة داخل كومنولث الأمم البريطاني بموجب قانون ويستمينستر (١٩٣١) ، الذي كان عبارة عن ترجمة للصيغة الشهيرة التي وضعها بلفور في المؤتمر الامبريالي ١٩٢٦ .

وكان السير بالبلدان التابعة ، أي بلدان الشعوب الملونة ، نحو الهدف ذاته ، أحد أهداف السياسة الانكليزية . فقد اكـد مانسيرغ Mansergh على أن « الشعب البريطاني لم يكن يؤمن أبـدا بنظام السيطرة الاستعمارية ، بل بحكم الرجال لأنفسهم بأنفسهم . وطبقا لهذا الايمان بالحكومة الذاتية ، فقد اعتبروا النظام الاستعماري مرحـلة ضرورية ، لكنها مرحلة انتقالية بطبيعتها تهدف الى السير بالشعوب المتخلفة نحو النضج السياسي »(١) .

والواقع ، فقد سارع الانكليز في مستعمراتهم الى دعوة العناصر المؤهلة من السكان لاقتسام المسؤوليات معهم . فأقاموا الى جانب حاكم المستعمرة مؤسسة ذات طابع تمثيلي مكرسة لأن تصبح تدريجيا برلمانا محليا صغيرا ، أي السير نحو الحكم الذاتي . ولئن كان من الضروري أن يحكم الهنود الهند ، والافارقة أفريقيا يوما ما ، فالطريق الى ذلك طويل ، ولم يتخيل الانكيز نهايته الا بآجال بعيدة وغامضة . لأن وضع المستعمرات نفسه يفرض مثل هذه الآجال . فأكثرية هذه البلدان لا تزال بعيدة عن بلوغ المستوى الثقافي والاقتصادي اللازم لتسيير المؤسسات الديموقراطية بشكل منتظم . أما في البلدان الأخرى ، فقد أدى قيـام السلام البريطاني Pax britannica فيها الى تجنب الصدامات الدموية بين الأجناس والديانات المتنافسة أو الى حماية الأقليات من اضطهاد مجتمع الأكثرية . ففي الغالب كانت هذه المستعمرات عبارة عن مراكز أقامتها التوسعية الامبريالية للدفاع عن مصالح اقتصادية أو سياسية . لذلك كان من الواجب أن يكون السير بها نحو الاستقلال أمراً حصيفاً ومتحكماً به ، وأن يؤدي الى حل نهائي منسجم مع تحقيق المبادىء (حق تقرير المصير) والمصالح الميتروبولية وكانت بريطانيا الحكم الوحيد لتحديد انماط التقدم والفترة الزمنية لكل مرحلة من مراحله ، لأن التحرير لا يعني القطع التام للروابط مع الامبراطورية البريطانيـة .

---

(1) Problems of External Policy



L'EMPIRE COLONIAL ANGLAIS

الامبراطورية الاستعمارية الانكليزية

١ ـ الهند وسيلان :

آ ـ الهنـد :

ان الهند التي بدت جزءاً رئيسيا من الامبراطورية البريطانية ترتبط ثروتها بها ، شهدت ظهور نخبة مثقفة هامة على أرضها حائرة بين ثقافتها الغربية وافتخارها بالانتماء بالولادة الى حضارة عظيمة وقديمة . ولم تتوقف تطلعاتها نحو الحكم الذاتي عن التوضيح وبخاصة منذ اصلاحات مورلي ـ مينتو Morley-Minto (١٩٠٩) . ففي أثنـاء الحـرب العالمية الاولى ، وضع الهندوس والمسلمون نهايـة مؤقتـة لمنافساتهم (حلف لوكناو Lucknow) بهدف مطالبة الحكومة البريطانية معا منحهم وعدا يقضي بحصول الهند على الحكم الذاتي في وقت قريب ، وبـأن « ترتقي الهند ، لدى اعادة تنظيم الامبراطورية ، من وضع التبعية الى مرتبة الشريك الند للدومينيون الاخرى » . وورد ذكر امكان انتقـال الهنـد الـى المرتبـة المذكـورة في تقـريـر مونتاغـو ـ تشيلمفورد Montagu-Chelmford لعام ١٩١٧ ، حيث جرى الحديث عن ضرورة اشراك الهند في جميع فروع الادارة والارتقاء التدريجي بها نحو « حكومة مسؤولة » . ولم تكن لندن تعتقد أن التقدم بهذه السرعة أمر حصيف فلم يدخل قانون ١٩١٩ الا القليل من الاستقلال الاداري المحلي علـى مستوى حكومات المقاطعات (السلطات المحتفظ بها والسلطات المنقولة) كما انشأ الى جانب الحكومة المركزية مجلسين منتخبين بموجب المبادىء البرلمانية بدون مسؤوليات فعلية . ونص على اجراء تحقيق بعد عشر سنوات لمعرفة فيما اذا كان من الواجب الاحتفاظ بهذه الاصلاحات . ولم يرض هذا الاصلاح الا بعض الهنود المعتدلين . لذلك بدأت الاضطرابات العنيفة جدا في الحال ، وقمعت بعنف شديد وبدون تمييز (مذابـح امريستار ١٣ نيسان ١٩١٩) .

وشكلت مذابح امريستار انعطافا هاما في العلاقات بـين الانكليـز والهنود لانه لم يكن هناك من مبرر لها (لقد أطلق الجنود النار علـى

جماهير عزل من السلاح ومسالمة وقتلوا ٣٧٩ شخصا) وباركتها السلطات الانكليزية العليا بشكل صاخب في الهند وفي مجلس اللوردات وشاركت بذلك بعض الصحف البريطانية . هكذا اضعفت روح التعاون السائد بين الهنود والانكليز .

بلا شك لم يزل يوجد بين الهنود المعتدلين أنصار لتطبيق اصلاحات عام ١٩١٩ التي تشكل في نظرهم خطوة ضرورية على طريق اقامة الحكم الذاتي . الا انه قضي على الثقة بالنظام الامبريالي وعلى الاخلاص له لدى الكثيرين . ولم يعد حزب المؤتمر الوطني عبارة عن تجمع سلمي خاضع للقوانين كما كان سابقا ، واصبح يصغي بشكل متزايد لانصار استخدام العنف وللثوريين من أعضائه . وبالرغم من تأثر غاندي بهذه الاحداث فقط احتفظ بايمانه بالضمير الانكليزي ، الذي على الرغم من مقاومته لكل تظاهرة عنيفة بالقوة ، كانت لديه القدرة على فهم تطلعات شعب باكمله ، ثائر ويتبنى موقف عدم التعاون السلمي . وبايحاء من غاندي تبنى حزب المؤتمر المنعقد في كالكوتا (ايلول ١٩٢٠) برنامج عدم التعاون وحدد هدفه السياسي بالحصول على الحكم الذاتي Swaraj بـ « الوسائل السلمية والمشروعة » .

وكان سلاح عدم التعاون سلاحا قويا ، لكن من الصعب التحكم به . لذلك لم يكن غاندي يريد استخدامه بشكل كامل قبل اعداد الجماهير اعدادا كافيا لاستخدامه وتجنب وقوع صدامات بين المجتمعات الهندية و بين الهنود والبريطانيين قد تؤدي الى الدخول في لعبة القمع . كما أن التجارب التي حصلت على المستوى الانتخابي والقضائي والمدرسي.. او الالبسة (مقاطعة الاصواف الاجنبية) بينت للانكليز حجم الفعالية العظيمة لهذا السلاح . ووجدت السلطة الانكليزية نفسها أمام رجل يملك القدرة بتأثيره الادبي ، على شل الحياة العامة . فحاول نائب الملك ابعاد غاندي فأمر باعتقاله (١٠ آذار ١٩٢٢) . وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات ، الا أنه اطلق سراحه لاسباب صحية في عام ١٩٢٤ . فاستأنف نشاطه في الحال داخل حزب المؤتمر وفي صفوف الجماهير .

لم يرض اعتدال « المهاتما » غاندي الوطنيين الشباب من أنصار الحكم الذاتي ، الذين انتقدوه في اعطائه الاولوية « لمبدأ اللاعنف والحقيقة على حساب حب الوطن » وتهدئة الاندفاعة الوطنية نحو الاستقلال . وقاموا ، عقب دخولهم بأعداد كبيرة في المؤسسات المنتخبة (مجالس المقاطعات والمجلس التشريعي المركزي) بمحاولة تجميد نشاط هذه المؤسسات لكي يبرهنوا على عدم قابلية تطبيق قانون ١٩١٩ ، وشغلوا جلساتها بالمطالبة بدستور يضمن اقامة حكم ذاتي في الهند . وازداد نفاد صبرهم حين علموا باستثناء الهنود من لجنة تقصي الحقائق السياسية (لجنة سيمون) التي أقرها القانون السالف الذكر .

وكان اجتماع حزب المؤتمر في كانون الاول مضطربا جدا . وقرر ج. نهرو مقاطعة اللجنة المذكورة وطلب ادراج المطالبة بالاستقلال الفوري في برنامج الحزب . الا أن غاندي بدل ذلك بقرار يطالب بمنح الهند وضع الدومينيون خلال مهلة مدتها سنة واحدة ، والا فانه سيلجأ الى نضال اللاعنف من أجل الاستقلال .

وبعد مرور عام كامل لم تحرك حكومة ماك دونالد ساكنا ، ولم يكن باستطاعتها عمل أي شيء . وكان عليها أن تقاوم مطالب الوطنيين الهنود المتناقضة (منها ظهور الصراع المستتر بين المسلمين والهندوس) والراي العام الانكليزي المعارض بمجموعه لكل تنازل أساسي بسبب سوء معرفتها الشديد لحقيقة الوضع في الهند طالما لم تقدم لجنة سيمون تقريرها بعد . وهذا ما يفسر التعارض في مواقف المسؤولين في السلطة خلال عام ١٩٢٩ . ففي حين أن نائب الملك لورد ايروين Irwin المحاصر من كل جانب والراغب في الحفاظ على النظام ، بمبادرة شخصية منه دفع الهنود للاعتقاد بأن المرحلة القادمة ستكون مرحلة ارتقاء الهند الى وضع الدومينيون ، صرح وزير الدولة بيركينهند أمام مجلس اللوردات بأن اهتمام انكلترة بالهنود أقل بكثير من اهتمامها بالهند السوق العالمية الاكثر اهمية للبضائع الانكليزية عموما ، ولبضائع لانكشير خصوصا .

وخلص الى القول : « احتللنا الهند بالسيف ، وسنبقى فيها » . وعلى الرغم من أن هذه الملاحظة تعتبر ملاحظة رعناء فانها تعكس رأيا عامـا كان سائدا في الحزب المحافظ مؤداه « ان المجتمع البريطاني سينهـار بدون الهند » وان الهنود لن يصبحوا قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم قبل مرور عدة أجيال ولربما بعد مائة عام . وبعض الانكليز مثل العماليين الذين كانت تحركهم عاطفة امبريالية أقل حدة ، فقد كانوا يخشون احتمال زوال السلطة البريطانية لاعتقادهم بأن من غير الممكن تجنب قيام صراعات دموية بين المجتمعات الهندية التي سيعاني منها الهنود بقدر ما تجره من ضرر على المصالح البريطانية .

وأثارت ترددات لندن حوادث خطيرة في الهند . ففي مؤتمر لاهور (٢١ كانون الأول ١٩٢٩) قرر حزب المؤتمر بأن الاستقلال هدف يجب بلوغه ، والبدء بحملة عصيان مدني . وهذا ما حصل في الحال في جميع أنحاء الهند . واضيف الى أشكال العصيان المعتادة (رفض دفع الضريبة الاضطرابات المدرسية ، فرار الجنود ، مقاطعـة البضائع الانكليزية) الأعمال الارهابيـة واقامة سلطات ثوريـة في القـرى . وقد ذهبت سدى جميع الاجراءات التي اتخذها نائب الملك بتحريض من جمعية المستوطنين الاوروبيين مثل اعتقال الهنود (غاندي ونهرو) وحل اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر وملء السجون بالمعتقلين الهنود ، مما دفعه الى نصح الحكومة بالقيام بتغيير سياسي جذري في الهند .

وعملا بتوصيات تقرير لجنة سيمون تم افتتاح أول **مؤتمر لمائدة مستديرة** في لندن في تشرين الثاني ١٩٣٠ . ولم تكن الشخصيات التي اختارتها الحكومة (hand-pickedmen كما قال نهرو) من خارج حزب المؤتمر تمثل الهند فعلا ، كما لم يكن بامكانها اقتراح حل مقبول سوى مشروع اتحاد غامض . مما اضطر أيروين الى الافراج عن غاندي وبحث ميثاق هدنة وعفو عام عن السجناء . ثم سافر المهاتما الى لندن للاشتراك في المحادثات (آب ١٩٣١) .

وفي المؤتمر ادلى غاندي ، الممثل الوحيد لمنظمة جماهيرية هندية (حزب المؤتمر) بتصريح مبدئي جاء فيه :

« مضى الوقت الذي كنت فيه فخورا بأن أكون أحد الرعايا البريطانيين . ولم أعد ادعى كذلك منذ سنوات . انني افضل أن أدعى ثائرا اكثر من ُدعى رعية . وتطلعت ولازلت أتطلع الى أن أصبح مواطنا، ليس من الامبراطورية ، بل من تجمع قائم على المشاركة الدائمة أن أمكن. وليس مفروضا من أمة على أمة أخرى ... » .

بعد ذلك طالب نهرو باسم حزب المؤتمر بالسوارج أي بسيادة الهند على الشؤون المالية والجيش والشؤون الخارجية والاقتصادية ، أي على جميع المجالات التي كانت الحكومة البريطانية حريصة على أن تبقى محصورة بنائب الملك . لذلك لم يكن هناك مجال لأي اتفاق محتمل . والحقيقة ، كان البريطانيون يراودون على الانقسامات الحقيقية التي تفرق الهنود لتأجيل الحل ومنح انفسهم الوقت الكافي لايجاد صيغة قادرة على اعادة النظام والاحتفاظ بسلطانهم بآن معا .

وتم تأجيل تنفيذ قانون ١٩٣٥ (قانون الهند البريطانية British India Act) الذي منحته حكومة لندن للهند ، والذي يقضي بانشاء أطر فيدرالية مستقبلية (وهذا ما يتعارض مع تطلعات الوطنيين) تحتفظ بحقوق جميع الأقليات والمجتمعات ، وذلك لعدم توفر الشروط اللازمة لتحقيقه وان كان ذلك في المستقبل البعيد . وبقيت الصعوبات قائمة عشية الحرب العالمية الثانية .

ب ـ سيلان :

كان سكان سيلان ينقسمون الى عدة مجتمعات أيضا . ويشكل المجتمع السنغالي Singalais مجتمع الأغلبية فيها . واستمر التطور الذي بدأ فيها عام ١٨٨٣ بشكل طبيعي . ويمكن رؤية تفصيلاته في

الجدول رقم (١) الوارد في الملاحق . بيد ان النهج الذي اختاره الانكليز بهدف السماح لرعاياهم السابقين بالتدرب على حياة برلمانية على النمط الأوروبي لم ينجح تماما . وذلك لأن دستور ١٩٢٣ لم يمنح نواب المجلس التشريعي المنتخب أية مسؤولية في قيادة الأمور . واحتفظت الحكومة بزمام المبادرة في الشؤون المالية وبحق اصدار القوانين «للحفاظ على السلام والأمن والنظام والحكومة الصالحة في الجزيرة » . اما النواب فسريعا ما وجدوا ان دور المتدربين الذي خصوا به لا يحتمل ، فعملوا على تشكيل معارضة مستمرة للحكومة .

فتم بموجب الدستور الجديد الذي طبق في عام ١٩٣١ تقسيم الاعمال التشريعية والتنفيذية بين الحاكم والمجلس التشريعي . وشكلت هذه المرحلة المرحلة الأخيرة السابقة لحصول سيلان على وضع الدومينيون .

٢ ــ البلدان الانكليزية التابعة في افريقيا السوداء :

إن وجود تباين كبير في مستوى تطور هذه البلدان استوجب ادخال بعض الاختلافات في السياسة التي اتبعت فيها. ففي البلدين الروديسيين حيث بدأ الاستيطان الأوروبي طرحت المسألة بنفس الطريقة التي طرحت فيها في افريقية الجنوبية . فقد طالبت الأقلية الأوروبية بالحكم الذاتي مع الاحتفاظ بالإدارة بكاملها. وعلى الرغم من التنازلات التي قدمتها لندن لهما ، فانها رفضت تحقيق هذه الفكرة بكاملها خوفا من اخضاع السكان السود والآسيويين لسلطة الأقلية البيضاء التعسفية. فقد منحت الحكومة المحلية لروديسيا الجنوبية (١٩٢٣) ، والمجلس الاستشاري لروديسيا الشمالية (١٩٢٤) ولممثلي المستوطنين الأوروبيين حق المشاركة في الادارة . وتركت الأمور المتعلقة بالسكان الملونين خاضعة لقرارات الموظفين البريطانيين .

اما في اقاليم افريقيا الغربية (نيجيريا وساحل الذهب وسيراليون ، وفي أوغندة ، فاقيم الحكم غير المباشر Indirect Rule الذي أعده فردريك لوغارد حيثما كان ذلك ممكنا .

وتقوم هذه السياسة على الراي القائل بأن المؤسسات المحلية التقليدية قادرة على تأمين الاستقرار ، وأن من غير المرغوب فيه إدخال طرائق الحكم الأوروبية في هذه البلدان المتخلفة قبل فترة طويلة . ويمارس الحاكم او المفوض السامي ، الممثل الأعلى لسلطة التاج ، سلطته بواسطة السلطات المحلية Native Authorities وزعماء متباينين في الأهمية من سلاطين وأمراء أو ملوك القبائل ويمارس موظفون بريطانيون (المقيمون) عليهم جميعا رقابة رصينة جدا ، لأن دورهم كان في الظاهر مجرد دور مستشارين . فقد بدا أن من الأسهل لزعيم طبيعي ــ المسؤول التقليدي عن التشريع وتطبيق القوانين وتحصيل الضرائب وإقامة العدل ــ أن يحصل على طاعة طوعية مما لو كان الأمر يتعلق بسلطة أجنبية . وكان نظام لوغارد منسجما مع فكر البريطانيين العملي المؤمن بعدم تهديم ما يمكن استخدامه ويستجيب أيضا للهدف الآني بالحفاظ على الحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادى السابقين للسكان المحليين والدولة الاستعمارية بآن معا عملا بمبادىء الانتداب الثنائية Dual Mandate والاحتفاظ بالسكان داخل البنى القروية الساكنة . كما أن إبقاء السلطة بين أيدي الزعماء التقليديين ، حراس التقاليد القديمة والمهتمين بالحفاظ على واقع الأشياء بدون تغيير ، لأنهم المستفيدون الرئيسيون منها ، شكل عقبة جدية أمام ارتقاء البلدان في سلم الحضارة الحديثة .

على الرغم من ذلك ، خلق الحكم غير المباشر بعض الشروط الملائمة للتطور السياسي . فمن جهة حد هذا النوع من الحكم الهجرة الأوروبية « للبيض البسطاء Petits Blancs » ومن تطور « الامتلاكية »(*)

(*) الامتلاكية : نظام اقتصادي يملك بموجبه الارض شخص ويؤجرها للمزارعين ــ المعرب .

«Landlordism» لصالح أفراد مستقلين أو شركات عقارية كبرى التي قد يشكل وجودها عقبة أمام التحرير اللاحق . ومن جهة أخرى ، كان نظام الادارة هذا موضع اتهام شديد ومتزايد باطراد مع نمو النخبات الأفريقية التي استبعدت عنه ، فقد كان هؤلاء « المتحضرون évol ués »

يتطلعون ، بصفتهم العناصر الأكثر ديناميكية بين السكان وتلقوا تعليمهم في انكلترة ، الى لعب دور فعال في الشؤون العامة ، فهاجموا الزعماء التقليديين ووصفوهم بالدمى التي يحركها البريطانيون ، وطالبوا بانشاء مؤسسات تمثيلية تتمتع بسلطات حقيقية . ولم يكن ذلك مطلبا وطنياً بالمعنى الدقيق وذلك لحداثة نشوء الكيان الوطني وعدم تمثيله لأكثر من كيان جغرافي مبتور من القارة الأفريقية بموجب معاهدات عقدت بين انكلترا ومنافسيها من الدول الأوروبية . فكان من الصعب على الأفارقة أن يتصوروا أمة لا تزال غير موجودة ولو في ذاكرة التاريخ ، وتركز تفكيرهم على الأطر المعروفة من أجناس وقبائل ومجموعات لغوية . وكان هذا البعث القومي نوعا من الافريقانية أو القبلية . الا أن الانكليز بدؤوا منذ بداية العشرينات من القرن الحالي في بناء هذا الكيان القومي برسمهم أولا لحدوده الخارجية ، ثم بمنحه لغة مشتركة (الانكليزية) ووحدة ادارية فأصبحوا بذلك من **مولدي القومية** .

٢ ـ نيجيريا :

نشأت نيجيريا عام ١٩١٤ ، أيام ادارة لوغارد من جمع محميتي الشمال والجنوب ومستعمرة لاغوس تحت سلطة الحاكم العام . واخذت شكل الدولة عام ١٩٢٢ بعد تشكيل نواة حكومة تمثيلية ومجلس تشريعي مفتوح الأبواب أمام أعضاء أفارقة منتخبين . وأعطى هذا الإصلاح المصحوب بإمكانات واسعة للتعبير عن الراي (حرية الصحافة والاجتماع وتكوين الأحزاب) دفعاً قوياً لمختلف الحركات التي كانت تطلعاتها الخاصة إلى الإصلاحات السياسية المستقبلية لاتزال غامضة بدرجة ما ، إلا انها كانت متفقة بالإجماع على المطالبة بإشراك الأفارقة

بشكل أوسع في حكومة بلدهم . وشكلت هذه الحركات (اتحاد طلبة غرب أفريقيا والحزب الديموقراطي الوطني النيجيري والمرشد الأفريقي العربي) حواضن للأحزاب الوطنية المستقبلية .

ب ـ ساحل الذهب (غانا اليوم) :

حتى عام ١٩٢٠ احتفظت الحركة الوطنية في ساحل الذهب بالطابع المحافظ والتقليدي الذي ميز رابطة حماية حقوق السكان المحليين التي كانت وريثة العاطفة الوطنية القديمة جدا لدى الأشانتي والتي ظهرت في فترة التوغل الإنكليزي في المنطقة . ثم أصبحت هذه الجمعية ذات طابع معتدل . فقد كان هدفها « حماية مصالح السكان المحليين في ساحل الذهب والمساهمة في تقدمهم بالطرق المشروعة » . واقتصر نشاطها على إرسال الوفود الى لندن للاعتراض على بعض التدابير التشريعية . ويفسر هذا الحياء المبالغ فيه حلول حزب المؤتمر الوطني الغرب افريقي ، الذى أسسه ج. كاسلي هايفورد عام ١٩٢٠ بمباركة سكان ساحل الذهب ، محل هذه الرابطة . وكان هذا الحزب مختلفاً جداً عنها من حيث تركيبه (لأنه لم يكن يضم زعماء تقليديين ، بل أفراداً من الطبقات الوسطى) ، وبرنامجه الذي نص على ديموقراطية الإدارة والسير بالتدريج نحو الاستقلال باستخدام الوسائل الدستورية . فقد صرح هايفورد في لندن بما يلي : « إن زعماء حزب المؤتمر يعرفون مسؤولياتهم ويحرصون على التصرف بموجب الدستور ويدعون السلطات المسؤولة لمنحنا بعضاً من الاستقلال المحلي في حكومة بلدنا » . وقاد التطور الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب ، واندماج أعداد متزايدة باطراد من المنتخبين السود في الاقتصاد التجاري الى نضج الحركة الوطنية . وأصبح السكان المحليون يرون المشاكل المشتركة بشكل أوضح وأوسع . ففي عام ١٩٣٧ ركزت الحركة مطلبها الأساسي في المجال الاقتصادي دون التخلي عن أهدافها السياسية . فقد اعتبر منتجو الكاكاو (الفانتي والأشانتي) الشركات التجارية الأوروبية مسؤولة عن انخفاض سعر محصولهم الكارثي بلاحق نتيجة قيام اتفاق سري بين هذه الشركات على شراء هذا المحصول بتعرفة

وحيدة . واضرب المنتجون عن بيع الكاكاو وشراء المنتجات الأوروبية . امام هذه الأزمة ، اتخذت الإدارة الإنكليزية موقفا محايدا ، واكتفت بالسماح بشكل ليبرالي جداً بانشاء منظمات للشباب والنقابات التي ستجد الحركة الوطنية فيها خير مناضليها . وأصبح الافارقة عشية حرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ممثلين في المجلس التشريعي بتسعة اعضاء ، ستة منهم معينين وثلاثة منتخبين من راس الساحل ، واكرا ، وتاكورادي (منذ دستور غجيسبرغ ١٩٢٥) ومع ان تأثيرهم في إدارة البلد كان ضعيفا جداً فإن التطور ظل مستمراً كما أشار إلى ذلك الأستاذ هنري برونشفيغ عندما قال :

« لم يستمر هذا التطور بدون صدمات ، لكن من غير حقد عضال ولا خبث ، وبدون الهزء بمباديء الوصاية العزيزة على غلاة الإنسانية . إن تكون غانا ، مثل نشوء سيراليون ، حصل محلياً ، لكن داخل حاضنات بريطانية . كما إن نمط الحركة القومية الذي تطور فيها كان أكثر شبها بالأنماط الغربية من جميع الحركات القومية الإفريقية الاخرى » .

٢ — السياسة الاستعمارية الفرنسية :

منذ ان أسست الجمهورية الفرنسية الثالثة امبراطورية استعمارية والمنظرون الاستعماريون الفرنسيون يسعون الى اكتشاف أفضل طريقة لضمان مستقبل هذه الإمبراطورية ... وقد نشطت المجادلات بين انصار المذاهب المختلفة ، وخصوصاً بين انصار مذهب « الاستيعاب Assimilation » وانصار مذهب « المشاركة Association » في فترة ما قبل الحرب .

لقد كان أنصار مذهب « الاستيعاب » يرتكزون على تقليد فرنسي قديم يقول بوحدة الأرض الفرنسية وعدم تجزئتها ، و « بالوحدة المتزايدة الوثوق بين المستعمرات والميتروبول » . إلا ان المضمون الفعلي لهذه

الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية بين الحربين العالميتين

١ ــ افريقية الغربية « الفرنسية » .

٢ ــ افريقية الاستوائية « الفرنسية » .

الوحدة ظل غامضاً . فقد اقتصر على التماثل في التشريع بالنسبةللبعض، ورأى فيه البعض الآخر « ابتلاع. » رجال المستعمرات ودفعهم إلى تبني لغة ابناء الميتروبول وعاداتهم وردود فعلهم :

« يجب ان نمنح الرجل الذي نمنعه عن ان يكون الأول في بلده ، لأن بلده مستعمر ، الحق لكي يصبح الأول في بلدنا . كما يجب أن نثبت في الناس الذين نريد أن نحرم عليهم الروح الوطنية المحلية حب الوطن المشترك والإيمان بالإمبراطورية »(٢) .

ابدى منفذو السياسة الاستعمارية بعض الشكوك حول إمكان تحقيق الاستيعاب بعد وضع هذا المبدأ على محك التجربة ، وكانت إرادة تطبيقه تطبيقاً كاملاً غلطة سببها الاعتماد على افكار إنسانيي القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية التي تعتقد بالوحدة الإنسانية الخاطئة وبالإيمان بـ « مهمة فرنسا السماوية » .

فقد اثبت ج. هارمان(٣) سيد هذه الفكرة ان فرنسا لاتملك مستعمرات بالمعنى الدقيق للكلمة ، تلك المستعمرات التي يطبق فيها سياسة الاستيعاب ، وإنما هي مناطق سيطرة ، اي بلدان خاضعة لسلطتها ، ومختلفة عنها ، والاجناس المحلية فيها غير قابلة للاستيعاب لانها مختلفة جدا عن عرقنا ، وسياسة المشاركة هي السياسة الوحيدة الصالحة لأنها تفترض احترام العادات والادارة غير المباشرة ، والتقدم التقني والفكري الذي يجعل من هذه البلدان ادوات قوة ونفوذ بدون ان يكون لها اي ثقل في توجيه سياسة الميتروبول . واوصى هارمان بواقعية بهجر كافة الايديولوجيات الخالصة والنظريات التي لاتستند على اسس حقيقية ، ولا يمكنها أن تحل محل تجربة الوقائع والرجال . وكان هناك

---

(٢) A. GIRAULT : Principes de Colonisation et de législation coloniales, 1903.

(٣) Domination et colonisation, 1910

آخرون من ذوي الخبرة تقاسمونه هذا الراي بعد إدخال بعض التصحيحات عليه والتي تدل على حدوث نوع من التطور في الواقع الاستعماري ، فقد كان م. دولافوس يعلم في المدرسة الاستعمارية أن «السياسة الاستعمارية يجب أن تكون موضوعية ومبنية على الوقائع ، أي متنوعة لان البلدان مختلفة . وأن هناك عدة سياسات استعمارية » ، وادخل فكرة جديدة مؤداها أنه « لايمكن تبرير الاستعمار اذا لم يؤد الى تحسين وضع المستعمَر والمستعمِر » . وأعاد حاكم الهند الصينية فان فولان هوفان لهذا المفهوم الإنساني محتواه السياسي عندما كتب يقول : « مضى الوقت الذي يستطيع فيه الحاكم أن يفرض نفسه وأمر بقائه ضد رغبة الشعوب في افريقيا وقارات العالم الأخرى . واصبح الحكام في كل مكان بحاجة الى الموافقة الظاهرية أو الضمنية للجماهير التي يحكمونها »(٤) .

لقد كان ممتهنو الحكم في المستعمرة اكثر جراة من المسؤولين السياسيين الميتروبوليين ، لان هؤلاء ، بسبب تأرجحهم بين تأثيرات وايديولوجيات متناقضة ، لم يختاروا من بينها مذهبا واحدا ، بل انتقوا منها جميعا العناصر التي تناسبهم لحل المشاكل الادارية والانسانية فكان مؤدى الصيغة المطبقة غالباً «كثير من الاستعباد وقليل من الاستقلال المحلي ، وهينة من الاستيعاب » . وكان الشغل الشاغل للميتروبول هو الحفاظ على سلطتها . وفي المستعمرات كانت السلطة العليا بالمعنى الدقيق للكمة بين يدي وزارة المستعمرات (باستثناء الجزائر التي تتبع وزارة الداخلية ، وتونس والمغرب اللتين تتبعان وزارة الخارجية) التي تملك حق التشريع بالقرارات وتسهر على تطبيقها . كما كانت هذه الوزارة مؤسسة مركزية . فهي تحكم المستعمرات بشكل غير مباشر ، لانها تركت إدارة الدوائر واتخاذ المبادرات في المجال الاقتصادي في المستعمرات للحكام العامين والحكام « الذين يتمتعون بسلطة حكومة الجمهورية » . إلا انها أخضعت حرية عمل كبار الموظفين فيها للرقابة

(٤) Une âme de chef, cité par H. DESCHAMPS, op. cit.

الرسمية لمفتشي المستعمرات ، وللرقابة غير الرسمية بالنسبة لكبار المستوطنين الاوروبيين ، ورجال الاعمال ذوي العلاقات الجيدة مع المتنفذين في الوزارات والنواب المحليين في المستعمرات القديمة العهد . وماعدا بعض الاستثناءات كان **الجمود يشكل القاعدة العامة** . فعلى عكس المستعمرات الانكليزية حيث كان بإمكان المجلس التشريعي القائم الى جانب الحاكم اسماع صوت السكان المحليين لم يكن للمجالس الكبرى التي انشئت باسماء مختلفة في البلدان الخاضعة للادارة الاستعمارية الفرنسية سوى اختصاصات استشارية في المجالسين الاقتصادي والمالي . وكان ممثلو السكان المحليين الذين تعينهم الإدارة اعضاء فيها يشكلون الاقلية باستمرار ويتشاورون فيما بينهم . ولما كانت هذه المجالس مجالس إدارية فعلية فلم يكن بمقدورها خلق حياة سياسية فعلية . ولم تعطِ سوى صورة كاريكاتورية عن « المشاركة » .

أما مذهب الاستيعاب فقد كان يذكر غالبا ، لكن تناقضه مع مذهب السلطة كان كبيرا جدا مما ادى الى استحالة تطبيقه بشكل جدي . فقد كتب رولان ولامبويه بهذا الخصوص يقولان(ه) :

بدا تحويل رعايا المستعمرات الى مواطنين امرا خطيرا إلا إذا كان بصورة فردية . فمنح جميع المستعمرات الحق الذي تملكه المستعمرات القديمة العهد بارسال ممثلين عنها الى البرلمان الفرنسي قد يؤدي الى خلق امكانات مجهولة بالنسبة للحياة السياسية الميتروبولية . فقانون العدد قد يؤدي الى استبعاد كل تمثيل للعنصر الأبيض ، « الذي سيجري تجاوزه وإغراقه وسط جماهير تؤمن بالخرافة قد يكون بامكان القادة الحاذقين جعل هذه الجماهير تقترع حسب إرادتهم بدون أن تشك بمعنى الاقتراع الذي تقوم به بشكل غير واع » (كونيدك) . كما بدا حق منح

(ه) ROLLAND & LAMPUE : Précis de législation coloniale, 1940, No. 2420

المساواة الاجتماعية قليل التلاؤم مع الحفاظ على السلطة . لذلك أخضع الرعايا الى نظام خاص هو نظام الاندجينا الذي يمنح إداريي المستعمرات الأوروبيين سلطات تأديبية زودتهم بحق إنزال عقوبات جزائية بالسكان المحليين . وجعل هؤلاء السكان يحرمون من حق التمتع بالحريات العامة (لم يدخل الحق النقابي الى إفريقيا السوداء « الفرنسية » إلا في عام ١٩٣٧) . كما خضعوا في اماكن كثيرة لنظام العمل الاجباري . ولم يكن من المتعذر اختراق هذا الحاجز . فعلى الرغم من المذهب السائد فقد كان هناك نوع من الاستيعاب البطيء من صنع الاداريين الاستعماريين المقيمين في الأرياف .

« فقد كان أغلب الاداريين الاستعماريين يعيشون بالقرب من السكان (وهذه فائدة الادارة المباشرة) ، ويتماثلون بهم تدريجيا ، ويفهمون رغباتهم وحاجاتهم ، ويدافعون عنهم بحماس أحيانا ، ويبذلون جهدهم للمساعدة على تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي . مما جعلهم يبنون في كل مركز مدرسة ومستوصفا . وكان التعليم في المدرسة باللغة الفرنسية عموما ويعطي فكرة واسعة عن العالم الفرنسي وأفكاره »(٦) .

من الواضح ان نتائج هذا العمل كانت محدودة . وكانت ملموسة في البلدان التي كان النفوذ الفرنسي فيها قديم العهد مثل السنغال . فقد قامت المدرسة بتخريج النخبات التي بعد قيامها بدراسات في الميتروبول لم تعد تجد ما يدفعها للاسراع الى بلداتها لأنها ستشعر بأنها اكثر اجتثاثا في بيئتها منها في فرنسا .هكذا « فقدتهم افريقيا لصالح فرنسا » . غير أن تمتعهم بلا قيود بنفس حقوق الفرنسيين المساوين لهم لم يدفع هؤلاء الرجال الى خيانة إخوانهم الأفارقة . ومع ذلك لم يفكروا بقيادة حركة المعارضة السياسية آنذاك كما في المستعمرات الانكليزية . ولم يبدأ المثقفون من الأفارقة السود المشبعون بالثقافة

---

(٦) H. DESCHAMPS : op. Cit., P. 174.

الفرنسية والمتأثرون بالتيار الافريقاني ، من أمثال ليبولد سيدار سنغور بالتأكيد على أصالة الحضارة الافريقية امام الفرنسيين والبيض عموماً إلا ببطء قبيل الحرب العالمية الثانية .

٢ ــ في المحميات :

نظمت المعاهدات الموقعة بين دولة ودولة أخرى العلاقات بين فرنسا وبعض البلدان الأخرى . ووسعت تدريجيا الفكرة الأصلية التي منحت الدولة الحامية حق التصرف بشؤون السياسة الخارجية والجيش والاصلاحات المالية بدون قيام اندماج أو وحدة بين فرنسا والدول الموقعة على المعاهدات . فقد بقيت المظاهر الخارجية للدولة المحمية (عاهل وحكومة وإدارة) على ما كانت عليه . في حين أبدت فرنسا إرادة حازمة بعدم الاكتراث بالوضع القانوني état de droit وفرضت وضع الأمر الواقع état de fait ، اي فرض سيطرتها على البلدان بدون ضمها اليها . ففي بادىء الأمر توضعت الادارة الفرنسية في كل مكان الى جانب إدارة « المحمية » . ثم حلت محلها فيما بعد . وشهدت نهاية القرن التاسع عشر قيام الاتحاد الهندوصيني ، هذا البناء الشاذ حقوقيا والمكون من مستعمرة (كوشنشين) ومن محميتين (إمبراطورية الأنام ومملكة كمبوديا) ومن إمبراطور أنامي يخضع لسلطة حاكم من الميتروبول . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد . ففي عام ١٩٢٥ ، استغل الحاكم العام الفرنسي عهد الوصاية الناشىء عن موت الامبراطور كيه دان Khai Dinh للقضاء على ما تبقى من سلطة الامبراطور المتعلقة بالعدالة وتجنيد الموظفين وتسميتهم واختيار الوزراء الخاصين به (اتفاق ٥ تشرين الثاني) . وأثار هذا التصرف استياء السكان الذين رأوا فيه اغتصابا وكان السبب في تعاطف الطبقة البرجوازية مع عصيان ين بيه Yen Bay (١٩٣٠) .

وفي **تونس** اقتصرت سلطة الباي ، رئيس الدولة والحكومة ، على اصدار المراسيم التي يحررها المقيم العام الفرنسي . بينما احتفظ

المرافبون الفرنسيون بالسلطة الادارية الفعليـة . واصبحت القرارات تاخذ بعين الاعتبار مصالح المستوطنين البيض بالدرجة الاولى عندمـا لا يقومون بفرضها على الادارة . فقد نص أحد هذه القرارات علي توسيع امتيازات الفرنسيين المتعلقـة بالاراضي بحجـة « أهمـال التونسيين لممتلكاتهم » ، ومنح قانون آخر الاجانب المقيمين في تونس إمكان الحصول على الجنسية الفرنسية كما لو كانوا مقيمين في فرنسا . الامر الـذي اغاظ التوانسـة لاسيما وانه كان ينطبق عـلى المالطيين المحتقرين مـن جانبهم بالاجماع . ولم يؤد انشاء المجلس الاعلى عام ١٩٢٢ ، الـذي سيطرت عليه المصالح الاوروبية ، الى زوال القلق السائد بين التوانسـة. كما ابتلع الموظفون الفرنسيون نصف ميزانية الدولة في حـين لـم يكن باستطاعة الشباب التوانسـة من حملة الشهادات المناسبة ايجاد عمل في الوظائف العامـة .

...

ولم يمنع حدوث الشيء ذاته في المغرب الا وجود ليوته الذي كـان مصمما على ألا يجعل من نظام الحماية حيلة ادارية ، بل نظاما حقيقيا « طابعه الاساسي المشاركة والتعاون الوثيق بين السكان المحليين والعرق الحامي وسيادة الاحترام المتبادل والحماية الشـديدة للمؤسسـات التقليدية » . وتدل صرخة التحذير التي أطلقها ليوته في تشرين الثاني ١٩٢٠ ، في منشور شهير على أن سياسة المشاركة الفعلية كانت مهددة مسبقا . وتم التخلي عن سياسته بعد رحيله (١٩٢٥) . وخلق الاهتمام المتزايد بمصالح ابنـاء الميتروبول واقامة مستوطنين جـدد ، وتطوير البنوك والشركات الصناعية الاوروبية خلـق سلطة خفيـة . وبدأت المحمية بالتطور باتجاه الادارة المباشرة ، وحصر التحديث الاقتصادي في نطاق أقلية صغيرة من المستوطنين . بينما قاد غياب السياسة المناسبة لصالح المزارعين الصغار المحليين الى تضخم البروليتارية في « مـدن الصفيح » . وكانت النهاية المنطقية لتدهور المحمية هـذا في حزيـران ١٩٣٠ بإبرام الظاهر البربري الذي قضى على امتياز السلطان بصفته عاهل ديني . وأدت العاطفة التي اثارها هذا القرار الى أن تطغو على

السطح جميع المآخذ المتراكمة على مواقف الفرنسيين ، و « درّج نشاط الحركة الوطنية » . (كالزو) .

الجزائر :

تعود المكانة الخاصة التي تمتعت بها الجزائر بين المستعمرات الفرنسية الى وجود عنصرين من السكان جنبا الى جنب فيها هما السكان المحليون والاوروبيون . هذان العنصران يختلفان تماما من حيث الاصول العرقية واللغة والديانة والعادات والتقاليد . وقد حل قانون الجنسية لعام ١٨٨٩ مشكلة الاوروبيين الفرنسيين الاصل وغير الفرنسيين الذين يشكلون مجموعة واحدة، وبذلك أصبح وضعهم مماثلا لوضع مواطني الميتروبول. أما بالنسبة للمسلمين، فقد ترددت السياسة الفرنسية بين صيغتين التمييز او الدمج . وجرى التخلي عن سياسة التمييز نهائيا في بداية عهد الجمهورية الثالثة . اما سياسة الدمج فلم تطبق بكاملها اطلاقا .

لقد كان من الممكن تغيير المجتمع الاسلامي بفعل الثقافة الفرنسية على الاخص . فقد كانت المدرسة أفضل وسيلة من وسائل الاستيعاب . الا أنه تم التخلي عنها بسبب ما يطلبه تنظيم التعليم العقلاني من نفقات مالية . وكان كثير من الاوروبيين يرون في انتشار التعليم خطرا على تفوقهم وتهديدا لمصالحهم . وتمكن بعض السكان المحليين من الحصول على شهادات من المؤسسات التعليمية الاوروبية ففتحت السبيل أمامهم للعمل في المهن الحرة ، بينما تركت الجماهير في جهلها . ففي عام ١٩٣٩ لم يكن بامكان حوالي التسع أعشار من الاطفال المسلمين دخول المدرسة بسبب نقص الاعتمادات المالية اللازمة .

واصطدم الاستيعاب السياسي بالمعارضة الاكثر انتظاما للسكان ذوي الاصل الاوروبي من انصار منهج الاستعباد مثلهم في ذلك مثل جميع الاقليات الغازية المقيمة بين جماهير خاضعة وتشكل الاكثرية .

وفي عام ١٩١٩ ، كان النظام الساري المفعول لحصول المسلم على حق المواطنة هــو النظام المشيخي **Sénatus-Consulte** لعام ١٨٦٥ الــذي يسمح للمسلم المحلي بأن يصبح فرنسيا ويستمر بالخضوع للقانــون الاسلامي . ويمكنه بناء على طلبه أن يحصل على حقوق المواطنةويصبح في هذه الحالة خاضعا للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية . « وهذا يعني أن عليه التخلي عن معتقداته وعاداته ، ويتنكر لديانته . وقد وجد الكثير من الجزائريين المفتونين بالحضارة الفرنسية أن الحصول علىحق المواطنة ضمن هذه الشروط يعني أن يدفعوا غاليا ثمن ارضاء الشعور بالكرامة والرغبة بالافلات من نظام العبودية والتعسف » . ولــم تبد الادارة من جهتها أي تسرع في الاجابة على طلبات التجنس التي بتقدم بهــا العرب .

وبعد الحرب ، أمــل الجزائريون بأن يصبح الحصول على حــق المواطنة بشكل مشروع أكثر سهولة لقاء الخدمات التي قدموها لفرنسا خلال الحرب . الا أن أوربيي الجزائر عارضوا ذلك . وبحسب رأي الحاكم العام السابق م. فيوليت فان الادارة « لم تكن بعيدة عن التفكير أن بامكانها التصرف مع الرعايا كما يحلو لها ، وان الامر يصبح أكثــر حساسية مع المواطنين ويحول جو الحرية دون ازدهار نظــام الادارة المطلقة » . وأيا كان الامر ، فان **اصلاح ٤ شباط ١٩١٩** ســمح لبعض الفئات من المسلمين القليلي العدد جدا بطلب الجنسية الفرنسيةشريطة التخلي عن قانونهم الشخصي **Statut personnel** . وأنشأ القانوننفسه حق تمثيل الســكان المحليــين في مجالس المداولــة ، بالانتخابات أو بالتعيين ، في الجزائر (من المفوضية المالية حتــى اللجان البلدية) . وكان من الضروري أن يستخدم الحاكم جونار**Jonnart** كل ما لديه من نفوذ لكي يقبل المستوطنون الاوروبيون بهذه التجديدات البسيطة . ووسع **مشروع بلوم ـ فيوليت** لعام ١٩٣٧ التنازلات التي قدمها قانون ١٩١٩ . فقد نص على منح حــق الانتخابات الى ٢٠٫٠٠٠ أو ٣٠٫٠٠٠ جزائري من الذين توفرت فيهم بعض الشروط وبدون اجبارهم عــلى

التنازل عن قانونهم الشخصي . ويشكل هذا الاصلاح مرحلة جديدة باتجاه استيعاب « المتحضرين » . الا أن غالبية فرنسيي الجزائرشنوا حملة ضد هذا المشروع . وساندهم في ذلك الصحافة اليمينية ومجموعات المعارضة والرادبكاليون في فرنسا . مما دفع الحكومة الى سحب مشروعها . واثر انعدام الثقة هذا في نفوس « المتحضرين » ورأوا في فشل هذا المشروع البرهان على تصميم فرنسا على الاستمرار في اخضاعهم لنظام الاندجينا الشائن .

ب ـ « موجات الارتكاس » في المستعمرات الفرنسية :

تعني « موجات الارتكاس » في البلدان المستعمرة ، الحركات التي كان لها اكبر التاثير في الراي العام الميتروبولي (مثل ثورة عبد الكريم الخطابي ، وثورة جبل الدروز في سورية) ، رغم أنها ليست بالاكثر اهمية . فقد كان نضال المجموعات الصغيرة من المعارضين ذا المظاهر العامة المحدودة ، والذي أخمدته مداخلات الشرطة ، كان أقل اهمية من الانتفاضات الكبرى الا انه اكثر فعالية منها .

لقد كان اصحاب فكرة التحرير زعماء معزولين وسط جماهير لامبالية في الظاهر . فاحتفظوا بهذه الفكرة في نفوسهم بانتظار الظروف الملائمة لنشرها بين الجماهير . وكان مبدؤهم يتمثل بالاحتجاج ضد اساءات النظام الاستعماري مما يجعل الاستياءات تتبلور بشكل افضل بكثير من الفكرة القومية التي لاتزال غامضة جدا في فكر الجماهير وبسيطة التاثير فيها . والامر نفسه ينطبق على تحريك عاطفة التضامن العرقي (الآسيوية) والديني (الاسلام) ضد الاجانب . وتأثر العديد من الزعماء الوطنيين وبدرجات مختلفة بالماركسية ـ اللينينية . ولئن رغب بعضهم في جعلها ، عن عقيدة ، مبدأ لعملهم السياسي ، فان بعضهم الآخر رأى فيها ، عن انتهازية ، قوة ملائمة لحركة تحرر الشعوب المستعمرة . ومن المناسب التاكيد على أن أغلب هؤلاء الزعماء تربوا على

الثقافة الفرنسية ، وميزوا فكريا ، عن ايمان وليس لمجرد التكتيك ، بين فرنسا الميتروبولية ، والليبرالية والمضيافة التي لم يشعروا حين اقامتهم فيها بأنهم غرباء أو من مرتبة أدنى من سكانها ، وبين فرنسا الكاريكاتورية التي يمثلها فرنسيو المستعمرات . وكانوا يرثون حالهم كما كان يفعل فلاحو ١٧٨٩، قائلين : « لو كان الملك يعرف ! » . ولم يكن الهجوم الذي يشنه المعارضون موجها ضد الميتروبول ، بل ضد الاساءات التي تحميها الادارة الاستعمارية المحلية أو تسمح بها ، وضد « شلال الاحتقار » الذي كان السكان المحليون ضحاياه .

والواقع ، لم تحتل المطالب السياسية المرتبة الاولى في النضال ، بل التصميم على رؤية أبناء المستعمرات يستعيدون كرامتهم الانسانية، وذلك بإلغاء العمل الاجباري والضرائب التعسفية وكافة أنواع الاهانات التي يتعرضون لها . ولم يكن أي من الزعماء الوطنيين يفكر بقطع العلاقات بين المستعمرات والميتروبول على الاقل في الوقت الحاضر . واقتصرت رغبتهم على **تحسين العلاقات السياسية** باتجاه نوع من المشاركة تستعيد بواسطته البلدان المسيطر عليها شخصيتها ، الشرط الضروري لحصول سكان هذه البلدان على **المساواة الاجتماعية** .

خلال هذه الفترة حصل تطور في مفاهيم الزعماء الوطنيين . فقد تأثروا بنتائج الاحداث السياسية الفرنسية الداخلية ، وبدرجة أقل بضعف نفوذ الديموقراطيات الغربية أمام المطالب العنيفة للانظمة الديكتاتورية . وبما أنه لم يكن بامكان الزعماء الوطنيين الاعتماد على دعم السكان القوي لهم ، فقد اكتفوا ، بالضرورة أو عن ميل فكري ، باللجوء الى سبل النضال المشروع . فكانت نتائج هذا النضال مخيبة للآمال لأن ارباب الميتروبول من كافة المطالب جعلها تمتنع لا عن العودة الى سياسة الحماية في الهند الصينية وتونس والمغرب فحسب ، بل تشدد أيضا من وطأة الادارة المباشرة والسيطرة الاقتصادية في كل مستعمراتها تقريبا . وتلاشت سريعا الآمال التي بنيت على وصول

الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا عام ١٩٣٦ . ولم يكن هياج الشعوب الدائم خلال هذه الفترة عديم الفائدة ، لأنه ساهم في ايقاظ وعي هذه الشعوب الوطني وروح المقاومة لديها . ولم تعد في عام ١٩٣٩ على ما كانت عليه قبل عشرين عاما .

١ ـ الحركة الوطنية في فيتنام :

في عام ١٩١٩ بدت معارضة المثقفين الآنفة ، والتي تميزت برفض كل ماهو فرنسي ، والايجابي منه لكونه أجنبيا ، بدت في طريقها الى الهدوء . وبمكن ان يعزى ذلك الى رحيل المعارضين الاشد بأسا منهم الى المنفى . ووضع قسم هام من العناصر الشابة من السكان ثقته بفرنسا على امل أن تقود بلدهم على طريق النهضة الاجتماعية والاقتصادية والادارية . ولم يكن موضوع السيادة الفرنسية موضع نقاش بالنسبة لهذه العناصر ، بل كانت تتطلع الى المشاركة الوثيقة مع الفرنسيين في الحياة السياسيةوالادارية بهدف القضاءعلىالتعسف. وكان من الممكن الاكتفاء آنذاك بالقليل حتى يعوض عن تأثير الآسيوية على روح الشباب المشبع بالثقافة الفرنسية . وقد أبدى بعض المعارضين القدماء المضطهدين منذ عهد بعيد استعدادهم للانضمام الينا . فقد جعل احد هؤلاء المعارضين فان ـ بوا ـ شو عنوانا لاحدى كتيباته **التعاون الفرنسي ـ الانامي** ، وأشار فيه الى عقم التحسر على ماض ولى . وشكلت السنوات التالية للحرب فترة الفرص الضائعة . فقد اصطدم بعض الحكام العامين الذين تعاقبوا على المستعمرة وأرادوا عمل شيء ما مع المستوطنين الاوروبيين اسياد البلد الفعليين والمتشبعين بالتفوق العرقي والمصممين على الحفاظ على امتيازاتهم . فلم يكتفَ بعدم احترام الوعود المقطوعة (باستثناء تلك المتعلقة بمرتبات المحاربين القدماء)، بل ساء مصير السكان الاكثر فقرا نتيجةالتفاقم المطرد للاعباءالماليةالمفروضة عليهم . وأصبحت الادارة الاستعمارية تشك بكافة التجمعات الوطنية . وحظرت حتى الاكثر ولاء منها مثل « الحزب التقدمي » الذي اسس عام

١٩٢٤ . وشلت جميع مبادرات الممثلين المحليين المنتخبين . وانضم الى الاحزاب « المتطرفة » الكثير من المعتدلين المشمئزين من اصرار الادارة على الحفاظ على السياسة الاستبدادية وغير المتفهمة .

واثار حظر الكفاح المشروع تشكيل أول التجمعات المتأثرة بالآسيوية أو الماركسية ، نذكر من بينها **الحزب الوطني الفيتنامي** صاحب التطلع الوطني الخالص . وقد أسسه عام ١٩٢٧ رجال من البرجوازية الصغيرة على نمط الكيومنتانغ الصيني . وتبنى هذا الحزب برنامجا ثوريا صريحا مؤداه اقصاء الدولة الفرنسية واعادة بناء الجمهورية . وقبل ذلك بدات شخصية نغوين ــ ايه ــ كوك Nguyen-Ai-Quoc (هوشي مينه مستقبلا) بالظهور خارج البلاد .

فقد امضى هوشي ــ مينه فترة طويلة في فرنسا وناضل في صفوف الحزب الاشتراكي . وتركز اهتمامه على ضمان الشرعية لبلده أكثر من حصوله على الاستقلال الذي بدا له أمرا مستحيلا آنذاك . فطالب عن طريق مؤتمر السلام لعام ١٩١٩ باصلاحات ادارية ، وخصوصا استبدال المراسيم بالقوانين ، ومنح الحريات الاساسية لشعبه وقبول ممثل فيتنامي دائم في البرلمان . ولما خيب جمود الادارة آماله ، انضم الى الحزب الشيوعي ، وارتقى تفكيره باتجاه الحركة الوطنية الثورية. وبعد أن اقام فترة من الزمن في موسكو ، أسس نغوين ــ ايه ــ كوك عام ١٩٢٥ « جمعية الشباب الوطنية الثورية » في مدينة كانتون وبين اللاجئين السياسيين الهندوصينيين . وجرى الاعداد السياسي والعسكري لاعضاء هذه الجمعية في أكاديمية وامبوا العسكرية قبل ارسالهم الى الهند الصينية . الا أن التغيير المفاجىء في سلوك شيانغ ــ كاي ــ شيك أرغمهم على التفرق .

وشكل عام ١٩٣٥ انعطافا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية الهندوصينية . فقد كان سكان تونكان يتميزون غيظا من التعسف الضريبي، وخصوصا من احتكارات الملح والكحول، واستغلال الصناعيين

الدائم للأيدي العاملة (ففي مصنع الكبريت في يان توي ، كان أجر الاطفال اليومي ستة قروش والنساء من ٨ الى ١٢ والرجال من ٢٥ الى ٣٥)، واستغلال اصحاب الاراضي للقرويين (كان أجر العامل الزراعي ثلاثين قرشا) . وكان العمال يجندون بالقوة ليخدموا في الشركات الاستعمارية التي تنقلهم الى مزارع الجنوب حيث ينتظرهم مصير بائس . وأدت الاستياءات الى قيام اضطرابات خطيرة مثل ثورة القناصة الوطنيين في يان - بين التي أشعلها الحزب الوطني الفيتنامي ، وأعمال القرصنة ضد كبار الملاكين في كوشنشين ، والثورات الفلاحية و « مسيرات الجوع » في تونكان . وربما كانت الحركة الاخيرة من صنع **الحزب الشيوعي الهندوصيني** الذي انتهى نغوين - ابن - كوك من تأسيسه . وكان لدخول الجماهير الى المسرح السياسي صدى عميق في البلد كله . مما جعل المعتدلين الدستوريين من انصار التفاهم الفرنسي - الفيتنامي في اطار دولة حديثة يشعرون بالعزلة وبدؤوا بالتطور بدورهم . فقد صرح احدهم امام الوزير الفرنسي بول فينو في ٧ تشرين الثاني ١٩٣١ مايلي:

« ان تطورنا منذ ربع قرن جعلنا نعي انفسنا وقوميتنا . وهذا الشعور الجديد لا يتلاءم مع نظام لم ينشأ لارضائه . ومن هنا نبع الالم الذي نعانيه من ازمة الشخصية الفعلية والقومية بآن معا ... نحن شعب يبحث عن الوطن الذي لم يجده بعد ... وهذا الوطن ، سيدي الوزير ، لا يمكن أن يكون فرنسا بالنسبة لنا »(٧) . واضاف بأن حل الصعوبات يكمن في التعاون مع الميتروبول على أن يقود هذا التعاون الى وضع شبيه بوضع الدومينيون البريطانية .

وفي السنوات التالية ، احرزت الحركة الوطنية تقدماً عظيماً في صفوف طبقات المجتمع كلها ، على الرغم من استمرار الضغط السياسي (باستثناء فترة الجبهة الشعبية) . وتبلورت هذه الحركة حول اتجاهين

(٧) A. VIOLLIS : Indochine S.O.S.

رئيسيين . ففي كوشنشين تجمعت البرجوازية الدستورية في **الحزب الديمقراطي** ، نصير الارتقاء نحو وضع الدومينيون ، وفي المناطق الاخرى ادى حظر نشاط جميع الاحزاب الى لجوء الحزب الشيوعي الهندوصيني للعمل السري . وتطور نشاط هذا الحزب بدفع حي من بعض الزعماء الشباب مثل فام ــ فان ــ دونج وفو ــ نغوين ــ جياب (اما نغوين ــ كوك فكان مبعداً عن البلاد بعد الحكم عليه بالاعدام لاشتراكه في أحداث عام ١٩٣٠) . وجند أعضاؤه من كافة الاوساط الفيتنامية ــ في المدارس والمصانع والارياف وداخل البرجوازية وأقام عكاشاً(*) من النقابات والرابطات في كافة أنحاء الهند الصينية تطالب بالحريات الديموقراطية وتحسين شروط حياة المجتمع .

الا أن انشغال الادارة الاستعمارية بالمشاكل الخارجية ، وخاصة بالتهديد اليباني الذي كان يتضح يوماً بعد يوم ، جعلها أقل استعداداً من أي وقت مضى لتقديم التنازلات . فطاردت المنظمات الشيوعية ، وأعاقت انتشارها بدون أن تهدمها . وقد انهى ف. دوفيليه وصفه لهذه الفترة بقوله في عام ١٩٣٩ : « لم يكن بامكان الادارة الاعتماد الا على القوة ... فاذا أمكن شل القوة أو القضاء عليها فان النظام الذي تترأسه سيتهدم سريعاً » .

٢ ــ الحركة الوطنية في تونس :

تعتبر الحركة الوطنية في تونس قديمة قدم المحمية نفسها . اذ ترجمت الادارة الفرنسية معاهدات الحماية بشكل فضفاض جداً . وطبقت **الادارة المباشرة وسياسة الاستيعاب** في تونس كما لو كانت تحكم مستعمرة . مما أدى الى قيام الاحتجاجات في صفوف المثقفين منذ عام ١٩٠٦ . وتم بشكل طبيعي تماماً تنظيم اول حركة في تونس هي حركة « الشباب التونسي » على نمط « الشباب التركي » وتبنت

(*) العكاش : بيت العنكبوت ــ المعرب .

تطلعاته نحو بناء الجامعة الاسلامية أو الجامعة العربية . غير انها بتأثير الويلسينة طالبت في عام ١٩١٩ بإعادة بناء دولة دستورية وبنى حديثه مثل المجلس التشريعي المنتخب يكون الباي مسؤولا أمامه والمجالس المحلية ، وبحق تونس بالحريات الاساسية .

. ونشر كتيب الشيخ التعالبي « **الشهيد التونسي** » المذهب الجديد بين العامة . وتبناه بيان الحزب الجديد وأكمله ، وهو الحزب الذي تمخض عن حركة « الشباب التونسي » وتبنى اسماً رمزيا « **الدستور** » ويمكن تلخيص ما اضافه حزب الدستور الى برنامج التعالبي باعادة بناء الجيش الوطني ونقل ممتلكات المستوطنين الاوروبيين الى التوانسة بالطريق المشروع ، ومنح التوانسة فقط حق الافتراع والولوج الى كافة الوظائف العامة . وادى فشل جميع الخطط الاصلاحية التي تبناها حزب الدستور وتفاقم شدة الازمة الاقتصادية بعد عام ١٩٣٠ الى استمرار الاضطراب . فقد عاد **الحبيب بورقيبة** من فرنسا عام ١٩٢٧ « مكللا بالشهادات » . وكان مصاباً بنصف عطالة فكرية مثله مثل الكثيرين من ابناء وطنه . وتطور نشاطه السياسي الذي بدأه في جريدة حزب الدستور « **الصوت التونسي** » وفي جريدة « **العمل التونسي** » التي انشئت عام ١٩٣٢ . فأعطى لمذهب الحزب مضموناً ولهجة جديدين . فبدلا من طرح المشاكل من زاوية دستورية محضة ، أعلن عن ارادة البحث « بتأن واخلاص عن حل لأزمة تونس الاقتصادية والسياسية والاخلاقية والدفاع عن كافة التوانسة دون أي تمييز ديني وبعيداً عن كل تشيع طبقي وعقم ديماغوجي » .

« فتونس التي نوينا تحريرها لن تكون تونس المسلمين أو اليهود أو المسيحيين ، بل تونس لجميع الذين يقبلون بها دون تمييز عرقي او ديني وطناً لهم ويقطنونها في ظل حماية قوانين المساواة » .

. وشكل هذا التحديث قطيعة مع الجيل السابق المتمسك بمثل العروبة الاعلى القديم والجامعة الاسلامية وبروح التحزب المتمسكة بالشكليات

والمنغلقة التي سيطرت على حزب الدستور . الامر الذي جعل الانقسام في صفوف الحزب أمراً حتمياً . وتم ذلك في مؤتمر قصر هلال عام ١٩٣٤ عندما انفصل بورقيبة وأصدقاؤه عن العناصر الاكثر تقدماً واعتدالا في الحزب « الارشيين «Les «Archeos والمهتمين بالنضال ضد المحمية « بين لعبتي سطرنج » ، وشكلا حزب **الدستور الجديد** . وطالب الفريق الجديد المتأثر بالتقليد الفرنسي الثوري أكثر من تأثره بمثل العروبة الاعلى بحق الاقتراع العام والاستقلال على مراحل .

غير أن المقيم بيروتون طبق سياسة « العصا » المألوفة لديه بهدف تحطيم الحركة الوطنية . فأرسل الزعماء (ومنهم بورقيبة) الى معسكرات الاعتقال ، وعطل الصحافة . واقترح بيروتون أيضاً منع التوانسة من الذهاب الى فرنسا لمتابعة تحصيلهم الدراسي . وفرض عدداً من الشروط على الحائزين على شهادة البكالوريا . وصرح أمام أعضاء المجلس الكبير قائلا : « لئن اتخذت بعض الاجراءات التي جرت على التقريع من بعض الاوساط التي تميل الى تقديمي ب « النازي المندفع » فذلك من أجلكم أيها السادة ، من أجلكم تسببت لنفسي بهذه الادانات العنيفة » .

ولم يكن للاضطهاد من نتيجة الا جعل حزب الدستور الجديد الناطق الرسمي باسم الحركة الوطنية المسلم به . وتعد متابعة الحزب لنشاطه بعد زج زعمائه في السجون دليلا على صلابة قاعدته وتنظيمه العقلاني .

ولم يكن ممكناً تطبيق السياسة الليبرالية التي نادى بها الوزير ب. فينو والهادفة الى منح التوانسة حق المشاركة الفعلية في الحياة السياسية وذلك بسبب معارضة فرنسيي تونس لها . وبعد سقوط حكومة بلوم (١٩٣٧) توترت العلاقات بين حزب الدستور الجديد وخلفه (شوتان) . ولم يقف التوتر عن التصاعد بعدما تلاشى كل أمل بالاصلاح وأدى الاضطراب ومظاهرات نيسان ١٩٣٨ الى بدء فترة جديدة من القمع . وتم حل الحزب بعد اتهام زعمائه بالتآمر على سلامة الدولة .

٣ ـ الحركة الوطنية المغربية :

لم تكن العلاقة بين السياسة الفرنسية وتطور القوى الوطنية في أي مكان آخر اكثر وضوحاً منها في المغرب . فقد تم التخلي تدريجياً عن سياسة الحماية بعد ثورة عبد الكريم الخطابي (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥) ورحيل ليوته . وتحولت الرقابة الى ادارة مباشرة . واصبحت العلاقات نادرة باطراد بين المقيم الفرنسي والحكومة (المخزن) بعد أن عطل عمل هذه الحكومة . وحل الوظفون الفرنسيون تدريجياً محل السلطات المغربية . وتعاظم شأن الاستعمار بشكل هام. فبعد أن دعي **المستوطنون الاوروبيون** والتجار واصحاب المهن الحرة الى المشاركة في الحكومة ، اعتبروا انفسهم مجلساً تشريعيا يتمتع بحقوق في ادارة الامور ، وصمموا على المشاركة في حياة المغرب السياسية ولو احتاج الامر الى ممارسة الضغوط على المقيم الفرنسي او على باريز .

واثار هذا التغيير بعض الهيجان وخصوصاً في اوساط الطلبة . الا ان الامر الذي اعطى الدفع الفعلي للحركة كان الظاهر البربري (المرسوم) الذي صدر في نيسان ١٩٣٠ . فمن جنيف حذر زعيم اللجنة السورية ـ الفلسطينية العربية شكيب ارسلان العالم الاسلامي من « محاولة تهديم الاسلام والعروبة في المغرب » ومن بين العديد من التيارات السائدة داخل الرأي العام المغربي ، والتي لم يكن معظمها الا عبارة عن رد فعل جماعي صادر عن أناس اتقياء بهدف الدفاع عن دينهم ، لم يتخذ سوى تيار واحد منها موقفاً سياسياً هو « **الشباب المغربي** » الذي يجمع شباباً يحملون شهادات من الجامعات الفرنسية ولهم في الوقت نفسه ارتباطات مع رجالات باريسيين يساريين وعلى علاقة مع شكيب ارسلان. وفي باريز والمغرب تركز نشاطهم من خلال صحيفتي **المغرب وعمل الشعب** على بناء مذهب وجمع عناصر الحركة الوطنية المبعثرة حول مطالب عامة تقبل بها الجميع هي الحريات الديموقراطية ، والمساواة بين المغاربة والفرنسيين وتحديث المغرب . ولم يكن ينقص هذه الحركة سوى زعيم

قادر على كسب الجماهير الى صفها وقد عين المغاربة هذا الزعيم عندما حيوا السلطان بلقب « ملك » في مايس ١٩٣٤ خلال مظاهرة كبيرة في فاس . وعلى الرغم من ان محمد بن يوسف كان مجبراً على الالتزام ببعض المحافظة ، فقد اصبح مرتبطاً عاطفياً بقضية تتوافق مع تطلعاته السرية . وفي السنة نفسها ، أسس الزعماء الوطنيون (الوزان والفاسي وبلفريج واليازدي) **لجنة العمل المغربي** ، التي وضعت **خطة اصلاحات** وقدمتها الى السلطات الفرنسية والسلطان .

لقد تجاوزت هذه الخطة المطالب السابقة كثيراً . فقد طالبت بتحويل المحمية تدريجياً الى دولة تحت الانتداب تساعد فرنسا خلالها المغرب على التحول الى دولة عصرية ، كما تساعد المغاربة ليصبحوا قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم . وسعت اللجنة عن طريق دعاية واسعة النطاق الى غرس جذورها في المدن والارياف ، وصار يستمع اليها لدى استنكارها السياسة الفرنسية بنزع اليد عن الاراضي واحتكارها ، ولسيطرة الفرنسيين على الوظائف العامة وتبديد موارد المغرب المالية في مصاريف كمالية او في مشاريع اقتصادية تفيد الاستعمار الكبير فقط .

الا ان الحركة الوطنية لم تنجح في تحقيق تماسكها بشكل صلب . فقد كان بعض زعمائها النافذي الصبر والمستائين من مشاهدة دفن خطة الاصلاحات يريدون الانتقال الى العمل الفوري ، في حين أن البعض الآخر لا يزال يثق بحل الارتقاء السلمي الذي بعث الامل فيه من جديد وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا . اما السلطان فكان يلعب لعبته الشخصية ، وانتظر من المقيم الفرنسي الجديد نوغيس Noguès أن يعود الى تطبيق سياسة ليوتة . هكذا كانت الحركة الوطنية المغربية خلال الاشهر التي سبقت الحرب العالمية الثانية تبحث عن طريقها وسط الاضطرابات والانقسامات التي كانت المغرب تعيشها .

٤ ـ الحركة الوطنية في الجزائر

منذ بداية القرن العشرين قامت في الجزائر حركات راي عام اقتصرت على بعض الشخصيات المتحضرة évolués في المدن . إلا أن من الصعب جداً تحديد العلاقة بين المطالب السياسية والحركة الوطنية بسبب تشويه اوروبيي الجزائر وصحافتهم لهذه المطالب وفقا لحاجات حربهم الكلامية .

وبعد الدراسات التي قام بها ش. أجرون اصبح من الثابت أن حركة « الشباب الجزائري » الاقدم عهدا بين الحركات التي ظهرت في الجزائر ، وجدت في السنوات الاولى من القرن العشرين بين الشباب المسلم « المثقف بالثقافة الفرنسية » . وسرعان ما اتجهت هذه الحركة الى المطالبة بتطبيق سياسة الاستيعاب السياسي والاجتماعي اكثر من مطالبتها بتبني سياسة التحديث الاسلامي التي نادى بها « الشباب التركي » واطلق هؤلاء الشباب على أنفسهم اسم « الشباب الفرنسي المسلم » . وأخذت التنظيمات التي انشأها (جمعيات فكرية ورابطات تلاميذ المدارس الفرنسية القدامى) ، مع تزايد خطورتها بين نخبة صغيرة من المثقفين وأصحاب المهن الحرة والتجار ، أخذت تقوم منذ ما قبل حرب ١٩١٤ بنشر شعارات مثل التقدم وتطوير التعليم ومنح الحقوق السياسية . وظهر في كتابات هؤلاء الشباب نوع من الشكوك الدينية وقاموا بحملة لتأييد نظام خدمة العلم ، المقدمة الضرورية لمنح الحقوق السياسية . الامر الذي دفع تقاة المسلمين الى رفضهم من المجتمع الاسلامي ، وطالبوا بالغاء نظام الاندجينا والضرائب العربية ، و «المحاكم القمعية » . واتخذوا موقفاً متشدداً مؤيداً لسياسة الاستيعاب . إلا أن الادارة الاستعمارية وجدت هذا البرنامج ثورياً ، كما رات فيه الصحافة الاوروبية في الجزائر يدعمها قسم من الصحافة الباريسية ، برنامجاً وطنياً. وهكذا تولدت حجة مفادها : « أن فكرة الامة العربية في الجزائر هي شعار حركة الشباب الجزائري » . وكررتها الدوائر الاستعمارية ، وكذبها باستمرار المعنيون بالامر . ولم تغير خيبة أمل « الشباب

الجزائري » من موقفهم عام ١٩٣٩ لعدم حل مسألة المواطنة وتمثيل المسلمين . وكان البعض منهم (ابن نامي) مستعداً لقبول التجنس بعد التخلي عن القانون الشخصي . بينما كان البعض الآخر (الامير خالد) يريد الاحتفاظ بهذا القانون . ووضع هؤلاء الاخيرين ، والذين وصفتهم الصحافة بانصار الاستقلال ، تحت رقابة الادارة . علما بأن برنامج الامير خالد لم يكن يطالب الا بالمساواة في الحقوق بالنسبة للمحاربين القدماء أي بالدمج .

وانبثقت الروح نفسها من دراسات **فرحات عباس** بين ١٩٢١ — ١٩٣١ . فبعد دراسته ذات العنون المعبر : من **المستعمرة الى المقاطعة** ، نشر عام ١٩٣١ دراسة عن **الشباب الجزائري** تابع من خلالها الرد على تهجمات مجلة **افريقيا اللاتينية** ، المهينة والمحقرة ، على الشباب الجزائري . وقدم لوحة للاهانات الدائمة التي يتعرض لها هذا الشعب ، وخلص الى القول : « سواء أقبل كتاب أفريقية اللاتينية أم لا اننا مسلمون وفرنسيون ، اننا سكان وطنيون وفرنسيون . ولا شيء في الكتاب المقدس (القرآن) يمنع جزائريا مسلماً أن يكون فرنسي الجنسية ذا ذراعين قويتين وذكاء متقد ، وقلب مخلص وواع للتضامن الوطني ، وليس هناك من شيء غير الاستعمار » . وبيانه الذي نشره في جريدة **التفاهم** الصادرة في ٢٣ شباط ١٩٣٦ معروف جيداً لدرجة انه لا حاجة لذكره هنا . فهو عبارة عن انعكاس لتطلعات فريق من البرجوازيين المتغربين فكراً وشهادات وحياة منزلية و « ينتظرون من الكرم الفرنسي تطبيق المبادىء الليبرالية التي تعلموها في المدرسة بالجزائر » .

إلا أن **الحركة الوطنية الفعلية** تمثلت بفريق آخر من الجزائريين . فمنذ عام ١٩٢١ — ١٩٢٢ طرح المصلحون الدينيون المتأثرون بمحمد عبده وشكيب أرسلان في مجلة **المنتقد** ، لابن باديس ، فكرة أن الجزائريين يشكلون أمة لها عرقها ولغتها وتاريخها ودينها ، وأن قوى الاسلام المجددة الوحيدة القادرة على تحقيق التحرر السياسي والاجتماعي « وإعادة

تربية الاعتزاز الوطني الذي خنقته قرون طويلة من العزلة » . وهذا ما شكل أسس البرنامج الذي تبنته **رابطة علماء الجزائر** التى أسسها ابن باديس عام ١٩٣١ عقب مؤتمر القدس الاسلامي .

فقد اعتبر العلماء المناهضون صراحة للغرب الفرنسيين كأجانب ، وتجنبوا التورط مع الأحزاب الفرنسية ، ورفضوا جميع محاولات الاستيعاب ، وبذلوا قصارى جهدهم لإعادة بناء المجتمع الاسلامي . وذلك بالتقريب بين العرب والبربر بدون تمييز ، وتطوير المدارس الاسلامية الحرة في الجزائر ، والحلقات التعليمية للبالغين في الميتروبول لكي يحولوا دون « ضياع الإخوة في حمأة الرذيلة في الشارع » وبناء التعليم على مبدأ أن الاسلام نظام اجتماعي يستجيب لكافة حاجات الحياة في جميع البلدان وكل الأزمان . لقد كان الهدف النهائي تخليص المجتمع الإسلامي في الجزائر من وصاية الغرب المسيحي ، ووضعه تحت حماية القوانين القرآنية ؛ وعندها يصبح اندماجه ممكنا في عائلة الدول الاسلامية الكبيرة . وكان شعار العلماء هو : « الإسلام ديننا والجزائر وطننا والعربية لغتنا » .

وفي حين أن نشاط « الشباب الجزائري » وتحركه كان هدف أوروبيي الجزائر والسلطات الاستعمارية فيها ، فان أحداً لم يفطن لنشاط العلماء خلال فترة طويلة . ولم يُمنعوا من الدعوة في المساجد إلا عام ١٩٣٣ بحجة أن تعليمهم يتناقض مع تعليم الإسلام الرسمي الذي تدعمه الادارة الاستعمارية .

وبعد انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا عام ١٩٣٦ نظم العلماء وممثلو الجزائر المسلمون المنتخبون الذين كانوا على علاقة حميمة مع « الشباب الجزائري » والحزب الشيوعي الجزائري المستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي منذ مؤتمر فيل اوربان (١٩٣٥) ، نظموا مؤتمرا في الجزائر أعد ميثاقا مشتركا من المطالب . وبرز في المؤتمر **مصالي الحاج** الذي أصبح منذ عام ١٩٢٧ زعيم حركة **نجمة شمال افريقيا** التي

اسسها علي عبد القادر (أول من طالب باستقلال الجزائر عام ١٩٢٢) في الميتروبول بين العمال الجزائريين في ضواحي باريز . وأعطى مصالي الحاج لهذه الحركة ، الهادفة الى الدفاع عن مصالح اعضائها المادية والخلقية والاجتماعية ، طابعا وطنيا عنيفا . الأمر الذي ادى الى قيام نزاع مستمر بينه وبين السلطات الإدارية والقضائية الفرنسية ، واضطره مرات عديدة الى الانتقال من العمل المكشوف الى العمل السري بالتناوب . وفي عام ١٩٣٦ ، امتد نشاط هذا الحزب ، الذي اقتصر حتى ذلك التاريخ على المتروبول ، الى الجزائر . واتسمت مداخلاته في مؤتمر الجزائر بالعنف ومن ذلك : « نقول بصراحة وشكل جازم إننا لا نقر الميثاق المطلبي حين ينادي بربط بلدنا بفرنسا أو بالتمثيل البرلماني فيها » . وقاد الطابع البروليتاري لحركة مصالي الحاج ووطنيتها العدوانية الى عداء جميع الأحزاب الجزائرية الأخرى لها ، والى عدم انضمام الكثير من الأنصار اليها بين الجماهير . وفي عام ١٩٣٧ ، وبعد حل **النجمة** استبدلها مصالي الحاج بحزب سياسي هو **الحزب الشعبي الجزائري** . وطالب بالاستقلال « بمساعدة فرنسا » . وبفضل الدعاية الجيدة التنظيم ، والتي لم ينجح القمع الدائم في إعاقتها ، انتشر نفوذ الحزب وتأثيره في الجزائر وخاصة في المدن الكبرى وحقق نجاحات متعددة في الانتخابات البلدية في الجزائر العاصمة .

امام ولادة الحياة السياسية في الجزائر المسلمة ، بدا من الصعب الحفاظ على الوضع القائم لوقت طويل . فقد نهضت جماهير السكان الوطنية التي بدات تستمد من تفوقها العددي شعوراً بالقوة في وجه اقلية أوروبية قوية بامتيازاتها ووضعها الاجتماعي . كما أن فشل سياسة الاستيعاب التدريجي الشرط الضروري لإلغاء قانون « الاندجينا » دفع الوطنيين الى البحث عن حل جديد قريب جدا من حل المسلمين التقليديين وهو قيام الجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا .

٣ ـ السياسة الاستعمارية الهولندية :

طبــق الهولنديون في الهند الهولندية طريقة وسطا بين المذهب الإنكليزي الهادف الى تعليم الشعوب المستعمرة إدارة نفسها بنفسها ونظام الاستيعاب الفرنسي . وقد املى هذه الطريقة البحث عــن الفعاليــة .

فخلال عدة قرون ، لم ير الهولنديون في امبراطوريتهم في الهنــد الشرقية الا ميدانا للاستغلال الميركنتيلي ومصدرا للمنفعة اكثــر منهــا منطقة توسع ارضي . فاعقب احتكار الشركة الهولندية للهند الشرقية في الفترة ١٨٣٠ ـ ١٨٧٠ احتكار الدولة الذي اقامه فان دان بــوش باسم « نظام الزراعات «Système des cultures» مؤداه أن تقــوم الايدي العاملة من الفلاحين الخاضعة للسخرة بزراعة محاصيل زراعية (قهوة ، قصب سكر ، نيلة ، كينا) فوق اراضي الدولة وتستثمـر لصالح خزينة الدولة . ثم ألغي نظام احتكار الدولة تدريجيا بين ١٨٦٣ و ١٩١٨ . ومنحت الرأسمالية الاوروبية حرية الذهاب الى أندونيسيا واستغلال ثرواتها . وشجعها على ذلك قوانين عام ١٨٧٥ « الزراعية » التي قضت بملكية الحكومة لجميع الاراضي غير المزروعة (وهذا ما كان حال الكثير منها في بلد تقوم الزراعة فيها علــى الوقيد) . وسمحت للرعايا الهولنديين باستئجار هذه الاراضي لمدة خمسة وسبعين عامــا وتاجير الاراضي الحائزين عليها الى الاندونيسيين خلال فترات قصيرة فكان لهذه القوانين نتائج هامة على تطور الاندونيسيين الاجتماعي . فلئن طورت بعض « الشركات » بخاصة استثمار المنتجات الزراعيــة ذات القيمة التجارية الباهظة مثل شجر المطاط ، وشجر زيت النخيل فان البعض الاخر اتجه نحو البحث عن المنتجات المعدنية وخاصــة ، الابتان والبترول (روبال الالمانية) .

وكان لانشاء الشركات الاوروبية واكتشاف الثروات الجديــدة في مناطق الارخبيلات الاندونيسية التي بقيت خارج نطاق سلطة حاكم

باتافيا العام المباشرة اثره في الحد من الاهتمام بالامور السياسية . فحتى العقود الاولى من القرن العشرين لم يمارس الهولنديون سيطرة فعليـة الا على جاوة التي لم يبق فيها الا اثنين من السلاطين الخاضعين لرقابتهم الشديدة . اما البلدان الاخرى ، فقد احتفظت بزعمائها التقليديين « محميي » مملكة البلاد المنخفضة . وخلال هذه الفترة ، أجبر المجهود الهولندي المكثف تدعمه وسائل سلمية او عسكرية ، أجبر دول بورنيو وسيليبس وبالي ، الخ ... الدول الامبرية على الخضوع للسيادة الهولندية المباشرة . فقد حل محل المعاهدة القديمة التي لا تشترط إلا فرض حماية غامضة ، صيغة جديدة عرفت ب « التصريح القصير » اعترف الامراء بموجبها بالسيطرة الهولندية بلا تحفظ ، فاصبحوا مجرد وصاة استئمان Fideicommis لصالح حكومة باتافيا يديرون دولاً « مندمجة » باطراد او جردها الموظفون الهولنديون من كل مسؤولية فعليـة .

آ ـ ادارة الهند الهولندية :

في دستور عام ١٩٢٢ استبدل مصطلح « مستعمرات » ب « بلاد ما وراء البحار » الخاضعة لسيطرة مملكة البلاد المنخفضة المباشرة . ورأى البعض في ذلك أول خطوة نحو اتحاد مستقبلي . الا انه يبدو جيدا ان الهولنديين لم يذهبوا ، آنذاك على الاقل ، حتى هذه النقطة . بل اقتصر اهتمامهم على ايجاد وسيلة للحفاظ على سلطتهم . وبما انه لم تكن لديهم الرغبة فيالتفكير بالاستقلال أو في تطبيق سياسةالاستيعاب فقد أكدوا أن هدفهم « بناء حياة من نمط جديد يقوم على نوع من التوليفة مكونة من عناصر مستمدة من الشرق والغرب » (جير براندي) ولم يقم احد بتعريف هذه « التوليفة » بوضوح .

وأكد التطور الذي اعقب الحرب ، بجانبيه المتنافضين ظاهرا ، على اهتمام الهولنديين بالحفاظ على سيطرة الميتروبول عن طريق تطوير الادارة المباشرة والمؤسسات التمثيلية .

وبقيت الادارة غير المباشرة قائمة في ٢٦٩ دولة وطنية (١٢ مليون نسمة من أصل ٤٨ مليون عام ١٩٣٠) ، منهما اثنتان في جاوة . و... الرغم من أن السلطة الهولندية كانت قليلة الظهور فيها ، فانها لم تكن أقل فعالية فيها حتى ولو اعطت للسكان الذين لم يكونوا على اتصال مباشر بالموظفين الاوروبيين الانطباع بانهم يحكمون من قبل سيدهم التقليدي . ومما لاشك فيه انه لم يكن ممكنا الاحتفاظ بهذه الدول لو لم تظهر وكأنها اسوار ضد الحركة الوطنية . فاستبعدت هذه الشعوب عن التأثيرات الهدامة و « استغل ولاؤها القديم لأمراء أجزل لهم العطاء لصالح اسيادهم الجدد » (ايمرسون) .

اما في مناطق الحكم المباشر (٩٣٪ من جاوة ونصف ما تبقى من أندونيسيا) ، فقد ابتكر الهولنديون توليفات متنوعة من الادارة المباشرة وغير المباشرة لضمان ممارسة سلطة فعالة . فالارستقراطية الأندونيسية التقليدية، الاقطاعية والاستعمارية -مقيمين ورؤساء مناطق ومساعدين- المسؤولة عن ادارة وحدات اقليمية كبيرة والتي تتمتع بسلطات هامة على السكان في الفترة السابقة جردها الموظفون الهولنديون من كافة سلطاتها ، ولم تعد تحتفظ الا بدور فخري . ولم يبق من وسطاء بين السلطة والسكان القرويين سوى زعماء القرى في المرتبة الدنيا من الادارة . ولم تتوقف منزلة الارستقراطية وتأثيرها عن الانحطاط . وتجدر الاشارة الى تخلي العديد من أبناء هؤلاء الزعماء الذين تربوا على الطريقة الغربية عن طبقتهم عن روح وطنية ، ورفضهم شغل مناصب آبائهم ، وبحثهم عن وضع مستقل عن النظام الاستعماري .

وكان للمؤسسات التمثيلية في نظر الهولنديين ميزة انها تشرك النخبة الاندونيسية في الادارة وتحولها عن الحركة الوطنية . فانشأت المجالس في مختلف الوحدات الادارية من قرى ومدن ودوقيات ومقاطعات ودمجتها بتراتب بحيث اصبح (من مجلس القرى حتى مجلس الشعب Volksraad) كل مجلس يخضع لرقابة الأعلى منه . وضمت المجالس

المحلية اعضاء معينين وآخرين منتخبين من قبل مجموعة محدودة من الناخبين (الدخل ٣٠٠ فلورون ومعرفة القراء والكتابة) . وفي عام ١٩١٦ شمل مبدأ التمثيل الحكومة المركزية عن طريق انشاء مجلس الشعب . وكان هذا المجلس في البداية مجرد مجلس استشاري ، ثم شهد تزايد سلطاته عام ١٩٢٥ في مجالي رقابة الميزانية والتشريع ، رغم ان اتخاذ القرار في النهاية يعود الى الحاكم العام ، وبني تركيبه على مبدأ التمييز العنصري . اذ يعين الحاكم العام قسما من أعضائه (منهم الرئيس الذي يعينه التاج) وتقوم المجالس القروية والبلدية (٢٢٢٨ ناخبا عام ١٩٣٩) بانتخاب القسم الآخر من اعضائه . ويقسم هؤلاء الناخبين الى ثلاث هيئات انتخابية الامر الذي يضمن للهولنديين تمثيلا لا يتناسب اطلاقاً مع اهميتهم العددية .

الجدول رقم ٢

تكوين مجلس الشعب (حسب فورنيفال)

	١٩١٨ – ١٩٢١		١٩٢١ – ١٩٢٧		١٩٢٧ – ١٩٣١		١٩٣١ – ١٩٤٢	
	منتخبين	معينين	منتخبين	معينين	منتخبين	معينين	منتخبين	معينين
اندونسيون	١٠	٥	١٢	٨	٢٠	٥	٢٠	١٠
هولنديون	٩	١٤	١٢	١٦	١٥	١٥	١٥	١٠
اجانب (صينيون)							٣	٢

ففي حين كانت نسبة التمثيل ممثلاً واحداً لكل ٢٢٥٫٠٠٠ من الأندونيسيين وممثله لكل ٣٠٫٠٠٠ من الأجانب ، فإن النسبة كانت ممثلاً واحداً لكل ١٠٫٠٠٠ هولندي .

وبالرغم من أن من الضروري عدم المبالغة في دور هذا المجلس السياسي بسبب تحيد مفاهيم الأندونيسيين المتعلقة بتوسيع حقوقهم السياسية عن طريق استخدام حق الفيتو الذي كان يتمتع به الحاكم

العام ، فقد ساهم مجلس الشعب في تطوير الوعي الوطني وذلك بجمعه الممثلين من كافة الارخبيلات المختلفة كان عليهم التعرف على بعضهم البعض بشكل افضل ومناقشة المسائل المشتركة معاً . ولم يغب هذا الخطر ابداً عن بال المراقبين الهولنديين من امثال كوليجن الذي كان يفضل وجود عدة مجالس إقليمية بدلاً من مجلس شعب واحد . ووجد فيه أعضاؤه من الأندونيسيين الذين كانوا يفكرون بحركة وطنية معتدلة (الوحيدة التي يمكنها التعبير عن نفسها آنذاك) وسيلة لاطلاع الشعب المثقف والحكومة بآن معاً على وجهات نظرهم ومطالبهم .

ب ـ السياسة « الخلقية Morale » :

ظهرت فكرة المهمة الحضارية في السياسة الهولندية في وقت متأخر . ففي عام ١٩٠٢ وعدت الملكة لأول مرة بإجراء تحقيق حول تدهور مصير السكان الاندونيسيين الاقتصادي ، وذكرت « الواجب الادبي » البلاد المنخفضة إزاءهم . فباستخدام السياسة « الخلقية » كان على الميتروبول أن تبعث سياسة تطوير ثروة أندونيسية بواسطة شركات رأسمالية يشارك فيها السكان المحليون وتقوم الحكومة بحمايتهم من الاستغلال . وكانت هذه السياسة سياسة حقيقية . لأنه :

« لم تقم اية حكومة على الإطلاق بتحقيق سعادة رعاياها بإخلاص وتفهم مثل حكومة الهند الهولندية في بداية القرن الحالي . فقد تأثر الإداريون الاستعماريون خلال دراستهم في معهد ليد Leyde بسحر مولتاتولي (د. ريكر مؤلف القصة الشهيرة المناهضة للأمبريالية : **ماكس هافيلار**) . وحين ذهبوا الى الهند كانوا إداريين مثاليين ومتحمسين تملؤهم حماسة المشاركة في رسالة هولندة الحضارية »(٨)

---

(٨) J. S. FURNIVALL : Netherlands India, P. 382.

وللأسف فقد استمر الإحساس بنتائج « نظام الزراعات » والعمل الإجباري ، اللذين فرضتهما الدولة على الفلاحين في القرن السابق ، خلال أمد طويل بعد زوالهما . وشوه المصير البائس والسخرة اللامحدودة وانعدام الطمانينة في حيازة الأرض كل خصلة خلاقة وكل مبادرة في فكر الجماهير الأندونيسية . عندئذ كان من الصعب منح المجتمعات القروية حياة بلدية مستقلة ذاتيا ، وخلق الكثير من الديموقراطيات القروية القائمة على إدارة كل قرية لأراضيها ومصالحها المشتركة بنفسها كما كان يريد « المصلحون الأخلاقيون » . وعلى الرغم من طيب النوايا التي حركت هؤلاء الموظفين ورغبتهم في الدفاع عن الفلاحين أمام مظالم سلطة زعماء القرى واغتصابات الصينيين أو الهولنديين ، فإن عملهم لم يكن أمراً سهلاً . لأن السهر على جباية الضرائب ، ومصادرة الأيدي العاملة للقيام بالاشغال العامة كانت من ضمن اختصاصاتهم ، ولم يكن بإمكانهم منع الأوروبيين من وضع أيديهم على الأراضى وفقاً للقوانين الزراعية لعام ١٨٧٥ .

ومن العبث الادعاء بجعل المجتمع القروي الوحدة الاجتماعية والاقتصادية الأساسيةفي الوقت الذي بدأ فيههذا المجتمع بالانحلال بتاثير التطور الاقتصادي. فقد أدى قيامالاستعمار الراسماليوحلول الاقتصاد النقدي محل الاقتصاد المعاشي والنمو الديموغرافي إلى تفكك الملكية الجماعية وتزايد الملكية الفردية باستمرار . وسرعان ما تجلى التباين الاجتماعي المناقض لروح المساواة التقليدية . فإلى جانب عدد صغير من الملاك الميسورين ظهر جمهور من صغار الملاكين وأعداد كبيرة من غير المالكين . ومع ذلك لم يحصل التفكك في العلاقات الاجتماعية . وعاشت الروح الجماعية سنوات طويلة أيضا . واستمر القيام بشكل جماعي بعمليات الحصاد وبناء البيوت ، ونجدة الأيتام او العاطلين عن العمل في القرية . ومما لاشك فيه أن هذا التضامن القروي الفعال في فترة الأزماتخصوصاً حد من تطور « بروليتارية زراعية ثورية » خلال العقود الاخيرة للحكومة الهولندية وكبح نمو الحركة الوطنية في الارياف .

لقد كانت السياسة الخلقية عاجزة عن الحيلولة دون **تدهور مصير الجماهير الأندونيسية** في فترة ما بين الحربين . وشكل تزايد الاعباء المالية عليها احد اسباب هذا التدهور . فقد خلص أحد التقارير الحكومية لعام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ إلى القول بأن هؤلاء السكان كانوا « مكلفين بالضريبة إلى الحدود القصوى من إمكاناتهم » . ومع ذلك ازداد العبء عليهم كثيراً خلال السنوات التالية بحوالي ٥٠٪ في عام ١٩٢٦ و ١٠٠٪ في عام ١٩٣٢ و ٢٥٠٪ في عام ١٩٤٠ (حسب ماذكر كاهان) . في الوقت ذاته بقيت دخول صغار الملاكين ثابتة أو نحت منحى عكسياً ، وبخاصة اعتباراً من عام ١٩٣٠ . وادى النقص في المؤسسات الإئتمانية إلى وقوعهم فريسة بين أيدي المرابين (الصينيين والهولنديين) . فتحولوا إلى مجرد مكترين لديهم .

وطبقت الإدارة الهولندية سياسة عنصرية على حساب اصحاب الأراضي الأندونيسيين الذين تزايد حجم منتجاتهم التصديرية بشكل مواز لمثيله من المزارع الأوروبية . فقد كان إنتاج الكاوتشوك في نمطي الاستثمار (الاندونيسي والأوروبي) حوالي ٣٠٠٫٠٠٠ طن و ٢٢٠٫٠٠٠ طن على التوالي عام ١٩٣٤ . ونتيجة للتخصص الدولي تم تخفيض هذا الإنتاج إلى ١٤٥٫٠٠٠ طن و ٢٠٥٫٠٠٠ طن على التوالي. بالإضافة إلى ذلك فرضت ضريبة خاصة على صادرات السكان المحليين فقط من الكاوتشوك ولم تتوقف الزيادة في نسبتها حتى عام ١٩٣٦ . وسمحت هذه الزيادة للمنتج الأوروبي بالحصول على ثمن لمحصوله اعلى من ٦ الى ١٢ مرة من ثمن محصول نظيره الأندونيسي . ومن حيث المبدأ كان من الواجب استخدام حصيلة هذه الضريبة لمساعدة المزارعين المتضررين . والواقع استخدم الجزء الأكبر من الـ ٨٢ مليون فلورن التي جبتها السلطات الهولندية لسداد النفقات العامة ، ومنح جزءاً منها على شكل مكافآت لملاك المزارع الأوروبية ، و ٣٠ مليون منها كانت لاتزال في خزانة المستعمرة عام ١٩٣٨ .

. ولم يكن من الممكن ان تكلل السياسة الخلقية بالنجاح لأن مثاليتها تهمل متطلبات الواقع . لقد اعتقد أن بالإمكان بآن معاً تحسين مصير الأندونيسيين ، ومنح الراسمالية الأوروبية امتيازات متزايدة الأهمية واقتطاع جزء من فوائد الشركات لاستخدامه في إنشاء المرافق الاجتماعية الضرورية وتمويل اعمال الري والمدارس والمراكز الصحية ، الخ ... وعملياً كان التقدم ملموساً . إلا ان تنفيذ المشروعات الهامة جرى على الأخص في المدن أو في مناطق المصالح الأوروبية . ولم تعد بأي نفع على السكان المحليين في اكثر المجالات . وبالمقابل فقد قضى تدخل الرأسماليين الاوروبيين والأجانب على جزء كبير ومتزايد باستمرار من فعالياتها . فقد استولت الشركات على الأرض ، وقضت المصانع التي أقامتها على مابقي من الصناعات اليدوية . وفي عام ١٩٢٥ كان عدد الشركات التي تعمل فيها اكثر من ستة اشخاص ويملكها الأوروبيون ٢٨١٦ شركة ، والصينيون ١٥١٦ شركة والأندونيسيون أو العرب والآخرون ٨٦٥ شركة فقط . ولم يكن لكثير منها من اندونيسي سوى الاسم . فبفضل تسامح الادارة قضى الصينيون المحصورون في منطقة الساحل على جميع التجار الأندونيسيين تقريباً الذين يعملون في مجال التجارة الداخلية . هكذا اخذ نشاط القطاع الأندونيسي بالانكماش في الوقت الذي أصبح النمو الديموغرافي في اندونيسيا قوياً جداً . وكما اشار كاهان « فمن المؤكد ان مستوى معيشة السكان المحليين كان في انخفاض قبيل الأزمة الاقتصاديةفي حين ان اعباءهم كانت في ازدياد » .

. وشكل تطوير التعليم احد جوانب السياسة الخلقية . الأمر الذي لايعني أن الهولنديين كانوا على استعداد لتلقين الأندونيسيين أصول ثقافتهم ولغتهم .

فقد كان يعتقد ان استخدام اللغة الهولندية بتقليصها للمسافة بين المستعمرين والرعايا قد تؤثر على نفوذ اولئك . إلا أن الإدارة الهولندية اكتشفت قبيل حرب ١٩١٤ ، أن تعليم اللغة المالية Malais على حساب ٣٠٠ لغة أخرى أو لهجة مستخدمة في الأرخبيلات ليس اقل خطراً ، لان

ذلك يعني الاعتراف بها لغة رسمية وخلق عنصر وحدة ضد الأوروبيين . لذلك تركز الجهد على تعليم اللغة الهولندية كما كان يطالب بعض الليبراليين من أنصار الاستيعاب وفئة صغيرة من النخبة الأندونيسية الراغبة بالوصول إلى المراكز الإدارية والاتصال بالفكر الغربي . إلا أن هذا الجهد بقي جهداً نسبياً ، لأن من المعروف أن التعليم بالنسبة للغالبية من التلاميذ ينتهي بعد قضائهم فترة قصيرة في مدرسة القرية . فقد كتب ج. هـ. بوسكه Bousquet بهذا الخصوص يقول : « إن ماأراده الهولنديون وما زالوا يريدونه هو بناء تفوقهم على حساب جهل السكان المحليين » . وعلى العموم كانت النتائج في الواقع محدودة . فقد كانت نسبة الأمية بين السكان المحليين تتراوح بين ٩٠ و ٩٥٪ .

واقتصرت مؤسسات التعليم الثانوي والعالي (هذه الأخيرة نشطت بعد الحرب) لفترة طويلة من الزمن على الأوروبيين وعلى حفنة من أبناء الارستقراطية الأندونيسية الذين أعدوا فيها لمزاولة مهنة إدارية . ثم قبل فيها بعض الشباب من ذوي الأصول المتواضعة من الموهوبين . وكبح بشدة العديد من العقبات (العدد المحدود جداً لهذه المؤسسات والكلفة الباهظة للتعليم فيها) هذه الوسيلة للارتقاء الاجتماعي .

ومع ذلك فقد تكونت بهذا الشكل طبقة متوسطة جديدة من الأندونيسيين ، نشأت على الطريقة الغربية (بعكس بورجوازية رجال الأعمال ذات التكوين الإسلامي) وتعرف اللغة الهولندية . وأصبح لدى هؤلاء القادمين الجدد بعض المطامح . إلا أنه تم تفضيل المرشحين الهولنديين أو الأجانب لشغل الوظائف العامة أو الخاصة . وبيّن التحقيق الذي أجرته الحكومة في عام ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ أن ٢٥ ٪ من الأندونيسيين الحاصلين على شهادات من المدارس الغربية لم يجدوا المناصب المتناسبة معها ووجب عليهم الاكتفاء بالوظائف الادنى . ولم يتوقف عدم التناسب بين عدد الوظائف العامة المفتوحة أمام الأندونيسيين وعدد المرشحين منهم لها عن التزايد في السنوات التالية . ففي عام ١٩٣٨ كان توزيع الوظائف في الدوائر الإدارية على الشكل التالي :

جدول رقم ٣

	وظائف دنيا	وظائف متوسطة دنيا	عليا	وظائف عليا
اوروبيـــون	٠ر٦	٣٣ر٣	٥٧ر٦	٩٢ر٢
اندونيسيون	٩٨ر٩	٦٠ر٦	٣٨	٦ر٤
اندونيسيون من ملاك اوروبي	٠ر٢	٣ر٤	٢	٠ر٥
صينيـــون	٠ر٣	٢ر٣	١ر٥	٠ر٣
صينيون مستوعبون	–	٠ر٤	٠ر٨	٠ر٥

ونادرا ما اسندت مراكز المسؤولية الى موظفين أندونيسيين. فواحد منهم فقط كان عمدة لمدينة كبيرة (باندونغ) ، وآخر عضو في مجلس الهند ، وثالث مدير في وزارة التربية . أما في المراكز التنفيذية ، فقد خص الاندونيسيين بالمراتب الدنيا . ولم يجد الكثيرون من الذين استبعدوا عن الوظائف العامة من وسيلة أخرى سوى العمل مدرسين في المدارس الخاصة . وهذا ما ادى الى عدم وجود انصار للنظام الاستعماري بين الاندونيسيين المتغربين . وبالطبع لم تخف سيئات هذه السياسة على الخبيرين بالامور . فقد كتب كوليجن يقول :

« يجب ان يكون المرء ضعيف النظر لكي لا يرى وجود قوى جاهزة في المجتمع المحلي ستتزايد اعدادها في المستقبل ، وليس من الممكن تركها عاطلة عن العمل خارج تنظيمنا الاداري ، بل ربما من الواجب دعوتها تدريجيا لتأخذ مكانها ، وتمكينها من التعاون معنا على اساس مبدأ المسؤولية »(٩) .

---

(٩) COLIJIN : Koloniale Voragstukken.

الا أن مفهوما من هذا النوع يتناقض مع التقليد الاداري الهولندي الذي كان يرى في السكان المحليين اطفالا كبارا « لطفاء ووديعين » من الواجب ضمان « الحماية والعيش الرغيد » لهم ، بدون أخذ موافقتهم، بل على الرغم منهم ، وبارادة مفروضة عليهم ، وبالتدخل في كافة شؤونهم ، بل وفي أدق تفاصيل حياتهم ، وبدون الاهتمام بحريتهم . وفي هذا دليل على الريبة اليقظة باستمرار بالاندونيسيين . ويعني التدخل الدقيق في أصغر تصرفاتهم ازعاجا لهم في كل لحظة . وهذا ما دعاه فورنيفال بـ « نظام خادمة الطفل » .

ولما كان دور العنصر المحلي في تسيير الامور بسيطا جدا ، فقدظلت السيطرة الهولندية بعد عدة قرون « مفروضة من الأعلى » وبلا جذور عميقة ، ولا تستند الا على فئات بسيطة جدا من السكان . فقد اقتصرت الثقافة الهولندية على بعض الاقليات المسيحية الاندونيسية في امبوان وتيمور ومينانسا (سيليبس) ، يضاف اليها ۲۵۰٫۰۰۰ من «الأوروبيين» بما فيهم الاوراسيين الذين يشكلون الـ ¾ ، وغالبا ما كانوا « هولنديين اكثر من الهولنديين » انفسهم الذين استوعبوهم . وشكل هؤلاء القسم الاعظم من افراد القوات العسكرية ، ورجال الشرطة وموظفي الادارة . ولما كانوا على قناعة بأن دفاعهم عن النظام الاستعماري يعني الدفاع عن مصالحهم الخاصة، فقد أصبحوا الدعامة الاساسية للصرح الاستعماري. ووجد الصينيون أيضا مصلحتهم في الحفاظ على السيطرة الهولندية . ولما كانوا قريبي العين يمارسون التجارة وقليلا من السياسة دون الالتزام التام بدعم الاوروبيين ، فقد رفضوا تقديم مساعدتهم للحركة الوطنية . واذا أخذنا بعين الاعتبار الفئة البسيطة من الاندونسيين التي انضمت عن تعاطف أو عن مصلحة الى النظام الاستعماري ، والوحدات الصغيرة منهم التي التحقت بالاوراسيين في رابطة الفيربوند الهولندية الاندونيسية (Nederlansch-Indonesisch Verbond) ، فان من الضروري الاعتراف بعدم خطورة القوى المعارضة للحركة الوطنية .

ج ـ الحركة الوطنية الاندونيسية :

في عام ١٩٣٨ لم تكن الحركات الوطنية تحظى سوى باهتمام « أقلية صغيرة من السكان المحليين » . فقد كان ٩٥ ٪ من السكان الاندونيسيين يجهلون القضية باكملها، ولربما يجهلون أيضا أن الاوصياء الذين يحكمونهم في جاوة ليسوا الا عبارة عن وكلاء « للسلطة الاجنبية » . ولم يكن للغالبية من الاندونيسيين « من شغل شاغل سوى الاهتمام بتامين طعام اليوم التالي » (ج. هـ. بوسكه) .

والواقع ، أن لم يكن ممكنا للزعماء الوطنيين الاعتماد الا على دعم بضعة آلاف من الاندونيسيين لهم آنذاك ، فان جميع الوقائع تدفع الاعتقاد بأن احتياطا من القوى الحاسمة ، وغير الملتزمة بعد تتمثل بالجماهير سوف تنضم عاجلا أم آجلا الى هؤلاء الزعماء . وسنكتفي هنا بإيراد أهم هذه الوقائع :

١ ـ اثر الوجود الهولندي :

أدى الوجود الاجنبي في أندونيسيا الى التحام شعوب ذات لغات وثقافات مختلفة ضمن وحدة سياسية واحدة . وحلت محل العاطفة المحلية ، من غير أن تختفي في قطاعات واسعة لدرجة ما ، عاطفة أكثر أهمية تشمل الارخبيلات كافة . ومن بين الاجراءات التي قامت بها السلطات الهولندية وساهمت في تقوية عاطفة الوحدة هذه نذكر انشاء مجلس الشعب ، وتطبيق تشريع مشترك على أجزاء هامة من البلاد ، وارسال الموظفين الجاويين الى جميع الارخبيلات ، وتشجيع هجرة السكان . وشكل استخدام اللغة المالية (أو بالاحرى لغة السوق التجارية المالية Malais de Bassar) في العلاقات الرسمية بين السكان المحليين والاوروبيين بدلا من اللغة المحلية أو الهولندية ، شكل عاملا آخر ساهم في عملية دمج الاندونسيين بعضهم مع بعض . فبما أن الهولنديين رفضوا لزمن طويل نشر لغتهم بين رعاياهم ، لذلك أصبح من الضروري

ايجاد لغة أخرى مشتركة . وبذلك زود الهولنديون الاندونيسيين « بسلاح نفسي عظيم يتمثل في اللغة الوطنية المشتركة للتعبير عن تطلعاتهم الوطنية المشتركة » .

٢ ـ تطور الشركات الراسمالية الهولندية :

ادى تطور الشركات الراسمالية الهولندية التي سمحت بإقامة صلة مباشرة بين ارباب العمل من الأوروبيين والأيدي العاملة الاندونيسية المأجورة الى توعية الطبقة العاملة بحالة التبعية التي تخضع لها وبها مشية هذه الطبقة . فاعتبرت الهولنديين مسؤولين عن عدم ثبات وسائل عيشها وخاصة في فترات الأزمة الاقتصادية والبطالة . فانتشرت فكرة مؤداها أن « أندونيسيا بقرة هولنده الحلوب » بين عمال آبار البترول والسكك الحديدية وعمال المدن والمزارع . وأصبح عمال المدن والمزارع المبشرون بهذه الافكار في القرى التي لازال ارتباطهم بها وثيقا . وقد اشار كاهان الى ذلك بقوله : « لم تكن ترجمة شكاوي الفلاحين وانتشار الوعي السياسي بينهم بوجود حركة وطنية منظمة ينتظر سوى ظهور نخبة أندونيسية قادرة على قيادة هذه الحركة » . وقد كون الهولنديون هذه النخبة بأيديهم بلا شعور عندما سعوا الى تحييد فكرة الجامعة الاسلامية التي تشكل القوة الأكثر خطرا على سيطرتهم .

٣ ـ دور الاسلام :

لم يكن الاسلام الذي تطبقه الغالبية الساحقة من السكان اسلاما متعصبا ، بل اسلاما سموحا ومنفتحا على الافكار العصرية . كما أنه لم يكن في نظر الجاوي (قاطن مدينة جاوة) معتقدا دينيا فحسب ، بل نوعا من القومية أيضا . فقد كانت «هذه الديانة تمثل كل ما بقي من الهوية التي حاولت السيطرة (الاستعمارية) القضاء عليها ، ويتعرف الناس عن طريقها على بعضهم البعض كمواطنين » (فرومبيرغ ،

فيرسبريدي فيشرفتن) كما أن مندوب أندونيسيا تان مالاكا الى مؤتمر الحزب الشيوعي العالمي (١٩٢٢) ألح على أن الجامعة الاسلامية كانت « شكلا من اشكال النضال الوطني من اجل الاستقلال » . والحقيقة ، فقد كان للمذاهب الاسلامية التي نشرها محمد عبده وتلميذه رشيد رضا عن طريق مجلة **المنار** القاهرية بين ١٩٠٠ و ١٩٣٠ صدى في اندونيسيا اقوى بكثير منه في اي بلد مسلم آخر . وتعني « ترجمة مبادىء الاسلام بقيم اجتماعية » ان الدفاع عن العدالة والمساواة الاجتماعية اتخذ صيغة واضحة معادية للامبريالية في أندونيسيا . فقد لفت المختص الشهير بالاسلام ونصير سياسة الاستيعاب الفعلي الوحيد في هولندة سنوك هورغرونجي ، لفت أنتباه الحكومة الهولندية الى هذا الخطر منذ ما قبل حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ . ولكي يمكن صرف العقول عن هذه الافكار فان من الواجب توجيهها باتجاه آخر ، عن طريق نشر التعليم الغربي الذي ينتزع كل معنى سياسي واجتماعي للاختلاف القائم على الدين . « واذا لم يحصل هذا الترابط فاننا نبعد الاندونيسيين عنا باطراد وسوف تصبح رقابة تطورهم الفكري في أيد غير أيدينا » . إلا أن هذه المفاهيم والافكار كانت بعيدة جدا عن المذهب الحكومي حتى يمكن الأخذ بها ، ولربما جاءت في وقت متاخر جدا ، لأن الافكار السياسية الاجتماعية التي نشرتها الجامعة الاسلامية كرسها ظهور أول حزب وطني أندونيسي وهو الساريكات اسلام اي الرابطة الاسلامية .

٤ ـ التأثيرات الغربية :

ساعد نفوذ سنوك على تطوير المدارس الثانوية والعليا في أندونيسيا. وعلى الرغم من ان مستوى التعليم فيها (في المدارس الثانوية على الاقل) لم يكن رفيع المستوى جداً ، فقد تعلم التلاميذ ان لحمة الوحدة الوطنية الهولندية تكمن في عبادة الحرية والاستقلال عن السيطرة الاجنبية . وكان لأولئك الذين تعلموا اللغة الهولندية منهم اتصال مباشر مع الفكر الغربي ، فكر روسو ولوك ومازيني، الخ . . .وقد وجدوا فيه المبرر لمقاومة

سيطرة الهولنديين السياسية على بلدهم واستغلالهم الاقتصادي لها ، والحجج من اجل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية. وأدهش مناخ الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية وغياب التمييز العنصري الذي يتناقض بشدة مع مناخ القسر في المستعمرة العدد الصغير من أولئك الذين تابعوا تحصيلهم الدراسي في هولندة أو أقاموا فيها بصفتهم لاجئين سياسيين (حاتا ، سجهرير ، ويكر ، دوانتورو) . وكان تأثير الماركسية عظيما وخصوصا بين المتحضرين . فقد رأوا فيها على الاخص محتواها المناهض للامبريالية وتأكيدها على المساواة بين الشعوب والحل الذي تقدمه للمسألة الاستعمارية. ولم تكن الغالبية منهم تعارض بنى الاقتصاد الاشتراكي بسبب عدم انتمائها للأوساط الرأسمالية . وقام المسلمون انفسهم بخلق توليفة من عناصر اخذت من الماركسية وأخرى من ديانتهم. ووصل الجميع الى استنتاج مفاده بما أن الرأسمالية والسيطرة تعملان يدا بيد فيجب أن يقابلا بالعداء نفسه .

د ـ ازهار الحركة الوطنية :

لم تظهر حركات التحرر في أندونيسيا قبل حرب ١٩١٤ . ولم يرَ الهولنديون حركات للتحرر في التجمعات التي شكلت في بداية القرن الحالي بهدف جمع التراث الثقافي الاندونيسي ونشره بين الشباب . بل اعتبروا هذه « الوطنية الثقافية » بمثابة تسلية بريئة للمثقفين . والحقيقة لم تكن حركة **البودي اوتومو او الحزب الوطني** التي جمعت منذ ١٩٠٨ بعض الموظفين الارستقراطيين وابناءهم الذين فضلوا الطب على الوظائف الادارية اكثر من رابطة تجمع اناسا متميزين خالين من كل فكر مطلبي. كما أن حزب ساريكات اسلام الذي تأسس عام ١٩١٢ كان وليد رابطة اقتصادية (الرابطة التجارية المسلمة) تهدف بالاساس الى الكفاح ضد منافسة التجار الصينيين للأندونيسيين في الاسواق الاندونيسية الداخلية . وأكد هذا الحزب وجوده بصفته رمزا للوحدة الاسلامية تجاه الاجانب وبدون أن يتعرض بشكل علني للمشاكل السياسية بقيادة الزعيم

المتغرب تجوكرو امينوتو . وأعلن عام ١٩١٤ « بأنه ليس بحركة اقتصادية واجتماعية فحسب ، بل يسعى أيضا الى تحقيق العدالة التي لم يجدها الاندونيسيون إطلاقاً » . وجمع حزب ساريكات اسلام ، الاكثر ديموقراطية من حزب البودي اوتومو ، شبابا مثقفا وزعماء دينيين وتجارا وفلاحين وعمالا . وزال الطابع الديني تدريجيا ليحل محله الطابع السياسي . « فنحن نستعمل الديانة كوسيلة تماسك ، الا أنه لا ينبغي لها أن تشكل كابحا للتقدم الذي نبحث عنه » . وفي البداية استهدف هذا التنظيم الموظفين الاندونيسيين «عملاء اضطهاد الشعب واستغلاله». وأثارت هذه الكلمات والازدياد السريع جدا لاعضاء الحركة قلق الحكومة. فلجأت الى منح وجود شرعي لمختلف فروعها المحلية ، ورفضت منح مثل هذا الوجود للمنظمة المركزية بهدف اضعاف هذه الحركة بلا صدام مباشر معها . ولم تعد تخشى أي نشاط جماهيري بعد أن قضت على وحدة القيادة فيها .

ولم يكن لهذه الطريقة أية فاعلية للحد من انتشار الحركة . فقد تطورت فروعها المحلية بسرعة مذهلة . فبعد أن كان مؤتمر عام ١٩١٨ يمثل ٤٥٠٫٠٠٠ عضوا ، ادعى المؤتمر الذي انعقد في العام التالي انه يمثل مليونين من الاعضاء في الحزب . وجعل اختفاء سلطة الجناح المعتدل في المنظمة المركزية الذي كان يقوده رجال معارضون للافكار المتطرفة ، جعل الطريق حرا أمام التأثيرات الثورية ، وأصبحت الافكار الماركسية تتوضح من مؤتمر لآخر . وازداد تأثيرها بانضمام أعضاء من رابطة الهند الاشتراكية الديموقراطية التي أسسها الهولندي هنريك سنيفيلية عام ١٩١٤ الى حزب ساريكات اسلام ، ثم بتأثير الثورة الروسية ١٩١٧ . وفي الوقت نفسه تزايد توجه برنامج الحزب باطراد نحو المطالب السياسية، لا الى الحكم الذاتي بل الى الاستقلال .

وقضت اجراءات القمع التي مارسها الهولنديون ، وخصوصا ضد الزعماء الشيوعيين ، وبشكل اهم الصراعات التي قامت بين الوطنيين

المعتدلين المرتاعين من « راديكالية » الحركة وأنصار الماركسية ، قضت على اندفاعة الحركة الوطنية . وفي عام ١٩٢٠ ، اسس الماركسيون الحزب الشيوعي الاندونيسي .

لقد أنهك الصراع على قيادة الجماهير ، خلال سنين عديدة ، قوى الفريقين المتنافسين ، ورسخ الحزب الشيوعي الاندونيسي نفوذه بشدة على النقابات . وانشأ كوادر مطيعة ، وظن نفسه قادراً وحده على اقامة الثورة وتأسيس جمهورية أندونيسيا السوفياتية . وبدون أن يأخذ بعض الزعماء الاندونيسيين بعين الاعتبار توجيهات اللجنة التنفيذية للمنظمة الشيوعية العالمية (١٩٢٥) التي أوصت بوحدة العمل مع المنظمات غير الشيوعية المناهضة للامبريالية ، قرروا محاولة القيام بالثورة بينما امتنع أغلبهم عن المشاركة فيها لقناعاتهم بأن الظروف لم تكن مناسبة . فقامت الحكومة التي أيقظتها الاضطرابات وعمليات السطو المعزولة بالعديد من الاعتقالات الحمائية . وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٦ هاجمت مجموعات شيوعية سجن باتافيا ومركز الهاتف . الا أنها صدت في كل مكان . وفي الاسابيع التالية ، تفجرت عدة حركات بدون خطة جماعية . وكان أكثرها حدة في بادانغ وبانتم . وبقيت الجماهير في كل مكان غير مبالية أو ارهبتها قوات الشرطة . واضعف القمع (١٣٫٠٠٠ معتقل و ٨١٣ حالة نفي الى معسكر الاعتقال في تاناميرا ـ غينية الجديدة) الحزب الشيوعي الاندونيسي والحركة الوطنية . فلجأ الشيوعيون للعمل السري . بينما التحق رجال ساريكات اسلام الذي كانوا على قناعة بعدم جدوى النضال السياسي بالمنظمات الثقافية مثل المحمدية . Mohammedyiah

وتعطي الفترة التالية الانطباع عن بعض الرتابة . فقد تعددت الحركات الوطنية ، واختفت تحت تأثير ضربات البوليس لتعود للظهور بأسماء مختلفة . وتجزأت أو توحدت حسب الظروف وحسب استعداد زعمائها . بينما كان لجميع هذه الحركات هدف واحد مشترك يتمثل

بتحقيق الاستقلال الوطني . وتأسس في أندونيسيا **الحزب الوطني الاندونيسي** بمبادرة من اعضاء رابطة الطلاب الاندونيسيين في هولندة . واصبح رئيسه المهندس الشاب أحمد سوكارنو . وكان هدف الحزب تحقيق استقلال اندونيسيا السياسي والاقتصادي بفضل جهود كافة الاندونيسيين المتحدة بدلا من الاعتماد على العون الخارجي . ونما الحزب بسرعة كبيرة ، واصبح في زمن قصير قادر على جر جميع الاحزاب الاخرى للتجمع في منظمة فيدرالية هي اتحاد الرابطات السياسية للشعب الاندونيسي أعطت الحركة الوطنية وحدة لم تحصل عليها من قبل اطلاقا . وكان للقلق الذي استولى على الهولنديين بسبب جراة زعيم الحزب الوطني الاندونيسي ومناهضته للامبريالية أن دفعهم للاعتقاد بان هناك عصيانا في طريق الاعداد فلجأوا الى القمع . واعتقل سوكارنو وحكم عليه بالاشغال الشاقة وحل حزبه .

ولكن بعد فترة وجيزة ظهرت رابطة اخرى على انقاض الرابطة السابقةهي الاتحادالثقافيالاندونيسي Pendidikan National Indonesia استخدمت الحروف الاولى نفسها من اسم تلك الرابطة . ولم يكن ذلك بهدف تحدي الهولنديين فحسب ، بل بسبب القيمة السحرية التي يمنحها الشرقيون لجمع الحروف(١٠) والواقع لم يكن هذا الاتحاد تجمعاً واحداً ، بل عبارة عن عدة مجموعات « ابتلعت » الحزب السابق . ومن أهم هذه المجموعات الحزب الوطني الاندونيسي الجديد الذي يتزعمه حاتا وسجهرير والذي تأسس على المبدأ القائل بأن كل حركة تقوم على أكتاف عدد صغير من الزعماء ليست بمجدية ، لان من السهل على الهولنديين تقطيع أوصالها . فبدىء بتشكيل سلسلة متراتبة وكاملة من الكوادر تقوم بدورها بتربية الشعب السياسية . ولما شعرت السلطات الهولندية بخطر هذه الطريقة ، قامت بنفي حاتا وسجهرير بدون محاكمة (١٩٣٤) . وأرسلت سوكارنو الذي كان ينوي بدوره تأسيس حزب

---

(١٠) E. S. KLERCK : History of the N. E. Indies.

وطني آخر (Le Parindo) الى مدينة فلوريس وبقي فيها حتى عام ١٩٤٢ .

وبما أن تعميم القمع قاد الى ابعاد العناصر الاكثر راديكالية من الحركة ، فقد ظنت العناصر الاكثر اعتدالا ان بامكانها الحصول على بعض الامتيازات السياسية بتبنيها لسياسة التعاون مع الهولنديين . ونجح زعماء حزب التعاون (Parindra) في الحصول على تصويت مجلس الشعب (١٩٣٦) على قرار يطالب بمنح أندونيسيا الحكم الذاتي في اطار الدستور الهولندي خلال عشر سنوات . الا أن رفض الحكومة الهولندية لهذا القرار بعد تفكير استمر سنتين « بسبب عدم وضوحه » اضعف كثيراً من مركز العناصر الوطنية المتعاونة .

وفي مايس ١٩٣٩ اجتمعت ثمان من المنظمات الوطنية في اتحاد الاحزاب السياسية الاندونيسية حول برنامج مشترك يتضمن حق اندونيسيا في تقرير المصير،وفي انشاء برلمان ديموقراطي منتخب ومسؤول امام الشعب ، وفي تحقيق الوحدة الوطنية القائمة على الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتضامن الاحزاب الاندونيسية مع الاحزاب الهولندية لتشكيل جبهة مشتركة ضد الفاشية . وبعد بضعة اشهر تبنى **مؤتمر الشعب الاندونيسي** ، الذي عقده الاتحاد المذكور ، لغة وطنية ونشيداً وطنياً . واعلن عن استعداده للتعاون مع الهولنديين لمجابهة التهديد الخارجي شريطة أن تمنح هولنده الشعب الاندونيسي الحقوق الديمقراطية وبرلماناً اندونيسياً . فاجابت لاهاي على الطلب الجديد الذي صيغ في شباط ١٩٤٠ الذي يبدو أكثر اعتدالا ويتضمن مسؤولية الحكومة تجاه مجلس الشعب واعادة النظر في سلطات الحاكم العام ، أجابت بأن الظروف لا تساعد على تعديل الوضع القائم . وفقدت هولندة ما تبقى لها من أصدقاء بين المتغربين من الاندونيسيين . فقد كتب سجهرير حول نتائج ١٠ مايس يقول :

« سبب سقوط هولندة رضى خفياً . وأصبح المرء يأمل بتغيرات جذرية ، فقد أصبح الوعي بالسيطرة الاجنبية والرغبة الجامحة في الحرية والاستقلال العاطفة الاقوى . وبينما كانت الحرب تتفاقم في أوروبا ، شعر الشعب بالرضى لمصائب أسياده...ولم تكن الحرب في نظر الاندونيسيين المتوسطين حربا عالمية ، بل مجرد معركة ستعاقب العناية الالهية فيها أسيادهم الهولنديين بسبب ما انزلوه بأندونيسيا من شرور واضطهاد . وتزايدت قوة الشعور المعادي للهولنديين لدى الجماهير . هذا ما ظهر من خلال تصاعد قوة الحركة الوطنية وتعبير بعض اعضاء قيادتها عن تعاطفهم مع دول المحور »(١١) .



(11) S. SJAHRIR : Out of exil, p. 218.

القسم الثاني

الشروط الجديدة للعلاقات بين المستعمِرين والمستعمَرين

الفصل الرابع

النتائج المباشرة لحرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥

يعالج هذا الفصل من الكتاب اثر الحرب في المستعمرات والتبدلات التي طرأت على مواقف ابنائها تجاه المستعمِر ، والتقدم الذي احرزته فكرة تدويل المستعمرات . كما يبحث في مواقف مختلف الدول الأوروبية تجاه المشاكل الاستعمارية بعد الحرب .

منذ ١٩٤٠ ، أدى تواري غالبية الدول الاستعمارية المؤقت وانقطاع علاقاتها كلياً او جزئياً مع مستعمراتها فيما وراء البحار الى تهديم التوازن السياسي الذي حافظت عليه حتى عام ١٩٣٩ . ولم يكن ممكنا اقتصار نتائج الصراع بين الحرية والديكتاتورية على أوروبا فقط بعد أن اشركت شعوب القارات الأخرى التابعة معها في هذا الصراع. وأخيراً لم تعد القوى التي تسيطر على السياسة العالمية تنتمي الى القارة الأوروبية ، بل أصبحت تلك (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي) التي تعارض بشدة النظام الاستعماري . وخلقت هـذه العناصر بمجموعها جواً جديداً كان على الميتروبولات الاستعمارية أن تأخذه بعين الاعتبار . على أية حال « لم يعـد ممكناً بقاء العلاقات بـين المستعمرات وهذه الميتروبولات بعد الحرب على ما كانت عليه قبلها » .

١ ــ الحرب والشعوب المستعمرة :

إن الشعوب المستعمَرة بصفتها شاهد عيان متيقظ للحرب العالمية الجديدة ، راقبت بدهشة كوارث عـام ١٩٤٠ ، أعني اكتساح كل من بلجيكا والبلاد المنخفضة والقضاء على الجيش الفرنسي خلال عدة أسابيع

وانسحاب انكلترة السريع الى جزيرتها المهددة بالغزو أو التدمير بالقنابل . وفقدت أوروبا فجأة رصيد الخوف المبجل الذي شكلته قوتها منذ قرن في قلوب شعوب ما وراء البحار . ولم تكف الانتصارات اللاحقة لاستعادة أوروبا لهيبتها ونفوذها . وفي الوقت ذاته استمدت الحركة الوطنية من ضياع أوروبا لنفوذها زخماً وقوة إضافيين .

لقد كانت هذه الظاهرة ملموسة خصوصاً في جنوب شرق آسيا الذي احتلته اليابان . فقد كشف استيلاء اليابانيين بسهولة على ماليزيا واندونيسيا والهند الصينية ، الخ ... وقضائهم على السلطة الأوروبية فيها كشف لسكان هذه البلدان مدى ضعف أسيادهم البيض السابقين . وتهدمت اسطورة تفوق الأوروبيين العرقي التي كانت تسيطر على فكر الجماهير الآسيوية . وقدم الانتصار الياباني الدليل على أن الغرب لم يعد يحتكر القوة التكتيكية والعسكرية التي استمد تفوقه منها . ووجه ضربة قاضية لإشعاع الأفكار الأوروبية .

فهل يجب على المرء الاستنتاج ، كما فعل جير براندي ، أن اليابانيين نجحوا بلجوئهم لاستخدام دعاية ماهرة وماكرة في إدخال الحقد الشديد في نفوس الشعوب الملونة ضد العرق الأبيض ؟ إن المؤلف نفسه ، وآخرين بعده قدموا جوابا مفاده ان مبرر المحاولات اللاحقة لاستعادة هذه البلدان يكمن بوضوح في الصداقة والاخلاص اللذين احتفظت بهما هذه الشعوب تجاه المستعمرين السابقين . والحقيقة لئن استقبل سكان المستعمرات « الآسيويين المحررين » (أي اليابانيين) بلطف أحيانا ، ورأوا بلا انزعاج بعض السادة البيض من المستعمرين يخضعون لأوضاع مخزية ، فذلك لأنهم استشفوا من ذلك الأمل بالحرية والتحرر . ولكن ما أن اظهر المحتل الياباني الجديد جشعه وقسوته ، بعد عدة أسابيع من وصوله ، حتى فقدت دعايته المناهضة للغرب قيمتها تماماً . وتكللت بالفشل الذريع محاولاته لإنشاء منظمات مناصرة لليابانيين ودفع الشعوب الآسيوية الى الحرب ضد الحلفاء . فقد بدت المنظمات التي انشأها المحتل الياباني لهذا الغرض ، بما فيها الفرق العسكرية ، تنظيمات

مساعدة قليلة الفاعلية وقضى noyautés عليها الوطنيون بسرعة . وبالمقابل فقد كثر عدد حركات المقاومة التي نشطها الوطنيون والشيوعيون بمساعدة السكان في كل مكان .

ومع ذلك فقد ساهم اليابانيون مساهمة حقيقية في هدم الهياكل الاستعمارية . لأنهم لم يستبعدوا الملاك الإداري والاقتصادي الأوروبي جسدياً فحسب ، بل هدموا أيضا بشكل منهجي المؤسسات القائمة واستبدلوها بمؤسسات أخرى استلهمت من ضرورات تلك الفتره . وبما أنه لم يكن لدى اليابانيين ملاك اداري كاف لإدارة الاقاليم المحتلة الواسعة فقد اضطروا لإنشاء حكومة دمى ، أو عهدوا بالوظائف الإدارية العليا الى ممثلين من النخبات المحلية التي جمدتها الأنظمة الاستعمارية بها باستمرار في الوظائف الدنيا . واعتبر أبناء المستعمرات هؤلاء الرجال ، « المتعاونين » مع العدو في نظر الأوروبيين ، بمثابة المدافعين عن القضية الوطنية . وساعدتهم سلطاتهم على تهيئة الاستقلال أكثر من مساهمتهم في انتصار اليابان . ولم يكن من مصلحة اليابانيين الذين كانوا مهتمين بالحفاظ على سيطرتهم في إطار سياسة « ازدهار آسيا الشرقية الكبرى المشترك » لم يكن من مصلحتهم تشجيع التطلعات الوطنية نحو الحكم الذاتي . لهذا السبب لم يتحول أي بلد من البلدان التي قاموا باحتلالها الى دولة باستثناء برمانيا التي اعترف أصدقاء المانيا والفاتيكان بحكومتها التي كان يرأسها با ــ ماو Ba Maw حكومة مستقلة (الأول من آب ١٩٤٣) . أما بالنسبة للبلدان الأخرى ، فقد منحت طوكيو للوطنيين فيها بعض الوعود الغامضة لكي تحصل على مساهمة السكان في مجهود اليابان الحربي . وحتى لحظة استسلامها لم تحترم اليابان أيا من هذه الوعود . وقد استفاد الوطنيون من فترة الفوضى التي أعقبت مباشرة استسلام اليابان المفاجىء ، فاستولوا على مستودعات السلاح الياباني وأعلنوا الاستقلال (جمهورية أندونيسيا ١٧ آب ١٩٤٥ ، الجمهورية الفيتنامية الديموقراطية ٣ أيلول) . وقبل أن تتمكن قوات الحلفاء من النزول فيها ، كلفوا أنصارهم بتولي رئاسة جميع الإدارات . هكذا تم خلق حالة من الأمر

الواقـع Fait accompli جعلت من الصعب العودة بلا قيد ولا شرط الى الوضـع الذي كان سـائداً قبل الحرب . لذلك كان عـلى الدول التي كانت تحتلها سابقاً ان تقدم بعض التنازلات او اللجوء الى القتال .

١ ـ الهند :

في عام ١٩٣٩ ، كانت الهند البلد الاكثر قرباً من قيام الحكم الذاتي من كافة البلدان الآسيوية المستعمرة الأخرى . وقد احتج حزب المؤتمر على إشراك نائب الملك للهند في الحرب بدون استشارة ممثليها . وجاء في قرار اللجنة التنفيذية للحزب (١٦ ايلول ١٩٣٩) ما يلي : « لطالما رُفض منح الهند الحرية الفعلية ، فانه ليس بامكانها أن تشارك بملء إرادتها في حرب يقال أنها قامت من أجل الدفاع عن الديموقراطية » . وبعد ذلك بقليل طالب الحزب انكلترة باصدار تصريح دقيق وخال من الغموض يمنح الهند الحق بوضع دستور خاص بها . ومهما كان السبب الذي دفع انكلترة لرفض الاستجابة لطلب الحزب فقد عطل هذا الرفض إرادة مشاركة الهنـد في الدفاع عن الامبراطوريـة ، وكاد أن يؤدي الى قيام حركة عصيان مدني جديدة في الوقت الذي ظهر فيه الخطر الياباني. واضطر توضح هـذا الخطر لندن الى تقديم بعض التنازلات بهـدف « استقطاب كافة القوى الهندية من أجل حماية الهند من خطر الغازي » الياباني (تشرشل) . وشكل « العرض » الذي تقدم به صديق حزب المؤتمر السير **ستافورد كريبس تأكيداً** على أن هدف حكومة صاحب الجلالة هو إنشاء **اتحاد هندي** و « دومينيون متحد مع المملكة المتحدة والدومينيون الاخرى من خلال الولاء للتاج ، لكنه مساو لها على كافة المستويات وغير تابع لها اطلاقاً سواء فيما يتعلق بالشؤون الداخلية أم الخارجية » على أن يتم بعد الحرب مباشرة تشكيل هيئة مهمتها إعداد دستور جديد للهند . ولئن كان لدى كريبس استعداد شخصي لتفسير هذه العبارات بشكل ليبرالي جداً ، فان تشرشل المصمم على التقليل

من التنازلات لم يدع له مجالا لـذلك . لهذا رافق هذا الوعد بعض التحفظات هدفها المبدئي حماية مصالح الاقليات السياسية ، وفي الواقع تصعيد التفرقة النافعة لمصالح الامبريالية .

وعملياً لم يرَ حزب المؤتمر في ذلك إلا مناورة من البريطانيين هدفها الاخذ بيد ما اعطوه باليد الأخرى . فطالب زعماء الحزب الأكثر تصلباً برحيل الإنكليز الفوري . واثاروا اضطراباً لم تنجح التدابير الصارمة (اعتقال غاندي ونهرو) في تهدئته . وحوالي نهاية عام ١٩٤٤ حيث كان النصر فيه وشيكاً ، أدرك الحاكم وافيل : لئن كان الهنود منقسمين حول وضع الهند المستقبلي (الهندوس يرغبون بالوحدة والمسلمون بالتقسيم) ، فانهم يريدون بالإجماع الخلاص من السيطرة البريطانية . فعلى شعار غاندي « اتركوا الهند » يرد جناح بشعار « قسموا واذهبوا » . ومن الآن فصاعداً لم يعد موضوع النقاش مبدأ الحكم الذاتي ، بل السبل الملائمة لإقامته بشكل يمكن معه الحفاظ على المصالح الاقتصادية الانكليزية بعد تسليم السلطة السياسية الى الهنود .

فاقترح وافيل خطة تضع حكومة الهند بأيد هندية على أن تعود مسؤولية الدفاع الى قائد الجيش البريطاني ، ويحتفظ نائب الملك بسلطات « عليا » ليمارسها في الأحوال الطارئة والمستعجلة فقط .

ولم يكن هذا الحل قابلا للاستمرار لعدة أسباب : ١) رفض المسلمين لادعاء حزب المؤتمر بانه الناطق باسم الهند قاطبة ومطالبتهم بحق المساواة في التمثيل ؛ ٢) تخوف البريطانيين من مناهضة نهرو العنيفة للامبريالية ذلك الذي يمكن أن يسند إليه منصب وزارة الشؤون الخارجية . ألم يؤكد في لاهور في ١٧ تموز ١٩٤٤ على أن « حزب المؤتمر لن يسمح للامبريالية الهولندية أو البريطانية أو الفرنسية أو الأمريكية بالعودة الى جاوة ، أو برمانيا أو ماليزيا ، أو الى الفيلبين أو البلدان الأخرى التي أغرقها اليابانيون بالدم والنار عندما طردوا منها ؟ »(١) .

(١) . نقلا عن Thl Quarterly Review, Janvier 1946.

٢ ـ بلدان الشرق الأوسط :

ادركت الحرب مباشرة بلدان الشرق الأوسط عام ١٩٤١ عندما عمل النازيون على مد نفوذهم الى هذه المنطقة بعد احتلالهم لليونان . فبوحي من الالمان استلم رشيد علي قيادة الحركة الوطنية في العراق ضمن محاولة تهدف الى تخليص بلده من النفوذ الانكليزي . إلا أن حركته فشلت سريعاً في تحقيق ذلك (نيسان ١٩٤١) .

غير أن التسهيلات التي قدمتها حكومة فيشي للطائرات الالمانيــة باستعمال القواعد الجوية في سورية أثارت مخاوف الانكليز من تسليم سورية عاجلا أم آجلا الى دول المحور . لذلك قامت قوات انكليزية و « فرنسية حرة » بالهجوم على البلدان الخاضعة للانتداب واحتلتها عام ١٩٤١ رغم مقاومة الجنرال « الفيشي » دانتز الشديدة . ومنح المفوض السامي الجديد كاترو السوريين وعداً بالاستقلال باسم « فرنسا الحرة » . وكان على بريطانيا العظمى أن تصبح الكفيل الاجدر بالثقــة في هذا الموضوع لأنها لم تكن تخفي نيتها في القضاء على النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط لأنه يشكل عقبة هامة في وجه تحقيق الخطة البريطانية لإقامة الوحدة العربية . وكان العمل المنســق بين الوطنيين العرب والموظفين الانكليز السبب في اضطراب الأوضاع في البلد السوري ـ اللبناني الخاضع للانتداب الفرنسي (الأزمة اللبنانية ١٩٤٣ ، اضطرابات دمشق ١٩٤٥) ، بينما قاوم الجيش البريطاني جهود القوات الفرنسية الرامية الى « إعادة الأمن اليه » . وفي نهايــة المطاف ، فان ضغــط الحلفاء على حكومة فرنسا الحرة المؤقتة أدى الى إنهاء الانتداب على سورية ولبنان (١٩٤٥) بسرعة أكبر مما كانت تتمناه .

٣ ـ افريقيا الشمالية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية :

بعد هدوء استمر بضع سنوات ، استيقظت الحركة الوطنية مــن سباتها اكثر قوة وشجاعة . فبعد الانزال الانكلو ساكسوني (تشرين الثاني ١٩٤٢) ، تحول الاستياء السياسي الناجم عن ثنائية الطاعــة

الى بلبلة فعلية . وشجع تردد السلطات الفرنسية ونصائح الدبلوماسيين والموظفين الامريكيين ووعودهم رؤساء دول تونس والمغرب على القيام بمحاولة لاستعادة جزء من السيادة المفقودة . فشكل الباي منصف حكومة تونسية برئاسة شينيك Chenik وعضوية عدد من « الوطنيين المسالمين » بدون استشارة المقيم العام الفرنسي ايستيفا Esteva الذي كان في نزاع معه بسبب رفضه القيام بأي اصلاح . وسعى الالمان اثناء احتلالهم القصير لتونس الى استخدام الوطنيين ضد الحلفاء . وسمحوا لبورقيبة الذي سجنه الفرنسيون منذ عام ١٩٣٨ بالعودة .

الا ان زعيم حزب الدستور الجديد بورقيبة لم يقم بما كان ينتظر منه . فبدون أن يستنكر مثله الاعلى ، وجه نداء الى التوانسة يدعوهم فيه الى الوقوف الى جانب فرنسا جاء فيه : « شكلوا اليوم جبهة واحدة مع فرنسا . . . لانه لن يكون هناك سلام من دونها ، وعلى نجاحها يتوقف مصير بلدنا . وانني لمتاكد بأن الامة الفرنسية بعد تجربتها من النازية ان تنسى أصدقاءها الحقيقيين ، اولئك الذين وقفوا الى جانبها في أوقات المحنة . غير ان ما هو مهم اليوم هو كسب الحرب . . . » (نداء مايس ١٩٤٣) .

ولم ينجح هذا الولاء في جعل المستوطنين الفرنسيين ينسون عنف وطنية بورقيبة لانها تشكل خطراً على مستقبل مصالحهم . لذلك لم يترددوا عن تقديمه كمناهض لفرنسا واليهود والحلفاء بهدف القضاء على رصيده لدى الامريكان . وحاولت قوى الامن العسكري اعتقاله بتهمة الخيانة . ولم يحتفظ بورقيبة بحريته الا بفضل حماية القنصل الأمريكي (دوليتلي) . كما ادعوا بأن الباي منصف نصير للنازيين . وخلع الباي عن العرش ونفي الى لاغوات بأمر من الجنرال جوان . وادى خلع الباي الذي يعتبر انتهاكا واضحا لاتفاقية المرسى ، الى تشديد الرقابة الفرنسية على تونس مؤقتا . الا انه كان خطأ تكتيكيا لأنه قضى على ثقة الوطنيين التوانسة بفرنسا الحرة . . . .

واستمرت **الحركة الوطنية المغربية** على تمسكها بخطة الاصلاحات التي قدمتها عام ١٩٣٦ ، والتي كانت فكرتها الاساسية الغاء الحماية واستعادة الاستقلال ، وبدت المساعدة الامريكية لها الوسيلة للوصول الى هذا الهدف . وكان هذا الامر بلا شك موضوع المحادثات التي اجراها السلطان محمد بن يوسف مع الرئيس روزفلت في آنفا (٢٢ كانون الاول ١٩٤٣) . ومع أن الشهادات المتوفرة حول هذه المحادثات غير متطابقة ، فيبدو أن روزفلت لم يمنح أي وعد قاطع وان كان من انصار قيام مغرب حر من جديد . وبعد أقل من سنة ، توحدت التيارات الوطنية المختلفة في اطار حزب الاستقلال . وطالب بيان الحزب (١١ كانون الثاني ١٩٤٤) بانهاء الحماية وتوحيد كافة المناطق المغربية ، وبمشاركة المغرب في مفاوضات السلام وفي الامم المتحدة ، واقامة ملكية دستورية ديموقراطية . واستغل الفرنسيون هذه المناسبة لاخماد الحماس الوطني باعتقالهم لزعماء حزب الاستقلال بحجة ملفقة هي التعاون مع العدو .

وفي عام ١٩٤٣ ، استعادت **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ذات الاصول الاجتماعية المختلفة والمنقسمة على نفسها حول برنامجها لما قبل الحرب ، وحدتها . وحرر فرحات عباس يساعده عدد من المنتخبين المسلمين **البيان الجزائري** . وطالب هذا البيان ، الخالي من أية اشارة الى الاسلام ومن أية غطرسة وطنية ، باقامة دولة جزائرية مستقلة وديموقراطية تربطها بفرنسا روابط فيدرالية . ولما كانت الحكومة الفرنسية قلقة من تأثير الحركة الوطنية على الجماهير ، بل حتى على بعض الليبراليين الاوروبيين ، فقد وجدت في الاضطرابات الاقتصادية في صطيف (مايس ١٩٤٥) ذريعة من أجل حلها .

٤ ـ افريقيا السوداء :

بدت افريقيا السوداء خلال الحرب واحة هادئة بالمقارنة مع ماجرى في البلدان الانفة الذكر . فلم تصبها العمليات العسكرية بشكل مباشر .

ومع ذلك فقد شكلت الحرب عاملا حاسما في تسريع التطور الذي بدأ فيها في فترة ما بين الحربين . ولما كان التحليل الكامل لهذا التطور يتطلب اسهاباً طويلا في العرض بسبب الاختلاف الشديد في هذا التطور في ممتلكات هذه الدولة الاستعمارية أو تلك ، وفي كل بلد على حدة ، لذلك فاننا نرى أ نمن الضروري الاقتصار على عرض بعض اللمحات المبسطة حول هذا التطور .

ارغمت افريقيا السوداء على المشاركة في اقتصاد اوروبا الحربي بصفتها ممونا بالمواد الاولية الصناعية والمنتجات الغذائية . ونجم عن ضرورة منح المنتجين الزراعيين اسعارا مرتفعة لمنتجاتهم بهدف اثارة نشاطهم لتغطية الطلب المتزايد باطراد ، نشوء تضخم مالي.الا ان الظاهرة الجوهرية تكمن في أن نهضة اقتصاد السوق سرّع من تقدم التحضر فيها . ففي الفترة ١٩٣٥ ــ ١٩٤٥ ارتفع عدد سكان داكار من ٥٣٫٠٠٠ نسمة الى ١٣٢٫٠٠٠ ، وليوبولد فيل من ٢٧٫٠٠٠ الى ١١٠٫٠٠٠نسمة ولاغوس من ١٢٠٫٠٠٠ الى ١٨٠٫٠٠٠ نسمة الخ ... ونمت في هذه المدن طبقة اغنياء التجار وذوي الطموح . كما تراكمت فيها أيضا كتل بشرية من مختلف مناطق أفريقيا وبلدانها (وذلك لان الحدود التي رسمتها الدول الاوروبية لم تكن تشكل عقبة بالنسبة للافارقة) . ولئن لم تؤد الحياة الحضرية دائماً الى القضاء على العلاقات القبلية فقد ادت الى اضعافها كثيرا . ففي عام ١٩٤٦ ، كان أكثر من سدس سكان الكونغو البلجيكي يعيشون بعيدا عن سلطة زعمائهم التقليديين . وكان للتاثيرات المصرية أثر كبير جدا على الرابطات القبلية التي تشكلت في المدن بهدف الحفاظ على العادات والتقاليد . وغير الاحتكاك المباشر مع الاوروبيين بدرجات متباينة من عقلية وعادات جماهير المدن السوداء وكشفت الحياة الجديدة لهؤلاء الرجال عن امكان التخلص من العمل العبودي والتحول الى رجال أحرار ذوي مرتبات وقادرين على تنظيم انفسهم من اجل الدفاع عن مصالحهم . وقادت علاقات العملوالروابط الناجمة عن الاصل المشترك او عن ممارسات دينية أو سحرية مشتركة

الى نشوء رابطات وتجمعات وفرق دينية لم يكتب لها البقاء الا لفترة قصيرة جدا بسبب عدم استقرار اعضائها . الا انها كانت مفيدة لخلق وعي مشترك ، وتحديد موقع الرجل الاسود بالنسبة لمثيله الابيض . وخلقت لديهم الشعور بعدم المساواة الهائلة في الحقوق بينهما . وظهرت اولى المطالب الاجتماعية بين اعضائها . ووجدت الاحزاب الوطنية فيها سندا قويا لها ، بل مناضليها غالبا .

وعلى الرغم من عدم تعديل الهياكل السياسية والادارية وبقاء السلطة بين ايدي الأوروبيين ، فقد كان هناك تغييرات عميقة قيد التحقيق . فبعض القوى التقليدية كانت في طريقها الى الزوال . لقد كان ذلك حال انصار **الحكم الذاتي المحلي** native autonomy من التقليديين الذين لم يتجاوزوا إطار الجماعة اللغوية او القبلية إلى اطار « الحركة الوطنية » في افريقيا الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الانكليزية ، بل تطلعوا إلى تحقيق الحكم الذاتي باستخدام مؤسسات الحكومة المحلية او القبلية . كما كانت في طريقها الى الزوال أيضا في افريقيا الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية أحزاب الجيل الجديد من الحقوقيين ـ السياسيين ، النتاج النموذجي لسياسة الاستيعاب ، التي لم تستقطب سوى عدد محدود من « المتحضرين évolués » ، وشكلت فروعاً من الاحزاب الفرنسية الميتروبولية ، واقتصرت برامجها على بعض الإصلاحات (افرقة الدوائر العامة وإلغاء نظام الانديجينا) .

وانتقل النفوذ تدريجياً إلى **النخبات الجديدة** التي جمعت بين مؤهلات الزعماء التقليديين والزعماء المتغربين ، وتطلعت إلى إنشاء مؤسسات ديموقراطية على النمط الغربي في بلدانها بدون ان يقود ذلك إلى تشويه السمات الأفريقية الخاصة . ولئن « مثل هؤلاء الرجال (نكروما ، ازيكيويه ، سنغور ، هوفيت بواني ، السخ ...) بالنسبة لشعوبهم استمرارية افريقيا التقليدية عبر الزمن ، فإنهم تمتعوا ايضاً بالنفوذ الجديد اللازم لاولئك الذين يجيدون استخدام الطرائق السياسية

الأوروبية ويعرفون كيف يستخدمونها لتحقيق اماني وتطلعات الأفارقة، واكتسبوا ميزة هامة تلك التي سمحت لهم بالشعور بأنهم في « بلدهم » في العالمين عالم الاحداد وعالم المناقشات البرلمانية »(٢) .

هكذا تميزت الحركة الوطنية الافريقية عن الحركة الوطنية الآسيوية بسمتين أساسيتين . الأولى أن الحركة الوطنية الافريقية **ليست بثورة معلنة** ضد السيطرة الاوروبية . والثانية انها **لاتطالب بالاستقلال الناجز**، بل بتحسين وضع البلدان المستعمرة . اما فيما يتعلق بالحلول المطروحة التي لم تكن بعد قد توضحت أطرها تماماً ، فقد ظهرت تباينات هامة بينها أملتها السياسة الميتروبولية . ففي البلدان الخاضعة للاستعمار الانكليزي ، لعب الوطنيون لعبة الدستور بعد أن بدا لهم أن تحقيق اهدافهم (بإنشاء دولة وطنية في حدود أرض المستعمرة) ممكن إذا ماناضلوا في إطار البنية السياسية التي اعترفت السياسة البريطانية بمبدأ تطورها . وظهرت عام ١٩٤٣ ، مذكرة بعنوان **الميثاق الأطلسي وافريقيا الغربية البريطانية** ، قام بتحرير هذه الوثيقة الرسمية للمطالب الوطنية الأفريقية فريق نيجيري بزعامة أزيكويه . وطالب هذا الفريق ، بالاستناد إلى البند الثالث من الميثاق المذكور ، باستبدال نظام الحكومة المباشرة بمؤسسات تمثيلية ، وبحق كل مستعمرة باختيار الوضع الذي ترغب به في نطاق الكومنولث بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات . وبعد فترة وجيزة من ذلك طالب **اتحاد طلبة افريقيا الغربية البريطانية** بمنح « الحكم الذاتي لكل من المستعمرات البريطانية الأربعة في غرب أفريقيا » . أما في أفريقيا الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية ، حيث كان سائداً نظام الإدارة المباشرة ، فقد كان « الاستيعاب » طريق الارتقاء الوحيد المفتوح أمام أقلية ضئيلة من السكان المحليين . وكان للسنغال فقط نواب أفارقة في البرلمان الفرنسي يقوم بانتخابهم فئة صغيرة من السنغاليين . لأن الثقافة الفرنسية لم تكن تطول إلا أقلية محدودة من

(٢) Th. HODGKIN : Nationalism in Colonial Africa, pp. 15-16.

الافارقة « الفرنسيين » . وكانت ابواب الحصول على المواطنة الفرنسية قليلاً ما تكون مفتوحة . فشكلت هذه المسالة موضوع النقد الاساسي الذي كان المثقفون الافارقة يوجهونه للجمهورية الثالثة . ففي دراسة بعنوان **نظرات على افريقيا** (١٩٤٣) انتقد ليبولد سيدار سنغـور ، السنغالي الأصل والحاصل على شهادة الأستاذية من الجامعة الفرنسية، النظام الاستعماري « بتهديم التنظيم السياسي الأفريقي ــ الزنجي » وإحلال الحكومة المباشرة محله التي تشكل عامل « تقهقر سياسي »، فرض نظام الأندجينا « المناقض للاستيعاب والمشاركة » . واضاف يقول : « تريد أفريقيا السوداء ، على المستوى السياسي ، زعماء يمثلون الشعب، زعماء يختارهم الشعب » . وكان مثله الأعلى إنشاء امبراطورية وقيام « برلمان امبراطوري » قائم على المساواة بين « الامم المستعمرة » متجمعة حول فرنسا ضمن إطار فيدرالي . وهذا النظام لايقود الى إضعاف سلطة الميتروبول ، بل إلى تقويتها ، لانه « يبنيها على موافقة وحب رجال محررين ، رجال أحرار » (ص ٨٢ ــ ٨٦) .

وادى **مؤتمر مانشيستر الافريقاني** (١٩٤٥) إلى إدراك ان النخبات لم تكن الفئة الوحيدة التي التزمت بحركة التحرر . فقد عبر المائتان من الأعضاء المشاركين فيه عن تحالف الطبقة الوسطى مع علمة الشعب . فهل يجب ان تعزى الحدة غير المعتادة في مثل هذه المؤتمرات للقرارات التي صوت عليها المؤتمر لمشاركة العديد من ممثلي الجماهير الافريقية التي تشعر بالاستغلال اكثر من الطبقات الاخرى ؟ في الواقع كان الهجوم على الاستعمار عنيفاً . ووضع المؤتمر قائمة مفصلة بالاستغلال المنهجي الذي تمارسه الدول الأجنبية في افريقيا . كما طالب باستقلال شعوب افريقيا الغربية الكامل والناجز ، وبالحكم الذاتي لشعوب افريقيا الشرقية ، ووجه بياناً إلى الدول الاستعمارية جاء فيه :

« إذا كان العالم الغربي لايزال مصمماً على حكم الإنسانية بالقوة ، سيكون الافارقة في النهاية مجبرين على اللجوء إلى استخدام القوة في

إطار الجهد الذي يبذلونه من اجل إستعادة الحرية ولو قاد استخدامها الى القضاء عليهم وعلى العالم اجمع معهم ... إننا مصممون على أن نكون أحراراً ، ونطالب بالحكم الذاتي والاستقلال » .

وخلص بادمور إلى القول بأن « المؤتمر قد صاغ مبادىء بخصوص كل منطقة من المناطق الافريقية . وطلب من الوطنيين الافارقة بذل جميع جهودهم من أجل تحقيقها »(٢) .

٢ ـ تقدم فكرة تدويل المستعمرات :

ادى إضعاف الحرب للدول الاوروبية الاستعمارية إلى تطور فكرة تدويل المستعمرات . ففي إحدى اللحظات الأكثر حرجاً من الحرب ، أي عندما بدت الدولة النازية على وشك القضاء على كل شيء ، وقع و. تشرشل و ف. روزفلت الميثاق الاطلسي (١٤ آب ١٩٤١) . استعرضا فيه بعض المبادىء التي عقدا عليها آمالهما لتامين مستقبل أفضل للعالم . وكان احد هذه المبادىء ينص على « حق كل شعب في إختيار الحكومة التي يرغب بالعيش في ظلها» . وان **حق الشعوب في تقرير مصيرها** يتضمن بالضرورة ان « تعاد حقوق السيادة وحرية ممارسة الحكم إلى أولئك الذين حرموا منها بالقوة » . وعلى الرغم من أن الموقعين على الميثاق لم يفكروا ، حسب راي الجانب البريطاني على الاقل ، إلا بشعوب أوروبا التي حرمت مؤقتا من وجودها القومي نتيجة الغزو الهيتلري ، فقد أصبح لهذا الميثاق قيمة دولية في وعي الشعوب المستعمَرة . وذلك لان كافة الحركات الوطنية في البلدان التي خضعت للسيطرة الأوروبية رغم إرادتها طالبت باستمرار بحق الاستفادة منه .

لقد اعد الفكر الانكلو ـ ساكسوني حلاً لجميع الشعوب المستعمَرة التي لم تعرف الوجود القومي أو الدولة على الاطلاق ، والتي لم تكن

---

(٢) Cf. G. PADMORE : Panafricanisme ou Communisme, 1960.

تطورها يسمح لها بعد باختيار معقول . لانه لم يكن وارداً ترك هـذه الشعوب وشأنها ، ولا تركها خاضعة لنظام السيطرة الاستعماري الذي يقف عقبة في وجه تطورها . واوصى بسبل متعددة تمكنها من احراز التقدم على طريق الحضارة الديموقراطية بحرية وبسرعة . وكرر معهد العلاقات الاطلسية ، ذو النفوذ الكبير ، في مؤتمراته (في مون ترملبان ، كندا ١٩٤٢ ، وفي هوت سبرينغ ، فرجينيا ١٩٤٥) كرر طرح فكرة تدويل المستعمرات القديمة ووضعها تحت إشراف مجلس الأمم المزمع إنشاؤه مستقبلا حتى تصبح قادرة على الظهور بين الأمم على قدم المساواة وكان على هذه الصيرورة أن تؤدي إلى اختفاء مفهوم « التملك » التقليدي للاستعمار ليظهر محله فكرة الواجب المؤقت لمجتمع الدول « المتحضرة » تجاه الشعوب المتخلفة . وأدانت هذه المؤتمرات ضمنيا النظام الاستيعابي الذي يقوم عليه المذهب الاستعماري لكل من فرنسا واسبانيا والبرتغال ، وبدرجة ما البلاد المنخفضة . كما ان حـزب العمال ورابطات مناصرة الانسانية الانكليزية (الرابطة المناهضة لتجارة الرقيق والساعية لحماية السكان المحليين ، ومجلس لندن الدولي) الذين كانوا يرمون الى تحقيق الهدف ذاته انما بشكل أكثر تباينا ، أملوا بانشاء لجنة دولية داخل هيئة الامم الجديدة مهمتها رعاية مصالح الشعوب المستعمرة ، وذهبوا الى حد المطالبة بمشاركة الدول غير الاستعمارية في هذه اللجنة ، واستلام العرائض من الدول المستعمرة ، وقبول ممثليها فيها ، ويكون من واجبها السهر على عمل ما يلزم من اجل تسهيل تقدم هذه الدول في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف انتقالها الى الحكم الذاتي .
وحصلت هذه الافكار الرامية الى جعل الاستعمار خدمة دولية على دعم الدول الكبرى (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) وتلك التي عرفت الاستعمار في الماضي (أمريكا اللاتينية ونيوزيلندة) . هكذا خلقت هذه الافكار مناخا جديداً وشكلت قوة تهدد بذوبان مفهوم الاستعمار التقليدي .

لقد اثارت هذه الافكار الدول الاستعمارية وأدت الى ظهور ردود فعل لديها . فقد سعى تشرشل ، الذي اغاظته بشكل ظاهر الاضطرابات التي اثارها الميثاق الاطلسي ، سعى الى الحد من أهمية هذه الوثيقة من خلال تصريح في مجلس العموم جاء فيه : « لا ينطبق الميثاق المشترك باي شكل من الأشكال على الاصلاحات السياسية التي نفذت بشكل دوري والمتعلقة بالتطور الدستوري لكل من الهند وبرماليا وفي جميع أجزاء «الامبراطورية البريطانية » الاخرى » (مجلس العموم ٩ ايلول ١٩٤١) . واكد في خطاب القاه في قاعة جيلد (٥ تشرين الاول ١٩٤١) قائلا : « اننا لا نخوض هذه الحرب بهدف منفعي أو توسعي ، بل بدافع من الشرف ولاداء واجبنا بوصفنا مدافعين عن الحق فقط . ومع ذلك يجب ان أكون واضحا ، اننا سنحافظ على ما نملكه . انني لم أصبح رئيس وزراء صاحب الجلالة حتى أقوم بتصفية الامبراطورية البريطانية » . وبعد ذلك بفترة وجيزة ، ذكر وزير المستعمرات أو . ستانلي سبب رفض حكومته لتدويل المستعمرات عندما قال :

« ليست السيادة مجرد مسألة قوة ، بل تنطوي على كثير من المسؤولية ايضا . ولن تقتصر المسؤوليات الاستعمارية مستقبلا على اعداد القوانين والحفاظ على النظام ، بل تشتمل ايضا على تقديم المساعدة المالية والاقتصادية على نطاق واسع . ولئن كنا على استعداد لتحمل مسؤولياتنا وحدنا وتقديم هذه التضحيات المالية ، فانه ينبغي أن نمارس السلطة وأن يكون الحكم لنا أيضا ... انني اعتقد ان اي اقتراح بشأن انشاء ادارة دولية لا يأخذ بعين الاعتبار شعور شعوب البلدان المعنية الحقيقي . ولئن كنت اعتقد حقا بأن الادارة يجب ان تكون بريطانية ، وأن علينا الحفاظ على السيادة الوطنية فان هذا لا يستبعد امكان قيام تعاون وثيق » مع كافة الشعوب المعنية .

واعلن وزير مستعمرات الحكومة الهولندية في المنفى هـ . ج . فان موك عن عدائه للتدويل حتى في المجال الاقتصادي . ولم تكن معارضة

الجانب الفرنسي اقل جزما . فقد صرح مفوض المستعمرات لحكومة فرنسا بما يلي :

« في هذه اللحظة التي تعي فيها فرنسا حقا قيمة « امبراطوريتها » أكثر من أي وقت مضى ،.والواجبات التي تنتظرها فيها نسمع تمجيدا لمبدأ جديد مفاده الا تقوم بالمسؤوليات الاستعمارية الامم التي جربتها بنفسها منذ عدة قرون ... بل منظمة دولية تعزى اليها وبثقة فضيلة العدل الرئيسية ... وفضائل الكفاءة والنشاط ... ان من غير الممكن تحقيق مصلحة الشعوب أو رغباتها عن طريق اصلاح تنقل بموجبه ادارة النشاط الاستعماري الى منظمة ادارية تحمل اسما جماعيا ، أي إدارة العمل الذي يخلص المجتمعات البدائية من الآفات الكبرى التي تفتك بها مثل المرض والجهل والخرافة والاستبداد ... »(٤) .

ومما لاشك فيه أنه كان لهذه المعارضة دور في عدم اطلاق تيار التدويل . ففي يالطة ، لم ينصر روزفلت أمام مقاومة تشرشل على تصديق خطته الرامية الى تحويل جميع البلدان المستعمرة الى بلدان خاضعة لنظام الانتداب الدولي .

٣ ـ الاوروبيون أمام المشاكل الاستعمارية بعد نهاية الحرب :

كانت الدول الاستعمارية تعي أهمية الحركات الوطنية التي تثير البلدان المستعمرة ، وخصوصا المستعمرات الآسيوية ، وتخشى نتائج « زوال » نفوذها من جهة ، والافكار التي طرحها روزفلت من جهة أخرى . فدفعتها اعتبارات آنية أكثر منها مبدئية (لان أيا منها باستثناء بريطانيا العظمى ، التي لم تكن تفكر باحتمال اجراء أي تطور جذري في ممتلكاتها) الى الاعلان عن استعدادها لادخال بعض التحسينات على

(٤) R. PLEVEN : Commissiaire aux Colonies, In : Renaissance, No. spécial, 1944, p. 6.

الواقع الاستعماري التي يفرضها تطور الافكار والاحداث : الا أنها لم تكن لتتصور اعادة النظر هذه الا في حدود الحفاظ على تفوق الميتروبول ودوام مصالحها .

١ ـ نشوء فكرة الاتحاد الفرنسي :

منذ عام ١٩٤٢ ، أكدت **لجنة التحرير الوطني الفرنسية** اهتمامها بوضع حد لسياسة حكومة فيشي المحافظة القائمة على التمييز العنصري، وفرص الاعباء الجسدية ، والاستغلال الاقتصادي لشعوب ما وراء البحار . وكان هذا التصريح أمام العالم عن رغبتها باقامة علاقات متبادلة على اسس جديدة بين المستعمِرين والمستعمَرين بهدف تفريغ أفكار التدويل من محتواها ، وكسب الرجال المحبين للتجديدات الكريمة الى جانب « فرنسا الحرة » ، وجعل الشعوب الافريقية تقبل بالمجهود الحربي القاسي الذي فرض عليها .

أيا كانت أسباب السياسة الجديدة فتعتبر مجددة . لانه لا يمكن انكار الطابع الاصيل لتصريح لجنة التحرير الوطني الفرنسية الخاص بالهند الصينية في ٨ كانون الاول ١٩٤٣ الذي وعد « هذه الشعوب ... بوضع سياسي جديد داخل الكومونوتة الفرنسية الفيدرالية يوسع الحريات ويكرسها في بلدان الاتحاد (الهندوصيني) ... ويسمح بالوصول أخيرا الى كافة الوظائف والادارات العامة في الامبراطورية » . وكان خطاب الجنرال ديغول الذي أعلن فيه منح حق المواطنة الفرنسية لبضعة آلاف من المسلمين الجزائريين الخاضعين للقانون القرآني (خطاب قسنطينة ١٢ كانون الاول ١٩٤٣) أكثر ثورية اذا أخذنا بعين الاعتبار الظرف التاريخي للسنوات السابقة .

وشكل **مؤتمر برازافيل** (٣٠ كانون الثاني ـ ٨ شباط ١٩٤٤) مساهمة هامة في اعداد الصيغة الجديدة . لقد ترأس ر. بلفان مفوض المستعمرات في لجنة التحرير الوطني الفرنسية هذا المؤتمر الذي شارك

فيه الحكام العلمون وحكام افريقيا السوداء ومدغشقر ، اضافة الى ثلاث شخصيات غير استعمارية تمثل الجمعبة الاستشارية المؤقتة بدون أن يكون لها حق الاشتراك في المناقشة . ولم يُدعَ أي من ممثلي السكان المحليين للمشاركة في هذا المؤتمر . الامر الذي أضفى على المؤتمر طابعا اداريا استعماريا . ولم يكن هذا المؤتمر يتمتع بأية سلطة لاتخاذ القرار. وكان عليه الاقتصار على تقديم التوصيات التي يمكن أن يستوحى منها التشريع الاستعماري المستقبلي . ومنذ البداية ركز المؤتمر على اعتبار أن الاندماج في الكومونوته الفرنسية طريق التطور الوحيد الممكن بالنسبة للشعوب الافريقية . وقدم ر. بلفان عدة صيغ بهذا الخصوص . وأكد على أن ما نريده هو « تحمل المسؤوليات الكبرى والهامة الملقاة على عاتقنا تجاه أولئك الذين يعيشون في ظل علمنا ، وبخاصة بدون أن نتقاسمها مع اية مؤسسة أخرى مغفلة » . ثم أضاف قائلا : « لا يوجد في فرنسا الاستعمارية شعوب يجب تحريرها ، ولا تمييز عنصري يجب الغاؤه ... ولا تفكر شعوب ما وراء البحار بالتعرف على استقلال آخر غير استقلال فرنسا ! » . واستبعدت المسألة الدستورية تماما من النص الشهير :

« ان نهايات العمل الاستعماري الذي تقوم به فرنسا في المستعمرات **تستبعد اية فكرة للحكم الذاتي وكل امكان لتطور خارج مجتمع الامبراطورية الفرنسية ، ينبغي استبعاد اي احتمال لتشكيل حكومات مستقلة في المستعمرات حتى على المدى البعيد** » .

اضافة الى ذلك راى المؤتمر ان من المرغوب فيه توسيع تمثيل المستعمرات في الجمعية التاسيسية الفرنسية المستقبلية لكي يمكن تشكيل علاقة جديدة قادرة على الحفاظ على الكومونوته بل وتقوية تماسكها . وبعد أن رفض المؤتمر بشكل حازم أي شكل من اشكال الحكم الذاتي المحلي ، طالب بلا تردد في الوقوع في تناقض مع نفسه ، بأن تتضمن المؤسسات الامبراطورية النهائية مجلسا فيدراليا من غير أن

يحدد دوره أو نمط تعيين أعضائه . ونص على منح السكان المحليين حق الاقتراع على المجالس الاقليمية والمجالس التمثيلية في كل مستعمرة ، وفتح أبواب هذه المؤسسات امامهم بقدر ماهي مفتوحة أمام الاوروبيين. وهنا نجد تقدما لا جدال فيه باتجاه المشاركة في « ادارة شؤونهم الخاصة » . وذكر أيضا ضرورة الانتقال « على مراحل من اللامركزية الادارية الى الشخصية السياسية » وفي هذا تناقض مع رفض اقامة اية حكومة وطنية ومع الادانة العنيفة للتعليم باللغات الاجنبية كافة . وعلى الرغم من هذا الغموض كله يعتبر مبدأ تمثيل بلدان ما وراء البحار في الجمعية التاسيسية حدثا جديدا .

ويبدو أنه تم اجتياز مرحلة جديدة ، في ٢٤ آذار ١٩٤٥ ، عندما حدد الوزير جياكوبي السياسة الفرنسية الجديدة في الهند الصينية بقوله : « سيشكل الاتحاد الهندوصيني مع فرنسا والاجزاء الاخرى من الكومنولث اتحاداً فرنسيا Union Française تمثل فيه فرنسا المصالح في الخارج » . فهذه العبارة التي شكلت رمزاً للامل بالتجديد بالنسبة للكثيرين من الميتروبوليين والسكان المحليين دفعت للتنبؤ بحدوث تطور مستقبلي مختلف عن باقي المستعمرات بحيث يرتقي بعضها « نحو الاقليمية مع بقائها متضامنة ، في حين يتجه البعض الآخر نحو استيعاب اوسع »(٥) هكذا يمكن أن يكون الاستيعاب شكلاً من اشكال التحرر شريطة أن يقبل به المعنيون بالامر ، وأن يطبق الى حدوده القصوى ، ويمكن أن يكون التقدم نحو الاقليمية المحلية داخل الاتحاد الفرنسي شريطة أن يكون التضامن طوعياً . الا أن قوة التقليد الاستعماري كانت لاتزال عظيمة جداً بحيث لم يجرؤ معه أحد على ذكر الهدف النهائي .

---

(٥) Renaissance, mai 1945.

ـ الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦

ظهرت ارادة التجديد في ميدان العلاقات بين الميتروبول والمستعمرات عبر جو الافكار الكريمة المشوبة بالرومانسية الذي أعقب تحرير فرنسا ويشهد على ذلك حدثان . الاول اشتراك فرنسا في توقيع ميثاق سان فرانسيسكو الذي حدد هدف الامم المتحدة بضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وطلب من الدول الاستعمارية أن تأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعوب المستعمرة السياسية . والثاني تخصيص مكان هام للممثلين المنتخبين لبلدان ما وراء البحار في الجمعية التأسيسية الفرنسية (٦٤ مقعداً) بهدف اشراكهم في وضع الدستور .

فقد حظيت فكرة الغاء النظام الاستعماري التقليدي على موافقة أكثرية رجالات السياسة الفرنسية كما يتضح من خطاب ل. بلوم في الجمعية التأسيسية في كانون الاول ١٩٤٦ عندما قال :

ـ لقد عفا الزمان اليوم على النظام الاستعماري التقليدي الذي أقام التملك على الغزو ، والحفاظ عليه بالقوة ، ورمى الى استغلال الاراضي والشعوب المستعمرة .. في مذهبنا الجمهوري ، لا يحقق التملك الاستعماري هدفه النهائي ولا يجد المبرر التام له ، الا في اليوم الذي يأتي فيه على نهايته أعني في اليوم الذي يكون فيه قد جعلت الشعوب المستعمرة قادرة على العيش حرة ، وعلى أن تحكم نفسها بنفسها . عندها تكون مكافأة المستعمر خصوصاً في اظهار عواطف العرفان بالجميل والمحبة لدى الشعوب المستعمرة ، وخلق التضامن الفكري والثقافي والمنفعي الذي يسمح للجميع بالاتحاد بشكل حر »(٦) .

رغم مشاركة بلوم في هذا الرأي ، فقد ظن الكثيرون من رجالات السياسة الفرنسية أن شعوب ما وراء البحار لم تصل بعد الى مرحلة النضج اللازم لتقوم بحكم نفسها بنفسها ، وأن ترك قسم كبير منها

---

(٦) L. BLUM : Discours, déc. 1946.

وشأنه سيؤدي الى انفصالها عن فرنسا . وانتصر تدريجياً شعور الخوف من تفكك الامبراطورية على الافكار الكريمة . واشتد هذا الخوف بعد التبدلات في التباين السياسي الذي أصاب التمثيل الاستعماري في الجمعيتين التأسيسيتين . ففي الجمعية التأسيسية الاولى (المنتخبة في تشرين الاول ١٩٤٥) توزعت غالبية نواب ما وراء البحاربين التشكيلات السياسية الميتروبولية (الشيوعية والاشتراكية وحركة الجمهورية الشعبية) ، وباستثناء عضوين من حركة **استعادة استقلال مدغشقر** ، لم يظهر أي من النواب الآخرين وطنية عنيفة . ولم تأت انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية (حزيران ١٩٤٦) بأي تعديل هام في تمثيل افريقيا السوداء في هذه الجمعية . في حين أن الهيئة الناخبة الجزائرية الثانية انتخبت ١١ نائبا (من ١٣) من **حزب البيان الجزائري** الذي ينادي بانشاء دولة جزائرية تتحد مع فرنسا بحرية وانتخبت مدغشقر عضوين من **حركة التجديد المدغشقري الديمقراطي** نصيرة استقلال مدغشقر داخل الاتحاد الفرنسي . ومع أن هذه النتائج نجمت عن ظروف طارئة ــ بقيت هاتان الحركتان خارج اللعبة الانتخابية في انتخابات الجمعية التأسيسية الاولى ــ فانها بدت خطيرة لانها تشكل سابقة .

وقد تزامنت هذه الهبة الوطنية في افريقيا مع تجمع القوى الوطنية والمحافظة في الميتروبول ان لم تثرها ، وشكل اجتماع أركان الاستعمار الفرنسي في باريز (تموز ــ آب ١٩٤٦) أحد مظاهر هذا التجمع الاكثر وضوحاً . وتأثرت بذلك الأحزاب اليمينية وقسم كبير من أعضاء الحركة الجمهورية الشعبية ومن الراديكاليين . وفقد الشيوعيون الاشتراكيون الاغلبية التي حصلوا عليها في انتخابات الجمعية التأسيسية الاولى . ويفسر هذا التبدل في القوى السياسية البرلمانية الاختلاف الجذري بين قرارات الجمعيتين التأسيسيتين . فاهتمام الجمعية التأسيسية الاولى بازالة جميع آثار الاستعمار من النصوص قادها الى سن مبدأي الاستيعاب والاتحاد المتناقضين بلا اهتمام بالتناقضات . فأقرت « وحدة الجمهورية وعدم تجزئتها وتطبيق جميع قوانينها في بلدان ما وراء البحار التي

سيكون لها ممثلوها في البرلمان . وانبثق ذلك كله عن فكر أستيعابي . وورد أيضاً (المادة ٤١) أن فرنسا « تشكل مع بلدان ما وراء البحار من جهة ، والبلدان المتحدة من جهة اخرى ، أتحاداً يقوم على « **الموافقة الحرة** » و « تعترف » الجمهورية « بوجود مجموعات من البلدان تدار بموجب قانونها الوطني » .

الا ان حصول القوى المحافظة على أغلبية ضعيفة (٢١ صوتا لحزب الحركة الشعبية الجمهورية والراديكاليين واليمينيين ، و ٢٠ صوتاً للاشتراكيين والشيوعيين) في الجمعية التأسيسية الثانية جعل العمل الدستوي يجري في جو من الصراع بين المبادىء الفيدرالية والمبادىء الاستيعابية ، وكان مضمون هذه المبادىء مختلفاً باختلاف الخطباء . وتأثرت هذه الجمعية بما كان يجري من أحداث في الخارج مثل الاضطرابات في تونس والمغرب ، وفشل مؤتمر فونتينبلو . وأصغت الى تأنيبات **ممثلي اركان الاستعمار** الذين انتقدوا ارادتها في « تعديل عمل الجمهورية الثالثة الرائع » و « التنازل عن سيادة لا تزال ضرورية لصالح الشعوب التي تتوقع دوماً من فرنسا الحفاظ على النظام والهدوء اللازمين لارتقائها نحو الحرية والاستقلال » ، ونيتها في جعل الرجال يحصلون على المواطنة الفرنسية وهم «لا يفهمون معناها ولا عظمتها». والواقع أن معرفة النواب المحدودة بأمور بلدان ما وراء البحار جعلهم يتخوفون من القرارات الواجب اتخاذها ، ودفعهم للاصغاء طواعية لآراء القدامى منهم (هيريو Herriot و «الفنيين» (فارين Varenne) أو الوزراء (بيدول Bidault) وأدت هذه التأثيرات مجتمعة الى عدول الجمعية التأسيسية الثانية عن تأسيس اتحاد فرنسي « عن طريق التفاوض » كما كان يأمل نواب بلدان ما وراء البحار ، وأن يكون الاتحاد الفرنسي منصوصاً عليه في الدستور ، كما ظهر في نص الدستور الذي تبنى في ٢٨ ايلول ١٩٤٦ . وسيطر الغموض على كافة جلسات المناقشة . فجاءت المقدمة انعكاساً للاتجاه المناهض للاستعمار ، والباب الثامن من نتاج ارادة الاتجاه المحافظ الصارمة بمنع الدول التابعة من الحصول على الحكم الذاتي السياسي .

ولم يكن للنصين نفس القيمة فالديباجة لا تكرس غير مظاهر التجديد ، لان كونها اعلان مبادىء لا يجعل لها قيمة قانونية ، وسيطرت ارادة المحافظة على الباب الثامن الذي سيجري تطبيقه . وطبع هذا التباين الشديد بين بيانات النوايا المصبوغة بالاريحية وحقائق التطبيق السياسي موقف الجمهورية الفرنسية الرابعة خلال ما يزيد على عشر سنوات .

وشكل الدستور على ما هو عليه دليلا على التقدم باتجاه التحرير من خلال التجديد في عباراته ومضمونه وبما قدمه من امكانات محتملة .

فقد استبعدت كافة المصطلحات الاستعمارية المستخدمة في الدساتير السابقة . فلم يعد هناك ذكر للامبراطورية ، بل لاتحاد فرنسي ، واصبحت المستعمرات القديمة العهد تسمى مقاطعات ما وراء البحار ، والاخرى بلدان ما وراء البحار ، وتحولت البلدان الخاضعة لنظام الوصاية (البلدان الخاضعة لنظام الانتداب سابقاً) الى بلدان متحدة . واصبحت الدول المرتبطة بفرنسا بمعاهدات حماية دول متحدة . وتمسك نواب ما وراء البحار بهذه التغييرات التي كان لها اكثر من قيمة رمزية بالنسبة لهم . فكما قال ف . بوريلا : « حسب عادة فرنسية قديمة ، حصل غالباً تغيير في المفردات فقط ووضع المضمون نفسه في الكلمات الجديدة » .

ان التعريف السياسي والاجتماعي للاتحاد الفرنسي الذي ورد في ديباجة الدستور هو التعريف نفسه الذي اقترحه نواب ما وراء البحار : « تشكل فرنسا وشعوب ما وراء البحار اتحاداً قائماً على المساواة في الحقوق والواجبات » الامر الذي يعني ضمنياً زوال الواقع الاستعماري وعدم تخصيص اية مجموعة بعبء خاص أو امتيازات . الا ان قوة هذا التعريف ضعفت باضافة الفقرة التالية التي اكدت على ان فرنسا « تأخذ على عاتقها مسؤولية بعض الشعوب وتنوي الارتقاء بها نحو ادارة شؤونها الخاصة بنفسها » وهذا ما يبرر استمرار الواقع الاستعماري رغم التصريح بأنه أمر مؤقت . وفي هذا تناقض مدهش يكشف عن ارادات سياسية ضمنية متناقضة . ويمكن رؤية ما تمثله هذه الثنائية

المتناقضة من خطر ، فالشعوب المستعمرة اعتبرت أن العبارة الأولى هي التي تخصها ، بينما تصرفت الحكومة بموجب العبارة الثانية . ومن جهة أخرى ، شكل التأكيد على أن فرنسا « تستبعد كل نظام استعماري قائم على التعسف ، وتضمن للجميع حق الوصول المتساوي الى الوظائف العامة والممارسة الفردية والجماعية للحقوق والواجبات » شكل تجديداً هاماً . واصبح هذا المبدأ واقعاً في المواد ٨٠ ، و ٨١ و ٨٢ التي منحت جميع رعايا بلدان ما وراء البحار صفة المواطنة والحقوق الملازمة لها . وبدا هذا الارتقاء نحو المواطنة ، والذي أكده قانون أمين غي Gueye تاريخ ٧ مايس ١٩٤٦ بمثابة دليل على تحقيق التحرير على المستوى الفردي أن لم يكن على المستوى الجماعي .

وعرّف **الباب الثامن فئات البلدان** والادارات التي يتكون منها الاتحاد الفرنسي بأنها تتألف من الجمهورية الفرنسية (فرنسا ومحافظات وبلدان ما وراء البحار) والبلدان والدول المتحدة .

هكذا استمرت الدول المتحدة بالخضوع الى « المعاهدة التي تحدد علاقاتها مع فرنسا » مما يعني عدم حدوث أي تغيير بالنسبة لها الا من ناحية الاسم . ومعذلك فقد أصبح بامكانها تسمية ممثلين لها في مؤسسات الاتحاد (المجلس الاعلى ومجلس الاتحاد) . أما بالنسبة لبلدان ما وراء البحار (المستعمرات سابقاً) والتي لم تكن تشكلا دولا ، بل أجزاء ادارية من الجمهورية ، فقد اصبحت تنتخب ممثلين لها في البرلمان ومنحت جميعها مجلساً اقليمياً ، واصبح لكل منها وضع خاص « يحدده القانون » وبقيت الادارة كما في السابق بين أيدي حكام مسؤولين أمام وزيرهم فقط . واصبحت المستعمرات القديمة العهد تدعى مقاطعات ما وراء البحار مثل نظيراتها الميتروبولية « ما عدا استثناءات يحددها القانون » .

أما **مؤسسات الاتحاد الفرنسي المركزية الثلاثة** (الرئاسة ، والمجلس الأعلى والبرلمان الاتحادي) فلم تحظ الا بمظهر خداع لمنظمة فيدرالية . فرئيس الاتحاد هو رئيس الجمهورية الفرنسية حكما de droit

وينتخبه البرلمان الفرنسي فقط (الذي لا تمثل الدول المتحدة فيه) . ويتالف المجلس الأعلى من ممثل عن الحكومة الفرنسية وممثلين عن الدول المتحدة ، مهمته « مساعدة الحكومة في ادارة الاتحاد » ، وهي صيغة غامضة حكمت على الاتحاد بالزوال . ولم يكن برلمان الاتحاد (الذي يتالف نصف أعضائه من الفرنسيين والنصف الآخر من مقاطعات وبلدان ما وراء البحار والدول المتحدة) ـ وهو ذو اختصاصات استشارية محضة ـ يشكل سلطة الاتحاد التشريعية ، بل الحكومة والبرلمان الفرنسيين .

وخففت المادة ٧٥ التي تنص على إمكان تطور وضع المجموعات التي تكون الاتحاد الفرنسي من حدة التناقض بين ديباجة الدستور والباب الثامن منه . إلا ان استبعاد امكان تركها للاتحاد حدت كثيرا من اهمية هذه المادة .

كما ان اهتمام النواب التأسيسيين بمكافحة القوى النابذة وبالحفاظ على سلطة فرنسا ومسؤولياتها قادهم الى ارتكاب بعض الأخطاء الهامة مثل :

١ ـ منح دول الامبراطورية وضع الدول المتحدة وخص الحكومة الفرنسية بادارة الاتحاد بكاملها بدون إجراء مفاوضات أو استشارة هذه الدول مسبقا . فبدا للدول المتحدة أن المشاركة في مؤسسات ذات مظهر فيدرالي عديمة الفائدة ومحكوم عليها بالعقم مسبقاً .

٢ ـ حصر العلاقات السياسية في إطار من النصوص الدستورية المتصلبة بدون ان يترك المجال مفتوحا بشكل كاف أمام امكان تطورها باتجاه تطلعات الشعوب . ففي الوقت الذي بدأت فيه الشعوب ، بتأثير من الحركة الوطنية تعي تدريجيا شخصيتها ، يعتبر تفضيل سياسة الاستيعاب المحدود والبطيء كصيغة وحيدة لارتقاء الشعوب دليلا على نظرة قليلة الواقعية .

٢ ـ فكرة الكومنولث الهولندي :

اصبح وضع البلاد المنخفضة في الهند الهولندية عام ١٩٣٩ وضعا حرجا بفعل الحرب . فبعد ان بقيت الميتروبول الهولندية خارج الحرب خلال مرحلتها الاولى ، تم اجتياحها في شهر مايس ١٩٤٠ . واحتل اليابانيون أندونيسيا نفسها عام ١٩٤٢ . ويبدو أن سياسة الحكومة الهولندية في المنفى بنيت على وهم مضاعف . فقد استمر الهولنديون بالاعتقاد بأنهم وجدوا الحل الاستعماري الامثل في « المذهب التوليفي Doctrine de synthèse » فبالغوا بتقدير التأثير الذي مارسوه على شعوب أندونيسيا بصفتهم الناشرين للحضارة الغربية أو على الاقل لبعض عناصرها التي قدروا بأن من المناسب اطلاع الشعوب عليها . وأساؤوا بالمقابل تقدير امكانات الحركة الوطنية عندما اعتقدوا بعدم قدرتها على دفع شعب كامل للانضمام اليها ، أو على تنظيم دولة متماسكة بسبب نقص الكوادر والوسائل اللازمة لذلك . وعلى الرغم من تكذيب موقف الاندونيسيين لهم ، فقد افتخروا بتطبيق السياسة الوحيدة المتناغمة مع تطلعات الشعوب الذين سيسعدهم العيش من جديد في ظلها بعد تحريرهم من نير الغزاة وسيطرة بعض مثيري الاضطرابات . فلماذا اذن القيام آنذاك باصلاحات لا تفرض نفسها وقد تقضي على امكان العودة الى الاوضاع السابقة ؟ هكذا تم ، حسب جيربراندي ، العدول عن مسودة الاصلاحات (المتعلقة « بالاستقلال الجزئي ») التي أعدت في بدايات الاحتلال الياباني . وكانت حجة الهولنديين في ذلك أن الحكومة التي تعمل بدون دعم البرلمان لها ، في الوقت الذي لا يمكن لمجلس الشعب الاندونيسي التعبير عن رأيه ، لاتملك السلطة الكافية لاتخاذ قرار بهذه الاهمية . واكتفى الوزراء بدفع ملكة هولندة الى توجيه رسالة ٦ كانون الاول ١٩٤٢ من راديو لندن ، اختيرت كلماتها ، حسب جيربراندي ، بعناية شديدة مما نزع عنها كليا قيمة التعهد القطعي (« انها لا تعد بشيء ولا تعبر سوى عن مثل أعلى ») ولا تضع أخلافهم أمام الامر الواقع . فقد جاء في هذه الرسالة ما يلي :

« بدون ارادة استباق توصيات المؤتمر المستقبلي (مؤتمر المائدة المستديرة) ، أتصور ان هذه التوصيات ستكون متجهة بكاملها نحو فكرة انشاء الكومونوله (الكومنولث) بين البلاد المنخفضة واندونيسيا وسورينام ، وكوراساو ... يتمتع فيها كل من هذه البلدان بادارة شؤونه الداخلية ... والتعاون لمنح كل عضو من اعضائها القدرة على تحمل مسؤولياته كاملة ... ولا يحدد سياسة الحكومة سوى امكانات المواطنين الفردية ورغبات مجموعات السكان المختلفة ... »

ان غموض هذه العبارات نفسه دفع الرأي العام الهولندي بكامله الى القبول بها . وزيادة على ذلك ، فقد كان للحرب تأثير نفسي على بعض الاحزاب السياسية . فالاشتراكيون الذين كانوا في الثلاثينات من القرن الحالي من مؤيدي ارتقاء اندونيسيا نحو الاستقلال (برنامج الاثني عشرة نقطة لعام ١٩٣٩) أصبحوا الان غير بعيدين عن التفكير ، مثلهم مثل الاحزاب المحافظة الاخرى (الكاثوليكي والكالفاني) ، بضرورة استمرار النفوذ الهولندي السياسي والاقتصادي في المستعمرات لكي تتمكن البلاد المنخفضة من استعادة مكانتها بين الدول العظمى واستئناف « مهمتها » ومتابعتها .

لهذا السبب ما ان عادت حكومة الملكة الى أرض الوطن حتى استعدت لاستعادة اندونيسيا . فاقامت حكومة الهند الهولندية المؤقتة برئاسة فان موك في بريسبان وجاء في تعليماتها اليها ما يلي :

« تعترف حكومة الملكة بحق أندونيسيا الشرعي في أن يكون لها وجود قومي خاص ، وانها لعلى قناعة بامكان تحقيق هذه الرغبة عن طريق التطور التشريعي واقامة تعاون بين الاندونيسيين والهولنديين .

« وسيقبل الاندونيسيين على قدم المساواة في كافة الوظائف الادارية وفي كافة مراتبها .

« وستتضمن حكومة الهند برلمانا تتألف غالبيته من السكان المحليين ومجلس وزراء برئاسة الحاكم العام ممثل التاج » .

وهذا يعني العودة الى الوضع السابق تقريبا . اضافة الى ذلك كان على فان موك التخلي عن منصبه الى الحاكم العام السابق ستاشوير Stachouwer بعد تحريره من السجن الياباني ، واعادة مجلس الهند (الوزارة) ومجلس الشعب . الا أن الاحداث فرضت حلا آخرا كما سنرى فيما بعد .

٣ ـ الانتهازية الانكليزية تمارس دورها :

طرحت بريطانيا العظمى المشاكل الناجمة عن تقدم شعوب المستعمرات بشكل مختلف جدا . وذلك لسببين . الاول بما أن بريطانيا لم تعرف الهزيمة ولا الغزو ، فقد بقيت سيدة مصيرها ، ولم يتأثر الرأي العام فيها بردة فعل « التخلي » كما في الدول الاوروبية الاستعمارية القارية . والثاني أن بريطانيا عاشت تجربة تحرير المستعمرات ، فاستخدام العقد الدستوري فيها بليونة قصوى جعل من مستعمراتها البيضاء القديمة دومينيون ، ثم (بعد الحرب العالمية الاولى) أمماً كومنولثية مستقلة . وكما رأينا لم تخص بهذه الصيرورة السكان ذوي الاصول الاوروبية او الانكليزية فقط ، لان المبدأ القائل بواجب انكلترة بالسير بالشعوب التابعة نحو الحكم الذاتي كان مقبولا بالاجماع الا أنها تبعا لتقليد لديها رفضت منح البلدان التابعة لها من تلقاء نفسها وضعا قانونيا عاما نص عليه القانون العام ، لان اختلاف البلدان المعنية يجعل تطبيق هذا القانون امرا صعبا ويشكل عقبة على طريق العلاقات بينها وبين الميتروبول بعد التطور اللاحق المختلف السرعة .

اذن لم تؤدِ الحرب الى وضع مختلف جدا في الفترة اللاحقة لها . وهذا ما يفسر جزئيا عدم اكتراث الرأي العام الانكليزي .

ففي تحقيق اجرته وزارة المستعمرات عام ١٩٤٨ « كان عدد كبير من الاشخاص المستجوبين عاجزا عن التمييز بين البلدان ذات الحكم الذاتي والبلدان التابعة ، وقليل منهم استطاع ذكر اسم مستعمرتين أو ثلاثة ، وبعضهم اعتبر بعض البلدان الاجنبية مستعمرات بريطانية » (آ. بورنز) ، كما ان مجلس العموم لم يشهد مناقشات مشبوبةبالعاطفة او مأساوية كما حصل في البرلمانين الفرنسي والهولندي . فما حصل في جناحي مجلس العموم كان عبارة عن اتخاذ مواقف اكثر من التعبير عن افكار ... فقد قال الراديكاليون ما يقولونه عادة عن الامبراطورية البريطانية الا ان تذكرهم لمسؤولياتهم جعلهم يقولونه خفية . كما استمر التوريون(٠) في ترديد النغمة الامبريالية لكن مع كثير من الحنين أكثر منه عن ايمان . »(٧) .

ولئن تبادل الحزبان الانتقادات العنيفة عن طريق زعيميهما لاسباب انتخابية ، فقد طبقا السياسة نفسها مع بعض الفروق الطفيفة . وكانا قانعين أيضا بأنه لم يعد لبريطانيا العظمى ، مثلما لم يعد للدول الاستعمارية الاخرى ، حق تملك بموجبه حقل تجارب يمكنها من سن قراراتها بمفردها وتطبيقها فيه .

وهذا ما أكده الوزير المحافظ ل. اس . امري عندما صرح في مجلس العموم في ١٤ حزيران ١٩٤٥ بخصوص الهند ما يلي :

« رغم أن حكومة جلالته راغبة دائما في عمل ما يمكنها من أجل مساعدة الهنود في وضع دستور جديد ، فان ارادة فرض مؤسسات حكومية يمكن أن ترفضها الهند يتناقض مع الفكرة السابقة . وان مثل هذا الشيء غير ممكن ... » .

---

(٠) التوري : عضو في حزب سياسي بريطاني كان يؤيد السلطة الملكية وهو اليوم حزب المحافظين ــ المعرب .

(٧) I. THORNTON : Imperialism and its Ennemics, P. 332.

وكان على انكلترة أن تجابه ارادة تسريع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كل واحدة من البلدان التابعة . عندئذ لم تعد الطرائق الادارية القديمة الهادفة أساسا ، قبل عام ١٩٣٩ ، الى تأمين الادارة والحفاظ على النظام ، لم تعد صالحة . واصبح من الضروري خلق الظروف السياسية والاقتصادية الاكثر ملاءمة لاقامة الحكم الذاتي مع احترام مصالح السكان المحليين وحقوق المستوطنين الاوروبيين والميتروبول . الامر الذي يعتبر المبرر الاساسي لوجود الانكليز في هذه البلدان . وارادة البريطانيين بالحفاظ على وجودهم في بلدان ما وراء البحار لم تكن عندهم أقل أهمية منها لدى الفرنسيين أو الهولنديين ، بل على العكس لم يكونوا يعتقدون بأن الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية مرتبط بالحفاظ على السيطرة السياسية ، واقل بعد على ادارة البلاد . بل بدا لهم أن دوام نفوذهم يعتمد على قيام علاقات من التضامن الاقتصادي مع المستعمرات السابقة . وقد عبر بيفن عن ذلك بالصيغة التالية : « أعطِ واحتفظ » .

لقد اعتمد الإنكليز على التجربة التي أعطت نتائجها مع « المستعمرات البيضاء » لحل المشاكل الصعبة كتلك التي يعاني منها جيرانهم . فسعوا الى عدم مجابهة الحركات الوطنية التي تحظى بدعم الجماهير لها ، واعترفوا بضرورة التعاون معها لقيادتها نحو الهدف النهائي . فقد صرح عضو حزب العمال ب. غوردن واليكر عام ١٩٤٧ بأنه « لو كان تشرشل لا يزال في السلطة فلربما أضاع الامبراطورية كما أضاع جورج الثالث الثلاث عشرة مستعمرة . أما هدف حكومة العمال فهو إنقاذها . وهذا ما سيحصل بمنح المستعمرات الحكم الذاتي » . وعرضت لندن في الكتاب الأزرق الذي نشرته حكومة العمال في حزيران ١٩٤٨ بعنوان **الامبراطورية الاستعمارية** هدف الحكومة بوضوح لكي لا تدع مبرراً لمحاولات تحرير ثوري محتملة .

« من المفيد تحديد هدف السياسة الاستعمارية البريطانية لاستبعاد كل سوء تفاهم . إن الهدف الأساسي لهذه السياسة قيادة البلدان المستعمرة الى مرحلة الحكم الذاتي داخل الكومنولث » . واتخذ المحافظون الموقف ذاته بعد عودتهم الى الحكم ، فقد اعلن وزير المستعمرات عن هذا الموقف بقوله : « إننا راغبون في نجاح التقدم الدستوري بالنسبة للبلدان قليلة التقدم على طريق الحكم الذاتي ، كما حصل في البلدان الأكثر تقدماً دستورياً » (١٤ تشرين الثاني ١٩٥١) .

ولم يكن من الممكن تحقيق هذا الهدف إذا لم تتوفر بعض الشروط السياسية والاقتصادية . لأن على التقدم السياسي المقبل ان يمنح هذه البلدان إمكان تشكيل حكومة مستقرة ، تمثل المجموعات البشرية الرئيسية ، وقادرة على منع الأغلبية من سحق الأقليات وعلى مساعدة السكان أيضاً على الارتقاء الى مستوى اجتماعي رفيع نوعاً ما يسمح لهم بعدة خيارات سياسية . وقد هيات الإدارة الإنكليزية إمكان توفير مثل هذه الشروط عندما نفذت الصيرورة التي طبقتها في سيلان ومختلف البلدان الاخرى والتي وصفناها سابقاً والمتمثلة بتغيير السلطات التقليدية تدريجياً عن طريق رفدها المستمر بعناصر جديدة (من المحاربين القدماء والمثقفين وأصحاب المهن الحرة والتجار) مرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة ، وتشكيل حكومات محلية . وشكلت الحكومة المحلية ميداناً لتدريب الرجال الذين سيدعون تدريجياً لتسلم الجهاز الإداري والسياسي المركزي والعمل في المجالس التشريعية . وهكذا أمكن الانتقال بدون صدمات من الحقبة الإدارية الى العهد السياسي .

وقد منح غياب دستور مكتوب بريطانيا العظمى ليونة عظيمة في تطوير البلدان التابعة . فأقامت في كل منها مؤسسات قابلة للتطوير . وجرى تحديد التقدم السياسي اللاحق باتفاق مشترك بين بريطانيا العظمى والشعوب المستعمرة . وقادت كل مرحلة من مراحل هذا التقدم الى وضع قانوني متفق عليه لا يشكل نهاية التقدم ، بل مرحلة

من مراحله . ولم يبقَ سوى معرفة من سيكون سيد ايقاع هذه المراحل . إلا انه لا يمكن أن يكون التقدم باتجام الحكم الذاتي واقعياً ما لم يصاحبه تقدم اقتصادي مواز يسمح للمستعمرة المحررة بالاستمرار في توسيع الخدمات الاجتماعية اللازمة لدولة منظمة (التعليم ، الصحة ، التعمير ، الخ ..) وكان الإنكليز مصممين على التعاون في هذا التوسع لا سيما وأنهم أملوا من ذلك الحصول على بعض الامتيازات لاقتصادهم وسياستهم . فقد انتظروا من خطط الاستثمار التي وضعت بمساعدة قانون التنمية والتعمير الاستعماري Colonial development and welfare Act توثيق الروابط المصلحية بين المنتجين الأفارقة وزبائنهم من البريطانيين .

وكان هذا هو المبدأ . وسنرى فيما بعد كيف أن تطبيق هذا المبدأ لم يتم من غير إجراء بعض التحوير عليه . وقد عجّل بتطبيقه نفاذ صبر الحركات الوطنية قليلة الاهتمام باحترام الفترات الزمنية التي اعتبرتها لندن معقولة للانتقال من مرحلة الى المرحلة التالية . فبعد أن حاولت الحكومة الإنكليزية تضيق الحركة باعتقال الزعماء الأكثر جرأة ، وجدت نفسها مضطرة للإفراج عنهم وتنصيبهم زعماء حكومة عمل (زعماء حزب الأكثرية) حين اقرت الانتخابات العامة بأنهم كذلك . وكانت التقلبات اكثر اهمية في المستعمرات التي يقيم فيها مستوطنون انكليز . ففي الواقع كان من الصعب تحقيق التحرير بدون نشوء بعض الأزمات في افريقيا الوسطى والشرقية بسبب تضارب مصالح الوطنيين السود والمستوطنيين البيض .

ولئن عرف تحرير المستعمرات الإنكليزية بعض الأزمات نذكر منها الكفاح ضد الماو ــ ماو ــ والعصيان الماليزي اللذين لم يشكلا سوى الأزمات الأكثر رؤية ، فإنه لم يكن لهذه الأزمات إطلاقاً الاتساع نفسه الذي وصلت إليه في الهند الصينية أو الجزائر او اندونيسيا . وذلك بسبب نجاح الإنكليز ، متجاوزين الصعوبات ، في مقاومة ضغط

مستوطنيهم في ردويسيا الشمالية وكينيا الذين سعوا الى فرض سيطرة الاقلية البيضاء السياسية على الشعوب السوداء . كما أنهم فهموا في وقت مبكر جداً ، بالمقارنة مع رجالات الدول الاستعمارية الأخرى ، قوة الحركات الوطنية . واعتبروا أن إرادة مقاومتها بالقــوة في محاولة للاحتفاظ بالمستعمرات ستؤدي الى تهديم المملكــة المتحدة الســريع والكامل . فقد كتب الوزير السابق ج. ستراتشي يقول : « على الرغم من عظمة اوجنا الإمبراطوري التي لا تقارن ، فإننا تحررنا بما فيــه الكفاية من عقدة الإمبراطورية لدرجة يمكننا أن نتجنب معها تهديــم انفسنا بالمحاربة من اجل الحفاظ على الهنــد والباكستان وســيلان وبرمانيا وما تبقى » (٨) من المستعمرات .

في نهاية المطاف ، يمكن القول بأن سلوك الحكومات وضغط الرأي العام المحلي حددا سرعة التقدم الدستوري . ولم يحصل دائماً صدام بينهما ، بل كانا غالباً متكاملين .



---

(٨) J. STRACHEY : The End of Empire.

الفصل الخامس
دور القوى الخارجية

استخلص بعض رجالات السياسة في الدول الاستعمارية من التحليلات السابقة أن هذه الدول اتخذت الإجراءات الكفيلة بإعاقة الانحسار الاستعماري ، وانه قد أصبح من الممكن استمرار الوضع الاستعماري لفترة طويلة من الزمن على الأقل في البلدان التابعة وفي افريقيا السوداء حيث كانت الحركة الوطنية لا تزال تبحث عن طريقها .

لكن الأمور لم تسر على هذا النحو إطلاقاً . فاعتباراً من عام ١٩٤٥ لم تتوقف حركة التحرر عن الاتساع ، وسجلت هزات عنيفة أحياناً ، وتقدماً بالكاد ملموس أحياناً أخرى . ولم يسلم أي بلد من ذلك على الإطلاق . فقد أصبحت الحركة الوطنية العامل المحرك للوعي الجماعي المشحون بالحقد على الاستعمار إن لم يكن بالحقد على المستعِمر دائماً . وقادت الى زوال مواطف الخضوع للدول الوصية واحترامها . واشتدت صلابة القوة المبدئية لردة الفعل هذه واتسعت نتيجة تدخل قوى ايديولوجية وسياسية كانت بمثابة مضخمات لها ، نذكر منه أربعة متباينة جداً في الأهمية وهي :

١ ــ سلوك الكنائس المسيحية .

٢ ــ الايديولوجية الماركسية والسياسة الشيوعية وامتداد تأثيرها المباشر أو غير المباشر على كافة البلدان المستعَمرة تقريباً ، بعد أن اقتصر قبل الحرب على الشرق الأقصى لآسيا .

٣ ـ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التقليدية المناهضة للاستعمار والتي أكدها في نظر العالم المستعمَر نشر الميثاق الأطلسي ، وإخلاص الحكومة الأمريكية لهذا المبدأ . لكن اضطرت غالباً للتضحية بهذا المبدأ في المجال التطبيقي استجابة لمتطلبات سياستها الغربية .

٤ ـ منظمة الأمم المتحدة التي شكلت القوة الرئيسة المناهضة للاستعمار بعد الحرب بلا منازع . وأصبحت مبادىء ميثاقها المبادىء التي استندت عليها الحركات الوطنية من أجل دعم مطالبها . وصارت مؤسسات الأمم المتحدة المناصر الدائم لمطالب الشعوب المستعمرة رغم بعض التخاذلات . وساهمت في تركيز انتباه العالم على وضع هذه الشعوب . وحثه على القبول تدريجياً بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

١ ـ موقف الكنائس المسيحية تجاه مسالة التحرر من الاستعمار:

خلال فترة طويلة من الزمن ، كان هناك تلازم بين التوغلين التبشيري والاستعماري . وغالباً ماحصل تعاون بينهما . ولئن كانت أهدافهما متماثلة طالما تعلق الأمر بالعمل الحضاري ، فقد تنافرت هذه الأهداف فيما بعد . لأن نشر الديانة المسيحية وضع المبشرين بها على مستوى ميتافيزيقي بينما وضع الغزو الاستعماري والاستغلال المستعمِرين على مستوى دينوي جوهري . وحسب العادة سعت الدول الاستعمارية لاستخدام المبشرين وجعلهم عملاء لسياستها ، وتغطية هذا التعاون معهم بالمثل الأعلى المشترك إن دعت الحاجة إلى ذلك . وقد نجحوا في ذلك أحياناً :

« فالتبشير من عمل المسيح ، وهو ليس من هذا العالم . إلا أن المبشر إنسان يشارك أيضاً في الواقع الاستعماري ، وبهذه الصفة فهو

متضامن في كل ما هو صالح وما هو سيء ، وفي كافة التبادلات التي تميز الاستعمار . ومهما حاولنا فلا يمكننا أن نتبرأ من مسؤولياتنا في الأعمال الاستعمارية »(١) .

إلا أن « تعرض بعض المبشرين للشبهات » لم يمس بعقيدة الكنائس التي بقيت مبادؤها ثابتة مثل وحدة الجنس البشري ، والمساواة بين الأجناس والشعوب ، والاعتراف بالقيم الوطنية . وهذا ماهيأ للقضاء على حالات اللامساواة التي خلقها الاستعمار . لذلك لم تكن الكنائس مضطرة لإعادة نظر مبدئية في مواقفها المذهبية عندما ثارت الحركات الوطنية ضد الوضع السائد بعد عام ١٩٤٥ .

آ ـ اسباب تدخل الكنائس :

لئن لم تسعَ الكنائس للدفاع عن النظام الاستعماري ، فإنها لم تساعد بشكل مباشر على تهديمه . وعلى الرغم من ذلك فقد ساعد نشاطها قوى التحرر .

لهذا السبب يجب البدء بدراسات **الأسباب الدينية** . لقد كان وضع التبعية عنصراً ملائماً للتوغل الديني . إلا أنه حين أبدت الشعوب المستعمَرة رغبتها بالقضاء على السيطرة الأوروبية ، أصبح من الضروري الفصل بين المجال الديني الخاص بالكنائس وميدان الاستغلال الاستعماري .

لقد طُرحت هذه المسألة منذ فترة طويلة من الزمن . إذ بدا للسلطات الدينية العليا أن الكنائس غير الأوروبية ، بحكم نشأتها ، من غير الطبيعي أن « تتغرب » . فقد بذل الاحبار العظام المتعاقبين(٢) جهداً كبيراً لتشكيل

---

(1) Pasteur R. LEENHARDT (1937). cité par DELAVIGNETTE: **Christianisme et Colonisation**, P. 87.

(2) BENOIT XV, encyclique **Maximum illud**, 1919; Pie XI, **Rerum ecclesiac**, 1929; Pie XII, **Evangelii Praecones**, 1951.

طبقة محلية من رجال الدين والمطارنة . وقطعوا العلاقة المراتبية مع سلطات الميتروبول الدينية ، واقاموا علاقات مباشرة بين هذه الكنائس والفاتيكان . وسمحوا بإجراء بعض التكيف في مجال الطقوس الدينيةمثل تأليف أغاني باللغة الدارجة وإستخدام الموسيقى المحلية « لكي يتمكن السكان المحليون من التعبير عن عواطفهم الدينية بلغتهم » . فقد كتب الحبر الأعظم بي الثاني عشر عام ١٩٥٥ يقول: « لم تقم الكنيسة الكاثوليكية تطابقاً بينها وبين الثقافة الغربية ، ولم تتماثل مع أية ثقافة أخرى ، بل أبدت استعداداً للتحالف مع كل منها ». وسلكت الكنائس البروتستانتية السلوك نفسه « فلم يكن على الكنيسة أن تتماثل مع الغرب لأنها ليست بغربية ورسالتها عالمية »(٣) . و « يعني الحض على تشكيل طبقة دينية محلية الاعتراف بالمساواة بين الأجناس ، كما أن انشاء تراتب كهنوتي من السكان المحليين يعني الاعتراف بقدرة كافة الشعوب على حكم نفسها بنفسها ... ويعني سلخ الكنائس المحلية عن التراتب الإداري الكهنوتي الميتروبولي ، استنكار التواطؤ بين نشر الانجيل والاستعمار »(٤) .

ولم تكن **الأسباب السياسية** غائبة عن سلوك الكنائس . فقد وجدت هذه الكنائس أن من المفيد إعادة النظر في «التفسيرات التاريخية العالية» لكي تتمكن من الحفاظ على القيم الثابتة التي يقع على عاتقها مسؤولية حراستها . هكذا رأت أن مسايرة مجرى التاريخ أجدى لها من النضال ضد التيار . فهل يجب التاكيد مع بعض المراقبين للأمور بأن موقف الكنائس هذا أملته اعتبارات تكتيكية وإرادة الحفاظ على نفوذ كبير لها في البلدان المحررة ؟ والواقع أن صمت الكنائس الكاثوليكية خلال حرب الهند الصينية يتناقض مع تشجيعاتها لتحرير أفريقيا السوداء . غير أن موقف مطارنة أفريقيا الشمالية يقلل جزئياً من قوة هذا التأكيد .

---

(3) **Society for the Propaganda of the Gospel, 1944.**

(4) **M. MERLE (Sous la dir) : Les Eglises chrétiennes et la décolonisation.**

فإقامة سد في وجه الشيوعية كان يشكل إحـدى اهتمامات الكنائس الكبرى ، وفي حال وجود حركتين وطنيتين كانت هذه الكنائس تدعم الأكثر اعتدالاً منهما .

ب ـ تأثير الكنائس :

هكذا يمكن القول بأن الكنائس قبلت التحرر من الاستعمار عندما طرحت الشعوب المستعمَرة نفسها مسألة الاستقلال بدون أن تكـون المدربة لها في الميدان السياسي. وإنه لمن الصعب معرفة مدى تأثير الكنائس الحقيقي في هذا التطور لأنه وقع في المقام الأول على مستوى غير المنظور ، أي على مستوى الوعي الخلقي أكثر مما كان في الميدان السياسي ، ولأن جهودها تركزت بالأحرى على الرأي العام أكثر من تدخلها لدى الحكام .

وقد أبدت المؤسسات القيادية للكنائس البروتستانتية موقفاً مؤيداً لتحرير المستعمرات في وقت أبكر من السدة الرسولية وبشكل أكثـر صلابة . فمنذ عام ١٩٤٦ أصبح هدف **لجنة الكنائس** (البروتستانتية) للشؤون العالمية « التعاون مع كافة الأمم في مجال المؤسسات السياسية الحرة لتحقيق سعادة الشعوب وارتقائها نحو الاستقلال » . وأدانت عام ١٩٥٦ « استغلال أي شعب لشعب آخر بأي شكل من الأشكال » . لأن ذلك « أمر لا مبرر له » . وأكثرت السلطات البروتستانتية العليا من مساعيها لدى السلطات السياسية الاستعمارية والدولية (منظمة الأمم المتحدة) بشأن المسائل المتعلقة بتحرير البلدان التي لاتتمتع بالحكم الذاتي.

وكانت ردود فعل السدة الرسولية (الحبر الاعظم) أكثر تروياً وحصافة . فقد كان على السدة الرسولية كسلطة دولية عليا على علاقة بعدة دول التأني كثيراً حتى لاتظهر بمظهر المتدخل في شؤون هذه الدول. وتجنبت أيضاً اتخاذ موقف علني بسبب انقسام اتباعها حول هذه المسألة. وقد بدا هذا الانقسام طبيعياً خصوصاً في الكنائس الوطنية التابعة لبلدان مثل فرنسا وبلجيكا. حيث كانت مشكلة التحرر من الاستعمار مطروحة .

في مثل هذه الحالة عمدت السلطات الكنسية إلى القيام بعمل توفيقي ، بدون إعلام اغلبية اتباعها الكاثوليك المناصرين للحفاظ على الوضع الاستعماري القائم بشكل حصيف .

« فبتصريحاتهم أو بسكوتهم ، وبالتوجيهات الموجهة الى القائمين على المؤسسات ، وباختيار الرجال المكلفين بمراكز المسؤولية ، ساهم الأساقفة الفرنسيون ، معتمدين على مذهب الفاتيكان ، في نشوء الوعي الذي بدل ببطء رأي الكاثوليك الفرنسيين تجاه المسألة الاستعمارية »(٥).

واهمية تصريحات مطارنة وكاردينالات فرنسا المتكررة أمام الكاثوليك بخصوص مشكلة الجزائر معروفة جيداً .

وكان عمل السلطات الدينية أكثر وضوحا في البلدان المستعمرة لأنهم كانوا على صلة مباشرة مع الأوضاع السائدة . فعن طريق نشر الانجيل وتعليم الأفكار الغربية في المدارس ، اصبح المبشرون ، منذ زمن طويل ، بشكل إرادي أم غير إرادي من باعثي فكرة التحرر . ألا يشكل إعداد « المتحضرين évalués » أول مرحلة في هذا الاتجاه ؟ وعندما ظهرت الأزمة تعدد تبني المواقف المؤيدة لمنح السكان الوطنيين الحرية . ففي عام ١٩٤٥، وجه النواب الرسوليون الثلاثة في تونكان نداء يؤيد استقلال هذا البلد . وفي عام ١٩٥٣ ، اعترف أساقفة مدغشقر بشرعية التطلعات الوطنية للشعب الملاغاشي . وفي عام ١٩٥٥ ، أبدى اساقفة أفريقيا الغربية « الفرنسية » الموقف نفسه . بينما صرح أساقفة الكونغو في العام التالي بانهم يعتبرون التحرر الوطني أمرا مشروعا . وتعددت مبادرات البروتستانت في هذا المجال . نذكر منها مطالبة مؤتمر مسيحي الهند (١٩٤٣) باستقلال الهند . واتخاذ المبشرين الهولنديين في أندونيسيا

---

(5) E. KELLERHALS : **Nationalisme indigène et mission**, cité par M. MERLE.

موقفا يدعو لمنح الاستقلال لهذا البلد « معارضين في ذلك عن وعي نسبة كبيرة من أبناء الشعب الهولندي والكنائس الهولندية وأصدقاء البعثة الهولنديين »(٦) المعارضين للاستقلال .

ومهما كانت اهمية هذه الايضاحات ، فانها لا تسمح بالحكم على دور الكنائس . ومارسيل ميرل نفسه يشير الى ذلك حين كتب يقول :

« لا شيء اكثر صعوبة من عزل عامل من عوامل التطور وقياس تأثيره على اولئك الذين تحركوا في الاتجاه نفسه بآن معا . إن الشيء الوحيد المؤكد هو ان العامل الديني لم يكن سوى عنصر بين عناصر أخرى متعددة، وان التحرر من الاستعمار كان سيحصل حتى ولو لم تشارك الكنائس المسيحية في هذه الحركة » .

٢ ـ تأثير الايديولوجية والسياسة الماركسية في حركة التحرر من الاستعمار :

رأينا سابقا كيف ان الماركسية اصبحت في فترة ما بين الحربين ، بتأثير من لينين ، عدوة الاستعمار الشرسة . وأن تحرير المستعمرات شكل بالنسبة للمذهب الماركسي جزءا من الثورة البروليتارية الذي يشكل في الوقت ذاته أحد عواملها وأحد سماتها . غير أن المصادر التي في حوزتنا في الوقت الحاضر تجعل من الصعب تحديد أهمية تأثيرها بدقة، لأن الدول الاستعمارية تصر على أن ترى عمل الماركسيين في مجالات لم يكن موجودا فيها بهدف التهجم الواضح على الماركسية . ومن جهة اخرى ، لأن معرفة الماركسيين بعدم قدرتهم على الانتصار لوحدهم دفعتهم للعمل جنبا الى جنب مع الحركات الوطنية « البرجوازية » ونفخوا في هذه الحركات نفسهم الحماسي الثوري والمناهض للامبريالية ومفهوم الديموقراطية الاستبدادية .

---

(6) M. MERLE.

آ ـ تأثير الماركسية على البلدان المستعمرة :

يعتبر نفوذ الاتحاد السوفياتي لدى الشعوب المستعمرة أحد عوامل هذا التأثير . ويعود ذلك في المقام الأول الى أن ثورة اكتوبر تبنت حلا مرضيا للمشاكل الاستعمارية تمثل بالاعتراف بحق الشعوب غير الروسية بالمساواة مع الروس . ومن جهة أخرى ، فقد نجح النظام الاشتراكي ، بوسائله الخاصة وبدون التخلي عن أي جزء مهما كان صغيرا من ثروته القومية ، في أن يجعل روسيا القيصرية أمة من الأمم الاكثر قوة في العالم خلال بضع عقود ، بعد أن كان متخلفاً يماثل بؤس الجماهير فيه بؤس أبناء المستعمرات نفسها . ففرض مثال روسيا نفسه على الآسيويين والأفارقة المتلهفين للحصول على استقلال بلادهم الاقتصادي وتقدمه .

اما فيما يتعلق بالايديولوجية الماركسية ــ اللينينية ، فلئن لم تحظ َ إلا بعدد قليل من المنظرين بين أبناء المستعمرات ، فان عددا كبيرا من مناضلي هذه الشعوب ربط بين الفكر النظري والعمل النضالي :

فبدون استنكار أية سمة من سمات هذه العقيدة ، فان عددا كبير من زعماء الحركات الوطنية مثل هوشي مينه ، وسجا ريفودين ، وثان تون اقتبسوا منها مجموعة من المطالب الواقعية سهلة الفهم على الجماهير مثل حق تقرير المصير القومي ، والمساواة الاجتماعية المشروطة بالنضال ضد الامبريالية والاقطاعية . فكانت أهداف التحرر السياسي والاجتماعي اذن محددة بوضوح ومترابطة فيما بينها . وعينت القوتين المتناحرتين بشكل دقيق وهما الامبريالية وعملاؤها من الاقطاعيين والبرجوازية التجارية الكبيرة من جهة ، والفلاحون والعمال والبرجوازية الصغيرة « الوطنية » ويشكلون معا جبهة ديموقراطية ، من جهة أخرى . وحدد الماركسي الهندوصيني تران ــ فو هذا البرنامج قبيل الحرب بالعبارات التالية : « القضاء على بقايا الاقطاعيين وعلى طرائق الاستغلال ما قبل

الراسمالي ، وتحقيق الاصلاح الزراعي الشامل ، وقلب الامبريالية الفرنسية لكي تستعيد الهند الصينية استقلالها التام . وهناك ترابط وثيق بين شقي هذا النضال لأن قلب الامبريالية الفرنسية فقط يسمح بقلب طبقة أصحاب الأراضي ونجاح الاصلاح الزراعي .... » .

ومما لا شك فيه أن الكثيرين من زعماء الأحزاب الوطنية « البرجوازية » لم يتبنوا برنامجا راديكاليا الى هذه الدرجة ، إلا أن ضرورة إيقاظ اهتمام الجماهير البائسة ، دفع هؤلاء الزعماء الى اختيار موقف مناهض للراسمالية . فقد كتب مؤلف أمريكي يقول :

« كان التفسير اللينيني للاستعمار مقبولا في الهند بشكل عام ، جزئيا بسبب الميول الاشتراكية لأكثرية المفكرين الهنود ، وبسبب وجود، حسب رايهم ، تطابق بين الاستعمارية Colonialisme وسلطة بريطانيا العظمى الدولة المسيطرة »(٧) . واعترف نهرو بجذب الشيوعية له ونفوره منها بآن معا ، وبانه لم يتمكن من « الامتناع عن العودة إليها على الرغم مما تتضمنه من أخطاء ، لأنها على الأقل لم تكن مخادعة ولا إمبريالية » . وقال أيضا بأن ذلك لا يعني بالنسبة له « انضماما مذهبيا ، لأنني لا أعرف إلا القليل من التفاصيل حول الشيوعية ، وتكويني في هذا المجال مبني على مفاهيم عامة فقط ، وقد جذبتني هذه المفاهيم مثلما جذبتني أيضا التغييرات التي حصلت في روسيا »(٨) .

ب ــ سياسة الاتحاد السوفياتي المناهضة للاستعمار :

أعلنت روسيا الاشتراكية باستمرار تبنيها لسياسة مناهضة للاستعمار وفقا للمبادىء الماركسية اللينينية . إلا أن مصالحها كأمة جعلت هذه السياسة أسيرة بعض الالتزامات الدبلوماسية التي لا تتناقض

---

(7) N. PALMER : **Indian Attitudes toward Colonialism,** P. 287.

(8) J. NEHRU : **Toward Freedom,** P. 126.

مع هذه المبادىء أو على العكس تتناقض معها . ورسم منحني لتأثير هذين التياريين على سياستها المناهضة للاستعمار يتجاوز نطاق هـذه الدراسة . لذلك فإننا نكتفي هنا بدراسة جانبين منها فقط يتمثلان بموقف الاتحاد السوفياتي تجاه تطور الحركات الوطنية ، ومواقفه في هيئة الأمم المتحـدة .

فخلال الحرب وبعدها مباشرة ، اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفـاً متحفظاً للغاية تجـاه الحركات الوطنية لكي لا يقضي على وحـدة عمل الحلفاء . إلا أنه حين ظهر الانقسام بين الشرق والغرب ، في بداية عـام ١٩٤٧ ، وبدأ تحالف العالم الرأسمالي ضد العالم الاشتراكي ، أصبحت مناهضة الاستعمار سلاحا سياسيا يستخدمه الاتحاد السوفياتي ضـد العالم الغربي .

فقد جرى بحث المسألة الاستراتيجية في المناطق الاستعمارية في جلسة الكومنافورم (منظمة استشارية بين مختلف الأحزاب الشيوعية في العالم ، ألغيت عام ١٩٥٦) الافتتاحية في أيلول ١٩٤٧ . ففى هـذه الجلسة كرر المنظر أندريه جانوكوف المقولات الستالينية المتعلقة بضرورة المسـاعدة علـى تطوير التخريب في المستعمرات . وأكد أن الاتحـاد السوفياتي « المدافع الحقيقي الوحيد عن حرية واستقلال الأمم كافة ، وعـدو الاضطهاد القومي والاستغلال الاستعماري بكافـة أشكاله » . وأضاف بأنـه لا يمكن نجـاح تطور حركات تحرير الشعوب المستعمرة إلا بإخضاعها لسيطرة البروليتارية وبقيادة الأحزاب الشيوعية . وأشار الى أن « الوطنيين البرجوازيين يعملون أحيـانا على تشجيـع فكرة « الحياد » أو ما يسمونه بالطريق المتوسط بين الامبريالية والشيوعية بهدف تمويه مصالحهم الحقيقية . فتتناقض أعمالهم مع نظرياتهم ... ويظهرون بمظهر العملاء للامبريالية »(٩) .

(9) E. JOUKOV : Crise du système colonial, Moscou 1949.

وقد اضعف التمسك بهذه السياسة لوحدها ، حتى موت ستالين، نفوذ الاتحاد السوفياتي اكثر مما زاد في قوته . الأمر الذي قاد الى تعديلها بدءا من عام ١٩٥٤ .

« ارتكبت احيانا أخطاء جسام في تقدير دور برجوازية الدول الغربية في الحركة المناهضة للامبريالية ... وظهرت في المستعمرات برجوازية وطنية لتطالب لها بمكان تحت الشمس .. ووجد في كل بورجوازية منها زعماء سياسيين قادرين وحاذقين مثل نكروما ، وازيكيويه ، الخ ... »(١٠) .

فكما نرى لم يكن الهدف العودة عن مبدأ التحرر من الاستعمار الضروري . بل كان الهدف كما يريد لينين العودة الى الوسيلة الانجع لتحقيق ذلك : اي وحدة قوى جميع الحركات الوطنية .

ووجد الاتحاد السوفياتي في منظمة الامم المتحدة مجالا لنصرة مبادئه وسياسته القومية بآن معا ، وذلك بتنصيب نفسه بطلا لكافة الشعوب المستعمرة المكافحة ضد « الاضطهاد الأجنبي » . وبما أن الاتحاد السوفياتي فشل في سان فرانسيسكو في دفع المؤتمر الى قبول تعميم نظام الوصاية الدولية على البلدان المستعمرة ، الأمر الذي قد يكون أحسن وسيلة للقضاء على نفوذ الغرب في القارات الاخرى ، فقد أصبح الوفد السوفياتي الى منظمة الامم المتحدة المشهر الذي لا يمل بالجمود السياسي واستمرار البؤس والاستغلال في المستعمرات. واحتج على اجراءات القمع واستخدام الجيوش لضمان استمرار طاعة الشعوب للدول الاستعمارية . وشكل الاتحاد السوفياتي مع المجموعة العربية ـ الآسيوية ، واحيانا مع الامريكيين اللاتينيين « التحالف المناهض للاستعمار » في الامم المتحدة ـ والذي كان عبارة عن مجموعة متغيرة من البلدان ومنقسمة على نفسها حول المسائل الأخرى ، الا انها تناضل

(10) I. POTHEKIN : Moscow News, 1955.

دوماً من اجل تحرير المستعمرات . فكانت القرارات التي قدمها الروس ودافعوا عنها تتجاوز دائماً المقترحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة الامريكية المهتمة بعدم خرق تضامن المعسكر الغربي . ووضعت هـذا المعسكر في وضع صعب أمام الراي العام في العالم الثالث ، واجبرت الدول الاستعمارية على تقديم بعض التنازلات التي لم يكن من الممكن أن توافق عليها بشكل تلقائي .

ج ـ موقف الاحزاب الشيوعية الغربية :

ان إخلاص الأحزاب الشيوعية الغربية للمبادىء اللينينية جعل منها المشجع الدائم للقضاء على الاستعمار الا أن بعض الاعتبارات السياسية قادت الى بعض التباينات الهامة في هذا الموقف . فما يمكن قوله حول **الحزب الشيوعي البريطاني** بسيط جداً لان نشاطه كان عملياً قليل الأهمية سواء على المستوى البرلماني (لم يعد الحزب ممثلاً في مجلس العموم بعـد عـام ١٩٥٠) أم على المستوى الاجتماعي رغـم وجود علاقات شخصية متينة بين بعض اعضاء هذا الحزب ومناضلي الأحزاب في المستعمرات . اما الحزب الشيوعي الهولندي فقد أدرج في برنامجه لما بعد التحرير امر تحقيق استقلال أندونيسيا . الا أنه كان يعتقد بأن تعاوناً طوعياً بين هولنده واندونيسيا أمر مرغوب فيه ، ويمكن قيامه على أساس الحقوق المتساوية . واستمر بالدفاع عن ذلك حتى بعد ان صوت الناخبون الهولنديون لصالح استخدام القوة في مايس ١٩٤٦ . نافقده موقفه المعتدل هذا جزءاً من نفوذه بين الشيوعيين الأندونيسيين وأصبح يشكل في نظرهم حزباً استعمارياً . والواقع أن الحزب الشيوعي الاندونيسي تميز دوماً بمواقفه المتطرفة التي استنكرتها جميع الاحزاب الشيوعية الأخـرى .

وكان **الحزب الشيوعي الفرنسي** يعتبر ان تحرير المستعمرات يجب ان يكون هدف الاستعمار النهائي وأن ذلك لا يمكن تحقيقه الا بعد أن تصل الشعوب المستعمَرة الى مرحلة النضج اللازم لحكم نفسها بنفسها ، والى وضع اقتصادي يسمح لها بالمحافظة على الاستقلال الحقيقي .

« يقول الشيوعيون الفرنسيون الواقعيون بوضوح وبلا غموض : لئن كان لشعوب فرنسا ما وراء البحار الحق بالانفصال عن الميتروبول فقد يكون هذا الانفصال في الوقت الحاضر ضد مصالح هذه الشعوب . والواقع فان ابناء أفريقيا ، على سبيل المثال ، لا يشكلون جزءاً من الأمة الفرنسية كما عرفناها الا أن من مصلحتهم ربط مصيرهم بمصير فرنسا الجديدة »(١١)

ويمكن للمرء أن يجد الفكرة نفسها في أول مشروع للدستور الذي تصور الشيوعيون والاشتراكيون فيه امكان اقامة اتحاد فرنسي لا مركزي والاعتراف الضمني بحق الشعوب بالانفصال . فبحسب رأيهم ، لن يستفيد في الحال من الاعتراف بهذا الحق سوى الهند الصينية التي تعتبر منفصلة عملياً du fait . وصوت الحزب الشيوعي لصالح الدستور ١٩٤٦ ليس لأنه كان يشك في الحكومة فحسب ، بل لأنه كان يرى فيه نهاية نظام « الاستعمار التعسفي العاتي »، ووعداً للمستقبل نصت عليه المبادىء الواردة في ديباجة الدستور . وفي السنوات التالية ، بدا له الاتحاد في الشكل الذي بني عليه اتحاداً مزيفاً و « امبراطورية مموهة » . وبعد أن أدان كل تنازل لصالح الاستعمار وكل مفهوم تمزيقي اعمى ، بنى الحزب عقيدته على مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها وعلى الطبيعة التعاقدية للروابط التي يمكن أن تبقى بينها وبين الميتروبول .

« إن إقامة روابط بين فرنسا وكل بلد من بلدان ما وراء البحار غير ممكن . الا اذا كان ناجماً عن مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والممثلين المؤهلين لهذه البلدان . كما يجب أن يكون الاتحاد الذي ننادي به مكوناً من مجموع هذه الروابط المتنوعة حقاً على المستويات السياسية

(١١) **Cours de l'école élementaire du Parti Communiste français, 4è leçon, la Nation Française, 1944, P. 12.**

والاقتصادية والثقافية ... ستجد بلدان ما وراء البحار نفسها بعد تحريرها أمام مشاكل عظيمة اقتصادية وثقافية الخ .. يمكن أن يساعد التفاهم بينها وبين فرنسا على حلها ضمن أفضل الشروط »(١٢) .

ولئن كان المذهب ثابتاً ، فقد وجب تكييف سياسة الحزب مع بعض الاحتمالات : ما دام الحزب باقياً في السلطة فقد كان يخشى عزل نفسه عن شركائه فيها ، ثم بعد استبعاده من السلطة ، أصبح من الصعب جداً عليه القضاء على التردد ، ولو لدى بعض أعضائه ، « أمام اعلان حق الشعوب المستعمرة والخاضعة بتقرير مصيرها (الفكرة ٢٥ ، ايفري ١٩٤٥) . هكذا اذن تباين نشاط الحزب وفقاً للرأي العام الفرنسي والوضع السائد في البلد المستعمر المعني .

فقد التزم بشدة في تأييده لعقد مفاوضات مع الجمهورية الفيتنامية ، وفيما بعد ضد الحرب في الهند الصينية . الا أنه كان اكثر تحفظاً بالنسبة للحركات عظيمة التجزئة لدرجة لا تسمح معها بظهور ارادة تحرر واضحة لدى شعوبها . فقد عزيت مثلا أحداث قسنطينة (مايس ١٩٤٥) الى « تحريضات العملاء الهتلريين » . وفي أيلول ١٩٤٧ ، عارض الشيوعيون فكرة استقلال الجزائر التي كان ينادي بها الحزب الشعبي الجزائري بقيادة مصالي الحاج . « لانه ليس بامكان الشيوعيين أن يدعموا قسما من الحركة الوطنية الجزائرية الذي ينادي باستقلال هذا البلد الفوري ، لان هذا الطلب لا يخدم مصالح الجزائر وفرنسا »(١٣) وبدت ثورة كانون الثاني ١٩٥٤ في نظر الشيوعيين ، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الفرنسيين ، بمثابة محاولة معزولة . هكذا على الرغم من التأكيد على تضامن الطبقة العاملة الفرنسية مع الشعب الجزائري في نضاله ضد القمع ومن أجل الدفاع عن حقوقه ، فقد كتبت صحيفة **الومانتيه** تقول : بأن الحزب الشيوعي « لا يمكنه تأييد اللجوء الى اعمال فردية

(12) L. FEIX : XVIc Congrès du PCF, Le Havre, 1956.

(13) Cahiers du Communisme, spet. 1947, P. 851.

يمكن ان تلعب لعبة اسوأ الأشخاص الاستعماريين » . وبعد ثمانية أيام طالب بيان للحزب بالاعتراف « بشرعية المطالب المنادية بحرية الشعب الجزائري » وبمناقشة « هذه المطالب مع ممثلين مؤهلين للرأي العام الجزائري بكامله » (بيان الحزب الشيوعي ٨ تشرين الثاني ١٩٥٤) عندئذ بدا له ان التفاوض بين فرنسا وهؤلاء الممثلين بمثابة المخرج الوحيد للحرب . وبعد انتخابات كانون الثاني ١٩٥٦ ، صوت الحزب لصالح منح حكومة (موليه) كافة الصلاحيات على أمل أن يؤدي ذلك الى عقد مثل هذه المفاوضات :

« اننا نؤيد وجود روابط سياسية واقتصادية وثقافية بين فرنسا والجزائر ، لاننا نعتبر هذا الموقف منسجماً مع مصلحة الشعبين الفرنسي والجزائري بما في ذلك الاغلبية الساحقة من سكان الجزائر ذوي الاصل الأوروبي .

« الا أنه لا يمكن تنفيذ مثل هذه السياسة الا اذا منح الشعب الجزائري فرصة الموافقة عليها بحرية »(١٤) .

وادى موقف الحزب هذا الى اتهام جبهة التحرير الوطنية الجزائرية « بالدفاع عن مواقف شوفينية وبخيانة مبادىء الاممية والدعم غير المشروط لنضال الشعوب المستعمرة المناهض للامبريالية »(١٥) .

٣ ـ الولايات المتحدة الامريكية والمسالة الاستعمارية

أصبحت مناهضة الاستعمار احدى الافكار الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها . ففي حين أن الشعوب الخاضعة عقدت الآمال العريضة على هذه السياسة ، فقد

---

(14) J. DUCLOS : Assemblée Nattionalle, 12 mars 1956.

(15) **LE PCF et la Revolution algérienne.** Document publié par la Fédération du F.L.N., 15 Fev. 1958.

رأت الدول الاستعمارية فيها سبباً للحذر . وغذت هذه الفكرة تصريحات المسؤولين الامريكيين المتكررة ، وخصوصاً تصريحات الرئيس روزفلت والرجال الذين يعملون الى جانبه وما بذلوه من جهود سياسية خلال الحرب . هكذا بعد فترة من العزلة وعدم الاهتمام بهذه المسألة ؛ استأنفت أمريكا التقليد الويلسني . وقد وجد البعض في هذا الامر رد فعل كريم من جانب شعب لا زال يذكر انه قضى على عبودية الاستعمار ومتشبع بروح الحرية . ورأى فيه البعض الآخر عملية حسابية لتجار يبحثون عن المواد الأولية والأسواق ، والاحتفاظ بالرغبة السرية الرامية الى اضعاف الدول الاوروبية المنافسة . والحقيقة فقد ساد في الولايات المتحدة ، كما في أماكن اخرى ، عدة تيارات فكرية مختلفة جداً حول المسألة الاستعمارية ، مستلهمة من إيديولوجيات ومصالح جد متنوعة . وكان تأثيرها في تحديد السياسة الأمريكية متعدد الأشكال ومرتبطاً بتقلبات الظروف الدولية . ويمكن تمييز مرحلتين مختلفتين تماماً في السياسة الأمريكية تشكل وفاة روزفلت (١٢ نيسان ١٩٤٥) الحد الفاصل بينهما ، شهدت خلالهما هذه السياسة تغييرات عميقة في منهجها إن لم يكن في مبدئها الرسمي .

آ ـ مناهضة ف. د. روزفلت للاستعمار :

رغم أن المقام الرفيع الذي حظيت بـه الافكار الويلسنية يعـود خصوصاً للاستقبال الذي خصتها به الأوساط الليبرالية في جميع أنحاء العالم ، فان هذه الأفكار كانت تشكل جزءاً من الأساس العقائدي الواسع الانتشار الذي يجد مصدره في أصول الأمة الأمريكية نفسها . فقد رأى الأمريكيون في حق الشعوب باختيار حكوماتها أحـد أشكال الحريـة الأساسية . ولئن كان من غير السهل الكشف عن هذا التيار بشكل مستمر في السياسة الأمريكية بعد الحر بـالعالمية الأولى ، فإن المرء يلحظ بعض مظاهره من حين لآخر .

هكذا تخلى الرئيس هوفر عن دور البوليس الدولي الذي خص ت. روزفلت الولايـات المتحدة به (٠) (١٩٠٤) ، الـذي استخدم ، بالاستناد على مبدأ مونرو ، بمثابة مبرر لممارسة الرقابة العسكرية والمالية على جزر الكاريبي الصغـيرة . ومن بعده سعى ف. روزفلت عن يقين الى استبدال سيطرة الولايات المتحدة الفعلية بـ « المشاركة الحقة » Partnership في بناء العلاقات بين الولايات المتحدة والـدول الأمريكية الأخرى . وأقرت المؤتمرات التى عقدت بين الدول الأمريكية الشمالية والجنوبيـة (مونتيفيديو ١٩٣٣ ، بونيس أيرس ١٩٣٦ ، ليما ١٩٣٨) عدم تدخل اي مـن الشركاء بأي شكل من الأشـكال في الشؤون الداخلية والخارجية للشريك الآخر . وفي عام ١٩٣٤ ، تم توقيع معاهدة تايدينغز ــ ماك دوفي التي حددت استقلال الفيليبين في ٤ تموز ١٩٤٦ . وأياً كان سبب إقرارها (كرم أم عملية اقتصادية) فإنها كانت عبارة عن عملية تحرير من الاستعمار .

وزودت الأوضاع الجديدة الناجمة عن الحرب الأفكار التحريرية بقوة متزايدة . فقد أصر روزفلت على التاكيد أمام العالم على المبادىء التي يجب ان يبنى عليها مؤتمر السلام المستقبلي . وكان ذلك احد أهداف المؤتمر الذي عقـد بين روزفلت ورئيس الوزراء البريطـاني ونستون تشرشل في ١٤ آب ١٩٤١ ونجم عنه توقيع **الميثاق الأطلسي** . ففي شهادة ابنه اليوت روزفلت التي لا مبرر للشك فيها نقرأ أن :

خلال هذا اللقاء ، رغم عدم تحلي الرئيس روزفلت بالاستقامة المتزمتة على الدوام ، فلربما أصر على واقع أن « لا يمكن للمرء أن يناضل ضد العبودية والفاشية ويمتنع في الوقت نفسـه عن تحرير الشعوب الخاضعة للسياسة الاستعمارية الرجعية على سطح الأرض » ، وأن المبادىء التي وجهت السياسة الأمريكية استلهمت من التقليد الليبرالي

---

(٠) T. Roosevelt corollary

القائل بإقامة سلام مبني على تطور المبادلات الحرة بين كافة البلدان وتحقيق المساواة بين الشعوب عن طريق العمل على تقدم البلدان المتخلفة . وقد وردت هذه الأفكار في البندين الثالث والرابع من ميثاق الأطلسي :

٣ ـ يحترم (البلدان : الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى) حق كل شعب في اختيار نمط الحكومة التي يرغب بالعيش في ظلها ، ويرغبان في إعادة حقوق السيادة وحرية ممارسة الحكم للشعوب التي حرمت منها بالقوة .

٤ ـ يسعى البلدان الى إفساح المجال أمام كافة الدول ، الكبيرة والصغيرة ، المنتصرة والمغلوبة ، للوصول الى المواد الأولية وعقد الصفقات التجارية اللازمة لازدهارها الاقتصادي .

وقد تضمن هذا الميثاق التباساً أوضحه تشرشل في خطاب له في جيلدهول في لندن ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢ . فبحسب رأيه يقتصر تطبيق بنود هذا الميثاق على شعوب أوروبا الخاضعة للنير النازي فقط ، في حين أن روزفلت أكد على أنها تخص كافة شعوب العالم .

وحين دخلت أمريكا الحرب ، عرّف حكام واشنطن مفاهيمهم بشكل جد واضح . فقد استندت مناهضتهم النشيطة للاستعمار آنذاك على اعتبارات سياسية محددة مفادها أنه لكي يمكن دفع الشعوب المستعمرة للمشاركة بنشاط في المجهود الحربي الى جانب الحلفاء ، فإن من الضروري منحها وعداً بإمكان الاستفادة من النصر المشترك .

فقد أشار اليوت روزفلت الى إصرار والده في كل مناسبة على التأكيد بأن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب من أجل الحفاظ على امبراطوريات الدول الأوروبية الاستعمارية ، وعلى ضرورة إجراء تغيير في الوضع السياسي في المستعمرات . وبعد عقد السلام ، صرح وكيل

وزارة الخارجية سوفر ويلز قائلا : « يجب أن يحمل الانتصار معه تحرير كافة الشعوب ، فقد انتهى عهد الامبريالية . ويجب الاعتراف بحق الشعوب في الاستقلال » .

أما وزير الخارجية كوريل هول فذكر بلده كمثال قائلا :

« أقول بأن الرئيس وانا شخصيا والحكومة كلها نأمل دائما بمنح الحرية للشعوب التابعة كلها وفي أقرب وقت ممكن . وعلى ما أظن فإن سلوكنا تجاه الفيليبين يقدم مثالا جيدا للطريقة التي ينبغي على كل أمة أن تعامل بموجبها أية مستعمرة أو بلد تابع ، أقصد بالتعاون معه من أجل إعداد الاستقلال . لقد أعطينا مثلاً رائعاً لجميع الدول والبلدان التابعة لها »(١٦) .

إلا أن رجالات الدولة الأمريكيين تجاوزوا الحرب وضرورات السياسة الاستراتيجية ، وفكروا بالشروط اللازمة لاقامة سلام دائم . فقد كتب س. ويلز يقول : « كيف يمكننا أن نأمل بقيام عالم حر ومستقر إذا ما بقي نصف سكانه يرزحون تحت وطأة العبودية ؟ » (**نيويورك تايمز** ١٧ تشرين الأول ١٩٤٣) وشغلت الاهتمامات الاقتصادية مكانا هاما لدى الناس المخلصين بعناد لمبدأ « الباب المفتوح » ، لا سيما وأن تطور بلدانهم الصناعي كان يتطلب في حينه إيجاد أسواق لتصريف منتجاتهم وبلدا نممونة بالمواد الأولية فقد كتب ونيدل وايلكي في كتابه **العالم الواحد** One World يقول :

« إن الحرية الاقتصادية هامة كالحرية السياسية . فلا يكفي أن يستفيد كل شعب مما تنتجه الشعوب الأخرى فحسب ، بل أن يتمكن أيضا من بيع منتجاته الخاصة في جميع أنحاء العالم . ولا يمكن أن يقوم سلام أو تقدم اقتصادي في العالم إلا إذا وجدنا وسيلة لهدم الحواجز

---

(١٦) تصريح ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، مذكرات ، المجلد الثاني ، ص ١٤٩١ .

القديمة التي تحول دون انتقال المنتجات عبر العالم » . هكذا تم طرح مشكلـة « تفكيك » الوحـدات الاقتصاديـة التي كانت تشكلهـا بعض الامبراطوريات الاستعمارية .

ولا يعني تحرير الشعوب المستعمرة بأن هذه الشعوب ستحصل على استقلالها في الحـال .

« فنحن نعلم جميعا بأنه ينبغي مرور عـدة أجيـال لكي تصبح الشعوب المتخلفة مؤهلة للحصول على الحكم الذاتي وقادرة على حكم نفسها بنفسها . وإنني على قناعة بأنه ينبغي أن يقوم كل تنظيم دولي على مبدأ أن لا يحق لأية أمة قهر الشعوب الأخرى وإخضاعها لقانونها ، وأن على الأمم التي تتمتع بحق الوصاية على هذه الشعوب أن تمـارس هذا الحق بهدف إعدادها لتصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها . وأن من حق جميع الشعوب التي وصلت الى هذه المرحلة الحصول على الاستقلال سواء كانت سوداء أم صفراء او سمراء أم بيضاء »(١٧) .

يبدو ان هذا النص يعكس تماما تفكير روزفلت في عام ١٩٤٣ في دفع الدول الاستعمارية لقبول فكرة استقلال مستعمراتها في اليوم الذي تعتبر الأمم المتحدة فيه هذه البلدان قادرة على حكم نفسها بنفسها . فقد كانت هذه الخطة موضوع وثيقة حررتها وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان « **إعلان الأمم المتحدة الخاص بالاستقلال الوطني** » . تقول هـذه الوثيقة بأن على الدول التي تملك ميدانا استعماريا أن « تتعاون مع شعوب هذه الأقاليم حتى تجعلها قادرة على الحصول على الاستقلال الوطني » . ومنحها الحكم الذاتي الموسع تدريجيا ، وتحديد التاريخ الذي ستمنح فيه الاستقلال الناجز . أما بالنسبة لبعض الشعوب التي قطعت علاقاتها مع ميتروبولها نتيجة الحرب ، فعلى الأمم المتحدة أن تتحمل

---

(١٧) س. ويلز ، المصدر السـابق .

مسؤولية خاصة فبها ، أي مسؤولية الوصي المكلف باعدادها لاسترداد حريتها . ولم تات هذه الوثيقة عل ىذكر أي بلد اسميا . إلا أن من الواضح أن الأمر يتعلق بالبلدان التي وقعت تحت السيطرة اليابانيـة (برمانيا واندونيسيا والهند الصينية) ، والتي ، حسب رأي روزفلت ، ستحصل على الاستقلال بدون أن يقودها سادتها القدماء الى ذلك . واكتفى وزير الخارجية انطوني إيدن ، الذي قدم إليه النص باستبدال كلمة « استقلال » بكلمة « الحكم الذاتي » الأكثر انسجاما مع بنيـة الامبراطورية التي ترتقي الشعوب فيها نحو وضع الدومينيون داخـل الكومنولث .

لقد تبين أن **نظام الوصاية الدولية** كما تصوره روزفلت غير قابل للتطبيق . فبعد احتلال جزر الباسيفيكي التي كانت تسيطر اليابان عليها آنفا ، وجـد قادة البحرية الأمريكية أن من الضروري الحفاظ عليهـا بسبب ضرورتها لسلامة الولايات المتحدة . ودعم وجهة نظرهم هذه الوزيران ستيمسون وفوريستال ، وانضم إليهما روزفلت بدون تردد . وأعلن في خطابه في بريمرتون (١٢ آب ١٩٤٤) أن القوات العسكـرية الأمريكية قررت حماية القواعد البحرية والجوية التي تمكنها من مراقبة الباسيفيكي . ويفسر هذا الانعطاف في الروزفيلتية سبب عدم تقديم خطة التروست الى مؤتمر دومباتون أواكس (إيلول ١٩٤٤) التي تضمنت الخطوط الكبرى لميثاق الأمم المتحدة . واتفق الثلاثة الكبار (روزفلت وتشرشل وستالين) في يالطة (شباط ١٩٤٥) على حصر ميدان تطبيق نظام الوصاية المحتمل بفئات معينة من البلدان وهي البلدان الخاضعة لنظام الانتداب التابعة سابقا لعصبة الأمم ، والبلدان التي أخذت من العدو بعد الحرب العالمية الثانية ، والبلدان التي يمكنها وضع نفسها طواعية تحت نظام الوصاية . إضافة الى ذلك ، وافق الأمريكيون على عودة بلدان جنوب شرق آسيا المستعمرة (برمانيا ، والهند الصينية ، واندونيسيا) الواقعة في منطقة القيادة البريطانية الى أسيادها القدماء .

ب ـ تأثير « الحرب الباردة » على السياسة الامريكية :

قادت الضرورات الاستراتيجية روزفلت الى إدخال تعديلات هامة على مبدئه المناهض للاستعمار **واكد ميثاق سان فرانسيسكو** ، الذي منح البلدان المستعمرة إمكانات محدودة للارتقاء ، الموقف الأمريكي الجديد . فبناء على طلب الولايات المتحدة ، نص هذا الميثاق على إمكان انتقال البلدان الخاضعة لنظام الوصاية ، والتي تم تحديد فئاتها في مؤتمر يالطة ، الى الحكم الذاتي أو الاستقلال ؛ و « البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي » (المستعمرات) الى الحكم الذاتي فقط ، وأما « المناطق الاستراتيجية » في الباسيفيكي فاصبح لها وضع خاص (المادة ٨٢) جعلها تخضع للسيطرة الأمريكية ، وخارجة عن أية رقابة دولية . هكذا ادى تطور العالم فيما بعد الحرب الى بطلان الحل الجزئي النظري للمشاكل الاستعمارية والرامي الى تحقيق المبادىء والمطامح في الوقت نفسه . وذلك :

١ ـ بسبب « اندلاع » الحركات الوطنية غير المتوقع في المستعمرات والمطالبة بالاستقلال الفوري في قطاعات واسعة من العالم الآسيوي.

٢ ـ نتيجة تصميم الدول الأوروبية الصارم على استعادة سلطتها على هذه البلدان والحفاظ على تفوق اقتصادي فيها ضروري أكثر من اي وقت مضى من أجل نهوضها . وذلك بتقديم بعض التنازلات الشكليـــة .

٣ ـ وقيام القطعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وانقسام العالم الى معسكرين ، البلدان الاشتراكية من جهة ، والولايات المتحدة والدول الغربية من جهة أخرى .

إن بعض البواعث العقائدية للاتحاد السوفياتي وحرصه على عدم ضياع أية فرصة لاضعاف أعدائه في المعسكر الغربي دفعه الى تشجيع

الشعوب المستعمرة على المطالبة بإصرار على حريتها . فوجدت السياسة الامريكية نفسها أمام احد حلين لا مكان للمبادىء الانسانية فيهما :

١ ــ إنشاء معسكر معاد للاتحاد السوفياتي قائم على التحالف بين الدول الغربية التي يشكل المجال الاستعماري عنصرا هاما لقوتها السياسية والاقتصادية . فاستمرار هذه السيطرة يشكل ضمانا لبقاء هذه البلدان داخل التحالف ، ويحفظ لدول الحلف المواد الأولية والقواعد الاستراتيجية اللازمة لسياسة التطويق (تطويق المعسكر الاشتراكي) أو الاحتواء Roll back Containment

٢ ــ أو التخلي الصريح عن قضية وطنيي المستعمرات الذين يمكن أن يلقي بهم في المعسكر المحايد ، بل في المعسكر الشيوعي .

وكان شغل الولايات المتحدة الآمريكية الشاغل عدم الاختيار النهائي بين احد امرين متضادين هما : دعم المواقف الاستعمارية أو دعم الحركات الوطنية . لذلك وجب عليها تحمل الضغوط المتنوعة جدا . ففي كانون الثاني ١٩٥٠ ، صنف تقرير مستشاري الرئيس ترومان الاقتصاديين البلدان المستعمرة ضمن مناطق أساسية Zones-Clés في الصراع بين الايديولوجيتين ، وأوضح بانه يجب القيام بكل ما يمكن لتشجيع الأشكال الديموقراطية فيها وحصولها على الاستقلال . وفي الوقت ذاته ، كان يوجد في الكونغرس تيار معارض لتحرير المستعمرات حجته أنه « عندما يتم إقصاء الاستعمار ، فإن الشيوعية تأخذ مكانه » . وعملت الحكومات المتعاقبة على الحفاظ على توازن صعب بين هذه التيارات المختلفة . وإضافة الى ذلك ، فإن قراءة التصريحات المتوازنة بدقة ، والمحلاة باسنادات لماضي الامة المناهض للاستعمار ، والموشاة بتذكيرات حصيفة لمصالح الولايات المتحدة والدول الغربية الآنية ، تبين مدى حرص الولايات المتحدة على مراعاة شعور الجميع .

هكذا سعت الولايات المتحدة ، البعيدة جدا عن أن تصير زعيمة حركة التحرر ، الى تلطيف حماس البلدان التي كان لها تأثير عليها . ففي عام ١٩٤٨ ، رفضت الاشتراك في التصويت على مشروع قرار المؤتمر الأمريكي المنعقد في بوغاتا (كولومبيا) الذي يدين بعبارات عامة وجود الأنظمة الاستعمارية . وفي عام ١٩٥١ ، عارضت مشروع قرار المجموعة العربية الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة القاضي بجعل حق تقرير المصير احد المبادىء المشروعة المنصوص عليها في إعلان حقوق الانسان . كما سعت الولايات المتحدة الى لعب **دور الوسيط المصالح** في النزاعات التي اثارتها مسألة تحرير الشعوب المستعمرة بهدف تجنب الاضطرابات التي ظنت دوما بأنها ترى وراءها ظل الشيوعية اكثر من كونها هدفا لتقديم حاول ملائمة لها . والواقع ، فان المداخلات الأمريكية ، وخاصة بعد قيام الجمهورية الشعبية الصينية كانت دوما على صلة بسياستها المعادية للشيوعية . ففي اندونيسيا وماليزيا والهند الصينية شجعت الولايات المتحدة حركات التحرر من الاستعمار فيها لكي تقطع الطريق أمام انتشار الأفكار الماركسية فيها . وبالمقابل كان الموقف الأمريكي أكثر تباينا في أفريقيا الشمالية لأن مثل هذا الخطر لم يكن له وجود .

لقد كتبت صحيفة **النيويورك تايمز** التي تعبر عن فكر الحكومة (في ٢ ايلول ١٩٥٥) ما يلي : « أيا كانت عيوب النظام الفرنسي في شمال أفريقيا ، فإن فرنسا هو البلد الوحيد القادر على الحفاظ على هذه المنطقة داخل العالم الحر . إن يد فرنسا العليا أفضل من نظام وطني إقطاعي واستبدادي ، أو من الفوضى والحرب الأهلية » .

وبدا للولايات المتحدة أن على المفاوضات الثنائية أن تؤمن حلا للنزاعات بين فرنسا ومستعمراتها في المغرب ، وسعت أيضا الى إبعادها عن نطاق مناقشات الأمم المتحدة ضد إرادة المجموعة العربية ـ الآسيوية التي ، على عكس ، الرأي الفرنسي ، كانت تؤكد بأن من حق هذه المنظمة

مناقشتها . وعندما لم يكن بإمكان ممثلي الولايات المتحدة منع إدراج المسائل الاستعمارية في جدول اعمال مجلس الأمن أو الجمعية العامة، فقد كانوا يحاولون إيجاد حلول وسط واقتراح صيغ لا قيمة لها ولا تؤدي الى تقدم في حل هذه المسائل ، ولا تجرح شعور أحد ، وغالبا ما كانوا يمتنعون عن التصويت على القرارات الهامة . وقد لخص مؤلف امريكي هذا الموقف بالعبارات التالية :

« منذ عام ١٩٤٥ ، على الرغم من تأكيد الولايات المتحدة في عدة مناسبات على تعاطفها مع جميع الشعوب التي تتطلع الى الاستقلال ، فقد كانت في الغالب حائرة أمام حماس الهجمة المناهضة للاستعمار وعنفها ، والتكتيك المزعج من قبل من يدعمها (الشيوعية) . وسعت الى توجيه هذه الهجمة نحو عقد معاهدات بالتراضي مع مايسمى بالدول الاستعمارية . إلا أنها لم تتمكن بهذا السلوك من الحصول على رضى أي من المعسكرين المتصارعين »(١٨) .

والحقيقة ، كانت الدول الغربية مثل الشعوب المستعمرة تشك بهذه السياسة ذات « الوجهين » . لقد شكت هذه الدول بالتصريحات الأمريكية لأنها لم تكن دوما حسنة النية ، لأن الضغط الممارس على الميتروبولات باسم « المصلحة الجماعية » لم يكن متحفظا . لا سيما وأن نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي ، وبالتالي السياسي ، كان في العديد من المجالات ، على استعداد لأن يأخذ مكانها في المواقع التي تتخلى عنها . لقد شكك غالباً في رأيها أكثر مما شكك في نيتها الطيبة . فقد اتهمها اندريه سيجفريد :

« بتشجيع الانتفاضة بين الشعوب الخاضعة ، وخلق الاضطراب الذي قد يستفيد الاتحاد السوفياتي منه في النهاية ... واشعلت الولايات المتحدة الثورة في عدة مناسبات دون أن تشعر بذلك أو تقدر

(18) Julius W. PRATT : Anticolonialism in U.S. Policy, P. 146.

النتائج »(١٩) . وجاءت إدانة الموقف الأمريكي الاكثر صراحة من السير آلان بورنز في كتابه **الدفاع عن المستعمرات** In defense of Colonies (١٩٥٧) .

وقد حظيت امريكا واشنطن ولنكولن وويلسون بإعجاب وطنيي المستعمرات ، وانتظروا منها مساعدة منزهة من اجل الحصول على حريتهم . الا أن تطورات سياسة الولايات المتحدة منذ مؤتمر سان فرانسيسكو قضى تدريجيا على هذا الرأسمال من الثقة . وانتقدوها لعدم استخدامها لنفوذها في عام ١٩٤٥ في دعم الشعوب المستعَمرة ، وقبولها بالوضع القائم مثلما كانت تأمل الدول الاستعمارية بل وأكثر من ذلك في حصر دعمها بهذه الدول فقط ، وتزويدها بهذا الشكل بالوسيلة التي ساعدتها على استعادة سيطرتها على هذه الشعوب (خطة مارشال) . وبما أن اعتدال تصريحات الولايات المتحدة في الامم المتحدة كذبت بشكل شبه دائم تأكيداتها الشفوية ، فقد أثارت الشك بتعلقها ، كالاوروبيين ، بالحفاظ على سيطرة الشعوب المتقدمة على الملايين من « المخلوقات البائسة » العاجزة عن المطالبة بالاستقلال وتحمل ما يترتب عليه من مسؤوليات ، وتسترها خلف التشدق الكلامي (« كرامة ومساواة الاشخاص والشعوب في عائلة الامم الكبيرة» كما يقول نيكسون) . فقد كتب المناضل الوطني الاندونيسي سجهرير في عام ١٩٤٨ يقول :

حتى أن البعض اعتقدوا بوجود تحالف بين الرأسماليات الغربية هدفه دعم الامبرياليات : « فلطالما استمر وجود الراسمالية والامبريالية الانكليزية والامريكية ، فلن نتمكن من تحقيق استقلالنا الناجز مهما بذلنا من جهود »(٢٠) .

---

(19) The New York Times, 7 fev. 1949.

(٢٠) نقلا عن G. GOSHAL : People in Colonies, P. 220.

٤ ـ الامم المتحدة ومشاكل التحرر من الاستعمار :

ان ما ورد في ميثاق الامم المتحدة لا يدل على انه سيكون لهذهالمنظمة تأثير في تطور المسائل الاستعمارية . ومع ذلك فقد أصبحت اجتماعاتها ميدان مجابهة بين المدافعين عن الاستعمار التقليدي وانصار التحرر من الاستعمار . وكان هناك عنصران لصالح الفئة الاخيرة . الاول أن أوروبا حظيت بالدرجة الثانية في تكوين الجمعية العامة وفكرها . والثانيالنباين في مواقف كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الهادف الى عدم فقدان محبة « العالم الثالث » . هكذا أصبحت الامم المتحدة **محكمة مقاومة الاستعمارالمناضلة** او **هيئة التحكيم** التي ظهرتالدولالاستعمارية امامها بمظهر المتهم غالبا .

آ ـ ميثاق سان فرانسيسكو :

حالت الاختلافات في وجهات النظر،خصوصا بين روزفلت وتشرشل، للدول الثلاث الكبرى دون اعداد حل للمشاكل الاستعمارية قبل انتهاء الحرب . وتم الاتفاق بينها على أن يكون الامر موضوع تشاور بين الدول الداعية (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين) قبل افتتاح مؤتمر سان فرانسيسكو . وبناء على خطة اعدتها واشنطن ـ اقل اهمية بكثير من سابقاتها ـ اتفق وزراء الدول الخمس على « مخطط عمل » مؤلف من قسمين . الاول يتالف من قواعد عامة بخصوص ادارة المستعمرات ، والثاني يحتوي على الخطوط الرئيسية لنظام وصاية دولي غامض بما فيه الكفاية يخص فئة غير محددة من البلدان .

ودار نقاش طويل جدا حول هذه الوثيقة (٤٨ يوما) . أدى للمرة الاولى الى قيام صدام بين القوتينالمتصارعتين في المجلس:«الاستعماريين» و « المناهضين للاستعمار » . وراهن الفريق الثاني على إدراج مسألة تعميم الوصاية الدولية على جميع البلدان الخاضعة وحق الجميع

بالوصول الى الاستقلال الكامل ضمن ميثاق الامم المتحدة . وكانت وجهة نظر الصين ، التي حظيت بدعم كل من الاتحاد السوفياتي واوستراليه ونيوزيلندة ومصر والدول الخاضعة لنظام الانتداب سابقا في المشرق وبعض دول أمريكا اللاتينية ، تقول بأن العديد من الشعوب الخاضعة تتطلع لا الى الحصول على الحكم الذاتي فحسب ، بل الى الاستقلال أيضا ، واذا تم حذف هذه الكلمة (الاستقلال) من النصوص فسيؤدي الى خيبة آمال الكثيرين . ومن جهة أخرى ، فان الحد من الهدف النهائي سلفا يتناقص مع حق تقرير المصير الوارد في المادة الاولى من الميثاق . وقد أجابت على ذلك بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة بأنه لا يمكن تطبيق القواعد النموذجية على كافة الشعوب بلا تمييز . لان بعض المجتمعات المستعمرة متخلفة جدا ولا تتطلع الى الاستقلال، وبعضها الآخر صغيرة جدا بحيث لا يمكن أن تشكل دولا ، وأخيرا ينقص الاغلبية منها الكوادر والموارد الكافية لتجهيز نفسها بنفسها ، أو أنها لا تجذب ، للسبب نفسه ، الاستثمارات الاجنبية . وأكد الامريكيون على الاعتبارات الاستراتيجية التي تجعل الارتباط المتبادل بين الشعوب أمرا مرغوبا فيه . وكان من الواضح أن الدول الاستعمارية تبحث بالدرجة الاولى عن استبعاد فرض رقابة الامم المتحدة على مستعمراتها .

وانتهى الامر الى الاتفاق (في ١٨ حزيران ١٩٤٤) على التمييز بين فئتين من البلدان . الفئة الاولى وتضم البلدان الخاضعة لنظام الوصاية (البلدان الخاضعة لنظام الانتداب سابقا) والبلدان المستعمرة التي تحولها الدول الاستعمارية طواعية الى هذا النظام ، والبلدان التي يمكن نزعها من الدول المعادية بعد الحرب العالمية (الثانية) ، والفئة الثانية وتضم البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي (لم تعد كلمة « مستعمرات » مستخدمة) .

أما بالنسبة **للبلدان الخاضعة لنظام الوصاية** فقد انشأ الفصلان الثاني عشر والثالث عشر من الميثاق نظام الوصاية الدولي ، الذي ستحدد

اصوله بمعاهدات خاصة (معاهدات الوصاية) تعقد بين منظمة الامم المتحدة والدول المعنية مباشرة . وهدف هذا النظام « تسهيل تقدم السكان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتطوير مستوى تعليمهم »، وكذلك تسهيل ارتقائهم التدريجي«نحو القدرة عللى حكم انفسهم بأنفسهم او **الاستقلال** ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الاوضاع الخاصة بكل بلد ، والتطلعات التي تعبر عنها الشعوب المعنية بحرية ، والتدابير والاحكام المنصوص عليها في معاهدات الوصاية » .

وتكون « السلطات القائمة على الادارة (دولة أو عدة دول من المنظمة نفسها) مسؤولة عن ادارتها أمام الجمعية العامة للامم المتحدة ، وتحت سلطتها ، امام **مجلس الوصاية** . ويمكن لهاتين المنظمتين فحص التقارير السنوية التي تقدمها السلطة الادارية والمحررة بموجب استمارة أسئلة نموذجية يضعها مجلس الوصاية ، واستلام العرائض ودراستها ، والقيام بزيارات دورية للبلدان الخاضعة لنظام الوصاية ، واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة طبقا لمعاهدات الوصاية .

اما البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، فكانت موضوع الفصل الحادي عشر من الميثاق . فلم يخصص أي هدف سياسي واضح للدول « الاعضاء في منظمة الامم المتحدة » (وهي الميتروبولات السابقة) المسؤولة عن ادارة هذه البلدان ، بل بعض الواجبات ذات الطابع العام فقط . و « عليها الاعتراف بأولوية مصالح شعوب هذه البلدان » ، وتقبل « بواجب تسهيل ازدهارها كمهمة مقدسة » ، أي :

١ ــ ضمان تقدمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتطوير التعليم فيها مع احترام ثقافتها .

٢ ــ معاملتها بعدالة وحمايتها ضد الاجراءات التعسفية .

٣ ـ تطوير قدراتها على حكم نفسها بنفسها ، واخذ تطلعاتها السياسية بعين الاعتبار ، ومساعدتها على تطوير مؤسساتها السياسية الحرة تدريجيا بالقدر المناسب للاوضاع الخاصة بكل بلد وسكانه .

الا ان المادة ٧٣ تضمنت شيئا جديداً وهو الزام الدول « الاعضاء المسؤولة عن الادارة بارسال المعلومات الاحصائية وغيرها ذات الطابع التقني الخاصة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليم عن البلدان المسؤولة عنها الى الامين العام للامم المتحدة بشكل منتظم » .

وجرت الاشارة مرارا الى طابع التسوية لميثاق نجم عن نقاش طويل بين طرفين لهما الاهتمام نفسه بالموضوع . ونجح الطرفان بالوصول الى توليفة تتضمن وجهات نظر واقعية ومفاهيم طوبائية ، ليبرالية ومحافظة ، استعمارية ومناهضة للاستعمار ، بحيث يمكن لكل طرف أن يجد فيها بعضا من الرضى . لكن اذا أضفنا الى نصوص الفصول المذكورة آنفا المبادىء الواردة في الفصل الاول (المادة الاولى) للميثاق ، الذي حدد أهداف منظمة الامم المتحدة بـ « تطوير علاقات الصداقة بين الامم القائمة على **مبدأ المساواة بين الشعوب ، وحقهم في مصيرهم** » ، فانه يمكننا تقدير التقدم الذي أحرزته فكرة التحرر منذ تحرير ميثاق عصبة الامم عام ١٩١٩ . فالتغييرات التي طرأت على التسمية تعد رمزا لذلك . فلم يعد هناك ذكر للمستعمرات ، بل لبلدان لا تتمتع بالحكم الذاتي ، ولا لدول استعمارية ، بل لدول « مسؤولة عن الادارة » . وأدين مذهب الاستيعاب والدمج بشكل قاطع بذكر واجب احترام ثقافة الشعوب « المحكومة » . ومن جهة أخرى ، وجدت الرقابة الدولية في النصوص الوسيلة لتمارس نفسها . ففي البلدان الخاضعة لنظام الوصاية ، أصبحت وسائل تقصي درجة نظامية ممارسة « السلطة الادارية » بين يدي **مجلس الوصاية** الذي جعل تكوينه منه عامل رقابة متيقظة . فلم يعد هذا المجلس عبارة عن لجنة من الموظفين تختارهم الدول المكلفة

بالوصاية ، كما كان حال لجنة الانتداب في عصبة الامم ، بل منظمةيتالف نصف اعضائها من ممثلين من اعضاء الجمعية العامة ينتخبون لمدة ثلاث سنوات . فاصبح حظ الدولة المكلفة بالادارة في أن تشكل الاغلبية فيها ضعيفا . وسمحت نشاطات هذا المجلس ومناقشة تقاريره أمام الجمعية العامة بامكان نقد علني لادارة « السلطة المكلفة بالادارة » ، وبممارسة الضغط عليها للقيام بتعديلات دستورية .

الا أن الميثاق لم ينص على اقامة جهاز لمراقبة مدى قيام الادارة الاستعمارية بواجبها في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي الواردة في المادة ٧٣ . ولم تكن هذه الواجباتفي نظر الدول « الاعضاء المكلفة بالادارة » التي قبلت بها الا تأكيدات على مبادىء عامة ذات طابع غير ملزم ، ولا يمكن للامم المتحدة استخدامها لاقامة رقابة عليها . ولكنهم لم ينتبهوا الى أن الفقرة ياء من المادة ٧٣ المتعلقة بالتزويد بالمعلومات التي صوت عليها بناء على طلب المندوب الاوسترالي (الذي قال : « يجب أن يؤدي هذا الواجب الى منافسة نزيهة بين الدول الاستعمارية بهدف تحسين ظروف معيشة الشعوب المسؤولة عنها ») كانت الفرجة التي يمكن بفضلها أن تصبح منظمة الامم المتحدة جهاز حرب ضد الاستعمار.

ولا يتمتع **مجلس الامن** بأية أهلية خاصة تسمح له بالتدخل في الشؤون الاستعمارية . لأن الميثاق حدد « مسؤوليته الأساسية بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين » . إضافة الى ذلك ، تم تنظيم المجلس بشكل يسمح له بممارسة وظائفه بشكل دائم . كما انه بحث في الخلافات التي تحولت غالباً الى نزاعات علنية بين الميتروبولات وحكومات الدول التي لا تعترف بمعايير القانون الدولي بسيادتها ، والتي لم تكن دولاً تابعة (اندونيسيا ، وتونس والمغرب) .

وطرحت مداخلات مجلس الأمن مشاكل قانونية ، فقد تعلل المشككون بالخطر الذي تمثله هذه النزاعات على السلام الدولي . ولم تعترف الدول المتهمة بأهلية المجلس في البحث في « قضية داخلية

بحتة » . واعتبره البعض متردداً جداً في نشاطه . ووجده البعض الآخر غير مناسب . وسنرى فيما بعد أنه كان متأثراً بتكوينه الذي ضمن سيطرة الدول الاستعمارية وبنظام التصويت فيه الذي تتطلب قراراته أغلبية سبعة أصوات (من ١١) ، وبقدرة أي من الأعضاء الدائمين فيه على تعطيل القرار باستخدام حق الفيتو . وكان اختلاف الأيديولوجيات والمصالح التي تقسم العالم الى كتلتين والصدام بين الدول الاستعمارية الكبرى والدول المناهضة للاستعمار ملموساً في مجلس الأمن بشكل أهم من أية مؤسسة أخرى من مؤسسات منظمة الأمم المتحدة .

ب ـ مناهضة منظمة الأمم المتحدة للاستعمار :

على الرغم من وجود روح مناهضة للاستعمار ، فلم تؤد النصوص التي وضعها الواحد والخمسون عضواً المؤسسون لمنظمة الأمم المتحدة (من بينهم ٢٧ مستعمرة) الى أي « انقلاب » ، وبقيت الإمبراطوريات الاستعمارية ظاهرياً على حالها . إلا أن مستقبلها بقي مرتبطاً بالتفسير المحدود أو التطوري الذي سيفسر به الميثاق ، اي على سيطرة التيار الثوري أو التيار المحافظ بين هذين التيارين المتصارعين اللذين اصطدما منذ اليوم الأول . وشكلت الدول التي ألقيت المسؤوليات على عاتقها أي فرنسا وبلجيكا والبلاد المنخفضة ، والتي أجبرتها الحالة الصعبة التي وجدت نفسها فيها على قبول أحكام الميثاق ، وإنكلترة الملتزمة جزئياً بسياسة ليبرالية ، شكلت قوة المقاومة المصممة على عدم الشطط في تقديم التنازلات . وساعدها على ذلك الولايات المتحدة المتقلبة التي تبنت سياسة الدول المناهضة للاستعمار عام ١٩٤٥ ، وتطورت بسرعة فيما بعد باتجاه اختيار دور الوسيط المصالح المنحاز الصعب . وبالمقابل تشكلت قوة دولية ثالثة (رفدها بشكل منتظم الأعضاء الجدد الذين انتموا الى الأمم المتحدة في السنوات التالية) . واتسمت هذه القوة بمناهضتها الدائمة للاستعمار . ووجدت في النضال المناهض للاستعمار العنصر الاساسي ، إن لم يكن الوحيد ، لتماسكها وكان على راسها مجموعة من دول أمريكا اللاتينية التي اصطدمت الحركة الوطنية

فيها « بالمستعمرات » الأوربية في الجزء الغربي من القارة واعاقت بعض مطالبها الإقليمية (مطالبة الأرجنتين بجزر الفوكلاند ، وغواتيمالا بالهندوراس) .

فقد تعددت تصريحات مؤتمر اللجنة الأمريكية (التي انشئت عام ١٩٤٧) . إذ صرح ممثل بيرون عام ١٩٤٩ قائلا : « لقد عملنا وسنعمل لتحقيق هدف واحد هو القضاء على الاستعمار بكافة أشكاله وأينما وجد » . وفي الاجتماع نفسه تم تبني قرار ينص على ما يلي : « ستبذل الشعوب الأمريكية (اللاتينية) وحكوماتها كافة جهودها للقضاء على كل حالة من حالات التبعية في القارة وبكافة الوسائل المتاحة » . ولم يزعج هذا الحماس عمليا الولايات المتحدة ، التي بدا لها بمثابة انحراف فعال بحق تطور الأفكار « الراديكالية » المعارضة ل « راس المال الأجنبي » المتهم « بتصعيد تبعية أمريكا اللاتينية للدول الصناعية واستمرارية الوضع الاستعماري » . (آ. وايتيكر) .

اما **المجموعة العربية ــ الآسيوية** ، التي مزقتها المنافسات الداخلية فقد استعادت وحدتها من خلال النضال ضد الاستعمار . فمنذ عام ١٩٣٦ ترأست الهند ، ولم يكن استقلالها فعليا بعد ، حركات تحرير الشعوب الآسيوية . وبرز ممثلها في الأمم المتحدة ل. مينوف بجراة مبادراته وعنف خطاباته . وسعت مصر ليكون لها الدور نفسه بالنسبة للدول العربية ، وأصبحت بطلة نضال هذه الدول ضد السيطرة الفرنسية والانكليزية . ولم يبدأ دور الأفارقة إلا في وقت لاحق .

وعلى الرغم من الخلافات التي كانت تصدع وحدة القوى المناهضة للاستعمار ، والمناهضة للشيوعية في أمريكا اللاتينية ، والمناهضة للأمريكانية في آسيا ، والصراع القائم بين أعضاء الفريق الأخير (الهند وباكستان ، مصر والعراق) ، فقد استفادت هذه القوى من تفوقها العددي المتزايد الأهمية لفرض وجهات نظرها على الدول « المكلفة

بالادارة » التي تشكل الاقلية . وأصبحت الجمعية العامة التي يتمتع فيها كل عضو بصوت واحد وقراراتها بشأن الأمور الاستعمارية نهائية ، ميدانا لمناقشات هذه الأمور ، واغلبية اعضائهـا على استعداد دومـاً لدعم أي قرار مناهض للاستعمار لأسباب مختلفة » (بورنز) .

وفي حين كانت الدول الغربية تندب سيطرة « الدول الصغيرة ، الأكثر حداثة والاقل تطوراً ، على منظمة الأمم المتحدة » (ج. كينان) ، فان الجمعية العامة مارست سحرا حقيقيا على الحركات الوطنية في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، السعيدة بالاصغاء الى الاتهام الموجه لـ « أسيادها » بعدم احترامهم لحقوق الانسان . وعكس نشاط منظمة الأمم المتحدة بكامله جهود التيار المناهض للاستعمار الراميـة للقضاء على النظام الاستعماري عن طريق تعميم مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير . ولكي يحقق هذا الهدف تم تبني **الميثاق الدولي لحقوق الانسان** (١٠ كانون الأول ١٩٤٨) وقرار ١٦ كانون الأول ١٩٥٢ (رقم ٨/٦٣٦) الذي يوصي الدول الأعضاء بتسهيل تطبيق « حقوق الانسان الأساسية » . وفي الوقت ذاته ، عملت هذه المنظمة على تحقيق الهدف المنشود بشكل أكثر مباشرة ووضوحا . فقد :

١ ــ استخدمت نص الميثاق بكامله من أجل تسريع عملية ارتقاء البلدان الخاضعة لنظام الوصاية عن طريق المداخلات المستمرة للرقابـة الدوليـة .

٢ ــ وسعت الى إخراج الاستعمار مـن نطاق المجـال الخاص للدول الاستعمارية والى وصول رقابة منظمة الأمم المتحدة الى البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، والى منح هذه البلدان وضعا قانونيا مساويا لوضع البلدان الخاضعة لنظام الانتداب .

ويمكن للمرء ان يرى سير هذه الخطة المستمرة من خلال أكداس القرارات المقترحة والمتبناة والتي ينبغي أن يرى في تكرارها الممل ، دليلا على اصرار الذين اقترحوها .

في البلدان الخاضعة لنظام الوصاية . لم تبد الدول الاستعمارية اية عجلة لوضع البلدان الخاضعة لها تحت نظام وصاية الأمم المتحدة عن طيبة خاطر . وبقيت المنطقة المعنية بهذا النظام محدودة . وبدا أن اتساع رقعتها ضعيف الاحتمال . وبينت مناقشة معاهدات الوصاية الثمانية التي قدمتها الدول المكلفة بالادارة في ١٣ كانون الأول ١٩٤٨ ، الإرادة الواضحة لجزء من المنظمة للحد من حقوق هذه الدول ما أمكن فلم يحصل القرار الذي نص على إمكان إدارة هذه البلدان كجزء كمل « من الدول المسيطرة عليها » وإقامة قواعد عسكرية فيها إلا على اغلبية ضعيفة . وذكرت الجمعية العامة باستمرار ان هدف نظام الوصاية « ارتقاء هذه البلدان التدريجي نحو القدرة على حكم نفسها بنفسها او الاستقلال » ، وبأن « هذا الارتقاء يجب أن يتم بأقصر مدة ممكنة » (١٨ تشرين الثاني ١٩٤٨) . وطلبت الجمعية العامة فيما بعد (١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٧) بالحاح من « الدول المكلفة بالادارة » ، تحديد المدة اللازمة لكي تتمكن هذه البلدان من الوصول الى الهدف الذي حدده الميثاق . وحاولت في عدة مناسبات إشراك السكان المحليين في حكم الوصاية في بلدانهم وفي مجلس الوصاية بآن معا لكنها لم تنجح . كما طلب من الدول الاستعمارية المكلفة بإدارة هذا البلد أو ذاك الاجابة على استمارة أسئلة نموذجية مفصلة تتعلق بحكومة البلد ، وبالتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي احرزه سكان البلد المعني . واصبح استخدام العرائض المكتوبة (والشفوية ايضا) ذا أهمية الى حد لا يمكن توقعه . ولم يتوقف عدد العرائض المقدمة من البلدان الخاضعة لنظام الوصاية عن التزايد من سنة لاخرى (فمن اقل من خمسين عريضة عام ١٩٥٠ وصل الى أكثر من خمسمائة عام ١٩٥٥) لدرجة صار معها من الضروري إنشاء لجنة مختصة لدراستها عام

١٩٥٢ . وكان مجلس الوصاية يقوم بتحويل هـذه العرائض المتعددة الموضوعات (والتي تتضمن عدم المساواة في الرواتب ، استبدادية السلطة ، اغتصاب الأوروبين للأراضي ، الشطط في النظام الضريبي ، نقص المشافي والمدارس ، الخ ...) الى السلطة الادارية المعنية . وكان مجرد معرفة عيوب هذه الادارة ونقدها كافيا لاجبارها على اخذ ذلك بعين الاعتبار . ورغم أنه « لم يكن لتوصيات المجلس طابعا إلزاميا » . فقد اصبحت الزيارات التي تقوم بها **وفود الامم المتحدة** لهذه البلدان بشكل دوري بهدف دراسة مشاكلها العامة وتقديم تقرير الى المجلس ، اصبحت سببا في تزايد أعداد هذه العرائض . وبعد موافقة الجمعية العامة سُمح ، اعتبارا من عام ١٩٤٥ ، « للزائرين » بالاتصال المباشر بالراي العام في البلدان المزارة لـ « سماع ممثليه الأكفاء » بشأن المشاكل المحلية . وادى ذلك بلا جدال الى إثارة يقظة حياة سياسية في هـذه البلدان . وابدت السلطات الحاكمة في البداية كثيرا من التردد أمام مسألة السماح للرقابة الدولية بالدخول الى البلدان الخاضعة (حتى أن افريقيا الجنوبية رفضت الموافقة على وضع جنوب غرب افريقية ــ البلد الخاضع سابقا لنظام انتداب عصبة الأمم ــ تحت نظام الوصاية) . وكانت التقارير ترسل بشكل منتظم ، وتستقبل الوفود ببرود أحيانا . وبدأ الارتقاء نحو الأهداف المحددة في الميثاق نتيجة الضغوط التي مارستها المنظمة الدولية والشعوب نفسها بآن معا بعد أن وعت حقوقها .

في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، من حيث المبدأ شكلت مشاكل كافة البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي جزءا من « الشؤون التي ترتبط أساسا بالصلاحيات الوطنية للدولة الاستعمارية » (المادة ٢ ، الفقرة ٧) . ولم يلزم اي نص « الاعضاء المكلفين بالادارة » بعرض هذه المشاكل علىالامم المتحدة ، باستثناء الزامها بارسال المعلومات غير السياسية عنها . في حين أن سلوك الامم المتحدة هدف الى اثبات أن

الفقرة ٧ من المادة الثانية لا تنطبق ، وفقا لبعض احكام الميثاق ، على هذه المشاكل مثلها مثل البلدان الخاضعة لنظام الوصاية . فمنذ عام ١٩٤٦ ، جرت عدة محاولات هدفها البرهان على أن « الميثاق وضع العالم الاستعماري بكامله تحت المسؤولية الدولية » . واصبح تأكيد هذا المبدأ اكثر وضوحا في عام ١٩٤٨ . وفي الكتاب الاخضر لعام ١٩٤٩ بعد أن صرح الامين العام لمنظمة الامم المتحدة بأن « النظام الذي أقامه الفصل الحادي عشر من الميثاق لا يؤثر اطلاقا على مسؤولية الدول المكلفة بالادارة » (ص ٧) ، أضاف قائلا :

« ان واقع ذكر المبادىء المتعلقة بالبلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في الفصل الحادي عشر لا يعني ابداً استثناء شعوب هذه البلدان من خطط التعاون الدولي المنصوص عليها في اجزاء اخرى من الميثاق . فعلى العكس ان المادة ٥٥ من الميثاق تنطبق ، مع مراعاة الاجراءات الدستورية المناسبة ، على البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي مثلما تنطبق على البلدان الاخرى وينبغي على الامم المتحدة بموجبها تقديم المساعدة لتوفير شروط التقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، واحترام الحريات الاساسية » (ص ٨) .

والحقيقة كان المبدأ الذي نادت به السكرتارية العامة اكثر حياء من ذلك الذي سعى الفريق المناهض للاستعمار في المنظمة الى فرضه ، اي **اقامة رقابة سياسية** على البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . ففي الجلسة الاولى التي عقدت في لندن (١٩٤٦) ، ذكر المجلس الاعضاء المكلفين بالادارة بأن « الالتزامات الناجمة عن الفصل الحادي عشر سارية المفعول من الان فصاعداً » ، ونبه الى أن ارسال « معلومات حول **التقدم السياسي** أمر ذو اهمية كبيرة ومرغوب فيه » ، رغم أنه غير الزامي . وفي ١٦ كانون الاول ١٩٤٦ ، تم تأسيس لجنة (لهذا الغرض) مهمتها دراسة المعلومات المرفوعة اليها ، و « مساعدة الجمعية العامة في دراسة هذه المعلومات » وتقديم توصيات تتعلق بالاجراءات التي يجب

اتخاذها في المستقبل » . ونجحت الدول المكلفة بالادارة ، والتي خشيت أن تصبح الرقابة الدولية رسمية بواسطة هذه اللجنة ، في تجنب جعل هذه اللجنة دائمة . ومع ذلك فقد كانت تجدد سنويا في البداية ثم كل ثلاث سنوات فيما بعد ، ولم يتوقف نشاطها ، وان حملت أسماء مختلفة (اللجنة الخاصة ، لجنة الاستعلام حول البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، لجنة الـ ١٧ ، لجنة الـ ٢٤) الا في نهاية عام ١٩٦٣ . وكانت مهمتها وسلطاتها في تزايد مستمر رغم معارضة بعض الدول الاعضاء المكلفة في الادارة . وادى كون أن نصف اعضائها من الدول المكلفة بالادارة وغير المكلفة الى اتخاذها مواقف معتدلة نسبيا . وقامت **اللجنة الرابعة** في الجمعية العامة ، والمكلفة بتحضير اعمال الجمعية العامة المتعلقة بالمسائل الاستعمارية ، بدور المهاجم الفعلي للاستعمار . فقد مثلت هذه اللجنة كافة الاعضاء . وكانت جلساتها علنية . وتحضرها الصحافة العالمية ، و « ظهر الحذر من الدول الاستعمارية والشك فيها بوضوح من خلال مناقشات جلسات اللجنة الرابعة »(٢١) .

وتصاعد الهجوم الاساسي تدريجيا حول مسألة نقل المعلومات . ففي بداية الامر سعى الفريق المناهض للاستعمار الى فرض الزامية تقديم المعلومات السياسية على البلدان المكلفة بالادارة مستندين في ذلك على الطابع الالزامي للفصل الحادي عشر (وجهة النظر التي لم تقبل بها أبداً الدول المكلفة بالادارة) الذي نص على الزامية تحسين مستوى البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في كافة المجالات بما فيها السياسي منها . وأكد على حق الامم المتحدة بالاطلاع على كيفية تطبيق هذه الالتزامات . وهذا ما هدف اليه ، في جملة ما هدف ، القرار رقم ٤/٣٣٢ لعام ١٩٤٩ ، والذي أطلق عليه مؤلف أمريكي اسم « استشارة ٢ كانون الاول ١٩٤٩ » . كلفت بموجبه « اللجنة الخاصة » « بدراسة

(٢١) Louwers, P. 103.

المعلومات المتعلقة بالاجراءات المتخذة بالنسبة للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي لتنفيذ قرارات الجمعية العامة . وتم تقديم عدة طلبات ، تزايدت وضوحا في السنوات التالية ، حول الشكل الذي كانت الشعوب تمارس فيه حق تقرير المصير ، والاجراءات التى اتخذت لتحقيق تطلعاتها . واضطرت الدول المكلفة بالادارة للدفاع عن نفسها على الدوام ، والتذرع بالفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق ، والتهديد بعدم الاشتراك في الجلسات .

كما منحت منظمة الامم المتحدة لنفسها الحق بالتدخل في الميادين الاخرى . فدعا القرار رقم ٣٢٩/٤ لعام ١٩٤٩ الدول الاعضاء المكلفة بالادارة الى تشجيع **استخدام اللغات الوطنية** في البلدان التي تشرف على ادارتها ، وجعلها ، كلما امكن ذلك ، اللغة الاولى للتعليم الابتدائي والثانوي ، وكتابة تقرير عن الاجراءات التي اتخذت والنتائج التي تم الحصول عليها بهذا الخصوص . وفي عام ١٩٥٠ ، أدرج في استمارة الاسئلة النموذجية الجديدة بابا يتعلق بالمعلومات حول حماية حقوق الانسان في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . واثيرت مسألة اقامة علاقات مباشرة بين الامم المتحدة وهذه البلدان وذلك بمشاركة ممثليها في اعمال لجنة الاعلام . واستطاعت الدول المكلفة بالادارة تحييد هذا القرار بقبولها ضم ممثلين وطنيين الى وفودها في الامم المتحدة . وفي عام ١٩٥٤ ، أقر القرار رقم ٨٥٠/٩ « امكان الاتفاق مع الدولة العضو المكلفة بالادارة لارسال وفود لزيارة البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي لمعرفة ، ما أمكن ، رأي السكان بالنسبة لوضعهم أو التغيير الذي يرغبون في أن يحصل في وضعهم » . هكذا أكدت منظمة الامم المتحدة على ارادتها في اعتبار أن سكان البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي لهم نفس حقوق سكان البلدان الخاضعة لنظام الانتداب .

ووجدت الدول المكلفة بالادارة طريقة تمكنها من التملص من رقابة الأمم المتحدة . وذلك بتغيير وضع البلد الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي الى

بلد يتمتع بالحكم الذاتي أو الاستقلال أو إقامة اتحاد بينه وبين الميتروبول على قدم المساواة . فاصبح تطبيق الفقرة ياء من المادة ٧٣ غير ممكن في هاتين الحالتين . وتوقفت عملية رفع المعلومات عنها الى الأمم المتحدة . ففي عام ١٩٤٧ ، اعلنت عدة حكومات عن امتناعها عن تقديم معلومات عن بعض البلدان الواردة في قائمة الـ « ٧٤ بلدا التي لا تتمتع بالحكم الذاتي » ، التي اعدت في السنة السابقة ، بسبب تغيير وضعها الدستوري مما ادى الى قيام جدال في الأمم المتحدة حول مشكلة الثنائية . وقاد الى طرح التساؤلات التالية : متى يتوقف بلد ما عن الانتماء الى البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ؟ وهل يمكن لدولة مكلفة بالادارة أن تقرر وحدها الشروط واللحظة التي لا تعود فيها ملزمة برفع المعلومات الى الأمم المتحدة ، أم هل يجب أن يكون للأمم المتحدة دور في اتخاذ مثل هذا القرار؟

وحول المسألة الثانية ، بينت الجمعية العامة أن لها مبدأ محدداً تماما حين دعمت ممثل الهند الذي دافع أمام زميله البريطاني عن وجهة نظر مفادها أن ليس بامكان العضو المكلف بالادارة أن يقرر وحده فيما إذا كان بلد ما لم يعد معنيا بالفقرة ياء من المادة ٧٣ ، وأن اتخاذ مثل هذا القرار هو من اختصاص اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي حال عدم وصولها الى قرار فيصبح ذلك من اختصاص محكمة العدل الدولية . وفي دورة عام ١٩٤٩ ، بعد أن هنأت اللجنة الرابعة نفسها على التطورات الجديدة التي حصلت في مجال الحكم الذاتي في بعض البلدان (وكانت هذه التطورات تتعلق بمالطة التي اصبحت تتمتع بالحكم الذاتي ، وبالغوادلوب والمارتينيك ، وغويان والرئنيون اللاتي اصبحن مقاطعات فرنسية ، وبالهند الصينية التي اصبحت دولها تتمتع بالحكم الذاتي) اعلنت عن أسفها لعدم استمرار بعض الدول المكلفة بالادارة بإرسال المعلومات الخاصة بها . وجاء في تقرير اللجنة أن « من المهم اعلام الأمم المتحدة بتغيير الوضع الدستوري ووضع كل بلد قبل حصول هذا التغيير » وأنه ينبغي اعلام الأمين العام للمنظمة بالوسائل الدستورية التي تحدد هذه العلاقات الجديدة . وايدت الجمعية العامة

لجنتها ، وانتقدت بشدة موقف فرنسا وانكلترة ، وأعلنت أن من ضمن « مسؤوليات الجمعية العامة التعبير عن رأيها حول المبادىء التي وجهت أو يمكن أن توجه في المستقبل الأعضاء المعنيين » في قراراتهم المتعلقة بالبلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي .

اما فيما يتعلق بمسألة تعريف « البلد الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي » والشروط التي يجب توفرها لكي يتم تغيير وضعه ، فكانت مسألة دقيقة جدا يدخل فيها عناصر كثيرة لا يمكن تقديرها ، وفشلت المحاولة التي بدات منذ عام ١٩٤٦ في حلها ... ولم يحصل أي من المفاهيم التي اقترحتها الدول المتخلفة على الأغلبية اللازمة لاقراره . وفي عام ١٩٤٩ تم تكليف لجنة خاصة « بدراسة العناصر التي يمكن اخذها بعين الاعتبار للاقرار فيما إذا كان سكان بلد ما قد وصلوا الى مرحلة الحكم الذاتي أم لا » . واصطدمت اللجنة (التي دعيت فيما بعد بلجنة العوامل) بنفس الصعوبات التي عانت منها الجمعية العامة لتحديد مستوى النضج والتقدم السياسي اللازم للحصول على الحكم الذاتي .

وتبدو اهمية هذه المناقشات العقيمة غالبا ، جلية إذا عرفنا أنها قادت تدريجيا الى **نظرية جديدة حول مفهوم السيادة** ، لا تقوم على النصوص القانونية والأوضاع المكتسبة ، بل على هيمنة المجتمع الدولي على الأمور والقيمة الملزمة لقراراته . فقد « أصبح مفهوم السيادة المطلقة للدول المكلفة بالادارة مفهوما باطلا وجب استبداله بمفهوم سيادة المجتمع الدولي »(٢٢) .

لقد عبر المندوب الفيليبيني عن رأي الكثيرين من زملائه حين قال : « لا تمنح الفيلبين أهمية كبيرة لما يسمى بالاعتبارات الدستورية الشرعية أو الاعتبارات الأخرى التي تمنع بعض الدول من قبول رقابة الأمم المتحدة على إدارتها في البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . لأن القوى التاريخية التي أثارت جميع التغييرات في الامبراطورية البريطانية أقوى

(22) O. LOUWERS : op. cit., p. 108.

من كافة الصعوبات القانونية أو الدستورية » (١٢ تشرين الأول ١٩٤٨). كما عبر عن ذلك أيضا الوزير الكندي ليستر بيرسون عندما قال : « إن العلاقات الاستعمارية بين الشعوب الأوروبية وشعوب القارات الأخرى تتحول الى علاقات تعاون بين مجتمعات حرة . وكل يوم يقدم لنا الدليل على تسارع هذا التطور في العلاقات الذي بدأ منذ حوالي عشر سنوات . وتنشأ علاقات جديدة تماما بين شعوب العالم الغربي وما يسمى حتى الآن بالبلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي » . واشار الأمين العام للمنظمة تريجف لي الى ذلك في تقريره السنوي لعام ١٩٤٩ حين كتب يقول : « يشارف عهد التبعية أو الوضع الأدنى لشعوب آسيا على نهايته بسرعة ، ويزداد نفوذ هذه الشعوب في اعمال الأمم المتحدة باستمرار ... ومع أن التقدم في افريقيا أكثر بطءا ، فإن النتائج السعيدة لرقابة الأمم المتحدة على إدارة البلدان الخاضعة لنظام الوصاية أصبحت أهم بكثير من البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي » . ومن المعلوم أن السير الأكيد نحو الاستقلال تسارع في السنوات التالية نتيجة التدعم التدريجي للأغلبية المناهضة للاستعمار داخل الجمعية العامة » .

ولم يقتصر نشاط الأمم المتحدة على المناقشات أو على البنى القانونية ، بل كان لها أيضا عمل سنرى مظاهره في الفصول القادمة . وفي كل مرة كانت الأمم المتحدة تتمتع بحرية التحرك التامة ، فقد أبدت بشكل جلي رغبتها في وضع نهاية سريعة للنظام الاستعماري . يدل على ذلك تسوية مصير المستعمرات الايطالية سابقا . فبعد أن تخلت عنها إيطاليا بموجب معاهدة سلام ١٠ شباط ١٩٤٧ ، ولم يستطع وزراء خارجية الحلفاء الأربعة تسوية وضعها ، كلفت منظمة الأمم المتحدة باتخاذ القرار بهذا الخصوص . فكان ذلك موضوع القرار رقم ٣٨٩/٤ تاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩ الذي نص على أن :

١ — تشكل ليبيا دولة مستقلة اعتبارا من الأول من كانون الثاني ١٩٥٢ والواقع بعد أن حرر دستور ليبيا المجلس المؤلف من ممثلين

لمقاطعاتها الثلاث ، اعلن استقلال ليبيا في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥١ . وكان الاستقلال الذي منح لهـذه الدولة ذات البنى الاجتماعيـة المتأخرة (٩٠٪ من الاميين) ، والمحرومة من كل بنية اقتصادية ، عاملا منشطا جدا لحركـة التحرر الوطني في بلدان أخرى لا تزال تخضع للنظام الاستعماري ، رغم أنها كانت أكثر تطورا وقدرة على حكم نفسها بنفسها وغالبـا ما ذكرت الحركات الوطنيـة في شمال أفريقيا هذا المثال كسابقة .

٢ ـ وبعد تحقيق قامت به الأمم المتحدة في أرتيرية ، واستشارة سكانها شكلت ارتيريا وحدة إدارية تتمتع بالحكم الذاتي ومتحدة مع مملكة إثيوبيا (١٥ ايلول ١٩٥٢) .

٣ ـ اما بالنسبة للصومال ، فقد تبنت الأمم المتحدة حـل الاستقلال المؤجل . فوضعت هذا البلد تحت الوصاية لمدة عشر سنوات ، ومنحت مسؤولية إدارتها الى إيطاليا (١٩٥٠) على أن تصبح مستقلة في عام ١٩٦٠ .

هذا وقد أدى طابع تسريع هـذا التقدم الى إفساح المجـال امام الانتقادات ، وكذلك الأمر بالنسبة لمبدأ منظمة الأمم المتحدة ودورها في تحرير المستعمرات السـابقة .

* * *

القســم الثــالث

تحرير المستعمرات الآسيوية

الفصل السادس

استقلال اندونيسيا

١ ـ محاولة التعايش :

٢ ـ اثر الاحتلال الياباني :

كانت مهمة جيش الهند الهولندية الملكي ، المكون من أوروبيين وأوراسيين(*) واقلية من الأندونيسيين من سيليبس ، الدفاع عن اندونيسيا . إلا أن مقاومته لليابانيين الذين نزلوا في سومطرة في ١٤ شباط ١٩٤٢ وفي جاوة في الأول من آذار ، كانت مقاومة رمزية . واستسلم القائد العام لهذا الجيش تير بورتين في ٨ آذار . وأثار ضعف السلطة الهولندية ، التي تسيطر على الأندونيسيين منذ ثلاثة قرون ، أمام الغازي الياباني دهشة الأندونيسيين . وظن البعض أن الاستسلام ليس سوى عملية تكتيكية قام بها الهولنديون ليتمكنوا من الاستمرار في إدارة اندونيسيا تحت الرقابة اليابانية . إلا أن سلوك اليابانيين المنتصرين سرعان ما بدد وهم الأندونيسيين لأن كل ما قاموا به من أعمال كان يهدف الى تحطيم نفوذ الأوروبيين ومؤسساتهم . فسجنوا عشرات الألوف من المدنيين والعسكريين منهم ، وحظروا استخدام اللغات الأوروبية ، وحرقوا الكتب ، وأزالوا أسماء الشوارع والمحلات . وهدموا الهياكل الهولندية بكاملها : مجلس الشعب ومجالس المقاطعات والبلديات والمحاكم والمدارس الغربية .

(*) الأوراسي هو الشخص المولود من أب اوروبي وام آسيوية . ـ المعرّب ـ

ولم يشعر الاندنيسيون بأنهم معنيون بكل ما جرى ، ذلك لان ما تم هدمه كان من عمل الاوروبيين . أما هم شخصيا ، فقد تمكنوا لاول مرة من اظهار العلم الوطني وترديد نشيدهم الوطني علانية . وشكل الوجود الياباني بالنسبة « للمتعلمين » من الاندونيسيين ترقيةمدهشة في المجالين الاداري والاقتصادي . فقد وصلوا الى المراكز الادارية العليا لأول مرة (كان يوجد ثلاثة مقيمين اندونيسيين عام ١٩٤٤) . وكانت السياسة اليابانية تجاه الوطنيين متحفظة . فعلى الرغم من أن طوكيو لم تتخذ بعد أي قرار نهائي بصدد البلدان التي تحتلها ، وبما أن ضمها اليها لم يكن أمراً مستبعداً ، لذلك أملت عليها مصلحتها بعدم منح الحركات الوطنية الا التشجيعات اللازمة لدفع الاندونيسيين الى الاشتراك في المجهود الحربي . فأفرجت عن الزعماء الوطنيين (عودة سوكارنو من منفاه في فلوريس) ، ودعتهم لتسلم مسؤولياتهم الادارية ، وسمحت لهم بنوع من النشاط السياسي « بعيدا عن كل نقاش أو تنظيم يتعلق بسياسة البلدان الادارية » . وشارك كل من سوكارنو وحاتا في اللعبة على أمل الحصول على بعض الامتيازات لقضيتهما . واسس سجهرير وسجاريفودين حركات المقاومة السرية . وسعت اليابان ، « قائدة آسيا وحاميتها ونورها » ، الى تعبئة موارد الارخبيلات البشرية والمادية لصالحها متسترة وراء حركة « الثلاث آ » التي تأسست في ٢٩ نيسان ١٩٤٢ . فاصطدمت بعدم رضى الاندونيسيين الواضح . فقبول الزعماء الاندونيسيين بالمساعدة اليابانية ضد الاستعمار لا يعني موافقتهم على الهيمنة اليابانية . كما أن التضامن بين بلدان « منطقة ازدهار آسيا الشرقية الكبرى» لا يبرر اجراءاتالنهب التي كان يتعرض لها السكان . هكذا حلت سياسة التخويف محل سياسة « البسمة ». فقد اضيفت المضايقات واعمال العنف (الناجمة عن سوء طباع العسكريين المتحمسين اكثر من أن يكون ذلك بمبادرة من طوكيو) الى سلب قسم كبير من المنتجات المحلية (بترول ، كاوتشوك ، محاصيل زراعية) . واستخدام قسم كبير من الايدي العاملة في الاعمال العسكرية وفي الغابة

البرمائية . مما أدى الى وقوع صدامات محلية وبعض الاضطرابات في الاوساط الطلابيــة منذ عــام ١٩٤٢ برهنت على عــداء الاندونيسيين المتزايد للمحتل الياباني .

ويبدو أن التردد بخصوص السياسة الواجب اتباعها آنذاك أدى الى انقسام اليابانيين على أنفسهم . فعلى عكس العسكريين المتعلقين دوماً بفكرة ضم الأراضي المحتلة ، كان السياسيون يفكرون بوضع اندونيسيا على طريق الاستقلال الذاتي برصانة . وذلك بهدف كسب عطف الجماهير الاندونيسية واستخدام شعور الزعماء المناهضين للغرب لصالحهم . فقد تم توحيد كافة المنظمات السياسية ضمن هذا الاطار في جاوه ومادورا في آذار ١٩٤٣ ، وانشاء منظمــة واحــدة هي **مركز السلطة الشعبية** يقوم بادارتها أربعة زعمــاء وطنيين منهــم سوكارنو وحاتا . مهمتها تشجيع « زيادة الانتاج في كافــة الميادين وتطوير حب العمل »، لتخفي عزم اليابانيين على تحميل الوطنيين مسؤولية الاجراءات اللاشعبية التي يقررونها هــم انفسهم . وكان التعاون بــين اليابانيين و « اللجان الاستشارية » لهذه المنظمــة سيئاً جــداً . ولكن سرعان ما اعتبر السكان هذه المنظمة ممثلا شــبه رسمي للحياة الوطنية ، لاسيما وأنها استخدمت بمهارة الوسائل التى بمتناول يدها من أجــل إعادة الصلة بين الحركة الوطنية والجماهير ، الصلة التي قضى عليها الاضطهاد الهولندي خلال سنوات ما قبــل الحرب . وتمكن الزعمــاء الوطنيون من التعريف بأنفسهم بواسطة « الابراج المغنية » (الراديويات العامة) التي أقامها اليابانيون بهدف نشر دعايتهم وكان الاصغاء اليها خلال ساعات معلومة اجباريا . ولئن اثارت خطابات سوكارنو ، الملتزمة بتوجيهات المحتل ، الاخوة الآسيوية ، وهاجمت الحلفاء بعنف ، ودعت الشعب الى مضاعفة الجهود ، فان « ٧٥ ٪ من مضمونها » ، حسب كاهان ، « كان وطنيا صرفا . فقد كانت مليئة بالحساسيات وبكلمات تتضمن معنى مضاعفاً لا يفهمه سوى السكان المحليين » .

وفي تشرين الاول ١٩٤٣ ، سمح اليابانيون بتشكيل « جيش المدافعين المتطوعين عن الوطن » . ووُضع تحت تصرف القيادة اليابانية العليا لاستخدامه في الدفاع عن اندونيسيا في حال قيام الحلفاء بغزوها . لقد انشىء هذا الجيش بوحي من سوكارنو الذي اقنع اليابانيين بأن هذا الجيش لا يمكن أن يكون ذا فاعلية الا اذا كانت أطره مكونة من ضباط يتمتعون بثقة الجندي ، أي من الاندونيسيين ، ويعرفون كيف يرفدونه بشعور وطني قوي . وقام هؤلاء الضباط الذين اختارهم سوكارنو بعمل دعائي مكثف مناهض برصانة للغرب ، وبشدة للهولنديين . وكانت فكرتهم المفضلة مناهضة الامبريالية ، الامر الذي يحتمل تفسيرات متعددة ، منها مناهضة اليابان . هكذا تم غرس الروح الوطنية لدى الـ ١٢٠٫٠٠٠ رجل الذين شكلوا هذا الجيش . وأصبح من الممكن أن يشكلوا أداة للثورة ضد اليابانيين لدى اقتراب الحلفاء ، والقوة المناهضة للهولنديين . وأدرك اليابانيون خلال العام ١٩٤٤ بأنهم ضلوا الطريق. وفي الوقت نفسه الذي حل فيه اليابانيون هذا الجيش ، حاولوا تشكيل فرق عسكرية تم اختيار عناصرها من بين العناصر الاقل « تحضراً » من السكان ، وجرى تدريبها بشكل مكثف ، وتثقيفها بثقافة سياسية « موجهة » الا أن نجاحها كان محدوداً بسبب اغراق المنظمة الاندونيسية لها بعناصر من حركات المقاومة الوطنية . كما كان للجمعيات السياسية القائمة على أساس ايديولوجي فاشي (المنظمة الشعبية المخلصة) او ديني Masjumi تأثيرا محدودا أيضا .

ب ـ قيام الجمهورية الاندونيسية (١٩٤٥) :

لم تكن اندونيسيا مستقلة بعد ، ولم تحصل الا على وعد غامض أعطاه رئيس الوزراء الياباني توجو في حزيران ١٩٤٣ ، مفاده امكانية مشاركة الاندونيسيين في حكومتهم الخاصة . ومنذ ذلك الوقت ، مارس اليابانيون سياسة الانتظار ، بعد أن حصل انقسام بينهم حول مشكلة اصبحت تدريجيا ثانوية . الا أن تقدم الامريكيين الذي قضى على

امكان ضمم اندونيسيا ، وتعدد الانتفاضات الشعبية في مختلف انحاء البلاد الواقعة تحت نفوذ حركات المقاومة ، أجبر اليابانيين على تغيير موقفهم . ففي ٧ أيلول ١٩٤٤ ، وعد رئيس الوزراء الياباني كوازو بالاستقلال « في المستقبل القريب جدا » . الا أن الزعماء اليابانيين العسكريين المحليين لم يأخذوا ذلك بعين الاعتبار اطلاقا . ولم يوافقوا على تشكيل ((**لجنة تحقيق من اجل اعداد الاستقلال**)) يمثل أعضاؤها الستون كافة المجموعات الاجتماعية العرقية في جاوه ومادورا (ما عدا الهولنديين) الا في ٢٩ نيسان ١٩٤٥ تحت التهديد بقيام ثورة عامة .

وضمت اللجنة سبعة يابانيين « أعضاء شرف » حضروا كافة الاجتماعات . ولكن ذلك لم يكن كافيا لارضاء الرأي العام الاندونيسي. فقد اثارت حماسته انتصارات الحلفاء واغاظه افراط المحتل وفشل زعماؤه في ضبط ردود فعله المناهضة لليابانيين . إلا أن اللجنة المذكورة قامت بدراسة جدية للمبادىء التي ستقوم عليها الدولة الاندونيسية المستقلة المستقبلية . وفي الاول من حزيران ، عرض سوكارنو فلسفة الوطنيين السياسية المستوحاة من الديموقراطيات الغربية والجامعة الاسلامية الحديثة والماركسية والتقاليد الديموقراطية القروية والجماعية بآن معا . واستخلص منها خمس مبادىء عامة (بانتجاسيلا Pantja Sila) يجب أن ترتكز عليها المؤسسات المستقبلية وهي القومية ، والاممية ، والحكومة التمثيلية ، والعدالة الاجتماعية ، والايمان بالله .

وفي ٢٢ حزيران ، تم تحرير ((**ميثاق جاكرتا**)) ، ديباجة الدستور ، وفقا لهذه المبادىء . والواقع كان هذا الميثاق عبارة عن اعلان رسمي للاستخدام الخارجي ، هدفه اتهام الاستعمار الهولندي ، واعلام العالم بأن اندونيسيا اختارت الاستقلال طريقا لها .

وحصل سوكارنو وحاتا على موافقة قائد القطاع الجنوبي في سايغون الماريشال تيروتشي على انشاء **لجنة الجامعة الاندونيسية** Comité Pan-Indonésien لاعداد الاستقلال. وشارك في هذه اللجنة واحد وعشرون عضوا جديدا جاءوا من كافة أجزاء الارخبيلات التي لم تكن ممثلة بعد ، وكانوا جميعهم من الوطنيين . وفي ١١ آب استقبل تيروتشي هذين الزعيمين (سوكارنو وحاتا) في دالات ، ووعدهما بأن يكون الاستقلال في ٢٤ من الشهر نفسه ، وبعقد اجتماع للجنة التشريعية التأسيسية في ١٩ منه لتصديق الدستور الذي اعدته اللجنة . الا أن حركات المقاومة الواعية لواقع أن اليابان كانت على أبواب الاستسلام، لم ترغب بأخذ الاستقلال من نظام عسكري محتضر . لذلك قام زعماؤها (سوركارني ، وسودرا سوبو) بتنظيم حركات شعبية وأجبروا سوكارنو على اعلان الاستقلال في ١٧ آب ١٩٤٥ رغم معارضة اليابانيين الذين تعهدوا بعدم تغيير أي شيء في الوضع السياسي القائم لدى توقيعهم على وثيقة الاستسلام الذي حصل في هذه الاثناء .

وجرى تنظيم **الجمهورية الاندونيسية** بحضور جيش ياباني سلبي، قليل الاستعداد ، رغم أوامر الحلفاء ، للتدخل في الاحداث التي لم تعد تخصه . وقامت القوات العسكرية لجيش المدافعين المتطوعين عن الوطن تساندها حركات المقاومة باحتلال جاوة بكاملها خلال ستة أسابيع، ولم يبق تحت السيطرة اليابانية سوى المدن . وشكلت حكومة من حاتا رئيسا للجمهورية وسوكارنو نائبا للرئيس ، يساعدها وزارة مؤلفة من سبعة أعضاء وتم اعداد الدستور وتصديقه على عجل . وحلت **اللجنة المركزية الوطنية الاندونيسية** (جهاز استشاري مؤلف من ١٣٥ عضو) محل لجنة اعداد الاستقلال . وقسمت البلاد الى ثماني مقاطعات ، لكل منها حاكم يتبع مباشرة رئيس الجمهورية تساعده لجنة المقاطعة الوطنية . ويفسر عزم الوطنيين على وضع الحلفاء أمام الامر الواقع السرعة التي تم فيها كل هذا .

جـ ـ عودة الهولنديين :

بما ان اندونيسيا دخلت ، منذ معاهدات بوتسدام ، في نطاق المنطقة الاستراتيجية البريطانية ، فقد أصبح من صلاحيات اللورد مونتباتن نزع سلاح الجيوش اليابانية وترحيلها من الارخبيلات ، بدون التدخل في المسائل السياسية . لكن بناء على طلب الفريق الهولندي فان موك ، امر القائد البريطاني اليابانيين بالغاء الحكومة الجمهورية . الا انهم لم ينفذوا هذه الاوامر . وتم انزال القوات الانكليزية الاولى في ١٦ ايلول ١٩٤٥ .

وصرح قائدها العميد البحري باتيرسون بأنه « مكلف بالحفاظ على القانون والامن الى أن تستعيد حكومة الهند الهولندية نشاطها . ومع انه رفض طلب مفوض الحكومة الهولندية فان دير بلاس باعتقال الزعماء الارهابيين (الوطنيين) ، فانه رفض أيضا اقامة أي اتصال معهم . ولم يع الجمهوريون ضعف وضعهم . فادارتهم غير معترف بها ، والقانون الهولندي أعيد تطبيقه في كل مكان وجدت فيه القوات البريطانية . واستخدم اليابانيين للحفاظ على النظام . وتجلى الامر الاكثر خطورة بارسال الهولنديين الفرق العسكرية بمنتهى السرعة . واخراج السجناء من المعسكرات اليابانية واعادة تسليحهم ، واحتلال المواقع الاستراتيجية على السواحل من جديد . ولم يكن موقفهم يسمح بأي شك في نياتهم . فقد كتب الملحق الامريكي لدى القائد البريطاني يقول :

« بعد فترة وجيزة من وصول الجنرال فان ديان ، رأينا ظهور دوريات من الجنود الهولنديين والامبونيين من الجيش الهولندي في الهند في شوارع جاكرتا . وكانوا يطلقون الرصاص على كل من يشكون فيه . وحين كانت حصيلة مطارداتهم بسيطة ، كانوا يدخلون الى البيوت ويخرجون بعض سكانها أو معظمهم بلا متاع ولا ملابس ... وتعددت الصدامات . وكان الوطنيون على علم بأن أية حركة يقومون بها سيقضى

عليها بمنتهى القسوة ، فامر سوكارنو الاندونيسيين كافة باخلاءشوارع جاكرتا منذ طلوع النهار بهدف تجنب الصدامات . وفي الساعة الثامنة تصبح الشوارع خالية الا من الدوريات الهولندية . وفي هـذا دليـل مدهش على سلطة سوكارنو على شعبه »(١) .

وخلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٤٥ ، لم تتوقف الصدامات بـين القوى الوطنية (دجيبوكو) ، التي أصبح من الصعب السيطرة عليها بسبب حماسها الوطني ، والقوات البريطانية يدعمها اليابانيون . وجرى الحدث الاكثر أهمية في سورابايا ، حيث قاوم بضعة آلاف من الشبان الاندونيسيين ، يساعدهم السكان ، خلال عشرة أيام ، فرقـة ونصف هندية ـ انكليزية يساندهما الاسطول البحري والطيران (تشرين الثاني ١٩٤٥) . وعلى الرغم من هزيمة الاندونيسيين ، فقد اعتبروا هـذه المعركة انتصارا لهم . والواقع فقد ساهمت هذه المعركة باقناع الانكليز ، الذين ما اعتقدوا بقوة الجمهورية ، بأن غالبية الشعب تقف وراءها . وان الرغبة في الكفاح ضدها يعني توريط بريطانيا العظمى في مشاكل من الصعب حلها في الوقت الذي كانت فيه قواتها تتهلف لتسريحها من الخدمة ويحتج نهرو على استخدام القوات الهندية خارج حدود بلادهم . واصبح الحل في نظر الانكليز يتمثل بقيام مفاوضات بين الهولنديين وقادة الجمهورية . فبدوؤا بممارسة ضغط شديد على ممثلي حكومة لاهاي للقيام بذلك .

الا ان **موقف الهولنديين** المعقد جدا يتطلب بعض التوضيح . فمنذ البداية استمد الهولنديون مبدأهم من **وضع قانوني** مفاده عدم إمكان الاعتراض على سيادة البلاد المنخفضة في اندونيسيا . رغم عدم ممارستها لها لبعض الوقت لظروف خارجية (الاحتلال الياباني) قضى عليها انتصار الحلفاء

(1) Major CROCKETT : Now the Troubles began in Java, Harper's, Mars, 1946.

هكذا ظل **اعلان السادس من كانون الاول ١٩٤٢** ساري المفعول . يضاف الى ذلك بعض **الضرورات الملحة** مثل حاجة البلاد المنخفضة الى امبراطوريتها لكي تشكل دولة كبيرة في عالم ما بعد الحرب . كما أن ثروات الامبراطورية التي ساهمت في تنميتها كانت ضرورية لها لكي تتمكن من اعادة بناء اقتصاد مزدهر . ومن جهة أخرى ، اعتقد الهولنديون بأن القسم الاعظم من السكان الاندونيسيين لا زال على ولائه لهم ولا ينتظر سوى عودتهم وان لمن الخيانة التخلي عن بضعة آلاف من الهولنديين الاوراسيين والكثير من السكان المحليين المخلصين ، وتركهم يخضعون لقانون آخر غير القانون الهولندي . لهذا كله لم يكن ممكنا اجراء مفاوضات مع « العصاة » الذين « تعاون » زعماؤهم مع اليابانيين . وكان هذا الموقف ، الذي دافع عنه الحزبان الكالفاني والكاثوليكي ، هو أيضاً موقف غالبية الاشتراكيين حين تم انزال القوات العسكرية .

الا انهم ادركوا استحالة العودة بلا شرط الى الوضع السابق في الوقت الحاضر .

فقد كانت القوات العسكرية الهولندية في طريق اعادة تشكيلها . واحتلت من جديد ، وبدون مقاومة ، بورنيو ومولوك ، وسيليبس والصوند الصغرى ، ورافقت القوات الانكليزية في جاكرتا ، وبوغور وباندونغ ، وسمارانغ ، وبادانغ ، وامكن **اعادة بناء الادارة الهولندية** في هذه المدن ، الا أن هذه القوات لم تكن كافية للوقوف في وجه قوات الجمهورية ... ولم يكن الحلفاء على استعداد لمساعدتهم في ذلك . كما أن مظاهرات الرأي العام لم تكن تحثهم على ذلك . فقد كانت الجماهير في سان فرانسيسكو تصفق للبحارة الاندونيسيين وتهزأ بالقنصل الهولندي . ورفض عمال المرافىء الامريكية والاوسترالية تحميل السفن المتوجهة الى أندونيسيا . وأوصت لندن وواشنطن الهولنديين ، في عدة مناسبات ، بالتفاوض وكان البريطانيون خاصة على عجل لاجلاء قواتهم من اندونيسيا ، خوفا من اتهام الهنود والعالم الاسلامي لهم بالتحول الى متواطئين مع الاستعمار الهولندي .

وقبل وزير المستعمرات لوجمان ، بعد موافقة الحكومة الهولندية ، بمبدأ المفاوضات ، رغم تمسكه بعدم اقامة اتصال مع زعيمي الحكومة الجمهورية حاتا وسوكارنو (اللذين يرى فيهما الرأي العام الهولندي ثوريين متطرفين) . فقد صرح امام المجلس التشريعي الثاني في ١٥ تشرين الاول ، بأن « الحكومة على استعداد لاجراء مفاوضات مع الزعماء الاندونيسيين **المؤهلين** لمعرفة وجهات نظرهم ونواياهم ، وأن الحكومة عازمة على التعاون مع الحركة الوطنية الاندونيسية من أجل اعادة بناء المملكة » .

هكذا فرض لوجمان شرطين لقيام مثل هذه المفاوضات .. الاول القيام بمفاوضات مع رجال معتدلين ، والثاني عدم السماح بالقضاء على الوحدة الهولندية . وعندما أعلن الحاكم العام بالوكالة فان موك ، الذي كان على دراية بواقع الامور المحلية أكثر من لاهاي ، بأنه على استعداد لاجراء مفاوضات مع الجميع « بما فيهم سوكارنو » ، اتهم بالتنكر بشكل مشين لانتمائه السابق الى « ستوو Stuw (الحركة الليبرالية المناصرة لاستقلال اندونيسيا الداخلي) وتنصل منه في الحال . وتضمنت **مذكرة التسع نقاط المؤرخة ٦ تشرين الثاني ١٩٤٥** ، اسس قيام مفاوضات محتملة اعتقد أنها قد تؤدي الى تهدئة المحافظين الهولنديين وارضاء تطلعات الوطنيين المعقولة . وبالرغم من عدم كفايتها ، فقد نصت المذكرة على انشاء حكومة اندونيسية فقط يحظى الاندونيسيون فيها بأغلبية الحقائب الوزارية ، ويرأسها الحاكم العام . وأن تشكل اندونيسيا دولة تتمتع بالحكم الذاتي (أو على وجه الدقة دولة لا مركزية) ، وتكون عضوة في **كومنولث** ، تقوم طاولة مستديرة بتحديد أوجه نشاطه . هكذا لم يرد **أي ذكر للجمهورية** . ويعتبر رفض الاعتراف بالجمهورية الاطار الوحيد الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلاله المبدأ الوحدوي الذي ورد في المذكرة دليلا على غياب الواقعية ، لأنه لا يمكن لأي جمهوري القبول بالنقاط السابقة .

ولم ينقذ المفاوضات من الفشل الا تدخل وزير الخارجية بيفن الذي أرسل السير ارشيبالد كلارك ركبر ، ليقوم بدور الموفق بين الطرفين ،

وخوف الهولنديين من ان تستولي منظمة الأمم المتحدة على القضية (فقد قدمت الجمهورية الاوكرانية شكوى الى مجلس الامن ضد استخدام القوات البريطانية واليابانية للحفاظ على النظام في أندونيسيا) . وتوصل فان موك الى اقناع حكومته بميزة اعادة النظر في المبدأ الوحدوي على أساس فيدرالي ، اي انشاء نوع من **الكومنولث الاندونيسيي** يضم الجمهورية من جهة ، والبلدان الاخرى من جهة ثانية ، مما يسمح للبلاد المنخفضة بتشكيل وحدات سياسية مع هذه البلدان تخضع خضوعاً تاماً للنفوذ الهولندي ، وقادرة عددياً على فرض اختياراتها على المجموعة الاندونيسية .

ولدى افتتاح المفاوضات الرسمية في ١٠ شباط بين رئيس الوزراء الاندونيسيي سجهرير وفان موك ، صرح موك بأن من المستحيل منح الجمهورية وضع الدولة ذات السيادة ، واقترح قيام **اتحاد ديموقراطي لفترة محدودة ، بين البلاد المنخفضة وكومنولث فيدرالي اندونيسي ،** تشكل فيه الجمهورية دولة داخل الاطار الارضي الذي تقوم فعلياً بادراته ، بينما تمنح الاجزاء الاخرى من الارخيبلات في المستقبل فرصة « تقرير مصيرها السياسي بشكل حر » . وكان سجهرير يرغب بالوصول الى اتفاق ، الا انه كان مضطراً في الوقت نفسه لمراعاة شعور شعبه الوطني المتحمس . لذلك اقترح الاعتراف بالجمهورية أمراً واقعاً de facto وبسلطتها على جاوه ، ومادورا ، وسومطرة ، بينما يحتفظ الهولنديون قانونياً بالرقابة على الارخبيلات ، وتشكل الجمهورية الاندونيسيةمع البلاد المنخفضةوالبلدين الامريكيين (سورينام وكوراساو) وحدة سياسية برعاية التاج . وفهم فان موك فائدة هذا العرض غير المتوقع من رجل وطني . ودعا الى افتتاح مؤتمرات في هوج فيلودي تكون مهمتها اعداد المعاهدات (نيسان ١٩٤٦) .

الا أنه كان يوجد تباعد عظيم بينه وبين الرأي العام الهولندي . فالحديث عن « حق الهولندبين الالهي في السيطرة على أندونيسيا لا يزال

شائعاً في الاوساط الكالفانية والكاثوليكية » . « وتستمد سلطتنا من الله . . . اذن ان سلطة الهولنديين على الهند من ارادة الله » (ماكس فان بول ، كاثوليك).

« وللحفاظ على سلطة الرب ، بامكان الحكومة أن تعتبر خادمة الله وعليها 'لا تتردد في استخدام السيف اذا كان ذلك ضرورياً » (ج ميبرانغ ، كالفاني) .

وصرح الزعيم الاشتراكي و. و. دريس بأن عفد معاهدة مع الجمهورية الاندونيسية أمر مستحيل لانها لا تشكل دولة معترفاً بها . وسرعان ما اخفقت المفاوضات . وغادر الوطنيون الاندونيسيون وهم على قناعة بأن « الروح المحافظة لا زالت تسيطر على هولندة » . الامر الذي برهنت عليه انتخابات ١٧ مايس التشريعية التي قادت الى فوز الكاثوليك .

بيد ان فان موك ، المتاثر بتنظيم دولة الجمهورية ، والخائف من عملية الانسحاب النهائي للبريطانيين في تشرين الثاني ١٩٤٦ ، واصل جهوده بانجاهين. فعقد في مالينو (١٤ تموز ١٩٤٦) مؤتمراً حضره ممثلون عن أقاليم مختلفة (باستثناء الجمهورية) بهدف تنفيذ خطة فيدرالية واحباط أمر وحدوية الجمهورية ونجح في اقامة دولة تتكون خصوصاً من جزر الارخيبلات الشرقية (بالي ، امبوان ، سيليبس ، بانكا بليتون ، الخ) . وسميت هذه الدولة ، التي تراسها نصير متحمس للتعاون مع الهولنديين (سوكاواتي)، **دولة الهند الشرقية.** ثم قام فان موك بالعمل ذاته بين **بورنيو** (منطقتان تتمتعان بالحكم الذاتي) وبين **سكان جاوه المادونيين والسوندانيين** ، بعد ان استغل الخلافات الاجتماعية والدينية ، وطموحات الامراء وروابط الزبائن . وفي الوقت نفسه ، استانف المفاوضات مع سجهرير . وأدت هذه المفاوضات الى توقيع معاهدة لانغادجاني (شيربون) في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ . وكانت عبارة عن بيان من المبادىء العامة ، على أن يجرى البحث في تفصيلاتها فيما بعد . وهذه المبادىء هي :

١ ـ تعترف الحكومة الهولندية بالجمهورية كسلطة واقعية de facto على جاوه وسومطرة .

٢ ـ تتعاون الحكومتان من أجل اقامة دولة ديمقراطية فيدرالية ذات سيادة تحمل اسم الولايات المتحدة الاندونيسية، وتتألف من كل من جمهورية اندونيسيا ودولة بورينو ودولة اندونيسيا الشرقية .

٣ ـ تتعاون الحكومتان على تشكيل اتحاد هولندي ـ أندونيسي (البلاد المنخفضة والولايات الاندونيسية المتحدة) في مدة أقصاها الاول من كانون الثاني ، تكون الملكة رئيسة له .

٤ ـ يقوم الهولنديون بسحب قواتهم تدريجياً من المناطق التي اعترف للجمهورية بها وتعاد الى اوروبيي هذه المناطق حقوقهم وممتلكاتهم .

٢ ـ محاولة الاحتلال من جديد :

آ ـ « عملية البوليس » الأولى ، تموز ١٩٤٧ :

رحبت أندونيسيا بالمعاهدة مع بعض التردد بخصوص الاحتفاظ بسلطة التاج ... واعادة حقوق الأوروبيين وممتلكاتهم . وأثارت هذه المعاهدة قلقا سياسيا حادا في هولندة . فقد هاجمت المعارضة البرلمانية، بدفع من المحافظين والعسكريين وبعض الأوساط الاقتصادية ما أسمته « خيانة » و « جُبن » الحكومة . أما الحزبان الحاكمان (الكاثوليكي والاشتراكي) فلم يبديا اية حماسة للدفاع عن هذه المعاهدة بسبب انقسامهما . فقد كان الاشتراكيون يثقون بسجهرير ، الرجل المحترم الذي يمكن التوصل معه الى ترتيبات تتلاءم مع المفهوم الهولندي . أما الكاثوليك فلم يكونوا بعيدين عن مشاركة المحافظين في حكمهم على مجموعة المغامرين التي تحكم الجمهورية بـ « العنف » ، وغير القادرين على بناء إدارة جيدة وتنفيذ المعاهدة ، وكانوا يشاركون المحافظين التفكير بضرورة القيام بعمل عسكري مباشر من أجل تحرير أكبر جزء ممكن

،من البلك ووضعه تحت الادارة الهولندية . ولم يتوقف هذا التيار من الرأي عن التدعم خلال الأشهر التي تلت توقيع المعاهدة بتحريض من **لجنة الحفاظ على المملكة** التي يتزعمها ويلتير و جيربراندي والدعاية المكثفة التي أثقلت كاهل فان موك والزعماء الجمهوريين بآن معا .

فقد كان من السهل التقليل من أهمية المعاهدة لاسيما وأن عباراتها المبهمة سمحت بتفسيرات متناقضة لها . ويتوقف حسن تنفيذها على تعاون الطرفين . مما يتطلب وجود ثقة متبادلة بين الطرفين الموقعين عليها . وكانت هذه الثقة مفقودة بسبب شك كل منهما بصدق نوايا الطرف الآخر . وكان هناك صدام بين إرادتين من السيادة . إرادة الهولنديين الذين رأوا أن من الواجب بقاء السلطة العليا بيد الملكة (أي حكومة لاهاي) التي تملك سلطة القرار ؛ وإرادة قادة الجمهورية الذين أرادوا أن يكون التعاون مع الهولنديين قائما على قدم المساواة بهدف تنظيم الدولة الفيدرالية المستقبلية . كما ظهرت خلافات حول عبارة « فيدرالية » التي تعني بالنسبة للهولنديين المساواة في الحقوق لكل من الدول الثلاث التي ستشكل الولايات الأندونيسية ، في حين كان الجمهوريون يريدون بأن تعطى الأولوية للجمهورية بسبب أهمية سكانها العددية (٨٥٪ من المجموع العام) والاقتصادية (٩ من ١٠ من التجارة العامة قبل الحرب) . وفي وقت قصير ، تراكم الكثير من المآخذ لكل طرف على الآخر . فقد اتهمت لاهاي الجمهوريين بالقيام بدعاية تهدف الى دفع الأقاليم التي لم تتخذ موقفا بعد الى الانضمام إليهم ، واستيراد السلاح ، واقامة علاقات خارجية لا تتفق مع ما ورد في المعاهدة وذلك باقناع الدول العربية الاعتراف بدولتهم ، وبعقد معاهدة صداقة مع الهند . أما زعماء الجمهورية فقد اتهموا الهولنديين باقامة دولة أندونيسيا الشرقية (مؤتمر دين باسار) ووضعها تحت رقابة حاكم باتافيا (جاكرتا) العام بدون استشارة الجمهورية ، وتشجيع الحركات الانفصالية داخل أراضي الجمهورية مثل حركة السودانيين في جاوة ،

صحيح أن الحكومة الهولندية ، تحت ضغط الرأي العام المتزايد والمصالح الاقتصادية ، كانت مصممة آنذاك على إخضاع أندونيسيا بكاملها لسلطتها ، مع تجنب تمزيق معاهدة لانغادجاتي علانية خوفا من إثارة مداخلات دولية . وكان هذا البرنامج في طريق التحقيق جزئيا بتبني **سياسة مالينو** التي اقترح تطبيقها تدريجيا على جميع المناطق غير الجمهورية . أما بالنسبة للجمهورية نفسها ، فيمكن تقسيمها باستخدام الانقسامات فيها وتخليصها من قواتها العسكرية ، والتقليل من نفوذها السياسي تحت غطاء من التعاون . ويمكن قلب زعمائها عن طريق الضغط الخارجي والاستبياء الداخلي ، واستبدالهم بعناصر اكثر مرونة تجاه المصالح الهولندية . أما اذا جرت الأمور خلافاً لذلك فينبغي سحقها .

لقد بدىء بتنفيذ المرحلة الأولى من هذه الخطة في ٢٧ مايس ١٩٤٧، مع **المذكرة** (بعضهم يقول الإنذار الأخير) التي وجهها فان موك الى سجهرير ، والتي اقترح فيها تشكيل حكومة مؤقتة للارخبيلات كافة خلال المرحلة الانتقالية (حتى الأول من كانون الثاني ١٩٤٩) .

ويمكن أن تكلف هذه الحكومة بتنظيم الدوائر الانتخابية ، وإدارة السياسة الخارجية والأمور الاقتصادية « بهدف ضبط توزيع المنتجات الغذائية والتجارة الخارجية » . كما يمكن أن تشكل « مجلس إدارة مسؤول عن الأمن الداخلي » يتولى إدارة البوليس ، بمساعدة درك مكون من عدد متساو من القوات الهولندية والأندونيسية مهمته حفظ النظام في جميع انحاء البلاد . وتشارك جميع الدول في الحكومة الى جانب الهولنديين برئاسة ممثل التاج .

لقد فهم معنى الإنذار في عاصمة الجمهورية **دجو كجاكرتا** . وحاول سجهرير المفاوضة بهدف كسب الوقت ، ولكن ليس بدون تقديم بعض التنازلات الهامة . وكان يأمل بدعم الأمريكيين له ، ولكن هؤلاء اكتفوا ، في مذكرة بتاريخ ٢٨ حزيران ، بنصح الجمهورية بالتعاون بلا انتظار

« مع الهولنديين من أجل تشكيل حكومة مؤقتة » لأن السلطة والسيادة قائمتان بين يدي هولندة حتى الأول من كانون الثاني ١٩٤٩ » . وبما أن سجهرير فقد شعبيته كلها ، فقد كان عليه تقديم استقالته . ورغم أن خلفه سجار يفودين لم يتراجع عن التنازلات التي قدمها سلفه ، فقد رفض جميع الأمور التي لا تتناسب مع وضع الجمهورية دولة معترف بها (٥ تموز) .

وفي الحادي والعشرين من تموز ، **اجتاحت القوات الهولندية اراضي الجمهورية** . واستطاعت خلال اسبوعين السيطرة على كافة الموانىء والمدن الرئيسية في غرب جاوة وشرقها ، وفي سومطرة . واحتلت ايضا موانىء البترول وآباره الواقعة حول بالنمبانغ ومنطقة المزارع التي تحيط بمقر الحاكم في الساحل الشرقي . إلا أنها لم تتمكن من تدمير جيوش الجمهورية التي امتنعت عن الحرب في كل مكان . لقد أعلنت لاهاي عن القيام ب « عملية محدودة » لوقف اعمال الجمهورية المدائية . غير أن فان موك تحدث عن إقامة « حكومة نظامية » تتكون من « الشخصيات الأندونيسية البارزة » .

وكان رد الفعل العالمي بطيئا . صحيح أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، اعترفوا بالجمهورية كواقع ، واستنكروا العدوان الهولندي ، إلا أنهم لم يفعلوا شيئا من اجل ايقافه ، باستثناء اقتراح تقديم « المساعي الحميدة » . وفي ٣٠ تموز عرضت الهند واستراليا الموضوع على مجلس الأمن في الأمم المتحدة . لكن هل يملك هذا المجلس الحق في التدخل ، متذرعا بمواد الميثاق ، في نزاع ادعى الهولنديون بانه امر داخلي ؟ لقد جرت مناقشات طويلة في مجلس الأمن كان التياران الهامان المناهض للاستعمار والمؤيد له فيه في موقف المواجهة . وفي النهاية ، وبنتيجة تأثر المجلس بموقف الولايات المتحدة المؤيد لوجهة النظر الهولندية أكثر منه للرأي الأندونيسي ، اكتفى هذا المجلس بالطلب الى الطرفين إيقاف المعارك فورا ، وتسوية النزاع عن طريق التحكيم

أو بالوسائل السياسية الاخرى ، واهمل مسألة السيادة والاحالة على الميثاق . وفي الثالث من آب أصدرت لاهاي الأمر بوقف اطلاق النار .

إلا ان وقف العمليات العسكرية لم يكن يعني قيام السلام . فقد واصلت القوات الهولندية تقدمها في منطقة الجمهورية للاستيلاء على أهداف هامة جدا ، وتركت خلفها مناطق واسعة لا تزال الادارة والقوات المسلحة قائمة فيها . واستمرت تحركاتها بهدف احتلال أكبر مساحة ممكنة من هذه المناطق . وخلال استمرار المعارك المتفرقة ، استغرق مجلس الأمن في أمور تتعلق بالاجراءات ، وبمناقشات حول وقف اطلاق النار ، وسحب القوات وتسوية النزاع . غير أن دعوة سجهرير « بصفته ممثلا لجمهورية أندونيسيا » للحضور أمام المجلس لعرض موقف بلده مثل انتصارا للجمهورية وذلك بالاعتراف بها من الآن فصاعدا « طرفا » في نزاع دولي . وحاول ممثل هولندة دون جدوى دفع المجلس لدعوة ممثل لأندونيسيا الشرقية وبورنيو بحجة أنهما مماثلتان للجمهورية .

واتخذت خطوة أخرى بهدف قطع الطريق أمام مداخلات مجلس الأمن ، المزعجة للهولنديين أحيانا ، عندما طرحت الولايات المتحدة من جديد فكرة « المساعي الحميدة » لمساعدة الطرفين على تسوية خلافاتهما إذا « كانا يرغبان في ذلك » . هكذا تم تكوين **لجنة الأعضاء الثلاثة** التي عين كل طرف منهما عضوا فيها ، والثالث جرى تعيينه من كليهما معا . عندئذ كان على الأمم المتحدة ، التي تعترف بالطرفين ، أن تعاملهما المعاملة نفسها . ولكي لا تمس « حقوق الأطراف المتنازعة » ، حصلت الولايات المتحدة على معارضة المجلس (مجلس الأمن) لطلبات الاتحاد السوفياتي واوستراليا والهند بانسحاب القوات الهولندية الى مواقعها لما قبل الحرب . ولم تصل « **لجنة الصلح** » (المكونة من عضو بلجيكي ، وآخر اوستر الي وثالث أمريكي) الى أندونيسيا إلا في السابع والعشرين من تشرين الأول ، الأمر الذي ترك للهولنديين فرصة الاستفادة من هذه الفترة الطويلة للتقدم في تحقيق خططهم .

وفي التاسع والعشرين من شهر آب صرح الهولنديون بأن « خط فان موك » يتطابق مع المواقع التي كانوا يحتلونها لدى وقف اطلاق النار . وجرى رسم هذا الخط بشكل جمع النقاط القصوى لتقدمهم وضم دوما مناطق واسعة لم تكن لهم سلطة عليها . وكانوا يرون بأنه إذا اعترف بهذا الخط منذ بدء المفاوضات فسيكون لديهم الوقت اللازم للقيام بما أسموه « عمليات التنظيف » في المنطقـة المحددة على هذا الشكل . وبانتظار ذلك صرح فان موك بأنه لم يعـد يعترف بسلطة الجمهورية في الاقاليم الواقعة ضمن هذه المنطقة . وأن على سكانها تنظيم إدارتهم الخاصة والبنى السياسية التي تسمح لهم بأن يكونوا ممثلين في الحكومة المؤقتة التي سيتم تشكيلها . هكذا تم تقليص رقعة أرض الجمهورية لتضم ثلث جاوة (المنطقة الشرقية ـ المركزية ورأس الغرب)، ونصف مادورا ، والقسم الأفقر من سومطرة . وشكل حصر الجمهورية في مناطق ضعيفة الانتاج الزراعي ، ومأهولة بالسكان نتيجة وفود اللاجئين اليها ، وحرمانها من كل مساعدة خارجية نتيجة الحصار الشديد الذي ضربه الهولنديون عليها ، وقلة الموانىء أمورا جعلتها تبدو غير قادرة على الحياة بعد ذلك . وخلفت الأزمة الاقتصادية الطويلة حالة من عدم الاستقرار والفوضى فيها ، جعلت التدخل في شؤونها عملا مشروعا وزودت بالفرصة للقضاء عليها نهائيا .

ب ـ معاهدة « رانفيل » (كانون الثاني ١٩٤٨) وسياسة الهولنديين « الاتحاديـة »

لم تكن لجنة الصلح تملك الا القليل من وسائل العمل . وشـكك الهولنديون بجميع مبادراتها . ومع ذلك نجحت في عقد مفاوضات ، في ٨ كانون الاول ١٩٤٧ ، على سطح السفينة البحرية الامريكية « رانفيل » الراسية في ميناء سورا بايا. الا أن استمرار حرب العصابات في عدة مناطق قاد الى تأزم جو المفاوضات . ولم تكتف لجنة الصلح بلعب دور سلبي ، لان عضوها البلجيكي فان زيلاند عزم على تجنب فشل اللجنة في مهمتها لاعتقاده بأن مثل هذا الفشل لن يكون مضرا للامم المتحدة فحسب ، بل

سيئاً جداً ايضا بالنسبة للبلاد المنخفضة على المدى الطويل . وشملت الاقتراحات التي تقدمت بها اللجنة تدابير تهدف الى ايقاف المعارك عن طريق نزع السلاح في المناطق الحساسة ، ونصت على حل سياسي قائم على حق شعوب الجمهورية والولايات المتحدة الاندونيسية في تقرير المصير . وقبلت الجمهورية بهذه المقترحات ، ورفضها الهولنديون بحجة أن « تقديم الحلول من حق الحكومتين فقط » . والحقيقة أن الهولنديين كانوا يظنون أنهم يملكون وحدهم الحق في املاء الحل . وفي الثانى من كانون الثاني تقدموا بحل الى لجنة الصلح يشمل **اثني عشر** مبدأ ويحمل عنوانا غامضا ، وقالوا بأن هذا الحل هو حل نهائي . ومما يؤخذ على الحل المقترح :

غياب كلمة « الجمهورية » ، وعدم الحديث عن الجلاء من الاراضي المحتلة ، وتمثيل الجمهورية في الحكومة المؤقتة ، أو تعيين مراقبين دوليين لضمان تنفيذ المعاهدة خلال الفترة الانتقالية . ولم يعترف الا للولايات المتحدة الاندونيسية بحق تقرير المصير . وفي حال رفض هذه المبادىء ، فان هولندة يحق لها حرية التصرف .

واثارت هذه اللهجة المتوعدة خشية لجنة الصلح من قيام تدخل عسكري جديد ، مما دفع الجمهوريين الى القبول بالنقاط الاثني عشر . ولكي تصبح مقبولة منهم أكثر اضيف اليها **ست مواد اخرى** . ووافقت لاهاى عليها نتيجة ضغط واشنطن عليها على ما يبدو . وقد اضافت هذه المواد توضيحات هامة على الموقف الذي حدده الهولنديون بغموض. من هذه التوضيحات أن يكون انتقال السيادة الهولندية الى الولايات المتحدة الاندونيسية المستقلة التي تشكل الجمهورية احد عناصرها ، والى حكومة الاتحاد التي يكون لها فيها « تمثيل عادل » ، خلال مدة أقصاها عام واحد ، والقيام باستشارة سكان جاوه ومادورا وسومطرة للتعبير عن رأيهم بالانضمام الى الجمهورية أو الى اية دولة من دول الاتحاد المذكور خلال مدة أقصاها عام واحد . كما ضمنت هذه المواد

حق الجمهورية في البقاء ، ولكل دولة الحق في عدم الانضمام الى الولايات المتحدة الاندونيسية ، واقامة علاقات خاصة مع هولندة ، واخيرا منحت لكل طرف الحق في طلب مساعدة لجنة الصلح (أي الامم المتحدة) لحل الصعوبات التي قد تنشأ مع الطرف الاخر خلال الفترة الانتقالية الامر الذي **منح السلطة الدولية حق التدخل بلا جدال** .

وافهم رئيس لجنة الصلح الامريكي غراهام الجمهوريين المترديين أن القبول بالنقاط الثمانية عشرة شرط ضروري لكي تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من الاعتراض على أي تدخل هولندى جديد ، وتطالب من الهولنديين باصرار اجراء استفتاءات نظامية . وقاد هذا الضمان (المعطى بدون موافقة وزارة الخارجية الامريكية) ، والنقص في السلاح والذخيرة لدى الجمهوريين لمقاومة أي اجتياح عسكري هولندى جديد حكومة دجو غجاكرتا الى القبول بالمعاهدة ، وتم توقيعها في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨ . وقد نصت على قبول الطرفين بالثماني عشرة نقطة وقيام الهدنة حول « خط فان موك » .

ولئن شكلت معاهدة « رانفيل » « اساسا للوصول الى اتفاق سياسي » ، فانها مع ذلك كرست انتصار هولندة واضعاف الجمهورية بابقاء أقاليمها الاغنى تحت السيطرة الهولندية على الاقل حتى قيام الاستفتاء . وأصبح الهولنديون يسيطرون على مناطق الارز في شرق جاوة وغربها ، وعلى أقاليم المزارع والبترول في جنوب سومطرة وشرقها والتي تشكل المصادر الكامنة للمنتجات التي تباع بالدولارات . ومن الآن فصاعداً ، وبعد أن تحسنت الحالة الاقتصادية الصعبة التي كان الهولنديون يعانون منها ، لم يعودوا ، على المستوى السياسي ، مضطرين للوصول الى عقد معاهدة سريعة . وذلك لانهم اصبحوا في وضع المانح للتنازلات لا الملتمس لها . كما أصبح أمر تبني سياسة مستقبلية بناءة متوقفاً عليهم .

واعطت المعاهدات المهدئات الى مجلس الامن الذي لم يكن يطلب أكثر من ذلك . وسيجري لعب اللعبة الاساسية من الان فصاعدا على أراضي الدولة الاتحادية التي يرغب الهولنديون في تشكيلها بالشكل الذي يناسبهم ليظلوا الاسياد فيها .

واستمر العمل بلا كلل « بسياسة مالينو » التي امتدت ممارستها الى الاقاليم المسلوبة من الجمهورية . فمنذ ٢٩ كانون الاول ١٩٤٧ ، تم **تشكيل دولة سومطرة الشرقية** من طرف واحد ، ونشأت دولة **مادورا وجاوة الغربية (باسوندان)** ، بعد ذلك بقليل . وظهرت دول اخرى خلال العام ١٩٤٨ . فاصبح هناك **ست دول** ، ماعدا الجمهورية ، **وتسع مناطق تتمتع بالحكم الذاتي** يتولى ادارتها حاكم باتافيا مباشرة .

ولم تنشأ أي من هذه الدول بناء على ارادة السكان العفوية . فقد تأسس بعضها بقرار اداري هولندي ، والبعض الاخر بناء على طلب « مؤتمرات » مثلت الارادة الشعبية التي اختار الهولنديون الاشخاص الذين شاركوا فيها . ولم يكن تزويد هذه الدول بموظفين حكوميين أمرا سهلا . وعلى الرغم من كفاءة الموظفين الهولنديين الممتازة « لاجراء » الانتخابات واستبعاد كافة المرشحين المشكوك بتعاطفهم مع الجمهورية بموجب حالة الطوارىء ، والتدابير البوليسية والدعاية المضادة ، فقد فاز في انتخابات المجالس جميع المعارضين تقريبا . « ولم يعتمد وجود هذه الدول الا على البوليس والحراب الهولندية » (كاهان) ، باستثناء أندونيسيا الشرقية حيث ربط الارستقراطيون فيها مصيرهم ربطا تاما بالحفاظ على النظام الاستعماري الهولندي ، بسبب تهديد الجمهورية لوضعهم . ولم يكن الحكم الذاتي في هذه الدول أمرا حقيقيا على الاطلاق ، فقد بقيت جميع السلطات ، بما فيها تلك التي تم نقلها نظريا ، خاضعة لرقابة الدوائر الهولندية في باتافيا . مما أدى الى شدة استياء بعض الاندونيسيين المستعدين للتعاون لكنهم ضد قيام النظام الاستعماري من جديد .

وفي الوقت الذي كان الهولنديون يقومون فيه بإنشاء الدول بدؤوا بإقامة بدايات **الدولة الفيدرالية** المستقبلية . إلا ان الفكرة الاتحادية كانت فكرة سطحية بقدر ما كان عليه الأمر بالنسبة لفكرة « الدول » . وفي بداية كانون الثاني ١٩٤٨ ، أثار اجتماع **« لجنة اتحاد اندونيسيا »** ، التي كان الهولنديون وراء تشكيلها بدون أي اعتبار تمثيلي ، أثار ضجة كبيرة . فقد طالبت هذه اللجنة بإقامة حكومة فيدرالية انتقالية ، وبإعادة النظر في الدستور الهولندي بحيث يسمح بإقامة روابط من نوع جديد بين البلاد المنخفضة واندونيسيا . وشكلت الحكومة الفيدرالية في ٩ آذار ١٩٤٨ « استجابة للرأي العام » . فقد كتب كاهان بهذا الخصوص يقول :

« لم تكن سوى إدارة مطابقة للإدارة الهولندية السابقة إلا انها تحمل اسماً مختلفاً ، وتتكون من الكوادر نفسها إضافة الى بعض الأندونيسيين المعارضين للجمهورية لتمويه العملية » . وكان الحاكم العام سيدها . واصبح من الصعب إيجاد قواعد لدولة مستقبلية ذات سيادة فيها . وعلى الرغم من أن معاهدة « رانفيل » اشترطت على أن يكون للجمهورية « تمثيل عادل » في الحكومة فقد تم استثناؤها منها . وصرح الهولنديون بأن الأمر سيبقى على ما هو عليه طالما لم تصل المفاوضات الجارية الى نتيجة . وفي مايس ، دعت الحكومة الفيدرالية الثلاث عشرة وحدة سياسية التي تم تشكيلها سابقاً (الدول والمناطق) ، باستثناء الجمهورية ، الى مؤتمر عقد في باندونغ ، تحت اسم « المجلس الاستشاري الفيدرالي » . بهدف « مناقشة أمر بناء الولايات المتحدة الأندونيسية ، وبنية الاتحاد الهولندي ــ الأندونيسي ، والعلاقات بين أعضاء الاتحاد كافة ومكانة أندونيسيا في العالم » .

وقد كان فان موك يفكر بإقناع « أنصار الاتحاد » بالخطة التي أعدها . والواقع فقد كان المشروع الذي أعده المؤتمر يهدف الى وضع الحكومة الاتحادية بين أيدي الأندونيسيين . فقد نص هذا المشروع على

إنشاء حكومة مديرين تتألف من ثلاثة أعضاء ، يقوم بانتخابهم ممثلون عن الدول ، ويساعدهم وزراء دولة ، وتشكل هذه الحكومــة السلطة التنفيذية . ويمكن أن تكون مسؤولة أمام هيئة من الممثلين ، قد تكون مجلس منتخب باقتراع عام على عدة درجات . ويشكل جهازاً تشريعياً مماثلا للمجلس الاتحادي ، تمثل فيه كافة الدول الأعضاء ويكون لكل منها ممثل واحد يمثل مصالحها . كما اقترح المشروع تقليص مهام المفوض السامي الهولندي (المنصب الذي يحتفظ فيه خـلال الفتره الانتقالية) بتحويله الى موظف إداري ، أي مجــرد موظف ارتباط . إلا ان الفيدراليين تمسكوا بموقفهم بقوة بعد وصولهم الى لاهاي بناء على دعوة من الحكومة الهولندية . وفشلت سـياسة فان مـوك الشديدة العنف . ووجدت الكحومة الهولندية أن من الحصافة التضحية لتجنب الفشل . فقبلت بخطة المؤتمر الفيدرالي ، وعينت ممثلاً للتاج ليحل محل الحاكم العام (آب ١٩٤٨) .

ج ـ « عملية البوليس » الثانية (كانون الأول ١٩٤٨) :

أدى النشاط الهولندي على المستوى الفيدرالي الى تصعيد توتر العلاقات مع الجمهورية . ولم تتقدم المفاوضات التي بدأت في وقت متأخــر ، بسبب عدم وجود إرادة واضحة لــدى الهولنديين للوصول الى نتيجــة .

فقد تبادل الطرفان التهم بعدم احترام معاهدة « رانفيل » . فوجــد الجمهوريون في استثنائهم من جميــع المشاورات السياســية بخصوص إنشــاء « الدول » والاتحــاد المستقبلي ، دليلاً على نية الهولنديين بإملاء شروطهم . وهذا ماهدف إليه أيضا ما أسماه فان موك « تنظيم المبادلات بمقتضى السيادة » ، اي ضرب حصار تام على السواحل بهدف خنق الجمهورية اقتصاديا . وأدى نقص المنتجــات

الغذائية والمواد الأولية والبترول ، بل حتى « الورق اللازم لتصنيع الأوراق النقدية » الى تفاقم البؤس والفقر بسرعة في الجمهورية . وقد يؤدي تفاقم هذه الحالة الى الاستسلام أو الى قيام الاضطرابات الخطرة. أما الهولنديون فقد اتهموا حكومة دجو غجاكرتا بالامتناع عن حل جيشها طبقاً للمعاهدة ، والسماح له بالقيام بأعمال معادية على خط فان موك ، وتشجيع الدعاية الجمهورية في « الدول » والبحث عن صداقات مشبوهة في المعسكر الاشتراكي بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي .

ولكي يمكن الخروج من الطريق المسدود ، اتخذ العضوان الأمريكي والاوسترالي في لجنة الصلح مبادرة إيجاد حل وسط . وقبلت الجمهورية بمبادىء خطة دوبوا ـ كريتشيلي (تشكيل جمعية تأسيسية مهمتها تشكيل حكومة فيدرالية ، وتحديد الدول وفقا لارادة الشعوب ، مفوض سامي يتمتع ببعض من حق الفيتو ، وإمكان إعلان حالة الطوارىء) . إلا أن لاهاي رفضت هذه الخطة .

واثار هذا الفشل ازمة داخلية خطيرة في الجمهورية . فقد وقفت الجبهة الشعبية الديموقراطية ، التي تضم كثيرا من الشيوعيين ، ضد حاتا واتهمته بالوثوق بلا مبرر بالولايات المتحدة الأمريكية . وانتشرت هذه الحركة في صفوف الجيش وبين النقابات ، وتحولت الى انتفاضة . ففي ايلول ، شكل الزعيم الشيوعي موسو حكومة شعبية في سولو ، وحصل بعد ذلك على دعم سجار يفودين . واحتاج سوكارنو وحاتا الى شهرين لكي يتمكنا من قمع هذه الحركة (تشرين الثاني ١٩٤٨) . ولم يتدخل الهولنديون في ذلك لاعتقادهم بأن الجمهورية غارقة في الفوضى . والحقيقة فقد قادت هذه الانتفاضة وقمعها الى نتيجة غير منتظرة تمثلت بتزايد اهتمام الأمريكيين بمستقبل الجمهورية بعد أن تخلصوا من تخوفهم الاستحواذي من الشيوعية الاندونيسية .

وخلال الازمة الأندونيسية ، فشلت محاولة الصلح الجديدة التي قام بها عضو لجنة الصلح الأمريكي كوشران (ايلول) ، على الرغم من انها منحت الهنولنديين أكثر مما اعطتهم الخطة السابقة . ففي الواقع ، نصت خطة كوشران على أن يقوم الهولنديون والجمهوريون بنقل سلطتهم التنفيذية الى حكومة فيدرالية يرٌسها مفوض سام هولندي ، يتمتع بحق الفيتو بخصوص القوانين التي يتبناها المجلس الاتحادي الذي سيتم انتخابه ، وبسلطات ديكتاتورية الحفاظ على النظام عندما لا تكون الدولة أو الحكومة الفيدرالية قادرة على ذلك . ولم تقبل الحكومة الهولندية بخطة كوشران بسبب تخوفها من انتخابات المجلس التشريعي الاتحادي التي قد تؤدي الى نجاح أكثرية من النواب المؤيدين للجمهورية ودخولها الى هذا المجلس ، من جهة ، ولأن هذه الخطة تجاوزت كثيرا التنازلات الـي كان الراي العام الهولندي على استعداد لتقديمها آنذاك ، من جهة اخرى . فقد قادت انتخابات صيف ١٩٤٨ في هولندة ، والتي كان محورها الرئيسي المشكلة الأندونيسية الى هزيمة الاشتراكيين وفوز المحافظين اليمينيين (الكالفانين وحزب الحركة الديموقراطية الجديد) . هكذا فاز انصار استخدام القوة الضخمة ، أي أنصار ضرورة هدم الجمهورية ، وبناء الولايات المتحدة الأندونيسية من خمس عشر أو عشرين دولة ضعيفة بما فيه الكفاية لكي يصبح النفوذ الهولندي لا جدال فيه . وجرى تعديل دستور البلاد المنخفضة في هذا الاتجاه . ووافق عليه الشعب في ايلول ، أي على إقامة « اتحاد على قدم المساواة » بين الدول الثلاث (البلاد المنخفضة والممتلكات الامريكية والولايات المتحدة الاندونيسية) « لتحقيق المصالح المشتركة » . يتمتع فيه التاج بالسيادة « الأمر الذي يضمن هيمنة البلاد المنخفضة على الاتحاد » ، ويكون للاتحاد (أي للتاج) وحده مسؤولية السياسة الخارجية ، والدفاع . وأخيرا ، زودت الحكومة الهولندية نفسها بسلاح قانوني لاجبار الجمهورية على الخضوع لارادتها . ووافق بعض الزعماء الاتحاديين اثناء المفاوضات ، التي اعقبت مؤتمر باندونغ

« الفيدرالي » (مايس ١٩٤٨) ، على منح الحكومة الهولندية أو ممثلها في اندونيسيا ، عند الضرورة ، السلطة التقديرية لانشاء الوضع الدستوري الذين يمكن من طريقه نقل السيادة ، اي تشكيل حكومة انتقالية تتمتع بالسلطة على أندونيسيا بكاملها . ووضع هذا الاجراء في صيغة تشريعية ، في تشرين الأول ، تحت اسم « قرار ب. ي. أو » واحتفظ به لينشر في الوقت المناسب .

ويعتبر تهديد القادة الجمهوريين بهذا السلاح ودفعهم للتنازل بمحض ارادتهم عملية مفيدة لأنها قد تؤدي الى تجنب صدام عسكري جديد وما يمكن ان يتمخض عنه من نتائج دولية . وذهب الوزير ستيكر الى أندونيسيا (تشرين الثاني) واجرى مفاوضات مع حاتا . وقاد وعي الوزير الأول الجمهوري لخطورة الموقف الى تقديم التنازلات بخصوص العديد من النقاط مثل الاعتراف المؤقت بالدول التي انشأها الهولنديون ، وبالسيادة الهولندية على اندونيسيا خلال الفترة الانتقالية وبسلطتها العليا في مجال العلاقات الخارجية . إلا انه رفض الادلاء بتصريح عام يسمح لممثل التاج باستخدام قواته في كافة الأقاليم بلا استثناء في حال حدوث اضطرابات فيها . علما بأن الهولنديين كانوا يعتبرون هذا الأمر امرا جوهريا .

وصرح ستيكر قائلا : « ضمن هذه الشروط اصبحت الحكومة الهولندية مجبرة على الوصول الى الاستنتاج الذي لا يمكن تجنبه وهو ضرورة الوصول الى اتفاق مع الحكومة الجمهورية . كما أن التزام الحكومة الهولندية تجاه شعوب الأقاليم غير الجمهورية ، والتي تشكل ثلثي اندونيسيا ، بإقامة حكومة انتقالية يضطرها الى نشر قرار ب. أي. أو ... منذ الآن » (١١ كانون الأول) .

وقدم حاتا اقتراحات جديدة عن طريق كوشران ، لكن بلا جدوى . وذلك لأن الهولنديين المصممين على ضم جميع اراضي الجمهورية الى

النظام الفيدرالي ، أصروا على موافقة الجمهورية على مبادىء قرار ب. أي. أو. قبل الثامن عشر من كانون الأول . ونشر هذا القرار في ١٨ ، واخترقت الهدنة في ١٩ ، أي قبل أن يجد حاتا الوقت الكافي للاجابة .

وفي التاسع عشر منه ، الساعة ٥ر٣٠ ، تم قصف دجوغجاكرتا ، وقام المظليون باعتقال سوكارنو وحاتا وسجهرير ، ونفوهم في الحال . وصرح ستيكر قائلا : « آمل أن يتم إنهاء العمل العسكري خلال يومين » واحتلت القوات الهولندية المدن ، وأعلمت العالم بأنها استقبلت استقبالا حسنا . بينما عزلت لجنة الصلح تماما .

٣ ـ تدويل المسالة الاندونيسية :

آ ـ ردود الفعل ضد « عملية البوليس » :

تصعدت ردود الفعل ضد « عملية البوليس » الثانية بسرعة كبيرة الى حد ما ، في اندونيسيا . انتشرت المقاومة العسكرية وعدم التعاون في الجمهورية بسرعة وكثافة مدهشتين . فقد اندلعت حرب العصابات في أماكن متعددة من الجمهورية قبل نهاية كانون الثاني . وأجبر الـ ١٤٥ر٠٠٠ رجل من القوات الهولندية على تبني موقف دفاعي . وأصبحت الامدادات غير مضمونة . وكان الهجوم على المدن يتم ليلا . وأدى عدم إمكان حماية المزارع الى هجر أصحابها لها . وحافظت ادارة الجمهورية على نفسها خارج المدن . واشرف عليها الوزراء الذين نجوا من الأسر . وتكونت حكومة سلام في سومطرة . وعلى الرغم من اعمال الرعب التي قام بها الهولنديون ، فقد بقيت الغالبية العظمى من سكان الجمهورية على ولائها لها . وفي الدول الاتحادية ، قلصت التدابير التعسفية التي اتخذها الموظفون الهولنديون من نفوذ العناصر

الجمهورية . ولم « تحظ عمليــة البوليس » بموافقــة الرأي العام . واستقالت حكومتا اندونيسيا الشرقية وجاوة الغربية بهدف إظهار معارضتهما لاستخدام القوة ضد الجمهورية .

وفي آسيا : سرعان ما ظهر التضامن مع الجمهورية . فقد أغلقت كل من سيلان والهنـد وباكستان مطاراتهـا بسرعـة أمام الطائرات الهولندية. وادان مؤتمر عقد في **نيودلهي** ، وضم بلدان آسياوالباسيفيكي (٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨) أدان هولندة ، وطلب من مجلس الأمن التدخل لوقف العدوان . وأمرت هذه الدول سفراءهـا ومندوبيها في منظمـة الأمم المتحدة بالتدخل لدى وزير الخارجية الأمريكي مارشال .

وفي الدول الغربية ، وخصوصاً الانكلوسكسونية منها ، كان رد الفعل أكثر عنفاً .

فقد كتبت صحيفة **مانشيستر غارديان** في ٢٠ كانون الأول تقول : « للمرة الثانية لم يحترم الهولنديون وعدهم . ولجؤوا الى استخدام القوة على أمل تصفية الحركة الوطنية الاندونيسية . الا أنهم لم يتمكنوا من قهرها بالقوة » . وقال د. وينتشل احد معلقي الراديو الامريكي : « كلفت غلطة الهولنديين المريعة والغبية الشيوعيين في أندونيسيا ٢٤ فرقة عسكرية » . بينما كتبت صحيفة **شيكاغوتريبون** في ٢٢ كانون الاول تقول : « يستحق قادة لاهاي الشنق » . وفي اليوم التالي ، نقل أمين عام الـ س. أي. أو « المنظمة النقابية الامريكية القوية » ف. موري الى مارشال وجهة نظر الملايين الست من اعضائها بقوله :

« آمل أن تستمر حكومة الولايات المتحدة الامريكية في اتخاذ التدابير اللازمة في المجالين السياسي والاقتصادي لتساعد على ايقاف الاعمال العدوانية الهولندية في اندونيسيا ، وضمان تسوية سريعة تعترف

بمصالح الشعب الاندونيسي المشروعة في بحثه عن حكومة مستقلة وديمقراطية . وكونوا على ثقة بأن وزارة الخارجية الأمريكية ستحصل على دعم العمال الامريكيين في خطوة تقوم بها في هذا الاتجاه »

ولم تظهر نتائج ضغط الراي العام هذا الا بعد وقت طويل . لان انقسام مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة بين الشرق والغرب ، ومعارضة كل مجموعة لاقتراحات المجموعة الاخرى أديا الى عقم جهودها. إضافة الى ذلك ، بينما سعى الاتحاد السوفياتي من خلال مشروعات القرارات المعادية بوضوح للهولنديين الى احراج الولايات المتحدة الامريكية فقد سيطرت على الولايات المتحدة الرغبة في عدم معارضة حلفائها الغربيين .

« يشكل الهولنديون قمة نظام الامن العسكري والاقتصادي في أوروبا الغربية . وهذا أمر حيوي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . فكما ظهر من خلال المناقشات والاقتراعات حول مقترحات الولايات المتحدة في مجلس الامن بشأن مسألة الحفاظ على الوضع القائم ، فان أهم حلفائنا الاوروبيين لن يوافقوا على برنامج عمل ضد هولندة بسبب تصرفها في جاوة .

« ان أية محاولة امريكية لعزل هولندة بهدف ارغامها على التراجع قد تؤدي الى هدم نظام الامن الغربي الدقيق الحالي ضد الشيوعية الروسية ، والذي جرى حبكه بصعوبات كثيرة والبعيد من أن يكون تاماً . والحكومة الامريكية على قناعة بذلك مثلما هي على قناعة بتعنت الخلق الهولندي .. وتعاني حكومتنا من معضلة الخيار بين أمرين صعبين في ميدان السياسة الخارجية وتأمل بحل هذه المعضلة قريباً . الا انها لا تعرف بعد كيف سيكون ذلك »(٢) .

(2) Arthur KROCK New York Times, 25 déc. 1948.

لقد أدى هذا الموقف الامريكي التافه الى عجز مجلس الامن ، خلال اجتماعاته المتعددة التي عقدها بعد الثاني والعشرين من كانون الثاني ، عن تبني اي شيء آخر غير القرار رقم ٢٤ غير الناجح ، والذي طالب بوقف الحرب وتحرير الوزراء الجمهوريين . أما الاتحاد السوفياتي فطالب بالحاح بانسحاب القوات الهولندية ، وتسمية لجنة من منظمة الامم المتحدة للاشراف على ذلك . وقوبل هذا الطلب بالرفض . ولما كان الهولنديون على علم بأن ليس هناك ما يخشى ، فقد تابعوا عملياتهم وابلغوا (في كانون الثاني) الزعماء الجمهوريين بعدم اعتراف لاهاي بعد اليوم بالجمهورية كتنظيم سياسي يتمتع بأرضيته الخاصة ، وبانهم سوف يعتبرون سجناء عاديين ويتمتعون ببعض حرية الحركة شريطة الامتناع عن القيام باي نشاط سياسي .

ولم يعيروا أي اهتمام لمداخلة فـ. جيسوب في مجلس الامـن في ١١ كانون الثاني التي اعلنت بداية الانعطاف في السياسة الامريكية حين قال : « لن يمحي أي اعتذار تتقدم به الحكومة الهولندية واقع انها لم تستجب لطلبات مجلس الامن برفضها وقف اطلاق النار حالا والافراج عن المعتقلين السياسيين ... لقد خرقت ميثاق الامم المتحدة ... » ولم يكن الامريكيون الوحيدون الذين اعتبروا أن من الخطر على الامم المتحدة أن تكون مجالا للسخرية ، بل وشاركها كثير من الحكومات الاخـرى (كما رأينا من مداخلات المندوبين الانكليزي والنرويجي والصيني) . وبين قرار ٢٨ كانون الثاني عزم مجلس الامن على الاهتمام بالموضوع وعدم ترك لاهاي تقوم بتسوية خارجاً عنها يدل على ذلـك استبدال لجنة الصلح بلجنة منظمة الامم المتحدة من اجل اندونيسيا .. ومنحها صلاحيات واسعة جداً كما أن تاكيد ستيكر على دوام انتشار « الفوضى في اندونيسيا ، وفي هولندة وعدم الايمان بقوى الغرب الروحية وقيمه » لم يحل دون التصويت على القرار المذكور .

الا أن الهولنديين لم يتخلوا عن خطتهم للقضاء على الجمهورية . ودفعهم عدم تمكنهم من الاستمرار في مواجهة الضغط الدولي مباشرة

للعمل على ازالة اي سبب يسمح للامتم المتحدة بالتدخل . فقد ترر (خطة بيل) اعداد **نقل سريع للسيادة** ، في الاول من تموز **الى حكومة اندونيسية** تمثل أندونيسيا بكاملها ، والدعوة الى عقد مؤتمر مائدة مستديرة لدراسة شروط هذا النقل . عند ذلك ، « فقدت » مسألة اعادة بناء الجمهورية « أهميتها » وأصبح من الممكن أن تقوم بتسويتها الحكومة الاتحادية المستقبلية التي سيشارك فيها زعماء جمهوريون . الا أن الامور لم تجر كما كان متوقعاً . فقد قبل ممثلو الدول بمبدأ المائدة المستديرة شريطة أن يكون قد تم أولاً اعادة تنصيب حكومة دجوعجاكرتا .

وفي حين كان يتزايد نفوذ أولئك الذين يطالبون في مجلس الشيوخ بواشنطن بالغاء المساعدة المالية والعسكرية أو تخفيضها بالنسبة للحكومات « التي لا تنفذ أوامر أو طلبات مجلس الأمن (تعديل بروستير Amendement Brewster) ، فقد قررت الجمعية العامة في ١٢ نيسان الاهتمام بالموضوع ومناقشته في الاول من مايس ، لان مجلس الامن لم يستطع الخروج من الطريق المسدود بخصوص أندونيسيا .

ب ـ معاهدات لاهاي (آب ١٩٤٨) ونقل السيادة

وأدرك الهولنديون هذا الخطر ، وصرحوا بأنهم على استعداد للسماح لزعماء الجمهورية بالعودة الى دجوغجاكرتا شريطة أن تتوقف حرب العصابات . واتصفت المفاوضات التي جرت باشراف كوشران رئيس لجنة منظمة الامم المتحدة من أجل أندونيسيا بالصعوبة . وانتهت في ٧ مايس الى حل وسط ، شملته **معاهدات روم ـ فان رديان** . فأثارت زوبعة في لاهاي ، وانطباعاً بالكارثة بين الجمهوريين . فقد وافق الهولنديون على عودة القادة الجمهوريين الى دجوغجاكرتا، وتعليق العمليات العسكرية ، ووقف تشكيل الدول والاقاليم في المناطق التي تشغلها الجمهورية في ١٩ كانون الثاني ، وابقاء الموظفين الجمهوريين في وظائفهم التي لا زالوا يشغلونها . وبالمقابل حصل الهولنديون من الجمهوريين على الاعتراف بالدول التي شكلوها ، والتخلي عن الاستثناءات المنصوص

على اجرائها في كانون الثاني ١٩٤٨ . ورأى الجمهوريون نشوء حكومتهم من جديد . الا أن دولتهم اقتصرت على رقعة أراضي المقيم العام في دجوغجاكرتا . وحصلوا على حق تسمية ثلث أعضاء المجلس النيابي الفيدرالي المستقبلي فقط . اضف الى ذلك أن مداولات المائدة المستديرة المستقبلية لتحديد شروط نقل السيادة الى الولايات المتحدة الاندونيسية واقامة الاتحاد الهولندي ـ الاندونيسيي لا تشارك فيها البلاد المنخفضة والجمهورية فحسب ، بل ثلاثة وفود (البلاد المنخفضة ، والجمهورية الاندونيسية والمجلس الفيدرالي الاستشاري) . واصبح نجاح الهولنديين مرتبطاً بالتأثير الذي يمكن أن يمارسه هذا المجلس .

الا أن عدداً هاماً من الفيدراليين الذين خاب أملهم من الاستقلال المحدود الذي منحتهم اياه باتافيا والذي لا يختلف كثيراً عن السيطرة ، وجد أن التقرب من الجمهورية التي تتمتع بنفوذ كبير على السكان اكثر فائدة لهم ، شريطة أن تقبل بالنظام الحكومي الفيدرالي الذي يستطيعون بموجبه الحفاظ على وضعهم ومصالحهم . أما الجمهوريون فلم يجدوا سوى امتيازات في كسب حلفاء لهم حين تفاوضهم مع الهولنديين. وهذا ما ادى الى حصول اتفاق بينهم وبين ممثلي المجلس الاستشاري الاتحادي الاعضاء في « اللجنة الوطنية التحضيرية » (تموز) وعد الفيدراليون بموجبه بدعم طلب نقل السيادة بدون تحفظات سياسية أو اقتصادية . بالمقابل ، وافق الجمهوريون على مبدأ الحكومة الاتحادية شريطة أن يكون لهم ثلث المقاعد في المجلس النيابي ، ومقعدان في مجلس الشيوخ مثل جميع الدول . وأن تدمج قواتهم مع قوات الدول الاخرى لتشكيل الجيش الاتحادي . فقضى هذا الاتفاق نهائيا على الامال التي عقدت على خطة بيل . وافتتح مؤتمر المائدة المستديرة في لاهاي في ٢٣ آب بحضور لجنة الامم المتحدة من اجل اندونيسيا . وانتهى المؤتمر الى تبني المبادىء التالية :

١ ـ نقل السيادة المطلقة والكاملة على جميع اراضي الهند الشرقية القديمة (باستثناء غينية الجديدة) الى جمهورية الولايات المتحدة الاندونيسية في مدة اقصاها ٣٠ كانون الاول ١٩٤٩ .

٢ ـ انشاء الاتحاد الهولندي ـ الاندونيسي بحرية واستقلال تامين وعلى قدم المساواة بهدف اقامة تعاون ودي لخير المصالح المشتركة للأطراف المتعاقدة .

٣ ـ تطبيق هذا التعاون على أساس الوضع المتساوي والحقوق المتماثلة في مجال العلاقات الخارجية والدفاع والشؤون المالية والاقتصادية والثقافية .

٤ ـ اعتبار ملكة هولندة رئيسة للاتحاد ، وعقد مؤتمرات وزارية دورية ، وقيام تعاون منتظم بين البرلمانات ، وانشاء سكرتارية دائمة ومحكمة تحكيمية .

كما نظمت المعاهدات أمر جلاء القوات العسكرية الهولندية بعد انتقال السيادة الى الاندونيسيين ، والمسائل الاقتصادية (نقل الملكية تأميم الممتلكات الاجنبية) والمالية (ديون الولايات المتحدة الاندونيسية تجاه هولندة) .

بالطبع تختلف بنود هذه المعاهدة كثيرا عن تلك التي وردت في الدستور الهولندي المعدل لعام ١٩٤٨ . فقد حل محل علاقات التبعية المتبادلة اتحاد هش لأن باستطاعة اي من الطرفين اتخاذ قرار بحله . ومع ذلك ، صدق البرلمان هذه المعاهدات رغم احتجاج اليمين على عدم دستوريتها والتخلي عن الاقليات الموالية للنظام الهولندي وذلك حفظا لماء الوجه . ويعتبر انهاك البلاد ، والتهديد بتعليق المساعدات المالية الامريكية والامل بالحفاظ على علاقات ودية مع الاندونيسيين عوامل اثرت على تصويت البرلمانيين . والحق لم يكن هناك حل آخر .

وتم نقل السلطة في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٩ . وذلك بعد أن قام المجلس النيابي ومجلس الشيوخ معا بانتخاب سوكارنو رئيسا للحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الاندونيسية .

الا أن البناء الفيدرالي الذي بذل الهولنديون جهوداً عظيمة لانشائه لم يعش الا بضعة اشهر . فقد اعتبره الاندونيسيون واحدا من بقايا النظام الاستعماري . ورأوا ان من الضروري زواله لكي يمكن الوصول الى الاستقلال الناجز . وافقدت الحوادث التي تورط فيها الهولنديون أو عملاؤهم (مغامرة ويسترلينغ في باندونغ ، والمحاولة الانقلابية التي قام بها الوزير الفيدرالي حاميد) القضية الاتحادية اعتبارها نهائيا . وفي بداية عام ١٩٥٠ ، طلبت الدول الاخرى بالتعاقب دمجها في الجمهورية وفي نهاية شهر حزيران ، اعلنت الجمهورية حل حكومتها بنفسها . وتم تحويل الدولة الفيدرالية الى دولة وحدوية (١٧ آب ١٩٥٠) .

ولم يكن بامكان البلاد المنخفضة القيام بأي اجراء ضد الثورة السلمية القائمة . وذلك لانها وان كانت تتناقض مع البنى السياسية التي انشأتها لاهاي ، فقد قامت بها المؤسسات التي أقامها الهولنديون انفسهم . وبرهنت سرعة الاحداث على أن غالبية الاندونيسيين تناصر الوحدة . ولئن شكلت المساعي التي قام بها الامبوانيون او الاقلية المناهاسوية ، والذين ذهبوا الى لاهاي وأعلنوا ولاءهم للبلاد المنخفضة ، شهادة مؤثرة في النفوس ، الا أنها كانت قليلة الاهمية ، ولا تؤثر على مصير الاندونيسيين .

فلم يكن الاتحاد الذي نصت عليه معاهدات مؤتمر المائدة المستديرة في نظر الأندونيسيين سوى أثر من آثار الماضي الاستعماري لأن المؤسسات المشتركة لا تخدم الا الحفاظ على الوجود الهولندي غير المرغوب فيه اطلاقا . كما لم يبد الجانب الاندونيسي أية عجلة من أجل انشائها . فقد بدا أن التعاون الصادق غير ممكن . فمنذ عام ١٩٥٣ ، اتهم بعض

الضباط الهولنديين ، الذين بقوا في أندونيسيا بموجب المعاهدة العسكرية ، بدعم الحركات المناهضة لحكومة الجمهورية . وتوجب على لاهاي استدعاء بعثتها العسكرية بكاملها . كما سممت قضية اربان العلاقات بين البلدين أيضا . وأدى نفاد صبر الاندونيسيين نتيجة اصرار هولندة على رفضها نقل السيادة على هذا الاقليم اليهم الى اعلانهم الغاء الاتحاد الهولندي ـ الاندونيسي في ١٠ آب ١٩٥٤ . ومنذئذ لم يبق أي ارتباط بين البلاد المنخفضة ومستعمرتها السابقة .

ج ـ مسالة غينيا الجديدة (إريان)

في مؤتمر المائدة المستديرة ، رفض الهولنديون نقل السيادة على غينيا الشرقية الجديدة الى جمهورية الولايات المتحدة الاندونيسية . وذلك لاسباب متنوعة . ففي هذه المنطقة التي تزيد مساحتها على ٤٠٠,٠٠٠ كم٢ كان يعيش حوالي مليون شخص ، مختلفين عرقيا عن الاندونيسيين . وعلى الرغم من ضعف تقدمها ، فلم تكن محرومة من الموارد الطبيعية (بترول) ، والزراعة فيها ممكنة . لذلك فان من الممكن أن تشكل منطقة انكفاء لـ ٢٠,٠٠٠ أوراسي القاطني أندونيسيا الذين قد ترى الدولة الجديدة فيهم اشخاصا غير مرغوب بهم بسبب ربطهم لمصيرهم بالاستعمار الهولندي . كما ادعى الهولنديون الحق بحماية السكان المتخلفين في غينيا الحديدة ضد طغيان مسلمي أندونيسيا . وان لمن المشكوك فيه أن يكونوا قد رأوا في ذلك برنامجا ملائما لاحتمال احتلال الارخبيلات من جديد كما يدعي البعض . ويبدو أن السبب الاصح يتمثل بالرأي القائل بارادة الحصول على نفوذ سياسي كما يذكر جير براندي :

« أن بقاء البلاد المنخفضة في غينيا الجديدة سيمكنها على الاقل من خدمة الحضارة الغربية . كما أن الشعور بتحمل مسؤولية عمل نبيل وعظيم من جديد في الشرق الاقصى بعد أخطاء السنوات الخمس الاخيرة

قد يولد لدى الهولنديين الشعور بالفخر ويساعدهم علـى الاحتفاظ بالروح العالية التي لايمكن لاي شعب العيش بدونها »(٣) .

وكان الاخفاق نصيب المفاوضات ، التي نصت عليها معاهدة نقل السيادة بخصوص غينيا الجديدة ، والتي يجب أن تبدأ في مدة أقصاها عام واحد ، خلال عدة سنوات . مما اضطر اندونيسيا الراغبة فـــي استئناف المفاوضات ، الى نقل القضية الى الامم المتحدة عام ١٩٥٧ . ولم يكن ممكنا تسوية الخلاف بينهما لان مشروع قرار الامم المتحدةالذي يدعو الدولتين الهولندية والاندونيسية الى استئناف المفاوضاتوالسعي لايجاد حل طبقاً لميثاق الأمم المتحدة لم يحصل على أغلبية الثلثين لاقراره. وحمل الاندونيسيون الولايات المتحدة الامريكية ، صاحبة النصيـب الاعظم في شركة بترول غينيا الجديدة مسؤولية عدم تبني هذا القرار . وتأزمت العلاقات خلال السنوات التالية الى أن اتخذت الامم المتحدة قرارا (آذار ١٩٦٣) يوصي بنقــل السيادة على غينيــا الجديدة الى اندونيسيا بلا شروط ، باستثناء أن تأخذ الامم المتحدة على عاتقها ادارة الاقليم مؤقتا ، وتنظيم استفتاء فيه ، وذلك لتجنب فــرض فتـرة انتقاليــة .



(3) **GERBRANDY : Indonesia, p. 91.**

الفصل السابع

تحرير المستعمرات الانكليزية في آسيا

إن المشاكل التي أثارتها الموجة الأولى من الحركات القومية في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية زودت انكلترة بالفرصة المناسبة لتبرهن على أصالة سياستها .

فقد كانت انكلترة الدولة الاستعمارية الوحيدة التي قبل الرأي العام فيها بالاجماع تقريبا مجرى الأحداث على الرغم من عظمة المصالح المعنية . فالوعي الواضح **لهشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي** فيها دفع الحزبين (حزب العمال وحزب المحافظين) الى نبذ النداءات الداعية لاستخدام القوة من أجل الحفاظ على السيطرة البريطانية على الرغم من الضغوط التي مارسها المتطرفون واللوبي الاستعماري . ففي عام ١٩٤٦ ، صرح أتلي « أن الكومنولث عبارة عن تجمع من الشعوب الحرة» . بناء على ذلك لم تعد ارادة الاحتفاظ بالشعوب فيه رغم ارادتها أمرا مشروعا. فكان تحرير المستعمرات الانكليزية فيآسيا عن « طيب خاطر » . ولم يظهر نقل السلطات السياسية اليها وكأنه انسحاب مخز أمام ضغط لا يقهر ، بل بمثابة « تتويج للبناء » وشهادة على الايمان بقوة المؤسسات البرلمانية الديموقراطية المنسوخة عن النموذج الانكليزي التي تبنتها الدول الجديدة .

لقد تخلت انكلترة عن « طيب خاطر » عـن السيادة السياسية ، « لتضمن ، بفضل سيادة جو من التفاهم ، الحفاظ على العلاقات التجارية والمالية مع مستعمراتها السابقة على اعتبار أنها أكثر أهمية »

للحفاظ على بقائها . هكذا « تواصلت التأثيرات المثالية والاقتصادية لكي تحول ما كان قد يصبح هزيمة مخزيــة الى سياسة مُشَرفة » (ر. هيندين) .

وشكل **وجود الكومنولث** عنصرا ملائما للسياسة البريطانية . فقد ضمن هذا « النادي من الدول المستقلة » التي ترتبط بالامبراطورية بدون أن تكون تابعة لها ، ارتقاء سياسيا للشعوب المستعمرة التي تنال الاستقلال ضمنه . وجمع بمرونة بين اســتقلال مجموعة سياسية واقتصادية واسعة واتحادها . وسهل جدا الفترات الانتقالية . إلا أنه أثر على بنية الامبراطورية وعلى طبيعة العلاقات التي جمعت الأعضاء المشتركين فيه حتى ذلك الوقت .

ففي تلك الفترة ، كانت مستعمرات انكلترة الآسيوية **مهيأة للتحرر**. فقد كان وراء كل من برمانيا وسيلان والهند تاريخ حافل وطويل . وبعد أن وقعت تحت السيطرة الأوروبية على أثر ضعفها الاقتصادي سعت الى تعلم تقنيات المستعمِر وإتقانها لدرجة منافسته فيها .

« كانت جميع هذه الدول عبارة عن مجتمعات مكوّنة، بنيتها التحتية قوية ، والأمة فيها واعية لحقيقتها . ولا يمكن لأي شخص حسن الاطلاع على الأمور أن يشك بأن نقل السلطة كان أمرا لا يمكن تجنبه . إلا أن الاسئلة التي يمكن ان يطرحها المرء على نفسه هي **كيف ومتى والى مَــن ؟** »(١) .

١ ــ استقلال الهند :

آ ــ الوضع العام في عام ١٩٤٥ :

« اتركوا الهند . وارحلوا عنا ، لقد مللنا تهربكم وازدواجيتكم . حرروا بلدنا وسندافع عنها كما دافع الصينيون والروس والبريطانيون

(1) C. E. CARRINGTON : **The Liquidation of the British Empire.**

عن بلادهم . وسيشكل حصول الهنــد على الحرية في الحال الرمــز والبداية لتحرير كافة شعوب آسيا الأخرى » .

لقد أثار هذا القرار الذي تبناه حزب المؤتمر بعد « العرض » الذي تقدم به كريبس (١) عام ١٩٤٢ مباشرة ردة فعل عنيفة ضد بريطانيا . ففي أماكن متعددة ، هاجم الشعب بعفوية منشآت السكك الحديدية والبريد ، ومراكز الشرطة والنقل العسكري . في حين اندلعت حركة قوية من « عدم التعاون السلمي » . وكان القمع قاسياً جداً . ولم يستتب الأمن إلا بعد العديد من الاعتقالات ، منها اعتقال ١٣٠ زعيماً من زعماء حزب المؤتمر وحده في بومبــاي (من بينهم غاندي ونهرو و آزاد) ، وقصف القرى . لكن ذلك لم يؤد الى زوال التوتر الذي كان يسود في النفوس . وبعد فترة وجيزة ، أي في عام ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ ، حصلت مجاعة في شمال البلاد وجنوبها ، تراوح عدد ضحاياها بين مليونين الى ثلاثة ملايين نسمة . وعزا الهنود الكارثة الى إهمال الإدارة الإنكليزية . فقد كتب نهرو في كتابه **اكتشــاف الهنــد** حول هــذه الأحداث يقول :

« إن ما حدث آنذاك لم يكن « انفجاراً » مفاجئاً ، بــل بعد أن طفح الكيل من كل ماحدث قبل ذلك . وما كتب حول هذا الموضوع كثير جداً ، إلا أن العديد من المؤلفين لم يدرك المغزى الحقيقي لما حدث . لأنهم اقتصروا في دراستهم على البواعث السياسية ، في حين كان هناك ما هو أهم من السياسي بكثير ، أقصد الشعور الملح باستحالة العيش تحت السيطرة البريطانية الاستبدادية لوقت أطول » .

صحيح أن منطق أية حركة وطنية هو التمرد . إلا أن الحركة الوطنية الهندية المتأثرة جداً بمذهب غاندي لم تتبع طريق المنطق . وذلك لأن الإنسان الذي أطلق عليه و. تشرشل ، في لحظة من نفاد

---

(١) انظر أعلاه .

الصبر ، لقب « المحرض الصغير ذي قميص النوم » استطاع إقناع ابناء وطنه بأن « عدم التعاون السلمي » هو أفضل الوسائل للانتصار على الامبريالية ، وان الصمت المعادي لشعب بأكمله يمكنه ، في نهاية المطاف ، إقناع المستعمرين بسوء قيادتهم . وكللت هـذه « الروضة السياسية » بنتيجة إيجابية واحدة على الأقل تمثلت برص صفوف الجماهير الهندوسية في وحدة قوية ضد البريطانيين . ولم يستخدم زعماء حزب المؤتمر بأي شكل من الأشكال اضطرابات سنوات الحرب الاقتصادية (التي اثارتها المجاعة) لتحقيق أهداف سياسية .

ومن جهة اخرى ، إن الاستقلال الذي طالب به الزعماء الوطنيون ارادوه استقلالاً ناجزاً . في حين أن وضع الدومنينون الذي كان من الممكن أن يقبلوا به في السابق لم يعد كافياً بالنسبة لهم . فقد كتب نهرو بهذا الخصوص يقول :

« يريد حزب المؤتمر دولة جديدة ، وليس مجرد إدارة مختلفة . وان يقوم الاستقلال أساساً وبالدرجة الأولى على حريـة العلاقات الخارجية . فهنا يكمن دليل الاستقلال . وما عدا ذلك ليس إلا حكماً ذاتيـاً ... » (٢) .

وكان البريطانيون على قناعة بذلك وإن لم يعترفوا به . فمنذ أن فتح استبعاد الخطر الياباني المجال أمامهم ، أخذوا بالإعداد لنقل السلطات الى حكومة هندية تمثل كافة اتجاهات الرأي العام الرئيسة . وفي الفترة الانتقالية ، لن تكون هذه الحكومة شيئاً آخر غير مجلس نائب الملك التنفيذي « المهند » . ومهمتها وضع مشروع دستور الهند المستقلة المستقبلية . وكان من المفروض أن يتم تشكيل هذا **المجلس التنفيذي** ، الذي تمثل فيه كافة الطوائف ، في **مؤتمر سيملا** الذي عقده نائب الملك وافيل في ٢٥ حزيران ١٩٤٥ . إلا أن مطالب حزب

---

(2) NEHRU: Toward Freedom, the Autobiography of J. Nehru.

المؤتمر وحزب الرابطة الإسلامية المتناقضة قادت الى فشله . فزعيم حزب الرابطة (جناح) اشترط منذ البداية منحه حق تسمية كافة الأعضاء المسلمين في المجلس التنفيذي مدعياً أن الرابطة تمثل كافة مسلمي الهند . فأجابه ممثلو حزب المؤتمر على هذا الادعاء بقولهم أن حزبهم يضم الكثير من المسلمين لأنه لا تمييز ديني أو غير ديني داخل الحزب ، وأن لهم الحق إذن بتسمية واحداً من أعضاء المجلس وزيراً . وبهذا الشكل تحترم رغبة المساواة الدينية التي عبر عنها وافيل (خمسة وزراء هندوس وخمسة وزراء مسلمين) . ولم تبدُ الهند في آب ١٩٤٥ ، عقب فشل مؤتمر سيملا أكثر قرباً من الاستقلال عنها في عــام ١٩٣٩ .

ولهذا السبب يبدو ان من الضروري ، في هذه المرحلة من دراستنا هذه ، تقديم وصف سريع للوضع السياسي السائد آنذاك لكي يمكن فهم ما تلى ذلك من احداث .

لقد كانت الأوساط البرلمانية البريطانية على معرفة جيدة بقــوة العاطفة الوطنية الهندية الى حد انها لم تكن تعارض تنفيذ المرحلة الأخيرة باتجاه السير نحو الاستقلال . إلا أن بعض المحافظين (تشرشل) كانوا يفكرون بأن الحل المرغوب فيه هو منح وضع الدومينيون . أما البعض الآخر ، وهم الأكثر عددا ، والمهتمون بالبرهان على أن لندن ليســت السبب في المصاعب التي تحول دون تسوية الأمر ، فأصروا على منح الهنود حرية تحديد وضعهم المستقبلي بأنفسهم . وكان الجميع متفقين على إنشاء حكم مستقر في الدولة الوحدوية الجديدة (استبعد تشكيل دولة أميرية) تحترم فيها حقوق الأقليات كافة . وبدأ لهم أن التفاهم بين حزب المؤتمر وحزب الرابطة الاسلامية هو الوسيلة لتحقيق ذلك . إلا ان قسما من الراي العام الانكليزي كان يكن سخطا عظيما لحزب المؤتمر بسبب موقفه اثناء الحرب الذي بدا شبيها بالخيانة ، ومغالاة الحركة الوطنية بالحرب الكلامية حتى أن الصحف الأكثر موضوعية عادة لم

يكن باستطاعتها عدم مشاطرة هذا الراي . كما أن موظفي المصالح العامة واوساط رجال الأعمال الذين خشوا نتائج رحيل البريطانيين لم يسهلوا اطلاقا عمليـة قيـام التفاهم بين الطوائف الهنديـة . ودفعتهم ندرة علاقاتهم الشخصية مع الهندوس ، وعلاقاتهم الودية غالبا مع الزعمـاء المسلمين الى التعاطف مـع حزب الرابطـة الاسلاميـة . فقـد كتب م. ليونارد بهذا الخصوص يقول :

« كان العـديد من الموظفين البريطانيين في الهنـد ، وبعض كبار الموظفين لا يرغبون في رؤية نهاية النظام البريطاني فيها . لذلك كانوا على استعداد لاستخدام كافة الحجج للحفاظ على الهيمنة الانكليزية وعلى وظائفهم في هذا البلد لأطول فترة ممكنة . وقد افشل حاكم مقاطعة هامة مؤتمر سيملا بنجاح ، الذي حضره الهندوس والمسلمون معا ، وذلك باسدائه النصح لجناح حول التكتيك الواجب اتباعه أولا ، ثم باستخدام نفوذه لدى نائب الملك لكي يضمن النجاح لهذا التكتيك »(٣) .

وكان جناح زعيم حزب الرابطة الاسلامية ، سلاحه عقيدة قوية ، اعدها بأناة منذ نشر « نقاطه الأربع عشرة » عام ١٩٢٨ ، والتي ما تخلى عنها على الاطلاق حتى في ادق تفاصيلها . وكان على قناعة بأن له دورا تاريخيا عليه أن يلعبه . وبعد أن حير خصومه بصمته وتصميمه الهادىء، وصموده امام جميع المحن ، شعر بقدوم اللحظة الحاسمة . فتاسيس دولة الباكستان ، التي لم يتوقف عن المطالبة بتاسيسها منذ تشرين الثاني ١٩٤٠ (قرار الباكستان) سيكون ممكنا عند رحيل الانكليز ، وإذا لم يحصل ذلك آنذاك فلن تقوم لها قائمة . لذلك كان على قناعة بأن جبهة نضال المسلمين ليست بريطانيا ، بل يجب توجيه الضربات الى الهندوس. فجعل هدفه المباشر حصول حزب الرابطة الاسلامية في الحكومة الانتقالية

(3) Mosely LEONARD : The Last Days of the British Raj., P. 15.

على مكان مساوٍ على الأقل لذلك الذي سيحظى به حزب المؤتمر ، لكي ينضم اليه المسلمون غير « الملتزمين » بعده وأولئك الذين قادتهم المعركة الوطنية للوقوف الى جانب الهندوس . وبما أنه قضى على التضامن الوطني ، فقد كان على قناعة بانه الشخص الوحيد القادر على تأمين قاعدة صلبة للدولة الجديدة التي سيكون بامكانها الحصول على وضع الدومينيون ، شريطة الا يكون هو نفسه أول حاكم عام لها .

وفي عام ١٩٤٥ ، عانى **حزب المؤتمر** من أفول نجمه المؤقت . فآثار ازمة عام ١٩٤٢ لازالت تخلخل تنظيمه ، بينما عدد كبير من زعمائه في السجن ، وامواله وممتلكاته محتجزة . الا أن ذلك **لم يؤثر على نفوذه بين جماهير الهندوس** . ولم يطرأ اي تغيير على مبدئه ، فما يريده هو الاستقلال الناجز لا وضع الدومينيون . « يطالب حزب المؤتمر بإنشاء دولة جديدة ، لا مجرد إدارة مختلفة . ويفكر كل فرد من أفراده بعدم إمكان استمرار الأوضاع والطرائق السائدة حاليا ، وبضرورة حدوث تغيرات كاملة »(٤) . ويعتبر حرية العلاقات الخارجية المعيار الأساسي للاستقلال ، وبدونها ليس هناك إلا حكم ذاتي . أما بالنسبة للمشكلة الاسلامية ، فقد خيم جو من الشك الكبير نسبيا . فقد اعتقد بعض الزعماء بامكان تحويل الجماهير المسلمة عن حزب الرابطة عن طريق المزايدة الوطنية . إلا انهم لم يدركوا أن اهتمام هذه الجماهير منصب على حمايتها من العنف الهندوسي أكثر من اهتمامها بالافلات من الوصاية الانكليزية . أما البعض الآخر من هؤلاء الزعماء ، فقد بدأ بقبول فكرة أن الحل يكمن في إنشاء وحدتين إقليميتين ، تتمتعان بالحكم الذاتي داخل اتحاد هندي . وقد قبل نهرو نفسه بفكرة إنشاء دولة مسلمة ترتبط مع الهند بروابط فيدرالية .

وسمحت انتخابات المجلس المركزي في كانون الأول ١٩٤٥ بالحكم على مكانة مختلف القوى السياسية في الهند . فقد حصل حزب المؤتمر

---

(4) NEHRU : op. cit.

في الدوائر الانتخابية الهندوسية على ٥ر٩١٪ من الأصوات (٥٧ مقعدا) وحزب الرابطة الاسلامية على ٨ر٨٦٪ من الأصوات في الدوائر الانتخابية الاسلامية (٣٠ مقعدا) . ودللت هذه النتائج على أن الحزبين يشكلان القوتين الرئيسيتين في الهند آنذاك .

ب ـ الحكومة العمالية والمسألة الهندية :

بعد تسلم الحكومة العمالية للسلطة في بريطانية العظمى في تموز ١٩٤٥ ، قامت بالتعريف بموقفها حيال المسألة الهندية . وتبين من تصريح أتلي أنها قررت التمسك بنقطتين أساسيتين من « عرض » كريبس . الأولى استعداد البريطانيين لقبول الدستور الذي يحرره ممثلو الشعب الهندي. والثانية عقد معاهدة بين لندن وهذه الجمعية التأسيسية لتحديد الاجراءات اللازمة لتأمين حماية الأقليات الدينية والعرقية في الدولة الجديدة . وأكدت اللجنة البرلمانية ، التي أرسلها مجلس العموم الاطلاع على الوضع السائد فعليا في الهند في كانون الثاني ١٩٤٦ ، ما كان معروفا سابقا .

فقد طالب جناح بعقد جمعيتين تأسيسيتين (لا واحدة) تكون مهتهما بالدرجة الأولى رسم الحدود بين باكستان وهندوستان ، وأعلن بأن كل قرار يتخذ باتجاه وحدوي يعني قيام الثورة . أما وافيل فقد استمر على إخلاصه للفكرة الوحدوية التي دافع عنها دائما . لأن حزب المؤتمر يحظى في نظره بدعم جميع الهنود من الطبقات الشعبية والدنيا ، وتدعمه الطبقات البرجوازية وأوساط رجال الأعمال أيضا . في حين ان حزب الرابطة الاسلامية لا يمثل سوى جماهير أمية وبلا وعي وطني ، باستثناء بعض الكوادر . وأن الموافقة على التقسيم يعني البدء بالنزاع من جديد مع حزب المؤتمر . ويعتبر هذا النزاع أمرا خطيرا بالنسبة لبريطانيا ، لا سيما وأن كوادر البوليس والجيش لم تكن مضمونة الجانب على الاطلاق ، في حين أن المد الوطني يتسع باستمرار في الهند .

وفهم اتلي أن الوقت قد حان للقيـــام بعمل واضح وحاسم بدلا من الانزلاق في مأزق الحلول الجزئية . لذلك أرسل **ثلاثة من أعضاء الوزارة** (اللورد بثيك ــ لورانس والكسندر وس. كريبس) الى الهند (آذار ١٩٤٦) بمهمة واضحة هي مساعدة الهنود على إيجاد الطريق الـذي يقود الى الاستقلال الأكثر كمالا وبأقصى بسرعة ممكنة . وترك للهنود أنفسهم الحرية باختيار شكل الحكومة التي ستحل محل النظام القائم ، وأمر انضمام بلدهم الى الكومنولث . وصرح قائلا : « إننا نعي حقوق الأقليات ، وللأقليات الحق في العيش بلا خوف . إلا أنه لا يمكننا السماح لأية أقلية بأن تعرقل مسيرة الأغلبية » .

بعد قيام هذه اللجنة بتقص مكثف جدا للحقائق ، وجدت نفسها أمام موقفين لايمكن التوفيق بينهما .

فقد رفض حزب المؤتمر التقسيم . وأعلن عن تأييده لقيام بنـاء فيدرالي يكون للحكومة المركزية فيـه سيادة القرار في شؤون الدفاع والخارجية والمواصلات . ولم يبد غاندي أي تفهم لفكرة الباكستان . لأن المسلمين ، على حد قوله ، أناس من أصل هندي اعتنقوا الاسـلام (جد جناح كان هندوسيا) . على هذا أجاب جناح بقوله : « لا يوجد هند واحدة ،بلأكثرمن واحدة » ، وأن الوحدة الهندية لا وجود لها على الاطلاق ، والاختلافات بين شعوبها أكثر مما هي عليه بين الشعوب الأوروبية . ويختلف مفهوم المسلمين للحياة والثقافة عن مفهوم الهندوس لهمـا والذين يتفردون في العـالم بمجتمعهم . ولئن عاش المسلمـون والهندوس جنبا الى جنب منذ الف سنة ، فقد ظلوا منفصلين عـن بعضهم البعض دائما . وقد شكلت السلطة البريطانية « الاطار الفولاذي » وجمعت الطائفيتين في داخله . وسيزول هذا الاطار الفولاذي مع زوالها .

وبعيدا عن هذا الجو المشحون ، سعى الوزراء الثلاثة الى إيجاد تسوية دستورية تأخذ بعين الاعتبار روح مطالب حزب الرابطة الاسلامية

وتحافظ على الحكومة المركزية وتكون مقبولة من قبل حزب المؤتمر إلا أن الطرفين قابلاها بالرفض . عندئذ قرر الوزراء وضع الهنود أمام مسؤولياتهم وذلك بنشرهم **لاعلان ١٦ مايس ١٩٤٦** :

فبعد أن ذكرت هذه الوثيقة معطيات المشكلة ، أقرت إنشاء نظام سياسي يحفظ الوحدة ، بل ويكملها . وذلك بادخال الدول الأميرية فيها . إلا أنها تركت حرية قرار كبير للمجموعات البشرية في المقاطعات وللمقاطعات نفسها . ووزعت السلطات بين الاتحاد والمجموعات البشرية والمقاطعات (ص ٢٥٨) بحيث تركت لكل وحدة حكما ذاتيا واسعا . وأقرت تشكيل حكومة انتقالية يتولى المناصب فيها هنود « يحظون بثقة » ودعم الأحزاب السياسية الرئيسية . وتقوم المملكة المتحدة بنقل سلطاتها إليها بعد التصويت على الدستور . وانتهى الاعلان بالشكل التالي :

« نأمل أن تختار الهند المستقلة الجديدة عضوية الكومنولث البريطاني . على كل حال نأمل أن تبقوا مرتبطين وديا مع شعبنا . إلا أن هذا أمر متوقف على اختياركم الحر . وأيا كان هذا الخيار فاننا نعتقد بجزم بازدهاركم المتزايد على الدوام بين أمم العالم الكبرى ، وببنائكم مستقبلا أكثر عظمة من ماضيكم » .

واستطاعت اللجنة بحزمها « النجاح في الخروج من مجال النظريات الغامضة ، ونقل مشكلة مستقبل الهند الصعبة الى مستوى الحقائق » . ووفرت أيضا ، على الأقل بشكل افتراضي ، الشروط التي تسمح لبريطانيا العظمى بالانسحاب من الهند في المستقبل القريب .

إن حذر الفرقاء الهنود المتبادل جعل تشكيل حكومة انتقالية أمراً صعبا . فلم يرَ جناح ، الذي كان على قناعة بعدم قدرة رجال حزب المؤتمر على احترام تعهداتهم ، في خطة اللجنة إلا الأشياء التي يمكن أن تحمي شعبه . ووجد نهرو ، الحذر بشأن نوايا بريطانيا ، في جناح

شريكا لبريطانيا وعقبة أمام الاستقلال الناجز . وبدت بعض الفاظه تحمل تهديدا للمسلمين حين قال : « لن يقبل حزب المؤتمر بعقد أية معاهدة مع البريطانيين تحد من السيادة الشخصية ولا أي تدخل في مسألة الأقليات » . ودفعت هذه العبارات حزب الرابطة الاسلامية إلى العدول عن مواقفه السابقة على خطة ١٦ آب ، وإلى تنظيم « يوم عمل مباشر » في ١٦ آب . وكان لحسابات جناح ومخاوفه من اضمحلال مشاريعه بخصوص الباكستان ، إذا ماشكلت حكومة وحدوية ، أثرها في هذا التصلب . فشكل نهرو حكومة ائتلافية لا يشارك حزب الرابطةالاسلامية فيها . في حين أن جو الحماس الذي خلقته الاجتماعات ، والاستعراضات، ومقالات الصحف، أدى الى نشوب معارك دامية بين الهندوس والمسلمين في البنغال (آب). وبعد تدخل وافيل السريع،وافق جناح على اشتراك وزراء من حزب الرابطة الاسلامية في الحكومة ، لمجرد منع حزب المؤتمر من تدعيم موقفه على حساب حزبه . وعلى عكس ما أمل البريطانيون وسعوا إليه ، ليس فقط لم يكن ممكنا قيام أي تعاون بينهما داخل الحكومة ، بل امتدت الاضطرابات الى عدة مقاطعات ايضا .

هكذا وجد اتلي نفسه ، في شهر شباط ١٩٤٧ ، أمام وضع من المتعذر إيجاد حل له . وذلك بسبب إصرار نهرو على انسحاب وزراء حزب الرابطة الاسلامية من الحكومة ، وإلا فإن حزب المؤتمر سيرفض التعاون . وسواء طلب من حزب الرابطة الاسلامية سحب وزرائه أم ترك حزب المؤتمر يقدم استقالته فإن النتائج قد تكون مفجعة . لذلك إضافة الى القبول ب « خطة الانسحاب » التي وضعها وافيل ، والتي نصت على الانسحاب التدريجي من كل مقاطعة « حين تتوفر الشروط المعقولة لاقامة الامن فيها » ، اتخذ رئيس الوزراء البريطاني مبادرة جزئية بتحديد تاريخ معين لرحيل السلطات الانكليزية النهائي . وذلك حين صرح **امام مجلس العموم في ٢٠ شباط ١٩٤٧ بنقل السلطة الى « الهنود في مدة اقصاها حزيران ١٩٤٨ »** . وكان يامل أن تقود الضرورة الملحة الأحزاب الهندية الى الوصول لتفاهم متبادل . إلا أن إعلان هذا الانسحاب اثار هياجا عنيفا في صفوف المعارضة البريطانية . فقد اعتقد

بعضهم بأن هذا الانسحاب « مجازفة لا مبرر لها » . أما البعض الآخر فرأى فيه «انحطاطاً للاسم الانكليزي لا يحتمل » . أما و. تشرشل الذي تابع بضغينة خاصة نشاط زعماء حزب المؤتمر ، فتوقع أسوأ الكوارث . وحمل حكومة لندن مسؤوليتها . واضاف قائلا : « بنقلنا حكومة الهند الى ما يسمى بالطبقات السياسية ، فاننا نضعها بين أيدي رجال فاقدي الشخصية ولن يبقى لهم اثر بعد بضع سنوات » . وفي الختام اقترح تشرشل وضع مسألة الهند بين يدي الأمم المتحدة ! .

وامـام انتقادات المحافظين المتعددة ، برر س. كريبس موقف الحكومة كما يلي : « كان من الضروري إما تدعيم سلطات وزير الدولة وقدرة القوات البريطانية بانتظار قيام اتفاق بين الطوائف الهندية ، الامر الذي يعني اطالة فترة الوجود الانكليزي خمس عشرة سنة أو عشرين ، أو اقناع الهنود بضرورة التوحد بتحديد مدة معينة لهم للوصول خلالها الى ذلك .

« وقد استبعدنا الاحتمال الاول بلا تردد . لان تمديد فترة وجودنا في الهند ضد ارادة الهنود ـ وهذا لاشك فيه ـ امر يتناقض مع كل ما اعلناه ومع سياسة بلدنا . وغير قابل للتطبيق سياسيا من وجهة النظر الدولية والوطنية ، وقد يخلق بغضا عظيما لنا في نفوس الهنود.

« وحتى لو كنا على استعداد لاعداد القوات الخاصة اللازمةلمواجهة معارضة الشعب الهندي خلال هذه الفترة ، فمن المؤكد أن شعبنا لن يوافق على تمركز القوات البريطانية لفترة طويلة في الهند لأداء مهمة لا تنسجم مع رغبتنا في رؤية الهند تتمتع بحكومة مستقلة في اقرب وقت ممكن . وقد يثير هذا القرار عداء جميع الطوائف الهندية ، مما يضطرنا الى حكم الهند بواسطة نائب الملك والحكام ، لكن بدون أية حكومة تمثيلية .. »(٥) .

---

(٥) نقلا عن V. P. MENON, p. 341.

وادى خلو انتقادات المعارضة العنيفة جدا من اي حل بديل الى جعل موقف حكومة اتلي موقفا صلبا . وهذا ما يظهر من خلال ماكتبه لورد هاليفاكس حين قال :

« ان المعلومات التي في حوزتي لا تمكنني من الحديث عما قد يكون حسنا أو سيئا ، لانه لايوجد حل لايلاقي اعتراضات خطيرة ومخاطر عظيمة في الهند . إلا أن الاستنتاج الذي استخلصه هو عدم امكان ادانة مانفعله حكومة جلالته لأنني لا ارى حلاً أفضل أوصي به » .

ج ـ خطة مونتباتين :

كلف مونتباتين بالمهمة الشاقة المتمثلة « بنقل مسؤوليات الهند البريطانية الى أيادي هندية » . وكان عليه أولا محاولة حث الزعماء الهنود على انشاء حكومة وحدوية في الهند « البريطانية » والدول الاميرية عن طريق جمعية تاسيسية . وفي حال عدم نجاحه ، أن يعلن خلال مدة أقصاها الاول من تشرين الاول عن التدابير الواجب اتخاذها لنقل السلطة فعليا في التاريخ المنصوص عليه ، وأن يوجه الدعوة الى زعماء الدول لعقد معاهدات مع الهند تحدد علاقاتها المستقبلية معها .

وبعد أن وصل مونتباتين الى نيودلهي في ٤ آذار ١٩٤٧ ، أثناء حالة القلق التي اعقبت الانتفاضات الطائفية والمجاعة المقلقة ، ادرك في الحال **استحالة تحقيق الحل الوحدوي**. لأن جناح كان يريد انشاء الباكستان من ست مقاطعات (البنغال ، والآسام ، والسند ، والبنجاب ، والمقاطعة الشمالية الغربية وبلوشستان) . وكانت المنظمات المحلية لحزب الرابطة الاسلامية في المقاطعات المتحدة وفي بومباي تطالب ، بتحريض منه ، بحقها في تقرير المصير . ومن جهة أخرى ، انتهى زعماء حزب المؤتمر الى القبول بمبدأ قيام الباكستان شريطة فصل الاقليات غير المسلمة في المقاطعات المسلمة عنها . اضافة الى ذلك كان السيخ يريدون الحصول على دولتهم الخاصة بهم (« الخاليستان ») ، بينما تتطلع المقاطعة الشمالية الغربية الحدودية ، الى تشكيل دولة « باثان »

وفي شهر مايس ١٩٤٨ ، اعلن تصريح للحكومة البريطانية بأن في حال عدم التوصل الى اتفاق بين الاحزاب الهندية ، فان الحكومةنفسها ستقترح حلا بدون أن تتدخل في مشروع الدستور . وعرض مونتباتين الخطة التي اعدها على زعماء الاحزاب المجتمعة في سيملا بين ٢ — ٣ حزيران . فبعد ان صرح بأنه أصبح امرا ملحا وضع حد للتردد امام التدهور السريع للوضع ، والعمل على نقل السلطة في أقرب وقت ممكن، **اقترح خطة لتقسيم الهند الانكليزية** على أن تقوم **لجنة حدود مختلطة** برسم حدود التقسيم وفقا لرغبات السكان ، وأن يتم تقاسم المجلس التشريعي في المقاطعات التي تعيش فيها الطائفتان جنبا الى جنب . على ان يتمتع الطرفان بحق التصويت على تقسيم المقاطعة . وفي حال اقرار التقسيم يكون لكل طرف الحق في تقرير عما اذا كان يريد الاشتراك في الجمعية التشريعية الهندية ، المجتمعة منذ الاول من شباط ، أو الانضمام الى جمعية تاسيسية جديدة تجتمع في الباكستان .

اما فيما يتعلق بنقل السلطة ، فقد اقترح نائب الملك أن يتم ذلك خلال مرحلتين . في الاولى تمنح الهند وضع الدومينيون ، وفي الثانية تقرر الحكومتان الجديدتان فيما اذا كانتا تريدان البقاء في الكومنولث او الانسحاب منه . واشار الى حرص حكومة جلالته على المشاركة في اية معاهدة دفاع أو معاهدة يعقدها الدومينيان الاثنان .

وسرعان ما وافق حزب المؤتمر الهندي وحزب الرابطة الاسلامية على « **خطة ٣ حزيران** » . ووضعت موضع التنفيذ . وقررت جمعية البنغال التشريعية المنعقدة في ٢٠ حزيران الانضمام الى جمعيةتأسيسية جديدة بالاغبية . كما قررت الاغلبية غير المسلمة بدورهاضرورة تقسيم البنغال ، والحاق الجزء الغربي منها بالجمعية التأسيسية الهندية القائمة . واتبعت الاجراءات ذاتها في البنجاب .

وتم عرض **مشروع قانون استقلال الهند** علىمجلس العمومالبريطاني في ٤ حزيران . وتبنى في ١٥ منه ووافق عليه الملك في ١٨ منه.وأصبحت

الهند دولة مستقلة في ١٥ آب . وألغي مكتب الهند . وبانتظار نقل السلطات ، تم تشكيل حكومتين انتقاليتين ، الاولى في الهند ، والثانية في باكستان . وعلى عكس راي القائد العام أوتشنليك ، ولأسباب سياسية ، قرر نائب الملك مونتباتين سحب القوات البريطانية بأسرع وقت ممكن ، أي بعد قيام الوضع الجديد مباشرة ، الا اذا تقدم الطرفان (الهند وباكستان) بطلب رسمي لتمديد فترة تمركز هذه القوات في البلاد لمدة ستة أشهر ، وهي الفترة الانتقالية المبدئية .

وفي ١٤ آب نشر مونتباتين ، الذي بقي حاكما عاما للهند (في حين أصبح جناح أول حاكم عام للباكستان) ، بناء على طلب نهرو ، **قانون استقلال الهند** الذي منح دومينيون الهند حق الاشتراك في المنظمات الدولية وما يرتبط بذلك من حقوق وواجبات . أما الباكستان فكان بامكانها بالطبع الانضمام الى هذه المنظمات .

وأدهش الوضوح والسرعة اللذان تم بموجبهما حل النزاع الراي العام الدولي . فقد كتب ليبمان في صحيفة **واشنطن بوست** يقول :

« بالتأكيد لم يكن هذا الانجاز عمل شعب في طريق الانحطاط ، بل على العكس انه عمل من صنع عبقرية سياسية ، ويتطلب الحكمة والنضوج والحزم . ونفذ بلباقة وبأسلوب يدعو الى احترام العالم المتحضر . فقد قدم كل من أتلي ومونتباتين خدمة للانسانية جمعاء ، وذلك ببرهانهما على كل ما يمكن أن يفعله رجال الدول ، لا بالقوة والمال ، بل بالوضوح والتصميم والاخلاص » .

د ـ مسالة الدول الاميرية :

كان يوجد حوالي ستمائة دولة أميرية (تشكل ثلث مساحة الهند، ٨٠ مليون نسمة) مستقلة عن نيودلهي ، ولا تخضع لقوانين الهند « الانكليزية » . ولم يكن الامراء يعترفون الا ب « سلطة » التاج

البريطاني « المطلقة » التي قبلوا باتباع سياستها الخارجية . وحين تقرر استقلال الهند ، اصبحوا يخشون جدا ابتلاع الهند لدولهم ، والغاء القابهم ، واخضاع ثرواتهم الضخمة للضرائب . وفي عام ١٩٤٦ حصل « **مجلس الامراء** » ، الجهاز الذي يربطهم بنائب الملك ، على وعد يقضي بعدم نقل ولائهم للتاج الى الدولة الجديدة المستقلة بشكل آلي في اليوم الذي ستصبح فيه الهند حرة . هكذا باستعادتهم للسلطات التي تخلو٣ عنها الى البريطانيين سابقا ، سيصبح الامراء مستقلين واحرارا من جديد ، وبعدها يقررون إما البقاء على هذا الحال أو التفاوض على شروط انضمامهم للاتحاد الهندي . ودعمهم بشدة في هذا التفكير عدد كبير من كبار الموظفين البريطانيين . وبالمقابل كان نفوذ حزب المؤتمر قويا بين اتباعهم . وعندما وافق حزب المؤتمر وحزب الرابطة الاسلامية على خطة الاستقلال ، واكدت حكومة لندن بانها لا تنوي منح الدول الاميرية وضع الدومينيون ، ساد فيها ذعر كبير . ولم يكن باستطاعة مونتباتين الا اقناعهم بالدخول في احدى الدولتين(*) ، « والا فانهم سيصبحون خارج الكومنولث ، وغير اهل لتلقي المداليات من الملك في المستقبل » ! ورفض حزب المؤتمر من جانبه القبول بحق أية دولة في أن تعلن استقلالها وتعيش بمعزل عن بقية الهند . وحضّر ماكار ، أمير ترافنكور ، ونظام أمير حيدر آباد ، بتحريض من البريطاني كونراد كورفيلد ، محاولة للمقاومة ، لكن بلا جدوى لأن زعيم حزب المؤتمر باتيل أفهم هؤلاء الامراء بأنه لا يمكن لسلطتهم الصمود أمام ضربات الحركات الشعبية بعد أن ترفع القوات الانكليزية الحماية عنهم . كما أن مونتباتين ، الذي كلف بالتفاوض مع الامراء ، تحرك في نفس الاتجاه. ونجح بصعوبة في اقناعهم بالدخول في الاتحاد الهندي الذي تخلوا له عن الدفاع والشؤون الخارجية والمواصلات (٢٥ تموز) ، مقابل ضمان حقهم في القابهم الفخرية وممتلكاتهم .

(*) الهند وباكستان .

و ـ الهند وباكستان داخل الكومنولث :

ان دراسة الاحداث الشديدة الاضطراب التي اعقبت ابرام قانون الاستقلال لا تدخل في اطار هذه الدراسة . الا أنه لابد من الاشارة الى الدور البالغ الصعوبة الذي لعبه البريطانيون في عملية التقسيم . فقد كلف السير راد كليف بمهمة « التشريح » . واكتفى القضاة الهنود والباكستان بابداء آراء حصيفة خوفا من الانتقام . فلم يكن السكان متداخلين بعضهم ببعض فحسب ، بل الجيش والادارة ونظم الري والمواصلات ايضا . ويمكن الحكم على صعوبة التحكيم الذي قام به السير سيريل من خلال ردة الفعل التي لاقاها عندما أراد حماية نظام الري في البنجاب . فقد صرح جناح بأنه يفضل الصحراء على الحقول الخصبة والمروية اذا كانت الباكستان ستحصل عليها بفضل تسامح الهندوس . بينما صرح نهرو : « بأن ما تفعله الهند بأنهارها سيكون امرا خاصا بها » . لهذا لم يكن ممكنا ان يتجنب التحكيم الذي صدر في ١٩ آب الفوضى والغموض .

وطرحت مسالة **الانتماء الى الكومنولث** مشكلة اخرى . ففي حين صرح جناح أن الباكستان ستبقى عضوا في الكومنولث ، كان الوضع اكثر غموضا بالنسبة للهند نتيجة تأكيدات حزب المؤتمر المتعددة على قطع الروابط مع بريطانيا العظمى . فقد ادرك نهرو أن من مصلحة بلده البقاء في الكومنولث . الا أن قبوله بالتقسيم مرغما خلق مشاكل صعبة جدا للدولة الفتية (رسم الحدود ، دمج الدول الاميرية في الاتحاد ، نقل السلطة الادارية) لحد يجعل رحيل البريطانيين الذين يتولون مناصب ادارية فورا امرا يمثل مخاطر اهم من « استمرار حالة الخضوع » التي يخشاها بعض أعضاء حزب المؤتمر . كما أن الاخلاص الذي أظهرته حكومة لندن في تطبيق المعاهدات أقنع نهرو فيما بعد بأن استقلال الهند لن يكون مهددا بانتمائها الى المجتمع الدولي . فقد كتب نهرو يقول :

« كتب اريد أن يرى العالم بان الهنـد لا تعوزها الثقة بنفسـها ، وانها على استعداد للتعاون حتى مع أولئك الذين ناضلت ضدهم في الماضي ، لأن اساس التعاون الحالي كان مشرفا وحرا ... »(٦) .

وعندما اعلن نهرو في عام ١٩٤٨ عزم جمهورية الهند على البقاء في الكومنولث ، والاعتراف بالملك « رمزا للتجمع الحـر للدول المستقلة الاعضاء في الكومنولث » ، وضع بهذا الشكل أعضاء هذا التجمع أمـام وضع دستوري جديد . فهل كان بالامكان قبـول جمهورية في هـذا التجمع الذى يعترف بالتاج كرمز لوحدة أعضائه ؟ لقد جرت مناقشة هذا الامر في مؤتمر رؤساء الوزارات عام ١٩٤٩ . فشرح أتلي لزملائه المترددين **مفهوم الكومنولث الجديد** الناجم عن الاحداث التي جرت منذ ١٩٣١ . ولفت انتباههم الى أنه نتيجة تجزئة التاج (المبدأ المقبول من الجميع حاليا) ، فقد أصبح ملك بريطانيا العظمى الملك في كل بلد من بلدان الكومنولث ايضا . الا أنه لم يعد له حق تمثيل السيادة الاقليمية، بل يعتبر مجرد رمز لوحدة الدول الاعضاء التي قبلت بحرية بالكومنولث . واضاف قائلا : « لم يطرأ اي تغيير بالنسبة لبلدان الدومينيون السابقة التي لازالت على ولائها للتاج . الا أن هذا الولاء لم يعد أحد شروط الانضمام الى الكومنولث ، بل يكفي أن يعترف الاعضاء الذين يشكلون جمهوريات الآن بالملك رمزا للتجمع الحـر للدول الاعضاء ، وبالتالي رئيسـا للكومنولث » . هكذا أصبح بامكان الجمهوريات الاعتراف بالتاج رمزا للتجمع الحر بـين دول الكومنولث بدون الانقاص من سيادتها . ولا يعني تصريح رؤساء الوزارات في نيسـان ١٩٤٩ ، والذي مكن « الهند من البقاء عضوا في الكومنولث » لا يعني بان الملك لا يزال سيد الهند ، بل وبكل بسـاطة الاعتراف به « رئيسـا » للكومنولث . فقد اوضح نهرو أمام الجمعية التأسيسية انه « ليس للملك اية وظيفة ، بل وضع ما».

(٦) NEHRU : Independance and after, p. 289.

وهذا يعني أنه لم يعد يتمتع بأية سلطة او موضع لأي ولاء. وبعد الهند تبنت الباكستان الموقف ذاته عام ١٩٥٥ .

٢ ـ استقلال برمانيا وسيلان(*) وماليزيا

بعد الحرب ، لم يكن يوجد في **برمانيا** سوى قوة واحدة منظمة هي **الاتحاد المناهض للفاشية والمكافح من أجل الاستقلال** ، ويضم عدداً من حركات المقاومة بزعامة الشيوعي تان ـ تان والجنرال الوطني اونغ ـ سن وقد لعبت هذه المنظمة دوراً هاماً في تحرير البلد ، وذلك باثارتها لعصيان الجيش البرماني الذي شكله اليابانيون . وطالب زعماؤها باستقلال برمانيا الفوري . ولم تكن حكومة تشرشل عازمة على منح هذا البلد الاستقلال لأسباب اقتصادية (كانت برمانيا تمونها بالأرز) وسياسية بآن معاً . حتى ان ادارة برمانيا الانكليزية التي « انسحبت » الى سيملا أعدت خطة لاعادة تنظيم هذا البلد . ونصت هذه الخطة على الحفاظ على النظام العسكري والادارة المباشرة لفترة غير محددة،تهدف اعادة الامن واستعادة النشاط الاقتصادي وتكليف الشركات البريطانية بهذه المهمة. الأمر الذي سيؤدي الى وضع يدها على ثروات البلاد . وارجأت بحث المطالب الوطنية لوقت لاحق .

لم ير البرمانيون في هذه الخطة سوى محاولة بريطانية تهدف الى استعادة بريطانيا لسيطرتها واحتكاراتها الصناعية والتجارية . لذلك عمل الاتحاد المناهض للفاشية على استمرار الهيجان المعادي للانكليز . وبعد أن مل أتلي من حالة الفوضى هذه ، دعا زعماء الاتحاد الى لندن في كانون الاول ١٩٤٦ ليبحث معهم مسألة انشاء حكومة مستقلة في برمانيا . الا انه لم يوافق سوى اونغ ـ سن على توقيع المعاهدة التي منحت هـذا البلد الحكم المحلي الذي « يقود الى قيام برمانيا حـرة

(*) سريلانكا حاليا ـ المعرّب .

ومستقلة داخل الكومنولث او خارجه». اما الزعماء الوطنيون المتطرفون، فقد وجدوا ان امكانات الحرية هذه لا ترضي الا قليلا فيما يخص المستقبل، وانها تركت لبريطانيا العظمى حق الرقابة على الدفاع والشؤون الخارجية في الوقت الحاضر. واغتيل اونغ سن ووزراؤه في قاعة مجلس الوزراء بعد اتهامهم بالتخلي عن القضية الوطنية. وفي ١٧ تشرين الاول ١٩٤٧، عقدت معاهدة جديدة بين اتلي ورئيس الحكومة البرمانية الجديدة او ـ نوا **اعترفت بجمهورية الاتحاد البرماني دولة مستقلة ذات سيادة** اعتبارا من ٤ كانون الثاني ١٩٤٨. ورفضت برمانيا الدخول في الكومنولث. وأصرت على أن يرحل الموظفون والقوات البريطانية من البلد في التاريخ المحدد للاستقلال. وطبق رئيس الوزراء البريطاني ما اعلنه قبل عام في مجلس العموم: « اننا لا نريد أعضاء الكومنولث ضد ارادتهم ». هكذا اصبح لدى المرء للمرة الأولى الدليل على ان التحرر من الاستعمار يمكن ان يحصل وديا وان يكون ناجزاً.

. . **سيلان**. ان مثل الهند وبرمانيا كان له أثره على سيلان التي كان تطورها الدستوري نظامياً دوماً حتى الحرب العالمية الثانية. وقد توقع البريطانيون، المخلصون لنظامهم التطوري، اعادة النظر في دستور سيلان لعام ١٩٣١. وكانت الخطة التي **وضعتها لجنة سولبوري** (١٩٤٥) عبارة عن « نسخة من الدستور البريطاني بأعرافه وتقاليده الى حد كبير » ونصت على قيام حكومة مستقلة وسلطة تشريعية برأسين، اي مكونة من مجلس شيوخ يتمتع بسلطات محدودة، كمجلس اللوردات، ومجلس نيابي من أعضاء منتخبين بالكامل تقريباً، ويتمتع بسلطة تشريعية فعلية بينما يحتفظ وزير المستعمرات (عن طريق الحاكم العام) بالاشراف على ادارة الجزيرة. ومن جهة أخرى، يحتفظ برلمان ويستمينستر بمبدأ سيادة التشريع الامبريالي. اذن لم يكن دستور عام ١٩٤٦ الا مرحلة جديدة من التقدم الذي يقود شعب سيلان « خلال فترات قصيرة نسبياً الى وضع الدومينيون ». الا أن مقدمة المرسوم نصت على أن « مدة هذا التقدم ستعتمد حتماً على تجربة الشعب السيلاني المكتسبة في

اطار الدستور الجديد . والحقيقة أن هذا الدستور أصبح غير ملائم بعد وضعه موضع التنفيذ بفترة وجيزة . ومنعاً للنزاعات والاضطرابات ، نشرت الحكومة الانكليزية القانون المسمى « **حول استقلال سيلان** » منح برلمان وحكومة الجزيرة الاستقلال الناجز داخل الكومنولث . وأكد هذا القرار **بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٤٧** .

ـ **ماليزيا** . حتى الحرب العالمية الثانية ، كانت ماليزيا تتكون من مجموعتين من الاقاليم متفاوتة الاهمية ، هي أقاليم الجزر (بينانغ ـ ملقا) والدول الماليزية التسعة . شكلت بعضها المستعمرات التابعة للتاج يديرها حاكم مسؤول أمام وزير المستعمرات ، والبعض الآخر محميات على رأسها مقيم أو مستشار بريطاني مهمته تقديم الآراء والنصح للسلاطين المحليين .

وجعل تعدد المجموعات العرقية (٤٠ ٪ صينيون و ٤٠ ٪ ماليزيون و ٢٠ ٪ هنود) أمر تكوين عاطفة وطنية أمراً صعبا . فقد استمر بعض الصينيين بالتطلع نحو الصين ، واعتبر البعض الآخر منهم الذي ولد في ماليزيا هذا البلد وطناً لهم ، واعتبر جزء ثالث منهم ، مكون من أولئك الذين تشربوا الثقافة البريطانية عن طريق التعليم ، انفسهم من اتباع صاحب الجلالة المخلصين . وتقاسم الماليزيين حركتان هما الحركة « التقليدية » التي ترتبط بـ « الرابطة الاسلامية » جعلت من السلاطين رمزاً الحركة الوطنية الماليزية ولمقاومة النفوذ الغربي والشعوب المهاجرة ، وحركة « التحديث » ومناضليها من أبناء البرجوازيات الحضرية ، وذات اتجاه ديمقراطي . وادى الاحتلال الياباني الى القضاء على نفوذ الاوروبيين وتدعيم شعور كره الاجانب والحركة الوطنية بين الماليزيين . هكذا « تنبه الرأي العام الماليزي الى ضرورة الحصول على دولة جديدة يديرها بوسائله الخاصة »(٧) .

(7) The Times, 29 Juin 1946.

ومع اخذ السياسة البريطانية بعين الاعتبار لهذا العنصر الجديد في فترة ما بعد الحرب ، فقد كان يوجهها عدد معين من الضرورات . واعتبر كل ما عداها امراً ثانوياً . لهذا كانت صادرات ماليزيا من الثروات الطبيعية (ايتان ، كاوتشوك) تشكل عنصراً اساسياً بالنسبة للاقتصاد الانكليزي بصفتها مصدرا للدولارات ؛ ومن جهة اخرى ، كانت سنغافورة تعتبر واحدة من زهيرات الامبراطورية ونقطة استراتيجية لخطوط المواصلات التي تربط الميتروبول بالمستعمرات البريطانية في المتقاطرات . هكذا فان منح الحركة الوطنية بعض الترضيات لتهدئتها يهدف الى الحفاظ على المراكز الاقتصادية والاستراتيجية الانكليزية في ماليزيا . على هذا بدا أن الحل يكمن في انشاء دولة مالبزية حديثة الطابع ، محررة من سلطة السلاطين البالية ، ومصهر حقيقي يجري بداخله صهر مختلف الاجناس في أمة واحدة تدريجياً . واعتقدت بريطانية العظمى أن عليها اتخاذ زمام المبادرة لتنفيذ هذه العملية فقد صرح وزير المستعمرات قائلا : « ان من واجبنا تشجيع الشعور بالوحدة وبالمواطنة اللذين سيطوران قدرة البلد على الحصول في حينه على حكم نفسه بنفسه داخل الكومنولث » (مجلس العموم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥) كما تقرر استثناء سنغافورة من الاتحاد الماليزي الذي سيبنى على انقاض سلطة السلاطين واحتفاظها بوضع المستعمرة ، وبنظام دستوري خاص .

ومن خلال تطبيق هذه السياسة ، اجبر المفوض السامي الانكليزي هارول ماك مايكل السلاطين على التوقيع على الاتفاقيات التي نزعت منهم كافة سلطاتهم ، وتركت لصاحب الجلالة « السلطة بكاملها وشؤون القضاء في دولهم » . وعلى اثر ذلك انشىء **الاتحاد الماليزي** ، واستثنيت سنغافورة منه (١ نيسان ١٩٤٦) . وكان على هذا الاتحاد أن يصبح قادراً « بصفته بلداً موحدا ورائدا ، على ممارسة تأثير يتناسب مع اهميته الاقتصادية والاستراتيجية ... ويمنح جميع أولئك الذين جعلوا منه وطناً لهم امكان المساهمة في نشاطاته السياسية والثقافية بشكل عادل » (الكتاب الابيض ، كانون الثاني ١٩٤٦) . وتولى الحاكم

البريطاني السلطة التنفيذية يساعده في ذلك مجلس استشاري . ولما جرى كل ذلك بسرعة كبيرة فقد قاد الى قيام معارضات عنيفة في الحال . فقد اشتكى السلاطين الى لندن سلب سلطاتهم بصفتهم زعماء دول بدون ان يعطوا الوقت اللازم لاستشارة اتباعهم ، واشتكت الطبقة الحاكمة المخلصة لسلاطينها من « تهزئة » الحكومة البريطانية لها . وتذمرت الجماهير الماليزية لكونها مهددة بابتلاع العنصر الصيني لها . وتشكلت عدة تجمعات ، نذكر منها حزب ((**مؤتمر الرابطة الاسلامية**)) الذي اصبح فيما بعد **حزب اتحاد ماليزيا الوطني** ، **والحزب الوطني الماليزي** .

كل ذلك جعل الحكومة البريطانية تدرك غلطتها . فعلقت العمل بالدستور . وعينت لجنة ادارية لاعداد مشروع دستور جديد شاركت فيها منظمة اتحاد مالزيا الوطني والهنود ـ الصينيين . وفي الاول من تموز ١٩٤٨ ، بدأ العمل بالدستور الجديد ، **دستور الاتحاد الماليزي** . ثبتت بموجبه حقوق وامتيازات السلاطين التسع في معاهدات وقعت بشكل افرادي مع ملك انكلترة . وجمعت الدول التسع (بالاضافة الى بينانغ وملقا) في اتحاد تمارس بريطانيا العظمى فيه « رقابة مطلقة على شؤون الدفاع والخارجية » وفي الداخل ، كلف مفوض سام بريطاني ب « تقديم النصح لاصحاب السيادة في كافة الامور المتعلقة بحكومة الدول » . هكذا بقيت انكلترة ، ممثلة بمفوضها السامي ، صاحبة السيادة في الاتحاد عمليا .

وفي حين أن الدستور الجديد ارضى السلاطين والطبقات الحاكمة ، فانه اثار سخط كل من الوطنيين الماليزيين المتجمعين في الحزب الوطني الماليزي المناهض تماما للملكية ، والصينيين الذين حرموا من حق المواطنة (ارضاء للماليزيين) التي اصبحت من الآن فصاعدا مقصورة على « الاشخاص الذين برهنوا على اخلاصهم لبلدهم وتعلقهم به » . وهو مفهوم من الصعب تقديره موضوعياً . وهذا ما يمكن أن يفسر الاضطرابات التي ادت الى تصعيد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية ، التي تحولت في مايس ١٩٤٨ ، الى ثورة بتحريض من الحزب الشيوعي الماليزي

القومي . وتطلب هذا الصراع الشديد بذل جهد عسكري ومالي هام من البريطانيين حتى عام ١٩٥٤ ، وأدى الى اعلان حالة الطوارىء في البلاد خلال فترة مكافحة الثورة . واعتبر الانكليز أن من حسن السياسة وضع الدستور على طريق الصيرورة الطبيعية للارتقاء لكي يكسبوا الى جانبهم الوطنيين المترددين . فبعد أن تم إدخال نظام انتخابي بسيط للمجلس التشريعي (١٩٥١) ، طبقوا نصا دستوريا جديدا (١٩٥٥) زاد من نسبة الأعضاء المنتخبين فيه ، وجعل من قسم من أعضاء المجلس التنفيذي نوعا من الحكومة مع رئيس للوزراء يتم اختياره من بين أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين .

وكان الفائز في انتخابات عام ١٩٥٥ فريق جديد أطلق على نفسه اسم « الحلف » يتكون من منظمة اتحاد ماليزيا الوطني وجمعية صينيي ماليزيا وحزب المؤتمر الهندي الماليزي . وبعد فترة وجيزة ، دفع وعي الحلف لقوته الى إعلانه عن رغبته في تحقيق تقدم دستوري جديد . وخلال الاشهر الاولى من عام ١٩٥٦ ، تم عقد مؤتمرات في ماليزيا ولندن بالتعاقب ، حضرها اضافة لممثلين عن المملكة المتحدة السلاطين الماليزيون وحكومة الاتحاد (حزب الحلف) ، أقرت فيها التدابير اللازمة « لاقامة اتحاد ماليزيا بسرعة ، مع حكومة تتمتع بالحكم الذاتي التام وبالاستقلال داخل الكومنولث . حكومة تقوم على مؤسسات برلمانية » . وتم تحديد شهر آب ١٩٥٧ تاريخا للاستقلال . وفي الاشهر اللاحقة قامت لجنة عمل انكليزية – ماليزية بوضع « مشروع دستور للاتحاد » . وفي ٣ آب ١٩٥٧ ، انتخب السلطان نيغري سانمبيلام ، عبد الرحمن ، رئيس حزب الحلفاء ورئيس الوزراء ، **رئيساً أعلى للاتحاد الماليزي** ، ولقب بـ «Ynag di - Pertian Agong» وفي اليوم التالي ، الغيت الحماية البريطانية عن الدول المالبزية . وأصبح يوم ٣١ آب يوم الاستقلال .

ويعتبر النظام الذي انشىء في ماليزيا مثالا للحلول الوسط وللتخيلات التشريعية الصعبة الفهم على المختصين بالعلوم السياسية المعتادين على

الوضوح الشديد للحقوق الرومانية . ففي حين ان مطبقوا القانون العام الانكليزي المرن ، قبلوا في جملة ما قبلوا به ، بلا صعوبة ، عدم ولاء المواطنين الماليزيين للملكة انكلترة ، وباعلان ولائهم الى يانغ دي بيرتيان اغونغ ، فانهم احتفظوا بحق اللجوء الى مجلس التاج الخاص ، الاجراء الذي ألغي في اكثرية بلدان الكومنولث . واذا ما استثنينا هذه الناحية فان انكلترة لم تعد تحتفظ بمبدأ السلطة السياسبة في ماليزيا . ومع ذلك فقد منحتها معاهدات التعاون المشترك (الموقعة في ايلول ١٩٥٧) مهمة الدفاع الخارجي ، وبناء على ذلك ، السماح بالاحتفاظ بقواعد عسكرية في هذا البلد . كما احتفظت بكامل مواقعها الاقتصادية .

سنغافورة . عرفت سنغافورة ، التي اصبحت مستعمرة منفصلة منذ عام ١٩٤٥ ، هي أيضا ، تطورات دستورية تم انتزاعها بفضل نضال **الجبهة العمالية** المرير . ورفضت انكلترة عام ١٩٥٥ منح الاستقلال الذي طالب به هذا الحزب بحجة ان « عدم المرور بمرحلة قيام الحكومة الديموقراطية المستقرة ، ونشاط القوى الشيوعية المخربة وعدم توقع امكان تطور الوضع الداخلي » . والحقيقة ان الانكليز كانوا يخشون أن تصبح سنغافورة قلعة الصين الشعبية بضغط من سكانها من الصينيين » فكما قال وزير المستعمرات لينوكس ــ بويد : « اننا لا ننوي السماح لسنغافورة بأن تصبح مستعمرة لبكين » . وفي عام ١٩٥٧ ، لما بدا ان مثل هذا الخطر أمر مستبعد ، على اثر القمع الوحشي للحركات الشعبية ، وافق وزير المستعمرات على منح سنغافورة الحكم الذاتي . ونشأت دولة سنغافورة في ٣ حزيران ١٩٥٨ . ومنذ ذلك الوقت اصبح تحقيق الوحدة السياسية مع الاتحاد الماليزي أمراً ممكن التحقيق لان غالبية السكان فيها كانت تحبذ ذلك . لكن قبل ذلك ، وبقصد تجنب تقديم بروليتارية سنغافورة الدعم القوي للعنصر الصيني في الاتحاد ، وضعت حكومة لندن بالاشتراك مع عبد ارحمن مشروع « ماليزيا **الكبرى** » الذى هدف الى ادخال اقليم **شمال بورنيو** ، **وساراواك** ،

وبرونوي اضافة الى سنغافورة في الاتحاد . هكـذا يصبـح صينيـو سنغافورة مغمورين ضمن اغلبية من الماليزيين . وتم الاتفاق على اقامة ماليزيا الكبرى أو ماليزيا في ٣٠ آب ١٩٦٣ . واعتباراً من هذا التاريخ حصلت كافـة المستعمرات البريطانية في جنـوب شرقي آسيا علـى الاستقلال .

* * *

الفصل الثامن

فشل الاتحاد الفرنسي في آسيا

اعتقد الرأي العام الفرنسي ، وحتى الجناح الليبرالي منه ، بأن الباب الثامن من دستور عام ١٩٤٦ يمثل عملاً سخياً منه . فقد صرح وزير فرنسا لما وراء البحار موريس موتيه بأن « إعـداد المسـاواة بين الاجناس ، وإلغاء نظام الاندجينا ، ومنح السكان المحليين حق المواطنة ، وإلغاء العمل الإجباري ، وإنشاء مجالس محلية تعتبر اعمالاً من حقنا ان نفخر بها » . وإذا كان ذلك أمراً لا ينكر على المستوى الاجتماعي ، فإنه يبقى موضع نقاش على المستوى السياسي .

فقد اتبعت الجمعية التاسيسية الاتجاه المحافظ من الرأي العام الفرنسي ، متغافلة تماماً عن تطلعات الشعوب . وانشأت اتحاداً بدون ان تقوم باستشارة شعوب ما وراء البحار غير الممثلة في الجمعية بخصوص مضمونه . وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذا الاتحاد القضاء على ديناميكية التقدم والوقوف في وجه « قوى التجزئة » . ومما لا شك فيه ان هذا الاتحاد شكل خطوة على طريق التقدم . إلا ان ذلك كان في حدود ضيقة لا تتجاوز اللا مركزية الإدارية المتقدمة نوعاً ما . وتحتاج الى تصديق البرلمان الميتروبولي عليها . ولئن كان بإمكان البلدان التي ادخلت في الجمهورية أن تتكيف مؤقتاً مع الوضع الجديد فهذا لأن الرأي العام فيها كان في بداية يقظته والحركات الوطنية فيهـا ضعيفة نسـبياً ، وكان الأمر مختلفاً جداً بالنسبة للدول المتحدة . لأن وعي هذه الدول لوجودها الوطني جعلها ترفض أي وضع قانوني ممنوح لا يشكل تخلياً

واضحا عن الوضع القانوني الاستعماري . وكان هدف هذه الدول دفع المستعمر للاعتراف بحقها في وجود مستقل لها . بدون أن يعني هذا الحق القطيعة التامة للروابط بينها وبين الميتروبول .

وهذا ما تجاوز كثيراً تصورات اغلبية الفرنسيين . فقد رأى البعض منهم في عناصر الدستور وسيلة لإعادة السيطرة الاستعمارية أو الحفاظ عليها تحت مظاهر جديدة . ووجد البعض الآخر أنها تسمح بالعودة التامة الى روح الاتفاقات الأصلية (معاهدات الحماية) التي ربطت هذه البلدان بفرنسا . ولا زال الغموض يعتري مفهوم « الاتحاد » ذاته .

. . . .

والاتحاد الفرنسي ، الذي أطلق عليه بناته اسم الدولة الفيدرالية ، لم يكن فيدراليا . فعلى الرغم من أنه يتكون من شعوب وبلدان متنوعة جدا فإن واحدا منها فقط كان يتمتع بسلطة اقرار ، وبدون استشارة الدول الأخرى . وتم الحفاظ على « مبدأ السيادة الفرنسية المقدسة » بناء على طلب مجالس المستوطنين الفرنسيين العامة . ولم يكن باستطاعة اية مؤسسة من المؤسسات ذات المظهر الفيدرالي (البرلمان ، المجلس الأعلى الفيدرالي) ، التي نص الدستور على إنشائها ، أن تشكل خطرا على هذا المبدأ . لأن المادة ٦٢ تقضي بأن تبقى « الادارة السياسية » بين يدي حكومة الجمهورية . ومع ذلك ظهر التخوف من هذه المؤسسات « الخيالية » لذلك لم تبد الحكومة اية عجلة من أجل دعوة مجلس الاتحاد الفرنسي للاجتماع خوفا من سيطرة « الوطنين » المتحدين وأقصى اليسار عليه معا . أما بالنسبة لمجلس الوزراء الأعلى « فلم يكن ممكنا تشكيله بشكل صحيح طالما لم يتم التوصل بعد الى إقناع اصحاب السيادة أو رؤساء الدول « الاتحادية » بالتخلي عن كل أمل بالاستقلال التاجز ، الذي يشكل مصيبة كبيرة بالنسبة لهم ولفرنسا » (م. دوفيز) . أما الدول الاتحادية ، فلم تخف بأن ما تصبوا إليه بالأساس هو الاستقلال المصحوب بروابط خاصة مع الميتروبول السابق ، لأنها لم تقبل بالاتحاد

الفرنسي لعام ١٩٤٦ إلا على أساس اعتباره خطوة أولى باتجاه الاستقلال، وتريده متطورا باتجاه الحصول على وضع المساواة بين الدول الأعضاء كافة . وجعل هذا التعارض في وجهات النظر من العسير جدا تحديد شكل العلاقات الجديدة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة ، وأعاق منذ البداية تطبيق الدستور الجديد بشكل صحيح .

١ ـ اتحاد أم استعمار جديد ؟

آ ـ تشكيل جمهورية فيتنام الديموقراطية ، أيلول ١٩٤٥ :

سعى زعماء التجمعات الوطنية الفيتنامية « الذين انسحبوا الى الصين منذ دخول اليابان في الحرب ، الى تنظيم النضال المشترك . وأعد **مؤتمر ليوتشيو** (آذار ١٩٤٤) ، الذي عقد برعاية الصين ، برنامجا لتشكيل « **حكومة فيتنامية مؤقتة** » يشارك فيها ممثلون عن الحزب الوطني الفيتنامي ، والحزب الشيوعي الهندوصيني ، واتحاد الشباب الثوري الفيتنامي (كان هوشي ـ مينه الوحيد من بين الأعضاء الثمانية الذي ينتمي للحزب الشيوعي الهندوصيني) . وكان الهدف المباشر من ذلك العمل تصفية كل السيطرة الفرنسية واليابانية على فيتنام ، واستعادة الاستقلال بمساعدة الكومنتا نغ الضيني . إلا انه في الوقت الذي اضطرت فيه الأحزاب الأخرى التي لا تملك اية وسيلة للنضال لأن تلعب دور المراقب ، فإن الحزب الشيوعي شرع عن طريق منظماته السرية المحلية بالدعاية الوطنية التي سرعان ما قادت الى نتائج فاجعة في صفوف البرجوازية المثقفة الشابة ، والمحاربين القدماء الذين تركوا الوحدات العسكرية الفرنسية . وكانت سياسة نظام فيشي « الفاشية » الهدف الرئيسي لهذه الدعاية المعادية ، ولم ينج الديغوليين منها عندما شك بعزمهم على استخدام قوات الحلفاء لاعادة السيطرة الاستعمارية من جديد . وبالاضافة الى العمل السياسي ، فقد كان هناك نشاط

عسكري يقوده جيش فو- نغيان - جباب الشاب بدعمه السكان . وقد قاد هذا النشاط الى وضع المناطق الجبلية المجاورة للصين تحت سيطرة الوطنيين الفيتناميين .

وفي التاسع من آذار ١٩٤٥ ، انتهت المرحلة الاستعمارية في الهند الصينية . فقد قضى الهجوم العسكري الياباني المفاجىء على الجيش والادارة الفرنسية في عدة ساعات . ولما كان اليابانيون عاجزين عن ملء الفراغ الناشىء ، فقد لمحوا بعدم معارضتهم الاستقلال الفيتنامي المحتمل .

فسارع الامبراطور باو - داي الى إعلان إلغاء « معاهدة الحماية الموقعة مع فرنسا ، واستعادة البلد لحقه في الاستقلال . وصرح أن فيتنام ستسعى الى تنمية نفسها بنفسها لكي تصبح أهلا لوضع الدولة المستقلة . وستعمل بتوجيهات إعلان إنشاء آسيا الشرقية الكبرى التي تعتبر نفسها جزءا منها ، وأنها ستساعد بثرواتها على تحقيق الازدهار المشترك » .

وقاد الصدام الذي وقع بين حكومة باو - داي واليابانيين الى ظهور فيت - مينه (فيتنام) كقوة سياسية داخل المقاومة ، لأنها سرعان ما تلقت مساعدة السكان في تونكان والآنام الذين ملوا من نهب اليابانيين لهم ، وانهكتهم الأزمة الاقتصادية . واجرت حركة فيت - مينه اتصالات مع أفراد من المخابرات السرية الامريكية ومع مفوض الحكومة الفرنسية المؤقتة ج. سانتيني . وطالبت المذكرة التي سلمت الى سانتيني (تموز ١٩٤٥) حول **الهند الصينية الفرنسية المستقبلية** بإنشاء برلمان منتخب بإقتراع عام . تكون الحكومة مسؤولة أمامه ، ويرئسها موظف فرنسي كبير ، على ان يأتي الاستقلال خلال فترة تتراوح بين خمس الى عشر سنوات . فكانت مبادرة سياسية ، ذكية بالتأكيد ، تهدف الى تشديد عزلة نظام باو - داي ، في الوقت الذي كان فيه انهيار اليابان وشيك الوقوع . وتسارعت الأحداث خلال شهر آب .. فقد اصبحت قوات

فيت ــ مينه تشكل « **جيش التحرير الوطني** » . وأصدرت لجنة تحرير شعب فيتنام ، التي يرئسها هوشي ــ مينه ، الأمر بإشعال الثورة العامة، واقامت في هانوي . في حين ان السلطة في القرى خرجت من أيدي الأعيـان ، واصبحت بين يدي اللجان الشعبيـة . وفي ٢٥ آب **تنازل باو ــ داي** عن العرش على اثر المساعي التي قام بها لدى الحلفاء والجنرال ديغول . وصرح امام الجنرال ديغول يقول : « لا يزال بإمكاننا التفاهم بسهولة عظيمة وأن نصبح أصدقاء ، إذا ما توقفتم عن الادعاء بأنكم ستصبحون اسيادنا من جديد » .

وسلم الامبراطور السابق اختام الدولة ، رمز الشرعية ، الى حركة فيت ــ مينه ، التي اصبحت من الآن فصاعدا تتمتع « بمهمة سماوية » في نظر الشعب ، وصار بامكانها مد سلطتها على البلد بكامله . **وفي ٢ ايلول تم في هانوي إعـلان استقلال فيتنـام وقيـام الجمهوريـة الديموقراطيـة** .

وبعد الاشارة الى روح الميثاق الأمريكي لعام ١٧٧٦ ، والى مبادىء الثورة الفرنسية ، وميثاق سان فرانسيسكو ، صرح زعماء الحركة بمـا يلي :

« لقد كسر شعبنا السلاسل التى اثقلته قرابة مائة عام ليجعل من فيتنامنا بلدا حرا . نحن اعضاء الحكومـة المؤقتة ، ممثلي السكان كافة ، نعلن بأنه لم يعد لنا من الآن فصاعدا اي رباط يربطنا بفرنسا الامبريالية، وعن إلغاء المعاهدات التي وقعتها فرنسا بخصوص فيتنام ، وإلغاء كافة الامتيازات التي استأثرت بها في بلدنا بلا حق » .

وتجدر الاشارة الى أنه لم يكن لثورة آب هذه « أي طابع اشتراكي » بل كانت حركـة تحرير وطني ، شارك فيها ، في إطـار جبهة متحدة ، الوطنيون والديموقراطيون من كافة الاتجاهات ، شيوعيون ووطنيون من الحزب الوطني الفيتنامي والبوذيين والكاثوليك .

ولم يكن مستقبل الشعب الفيتنامي ، الفخور باستعادة استقلاله والمصمم على « التضحية بممتلكاته وبحياته للحفاظ على هذا الاستقلال » ، لم يكن يخلو من الخطر .. فبعد أن وعد الأمريكيون بدعم القضية الوطنية، صاروا اكثر تحفظاً . فبالاضافة الى تحركات العملاء الأمريكيين السريين المشبوهة ، لم تحترم الوعود التي قطعها الجنرال كالاجر الى هوشي ـ مينه بتأمين التجهيزات الفنية ورؤوس الأموال اللازمة لاعادة بناء اقتصاد بلده مقابل منح امريكا بعض الامتيازات المنجمية . وبعد وفاة روزفلت سعى وزير الخارجية بيرنيس الى طمأنة الفرنسيين الذين كانوا يشكون بسياسة واشنطن . ولم يكن الانكليز ، الذين انتقلت اليهم مؤقتاً إدارة منطقة الهند الصينية الواقعة الى جنوب خط عرض ١٦ يفكرون بتركها سريعا . إلا ان الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للصينيين . فبعد تكليفهم بنزع السلاح من اليابانيين في منطقة شمال الهند الصينية ، اصطحبوا معهم فيتناميي دونـغ ـ مينه ـ هوا ، الحركة الفيتنامية المحافظة والمناهضة للغرب والمخلصة للتضامن الآسيوي ، التي كان يعتمد عليها العديد من جنرالات شيانغ ـ كاي ـ شيك بهدف إقامة نفوذ دائم لهم في تونكان . واضطر هوشي ـ مينـه ، تحت الضغط الصيني ، الى تشكيل حكومة « اتحاد وطني » ضمت اعضاء من الاحزاب الثلاثة (فيت ـ مينـه ، دونـغ ـ مينـه ـ هوا ، والحزب الوطني الفيتنامي) . إلا أن كل ذلك بقي مرهونا بما سيقرره الفرنسيون .

ب ـ عودة الفرنسيين إلى المسرح :

لم يحصل اي تطـور على المستوى الحكومي او الراي العام الفرنسي بخصوص الهند الصينية مماثلاً لذلك الذي شهده الفيتناميون . فقد كان هناك تجاهل متعمد للاحـداث التي تعاقبت منذ التاسع من آذار . وظلت الحكومة الفرنسية متمسكة بإعلان ٢٤ آذار الذي اعاد الهند الصينية الى وضعها السابق للحرب ، بل عمق تقسيمها الى مقاطعتين : فيتنام ، وتونكان والانام ، واعتبر كل منهما كياناً خاصاً وعضواً في الإتحاد

لهندو صيني الى جانب كوشنشين ، وكمبوديا ، ولاوس ، الخاضع للسبادة الفرنسية . غير أن هذه الاحكام تتعارض مع مطلبي فيتنام الاساسيين وهما **وحدة الثلاثة كي الوطنية** (انام ، تونكان ، كوشنشين)، **والاعتراف بالاستقلال الوطني** . إلا ان الاحداث أثبتت أن البناء السياسي الذي اعدته باريز بناء على نصائح إدارة الهند الصينية الاستعمارية لا ينسجم مع الواقع . ومع ذلك فقد كان عمل المفوض السامي الأميرال **دي أرجنليو** تنفيذ هذا البرنامج بعد عودة الفرنسيين الى الهند الصينية.

ولدى وصول مفوض الجمهورية للهند الصينية الجنوبية ، سيديل، في شهر ايلول ١٩٤٥ على أثر انسحاب القوات البريطانية منها ، وجدفيها **لجنة المنطقة الجنوبية** (نام ــ بو) تقوم بإدارة المنطقة وتحمل اسم حكومة هانوي . وهذا ما أدى إلى تأزم العلاقات بسرعة بين الفيتناميين والفرنسيين. فقام سيديل بطرد اللجنة من سايغون وسيطر على المدينة. ورأى الفيتناميون في ذلك أول خطوة نحو إعادة السيطرة الفرنسية على المنطقة ، فنظموا حرب العصابات . ومنذ ذلك الوقت ، لم تتوقف الأعمال العسكرية عن التفاقم ، واحتلت القوات الفرنسية من جديد الكوشنشين بكاملها بين تشرين الأول وكانون الثاني ١٩٤٦ .

وكان امام دي ارجنليو الخيار بين سياستين . الأولى ، وهي التي نصح بها سيديل ، وتقضي بترك إمكانية تطبيق اعلان ٢٤ آذار مفتوحة ، والثانية وتقول بالعودة الى الوضع السابق ، أي السيطرة الاستعمارية التامة . ووجد الحل الأخير مدافعين أشداء عنه بين فرنسيي الهند الصينية من المستوطنيين والتجار والمدراء المحافظين الذين لازالوا يرون في قول ليوته المأثور (١٨٩٦) : « احكموا مع المندران » قاعدة ذهبية . وكان المفوض السامي دي ارجنليو يميل الى استخدام الحلول الصارمة ، بخاصة وأن الحياة الرهبانية التي عاشها خلال سنوات عديدة حالت دونه ودون متابعة التقدم الذي عرفته الشعوب الآسيوية . وفي ٤ شباط ١٩٤٦ ، انشأ مجلس الكوشنشين الاستشاري المؤقت ، مهمته المبدئية إعلام الإدارة عن حالة الرأي العام والتحضير لاستفتاء شعبي .

ولم يكن هـذا المجلس عملياً سوى مؤسسة ادارية ، وبعث لمجلس الكوشنشين القديم . فقد اتسم ببساطة الطابع التمثيلي فيه . فمن بين الـ ١٢ عضوا (الذين يقوم المفوض السامي بتعينهم) ٤ كانوا فرنسيي الأصل ، و ٧ من السكان المحليين الذين يحملون الجنسية الفرنسية . وقد كتب دي فيلار بهذا الخصوص يقول :

« قبل أن تحل الإدارة المشاكل الفيتنامية ، بدأت ، بدفع من المستوطنين ، في تجربة شديدة الخطر ، لاسيما وانها كانت تهدف الى جعل الاحداث تساير النظرية (إعلان ٢٤ آذار) التي رفضتها الحركة الوطنية بكاملها » .

.وبدا أن تطبيق إعلان ٢٤ آذار يسير على أحسن مايرام في باقي الهند الصينية . فقد توصلت فرنسا الى تسوية مع كمبوديا تقضي بإعادة تنظيم المحمية بشكل اكثر ليبرالية يجعل منها ، حسب عبارات دستورها ، « دولة تتمتع بالحكم الذاتي وتشكل جزءاً من الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة » .

كما نصت معاهدة أخرى اكثر وضوحاً (٢٧ آب ١٩٤٦) على توحيد مملكة لاوس ، وربطها بالاتحاد الهندو صيني والاتحاد الفرنسي . وبناء على هذه الأسس تم توقيع معاهدات اتحاد بين ملكي البلدين الصغيرين في تشرين الثاني ١٩٤٧ . غير أن من الواضح أنهما ربطا انضمامهما الى هذا الاتحاد بانضمام الدول الفيتنامية الأخرى اليه .

٢ ـ البحث عن مخاطب جديد :

آ ـ الفشل في التفاهم مع الفيت ـ مينه :

كانت عقدة المشكلة في منطقة شمال الهند الصينية لاتتمثل بوجود الجيش الصيني الذي كان من السهل الحصول على انسحابه (معاهدة ٢٨ شباط ١٩٤٦) بقدر ما تتمثل بوجود حكومة الجمهورية الديموقراطية

الفيتنامية التي يدعمها الراي العام بالإجماع في عزمها على الحفاظ على الاستقلال المكتسب حديثاً . وذلك لعدم قيام تفاهم بين اعضاء حكومة « الائتلاف الوطني » . فوزراء حركتي دونغ ـ مينه ـ هوا والحزب الوطني الفيتنامي كانوا من المتطرفين المناهضين للشيوعية . واظهرت صحافتهم والفاظهم تصلباً مطلقاً تمثل بالمطالبة بالاعتراف بالاستقلال الفوري والناجز ، ورفض اي تفاوض مع فرنسا . (Dec Lop) وحملتهم عواطفهم الى التطلع سواء نحو الصين او نحو الولايات المتحدة . اما هوشي ـ مينه فكان يفكر بأنالتفاهم مع فرنسا العامل الوحيد الذي يضمن للدولة الاستقرار الذي كانت بحاجة اليه .

أما بالنسبة لفرنسا ، فلم تكن المواقف فيها اقل تضارباً . فقد تحدثت حكومة جوان Gouin بغموض شديد عن ضرورة « خلق شروط تعاون صادق ومخلص بين فرنسا والدول والشعوب التي تعتزم السير معها على طريق الديموقراطية » ، الامر الذي يبدا بمثابة اعتراف ضمني بحق فيتنام بتشكيل دولة تتمتع بالحكم الذاتي في نطاق الاتحاد الفرنسي. أما في الهند الصينية ، « فكان مجرد تصور فكرة التعامل مع الفيت ـ مينه يثير إدارايبي دولةتتمتع بالحكم الذاتي في نطاق الاتحاد الفرنسي ». أما في الهند الصينية ، « فكان تصور فكرة التعامل مع الفيت ـ مينه يثير إداريي ومدنيي سايغون المغمورين تماماً بالجو الكوشنشيني .. ففي رأيهملايوجد اي شخص يمكن التفاهم معه ، لأنه ليس هناك إلا مثيرو الفتن المناهضون للفرنسيين . وفي نهاية المطاف تمكن هؤلاء المدنيون من السيطرة على فكر دي ارجنليو ... » . (دي فيلار) . غير أن **الجنرال لوكليرك** ، قائد القوات العسكرية ، كان يرى الوضع بشكل مختلف .

فعلى الرغم من انه كان اشد رغبة من اي شخص آخر في إعادة نفوذ فرنسا الى المنطقة ، فقد كان يقدر صعوبة الاحتلال من جديد بسبب عواطف الحلفاء ، وطبيعة البلد التي يمكن ان تقوم الحرب معها ، وضعف الوسائل التي تملكها فرنسا في الهند الصينية ، وخاصة بسبب قوة العاطفة الوطنية التي تثير جميع الطبقات للدفاع عن الاستقلال . وكان

من الضروري في المقام الاول تجنب قيام تمرد عام ، لأن الحرب قد تجعل اية تسوية سياسية امراً مستحيلاً ، ويمكن أن تعني نهاية النفوذالفرنسي في المنطقة . ومن الممكن ايضاً ان هذا الرجل العسكري كان يكن « عاطفة لهؤلاء الرجال الذين قاتلوا بصلابة من أجل تحرير انفسهم » .

وتفسر هذه المعطيات **توقيع معاهدة ٦ آذار ١٩٤٦** بين ساتيني وهوشي ــ مينه وهشاشة هذه المعاهدة ايضاً . فقد اعترفت هذه المعاهدة **بفيتنام دولة حرة ، لها حكومتها وبرلمانها وماليتها وتشكل جزءاً من الاتحاد الهندو صيني والاتحاد الفرنسي** . ونصت على عودة الفرنسيين السلمية الى تونكان على أن تنسحب فرنسا منها خلال خمس سنوات ، والاعتراف بحق الكوشنشين في التعبير عن رأيها بإجراء استفتاء حول انضمامها الى فيتنام .

هكذا سوت فرنسا ، الاولى من بين الدول الاوروبية الكبرى ، سلميا مسألة علاقات الحركة الوطنية الآسيوية مع الميتروبول . لكن مثل هذا المضي بعيدا على طريق تقديم التنازلات الا يشكل تضحيةعديمة الفائدة للمصالح والنفوذ الفرنسي كان من الممكن الحفاظ عليها بسهولة؟ هذا ما كان يفكر به دي ارجنليو الذي عمل على اقناع الاوساط السياسية الفرنسية بذلك . فقد منحت الثقة الى الفيت ــ مينه ، الحزب الكلياني(*) ، المناهض أساسا لفرنسا ، والى زعمائه الذين يشكلون مجموعة من مثيري الاضطرابات ، والى هوشي ــ مينه العاجز عن فرض احترام المعاهدة كما هو عاجز عن الحفاظ على النظام . ولايزال هناك وسيلة يمكن انقاذ المستقبل بواسطتها وهي وضع الكوشنشين ، حيث توجد مصالح فرنسية هامة (مزارع « الاراضي الحمراء ») تدافع عنها

(*) هو الحزب الذي يؤمن بسيطرة حزب واحد على السلطة ، وباقامة سلطة سياسية تسيطر سيطرة صارمة على كافة مظاهر حياة الامة ، ولا يقبل اية معارضة منظمة ــ المعرب .

بحماسة لجنة الهند الصينية المرتبطة بشركات المزارعين الى حد كبير، وضعها خارج منطقة نفوذ الفيت ــ مينه . ولم يلق الاميرال اية صعوبة في اقناع الاحزاب « المحافظة » ، وخاصة وزير المستعمرات الاشتراكي م. موتيه ، بوجهات نظره .

وبسرعة مذهلة تم اتخاذ بعض الاجراءات، لا طبقا لمعاهدات ٦ آذار ١٩٤٦ ، بل وفقا لاعلان آذار ١٩٤٥ ، بهدف اقامة **دولـة كوشنشين الحـرة** في ٢٦ آذار . وقامت لجنـة كوشنشين الاستشارية بتسمية « رئيس حكومة مؤقتة لجمهورية كوشنشين » ، في حين سافرت بعثة مكونة من بعض « الوطنيين الكوشنشينيين » الى باريز لاطلاعهـا على اماني الشعب الكوشنشيني . وفي الاول من حزيران تـم اعلان قيـام **جمهورية كوشنشين** . وقد جرى ذلك « بموافقة الأميرال (دي ارجنليو) الذي لم يكن لديه تفويض من البرلمان بذلك ، ومن غير أن يحصل على الموافقة الصريحة للحكومة » (الفرنسية) على ذلك ، وبدون استشارة الشعب المعني كما نصت المعاهدات .

يضاف الى هذا النزاع الكوشنشيني ، خلاف جوهري في وجهات النظر حول **تفسير معاهدات ٦ آذار** والذي يشكل خطرا على بنيةالاتحاد الفرنسي المستقبلي .

فقد كان الفيتناميون يتطلعون للحصول على اعتراف دول العالـم باستقلالهم كضمان ضد احتمال عودة هجومية للروح « الاستعمارية » في فرنسـا . فقـد كانوا يرون في الاتحـاد تجمعا من الـدول المشاركة والمتساوية في الحقوق والواجبات ، مرتبطة ببعضها البعض بمعاهدات ثنائية تحدد علاقاتها بموجب القانون الدولي . أمـا الفرنسيون فقـد وافقوا على منح الحكم الذاتي الداخلي « لدول حرة » داخـل المعسكر الفرنسي على أن يكون المفوض السامي الذي يرئس الاتحاد امينـا على سلطات الاتحاد الفرنسي ، ويتمتع بصلاحية اقتراح القوانين ، ويساعده

مجلس الدول المكون من ممثلين عن كل منها ، ويتولى ادارة الحكومة الفيدرالية الهندوصينية التي يحد وجودها من سيادة كل دولة من الدول على القليل من الامور .

وقد ابرزت الاتصالات الفرنسية ــ الفيتنامية الاولى عبر **مؤتمر دالات الاول** (مايس ١٩٤٦) الذي عقد بهدف تنظيم العلاقات الثقافية والاقتصادية ، هذه الخلافات السياسية بين الطرفين . وبرهن الهجوم العسكري الفرنسي على سفوح موا ، وانشاء وحدة ادارية خاصة (مفوضية السكان الجبليين) على حساب الرقعة الارضية الفيتنامية على أن الاميرال كان يتابع سياسته بعناد ويشكك بممثلي فيتنام . وعندما وصل هوشي ــ مينه الى المبتروبول ، كان الجو فيها ملائما قليلا للتفاوض في الامور المعلقة . فقد ادت الانتخابات الى فوز الحزب الجمهوري الشعبي برئاسة الحكومة . وكان هذا الحزب ، كما الراديكاليين واليمينيين ، متحسسا من اصرار الرئيسي الفيتنامي على الحديث عن الاستقلال ، والبحث عن دعم له بين رجالات اليسار الفرنسي ، وادلائه بالكثير من التصريحات الصحفية . ولم يجرؤ أي حزب أو وزير على دعم موقف هوشي ــ مينه بحزم ، وخاصة بين الفرنسيين والفيتناميين آنذاك . لهذا السبب حضر **مؤتمر فونتينبلو** (تموز ــ آب) من الجانب الفرنسي رجال من الدرجة الثانية ، وخاصة مدراء يكنون قليلا من التعاطف مع مفاوضيهم وافكارهم الوطنية . ولم تؤد المباحثات الا الى استنتاج أن ليس هناك امكان لايجاد أساس للتفاهم بين الطرفين . ومع ذلك كان كلا الطرفين ، وخاصة الجانب الفيتنامي ، يميلان الى التصور بأن المباحثات لم تكن فاشلة كليا . فهل كانت « تسوية » ١٤ ايلول التي وقعها كل من م. موتيه وهوشي ــ مينه تشكل شيئا آخر غير محاولة يائسة لابطاء سير الاحداث نحو الصراع المحتم ؟ لقد سوى هذا الاتفاق بعض المسائل المالية والاقتصادية ونص على تشكيل لجان ثنائية . ولن يكون لهذا أي مغزى الا اذا تم التوصل

الى اتفاق سياسي بين الجانبين . وقد أبعد التدهور المستمر للاوضاع في الهند الصينية كل احتمال للوصول الى مثل هذا الاتفاق .

لقد تبين بوضوح بأن اعادة السلطة الاستعمارية ، وان كانت مقنعة بواجهة من « دول حرة » لم تحظَ بموافقة السكان . وكانت السياسة الفرنسية تعمل في الفراغ . ولم يعطِ أي انسان أهمية لمناورة دي ارجنليو الذي جعل ممثلي الكوشنشين واللاوسيين والكمبوديين والموان ، الذين اجتمعوا بمساعيه في دالات (المؤتمر الثاني آب ١٩٤٦) ، جعلهم يقبلون بمشروع اتحاد حرره بنفسه واستثنى منه فيتنام ، لكي يمنع باريز من التفكير بتقديم أي تنازل الى هوشي ـ مينه . بالمقابل ، أدرك فرنسيو كوشنشين أن النفوذ الوطني حقق تقدما هاما لدرجة ان « حكومة » سايغون لم تعد تبدو مضمونة بالنسبة لهم ، وانه يجب تجنب اجراء استفتاء حول « الانفصال » بأي ثمن . وفي فيتنام ، كانت حكومة هوشي ـ مينه تتدعم بعد ابعاد العناصر الوطنية الموالية للصين. وقادت المرونة ، التي تجلت من خلال اهمالها لايديولوجيتهاالاشتراكية وتركيزها على وطنيتها ، الى انضمام العديد من افراد الطبقة البرجوازية اليها .

ولم يكن دي ارجنليو يعتقد بقوة الحركة الوطنية . وبدا له ان من السهل فرض السلطة الفرنسية من جديد في فيتنام ، والقضاء على حكومة سايغون المزيفة . وذلك بتلقين بعض الدروس القاسية الى « عصاباتها » التي يقودها بعض مثيري الاضطرابات من العملاء للاجانب. غير انه كان عليه أولا اعادة الفرنسيين الى جادة الصواب ، واستدراج الحكومة لتطبيق سياسة حازمة مناقضة لتلك التي تبنتها حتى الآن ، والتي استمد منها حزب الفيت ـ مينه نفوذه كله . وفي خريف عام ١٩٤٦ ، وبوحي منه ، شنت حملة صحفية ضد « سياسة التخلي » ولصالح سياسة الحزم لان « التقهقر » في الهند الصينية يعني ادانة الاتحاد الفرنسي كله بحله . وفي باريز نجح الاميرال بسهولة باقناع

« لجنة الهنـد الصينية الوزارية » ، التـي يسيطر عليهـا الحـزب الجمهوري الشعبي بضرورة « المواجهة » . منذئذ تم التخلي عن سياسة لوكليرك ــ ساتيني ، وأصبح الطريق مفتوحا للاحتلال من جديد . ولم تتأخر الدوامة عن الانطلاق .

فقد امل بعض الرؤساء العسكريين المنزعجين ظاهريا من الصدامات بين القوات الفرنسية والفيتنامية في هيفونغ بتلقين الفيتناميين « درسا قاسيا » . فبعد أن فرضوا عليهم انذارا أخيرا لا يمكن القبول به ، وهاجموا المدينة ، دخلت مدفعية الطرادة سوفران في المعركة . وكانت النتيجة ٦٠٠٠ قتيـلا (٢٣ تشرين الثاني) . وفي ١٩ كانون الاول ، هاجمت بعض العناصر الفيتنامية في ظروف غير واضحة الاحياء الاوروبية في هانوي ، وقتلت عدة عشرات من الاشخاص واسرت ٢٠٠. فأعطت « ضربة هانوي » أنصار اعادة الاحتلال الذريعة لعدم متابعة التفاوض مع هوشي ــ مينه . وكان ذلك بالنسبة للفيتناميين اشـارة لاندلاع حرب العصابات في البلد كله . عندئذ حصل ما حاول لوكليرك تجنبه باي ثمن ، أي « لجوء » حكومة هوشي ــ مينه « الى الغابة » .

ب ــ الحل البديل : باو ــ داي :

حرمت قطيعـة كانون الاول فرنسـا من مفاوض اعتبرته صاحب شأن في فيتنام حتى ذلك الوقت . وأُرجأت اتمام بناء الاتحاد . ولـم تفسر الاحزاب السياسية هذه القطعية بالطريقة نفسها . وتظهر أهمية هذه الملاحظة تماما اذا ما تذكرنا أن الحكومات كانت حتى تلك اللحظة تتكون من أكثريات برلمانية غير متجانسة . فقد كتب ج. ب. دوروزيل بهذا المعنى يقول : « كان عـدم الاستقرار الحكومي مصـدر للسياسة المحافظة ، فلم تكن الوزارات المهددة على الدوام بحجب الثقـة عنها تجرؤ على القيام بتغييرات هامة بسبب التخوف من قلبهـا ... » . ويشكل الوضع في الهند الصينية في نهاية عام ١٩٤٦ أحد الأمثلة على ذلـك .

فقد كان الحزب الشيوعي الفرنسي يؤيد البدء بالمفاوضات على الفور. اما الحزب الاشتراكي ، الذي كان زعيمه بلوم رئيسا للوزارة حتى ١٦ - ١ - ١٩٤٧ ، فلم يكن يعتقد بالقطيعة النهائية مع الفيتناميين . وكان موقفه المبدئي قائما على أن « النظام القديم الذي يبني الملك على الاحتلال والاحتفاظ به على القوة ، ويهدف الى استغلال الاراضي المحتلة وشعوبها ، أصبح اليوم أمرا من الماضي » (بلوم ، الجمعية التأسيسية ٢٢ - ١٢ - ١٩٤٦) . هكذا كان بلوم اذن على استعداد لدرجة ما للتفاوض من أجل بناء « فيتنام حرة داخل الاتحاد الهندوصيني المنضم بحرية الى فرنسا » . الا أن الاشتراكيين لم يلبثوا أن عدلوا من موقفهم ليصبح قريبا من موقف الحزب الجمهوري الشعبي ، الفريق الثالث في الاغلبية البرلمانية . وشكلت « **خيانة ١٩ كانون الاول** » بالنسبة لهذا الحزب ، كما هو الحال بالنسبة لاحزاب الوسط واليمين ، فرصة حاسمة (أو رائعة كما قال البعض الاخر) للتخلص نهائيا من مفاوض الفيت - مينه (هوشي - مينه) ، الذي لم يكن بالامكان التفاهم معه ؛ أولا لانه أصر على الحصول على الاستقلال الذي يعارضه الرأي العام الفرنسي ، وثانيا لانه كان شيوعيا ولا تقبل فرنسا بحكومة من هذا النوع داخل الاتحاد الفرنسي .

وخلال بضعة شهور ، كان جواب الحكومة بالرفض لجميع عروض مفاوضات الصلح التي تقدم بها حزب الفيت مينه ، وانتهى الامر بأن طلبت الحكومة من هذا الحزب الاستسلام بلا شروط في ايار ١٩٤٧ . فبعد رفض سياسة التفاوض ، لم يكن الاشتراكيون والجمهوريون الشعبيون يريدون الاختيار بين أحد أمرين : فرض المجهود الحربي على فرنسا في سبيل فرض السيطرة على فيتنام من جديد ، أو تقديم التنازلات الضرورية لاقناع سكان فيتنام بأنه ليس في نية فرنسا فرض سيطرتها من جديد وابعادهم بهذه الطريقة عن حزب الفيت - مينه . والواقع فقد كان كل من هذين الحزبين يعارض أحد هذين الحلين .

وجاءت المبادرة مرة اخرى من سايغون . فقد اوصى المدراء بالعودة الى **المؤسسة الملكية القديمة** . فمنذ الثاني من كانون الثاني صرح دي ارجنليو الى احدى الصحف الفرنسية قائلا : « اناستنتاجاتنا نهائية . لم يعد من المجدي من الان فصاعدا التعامل مع هوشي ــ مينه . وسنجد في هذا البلد شخصيات اخرى يمكن التعامل معها » . وفي شباط ، ارسل مبعوثاً الى السيد فان ــ توي (باو ــ داي سابقاً) ، المقيم في هونغ ــ كونغ ، رغم انه كان يحمل لقب « المستشار الاعلى » لحكومة الفيت ــ مينه ، للتعرف على نواياه . غير أن فان ــ توي اجاب بشكل مراوغ . كما أن وزراء الحزب الجمهوري الشعبي ، الذين أصبحت الهند الصينية من ضمن مسؤولياتهم في جميع الحكومات من الان فصاعدا ، اقتنعوا تدريجيا بالحل باو ــ داي . وتحققت آمالهم عندما عقدت الاحزاب الوطنية الفيتنامية ، المجتمعة في « جبهة الاتحاد الوطني » ، مؤتمرا في كانتون وقرروا التوقف عن دعم هوشي ــ مينه ، واختاروا فان ــ توي زعيما للجبهة . واعلنت هذه الجبهة عناستعدادها للتعاون مع فرنسا شريطة اعترافها **باستقلال فيتنام** .

هكذا اظهرت سايغون للحكومة الفرنسية ، التي تتردد بشأن الاعتراف باستقلال فيتنام كثمن لتعاون الوطنيين المناهضين للشيوعيين معها ، أن باو ــ داي الشخص الوحيد القادر على كبح مطالبهم المتشددة فقد عرف عنه بانه لين ومحب للمسرات ، ويعتقد بانه من السهل مناورته ، وانه مستعد للاكتفاء بمظاهر الاستقلال لكي يضمن مصالح الراسماليين الاوروبيين . ويمكن للجهاز الاداري الفرنسي الاستمرار بالحكم من خلف هذه الواجهة . وبعد أن اقتنعت باريز بهذا ، سمحت بتطبيق خطة « بعث » السيطرة الفرنسية .

واوضح المفوض السامي بولير Bollaert نوايا فرنسا تجاه فيتنام في خطابه في هادونغ في ١٠ ايلول . وحدد وضع الهند الصينية بقوله :

« تتشكل الحرية (ج. بيدول شطب كلمة « استقلال ») في إطار الاتحاد الفرنسي اساساً للعلاقات المستقبلية بين فرنسا وشعوب الهند الصينية ... وتتخلى فرنسا عن الإدارة المباشرة وغير المباشرة ، وهي على استعداد لمنح الإدارة العامة الى حكومات مؤهلة وتقدم لها بحدود حاجتها مساعدة موظفيها وتقنييها . ولن تتخذ موقفاً بخصوص اتحا. الثلاث كي ، لانه امر فيتنامي داخلي ، ويعود امر القرار فيه للشعوب المعنيـــة .

وعلى الصعيد الخارجي ، يشكل الاتحاد الفرنسي مجموعة واحدة ، وله سياسة واحدة يساهم فيها كافة اعضائه . ولن يقبل الاتحاد إلغاء معاهدة دبلوماسية يعقدها احد أعضائه . ولا يمكن ان يكون للاتحاد اكثر من جيش واحد ، كما لا يمكن أن يكون له أكثر مـــن دبلوماسية واحدة . وتساهم جميع الدول الأعضـــاء في الاتحاد بتشكيل هـــذا الجيش ... ولا يمكن للاتحاد الفرنسي الانقسام على نفسه لانه لا يمكن ان يكون اتحاداً آنذاك » .

يتضمن هذا الخطاب عناصر جديدة ذات اهمية عظيمة مثـــل عدم ذكر **الاتحاد الهند وصيني** الذي تم التخلي عن مشـــروع تشكيله ، وقبول فكرة تأسيس فيتنام متحدة . الفكرة التي شكل رفضها السبب الرئيسي في فشل المفاوضات مع حزب الفيت ــ مينه . ولئن اضاف بولير أن فرنسا على استعداد للتفاوض مع كافة الأحزاب ، فقد استثنى في الحال أولئك الذين « قاموا بإعتداء ١٩ كانون الثاني » . وبعد التأكد من ان هذه التنازلات « برّدت » الوضع، وأن تصاعد العداء للشيوعية في فرنسا استبعد كل حظ للتسوية مع « الثوار » (بيّن ذلك رفض الاقتراحات التي تقدم بها هوشي ــ مينه في نيســـان ١٩٤٧) ، قـــرر باو ــ داي القيام بأول خطوة وهي إعلان القطيعة مع الفيت ــ مينه ، وأبدى استعداده للتفاوض على « **الاستقلال والوحدة** » .

٣ ـ استقلال الهند الصينية :

آ ـ معاهدات راس الونغ وسياسة باو ـ داي :

عجلت الحكومة بمجريات الامور بعد القيام بإحدى « العمليات البوليسية » في تونكان ونجاح هذه العملية الذي مكن الوزراء من التأكيد دوريا على انه تم « تسوية المسألة العسكرية » (تشرين الثاني ١٩٤٧) . وجرى اول اتصال بين بولير و باو ـ داي . صحيح أن البيان المشترك الذي اعقب ذلك تضمن كلمة « استقلال » غير أن القيود القوية خففت من وطأتها . وباريز التي انتهى الأمر فيها الى الاعتقاد بأن هو شي ـ مينه لم يعد يمثل شيئا بعدما تكرر هذا القول فيها مرارا ، فقد انتظرت أن يؤدي البيان المذكور الى « انهيار » الثوار تماما . إلا أن شيئا من هذا لم يحصل . بل واكثر من ذلك ، لم يبدِ باو ـ داي اية عجلة على الاطلاق للعب دور الـ « قراكوز » . كما دلل الرجل الذي كان يوصف بالبشاشة والانغماس في ملذات الحياة على انه سياسي محنك . ولئن اراد العودة الى فيتنام فليس بصفته « رجل فرنسا » ، بل زعيما وطنيا يحمل معه الاستقلال والوحدة لشعبه . وكان يعلم ايضا بأن هناك خلطا تاما بين الشيوعية والوطنية في فيتنام بشكل لا يمكن معه الفصل بينهما على الاقل في الوقت الحاضر . لذلك كان الظهور بمظهر الزعيم المناهض للشيوعية والذي يعتمد على الكوادر غير المؤهلة من **جبهة الاتحاد الوطني** ، كما كان يريد الفرنسيون ، يعني السير باتجاه الفشل . أخيرا لم يكن باو ـ داي يجهل أن كلمة « استقلال » الواردة في بيان راس الونغ لم توافق عليها كافة الاحزاب الفرنسية ، وخاصة ج. بيدول والديغوليون . لهذا السبب واجه الطلبات الأكثر إلحاحا بموقف متحفظ خلال فترة طويلة . هكذا شجع باو ـ داي الفيتناميين على تشكيل حكومة « وطنية » للقيام بالتفاوض واستلام السلطات المنقولة لأن « الحكومة الثورية القائمة » لم تكن مؤهلة لذلك « نتيجة الظروف الدولية غير المناسبة لها » (٢٦ اذار ١٩٤٨) . وطلب من الفرنسيين إصدار إعلان رسمي يتضمن وعداً

بالاستقلال والوحدة والمساواة . وشكل توقيع « التسوية » في رأس الونغ في ٥ حزيران ، أي بعد شهر من تشكيل حكومة فيتنامية برئاسة الجنرال كسوان Xuan تحقيق جزء من مطالب باو ـ داي . فبموجب هـذه المعاهدات ، أعلنت فتينام عن انضمامها الى الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة مشاركة ، وان لبس لاستقلالها من « حدود إلا تلك التي يفرضها عليهـا انتماؤها الى الاتحاد الفرنسي » . إلا أن الأمور تباطأت خلال عدة شهور لأن الحكومة الفرنسية لم تبد أية عجلة على الاطلاق من أجل نقل السلطات او مساعدة كسوان حتى يثبت نفسه . فقد كان عليه الدفاع عن سياسته ضد العناصر اليمينية من الأغلبية البرلمانية التي وجدت أن التنازلات مبالغ فيها ، وضد **جمعية فرنسيي الهند الصينية** التي اتهمته «بتصفية» مصالحها . وعندما أعلن رئيس الاتحاد الفرنسي فانسن اريول رسميا **في رسالته ٨ آذار ١٩٤٨** أن معاهدات (معاهدات اريول ـ باو ـ داي) أصبحت نافذة المفعول ، عاد باو ـ داي الى فيتنام (٢٤ نيسان) .

ب ـ المصير العابر لدول الهند الصينية المشتركة في الاتحاد :

بعد توقيع المعاهدات مـع فيتنام ، اعتقد بأن الاتحـاد الفرنسي سيصبح حقيقة واقعة في الهند الصينية . فقد تم عقد معاهدات مـع **لاوس** (١٩ تموز ١٩٤٩) ، **وكمبوديا** (٨ تشرين الثاني) ، اكدت هاتان الدولتان فيهما من جـديد على انضمامها للاتحـاد الفرنسي بصفتهمـا **دولتين مشاركتين** ، وتعهدتا بتعين ممثلين عنهما في المؤسسات الاتحادية قيد الانشاء (البرلمان الأعلى والوزاره العليا) . وحدد القانون الذي صوتت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية القاضي بتصديق هذه المعاهدات (قانون ٢ شباط ١٩٥٠) اختصاصات هذه « الدول المستقلة » ، وهي عبارة عن اختصاصات دولية عسكرية محدودة جداً ، وسيادة داخلية محدودة أيضا بسبب الامتيازات التي احتفظت بها في المجالات الاقتصادية والجمركية والقضائية والثقافية .

وعلى عكس ما كان يعتقد ، فقد شكلت هذه الامتيازات بالنسبة لنظام الاتحاد الفرنسي عنصر ضعف لا قوة لأنها لم تأخذ في الحسبان تطلعات الحركة الوطنية . ووضعت رؤساء الدول في موقف صعب امام الراي العام فيها . فهل اخفى اصرار الفرنسيين على استرجاع ما اعطوه بيد باليد الأخرى نيتهم في فرض « حماية جديدة » ؟

ففي فيتنام خاصة ، كان الوضع بعيدا عن الاستقرار . فقد استمرت الحرب ، على الرغم من تصريح باريز بشكل دوري بأن هوشي ـ مينه اصبح في منتهى الضعف وان شعبه تخلى عنه . كما ان قوات « الجمهورية الديموقراطية » ، المعترف بها من الصين والاتحاد السوفياتي آنذاك ، سجلت انتصارات كان لها صدى عظيم في البلد (إبادة حامية كاو ـ بانغ الفرنسية وتحرير مراكز لانغ ـ سون و لاو ـ كي" العسكرية) في صيف عام ١٩٥٠ . في حين أن شعبية باو ـ داي اقتصرت على معتنقي مذهب بان ـ كسوين ، وهاوا ـ هاوا والكاويديين لهذا السبب رفضت الحكومة الفرنسية المخرج الوحيد من هذا المأزق ، أي منح الفيتناميين إمكان التعبير عن رأيهم بالتصويت . الن يقضي التصويت الشعبي على النوايا غير السليمة للحكومة ؟ لذلك حكمت فرنسا على نفسها بالبقاء منغمسة في الصراع ، على الرغم م ن رأي الجنرال لاتر السديد الذي كان يرى عدم استخدام الحل العسكري إلا لاعداد حل سياسي جديد يسمح لفرنسا بالخروج من الهند الصينية بدون أن تريق ماء وجهها . أما المحافظون الفرنسيون فقد عللوا ذلك بالنضال ضد الشيوعية ولصالح باو ـ داي . والحقيقة لم يؤدِ كل ذلك الى تزايد نفوذ « الامبراطور » ولم تساهم المماطلات السياسية الفرنسية ، والمفاوضات المتعددة والحملات الاذاعية والصحفية المفرطة في اظهار باو ـ داي على انه صنيعة الفرنسيين فحسب ، بل في « حرق » كافة الوطنيين المماثلين له في نظر الرأي العام الفيتنامي .

وكانت الوسيلة الوحيدة لخروج باو ـ داي من حلبة العداء هذه القيام **بمزايدة وطنية** . وبما أن حماية الحراب الفرنسية له كانت امرا

ضروريا ، لذلك كان عليه احترام المعاهدات مؤقتا ، والاستفادة من كافة الامتيازات المتناغمة مع صفة الدولة المشاركة في الاتحاد . ولكي يصبح الانتقال الى المرحلة التالية (اي مرحلة الاستقلال) أمرا ممكنا ، فقد اعتمد باو ـ داي على الدعم الذي قدمته له الظروف آنذاك ، أي دعم الولايات المتحدة الأمريكية . فالأمريكيون الذين لم يكترثوا بمشكلة الهند الصينية حتى ذلك الوقت ، غيروا من موقفهم منذ أن تمركزت جيوش ماوتسي ـ تونغ على طول الحدود الفيتنامية (١٩٤٩) . كما أن دخول عنصر « تطويق » الشيوعية في سياستهم جعل من الحرب في الهند الصينية احدى جبهات نضال العالم « الحر » ضد الشيوعية .

وفي البداية ، سعى باو ـ داي الى استخدام هذا الوضع لصالحه . فحصل على اعتراف الدول الأجنبية به مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وبلجيكا التي كان لها دبلوماسيون معتمدون لدى رئيس الاتحاد الفرنسي . وفي كانون الثاني ١٩٤٩ ، سمح له الاتفاق الذي عقده مع المفوض السامي بينيون باستلام الادارة في فيتنام ، وإكمال تنظيم الدولة . وبعد ذلك بعام واحد (بعد كاو ـ بانغ) دفعت الضرورات العسكرية الى إنشاء **جيش فيتنامي وطني** . فعقدت المفاوضات بهدف تعديل إتفاق ٩ آذار ١٩٤٩ ، ومنح باو ـ داي ، بالاضافة الى الحرية الاقتصادية الأكثر أهمية ، حق انشاء جيش عسكري مستقل ذاتيا (معاهدات سايغون ٢٣ كانون الأول ١٩٥٠) بمساعدة فرنسية ـ أمريكية. ولئن كانت هذه المعاهدات مخيبة للآمال عسكريا ، لعدم تمكن باو ـ داي من إنشاء هذا الجيش لفقدان الحماس بين الجماهير ، فانها أدت سياسيا الى القضاء على الحاجز الدستوري الذي يحول دون الاستقلال بتقديمها الدليل على أن وضع الدولة المشاركة أصبح عاتيا . هكذا أصبحت المطالب أكثر إلحاحا وأهمية . ففي آب ١٩٥١ ، بعد العودة من مؤتمر سان فرانسيسكو (المعاهدة مع اليابان) طالبت وفود دول الهند الصينية التي دعيت اليه رسميا بالاستقلال الدبلوماسي الذاتي . وبدا أن هذه الدول المستقلة ، رغم الامتيازات التي حصلت عليها ، لم تتحمل وضع فرنسا

المسيطر في الاتحاد الفرنسي في الوقت الذي تطلب فيه مساعدة من أمريكا لأنها لم تعد وحدها قادرة على مواجهة الأعباء والنفقات المالية التي تتطلبها الحرب .

فقد طلبت الجمعية الوطنية الفرنسية من الحكومة « التأكيد لدى الدول الغربية الحرة على الطابع الدولي للحرب التي بشنها حزب الفيت ــ مينه ، والتي تهدد مستقبل جنوب شرقي آسيا ، وعلى ضرورة بذل جهد مشترك لمواجهة الأخطار الحاضرة ، والبحث عن الوسائل الكفيلة بإقامة سلم دائم في آن معا » (الجمعية الوطنية الفرنسية ، جدول الأعمال ٢٢ تشرين الثاني) .

وجددت الجمعية الوطنية الفرنسية هذا الطلب خلال العام ١٩٥١ . فقد كانت الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة فيتنام ، غير أنها ربطت مساعدتها باطراد استقلال الدول المشاركة في الاتحاد ، واستمرار الحرب ضد هوشي ــ مينه . وطالبت بحق الرقابة على كيفية استخدام المساعدة المقدمة منها الى الدول مباشرة . إلا أنه ليس باستطاعتنا تحديد مدى الاستجابة لطلبا تالولايات المتحدة هذه . بيد أن البعثة الأمريكية لم تتوقف عن تصعيد نفوذها لدى القادة الفيتناميين . ومن جهة أخرى ، لم يعد المسؤولون يتحدثون عن حقوق الانسان . فقد أكد الرئيس أوريول في ٢٥ تشرين الأول أمام دونزير ــ موندراغون على أن « فرنسا تخوض الحرب في الهند الصينية دفاعا عن حرية أوروبا والعالم وأمنهما » .

وبدأت أزمة الاتحاد الفرنسي في أواسط عام ١٩٥٣ مع تصريح رئيس الوزراء الفيتنامي نيغوين ــ فان ــ تام التالي :

إن ضعف المعاهدات وعدم كفايتها ، تلك التي وقعت في عامي ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ ، يبدو واضحاً . وإذا كان موضوع انتمائنا الى الاتحاد الفرنسي امرا لاجدال فيه ، فان من الواضح أن الدستور الذي وضعته فرنسا لم

يعد يلبي حاجات الدول المدعوة للانضمام اليه . واذا اخذنا الواقع بعين الاعتبار فإن من المهم عدم البقاء داخل الاتحاد الفرنسي كمستأجرين لبيت تم بناؤه بدوننا ، بل ينبغي أن نصبح شركاء في مشروع نبنيه معا ونكون على استعداد لقبول الالتزامات فيه »(١) .

وفي ١٣ حزيران ، غادر ملك كمبوديا نوردوم عاصمته فجأة ولجأ الى بسيام. ، وصرح بما يلي :

« إن رحيلي لم يكن له هدف الا الحصول على استقلال بلدي بالطريق السلمية . . . ففرنسا بسلوكها ومراوغاتها اعطت الانطباع بأنها لاتريد ولن تريد منح الاستقلال الحقيقي . فالاستقلال هو الأمر الوحيد الذي يمكن ان يشكل اساساً لبداية تعاون عسكري صادق ومثمر بين بلدينا ، ولمشاركتنا في الاتحاد الفرنسي » .

واعتقدت حكومة لانييل أن نشر مذكرة ٣ تموز ١٩٥٣ يساعدها على تلطيف الأزمة . فقد ورد في هذه المذكرة ما يلي :

« ترى الحكومة (الفرنسية) بأن الوقت قد حان لتكييف المعاهدات الموقعة بين الدول المشاركة وفرنسا مع الوضع الذي استطاعت هذه الدول اكتسابه إضافة الى دمجها التام داخل تجمع الدول الحرة . إن الظروف الخطيرة التي ولدتها حالة الحرب تستدعي استكمال استقلال وسياذة الدول في الهند الصينية ، وذلك عن طريق نقل الصلاحيات التي احتفظت بها فرنسا بالاتفاق مع الحكومات الثلاثة المعنية » .

ولم تكن هذه التنازلات كافية . فتعديل المعاهدات التي تبقي على الروابط الدستورية لا يمكن أن يرضي الدول المصممة على القضاء على التبعية والحصول على وضع مساو لذلك الذي كانت تتمتع به دول الكومنولث . ولم يوافق على ذلك سوى لاوس التي كانت مهددة باجتياح

(١) تصريح ادلى به الى صحيفة الموند في ٩-٦-١٩٥٣ » .

قوات الفيت ـ مينه لاراضيها . فوقعت مع فرنسا في الحال معاهدات نقل السلطات ومعاهدة صداقة واتحاد . فكان هذا **اول نص قانوني يكرس زوال الاتحاد الفرنسي الدستوري** (٢٢ آب) . فقد جاء في هذه المعاهدة ما يلي :

« تؤكد مملكة لاوس على انتمائها الحر الى الاتحاد الفرنسي ، تجمعا من الدول المستقلة ذات السيادة ، والحرة والمتساوية في الحقوق والواجبات . . . » (المادة ٢) .

من جهة أخرى ، اعلنت **كمبوديا** انه لايمكن إجراء مفاوضات إلا على أساس الاعتراف بالسيادة التامة والمساواة داخل الاتحاد الفرنسي كما هو الحال بالنسبة للهند داخل الكومنولث . وتوصل مؤتمر فرنسي ـ كمبودي إلى نقل بعض الصلاحيات ، غير أنه لم ينجح في تسوية المسائل الاقتصادية والمالية (٢٦ آب) .

وفي فيتنام، صرح باو ـ داي بعدم الاعتراف بنصوص الاتحاد الفرنسي الدستورية (الفصل الثامن) ، لأنها « مجرد نصوص فرنسية لاتعنينا » ، وبالتمسك بالمعاهدات الثنائية . ورفض البدء بالمفاوضات قبل اجراء « استفتاء شعبي » .

وطالب مؤتمر الشخصيات ، الذي عقد في سايغون في ١٢ تشرين الأول ، باستقلال فيتنام الكامل ، ورفض صيغة الاتحاد الفرنسي « بشكلها الحالي » . وانتهت المفاوضات الطويلة والصعبة الى اعلان فرنسي ـ فيتنامي مشترك في ٢٨ نيسان ١٩٥٤ ، اكد على رغبة الحكومتين في « تسوية علاقاتهما بمعاهدات اساسية ، تعترف إحداها باستقلال فيتنام وسيادتها التامة والكاملة وأخرى تؤسس تجمعاً فرنسياً ـ فيتنامياً داخل الاتحاد الفرنسي ، مبنياً على المساواة ، ويهدف الى تطوير التعاون بين البلدين » . ووقعت هاتين المعاهدتين في مايس وحزيران . ولم تصدقا إطلاقاً ، واستنكرهما ديم في ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٥ .

اخيراً ، تخلت فرنسا عن روح الفصل الثامن من الدستور الذي يتصف بالطابع التعسفي الجائر ، وعادت إلى المفهوم الذي ورد في ديباجة الدستور . وبما ان ذلك جاء متأخراً جداً ، وتم انتزاعه بسبب ضعف فرنسا بدلاً من ان يمنح بحرية ، لذلك لم يكن ممكناً للاتحاد الفرنسي أن يعيش . لأن القوى النابذة كانت تعمل بقوة ، وخاصة في فيتنام حيث كان نفوذ نغو ـ دانه ـ دييم ، المناهض كلياً لفرنسا ، يعمل ، بتشجيع من الأمريكان ، على تصفية النفوذ الفرنسي . وابتعدت الحكومة المؤقتة الكمبودية عن فرنسا لكي تبرهن لنفسها وللعالم أجمع عن استقلالها التام. وتقرر باتفاق مشترك ان تتبع كل حكومة ، من الآن فصاعداً ، سياستها الخاصة بها تجاه فرنسا والاتحاد الفرنسي (اتفاق ٢٩ كانون الأول ١٩٥٤) .

جـ ـ معاهدات جنيف :

منذ عام ١٩٥٣ ، فقدت الحرب ماتبقى لها من طابع لاعادة السيطرة الاستعمارية ، لتحتفظ بطابع **النضال ضد الشيوعية** . فقد أصبح من المعلوم أن على فرنسا ان تتخلى عن الهند الصينية وتفسح المجال أمامها للتحكم بمصيرها مهما كان القرار العسكري . كتب بوريلا بهذا الخصوص يقول :

« لم يقض عداء فرنسا للشيوعية على كافة شكوك الولايات المتحدة وفيتنام باو ـ داي ، فكان عليها أن تبرهن على عدائها للاستعمار أيضاً . فمن جهة ، طلب إليها وضع كامل قواها في خدمة الحرب ، واراقة دماء أبنائها ، وإنفاق أموالها ، والمخاطرة باعادة بناء اقتصادها لكي تتمكن من احتواء المد الشيوعي ، ومن جهة أخرى ، ألح عليها للتخلي الكامل عن كل امتياز سياسي لها (في الهند الصينية) وتصفية كل اثر لوجودها السياسي فيها ، والبرهان دوماً على عدم وجود اي هدف إمبريالي لها فيها ، أي باختصار الاعتذار عن ٨٠ عاماً من الماضي والأعمال الاستعمارية(٢) » .

---

(2) F. BORRELA : op. cit., p. 378.

لهذا ، وعلى الرغم من وجود بعض رجالات السياسة والعسكريين المعارضين دائماً للاستسلام ، لأنهم لازالوا يأملون بقرار سعيد (كان ج. بيدول يقول : « إن هوشي ـ مينه في طريقه للاستسلام ») ، وإن كانت الولايات المتحدة تحث على استمرار النضال وتعد بمساعدة مالية هامة ، فإن قسماً متزايد الأهمية من الرأي العام كان يرفض قبول فرنسا لدور « جندي العالم الحر المترجل » ، الذي كانت واشنطن تريد منها أن تلعبه . ومنذ كانون الاول ١٩٥٣ ، بدأ الوضع العسكري بالتفاقم بسرعة مقلقة ، لأن زمام المبادرة كان بين أيدي قوات جياب في كل مكان . وادى الرد الذي قدمته القيادة الفرنسية الى هزيمة **ديان ـ بيان ـ فو** (آذار ـ نيسان ١٩٥٤) . وبما أن الولايات المتحدة لم تكن على استعداد للدخول في الحرب مباشرة ، فلم يعد امام الحكومة الفرنسية من خيار إلا التفاوض مع أولئك الذين كانت في حرب معهم منذ سبع سنوات .

في البداية ، لم يحرز **مؤتمر جنيف** الذي عقد في شهر مايس ، اي تقدم . ولم يؤد الى توقيع معاهدات تضع حداً للحرب وتقسيم فيتنام مؤقتاً عند خط عرض ١٧ إلا في ٢١ تموز ، أما ديم فقد رفض باسم فيتنام الجنوبية توقيع المعاهدة بسبب التقسيم واحتج على :

« العقد السريع لمعاهدة الهدنة بين القيادات العسكرية الفرنسية العليا ـ والفيت ـ مينه ، في حين أن رئاسة القوات العسكرية لا تعود الى القيادة الفرنسية الا بعد تفويضها بالسلطة من قبل دولة فيتنام ، وأن بعض بنود هذه المعاهدة ذات طبيعة تعرض بشدة مستقبل الشعب الفيتنامي السياسي للخطر » .

ومع ذلك ، سعى المفاوضون الفرنسيون لارضاء حلفائهم من الفيتناميين الجنوبيين والأمريكيين ، فرفضوا الاعتراف قانونياً بجمهورية فيتنام الديموقراطية التي وقعوا المعاهدة معها .

وعلى أثر هذه المعاهدات تم نشر « **تصريح ختامي** » بلا توقيع ، إلا انه يحمل اسم فرنسا ودول الهند الصينية الثلاثة المعترف بها ، شكلت مواده الاساسية نهاية لواحد من فصول التاريخ الفرنسي ، جاء فيه :

١ - إن خط التقسيم مؤقت ولا يمكن بأي شكل من الأشكال تفسيره على أنه يشكل حداً سياسياً ، وستتم تسوية مشاكل فيتنام السياسية على أساس احترام مبادىء الاستقلال والوحدة وتمامية الاراضي(*) ، والتعبير الحر عن الإرادة الوطنية عن طريق انتخابات تجري في تموز ١٩٥٦ .

. . . .

٢ - ستسحب الحكومة الفرنسية قواتها بناء على طلب من الحكومة المعنية وخلال المهل التي يحددها الطرفان .

٣ - يتعهد كل من المشاركين في المؤتمر باحترام السيادة والاستقلال ووحدة وتمامية اراضي الدول الاخرى وبالامتناع عن التدخل في شؤونها الخارجية .

« مع هذا التصريح تخلت فرنسا عن السياسة الاتحادية في الهند الصينية » (بوريلا) . **ولم « ينجح » تحرير الهند الصينية** . لأن فرنسا التزمت بذلك مكرهة ، وبدون أن يكون لديها نية حقيقية للسير حتى النهاية التي يتطلبها النضج السياسي لشعوب هذه البلدان والوضع العام في آسيا ، وقبل استنفاذ كل حظ للتسوية . وقبلت بالصراع اعتقادا منها بأنه سينتهي لصالحها بسرعة .

وساهم التاكيد المتكرر باستمرار في الخطب الرسمية والصحافة الكبرى ، على رغبة فرنسا « بالاحتفاظ بالهند الصينية ، وأن بامكانها الاحتفاظ بها بفضل تفوقها العسكري وارادة السكان فيها » ، ساهم

(*) أي سلامة الاراضي الوطنية من التجزئة او الانتقاص منها - المعرب .

في خلق حالة نفسية لدى الرأي العام جعلت أي عمل دبلوماسي لاحق مستحيلا لانه اصبح مرادفا للتخلي ، وفي استمرار الاوهام التي اصبح انهيارها المفاجىء في حينه أكثر مرارة .

ورغم هذا التشدد الظاهر ، الزمت الاجراءات التي اتخذت بعد عام ١٩٤٦ ، الحكومة الفرنسية على الدخول في جدلية تخل حقيقي . فقد وجب التخلي عن الاتحاد المزمع انشاؤه ، والذي كان يشكل في نظر الهندوصينيين رمزا البعث « الاستعماري » ، بعد أن صمدت المقاومة السرية « وقتا كافيا لاقناع فرنسا بالتخلي عن ارادة استعادة البلد » (ب. مو Mus) . عندئذ تم تشكيل حكومة فيتنامية وحدوية مقابل حكومة فيت ـ مينه . الا ان عدم تمكنها من تامين قاعدة أرضية لها خارج المدن وبعض المراكز الجبلية التي يقيم الفرنسيون فيها ، اضطر الحكومة الفرنسية للسماح لها ببناء شرعيتها عن طريق التاكيدات على انها اكثر وطنية من منافستها . ودفعتها هذه الوطنية المنسجمة مع تطلعاتها الحميمة للرفض التدريجي لكافة الروابط المؤسسة التي كان يراد ربطها عن طريقها بالاتحاد الفرنسي ، والى عدم القبول بالمظاهر التي قد تذكرها بالاستعمار .



الجــزء الرابــع

تحرير القــارة الافريقية

الافــرو ــ آسيوية

كان لتحرير القارة الآسيوية صدى عظيم في القــارة الافريقية . واصبحت الدول المستقلة حديثا في آسيا ، والتي لازال كره السيطرة الاجنبية فيها حيا ، تشكل دعماً وسنداً للمعسكر المناهض للاستعمار ، ونصيراً لتحرير الشعوب المستعمرة . وقامت جامعة الدول العربية ، التي امتد اشعاعها على آسيا وافريقيا ، بدور صلة الوصل بين هاتين القارتين . ولعب جواهر نهرو ، أولا ، ثم الكولونيل عبد الناصر دورا رئيسيا في تشكيل المجموعة العربية ــ الآسيوية التي ظهــرت بوادرها الاولى في **مؤتمر نيودلهي** (١٩٤٩) ، الذي شاركت فيه بالاضافة الــى الدول الآسيوية وأوستراليا دولتان افريقيتان هما مصــر واثيوبيا ، وطالب بحزم بانها « عملية البوليس » الهولندية وباستقلال اندونيسيا. وقاد هذا المؤتمر الى بداية ظهور تجمــع في الامم المتحدة يضــم دولا آسيوية (افغانستان وبرمانيا والهند واندونيسيا وايران وباكستان ، وعربية (العربية السعودية ومصر والعراق ولبنان وسورية واليمن) وافريقية (اثيوبيا وليبريا) ترغب في رسم سياسةمستقلة عنالمعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ، وعلى الاخص في تبني موقف مشترك تجــاه المسائل الاستعمارية . الامر الذي وضعها في موقف المواجهة مع دول العالم الغربي ، وخصوصا مــع فرنسا التي كانت تخوض الحــرب في الهند الصينية ، وفي صراع مع مستعمراتها في شمال افريقيا .

وفي عام ١٩٥٥ ، عقد مؤتمر باندونغ ، رغبة من الدول الآســيوية والافريقية في دراسة مصالحها المتبادلة والمشتركة . وبحث على الاخص « المسائل المتعلقة بشعوب آسيا وافريقيا مثل المسائل الخاصةبالسيادة الوطنية والعنصرية والاستعمار » . وكانت الدول الخمسة الداعية لهذا

المؤتمر الذي عقد في شهر آيار دولا آسيوية (برمانيا وسيلان والهند وباكستان واندونيسيا) . وحضر المؤتمر بالاضافة الى الخمس دول الداعية ثمان عشرة دولة آسيوية وست دول افريقية . ومثل افريقيا، التي كانت الغالبية العظمى من بلدانها مستعمرة ، في المؤتمر مصر واثيوبيا وغانا ونيجيريا وليبريا وليبيا والسودان وبعض المراقبين المغاربة . وكانت بعض الدول المشاركة في المؤتمر ترتبط بالمعسكر الغربي (العراق ، الفيليبين ، الاردن ، سيام ، تركيا). والبعض الآخر بالمعسكر الشرقي (الصين وفيتنام الشمالية) . وفريق ثالث يتبنى سياسة محايدة . ومع ذلك فقد كان القاسم المشترك بينها جميعا ارادة التعاون بين « شعوب فقيرة » ومناهضة الاستعمار . واثار اشتراك الوزير الصيني شوان – لاى قلق الدول الغربية المستثناة من المؤتمر . كما اثار خشيتها من تزايد العداء للغرب . فقد كتبت صحيفة **الايكونوميست** (حزيران ١٩٥٥) بهذا الخصوص تقول :

يعد المؤتمر بان يكون تاريخيا في مفاهيمه ، مترددا في مجال التنفيذ ، ومرض قليلا من حيث نتائجه ... فهذه الاوركسترا تضم آلات متنوعة جدا لدرجة ان أولئك الذين يأملون بالتصفيق قلائل . وانه لمن المغامرة التفكير ان بامكان المؤتمر ان يكون شيئا آخر غير كلام متهافت وطنان [!!]. والغياب الكامل للهدف الايجابي سيسد بالسلبية. لان القاسم المشترك الادنى بين الدول الآسيوية يتمثل في مناهضة الغرب ، التي تدعى في آسيا بمناهضة الاستعمار ، رغم انسحاب الدول الاستعمارية الدرامي من هذه القارة خلال العقد الاخير » .

اتسمت مناقشات باندونغ بالصبغة المناهضة للغرب والاتحاد السوفياتي . ففي حين ان بعض الخطباء اتهموا أمريكا بالميل الدائم للكلام عن الحرية والحقوق من جهة ، ودعم السياسة الاوروبية ، واعتبار الحركات الوطنية في آسيا وافريقيا حركات شيوعية بشكل مبالغ فيه ، من جهة اخرى ، فقد ادان البعض الآخر « الاستعمار

الروسي الجديد » . غير أن الجميع كانوا على قناعة بأن السيطرة الاستعمارية تشكل العقبة الوحيدة في وجه تقدم اي بلد . وأصروا على عدم امكان فصل الاستقلال عن مبدأ المساواة الوارد في ميثاق الامم المتحدة . واستنذ تحرير الفقرتين الثالثة والرابعة من البيان الختامي للمؤتمر على هذه المبادىء بدون عدوانية ، اي استند على « حقوق الانسان وتقرير المصير » و « مشاكل الدول التابعة » التي جعلت من واجب الشعوب المتحررة مساعدة الدول « التابعة » للحصول على الاستقلال والسيادة . وطلب من فرنسا وهولندة البحث عن تسوية سلمية لمشاكل المحميات في شمال افريقيا واريان (غينيا الجديدة الغربية) .

كانت نتائج مؤتمر باندونغ المباشرة الملموسة قليلة عمليا . ومن المناسب البحث عنها في الميدان النفسي خاصة . فقد ادى تمجيد حقوق الشعوب الاساسية وادانة السيطرة الاستعمارية الى تشجيع الدول المناضلة من أجل التحرر ، والى غبطة المراقبين المغاربة المشاركين في المؤتمر لان « الراي الدولي أصبح معبأ من الآن فصاعدا لصالحهم » . وأثارت روح باندونغ صدى عجيبا لدى الآخرين و « عبات قوة نفسية كانت عظيمة » . فقد تحدث ل. سنغور(*) عن « رعد باندونغ »واعتبره ثورة نفسية ضد السيطرة الاوروبية ، عبرت عن نفسها على المستوى العالمي بشكل ايجابي ، كما رأى فيه أيضا تعبيرا عن وعي الشعوب لكرامتها العظيمة . ونادى مؤتمر باندونغ بمبدا حق كل شعب ، مهما كان متواضعا وبأساً ، ببناء مستقبله بنفسه ، ليعارض ، المبدأ الاوروبي القائل بضرورة ربط التقدم السياسي في البلدان المستعمرة بالتقدم الاقتصادي .

(*) ليوبولد سيدار سنغور كان آنذاك نائبا عن السنغال في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) ـ المعرب .

وكتبت أوديت غيتار(١) تقول بأن روح باندونغ اصبحت ، في السنوات التالية ، اكثر مطالبة كلما انتقلت الادوار الاولى للافارقة وحلت لقاءات « ممثلي الشعوب » محل لقاءات رؤساء الحكومات . فمؤتمر اكرا الاول (نيسان ١٩٥٨) ، لم يضم الا ثماني دول افريقية (ليبيا والمغرب والسودان وتونس والجمهورية العربية المتحدة واثيوبيا وغانا ليبيريا) . ومما يلفت الانتباه في مناقشاته الطويلة اعلان حق الاستقلال واعترافه بجبهة التحرير الوطنية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري . وفي كانون الاول ١٩٥٨ ، عقد اجتماع آخر في اكرا حضره مائتا ممثل عن بلدان افريقيا كلها تقريبا ، واعضاء من الاحزاب الحكومية أو من الاقلية ، ومن النقابات أو من الحركات الطلابية بهدف « اعداد شروط الثورة السلمية ضد الاستعمار والامبريالية والعنصرية والقبلية والانفصالية الدينية ، الخ ... في افريقيا » . ومثل الكونغو البلجيكية في المؤتمر باتريس لومومبا . وظهر مقابل الموقف العدواني لممثل منظمة التحرير الوطنية الجزائرية موقف ممثلي افريقيا الشرقية البريطانية الاكثر اعتدالا ، الذين كانوا من انصار اللاعنف في كافة الاحوال . كما برز في المؤتمر احد الافارقة (دودو ثيام) الذي دافع عن سياسة فرنسا في افريقيا السوداء مؤكدا : « أن الاستقلال لم يعد متوقفاً (منذ الاستفتاء) الا علينا ، وعلينا فقط » وعلى الرغم من ذلك ، فقد أدان المؤتمر الاستعمار ثانية ، وانشأ سكرتارية دائمةمهمتها العمل على تحرير افريقيا وتنمية شعور التضامن الافريقي .

وازدادت الحركة التي نشأت في باندونغ اتساعا بانتقالها من الدول المستقلة آنفا الى تلك التي تتطلع الى الاستقلال . غير أن واقع اعتراف القسم الاكبر من هذه الدول بأن « الاستقلال السياسي لا يعني الاستقلال الكامل » أعطى لحركة التحرر في افريقيا طابعا يختلف عن ذلك الذي ميز حركة التحرر في آسيا .

---

(1) O. GUITARD : Bandoeng et le réveil des peuples colonisés.

الفصـــل التاســع

التطور الدستوري في افريقيا الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الانكليزية

كما رأينا آنفا ارتكز المذهب الانكليزي الكلاسيكي الخاص بالادارة الاستعمارية على مبدأ بناء مستعمرات التاج كوحدات منفصلة ، تتمتع بمواردها المالية المستقلة وبتشريعاتها . هكذا دخلت هذه المستعمرات في صيرورة تقدم تقودها على مراحل الى الحكم الذاتي واقامة مؤسسات مماثلة للمؤسسات البريطانية . ففي عام ١٩٣٩ ، تم انجاز هذا التقدم في « المستعمرات البيضاء » ، وكان في طور الانجاز في سيلان . واخذ يبدأ في افريقيا . وقد انحصرت اهتمامات الانكليز في البلدان الافريقية السوداء في مجال التنظيم الاداري مع الاستعانة بالبنى الادارية القبلية المحلية القائمة قدر الامكان . ولم تكن تراودهم فكرة تحويل هذه البلدان الى دول أو امـم .

بالطبع كان هدف الحكم الذاتي آنذاك مقبولا عموما من رجال الادارة الانكليزية المهتمين بشؤون البلدان الافريقية . غير أنهم اعتبروه هدفا للمستقبل البعيد ولا يؤثر ابدا على الاهتمامات السياسية الآنية. وربما لهذا السبب لم تقم اية محاولة لاستخدام المؤسسات السياسية المركزية لتوحيد نيجيريا أو ساحل الذهب حول سلطة مركزية ، وذلك بمنح كل بلد مجلسا تشريعيا وحيدا ، وباشراك الافارقة في مجالس الحاكم التنفيذي خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية . وللسبب نفسه لم يظهر في افريقيا الشرقية بحث اي تصور ـ او اعداد ـ لاية منظمة سياسية اتحادية تمثل الافارقة ومجتمعات المهاجرين معا .

فبالاضافة الى صعوبة انجاز مثل هذا العمل آنذاك ، فانه لم يكن يمثل مطلبا جادا للسكان المعنيين . وعدم انجاز ذلك لا يعني أن الحكومة أو وزارة المستعمرات لم تكونا مهتمتين بتقدم الافارقة . انما كانتا تفكران بإمكان تأجيل مثل هذه الامور الى وقت لاحق(١) .

لهذا السبب لم يكن أي بلد من البلدان المعنية قد تجاوز ، في عام ١٩٤٥ ، المرحلة الاولى من صيرورة التطور المذكورة ، أي انشاء مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي منفصلين الى جانب حكام المستعمرات ، ولم يكن لهاتين المؤسستين أي طابع تمثيلي بعد وان كان بعض الافارقة (في افريقيا الغربية فقط) يشاركون بصفة شخصية فيهما . ومع ذلك فقد كان وجودهم فيها عاملا هاما بالنسبة للمستقبل . فقد كان من المحتم أن يطالب السكان بتمثيلهم فيها بشكل أوسع مع تقدم التعليم والاقتصاد في هذه البلدان .

بعد الحرب العالمية الثانية ، نفخت حكومة أتلي في السياسة الاستعمارية روحا ، ان لم تكن جديدة تماما ، فعلى الاقل أكثر انفتاحا في مجال التطور السياسي . وقد أملى مثل هذا التطور سببان . الاول، اخذها بعين الاعتبار التطورات التي طرأت على الروح العامة في المستعمرات جعلها تعترف بحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير . والثاني وعي هذه الحكومة لضرورة ربط التقدم السياسي بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي . فقد أكد المذهب الرسمي على أن « الشعوب القوية المتعلمة فقط يمكنها أن تعطي لأعمالها القوة اللازمة والذكاء والمبادرة » (التقرير السنوي لوزارة المستعمرات ٧٧ ، ١٥ ــ ١٩٤٩). ومن الممكن أن يكون التقدم وحيد الشكل ومنتظما ، كما يمكن ارتكاب الاخطاء ، الا انه من الضروري أن يترجم بالسير الى الامام وفي كافة الميادين .

---

(١) (1) A. COHEN : op. cit., p. 27.

هكذا تطورت السياسة الإستعمارية الجديدة على مستويين التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والتقدم السياسي . فعلى المستوى الأول ، الذي لا يمس موضوعنا مباشرة تجدر الإشارة فقط الى أن **قانون التنمية والتعمير الاستعماري لعام ١٩٤٥** نص على وضع مبلغ قدره تسع ملايين جينبه استرليني تحت تصرف البلدان المستعمرة خلال عشر سنوات ، وعلى تقديم الحكومة البريطانية الضمانات للقروض التي تعقدها هذه البلدان في سوق لندن . كما نص على إنجاز برنامج واسع للتجهيزات المدرسية بجميع مراحلها ، والصحية والطرقية الخ ...

اما على المستوى السياسي ، فقد كان التقدم السياسي في فكر البريطانيين مشروطاً بقدرة كافة المواطنيين على المشاركة في الحياة العامة بشكل فعّال .

« في النظام الديموقراطي يجب أن يشارك الشعب فعلياً في الحكومة . وواقع انه يمكن إيجاد عشرين شخصاً يحملون درجات جامعية وقادرين على تشكيل حكومة ، لا يعني انه يجب تسليمهم مسؤولية السلطة(٢) » .

فانطلاقاً من مبدأ ان الديموقراطية ليست مجموعة مؤسسات سياسية بقدر ما هي فكر تبنى بموجبه مثل هذه المؤسسات ، أصبح من الضروري تثقيف الراي العام وتنمية حس المسؤولية لديه . لهذا السبب بدت **الحكومة المحلية** بمثابة حقل تجربة مثالي . لكن بما أن المجتمع كان في مرحلة تحول كامل ، فقد بدا أن الحكم المباشر بال تماماً . لذلك قرر استبداله بمؤسسة تمثيلية تخرج من انتخابات ديموقراطية يكون « للمتحضرين évolués » والطبقة الوسطى ومزراعي القرى انفسهم دور يقومون به فيها . وكأداة للتربية السياسية ، فانه يتوجب

(2) I. JENNINGS : The Approçh of Self-Government, p. 28.

على هذه المجموعة أن تلعب دوراً فعالاً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة وان إدارة المصالح المحلية مثل التعليم الابتدائي والصحة والمالية المحلية ستنتقل إليها تدريجياً . وخلال العام ١٩٤٧ ، بذل وزير المستعمرات وحكام البلدان المستعمرة جهداً كبيراً لإنجاز هذا الإصلاح. وكانت النتائج عظيمة الأهمية في كل مكان ، ما عدا في إمارات شمال نيجيريا وبوغندة حيث احتفظ الزعماء التقليديون بالسلطة المركزية .

وكان **التقدم الدستوري** السمة الأكثر اهمية في السياسة الجديدة . ولم يواجه الجانب البريطاني مبدئياً أية صعوبة مذهبية . فقد كان على البلدان الأفريقية أن تتبع الطريق ذاته الذي اتبعته سابقاً بلدان الدومينيون وسيلان . والواقع ، لكي تبقى الحكومة البريطانية سيدة إيقاع التقدم دائماً ، وجب عليها التأقلم مع عدة طرائق مختلفة تماماً عن الطرائق التي وصفها احد كبار موظفي وزارة المستعمرات آ. كوهين قائلا :

« في المراحل الأولى ، كان ضغط الراي العام المحلي بسيطاً وغير منتظم ، مما جعل الموقف الرسمي قاسياً أو سلبياً ، والتقدم بطيئاً او معدوماً . في هذه الحالة ، توجب على الحكومة دفع الحركة الى الأمام وعمل شيء ما بهدف انطلاق الحياة السياسية . وهذا ما اسماه الحكام الاستعماريون بـ « الهرولة امام الراي العام » . وفي المراحل اللاحقة من التقدم ، عندما بدأ الضغط الوطني يصبح أكثر قوة ، صار من الممكن ان يؤدي تصلب الحكومة الى حدوث انفجار ، وضعفها الشديد ، الى جعل التقدم سريعاً جداً أو سيء التوجيه . والواقع ، ففي البلدان التي كانت الحركات السياسية فيها قوية ، اعتمد الانتظام في التقدم السياسي على قدرة الحكومات على التصور الخلاق ، وعلى حزمها وليونتها بقدر ما اعتمد على قوتها » (٣) .

---

(3) A. COHEN : op. cit., p. 303.

كما يمكن للمرء ان يجد عرضا جيداً لهذه المسألة الهامة في كتاب :
Colin LEGUM : Must we lose Africa ? 2é partie.

عملياً سعى كل من الإداريين الاستعماريين وحكومة لندن الى تطبيق هذه الطريقة . ولئن لم يطبقوها دائماً فذلك بسبب المقاومة والضغوط المتعددة التي تعرضوا لها . فالتقدم الاقتصادي كان له انصار متحمسون وقليلو الصبر بين الزعماء الوطنيين وأحزاب البلدان المستعمرة ، كما كان له أعداء أيضاً في بريطانيا العظمى بين المتعلقين بالإمبراطورية وقدامى الموظفين الاستعماريين والأوساط التجارية وفي المستعمرات بين أصحاب الأوضاع المتميزة (المستوطنيين والزعماء المحليين) والأقليات التي تريد حماية شخصيتها الخاصة . أمام هذه القوى المتعارضة ، كان على الحكومة البريطانية إيجاد توازن. فالاعتراف بحق البلدان التابعة بحكم نفسها بنفسها لم يعد كافياً ، والهدف الذي يجب تحقيقه ليس « عدم ضياع مستعمرة ، بل كسب عضو جديد في الكومنولث » ، وفرض احترام حقوق الزعماء المحليين ، والأوروبيين وحقوقهم المكتسبة ، وعدم التضحية عن سابق تصميم بـ « الحركات الوطنية داخل الحركة الوطنية » (الكبرى) ، أي التضحية بحركات الأقلية لمختلف الفئات العرقية والقبلية والدينية لصالح ديكتاتورية الأغلبية ؛ واخيراً تحديد إيقاع التقدم ومنح الحقوق السياسية (وخاصة حق الانتخاب) وفقاً لدرجة تطور السكان .

ولكي تحل الحكومات هذه المسائل الصعبة ، استخدمت عددا معيناً من « الوصفات » أملتها الضرورات العملية أكثر مما فرضها المنطق العقائدي :

١ ـ الحفاظ على **الاتصال الوثيق والدائم** بين وزارة المستعمرات والادارة الاستعمارية والراي العام في البلدان المستعمَرة . عموما ، قام بإعداد التغييرات الدستورية « لجان تحقيق ملكية » بعد الاطلاع على اماني مختلف التيارات ، وتم عقد **مؤتمرات دستورية** » سواء في البلد المعني أم في لندن ، رأسها الحاكم العام أو وزير المستعمرات ، بهدف التوفيق بين المطالب المختلفة وتحرير النصوص بالاتفاق مع الجميع قبل عرضها على برلمان ويستمينستر .

٢ ـ سويت الأمور المتعلقة **بالبنية الداخلية** للوحدة السياسية المستقبلية ، **وبعلاقاتها الجديدة مع الميتروتول السابقة** بدقة قبل نشر النصوص بالوضع الجديد لتجنب صعوبات التفسير اللاحقة .

٣ ـ بشكل عام ، لعب الممثل البريطاني دور الحكم بين الأطراف السياسية والإقليمية ، **والمدافع عن حقوق الأقليات** لصالح الاستقرار المستقبلي للحكومة الجديدة . ولم يتردد إطلاقا عن تفضيل استخدام قانون التسوية في البلدان المستعمرة على قانون الأغلبية المقدس في البرلمان الانكليزي .

ومما يلفت الانتباه لدى قراءة تاريخ تقدم أفريقيا الناطقة بالانكليزية وجود نوع من الاتفاق الضمني بين لندن وزعماء الحركة الوطنية الذي حوفظ عليه رغم الصراعات العنيفة . فوزارة المستعمرات لم تتردد عن إبطاء نشاطهم ، والوقوف في وجهه بعنف أحياناً ، إلا انها لم تقاومه عندما تقتنع بأنه يحظى بدعم الشعوب . فبعد أن قارن المؤرخون الانكليز ، بأسف ، سرعة التقدم الدستوري في أفريقيا مع البطء الحكيم للتقدم في كندا ، اعترفوا بافتخار ، في نهاية المطاف ، أنه تم الوصول دوماً في أفريقيا إلى إيجاد حلول لمطالب الوطنيين ، وبالاتفاق معهم ، تنسجم مع المؤسسات التشريعية التي انشأها المستعمِر الإنكليزي : الوزارة والنظام البرلماني .

أ ـ التقدم في أفريقيا الغربية :

آ ـ من ساحل الذهب إلى غانا :

كان ساحل الذهب مثالاً نموذجياً للتعددية المتنوعة التي كانت تشكل القاعدة في البلدان الأفريقية .

يضم ساحل الذهب بحدوده المصطنعة كلياً اربع مناطق عرقية وإدارية متميزة (المستعمرة ذاتها في الجنوب ، والأشانتي ، والأقاليم

الشمالية والتوغو) . يضاف الى ذلك التعددية الدينية (الارواحيون والمسيحيون والمسلمون) والاقتصادية (كبار الإقطاعيين ، البرجوازية الريفية المكونة من مزارعي الكاكاو ، والبرجوازية الحضرية وتضم التجار وأصحاب المهن الحرة ، وبروليتارية المدن والأقاليم المنجمية) . وأخيراً فقد أبرز التطور الحديث التمارض بين عالمين ، عالم التقليديين ذي الاتجاه الأرستقراطي ، وعالم الأحزاب الحديثة ذي الاتجاه الديموقراطي .

وظلت هذه التجزئة بسيطة الاهمية طالما كان الانكليـز يسيطرون سيطرة تامة على السلطات التشريعية والتنفيذية اللتين اقتصرتا عمليا على الامور الادارية فقط . الا أنه أصبح من الضروري تعديل دستور غوغجزبرغ المعمول به منذ عام ١٩٢٥ ، والـذي جعـل مـن الزعمـاء التقليديين المثلين الوحيدين للشعب ، وفقا لسياسة لندن الجديـدة والتغييرات التي طرأت على الوضع في ساحل الذهب . لذلك حـاول **الدستور الذي حرره الحاكم الاستعماري آ . بورنـز** (آذار ١٩٤٦) ايجاد تسوية بين العالمين القديم والحديث . فكان الجديد فيه ادخال اغلبية من الأفارقة في المجلس التشريعي (٢١ مقابل ١٠ من الأوروبيين) وثلاث أفارقة في المجلس التنفيذي (من أصل ١١ عضوا) . وشكل هذا الدستور مرحلة في توحيد البلد ، وذلك بادخال اقليم الاشانتي في نطاق سلطة المجلس التشريعي (التي كانت تقتصر حتى ذلك الوقت علـى « المستعمرة ») . الا أن النقد الذي وجه الى دستور بورنز هو توجهه المفرط باتجاه السياسة التقليدية ، وذلك بالسماح للزعماء التقليديين عمليا احتكار التمثيل بفضل نظام الانتخابات المحدود . واخذ علـى الحاكم منح المستعمرة الوضع الجديد بدون استشارة السكان المسبقة. والواقع ، لم يقم هذا الحاكم الا باستشارة بعض مجموعات من الزعماء ولم يؤد الدستور الا الى تقدم بسيط باتجاه الحكم الذاتي . وتـرك سلطة القرار للادارة الانكليزية . ولم يأخذ به بين الاعتبار بشكل كاف التحولات الاجتماعية والسياسية في البلد .

ولئن اتسمت هذه الانتقادات بالقسوة غير المعروفة حتى ذلك الوقت ، فذلك مرده لكونها اتت من أوساط جديدة . فهذه الفترة لم تعد كتلك التي كان فيها اصحاب الاحتجاجات عبارة عن مجموعة صغيرة من مثقفي البرجوازية العليا المعزولين كليا عن الجماهير وتتسم مطالبهم بالطابع الاكاديمي ، انما انتقل زمام المبادرة الى طبقة جديدة لم يكن قادتها من خريجي معهد اشيموتا ، بل من مدارس متوسطة وابتدائية . وظهر من بين هؤلاء المستخدمين والتجار والصحفيين والمعلمين ، «رجال جدد » بثوا في الحركة الوطنية روحاً أكثر « راديكالية » وأكثر صلابة وجدت غذاء لها في الازمة الاقتصادية التي كانت الشركات التجارية الاجنبية مسؤولة عنها . وما اعتبره بورنز عتبة لا يجب تجاوزها قبل عدة سنين مقبلة أصبح موضع تساؤل في الحال .

ففي آب ١٩٤٧ ، طلب **حزب اتحاد ساحل الذهب** ، الذي أسسه الدكتور دانكه ، من الحكومة البريطانية تسريع الصيرورة الخاصة بتغيير وضع البلد القانوني . وسرعان ما أدرك **كوامي نكروما** ، الامين العام الجديد لهذا الحزب ، أن قادة الحزب ودانكه نفسه عبارة عن مثقفين معتدلين ، في حين أن الشرط الضروري اللازم لجعل الحركة فعّالة هو تحويلها الى حزب جماهيري . وأدى العمل الذي قام به في هذا الاتجاه الى خلافه مع دانكه . وأصبحت القطيعة تامة بينهما عندما اعتبر نكروما مسؤولا عن اعتقال أعضاء اللجنة التنفيذية لحزبه ، بسبب تشجيعهم للفتن التي وقعت في ٢٨ شباط ضد التجار الاوروبيين . ففي هذا اليوم أبرق نكروما بمبادرة شخصية منه الى لندن يقول : «استدعوا الحاكم ، يطالب الشعب بالحكم الذاتي ، ارسلوا لجنة لتشكيل الجمعية التأسيسية . مستعجل » . وأضاف في برقية ثانية : « تعرب اللجنة التنفيذية للحزب عن استعدادها لتسلم الحكومة الانتقالية » .

وبعد خروج نكروما من السجن ، استأنف الدعوة بمنهجيةوخصوصا بين الشباب . وأسس حزب الاتحاد الشعبي في حزيران ١٩٤٩ . وأراد

أن يجعل من هذا الحزب أداة نضال جيدة التنظيم . فسعى الى نشر فروعه في كافة أنحاء ساحل الذهب . وقام بالدعاية له بين الجماهير الشعبية وعمال المدن وزراع الكاكاو والقرويين عن طريق تنظيم الندوات و « الصحافة بقرش واحد » . وربطت الفكرة الاساسية التي طرحها مع بعض العنف بين مطالب السكان الاقتصادية وحركة التحرر الوطني وبدا له أن شرط النجاح الاساسي يكمن في القضاء على « الامية السياسية» وتعدد الكوادر بصفتها « أدوات التقدم » .

ورافق نضال نكروما لتنظيم حزبه ، قيام حكومة لندن باعداد بعض التعديلات « بحذر وبلا تسرع » على دستور بورنز . وهي التعديلات التي أوصت بها لجنة واتسون التي كلفت بالتحقيق في اضطرابات شهر شباط ١٩٤٨ . الا أن وزارة المستعمرات لم تكن راغبة بالبدء في تنفيذ هذه التجديدات الا بعد استشارة ممثلي الرأي العام في ساحل الذهب وشكلت لجنة مؤلفة من تسعة وثلاثين عضوا جميعهم من الافارقة لهذا الغرض برئاسة الحاكم كوسي . ولم يشارك فيها الا زعماء يمثلون المصالح التقليدية ، واستثني منها ممثلو الطبقات الشعبية والراديكاليون الوطنيون .

ورُحب في انكلترة بتقرير كوسي (تشرين الاول ١٩٤٩) باعتباره « وثيقة بارعة ، وانجازا سياسيا ادبيا لا سابق له في أفريقيا » . أما في ساحل الذهب ، فقد أثار اهتمام الاوساط المعتدلة . الا أن وطنيي حزب الاتحاد الشعبي ، الذين خاب أملهم لعدم ذكر تاريخ محدد لتنفيذ الوعد بالحكم الذاتي (جاء في التقرير « بأقرب وقت ممكن ») ، أثاروا الاضطراب في البلاد . فأعلنت حالة الطوارىء ، واعتقل نكروما وقادة الحزب الآخرون (كانون الثاني ١٩٥٠) . غير أن الانتصار الذي أحرزه زعيم هذا الحزب في الانتخابات البلدية لعام ١٩٥٠ دل على عدم تأثر نفوذه بذلك .

وفي الثلاثين من كانون الاول ١٩٥٠ ، **أقر الدستور الجديد** . وتحول بموجبه المجلس التشريعي الى برلمان وطني يشارك فيه (اضافة لممثلي المصالح الاوروبية) نوا بعن الاقاليم كافة ، على ان يجري تعيين الخمسة والسبعين نائبا افريقيا حسب نظام شديد التعقيد يجمع بين الانتخاب المباشر وغير المباشر والتعيين من قبل المجالس المحليةالاقليمية ونص الدستور على أن يصبح المجلس التنفيذي ، الذي كان حتى ذلك الوقت عبارة عن مؤسسة استشارية ، اداة الحكومة الرئيسية . وادخل عليه النظام الوزاري . وأن يترأس الحاكم الحكومية ويشارك فيها ثلاثة وزراء أوروبيون بحكم المنصب **ex officio** وثمانية « أعضاء نيابيين أفارقة » يجري اختيارهم من بين النواب ويحتفظ الحاكم بـ « سلطات خاصة » واسعة منها تلك المتعلقة بالمجال التشريعي « لصالح النظام العام والحكومة الصالحة » .

وشكلت الانتخابات العامة ، التي جرت في الخامس من شباط ١٩٥١ نجاحا باهرا لحزب الاتحاد الشعبي . فقد حصل على اربعة وثلاثين مقعدا من أصل ثمانية وثلاثين مقعدا ريفيا وبلديا . وأصبح بدعم الأعضاء الآخرين « المعينين » يشكل أغلبية هامة . وشكل نكروما، بعد الافراج عنه ، أول حكومة لساحل الذهب . وحمل لقب « زعيم حكومة العمل » الذي استبدله في العام التالي بلقب « الوزير الاول » (آذار ١٩٥٢) ، وصرح بما يلي :

« إنني أرغب بالتصريح باكثر ما يمكن من الوضوح بأنني صديق لبريطانيا العظمى . وأريد لساحل الذهب صفة الدومينيون داخل الكومنولث . وسنبقى داخل التجمع البريطاني للأمم . ولا أفكر بالجمهورية . انني اشتراكي — ماركسي ومسيحي بلا تسمية ، انني لست بشيوعي ولم أكن أبدا . خرج من السجن ، وادخل الى البرلمان بدون أي شعور بالمرارة . انني أعارض كل تمييز بين العروق أو الاشخاص ، كما أعارض الامبريالية بكافة اشكالها » .

ومنذ عام ١٩٥١ ، اكد رئيس الوزراء على انه سيبذل ، مع الاحترام المخلص للدستور ، جميع جهوده ليحصل بكافة الوسائل المشروعة على تعديل هذا الدستور بالاتفاق مع بريطانيا العظمى . وكانت حكومة لندن مصممة على عدم معارضة ذلك . فصرحت في عام ١٩٥٢ عن استعدادها لدراسة كافة المقترحات المتعلقة بالتغييرات الدستورية التي تقدمها حكومة ساحل الذهب .

عقب ذلك ، دعا نكروما ، بالاتفاق مع الزعماء والشعب ، المجالس الاقليمية (التي يسيطر عليها الزعماء) والاحزاب والتجمعات السياسية الى تقديم وجهات نظرها حول الدستور كتابيا . وبعد دراسة التقارير المختلفة هذه نشرت حكومته كتابا أبيض في ١٩ حزيران ١٩٥٣ يتضمن افتراحات حول الاجراءات الدستورية والادارية التي ينبغي تطبيقها خلال الفترة الانتقالية السابقة للحصول على الاستقلال .

« بانتظار الحصول على صفة الدومينيون ، ينبغي على حكومة ساحل الذهب أن تصبح « افريقية » ، وان يتم تسمية الوزراء وفقاً للطرق المتبعة في بلدان الكومنولث الاخرى ذاتها . وأن تكون الوزارة مسؤولة أمام البرلمان ، والبرلمان الوطني بكامله منتخبا بالاقتراع العام والمباشر ، وأن تنقل شؤون ساحل الذهب من **وزارة المستعمرات الى مكتب علاقات الكومنولث** » .

وتبنى البرلمان في ١٥ تموز ١٩٥٣ مذكرة مطابقة لهذا النص باغلبية ساحقة . وقال نكروما في ختام الجلسة :

« انه لمن الصعب على بريطانيا العظمى أن ترفض الاستجابة لهذه المطالب التي لا تخرج عن الخط السياسي الذي أعلنته الحكومات البريطانية المتعاقبة .

فاقتصادنا سليم ، ونملك امكانات واسعة . وسكاننا متجانسون للغاية ولا نعاني من مشاكل دينية او عرقية . وخصوصا انه لا يوجد لدينا أي تعصب لوني عملياً » .

وأصبح ما أسماه بـ « مذكرة مصيرنا » موضع تبادل وجهات النظر بين اكرا ولندن . وفي نيسان ١٩٥٤ ، أُعلن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم أن دستورا جديدا منسجما مع أماني ساحل الذهب ويضمن لهذا البلد الحكم الذاتي الكامل سيدخل حيز التنفيذ . وأضاف : « ستكون هذه المرحلة الأخيرة قبل تحمله لمسؤوليات أموره الكاملة » .

ولم يكن تجاوز المرحلة الأخيرة هذه أكثر سهولة . فعلى الرغم من الثقة التي أبداها نكروما ، فإن التجزئة العرقية والقبلية والدينية لا زالت قائمة ، بل ازداد الانقسام الاجتماعي بين أنصار النظام التقليدي والعناصر ذات التوجه الديموقراطي منذ الاصلاح الانتخابي لعام ١٩٥٠ ، لعدم استعداد أنصار النظام التقليدي للتخلي عن تفوقهم بلا نضال . ووعى زعيم حزب الاتحاد الشعبي نكروما ذلك . فقد صرح يقول :

« إذا سمحنا بتشكيل أحزاب سياسية على أساس إقليمي أو ديني أو عرقي خلال فترة النضال من أجل الحصول على الاستقلال وعلى صفة الأمة فإننا بذلك نبدر بذور القضاء على وجودنا الوطني » . (١١ – ٨ – ١٩٥٤) .

وبعد الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٤ ، والتي أدت الى فوز حزب الاتحاد بواحد وسبعين مقعدا من أصل مائة وأربعة ، أصبحت المعارضة أكثر نشاطا . كما أصبح من الصعب على الحاكم عدم المبالاة ، لا سيما وأن المعارضة صارت تأتي من أولئك الذين كانوا يشكلون على الدوام الدعم المخلص للسيطرة الانكليزية . وهم زعماء الأشانتي والشمال الذين يعتبرون حزب الاتحاد الشعبي عبارة عن تجمع مكون من « اشخاص

مشردين » ، و « مؤامرة شيوعية خطيرة » ، بدون التوقف عن المطالبة بحله . فقد بدأ لهم أن بقاءهم أتباعا لانكلترة أفضل كثيرا من إرغامهم على طاعة حكومة مستقلة مصيرها الوقوع في أيدٍ شعبية . لذلك استغلوا المنافسات العرقية القديمة التي لا زالت حية الذكرى لانشاء أحزاب إقليمية مثل : **مؤتمر شعب الشمال** (١٢ نائبا) ، **وحركة التحرر الوطني** (التحرر لا يهدف إنكلترة) ، وأحزاب دينية مثل **حزب التجمع المسلم** ، أو تجمعات قبلية جعلتها إقليميتها على خلاف مع وحدوية حزب الاتحاد الشعبي . وعملت معارضة الاقليميات على استمرار الاضطرابات بهدف دفع الانكليز الى تأخير الاستقلال وإعطاء دستور الدولة المستقلة طابعا فيدراليا .

فدفعت وزارة المستعمرات ، المخلصة لدورها كحكم موفق ، نكروما إلى إعداد مشروع دستور يتسم باللامركزية لدرجة كبيرة ، ويحترم حقوق الأقليات والزعماء ، وربطت الحصول على الاستقلال بتقديم ضمانات بخصوص سلطات الزعماء التقليديين واحترام شخصية المناطق . غير أن هذه التنازلات قابلتها طلبات جديدة اقترنت باضطرابات جديدة . ففرض الحاكم البريطاني انتخابات جديدة في تموز ١٩٥٦ بهدف التأكد من أن الحكومة لازالت تحظى بدعم الرأي العام . وحصل حزب الاتحاد الشعبي على اثنين وسبعين مقعداً من أصل مائة وأربعين . إلا أن المعارضة هددت بالانفصال في يوم الاستقلال . وبعد العديد من المساومات ، حصل وزير المستعمرات من حكومة ساحل الذهب على تعديل أخير لمشروع الدستور ينص على إنشاء مجالس إقليمية تتمتع بسلطات فعلية في كل من المناطق الإقليمية الخمسة الكبيرة في البلد ، ومجلس للزعماء التقليديين في كل منطقة ، وعلى ضرورة حصول أي اقتراح تعديل في الدستور على موافقة ثلثي برلمان أكرا بعد حصوله على موافقة الثلثين في المجالس الإقليمية . ورغم ذلك كله، فقد قاطعت المعارضة مناقشة البرلمان لتحديد تاريخ الاستقلال . إلا أنه لم يعد لدى لندن ما يبرر تأخيره . لذلك

اصبحت غانا دولة مستقلة داخل الكومنولث في ٦ آذار ١٩٥٧ . وضمت إليها في اليوم ذاته التوغو الخاضعة لنظام الوصاية البريطانية .

ب ـ استقلال نيجيريا :

كانت نيجيريا عبارة عن « وحـدة سياسية » تشكـل السيطرة البريطانية عليها الضمان لوحدتها لذلك بدا هذا البلد الواسع أقل قدرة من أي بلد آخر على تشكيل دولة .

فرقعته الارضية تضم عروقاً ولغات وديانات متعددة تتحـدى بتعقيدها الهام كل وصف (٩ مجموعات عرقية رئيسية ، و ٢٤٨ لغة محلية ، و ٣ مجموعات دينية كبرى) . إضافة إلى ذلك لم تكن الحدود العرقية والإدارية والدينية تتطابق تماماً مع أية مجموعة ولا في أي مكان وتوجد أقليات متراكبة على مختلف الحدود ، وليس هناك مجموعةعرقية واحدة تقيم بكاملها في إقليم واحد(٤) . يضاف إلى هذا ، الاختلافات الشديدة ـ الغالبة في افريقيا ـ بين المناطق الساحلية الأكثر انفتاحاً على التأثيرات الغربية ، والشمال المتمسك بالبنية الإقطاعية والارستقراطية والاقتصاد الرعوي والصناعة اليدوية .

ولتبسيط الأمور ، يمكن القول بأن الاختلافات الأساسية التييجب اخذها بعين الاعتبار تتلخص على الشكل التالي . في الشمال ، تقعإمارات الهوسا الكبيرة ، والفولانية ، والكانورية ، وفي الشرق قبائل الإيبو ، وفي الغرب قبائل اليوربا . أما لاجوس التي تشكل جغرافياً جزءاً من المنطقة الغربية ، فتشكل وحدة لوحدها . اخيراً تقدم الكميرون الخاضعة لنظام الوصاية البريطانية بمفردها صورة كاملة عن التنوع النيجيري المذكور .

كما ان الحكم غير المباشر او « تأطير السلطات التقليدية القانوني » (لورد هيلي) ، الأداة العملية للإدارة خلال فترة الاستقرار ، لم يعديعتبر

(4) Notes et Etudes documentaires, no. 2662, p. 5

للأسباب الآنفة الذكر ، ملائماً لفترة التقدم نحو الحكومة المسؤولة والاستقلال التي قادت إليها الحرب العالمية الثانية .

في البداية كان هدف نضال « المتحضرين » والطبقة الوسطى ، غير القادرين على تصور وجود دولة ، ولا وجود أمة ، الوصول إلى إدارة الشؤون العامة في نطاق الهوية النيجيرية . وقد نشأت هذه الحركة بين الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية) او في إنكلترة . ثم تبعتهم برجوازية المدن الغنية في الجنوب (لاغوس وكالابار) ، الراغبة في القضاء على السلطة التقليدية ، ومعارضة السلطات البريطانية إذا لزم الأمر ، حتى يتسنى لها أن تلعب دوراً سياسياً ما .

وقد تأسس أول حزب نيجيري كبير ، **مجلس نيجيريا والكميرون** (١٩٤٢) ، من اندماج عدد كبير من الجمعيات والتجمعات المهنية والنقابية والحركات الطلابية والنوادي الرياضية . ويعتبر نامدى ازيكيويه مؤسس هذا الحزب . وفي البداية ، كان الحزب من مؤيدي إنشاء حكومة وطنية ، وإجراء انتخابات ديموقراطية ونشر التعليم الحكومي . إلا أنه اتسم بنقطتي ضعف الأولى تتمثل في غياب التنظيم الهيكلي المتين ، والثانية بالطابع الإقليمي الذي أضفته عليه منطقة انتشار نفوذه ، اي تمركزه خصوصاً في منطقة الإيبو . وعلى الرغم من ذلك ، فقد شكل هذا الحزب قوة هامة توجب على الإنكليز أخذها في الحسبان .

وفي عام ١٩٤٥ ، لم يعد دستور عام ١٩٢٢ ، الذي جعل من الحاكم الإنكليزي دعامة الحكومة (التي لم تكن تضم سوى اربعة أفارقة) ومن المجلس التشريعي المشرع في المناطق الجنوبية فقط ، لم يعد ملائماً للوضع القائم . فقد كتب الحاكم الإنكليزي ريتشاردز بهذا الخصوص يقول :

« يبدو نظام الحكومة الحالي غير منسجم (مع الوضع الراهن) ، وغير قادر بطبيعته على تزويد قاعدة لتوسع نيجيري . بناء على ذلك ، فان

هذا البلد يحتاج الى إطار دستوري يغطي نيجيريا بكاملها ، والى مجلس تشريعي تمثل فيه كافة فئات المجتمع فيها » (٦ - ١٢ - ١٩٤٤) .

هكذا اقترح ريتشاردز دستوراً جديداً (آذار ١٩٤٥) حرص فيه على منح الروح الجديدة السائدة في نيجيريا بعض الرضى بدون تعريض النظام القديم للخطر ، اي السلطة البريطانية :

إن المجلس التشريعي ، الذي يشكل فيه الأفارقة « غير الرسميين » الأغلبية (منهم ٢٥ بالتعيين و ٤ بالانتخاب) يجمع من الآن فصاعداً ممثلين عن كافة انحاء البلاد ، ويشرع لها بمجموعها . وفي هذا تقديم تنازل لإرضاء التطلعات دون التقليص من سلطات الحاكم . كما انشئت في المناطق الثلاثة (الشمالية والشرقية والجنوبية) مجالس يشكل كل منها برلماناً (يضاف إليها مجلس الزعماء في الشمال) ، تقوم السلطات التقليدية بانتخاب أعضائه ويشكل الافارقة الأغلبية فيه ، ويقوم هؤلاء بدورهم بانتخاب الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي .

لم يحظ مشروع ريتشاردز برضى الوطنيين لانه تم « وضعه » بدون استشارة الراي العام ، ولم يسمح للمجلس التشريعي بمناقشته . فهو لم ياخذ بالحسبان تطلعات النخب الجديدة ، وكرس تفوق الزعماء التقليديين على كافة المستويات ، ولم يؤد إلى مد حركة الافرقة إلى المصالح الإدارية الكبرى ، واستبعد الأفارقة عن اية مشاركة مباشرة في إدارة شؤون البلاد .

وهذا ما ادى الى احتجاج حزب مجلس نيجيريا والكميرون الوطني واتحاد طلاب افريقية الغربية بعنف . ولما كانا يعتبران المرحلة الفيدرالية مرحلة ضرورية لنشر الديموقراطية في البلاد ، فقد طالبا بإنشاء مجالس تشريعية إقليمية ديموقراطية حقيقية ومنتخبة . على أن يتم في مرحلة لاحقة تنظيم وحدة البلد الدستورية بكامله . ولم يكتفِ ازيكيويه بالقيام بحملة دعاية حازمة في صحافته ، بل نظم جولات دعائية شملت الشمال

حيث سمع الكثير من السكان بالحديث عن وحدة نيجيريا لأول مرة . كما ذهب إلى لندن عام ١٩٤٧ للاحتجاج على دستور ريتشاردز .

وفي عام ١٩٤٨ ، وعد الحاكم **ماكفيرسون** ، خلف ريتشاردز ، بتعديل الدستور ، وبدخول الافارقة في الوظائف العليا بسرعة أكبر ، وبتطوير التعليم . وخصوصاً أن أعلن انه سيصار الى دراسة الإصلاحات مع الافارقة من الآن فصاعداً . والواقع ، بعد تحقيق عميق قام به الموظفون البريطانيون والسلطات التقليدية في القرى ومراكز المقاطعات والمناطق ، ُعقد مؤتمر عام في عبدان (كانون الثاني ١٩٥٠) حضره وفود من كافة أنحاء نيجيريا لدراسة التقارير . وظهرت أغلبية تؤيد الحفاظ على ثلاثة أقاليم كوحدات سياسية وانتخاب المجلس التشريعي المركزي من قبل مجالس الأقاليم . فادخل **دستور ماكفيرسون** إذن نظام الانتخاب العام ، إنما على عدة درجات لكي يخفف من آثار الأمية المتفشية بين أكبر عدد من الناخبين . كما استبدل المجلس التشريعي **بمجلس للنواب** ذا اغلبية أفريقية ، تنتخبها البرلمانات الإقليمية الثلاثة ، ويحظى فيه الشمال بنصف المقاعد . واستبدل المجلس التنفيذي في الوسط والاقاليم **بمجلس للوزراء** يرئسه الحاكم . وفرض على هؤلاء الوزراء ، الأفارقة في غالبيتهم ، الانسحاب من الحكومة في حال تصويت المجلس النيابي بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه على حجب الثقة عنهم .

قادت هذه الإصلاحات الى عدة نتائج . فقد ادت الزيادة في عـــدد الناخبين إلى تهدئة الروح الثورية للوطنيين ، وتوجيه نشـاطهم نحـــو استخدام الطرق المشروعة لتخفيف العداء لبريطانية . ونجم عن أفرقة الكوادر دخول عدد هام من العناصر الأفريقية المثقفة في النظام الاداري والحكومي ، وبالتالي الى الانقاص بالضرورة من عدد السياسيين الوطنيين المناضلين . لكن هذا الإصلاح الذي لطف من حدة العداء لبريطانية أدى إلى تفاقم حدة الإقليمية .

وأدت انتخابات عام ١٩٥١ إلى ظهور قوى سياسية جديدة معارضة لحزب نيجيريا والكميرون الوطني . كان أولها **حزب العمل** الذى اسسه

المحامي أبو فهمي اولو ، وجمع عناصر من أصول عرقية متنوعة أهمها اليوروبا . وكان هذا الحزب ذو المطالب المعتدلة تجاه بريطانيا حزباً إقليمياً صرفاً . أما في الشمال الذي بقي حتى ذلك الوقت غريباً عن كل نشاط سياسي ، فيعتبر تأسيس حزب **مؤتمر شعب الشمال** بقيادة **امين كانو** ، وبتشجيع من الأمراء ، تعبيراً عن خشية هـذه المنطقة ، ذات المستوى التعليمي الأدنى بالنسبة للمناطق الأخرى ، من سيطرة هـذه المناطق عليها في نيجيريا موحدة . وادى ذلك كله الى فوز كل حزب في منطقة نفوذه في الانتخابات .

إن خيبة أمل ازيكيويه ، بسبب عدم ظهوره زعيماً بلا منازع لنيجيريا بكاملها ، والنجاح البسيط الذي أحرزته الفكرة التوحيدية ، دفعته الى اعتبار النظام الانتخابي مسؤولا عن ذلك . فطالب بدقرطة اكثر أهمية ، وشل العمل بالدستور في الإقليم الشرقي بهدف تحقيق ذلك . وتفاقمت المنافسة بين المناطـق اثناء مناقشات المجلس النيـابي خـلال الفترة المضطربة التي أعقبت ذلك .

ورات بريطانيا العظمى ضرورة تقديم التاريخ المحـدد لتعديـل الدستور ، وذلك لتجنب اشتداد الفوضى . فطبقت في هذا المجال طريقة المؤتمرات برئاسة وزير المستعمرات وحضور ممثلي الحكومة المركزية والمناطق وكافة الأحزاب السياسية . جرى من خلالها تبادل المعلومات ، ومناقشة القرارات التي يجب اتخاذها بشكل مكثف . وتم بحكمة دوماً الاتفاق على اتخاذ إجراءات انتقالية لدى المرور من مرحلة الى مرحلة أخرى ، من جهـة ، وعلى اللجوء الى طريقـة التعديل بالنسبة للتدابير المتبناة ، من جهة أُخرى . وعلى اثر هـذه المؤتمرات (لندن ١٩٥٣ ، لاغوس ١٩٥٤) تم إعداد دستور جديد سمي **بدستور ليتيلتون** (تشرين الأول ١٩٥٤) الذي :

١ ــ أكد على الصبغة الفيدرالية بتقسيمه السلطة التشريعية بين الأقاليم والمركز . فأقلم المالية والمصالح الادارية والقضائية والبلدية .

٢ ــ ترك للحاكم العام رئاسة مجلس الوزراء المركزي واختيار الوزراء المركزيين من القائمة التي يقدمها حزب الأغلبية بنسبة ثلاثة أشخاص عن كل إقليم .

٣ ــ منح كل إقليم حق الحصول على الحكم الذاتي المحلي في التاريخ الذي يحدده ، والتقدم حسب الإيقاع الذي يختاره .

وقضى قبول الأحزاب الثلاث المهيمنة بالبنية الفيدرالية (كان حزب مجلس نيجيريا والكميرون الوطني آخر من وافق عليها) على السبب الرئيسي للاضطرابات . واصبح تحديد تاريخ الاستقلال متوقفاً على التفاهم بين الأحزاب الثلاثة . الأمر الذي تحقق بعد اجتماع الثلاثة « الأوائل » في لاغوس في شهر آذار ١٩٥٧ ، الذي اقر بأن يطلب الشمال استقلاله المحلي فيعام ١٩٥٩ ، وأن يعلن استقلال نيجيريا في السنة نفسها . وفي شهر مايس عقد المؤتمر الدستوري بشكل عادي في لندن . إلا أن وزير المستعمرات الذي رفض تحديد تاريخ للاستقلال ، سلم بأن باستطاعة تافاوا باليوا ، زعيم حزب مؤتمر الشمال ورئيس الحكومة المركزية ، اتخاذ لقب رئيس الوزراء الفيدرالي ، وتشكيل وزرائه لهذه الحكومة . وبدا لوزير المستعمرات أنه سابق لأوانه المضي الى أبعد من ذلك قبل أن تقوم اللجان بتسوية المسائل المالية الفيدرالية ، وتحديد الدوائر الانتخابية ، وبحث وضع الأقليات العرقية . وجرى حل هذه المسائل خلال مؤتمر جديد عقد في إيلول ١٩٥٨ ، حيث تقرر بأن يكون تاريخ استقلال نيجيريا في الأول من تشرن الأول ١٩٦٠ . ويمكن تفسير موقف وزارة المستعمرات المتشدد هذا بالمقارنة مع موقفها من ساحل الذهب بدرجة تقدم نيجيريا الأدنى والتعقيد الأكثر أهمية لمشاكلها .

وبعد مرور ستة أشهر على استقلال نيجيريا ، حصلت سيراليون على استقلالها (٢٧ نيسان ١٩٦١) بعد أن اتبعت تقدما مماثلا لذلك الذي حصلفي ساحل الذهب . لكنمن دون أن تعيشالأزمات الداخلية نفسها .

٢ ـ « رياح التغيير » في افريقيا الشرقية :

تتسم أقاليم هذه المنطقة الاربعة (تنجانيقا ، كينيا ، أوغندة ، زنجبار) بطابع مشترك واحد يتمثل ببقاء المجتمعات السوداء فيها أقل تقدماً من مثيلاتها في أفريقيا الغربية بشكل عام . وبالتالي بكونها اقــل اهتماما بالأمور السياسية . وذلك بسبب تأخرها الثقافي بشكل رئيسي، والنفوذ الهام الذي احتفظ به الزعماء التقليديون فيها . إلا أن استقرار التجار العرب والهنود فيها ، وفيما بعد المستوطنين الأوروبيين ، في عصور مختلفــة ، قضى على وحدة اللون فيهــا . فكان لهــذا المجتمع المتعدد العروق آثار حاسمة على التقدم الدستوري لهذه البلدان ، وطرح مشاكل صعبة جــدا .

آ ـ تنجانيقا :

كان إقليم تنجانيقا ، أكثر أقاليم أفريقيا الشرقية تأخراً ، أول من حصل على استقلاله في هذه المنطقة بدون ازمة هامة .

فالوضع الخاص الذي ميز هذا البلد نتيجة انتقاله من الخضوع الى السيطرة الألمانية الى نظام الانتداب البريطاني عام ١٩١٩ ، ثم وضعه تحت الوصاية (١٩٤٦) ، خلق فيه شروط تقدم مختلفة عن تلك التي عرفتها جيرانه . إذ قلما جذب الاستعمار الزراعي الأوروبيين والآسيويين . ممــا ادى الى ضــالة عــددهم نسبيا فيــه (عــلى التوالي ٢٠٫٠٠٠ و ١٠٠٫٠٠٠) ، وتمركزهم في المدن الساحلية . لهذا السبب لم تتعرض الحكومة البريطانية الى اي ضغط أوروبي يمكنه التأثير على قراراتها أو المطالبة بنظام تمثيلي. فأقامت نظاماً عادياً يتمثل بتكليف الزعماء التقليديين بالادارة المحلية (قرار السلطات المحلية ١٩٢٦) والموظفين الأوروبيين بالادارة المركزيــة الذين كانوا المسؤولين الوحيــدين عن دوائرهم . ثم اضيف الى هؤلاء الموظفين بعض الشخصيات الذين تؤهلهم خبراتهم لشغل منصب المستشارين . فقد ورد في آخر تقرير قدم الى عصبة

فقد التزمت إنكلترة بإشراك السكان المحليين تدريجياً بالادارة ، و « في المجالس الاستشارية والتشريعية وفي حكومة البلاد » . بهدف الحصول علـى الحكم الذاتي أو الاستقلال . ومن جهـة أخرى ، مارس مجلس الوصايـة ضغوطا لصـالح التقـدم ، وذلك عن طريق بعثات الزائرين الدورية ، واستمارات أسئلته . وأصبح المجسد لمطالب الأفارقة بتلقيه العرائض منهم .

وقد ظهرت هذه المطالب في عام ١٩٥١ عندما كلفت لجنة لتطوير الدستور بتحديد التكوين المستقبلي للمجلس التشريعي . ففي الوقت نفسه الذي طالب فيـه الأوروبيون بنسبة مساويـة لنسبة المجتمعين الآخرين معا ، طالبت مجموعة من المثقفين السود ، الذين يشكلون جمعية تنجانيقا الافريقية بتمثيل مسـاو أو أكثر بقليـل من تمثيـل العرقين الآخريين . وفي السنوات التالية ، سعت الادارة الانكليزية لارضاء المطالب المتناقضة المتيقظة آنذاك باستخدامها لاجراءات بارعة . إلا أنها لم تكن تعتقد بعد بنمو الوعي السياسي السريع لدى الأفارقة ، ولا بعمق مطالب بعض المتعلمين الاصلاحية ، فعارضت إدخال نظام انتخابي لاختيار ممثلين عن السود الأفارقة للمجلس التشريعي .

عندئذ تأسس (١٩٥٤) أول حزب سياسي في تنجانيقا . إذ تحولت جمعية تنجانيقا الأفريقية ، بتحريض من جوليوس نيريري ، الى حركة سياسية شعبية تدعى **اتحاد تنجانيقا الوطني الافريقي** (التانو) في السابع من تموز ١٩٥٤ .

وكان هدف الحزب الجديد اعداد الشعب للاستقلال . وتعهـد غير الموظفين ، منهم ثلاثة هنود ، إلا أنه لم يرد ذكر أي افريقي فيه وقد الأمم (١٩٣٩) الحديث عن مجلس تشريعي مؤلف من عشرة أعضاء من أدى انتقال تنجانيقا الى بلد خاضع للوصاية الى وضعها على طريق التقدم . أعضاؤه بالنضال من أجل تحقيق هذا الهدف . واتسم بمعارضته للقبلية وجميع النزعات الاقليمية بين الأفارقة ، وتأييده لحركة وطنية

وحدوية . وطالب الحزب بتبني المبدأ الانتخابي لدى تشكيل مؤسسات الحكومة المحلية والمركزية ، ومنح الاقاليم اغلبية المقاعد في كافة المجالس واللجان . كما أعلن عن معارضته لتشكيل وحدة أو اتحاد تنجانيقا مع اقاليم أفريقيا الشرقية الأخرى الى أن يطالب سكان هذه الاقاليم الأفارقة بذلك .

وعارض نقل ملكية الأرض لغير الأفارقة ، وفرض الضرائب على منتجي البن والقطن الأفارقة . وطالب بتقديم القروض لهم كمساعدة .

وفي الحال ابدى المدراء المحليون العداء لحزب نيريري . ووصفوه بانه تجمع معاد للادارة والتقدم . وأصبح مناضلوه عرضة لجميع أنواع المزعجات . فطردوا من وظائفهم ، وأعيقت تحركاتهم . كما دفعهم القلق الذي انتابهم بسبب النجاح الذي حققه هذا الحزب بين الزعماء التقليدين الى بعث حزب آخر منافس له هو **حزب تنجانيقا المتحدة** الذي دعا الى انفصال المجتمعات العرقية والحفاظ على السلطة البريطانية بمنأى عن تدخل الأمم المتحدة .

وفي الواقع ، وجد نيريري في المنظمة الدولية خير معين . فقد لاقت التقارير والمطالب التي حررها بخصوص تخلف التعليم ، ورفض تنظيم انتخابات حقيقية ، وعدم الاعتراف بحقوق الأفارقة المشروعة ، والزيارات المتعددة التي قام بها الى نيويورك للدفاع شخصيا عن ملف بلده ، لاقت استقبالا ايجابيا في مجلس الوصاية . وشرع هذا المجلس بارسال توصياته بخصوص تسريع التقدم الدستوري في تنجانيقا الى حكومة لندن ، لدرجة أنه عبّر ، في عام ١٩٥٥ ، عن الرغبة في وضع روزنامة واضحة العبارات لمراحل التقدم الدستوري الذي يجب أن تقود الى استقلال تنجانيقا الكامل خلال عشرين أو خمسة وعشرين عاما . الأمر الذي أدى الى إثارة غضب المستوطنين الأوروبيين والمدراء الاستعماريين:

« ذلك أن افتراض أن تنجانيقا تستطيع الوصول الى الحكم الذاتي خلال أقل من عشرين عاما يستند على قرائن خاطئة ، كما أن ادعاء التانو بتمثيل شعب الاقليم بكامله لا يعتمد على اي أساس » .

وفي عام ١٩٥٨ ، وافق نيريري ، الواثق من قوة حزبه ، على الانتخابات « الثلاثية » لاختيار أعضاء المجلس التشريعي ، أي أن يقوم كل ناخب في الدوائر الانتخابية العشرة باختيار أوروبي وآسيوي وافريقي . غير أن هذا النظام الهادف الى تمكين مجموعتي الأقليات من الحصول على تمثيل مساو للأفارقة في المجلس في حين أنهم يشكلون أغلبية الناخبين أثار بعض الاضطرابات داخل التانو نفسه . ولئن قبل نيريري بهذا النظام فذلك لأنه ، بصفته معارض ل « العرقية » ، رغب في أن يكون حزبه مفتوحا أمام اناس من كافة العروق على استعداد النضال معه من اجل الحصول على الاستقلال . والحقيقة فقد قبل الكثيرون من غير الأفارقة ، الذين كانوا على قناعة بأن فوزهم في الانتخابات يعتمد على تصويت الأفارقة ، قبلوا ببرنامج التانو الوطني الذي رشحهم عن مجموعاتهم العرقية . وشكلت انتخابات عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ نجاحا ساحقا لمرشحي التانو . اما حزب تنجانيقا المتحدة فلم يحظ اي من مرشحيه بالفوز .

ان قناعة الحاكم البريطاني بان التانو يشكل القوة الساحقة حقا في الارياف والمدن ، دفعته الى تقديم التنازلات . ولئن لم يوافق على تشكيل حكومة مسؤولة بسبب ضغط الاوروبيين ، فإنه انشأ مجلساً للوزراء شارك فيه خمسة أشخاص ممن فازوا بالانتخابات من التانو (٣ أفارقة وأوربي وآسيوي) .

وكان أهم نتائج السياسة التي اتبعها نيريري هي اعادة الهدوء الى تنجانيقا ، وذلك نتيجة التعاون الوثيق بين العروق المختلفة . وتقلصت سريعاً الريبة من الادارة البريطانية التي كانت تصل أحياناً الى حد العصيان المدني . وتوفرت الظروف اللازمة لتحقيق تقدم دستوري جديد . فأعلن الحاكم البريطاني عن انشاء « حكومة مستقلة » في العام التالي ، واجراء انتخابات عامة في إيلول ١٩٦٠ . وجعل التانو من هذه الانتخابات استفتاء لصالح التحرر الكامل . فحصل على سبعين مقعداً من أصل واحد وسبعين

وفي الشهر التالي ، وافقت الحكومة البريطانية على رغبة شعب تنجانيقا. واقترحت عقد مؤتمر دستوري في آذار ١٩٦٠ للاعداد للاستقلال . وبعد ذلك بفترة وجيزة ، أعلن نيريري عن رفض تنجانيقا الدخول في الكومنولث في حال بقاء اتحاد جنوب افريقية فيه . وصرح بأن بلده يفضل الاستغناء عن المساعدة التي وعدت بريطانيا العظمى بتقديمها على خرق هذا المبدأ .

واستمر مؤتمر دار السلام يومين (آذار ١٩٦١) ، واقر أن حصول تنجانيقا على الحكم الذاتي سيكون في الاول من أيار ، وحصولها على الاستقلال في ٢٩ كانون الاول ١٩٦١ .

« ولم يثر ذلك اية علامة سخط أو اعتراض من أي من الاقليات . ولم يرفض أحد توقيع المعاهدة . وأعلنت تنجانيقا عن رغبتها في أن تصبح عضواً في الكومنولث . ووافقت بريطانيا العظمى على ذلك » .

وفي الاول من أيار ، اصبح نيريري رئيساً للوزراء . واختفى الحاكم والموظفون البريطانيون من الحكومة وتحول المجلس التشريعي الى مجلس نيابي .

ب ـ كينيا

ان تحرير كينيا ، الذي بدأ متأخراً ، بدا صعب التحقيق بسبب العقبات العديدة التي كانت تعترضه .

فقد اعتبر العديد من الاستعماريين بما فيهم دولاميري ، ولوغارد وجونستون هذا البلد الشبيه « بجنة عدن » لتمتعه بمناخ انكليزي تقريباً بلداً مناسباً لاستيطان الاوروبيين فيه . لهذا السبب وخلال فترة استمرت الى ما بعد الحرب العالمية الاولى ، قدمت الوف من المستوطنين البريطانيين الى كينيا . وشاركت الست ملايين من الافارقة ، وال ١٥٠,٠٠٠ من الهنود ، وال ٥٠,٠٠٠ من العرب في سكن هذا البلد . وبما أن $\frac{٥}{٦}$

مساحة كينيا كانت عبارة عن اراض صحراوية ، فان الجزء الصالح منها للاستثمار أصبح موضع نزاع مرير . فعلى الرغم من اعلان **الكتاب الابيض** لعام ١٩٢٣ بأن مصالح الافارقة « تتفوق على مصالح العروق الاخرى المهاجرة » ، فقد اتخذت الادارة المحلية الانكليزية اجراءات لطرد المستثمرين السود ، وارغمتهم بهذه الطريقة على الذهاب للعمل كعمال زراعيين في مزارع المستوطنين الاوروبيين مقابل أجور متواضعة . فأثارت هذه السياسة المثيرة ردود فعل عنيفة بما فيه الكفاية لدى المزارعين من الكيكويو فأرسلوا عدة عرائض احتجاج الى لندن مباشرة .

وفي قرار التحكيم الذي صدر عام ١٩٣٣ ، اتبعت الحكومة توصيات **لجنة الارض الكينية** التي ترأسها السير وليام م كارتر . فاقتطعت من الاقليم الخصب منطقة ما يسمى « الاراضي البيضاء العليا (١٦٦٩٦ ميلا مربعاً) ، ولم يعد لاي شخص غير اوروبي الحق في الحصول على أراض زراعية فيها أو شغلها » وفي الوقت نفسه ، انشأت الحكومة مفردات السكان المحليين في الارض التي تشغلها كل قبيلة آنذاك .

وأيا كانت النوايا التي املت ذلك ، فقد رأى الافارقة في تقسيم الاراضي على هذا الشكل استلاباً لهم . من جهة اخرى ، ان « تجميد » حدودهم بهذه الطريقة ، حرم كل توسع على القبائل التي كانت أرضها مكتظة بالسكان آنذاك (ما عدا في الجزء الصحراوي) دون أخذ نتائج الاندفاعة الديموغرافية المتزايدة بعين الاعتبار . اخيراً ، لقد أعاق تمتين الاطار القبلي التقدم نحو نشوء وحدة وطنية ، وحافظ بالتالي على المنافسات بين السكان التي سنرى نتائجها فيما بعد .

ولم يكن لدى الافارقة اية وسيلة يمكنهم بواسطتها اسماع احتجاجاتهم رسمياً ، لانه لم يكن لهم آنذاك اي حق من الحقوق في كينيا ويمثل مصالحهم داخل المؤسسات الادارية موظفون بريطانيون وواحد أو أثنان من الرهبان . كما ان العرائض التي ارسلوها الى وزارة المستعمرات بصدد مشاكل الارض لم تجد اي صدى ، لان الحركات التي ارسلتها

لا تزال بعد سيئة التنظيم ومجزأة (باستثناء الرابطة المركزية الكيكويوية) مما جعل الادارة لا تأخذها على محمل الجد .

واستمر الوضع على هذا الشكل حتى عام ١٩٤٤ . ففي هذا التاريخ استيقظت كينيا على النشاط السياسي . فقد تم تعيين أفريقي واحد في المجلس التشريعي . وبعد ذلك بفترة وجيزة تأسست أول منظمة سياسية مؤلفة من عدة قبائل هي **اتحاد كينيا الافريقي** شكل الكيكويون الأغلبية فيه ، وتزعمه جومو **كينياتا** . وشارك الحزب مباشرة في حركات المطالبة الاجتماعية أو قدم الدعم لها (اضرابات عمالية ، مسيرات ملاكي الاراضي المطرودوين من الاراضي البيضاء العليا) ، واكثر من الاجتماعات رغم مداخلات البوليس .

وفي عام ١٩٥١ ، طرح كينياتا المسالة السياسية للمرة الاولى في **مذكرة** سلمت الى وزير المستعمرات غريفز Griffiths .

اشار فيها الى عدم معقولية تمثيل خمسة ملايين من الافارقة في المجلس التشريعي بأربعة اعضاء معينين فقط (منذ ١٩٤٨) ، وطالب بثمانية مقاعد اضافية ، وبتمثيل مناسب في مؤسسات الحكومة المحلية وفي المجالس البلدية . ولم يطالب بانتخابات عامة ، بل « بقوائم مشتركة » تمثل جميع المجموعات العرقية وفق نموذج ملائم لاوضاع المستعمرة . فالافارقة في المجلس التشريعي يجب أن يكونوا منتخبين ، وأن يكونوا متساوين في العدد مع العروق الأخرى في المجلس التنفيذي . ويجب ضمان الحريات (الاجتماع والتكتل والانتقال) لهم ، وتطوير التعليم .

ورد الاوروبيون على ذلك **بمذكرة** اخرى جاء فيها أن حركة وطنية افريقية من نوع تلك التي في أفريقيا الغربية لا مكان لوجودها في كينيا ، وبوجوب اعتبار الاشخاص الذين يوحون بأن مثل ذلك أمر محتمل في كينيا بمثابة عصاة . واذا كانت الادارة غير مستعدة لذلك ، فان المستوطنين « سيستولون بانفسهم على زمام الامور » . وزودت ثورة الماو ـ ماو الادارة بالباعث على البدء بمكافحة الحركة الوطنية .

وتضمن برنامج هذه الحركة السياسية ـ الدينية الوطنية ، المنظمة تنظيماً جيداً على شكل رابطة سرية ، الاهداف التالية : الحصول على الحكم الذاتي ، واسترجاع الاراضي التي اغتصبها المستوطنون الاوروبيون، وإلغاء المسيحية وإحياء الاعراف التقليدية . كما خضع اعضاؤها لأداء القسم على عدة درجات اثناء احتفالات كانت طقوسها « منافية للاخلاق» (ب . ليكي) .

وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٢ ، أمام تفاقم الاعتداءات على اشخاص المستوطنات وممتلكاتهم أو أصدقائهم من الافارقة ، اعلن الحاكم ي . بارينغ حالة الطوارىء ، واعتقل زعماء حزب اتحاد كينيا الافريقي (بما فيهم كينياتا) ومائتين من أعيان السكان المحليين بدون دليل يثبت وجود علاقة بين الانتفاضة والحزب ، ومنع جميع الاحزاب الافريقية . وقبلت الادارة الاستعمارية ادعاء المستوطنين بأن الماو ـ ماو هم الذين قاموا بكافة أعمال العصيان، وبأن اي نشاط سياسي في كينيا من وحيهم . ولكي تقلل الادارة من شأن الوطنيين تصنعت عدم التمييز بينهم وبين المجرمين ، وعزت اليهم مسؤولية كافة الاعتداءات حتى تصبغ على اجراءات القمع صبغة شرعية . كما قامت باعتقال اكثر من ٥٠٫٠٠٠ شخص منهم ، ووضعتهم في معسكرات الاعتقال بدعوى الحيلولة دون مشاركة الكيكويو في العصيان . غير أنها اعترفت بعدم وجود خطة لعصيان عام . لانه لو وجدت هذه الخطة لحصلت مذبحة للاوروبيين . ولم تخريب معظم التجهيزات الاقتصادية . والحقيقة لم يحصل الا اعتداءات محلية على المستوطنين والافارقة « المتعاونين » مع الادارة تطورت تدريجياً الى حرب عصابات اتسمت بقيام الطرفين بأعمال وحشية كريهة .

واثناء فترة النضال التي استمرت حتى عام ١٩٥٥ ، وقفت غالبية الأفارقة الى جانب الثوار . وقدم الكثيرون من أولئك الذين لم يشاركوا في العصيان دعماً فعلياً أو سلبياً . فلم يدينوا اللجوء الى العنف وان كانوا يدينون الافراط فيه أحياناً . وقد وجد هذا التعاطف القوي ، الذي رفضت الادارة الاعتراف به ، وجد مصدره وغذاءه في عاطفة

الاحباط السياسي والاقتصادي . وبما أنه لم يعد مسموحاً بنشاط الحركات الشرعية ، فقد فهم الرأي العام بأن المقاومة السياسية أصبحت سرية ، وتبنى بشكل طبيعي جداً طرائق الجمعيات السرية التقليدية بما فيها أعمال العنف ، كوسيلة وحيدة لاسماع صوته .

وابطات الثورة التقدم الدستوري مؤقتاً ، فاستمر الأوروبيون بتشكيل الاغلبية في المجلس التشريعي . وفي عام ١٩٥٤ ، رأى وزير المستعمرات ليتيلتون أن من المفيد اثارة بعض الرضى لدى الأفارقة ، فانشأ مجلس وزراء متعدد العروق ، أدخل فيه بالاضافة الى الست مديرين ــ الموظفون، ثلاثة أوروبيين واثنين من الآسيويين وافريقياً واحداً . وفي حين ان الافارقة اظهروا قليلا من الرضى ، وشغلوا المنصب المخصص لهم ، فإن الاوروبيين انقسموا بين مؤيدين ومعارضين لقانون يسمح باشتراك الافارقة بحكومة البلد . وتعتبر مبادرة ليتيلتون ، التي انتقدتها كافة الاطراف المعنية دليلا على حيرة الحكومة البريطانية تجاه المسألة الكينية . فقد كتب كولن ليغوم بهذا الخصوص يقول :

« انها لغلطة تاريخية ، أن السيد ليتيلتون أنشأ الوزارة قبل تأسيس مجلس النواب على عكس الاجراء الطبيعي . فأمام من ستكون الحكومة مسؤولة ؟ ان الوزارة في بلدنا مسؤولة أمام البرلمان ، وبالتالي أمام كافة الناخبين . أما دستور كينيا فقد جعل ذلك أمراً مستحيلا » (**الاوبزرفر** ٢١ ــ ٣ ــ ١٩٥٤) .

وعلى اثر الصراع الذي لم يهدأ بعد ، كان الحرص على الاصلاحات مبررا لخشية الوزير . وقد كان هذا الحرص هو نفسه الذي دفعه في العام التالي ، للسماح للاحزاب السياسية (ما عدا الكيكويو) باستئناف نشاطها لكن على مستوى المناطق فقط . وخوفاً من الحركة الوطنية ، ولممارسة رقابة أفضل على « التطور المنظم والمنسق للحياة السياسية الافريقية » ، شجع ظهور عصبية قبلية حادة أسهمت في عدم توضح الوضع . وذلك لعدم مقدرة اي من هذه الاحزاب الصغيرة على

أن يصبح عاملا لتوحيد المجتمعات العرقية بهدف بنـاء دولة متعددة العروق . الامر الذي كان من الممكن أن يفعله حزب وطني كبير ، لانـه نادرا ما توصل النواب الافارقة (وعددهم ١٤.. منـذ تطبيق دسـتور لينوكس ــ بويد) الى اتفاق في المجلس التشريعي . ولم يجذبوا اليهـم إلا اقلية من ممثلي المجتمعات الاخرى . بيد ان ، في بداية عام ١٩٥٥ ، نظم هؤلاء النواب الافارقة ، بدعم من بعض الاوروبيين (م. بلوندل)، مقاطعة المجلس والوزارة . واجبروا الحكومة على منح وعد بعقد مؤتمر دستوري في عام ١٩٦٠ .

كما أن محاولة تاسيس حزب متعدد العروق ، يقوم بتقديم برنامج موحد الـى المؤتمر ، باءت بالفشـل ، بسبب المنافسات الشخصية والخلافات حـول تنظيم كينيـا المستقبلي . أما الافارقة انفسـهم ، المنقسمون بين معتدلين و « راديكاليين » ، فقد اتفقوا على تشكيل وفد مشترك . وشارك في هـذا المؤتمر ممثلون عن المجموعـة العربيـة ــ الآسيوية ، والمجموعة المتعددة العروق بقيادة بلوندل ، والحزب المتحد الاوروبي من فريق الكابتن بريجس .

افتتـح مؤتمـر لانكيسترهاوس في شـباط ١٩٦٠ . وأعلن وزير المستعمرات ماك ليود ان هدف المؤتمر بناء أمـة قائمة على مؤسسات برلمانية ، والحصول على موافقة كل الفئات على حق جميع المجتمعات العرقية بالبقاء في كينيا والمشاركة في الحياة العامة فيها . واضاف ان كينيا ستحصل على استقلالها شـريطة ان يشارك الافارقة مثل بقيـة المجتمعات العرقية الاخرى في الحكومة ، وان يضمن الدستور مصالح الاقليات .

وتلخصت مطالب الافارقة على الشكل التالي : ١ ــ انتخابات فورية وهيئة ناخبة واحـدة على أساس أن لكل شـخص صوتا واحـدا . ٢ ــ تخصيص بعض المقاعد للعروق الاخرى . ٣ ــ قيام حكومة واحدة وبأغلبية من الوزراء الافارقة المسؤولين من الهيئـة التشريعية . امـا

المجموعات العرقية الاخـرى فتمسكت بالحفاظ على الهيئات الناخبـة الخاصة . ودامت المناقشات شهرا كاملا دون أن تؤدي الى تقارب في المواقف . فاقترح وزير المستعمرات اجراء انتقاليا ، تم قبوله فيالنهاية رغم التحفظات العديدة ، يقضـي باضافة عـدد من المقاعد المخصصـة (١٠ للاوروبيين ، و ٨ للآسيويين و ٢ للعرب) و ١٢ مقعدا « للأعضـاء الوطنيين » (٤ افارقة ومثلها لكل من الآسيويين والاوروبيين) الـى الـ ٣٣ مقعدا مفتوحا .

واختز غياب التفاهم بين المجتمعات العرقية المختلفة ساحة الاستقلال. فبالاضافة الى المسائل الدستورية ، كانت مسألة الاراضي البيضـاء العليا السبب الحاسـم للخلاف . فقـد رفض الافارقـة طلب وزارة المستعمرات بضمان حقوق الاوروبيين في التملك في هذه المنطقة ، وهو الحق الذي طعنوا في شرعيته باستمرار .

وخلال العام ١٩٦٠ ، حصل اعادة تصنيف في القوى الافريقية . فقد شكلت الاغلبية من الزعماء التقليديين حزبا جديدا هو **اتحاد كينيا الافريقي الوطني** (كانو) . وصرحوا بأنهم يعتبرون انفسهم ورثة حزب اتحاد كينيا الافريقي ، اي حـزب كينياتا السـابق ، وبأنهم وطنيون مناهضون للتعصب القبلي . الا أن هذا الحزب وجد الدعم الاساسي له في المـدن وبـين القبيلتين الاكثر «تحضراً » اي الكيكويو واللـوو Luo وطالب بالافراج عن كينياتا (المعتقل منذ عام ١٩٥٢) بعد أن نصبـه رئيسا للحزب . وتأسس حزب معارض له بتحريض من بعض الزعماء السياسيين الذين خاب أملهم في طموحاتهم الشخصية وهو **اتحاد كينيا الديموقراطي الافريقي** (كادو) ذو البنية الهيكلية اللينينية ، وتدعمـه القبائل الرعوية الصغيرة التي جعلتها اقليميتها تخشى سيطرة القبائل الكبيرة عليها . واصبح هـذا الحزب المدافع عن دستور عـلى النمط الفيدرالي باعتباره الضمان الوحيد القادر على حماية مصالح الاقليات . الامر الذي مكنه من الحصول على دعم حزب بلوندل ، ورئيس وزراء

روديسيا ويلنيسكي ، ودعم لندن أيضا بتحفظ وقد أخافها بعث الوطنية الكيكويوية السريع . ودلت انتخابات شباط ١٩٦١ على أن حزب الكانو أقوى بكثير من منافسه (الكادو) . غير أن منافستهما ورفض الحزب المنتصر الاشتراك في الحكومة قبل الافراج عن كينياتا ، أمور قادت الى اضطراب الحياة السياسية في كينيا .

وفي كانون الثاني ١٩٦٢ ، انتخب كينياتا ، بعد الافراج عنه ، عضوا في المجلس التشريعي وأصبح زعيم حزب الكانو الفعلي . وفي الشهر التالي ، تم عقد مؤتمر دستوري في لندن ، اظهر التباعد بين تصورات حزبي الكادو والكانو بشأن حكومة كينيا المستقبلية . غير أن وزير المستعمرات البريطاني تمكن من الحصول على موافقتهما على تسوية تقضي بانشاء حكومة مركزية تكون لها السلطة على الشؤون الخارجية والمالية والتجارة،واقامة ست سلطات اقليمية تتمتع بسلطات تشريعية ، ومجلسا أدنى ينتخب باقتراع عام ، ومجلسا أعلى يتالف من ممثل عن كل اقليم ، وبعدم امكان تعديل هذه المواد الدستورية الا بعد اجراء اقتراع يحظى بأغلبية ٩٠ ٪ و ٧٥ ٪ من الاصوات في المجلسين على التوالي . وبأن يقوم الحزبان بتشكيل حكومة ائتلافية مهمتهااعداد المراحل الاخيرة من التقدم الدستوري بالاشتراك مع وزارةالمستعمرات.

ولم تنجح الحكومة التي شكلت في ٦ نيسان ١٩٦٢ في مهمتها ، لأن الوزراء قضوا وقتهم في الخلافات واثارة انصارهم بالتتالي . وتعددت الاضرابات في البلاد . وظهرت مجموعات مخربة مثل جيش حرية الارض . وتوضحت التهديدات بالانفصال من جانب صوماليي الشمال وعرب الساحل . ولربما لم تكن تشجيعات بعض الدول المجاورة غريبة تماما عن هذه الاضطرابات . وبذل كينياتا جميع جهوده لاعادة النظام لكي لا تجد لندن ذريعة لتاخير تاريخ الاستقلال . وواجه كينياتا مع حزب الكانو الذي أعاد اليه وحدته ، بعد كثير من الجهد ، والتي تعرضت للخطر في لحظة ما نتيجة المنافسات الشخصية ، واجه الانتخابات العامة

في مايس ١٩٦٣ ، وفاز بـ ٧٥ ٪ من مقاعد البرلمان الادنى . وفي ايلـول عقد مؤتمر جديد في لندن حـدد تاريخ الاستقلال بـ ١٢ كانـون الاول ١٩٦٣ .

جـ ـ اوغندة :

تتمتع اوغندة بوضع خاص . ويعود ذلك بالاساس الى بقاء الممالك الصغيرة فيها مرتبطـة بانكلترة بموجب معاهدات خاصـة ، وتمسك ملوكها بالحفاظ على كافة المؤسسات الافريقية التي يستمدون سلطتهم منها ، والى تصميم ما تبقى من هذا البلد ، الذي يدار وفقا للطرائق الادارية العادية ، على التقدم نحو الحكم الذاتي ثم الاستقلال . وكانت بوغندة أهم هذه الممالك . وفي عام ١٩٥٢ ، حدثت عدة نزاعات بـين ملكها الكاباكا والادارة الانكليزية بسبب رفض هـذا الملك الاشتراك في حكومة المحمية المركزية .

وفي عام ١٩٥٨ ، ارتبطت مسألة التقدم الدستوري اذن بالتوفيق بين تطلعات الاحزاب الوطنية لقيام دولة مستقلة ذاتيا تمتد على كافـة الاراضي الاوغندية واقليمية الملوك الراغبين بالطبع في الحصـول عـلى الاستقلال انما في اطار ممالكهم فقـط . لذلك اتبعت الحكومة سياسة المراحل . فكلف الحاكم وايلد لجنة دستورية بوضع الخطوط الكبرى للوضع السياسي المستقبلي دون المساس بمسألة العلاقات الشائكة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية . وضمت هذه اللجنة ممثلين عن كافة الاقاليم باستثناء اقليم بوغندة . وكان **ميلتون اوبوت زعيم حزب مؤتمر الشعب الاوغندي** الشخصية البارزة فيهـا . الا أن الحكومـة البريطانية لم تأخذ بالاحكام التي اقترحتها هذه اللجنة بشأن الحكـم الذاتي بدون أن تأتي على ذكره ، ولا بالانتخابات العامة المباشرة ، أو بالحكومة البرلمانية برئاسة رئيس وزراء التي تلغي دور الحاكم البريطاني غير أنها اعلنت عن استعدادها لتعجيل السير نحـو الحكم الذاتي ثـم الاستقلال اذا عبرت الانتخابات بوضوح عن رغبة السكان في ذلك .

وجرت هذه الانتخابات في آذار ١٩٦٠،رغم المعارضة الشديدة لملكي تورو وبوغندة ، اللذين طالبا بحق الانفصال بلا جدوى . وأيد الحزبان المنتصران (الحزب الديموقراطي وحزب مؤتمر الشعب الاوغندي) أمر الحصول على الاستقلال . ولم يبق الا تسوية مسالة هيكلية الدولـة . ونجحت لجنة دستورية مع بعض الصعاب في وضع مشروع دستور فيدرالي ، رفضه الملـوك . وفي مؤتمر أيلـول ١٩٦١ ، مارس وزيـر المستعمرات البريطاني مودلينغ ضغطا هادئا عليهم ، وذلك بالتلميح ببطلان مفعول الاتفاقات المبرمة بينهم وبين حكومة لندن يوم اعـلان استقلال اوغندة ، وانه من مصلحتهم آنذاك الاندماج في الدولة الجديدة والتخلي عن الجانـب الاستبدادي مـن سلطتهم بتحولهم الى ملـوك دستوريين . كماحصل على موافقة الزعماء الوطنيين على احتفاظ الحاكم البريطاني بسلطات حقيقية في الدستور الجديد (الشؤون الخارجية والدفاع ، والامن) على أن يتصرف حسب راي الوزراء . هكذا أزيلت العقبات الاساسية عن طريق الاستقلال . وجرى الاتفاق على أن يكون يوم اعلان الاستقلال في التاسع من تشرين الاول ١٩٦٢ ، وعلى بقـاء اوغندة داخل الكومنولث ، وملكة انكلترة رئيسـة للدولة .

٣ ـ استقلال افريقية الوسطى

ظهرت مسالة تحرير الاقاليم الثلاثة التي تشكل افريقية الوسطى (الروديسيتان ونيسالانده) بمظهر خاص . اذ لم يكن علـى سـكانها الافارقة انتزاع تحررهم من الميتروبول بقدر ما كان عليهم انتزاعه مـن الاوروبيين الذين استوطنوا في هذه الاقاليم والذين عقدوا العزم على البقاء أسياداً للحياة السياسية فيها .

وقد اتصفت هذه الاقاليم بسمات خاصة . **فروديسيا الجنوبية** ، الاولى منها التي خضعت للاحتلال الاوروبي جذبت بثرواتها المنجميـة وامكاناتها الزراعيـة المستوطنين الاوروبيين . فوصـل عددهم الـى

۰۰۰ر۱۵۷ نسمة مقابل ۰۰۰ر۲۰۰ر۱ أفريقيا عام ۱۹۵۲ . ومنذ عام ۱۹۲۳ ، اصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة لها حاكم مسؤول ينتخبه « كافة الرعايا البريطانيين » الذين يملكون بعض الامكانات والموارد المالية وكان الاوروبيون يسيطرون على الحياة الاقتصادية فيها . ففي عام ۱۹۵۲ ، كان ثلاثة ارباع الدخل القومي من نصيب القطاع الاوروبي (۸٪ من السكان) . وتهدف التشريعات بكاملها لحماية « مستوى معيشة المتحضر » ، اي مستوى معيشة الاوروبيين ، الشرط الضروري للتفوق . وكان الاوروبيون يتطلعون الى الحصول على وضع الدومينيون لكي يمكنهم التشريع في المجال العرقي بعيدا عن الرقابة البريطانية . ولم يكن مبدأ المشاركة Partnership الا لذر الرماد في العيون ـ صحيح انه لم يكن يوجد حاجز شرعي في المجال الانتخابي ، الا أن تطبيق معايير الثقافة والضريبة كان يعني استثناء جميع السود تقريبا من حق الاقتراع (٤٢٢ ناخبا افريقيا فقط عام ۱۹۵۱) . هكذا شكل « حاجز اللون » عقبة أمام تقدم الافارقة في كافة الميادين . وكانت **روديسيا الشمالية ونيسالاندة** عبارة عن محميتين يدير كل منهما ، حسب القاعدة المعتادة ، حاكم عام ومجلسان لا يشارك فيهما اي افريقي . وشهدت روديسيا الشمالية تطورا سريعا في استيطان الاوروبيين لها منذ بدء استغلال كوبر بيليت . وكان هؤلاء السكان الجدد (۰۰۰ر۳۲ نسمة مقابل ۹ر۱ مليون افريقي) يرمون الى تحقيق نفس الاهداف السياسية الاجتماعية التي كانت لجيرانهم في الجنوب . الا ان الرقابة التي تمارسها وزارة المستعمرات ارغمتهم على التزام الرزانة في مجال التمييز العنصري ، ولم تجذب نيسالاندة ، رغم قلة عدد سكانها بالمقارنة مع ثرواتها ، الا القليل من المستوطنين الاوروبيين (۰۰۰ر۹ مقابل ۳ر۱ مليون من الافارقة) بسبب فقرها بالثروات المعدنية . لهذا السبب بلا شك ، عرفت بداية التقدم السياسي منذ عام ۱۹٤۸ . ففي هذا التاريخ قبل بعض الافارقة في المجلس التشريعي . وبقيت وزارة المستعمرات شحيحة جدا في تقديم التنازلات لكي لا تثير قلق الاوروبيين في البلدان المجاورة .

وفي عام ١٩٥٣ ، تم جمع البلدان الثلاثة في **اتحاد افريقية الوسطى** وامام عدم اختلاط الامور الذي امل به المستوطنون الاوروبيون ، رأى هؤلاء في المؤسسة الجديدة امكان تقدم اكثر سرعة نحو وضع الدومينيون ووسيلة لمعارضة مطالب الافارقة السود بكاملها . وكانت حكومة لندن تؤيد ذلك بسبب خشيتها من وقوع روديسيا الجنوبية في فلك اتحاد جنوب افريقية ونجاح الافريقاندية(٠) Afrikandisme في اكتساح روديسيا الشمالية حيث يقيم العديد من عمال المناجم الافريقنديين . واعتقدت بأن الفكر الليبرالي سيسطر على الاتحاد وبامكان قيام تعاون بين العروق المختلفة . وتقوم وزارة المستعمرات على أثر ذلك بالتخلي عن المسؤوليات التي تثقل كاهلها .

وأظهر الافارقة العداء للاتحاد رغم « الضمانات » الهادفة لحمايتهم وذلك لانهم اعتبروا ان التقدم السياسي يشكل الوسيلة الوحيدة للحصول على المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، وان الطريق الوحيد اليه يكمن في توسيع القاعدة الانتخابية . واملوا بقطع المراحل التي تقودهم الى هذا الهدف تحت وصاية وزارة المستعمرات مثل باقي المستعمرات الاخرى . في حين أن حصرهم داخل اتحاد لا يشاركون في ادارته (لم يكن لهم الا ستة ممثلين من أصل خمسة وثلاثين نائبا) يشكل عائقا أمام اسماع مطالبهم . وبدا مجلس الشؤون الافريقية ، المؤسسة الكفيلة باحترام « الضمانات » ، بدا لهم وسيلة قليلة الفعالية في الدفاع عن مصالحهم بسبب تمتع الاوروبيين باغلبية المقاعد في البرلمان الفيدرالي .

عملياً بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٩ ، لم يحرز تأثير الافارقة على الحياة السياسية الا القليل من التقدم . هكذا كانت نتائج المبادرات الشخصية

---

(٠) اشتقاق من كلمة Afrikander الافريقندي وهو الاوروبي الذي استوطن في جنوب افريقيا – المعرّب .

الهادفة الى منحهم تمثيلا عادلا في المؤسسات التمثيلية وزيادة مشاركتهم في العمليات الانتخابية (اقتراحات لجنة تريد جولد ، وقرارات ج. موفات) نتائج جزئية جدا لانها اصطدمت بتصميم المستوطنين الاوروبيين على وضع الحكومة «بين يدي اشخاص متحضرين ومسؤولين» وعندما اقترح رئيس وزراء روديسيا الجنوبية تبني الهيئة الناخبة الوحيدة ، وتخفيض الضرائب الانتخابية كان ثمن جرأته فقدان شعبيته وخذل حزبه الساحق له .

ويعتبر **السير ويلينسكي** ، رئيس الوزراء الفيدرالي اعتباراً من عام ١٩٥٥ ، البطل الأكثر حماساً « لتفوق البيض » . لقد كان استقلال الاتحاد التام في نظره عبارة عن وسيلة لمعارضة مطالب الأفارقة السود وتنازلات وزارة المستعمرات المحتملة . لذلك شن ، عام ١٩٥٧ ، حملة دعاية في لندن لصالح حصول الاتحاد على وضع الدومينيون ، وعارض بشدة اي إصلاح دستوري في الأقاليم التي تشكل جزءاً منه . ولم تمر حملة الدعاية هذه دون أن تترك أصداء في الأوساط المحافظة حيث كان له صداقات عديدة . وكان احتمال نجاحه يثير التخوف من أن تماثل سياسة روديسيا سياسة أفريقية الجنوبية في القريب العاجل . يضاف الى هذا الرفض لأي تنازل سياسي ، الحالة التي وضع فيها العمال اليدويون والمثقفون الأفارقة والتي لم تحظ بتحسن ملموس والتي دللت على مفهوم الأوروبيين الخاص جداً للمساواة ، الذي يدعون بأنهم جعلوا منه مبدأ لهم .

ومن الواضح أن **تقدم الأفارقة اصبح مرتبطاً بنتيجة نضالهم من أجل السلطة السياسية** . وقد أعطت الحركة الوطنية لهذا النضال ، الذي بدأ عام ١٩٥٧ بالإضرابات والمقاطعة ، عنفا جديداً .

وكانت نشاة **الحركة الوطنية** في أفريقية الوسطى مشابهة لتلك التي رأيناها في المناطق الأخرى وتتمثل بتأسيس تجمعات للدفاع عن المصالح المهنية ورابطات ثقافية حول بعض النخبات الجديدة . ومنها خرجت

الحركات السياسية الأولى ، وتأكد طابعها الوطني مع تفاقم خيبة آمال اعضائها . وظهرت اول حركة سياسية صرفة في نيسالاندة عام ١٩٤٤ تحمل اسم **حزب مؤتمر نيسالاندة الافريقي الوطني** . وفي عام ١٩٤٨ ، ظهر **حزب مؤتمر شمال روديسيا الافريقي الوطني** . ودفع تشكيل الاتحاد والتخوف من امتداد نظام « التفوق الأبيض » الكامل على دولتي الشمال الأفارقة الى تصعيد النضال . وتولت الأحزاب السياسية قيادة هذا النضال . وكان حزب نيسالاندة ، الذي انتقلت قيادته الى هاستينغر باندا اعتباراً من عام ١٩٥٨ ، أكثرها كفاحاً . أما في روديسيا الشمالية فظهر حزب « المؤتمر » بزعامة ك. كاوندا ، وكان من انصار حل الاتحاد أيضاً . وأوصى هذان الزعيمان باستخدام طريقة العصيان المدني . فصمم رئيسا الحكومتين القلقين على القضاء عليهما في أول فرصة . وقد سنحت لهما هذه الفرصة حين اندلعت بعض الفتن المعادية للاتحاد في حزيران ١٩٥٩ في شمال نيسالاندة . فاعلنت حالة الطوارىء في الدول الثلاث (شباط ـ آذار ١٩٥٩) . وعلى الرغم من عدم وقوع أي حادث في الروديسيتين ، شنت حملة اعتقالات جماعية وحظرت الأحزاب . وكان رئيس وزراء الجنوب السير ادغار وايتهيد منشط هذا القمع ويدعمه في ذلك رئيس الوزراء الفيدرالي ويلينسكي .

وعلى عكس ادعاءات وايتهيد و ويلينسكي ، بيّن التحقيق الذي قامت به لجان بريطانية (تقارير دوفلان و ريدلي و بيدل) في الأقاليم الثلاثة عدم وجود أية خطة تخريب منسقة . والحقيقة كان هدف هذا التشريع الجائر الذي وضع موضع التنفيذ في هذه المناسبة لـ « إعادة الأمن » القضاء على الحركات المناضلة ضد « التفوق الأبيض » إلا انه لم يحقق النتائج المرجوة .

وخلال العام ١٩٥٩ ، اعيد بناء الأحزاب الأفريقية تحت أسماء جديدة . وكان هدفها المشترك القضاء على الاتحاد ، ونقل السلطة الى اغلبية أفريقية تخرج من الانتخابات العامة . وفي إنكلترة ، أوصى تقرير

لجنة مونكتون ، المكلفة بالتحقيق بهدف تعديل محتمل للدستور الاتحادي، بمنح الاقاليم حق الانفصال في المستقبل القريب ، وشكك بإمكان استمرار الاتحاد . واجتمع المؤتمر الخاص بدراسة « التعديلات الرئيسية » التي اوصى بها التقرير المذكور في لانكيستر هاوس في كانون الأول ١٩٦٠ . ولم يتمكن من ايجاد اية تسوية بين الأفارقة المصممين على حل الاتحاد و ويلينسكي الذي رفض تقديم اي تنازل واصر على الحفاظ على الوضع القائم .

لذلك لم يعد هناك إلا دراسة مسالة التقدم الدستوري على مستوى كل إقليم بمفرده . **ففي نيسالاندة** ، كانت الأمور سهلة نسبياً . فقد طالب **حزب مؤتمر مالاوي** بزعامة باندا بالحكم الذاتي وبحق هذا الإقليم في الانسحاب من الاتحاد . وفي مايس ١٩٦٠ ، وافق باندا على اقتراحات حكومة لندن التي نصت على دخول اغلبية افريقية في المجلس التشريعي . وفاز حزب مالاوي بالانتخابات (إيلول ١٩٦١) ، وسارع للإعلان عن أن بلده ستترك الاتحاد في المستقبل القريب . ووافقت لندن على هذا الانسحاب في شباط ١٩٦٣ .

كان انسحاب نيسالاندة قليل الأهمية بالنسبة لمصالح الأوروبيين الاقتصادية والسياسية . بالمقابل كان بقاء **روديسيا الشمالية** ، مع مناجم الفضة ، في الاتحاد أمراً ضرورياً . وذلك لكي يتمكن المستوطنون الأوروبيون من الحفاظ على إدارة الحكومة فيها . ويعتبر إرضاء هذه الرغبة بدون إثارة غضب الأفارقة عملاً شاقاً . وهذا ما حاوله وزير المستعمرات ماك ليود (مؤتمر لانكيسترهاوس) في شباط ١٩٦١ ، حين قدم مشروعاً انتخابياً يتضمن ثلاث هيئات ناخبة يمكن الأفارقة من الحصول على النسبة مع الأوروبيين داخل المجلس التشريعي . إلا أن هذه الخطة التي قبل بها كاوندا ، رفضها ويلينسكي الذي ادعى في تصريح طنان بأنه على استعداد لـ « استخدام القوة » لكي يحمي الاتحاد المهدد بهذا المشروع . وأجبر الدعم الذي وجده في الأوساط المحافظة

وتدخل الشركات المنجمية الكبرى المستعجل الحكومة البريطانية على التراجع عن المشروع المذكور . إلا أن الافارقة لم يستسلموا . فقاموا بتصعيد اضطراب عنيف قاده **حزب الاستقلال الوطني** (حزب كاوندا) في جميع أنحاء البلد ، على الرغم من تدخل القوات المسلحة المتكررة . ولم يتأخر تدهور الوضع عن الامتداد الى الحياة الاقتصادية . ولم ترض المشاريع التي أعدتها لندن أحداً . فقد صرح كاوندا بتمسكه بمبدأ الحكم الذاتي وبحق الانسحاب من الاتحاد . وفي إيلول ١٩٦٢ . تمكن وزير المستعمرات مودلينغ من الحصول على موافقة جميع الاطراف على تسوية هي عبارة عن مشروع ماك ليود محسن . وكانت نتيجة الانتخابات حصول الحزبين الأفريقيين على الأغلبية . وفي ١٤ كانون الأول ١٩٦٢ ، شكل كل من الزعيمين كاوندا ونكومبولا حكومة ائتلافية . وفي الحال طلب كاوندا من المجلس التشريعي التصويت لصالح دستور جديد لروديسيا الشمالية والانسحاب السريع من الاتحاد .

وفي **روديسيا الجنوبية** ، دفع رئيس الوزراء وايتهيد الوزير البريطاني دانكان سانديز (مؤتمر سالسبوري ، شباط ١٩٦١) الى القبول بمشروع إصلاح دستوري أعده بنفسه . ونص على إلغاء

« الحقوق الخاصة » التي كانت تسمح للحكومة البريطانية برفض بعض القوانين التي يقرها برلمان روديسيا الجنوبية ، ومنح الهيئة الناخبة الثانية ذات الأغلبية الافريقية السوداء حق انتخاب خمسة عشر نائباً من أصل ستين . هكذا دخل الافارقة السود المجلس ، إلا أنهم كانوا أقلية فيه . كما نص المشروع على إنشاء مجلس مهمته احترام المساواة بين العروق المختلفة والحريات الأساسية . وتم تبني الدستور الجديد باستفتاء (٢٦ تموز) سمح للأوروبيين وحدهم تقريباً بالمشاركة فيه . وعقب ذلك مباشرة ، أعلن وايتهيد منع **الحزب الديموقراطي الوطني** الذي يتزعمه **جوزهوا نكومو** ، قائد المعارضة الأول .

لقد كان رئيس الوزراء على علم بانتصاره الضعيف ، لأن الدستور الجديد لم يؤد إلى القضاء على الاضطراب الداخلي . اما في الخارج ، فقد كلفت منظمة الأمم المتحدة لجنة السبع عشرة بالاهتمام بالقضية الروديسية . لذلك حاول وايتهيد القيام بمناورات . ولكي يظهر بمظهر المعارض للتمييز العنصري سمح للأفارقة بأن يصبحوا مُلاكاً في المدن وبالتردد على دور السينما التي يؤمها البيض الأوروبيين ، وباستعمال الباصات التي يستخدمها الأوربيون . وفي الوقت نفسه ، حاول التعرف على راي المحافظين الإنكليز حول موضوع تعديل محتمل للاتحاد . وذلك ليصبح مكوناً من دولة واحدة تضم روديسيا الجنوبية وإقليم « السكك الحديدية » ، اي اقليم كوبر بيليت في روديسيا الشمالية . إلا أنه لم يكن يملك الوقت الكافي للمضي بهذا المشروع . ففي ١٤ كانون الاول ١٩٦٢ خذلته **الجبهة الروديسية** ــ حزب أقصى اليمين الذي لم يغفر له التدابير المعادية للتمييز في الانتخابات . وسارعت الحكومة الجديدة التي يتراسها وينستون فيلد إلى إعادة النظام القديم . وصوتت على قوانين قمعية ، وفرضت الاقامة الجبرية على الزعماء الأفارقة الرئيسيين .

هكذا **مات الاتحاد** . فنيسالانده خرجت منه عملياً ، واستقلت في الأول من تموز ١٩٦٤ تحت اسم **مالاوي** . وصوت المجلس التشريعي لروديسيا الشمالية على قرار لصالح الاستقلال . واعد كاوندا مع الحاكم دستوراً جديداً ، دخل حيز التنفيذ في الثالث من كانون الثاني ١٩٦٤ . وبعد ان جددت البلد ثقتها لكاوندا في الانتخابات اللاحقة (٥٥ مقعداً من أصل ٧٥) ، طالب زعيم حزب الاستقلال الوطني بأن يكون إعلان الاستقلال في ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٤ ، واصبحت روديسيا الشمالية **جمهورية زامبيا** . كما قرر البرلمان البريطاني (٢٥ تموز ١٩٦٣) ، بناء على تقرير قدمه وزير شؤون افريقية الوسطى آ. ر. بوتلر ، حل الاتحاد في ٣١ كانون الاول ١٩٦٣ ، وذلك لانقاذ ــ حسب رأي الوزير ــ الشيء الوحيد الممكن إنقاذه من الاتحاد المرحوم ، اي اتحاد البلدان الثلاثة الاقتصادي .

أما في روديسيا الجنوبية ، فقد تفاقم الصراع الدائم بين الأوروبيين والحزب الأفريقي الرئيسي أي **الاتحاد الشعبي الأفريقي الزامبابوي** ، خلف الحزب الديموقراطي الوطني المحظور سابقا ، وحكم على الزعماء الوطنيين بأحكام سجن قاسية أو حجر . فقد تبنت الحكومة (ج. سميث منذ نيسان ١٩٦٤) سياسة العناد ، حين رفضت التنازل للأفارقة عن اقل جزء من السلطة ، وهددت بأخذ الاستقلال الذي رفضت إنكلترة منحه لها مالم يتم تسوية المشكلة السياسية . فهل يمكن لهذه السياسة ان تقود إلى حل ؟ حتى ويلينسكي نفسه الذي أصبح زعيم حزب المعارضة ، حزب روديسيا ، لم يكن يعتقد ذلك . فقد جاء في بيان ٢-١١-١٩٦٤ ما يلـي :

« إن سيطرة فكرة الحصول علـى الاستقلال بأي ثمـن (لـدى الأوروبيين) والتي تهدف فعليا الى تغيير الدستور ، تضع الاحتمالات السياسية فوق مصالح البلد الحقيقية كافة » .

هذا وسنرى في ملحق هذا الكتاب كيف تم حل هذه المشكلة وحصلت روديسيا الجنوبية على استقلالها .

* * *

الفصــل العــاشر

استقلال الكونغو الخاضع للسيطرة الاستعماريــة البلجيكيــة

أدت سياسة الملك ليوبولد الثاني الميركنتيلية في إقطاعية « دولة » الكونغو « التابعة » الى القيام بأعمــال تعسفية صارخة اثارت الضمير الأوروبي . فأصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية عام ١٩٠٨ . وعلى الرغم مــن الاستمرار في اعتبارها بالأســاس ارضــا للاستغلال ، واستمرار الممارسات الجائرة(*) فيها زمنا طويلا ، فقد سعى البلجيكيون الى ادخال روح جديدة مُحلاّة بانسانية حضارية فيها . فقد كتب الحاكم ريكمان يقول : « تعتبر السيطرة بهدف تقديم الخدمــة المبرر الوحيد للغزو الاستعماري ، بل مبرره الكامل . وتعني خدمة أفريقيــا تحضيرها » اما بالنسبة للبلجيكيين ، فلم يكن « التحضير » يعني الســير بالسكان المحليين نحو القــدرة على حكم انفسهم بانفسهم . فقد كانت الأسس المبدئيــة التي استندت عليهــا السياسة البلجيكية في الكونغــو حتى غــداة الحرب العالمية الثانية تقوم على فكرة ان عمر تأخر الافارقة السود يســاوي ألفين عاماً . وهــذا ما يجعــل وجــود البلجيكيين وسيطرتهم عليهــا أمرين ضروريين لفترة طويلــة جــداً . لذلك لــم تقم خطــة « التحضير » التي وضعوها أي اعتبار للزمن ولا لمقتضيات الرأي العام المحلي أو التدخل الخارجي على الاطلاق . بل هدفت الى تطوير اقتصاد الكونغو . ولم تعر أي اهتمام للجانب السياسي . واعتبرت أن وضــع الأفارقة داخل اطار محكم الاغلاق سيدفعهم للتقدم ببطء ، ولتحسين مستوى معيشتهم عن طريق المشاركة في الامتيازات الاقتصادية الناجمة

(*) أشغال شــاقة ، عتالة ـ المعرب .

عن استغلال ثروات بلدهم . كما كان يعتقد بأن سرورهم لتحسين حياتهم المادية سيمنعهم عن التفكير بالمطالبة بتحررهم السياسي قبل سنوات طويلة .

١ ـ الكونغو في عهد السيطرة الاستعمارية البلجيكية :

آ ـ الادارة ونظام الابوية Paternalisme : (**)

لما كانت حكومة المستعمرة مركزية جدا ، وتركت زمام اتخاذ كافة المبادرات الى بروكسل ، فان الموظفين البلجيكيين احتكروا السلطة الادارية .

فحتى العام ١٩٤٧ ، لم يحظ الأفارقة بأي مكان في مجلس الحاكم العام ، ولا في مجالس حكام المقاطعات (كما لم يكن هناك اي مجلس في الدوائر الادارية الأدني أي في المناطق والأقضية) . بالمقابل تم الاحتفاظ بنظام الوحدات القروية الصغيرة الاداري الذي أنشىء عام ١٨٩١ ، والذي يقوم على الحكم غير المباشر . وكان الزعماء الذين يتم اختيارهم من بين الأعيان الأفارقة الطيمين يقومون بادارة هذه الوحدات المحلية التي تدعى « شيفري »(***) . وحتى عام ١٩٥٧ ، كان يساعد هؤلاء الزعماء مجلس معين يتمتع باختصاصات محدودة تتعلق بالأمور المالية والميزانية (جباية الضرائب المحلية) على الأخص . واعتبارا من

(**) الابوية هي طريقة في الحكم استخدمتها الادارة الاستعمارية تعتبر ابناء المستعمرات قاصرين ومتخلفين غير قادرين على ادارة امورهم بانفسهم ، لذلك فهم بحاجة الى وصي يرعى امورهم ويأخذ بيدهم حتى يصبحوا قادرين على ادارة شؤونهم بانفسهم ـ المعرب .

(***) الشيفري ، عبارة عن وحدة ادارية قروية تتالف من مجموعة من الاسر الكبيرة تجمعت حول زعيم من احدى الاسر الاوائل التي استقرت في القرية بل من الأسرة الاولى او حول زعيم ديني ـ المعرب .

العام ١٩٢٢ تم دمج عدد معين من الشيفري في وحدات ادارية أكبر هي القطاعات (حوالي ١٠,٠٠٠ شخص) لها ادارة مماثلة للشيفري . ولم يكن نظام الادارة الذاتية ملائما جدا للادارة الاستعمارية فحسب ، بل يهدف ايضا الى حث الأفارقة على حل كافة مشاكلهم ضمن الاطار القبلي، ويزودهم بمتنفس كاف لرغبتهم المحتملة في المشاركة في الحياة العامة . كما يحمي النظام الاجتماعي التقليدي من التأثيرات الهدامة للتجارة أو المال . والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو فيما إذا كان هؤلاء الزعماء الذين يعينهم الأجنبي قادرين على أن يكونوا شيئا آخر غير أدوات لممارساته التعسفية ، وفيما اذا كانت الأعراف التقليدية متينة بما فيه الكفاية لكي تفرض نفسها على الأفراد الذين يجذبهم بشكل متزايد الشدة نمط حياة آخر (نمط الحياة الغربي) ؟

لقد سار التطور الاقتصادي الذي اثاره البلجيكيون ، منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى ، بشكل معاكس لمفهومهم السكوني للتاريخ . فقد أدى لجوء الشركات الكبرى لاستخدام الأيدي العاملة الافريقية باستمرار الى انتزاع أعداد متزايدة من العمال من بيئتهم . فبعد أن انتزع العمال من قراهم عن طريق التطويع الاجباري ولبضع سنوات فقط ، انتهى الأمر بهم للاقامة الدائمة مع عائلاتهم بالقرب من المناجم والمصانع . فقد كان الاتحاد المنجمي يجند ٣٪ من طاقمه من العمال الجدد سنويا بين ١٩٣٦ ــ ١٩٤٠ ، مقابل ٩٥٪ عام ١٩٢٦ وأدى هذا التوافد ، الذي تزايد كثيرا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، الى نشوء أرباض مكونة من عناصر أفريقية مختلطة ضعفت روابطها مع قبائلها الأصلية . ويشرف زعيم من « المدينة » على إدارة **« مدن » السكان المحليين** هذه ، واحيانا على **المراكز ما فوق التقليدية** ، وهي وحدات أكثر اهمية تماثل بنيتها بنية « الشيفري » تماما .

. وأوصد هذا التنظيم كافة الأبواب أمام إمكان مشاركة الأفارقة في الحياة السياسية . وذلك بسبب رغبة البلجيكيين في البقاء اسيادا في

مستعمراتهم ، والى اعتبارهم الكونغوليين اطفالا صغارا بحاجة الى الوصاية ايضا . لهذا بدا العمل التعسفي لتحسين مستوى الكونغوليين المادي والخلقي ، وتقرير ما هو ملائم لهم ليجعلوا منهم « عمالا أكفاء وشرفاء ، وازواجا طيبين ، وآباء لعائلات مثاليين » عملا مشروعا . وساعد على تحمل هذه المسؤولية ، التي لا تدع للسكان المحليين المجال لاتخاذ المبادرة ، دعائم السيطرة البلجيكية الثلاثة وهي **الدولة وارباب العمل والمبشرون الكاثوليك** . فالدولة تتحمل مسؤولية التعليم (التعليم الابتدائي الأساسي والمهني فحسب) والمناسب لضرورة تزويد الكونغو بالعمال المؤهلين والميكانيكيين وصغار الموظفين . وهذا ما ادى الى كون الكونغو البلجيكية افضل بلد مجهز بالمدارس الابتدائية من اي بلد مستعمر آخر في افريقيا . وبقي القطاع التعليمي زمنا طويلا شبه محتكر من قبل البعثات التبشيرية . وساعدت الدولة ماليا في تمويله . وظل التعليم الثانوي (حتى عام ١٩٥١) والجامعي (حتى عام ١٩٥٣) مغلقين امام الأفارقة باستثناء أولئك الذين نذروا انفسهم للدولة الكنسية .

جدول رقم ٤

اعداد المؤسسات التعليمية (١٩٥٨ ــ ١٩٥٩)

	التعليم الرسمي		التعليم الخاص	
ابتدائي	٤٠٩٠٠	٣ ٪	١٠ر٤٠٦ر٠٠٠	٩٧٪
ثانوي	٦٨٣٠	١٤٪	٣٩ر٥٤٠	٨٦٪
صناعي	٧٥٩٧	٤٢٪	١٠٥٩٧	٥٨٪
عالي	١٩٠	٤٥٪	٢٣٣	٥٥٪

المصدر : بروش

وكان من اختصاص الدولة ايضا السهر على سلامة الأفراد المادية والروحية . وهذا ما عبرت عنه مجموعة من القوانين واللوائح التي تبدأ

بمنع السكان المحليين من تناول الخمر والكحول ، وقراءة المطبوعات أو رؤية العروض السينمائية المخصصة للاوروبيين ، بل تحظير انتقالهم من منطقة لأخرى بدون الحصول على أذن من الادارة . كما كان لرب العمل دوره أيضاً . فقد وجدت الشركات أن من مصلحتها تزويد العامل وعائلته « بالغذاء والملبس وتأمين العنايـة الصحية لهم ، والاهتمام الرعائي لبعثة تبشيرية كاثوليكية مقرونة بنظـام تعليمي للأطفـال »(١) وكانت الشركات تدفع التعويضـات العائلية والصـحية ، والحـوادث والرواتب التقاعدية قبل أن تصبح اجبارية بحكم القانون . بالمقابل كان ارباب العمل يعتبرون انفسهم ملاكاً للعمال . ألم يقل رب عمل أبـوي في كاتنجا : « أنظروا كم نقدم لقطيعنا من الكلأ (!) (نقلا عن فان بيلسن) .

ولم يكن هذا النظام بلا عيوب « فقد كان هدف السياسة الابوية أن تجعل من الافريقي فرداً يعتمد على الاعانة ، مؤمناً ومتقاعداً بدلا من أن تجعل منه رجلا حراً . انها تهتم بالفرد لا بالشخص ... وتحـول الرجل الى نوع من النبات . الا أن الرجال فضلوا في كل زمان الحرية مع البؤس على العبودية الرغيدة » (٢) .

فالتمييز العنصري المتمكن في السلوك بسبب الاختلافات في نمط الحياة ، والذي ينظمه القانون بهدف الاستجابة الى اماني الافـارقة بالحفاظ على مؤسساتهم واعرافهم ، على حد قول الاستعماريين ، أمتد الى كافة مجالات الحياة الاجتماعية ، والمدارس والمساكن والمتاجر وأماكن اللهو . مما أدى الى بناء حاجز بين الاسياد والاتباع من الصعب تجاوزه .

ورغم استعداد الكونغوليين للاعتراف بما هو جيد في النظام الابوي فلم يكن ممكناً بقاؤهم الى ما شاء الله خارج حركة التحرر التي كانـت تحرك الشعوب الافريقية الاخرى .

---

(1) Ruth SLADE, The Belgian Congo, p. 4.

(2) G. MALENDREAU, La Révue nouvelle, fév. 1947, p. 101.

ب ـ التغييرات الداخلية في الكونغو

أدت الحرب العالمية الثانية الى حدوث انطلاقة سريعة في كافة فروع الاقتصاد الكونغولي ، انعشها ، في سنوات ما بعد الحرب ، تنفيذ خطة استثمارات واسعة (خطة العشر سنوات) الذي بدأ عام ١٩٥٠ . كما ان **التطور الاجتماعي** الذي بدأ آنفاً أخذ بالتسارع واضعف بسرعة البنى القبلية . وازداد عدد السكان الحضريين حتى قارب م ن ربع عدد السكان الكلي . فليوبولدفيل التي كان عدد سكانها ٤٠٫٠٠٠ نسمة عام ١٩٣٠ أصبح ١١٠٫٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٥ ، و ٢٥٠٫٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٤ . واستفاد بعض الافارقة من التقدم الاقتصادي . كما أن الطبقة المتوسطة التي تتكون من التجار والصناعيين اليدويين الذين تزايدت أعدادهم بسرعة ، اكتسبت عقلية جديدة . وعانى هؤلاء الرجال الذين كانت لهم علاقات تجارية مستمرة مع الاوروبيين ويشعرون بأنهم ليسوا أدنى منهم من عدم مساواتهم معهم قانونياً . ودلت **رابطة الطبقات المتوسطة الافريقية** التي تأسست عام ١٩٥٤ ، على انهم كانوا على معرفة بأهميتهم ، وبضرورة الدفاع عن مصالحهم وكان هناك « متحضرون » آخرون من خريجي المدارس الاوروبية . ولم يصبح رهباناً كل اولئك الذين حصلوا دراسات تجاوزت المرحلة الابتدائية . فمثلا ج . كازافوبو وكثيرون غيره من الذين اشتغلوا في المصالح الحكومية المختلفة ملوا من ألقابهم كمعاونين في وظائف ثانوية . وبما أن هذه النخبات تركت مجتمع البانتو واكتسبت الثقافة الغربية ، فانها تطلعت الى تجاوز نظام الابوية ، والى أن ترتفع الى مصاف الاوروبيين ، الا انها اصطدمت بعقبة التمييز العنصري . فبعد أن برره الاختلاف في مستوى الثقافة ، أصبح التشريع العنصري لا يطاق ، وأخذ طابعاً عنصرياً بالنسبة للافارقة الذين لا يختلفون عن الاوروبيين في الثقافة ونمط الحيـاة .

كما لامس **تغيير العقلية** عمال الصناعة ايضاً . فبعد أن منحهم الوزير غودينك الحـق النقابي عام ١٩٤٦ . تدرب الكونغوليون على النضـال

الاجتماعي في اتحاد المستخدمين الاوروبيين . وانتسب بعضهم الى اتحاد النقابات المسيحية البلجيكي الذي أصبح له مقر في الكونغو بدءا من عام ١٩٤٦ . وانتسب البعض الآخر الى اتحاد العمل البلجيكي ذي الاتجاه الاشتراكي (١٩٥١) . وكان التطور النقابي بطيئاً جداً (في عام ١٩٥٦ : ٦٩ نقابة و ٨٨٢٩ عضواً) بسبب عداء الادارة وأرباب العمل له ، وبسبب تردد الافارقة في الالتزام عملياً في الصراع الطبقي ، الشيء الجديد بالنسبة لهم . يضاف الى ذلك سعي الحكومة لتوجيه القوى العاملة باتجاه نظام الابوية . فقد انشأت ، منذ عام ١٩٤٦ ، مجالس عمل استشارية على المستوى المحلي والاقليمي ، تقوم على التعاون بين رأس المال والعمل ، ويشرف عليها في القمة المدير أو الحاكم .

وعلى مر السنين ازداد **الاستياء الاجتماعي** في أوساط الكونغوليين . فكما كان يقال لهم : لم يعد يرضيهم تمتعهم بمستوى معيشة أفضل من الهنود أو مصير الاتراك . وكانوا لا يرون الا ابواب المدارس التي تكاد تكون مفتوحة امامهم ، وأن ما يدفع من راتب للمساعد الطبي الافريقي هو ٣٧٫٥٠٠ فرنك في العام وللعامل الصحي الاوروبي (بعد ستة اشهر من الدراسة في انفير Anvers ‏١٣٧٫٠٠٠ فرنك مع أنهما يقومان بالعمل نفسه ، وأن لم يكن باستطاعة العمال الافارقة التصرف بحرية في الرواتب التي يكسبونها .

بالمقارنة مع ما سبق ، كانت **يقظة الوعي السياسي** أقل بطءاً حتى عام ١٩٥٦ على الأقل . ومع ذلك فقد كان لبلدان افريقيا « الانكليزية » و « الفرنسية » تأثيرها . اذا لم يكن الافارقة السود في ليوبولدفيل يجهلون أن رجال برازفيل ، أبناء جلدتهم فيما وراء النهر ، يتمتعون بحق الانتخاب . فكما يقول البلجيكيون :

« كان الكونغوليون قليلي الانجذاب لحقوق المواطنة التي تمارس على الجانب الآخر من النهر . الا انهم يعرفون أن أوضاعهم الاقتصادية أفضل

بكثير منها في افريقيا الاستوائية الفرنسية . ويفضلون وضعهم كثيراً » (نقــلا عن كارتر ، ص ٧٧) .

ومع ذلك فقد ظهرت بعض مظاهر التعبير عن الرأي على مستوى المؤسسات الحكومية المحلية بدءاً من عام ١٩٥٢ . فقد كان المثقفين ، الأعضاء في مجالس القطاعات و « الشيفري » يشتكون من حد النظام لانطلاقة الحياة السياسية الافريقية المستقلة ، ويأملون بانشاء وحدات ادارية أوسع على مستوى « الاقاليم » مشابهة لتلك المتواجدة في رواندة او في بوراندي ، وبانشاء مجلس أعلى يتكون من نواب عن « الشيفري » والقطاعات ، وان تنقل اليه بعض أو كل سلطات المنطقة والقطاع الاداري. وتعتبر هذه الحركة ذات اهمية لانها تفسر قوة التيــارات اللامركزية والفيدرالية التي ظهرت فيما بعد . ولم يرد ذكر المسالة السياسية بشكل مباشر لاول مرة الا في عام ١٩٥٦ فقد نشر أ . ج فان بيلسن ، الاستاذ في جامعة انفير Anvers كتاباً بعنوان **خطة الثلاثين عاماً لتحرير افريقيا البلجيكية** تصور فيه روزنامة لتحرير الكونغو التدريجي . وبعد بضعة أشهر ، كرر الفكرة ذاتها مجموعة من الشباب الكاثوليك الكونغوليين (منهم ج. ايليو) في بيان نشر في مجلة **الوعي الافريقي** بعبارات معتدلة جداً . وجاء في هذا النص أن الهدف النهائي المنشود يتمثل بتشكيل دولة كونغولية تجمع الافارقة والاوروبيين على قدم المساواة ، ومستقلة سياسياً عن بلجيكا ، لكنها ترتبط معها بروابط اقتصادية وعاطفية . على هذا أجاب بيان آخر اكثر خشونة بكثير صــدر عن رابطــة عرقية من الباكونغو تدعى **اباكو** ، فطالب بتحرير الكونغوليين الفوري . هكذا ظهر فجأة وجود عدة تيارات فكرية تؤيد بمجموعها تسريع التقدم السياسي ، نشأت سواء داخل رابطات الصداقة التي تأسست في المدن الكبرى برعاية الحزبين الاشتراكي والليبرالي البلجيكيين ، وكانت هذه الرابطات بمثابة فروع لهما في المستعمرة ، وداخل الرابطات الثقافية الساهرة على التقاليد أو الحفاظ على شخصية القاطعات أو العروق المختلفة . فعلى سبيل المثال كان حلم الاباكو اعادة توحيد الباكونغو من جديد في مملكة

الا أنها لم تتصور التجمعات السياسية الا على المستوى الاقليمي او العرقي .

ج ـ تقلبات السياسة البلجيكية

رغم أن بيانات المثقفين الكونغوليين لم تناقش موضوع السلطة البلجيكية ، ولا أمر وجود البلجيكيين في الكونغو ، فانها تشكل تحذيرا ضد بطء عملية التقدم الاجتماعي .

والواقع اتسمت السياسة البلجيكية حتى ذلك الوقت بعدم ملاءمتها لواقع الاشياء في الكونغو . واستمرت كذلك حتى أزمة حزيران ١٩٥٩ . وذلك بسبب الثقة التي وضعتها كل من بروكسل وليوبولدفيل في **فعالية النظام الابوي** . ففي الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٤ ، قام هذا النظام بوظيفته بلا أدنى تقصير . فكان التناغم تاما بين بروكسل ، التي يتولى الحكم فيها حكومة كاثوليكية ، والكونغو حيث تتعاون تعاوناً وثيقاً القوى الثلاثة ذات النفوذ فيها ، اي الادارة والمبشرون والشركات . وطبق وزير المستعمرات ب . فيني سياسة ابوية « صريحة » وعمل بدعم من المبشرين ، على تطوير الكونغو في الاتجاه الذي رغبت فيه الحكومة ، اي بناء دولة حديثة على النمط الاوروبي ومسيحية . وأعلن النضال ضد الملل المسيحية المحلية (الكابنغلية Kabangalisme المانمانية Matmanisme المناهضة للادارة والكنيسة بآن معاً ، وضد الزعماء التقليديين المشتبه بتعاطفهم مع الوثنية او المؤيدين لتعدد الزوجات . اما في الميدان الاجتماعي فقد عارضت الحكومة التمييز العنصري ، ورغبت في دمج السكان الافارقة والاوروبيين الذين كان شعارهم « بلا نخبات بلا مشاكل » .

وكانت التدابير التي اتخذها فيني حذرة الى أقصى الحدود . فقد قام بفتح ابواب المدارس المخصصة للاوروبين امام الآسيويين والخلاسيين عام ١٩٤٨ ، وأمام السود الافارقة عام ١٩٥٠ شريطة ان

يتمتعوا بمؤهلات ووضع عائلي مادي وخلقي مناسب (في عام ١٩٥٣ بلغ عدد الاطفال الذين دخلوا الى هذه المدارس ٢١ طفلا فقط) . وقبل عدد ضئيل من الافارقة السود في معهد الرهبان الاوروبيين في اوزومبوا ، وفي جامعة لوفان (وتخرج منها أو حامل دبلوم أفريقي عام ١٩٥٦) . كما استؤنف تسجيل السكان المحليين المعترف بهم رسميا بأنهم « متحضرون » في السجلات الرسمية من جديد ، ومنحوا الوضع القانوني نفسه الذي كان يتمتع به الاوروبيون ، بدون أن يكون لهم الوضع الاجتماعي والاقتصادي ذاته . فلم يسمح لهؤلاء « المتحضرين » بتبوؤ المراكز العليا في المصالح المدنية الا في القليل النادر . الا أنه جرى تجميد العديد من المشاريع الاصلاحية (وضع المدن القانوني ، الانتخابات المدنية) التي أعدها الوزير بسبب المعارضة التي لاقتها في الكونغو وفي بلجيكا داخل حزبه نفسه . وطبقت ادارة ليوبولدفيل القرارات المتخذة بدون أي حماس بسبب التخوف الكبير الذي يوحيه اي تقدم اجتماعي للافارقة .

وفي الفترة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٨ ، كانت حكومة بروكسل بين يدي تحالف اشتراكي ليبرالي . وكان من المعروف جيدا أن رجال البعثات التبشيرية ، والقسم الاكبر من ارباب العمل والصحافة بكاملها ، والغالبية العظمى من الموظفين وبعض القضاة في الكونغو يدعمون المسيحيين ــ الاشتراكيين . لذلك فقد كانوا يشكون في نوايا الحكومة الجديدة . ألم يلجأ حزبا الاغلبية البرلمانية الى نقل الصراعات الميتروبولية الى المستعمرة ؟ ألم يقم الاشتراكيون الذين أسسوا آنفا نقابات في الكونغو لمنافسة النقابات المسيحية بادخال « تقليد صراع الطبقات » الضار بالمصالح البلجيكية ؟ وشنت حملة معادية خصوصا لوزير المستعمرات الليبرالي آ. بويسيرة الذي اراد بث روح جديدة في التعليم الرسمي بتأسيس شبكة واسعة من المدارس الابتدائية الرسمية الملحدة المخصصة للافارقة السود (المدارس الثانوية) دون المساس بالتعليم الخاص . وفائدة هذا القرار الذي التمسه الافارقة أمر لا جدال فيه على الاقل

تدفع بعض المدارس القائمة لتحسين نوعية التعليم فيها . الا أن المبشرين اعتبروا ذلك تدخلا مرفوضا في مجال نشاطهم . مما ادى الى قيام نزاع بينهم وبين الوزير ، ولم يتم تهدئة هذا النزاع الا جزئيا عن طريق تسوية (معاهدة بويسيرة ـ موريمان) تمت بعد عدة شهور . واستمرت حملة النقد ضد بويسيرة ، فوجه اليه اللوم على تخصيص القسم الاكبر من المال للمدارس الرسمية في المدن على حساب مدارس القرى التي يشرف عليها المبشرون ، وانشاء جامعة في اليزابتفيل بنفقات باهظة في حين انه يوجد جامعة اخرى اسسها المبشرون عام ١٩٥٦ في كيمونيز (جامعة لوفانيم) ، والسماح بدخول السود اليها . وفي العام التالي، عندما عزم الوزير على انشاء مدارس للادارة المدنية لاعداد الشباب الافارقة (وليس ابناء الزعماء التقليديين فقط) للوظائف الادارية ، اثار ايضاً احتجاجات الهيئة المترابتية الاكليركية العنيفة ، دعمتها الصحافة البلجيكية (بلجيكا الحرة تحدثت عن Fuchershuilen على النمط النازي) ضد « نزع ملكية المدارس التبشيرية » . واضطر الوزير للتراجع لاسباب تتعلق بالاغلبية الحكومية. وقد رأى ج. بروسن في هذه القضية خطأ فادحا ارتكبه البلجيكيون وسببا لنشوء العداء لدى الافارقة تجاه المبشرين خلال السنوات التالية .

ومهما يكن الامر ، فقد قضي على الوفاق بين الكنيسة والحكومة . ويمكن للمرء التساؤل فيما اذا سعى المبشرون الى الابتعاد عن الادارة والانفصال عن السياسة الاستعمارية لكي يحافظوا على نفوذهم انسجاما مع توجهات السياسية البابوية أمام تصعيد الحركات الوطنية الافريقية . والواقع أن ذلك يبدو منسجما مع تصريح الاساقفة الكونغوليين (حزيران ١٩٥٦) الذي ورد فيه ما يلي :

. . . . . .

« يجب على كافة سكان الكونغو التعاون بشكل فعال من اجل الصالح العام . ولهم الحق اذن بمشاركة فعالة في ادارة الشؤون العامة. وعلى الدولة الوطنية احترام هذا الحق والمساعدة على ممارسته عن

طريق تربية سياسية تدريجية . كما يجب اطلاع الشعوب المحلية على مسؤولياتها المعقدة والعمل لكي تصبح قادرة على تحمل هذهالمسؤوليات بنفسها . وليس من حق الكنيسة اختيار طريق معينة يمكن أن تقود الى تحرير شعب ما »(٣) .

واعتبرت فئة من الادارة الاستعمارية فك هذا التحالف بين الكنيسة وبينها بمثابة « طعنة خنجر في الظهر » .

ومع ذلك يبدو أن الحكومة عزمت على انهاء حالة الجمود . فقد اكد الملك بودوان ، في عدة مناسبات خلال الزيارة التي قام بها الى الكونغو في حزيران ١٩٥٥ ، على ان المشكلة الحقيقية تتمثل في جمع العرقين (الابيض والاسود) في دولة واحدة . وصرح لدى عودته الى بلجيكا بما يلي :

« أريد التأكيد على ان واقع المشكلة الاساسية التي تطرح اليوم في الكونغو هي مشكلة العلاقات الانسانية بين البيض والسود . ان تزويد البلد بالتجهيزات ، ومنحها تدريبا اجتماعيا حكيما ، وتحسين مستوى معيشة سكانها ليس بكاف . ومن الضروري أن يعرف البيض والسود كيف يظهروا تفاهما متبادلا خلال علاقاتهم اليومية . عندها تأتي اللحظة (التي لا يمكن تحديد تاريخها) التي نمنح فيها اقاليمنا الافريقيةوضعا (قانونيا) يشكل ضمانا لسعادة الجميع ، ولاستمرار مجتمع بلجيكي - كونغولي حقيقي يضمن لكل فرد أسود كان أم أبيض نصيبه المشروع في حكومة البلد على حسب قدراته ومؤهلاته . لكن قبل ان نحقق ذلك لايزال هنالك الكثير مما يجب علينا عمله . » .

هذه الفكرة التي شرحها بحضور الكونغوليين جعلته يستقبل استقبال المحررين ، وبعثت آمالا عظاما بين مستمعيه . وبعد بضعة

(٣) نقلا عن R. SLADE, p. 33.

اسابيع أوضح الحاكم العام بيتيون أن السياسة البلجيكية ستكون سياسة لاتحاد السكان البلجيكيين ـ الكونغوليين في مجتمع أصيل .

ووافق المثقفون الافارقة على هذا البرنامج الا أنهم أشاروا الى عدم توضيح مفهوم « الاتحاد » على الاطلاق ، وأن تحقيقه في مستقبل غير معلوم مرفوض . كما لاحظوا أن زيارة الملك لم تؤد الى أي تغيير في موقف الاوروبيين تجاه الافارقة ، بل أكثر من ذلك ، أن هؤلاء الاوروبيين سواء أكانوا مستوطنيين أم موظفين عارضوا بانتظام الاصلاحات التي أقرها الوزير بويسيرة زاعمين أن هذا الوزير يريد تسييس المشاكل الكونغولية .

ولم تكن هذه **الاصلاحات** التي تنضوي في نطاق التقدم المتوقع ، اصلاحات ثورية . فقد أدخل في مجلس الحكومة ومجالس المقاطعات أعضاء أفارقة اختارتهم السلطة من بين المرشحين الذين قدمتهم المؤسسات المهنية أو النقابية . وألحق بهذه المجالس « أعيان » تم تسميتهم من غير ترشيح على الاطلاق . وكان لهذه المجالس دور استشاري فقط . أما **التنظيم القانوني للمدن** ، فقد قسم الأرباض الكبرى الى بلديات حضرية يديرها عمدة بالتعيين ، ومجلس بلدي منتخب بانتخاب عام . وتشكلت المدينة من اتحاد البلديات (من ١٢ بلدية في لبوبولدفيل) . الا أن هذا التنظيم لم يطبق الا في ثلاثة أرباض فقط ـ ليوبولدفيل ، وستانلي فيل، وجادوفيل ـ على سبيل التجربة . وبدا هذا التنظيم الجديد في نظر الاوروبيين تنظيما جزئيا جدا . وأساؤوا استقبال مشروع توحيد المصالح المدنية ، ونظموا مظاهرة معادية لوزير المستعمرات في اليزابيت فيل (٢٢ شباط ١٩٥٨) لابداء معارضتهم لهذا التنظيم الذي يكرس مبدأ «نفس الراتب لنفس العمل» .

الا أن غموض هذا المبدأ الحكومي وعدم كفايته ، والنزاع العلني بين الوزير والحاكم العام والموظفين الاداريين ، ورفض غالبية الاوروبيين

الواضح للتخلي عن الممارسات العنصرية ، أمور برهنت للأفارقة على ان صيغتي « الكومونوتة » و « الاتحاد » اللتين تكرر ذكرهما باستمرار لا تنسجمان مع الارادة الحقيقية للتحرر . ومن غير أن يفقدوا الثقة في الحكومة ، اعتقدوا أن من الضروري اشعارها بقوة تطلعات الكونغوليين .

وشكلت الانتخابات البلدية الاولى (كانون الاول ١٩٥٧) انتصارا لـ ج. كازافوبو وحزبه الاباكو (١٣٣ مقعدا من أصل ١٧٠) . وبعد تعيينه عمدة مع ستة افارقة آخرين من أصدقائه ، أصر على منح هذا المنصب مضمونا حقيقيا وسياسيا . فاتخذ خطابه الاول هيئة اعلان . فبعد أن طالب بتوحيد التعليم والادارة ، وبالحريات الديموقراطية ، صرح بأن :

« حكومة هذا البلد ليست أداة لقمع السكان المحليين ، انما عبارة عن حكومة مساعدة وضعتها بلجيكا ، البلد الصديق ، تحت تصرفنا لتساعدنا في ادارة شؤوننا وفقا للاتفاقات الدولية .

« ولن تقوم الديموقراطية في هذا البلد ، الا عندما نحصل على الحكم الذاتي والاستقلال الداخلي فقط . ولا يمكن للمرء الحديث عن الديموقراطية في مكان يوجد فيه مديرون معينون عوضا عن المديرين الذين ينتخبهم الشعب ... ولطالما لا يوجد اقتراع عام ، فلا يمكن أن تكون هنالك ديموقراطية . لقد قمنا باول خطوة .. واننا نطالب بحق الانتخابات العامة والاستقلال الداخلي ... »(٤) .

عندئذ تطور المناخ السياسي في الكونغو بسرعة مذهلة . فبعد أن أصبح الحاكم العام بيتيون وزير الكونغو ورواندا ــ أورندي (التسمية

(٤) نقلا عن Carter, p. 78.

الجديدة لوزارة المستعمرات بعد الانتخابات العامة في بلجيكا) ، أعلن عن تبني سياسة « تحريرية » (آذار ١٩٥٨) ، إما لانه لم يكن هناك خطة واضحة ، او لكسب الوقت . واكتفى بتعين فريق عمل لاعداد هذه السياسة .

٢ - استقلال الكونغو :

آ - تصاعد الازمة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ :

تصاعد هياج الافكار بشكل مستمر طيلة عام ١٩٥٨ . وخلق الوضع الاقتصادي مناخا ملائما لذلك . فقد كان للركود الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٥٤ نتائج حساسة جدا على نظام يلعب الجانب الاقتصادي فيه دورا اساسيا في راي البلجيكيين . ولم يعد الكثيرون من بين عشرات الالوف من الافارقة الذين جذبهم الصناعيون الى ليوبولدفيل فترة الازدهار الاقتصادي ، والذين لم يتوقف تدفقهم اليها بعد ذلك ، يجدون عملا . وسرح الآلاف منهم من عملهم . وكان رجال الاعمال ضد دفع « اي تعويض عن البطالة التي كانوا المسؤولين الاوائل عنها . وطالبوا باجراءات طرد حازمة نحو الارياف »(٥) . أمام هذا الوضع ، بدا النظام الابوي غير عملي ، واظهر تناقضا حادا بين مصالح الشركات الخاصة الإقتصادية القصيرة المدى واهتمامات الادارة والمبشرين الاجتماعية والثقافية بعيدة المدى . فبعد أن فقد الراسماليون الثقة في المستعمرة، توقفوا عن توظيف أموالهم فيها ، ونقلوا ودائعهم المصرفية وأثمان صادراتهم الى بلجيكا .

وبعد أن تخلى الاوروبيون عمليا عن النظام الأبوي ، استنكره الكونغوليون كليا ايضا بمناسبة الانتخابات البلدية التي جرت في كانون الاول . وأصبح من الضروري اعادة النظر في النظام كله . الا أن

---

(٥) Esprit, mars 1959, p. 497.

الحكومة البلجيكية لم تبد اية عجلة في الوقت الـذي كان التحرر من الاستعمار في البلدان الافريقية المجاورة يسير بشكل متسارع . فقـد حصلت غانا على استقلالها عام ١٩٥٧ . وخلال صيف عام ١٩٥٨ زار الجنرال ديغول عواصم بلدان ما وراء البحار ووعد بقيام علاقات جديدة بينها وبين الميتروبول . وكان لجملته المشهورة التي وردت في خطابه في داكار ، « أنتم تريدون الاستقلال ؟ خذوه اذن » وقعا عظيما على مثقفي الكونغو البلجيكي ، في حين انها اذهلت الموظفين الرسميين في ليوبولدفيل وحكومة بروكســـل .

وحصل غليان غريب بين الجماهير الجاهلة سياسيا . ونمـت الاحزاب والتجمعات الكونغولية بســرعة مذهلة بزعامة المثقفين غالبا الذين هجروا ، قبل بضعة أسابيع ، الأحزاب الأوروبية بسبب تشبعها الشديد بالافكار المسبقة أو عجزها عن كسب الجماهير المحلية . وفي حين أن تجمع الاباكو ، الرابطة القبلية ، مال الى التحول الى حزب فيدرالي حقيقي وطالب بالاستقلال الفوري وبلا شروط وبدون الاهتمام بتحديد أطر ومؤسسات الدولة الجديدة (تشرين الاول) وبسحب القوات العسـكرية البلجيكية ، وإجـراء انتخابات عامة ، وبحكومة كونغولية تتمتع بالسلطة الحقيقية (تشرين الثاني) ، فان الحزبين الآخرين القائمين في ليوبولدفيل وهما **حزب الاتحاد التقدمي الكونغـولي** بزعامة مفيسا ـ كامو ، **والحركة الوطنية الكونغولية** كانا أقل نفوذا ، لانهما اكثر حداثة ، إلا انهما اكثر نضجا . فـزعيم الحركة الوطنية **باتريس لومومبا** ، كان لفترة طويلة من انصار قيام دولة بلجيكية ـ كونغولية (مذكرته : **هل الكونغو ارض المستقبل مهددة ؟** لعام ١٩٥٧ ، ٣٠٠ صفحة خصصها لتمجيد الصداقة بين الشعبين) . فمع أنه طالب بالاستقلال وبالحريات الأساسية ، فقد اكد على ضرورة قيام تعاون متفاوض عليه مع بلجيكا ، وعلى العمل الذي ينبغي القيام به ضمن النظام وبلا عنف ، وتربية الجماهير السياسية ، وتكوين النخبات السريع . وضمت هذه الحركة شخصيات متنوعة ، نقابية (نجالولا من **الوجود**

الافريقي) ، ومسيحية (ايليو من حركة الوعي الافريقي) واشتراكية (ادولا) وليبرالية (لينجو) ، الخ ... وكان الحزب الوحيد الوحدوي حقا الذي سعى الى إنشاء فروع له في كافة مقاطعات الكونغو .

كما نشأت احزاب كثيرة في نهاية عام ١٩٥٨ وبداية العام التالي ، إلا انها اقتصرت في الغالب على بضع مئات من الاعضاء المكتتبين . وذلك لكونها حصيلة طموحات شخصية متنافسة ، وإقليميات منطقية أو عرقية اكثر من كونها حصيلة اختلافات مذهبية . وذلك لأنه لا يمكن استخلاص اية عقيدة مذهبية من بيانات هذه الاحزاب ، أو اي برنامج باستثناء الحصول على استقلال الكونغو الفوري .

اما الادارة فلم تحظر هذه الاحزاب أو تسمح بها رغم ان غالبيتها لم تخضع لأنظمة قانونية ، وإنما املت بالاستفادة من انقساماتها لكي تبقى هي الحكم الأعلى ، إلا انها بهذا الشكل قبلت عن تصميم بخطر انقسام الكونغو .

واصبح هذا الخطر فعليا بعد تعدد الحركات والاحزاب ذات الطابع الاقليمي أو المحلي وانقسامها ، وبسبب المعنى السحري الذي يعطيه الكونغوليون لكلمة « استقلال » أي السكن في منازل الاوروبيين وقيادة سياراتهم والحصول على رواتب عالية . واذا لم يحمل الاستقلال لهم كل ذلك سيلجأ اكثرهم حماسا الى العنف أو يطالبوا بالعودة الى انماط الحياة المتوارثة عن الأجداد . ولما كان مناضلو الحركة الوطنية الكونغولية يعرفون ذلك جيدا ، فقد اكدوا ضرورة بناء الوحدة . واعترفوا ، بعد حضورهم مؤتمر اكرا (كانون الأول ١٩٥٨) ، وعقدهم لصداقات مع الوفود الأخرى المشاركة فيه ، واكتشافهم للتيار العام المناهض للاستعمار ، اعترفوا بأن على الكونغو الا تبدد مكاسبها الاقتصادية في المغامرات ، وإنما عليها القبول بقيام تعاون واسع مع بلجيكا . إلا أن الادارة الواثقة من سلطتها ، والعاجزة عن تجاوز مفاهيمها الأبوية والتغلب على جمودها ، لم تنتهز هذه الفرصة . لأن الاوساط البلجيكية ثابرت

على اعتقادها بأن المثقفين الافارقـة « الذين نجحوا في تمثـل مبـادىء الحضارة الغربية بدرجات متفاوتة يشكلون بالضرورة مفاوضين مقبولين، إنما حول أمور محدودة »(٦) .

وفي ٤ كانون الثاني ١٩٥٩ ، كان من المفروض عقد اجتماع لحزب الاباكو في كالومو (ضاحية يقطنها السكان المحليون في ليوبو'وفيل) لسماع تقرير حول رحلة بعض زعمائه إلى بلجيكا واكرا . إلا أن الادارة الاستعمارية حظرت عقدهذا المؤتمر . وقام بعض المتظاهرين، الذين لم يكونوا على علم بهذا الحظر، وتجمعوا حول صرخة : «استقلال !». ولما لم يفلح البوليس بتفريقهم ، وضاع بينهم ، انسحب . وقام الجمهور ، الذي تزايدت اعداده باستمرار ، بالهجوم ، خلال اليوم كله واليوم التالي ، على المتاجر والمراكز الاجتماعية والبعثات التبشيرية والمدارس أي « على كل ما يحمل بصمة الرجل الابيض » . ومنذ الساعات الأولى فشلت جهود الزعماء السياسيين الهادفة الى تهدئة الفتنة . وبعد أن اكتفت قوات البوليس بحماية المدينة الاوروبية ، بسبب عدم كفايتها العددية ، قامت باحتلال المواقع الاستراتيجية في المدينة الوطنية خلال يوم ٥ ؛ وأجرت عمليات « تنظيف » فيها ، وفي ٦ منه انتهى كل شيء . وكانت النتيجة سقوط اكثر من مائة قتيل جميعهم من الأفارقة ، وعدة مئات من الجرحى المصابين بجروح خطيرة منهم ١٧ من الأوروبيين . .

والقت السلطات الاستعمارية مسؤولية الاضطرابات على عاتق مجموعة صغيرة من « الأغبياء » و « العاطلين عن العمل » . وأضاف المراقبون الثاقبو النظر ان التمييز العنصري السائد في المكاتب والمتاجر ، والتباين في الأجور والرواتب بسبب لون البشرة ، ونقص الأماكن في المدارس ما بعد الابتدائية والتقنية ، وخمول الادارة عوامل كافيـة لتفسير مثل هذه الاضطرابات . ومع ذلك تم حل حزب الاباكو واعتقل زعماؤه (ومنهم كازافوبو) رغم عدم وجود أي مستمسك ضدهم .

(6) Colloque de l'Institut belge de Sciences politiques, cité par MARRES et DEVOS, p. 53.

ب ـ تصريح ١٣ كانون الثاني ونتائجه :

دفعت خطورة الوضع الحكومة البلجيكية الى الخروج من صمتها ، وتبني السياسة التقدمية التي أوصى بها فريق العمل الذي شكله بيتيون ، واخذ بها وزير الكونغو الجديد فان هيميلريجك . وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٥٩ ، وجه الملك بودوان نداء عبر الاذاعة لفظ فيه كلمة « استقلال » . وفي تصريح متمم التزمت الحكومة بانشاء البنى اللازمة لانجاز الاستقلال تدريجيا وهي :

١ ـ انتخاب مستشاري البلديات والاقاليم عام ١٩٥٩ باقتراع عام، ومستشاري الاقاليم بالاقتراع المحدود عام ١٩٦٠ ، والمستشارين العامين « لاحقا » .

٢ ـ تحويل مجلس الحكومة والمجلس الاستعماري الى مجلسين تشريعيين (مجلس للنواب وآخر للشيوخ) تدريجيا .

٣ ـ ضمان الحريات الأساسية واختفاء آثار التمييز العنصري كلها من النصوص والممارسة ، ومتابعة الاصلاحات (القضاء ، النظام العقاري ، التعليم) من قبل الموظفين القائمين على الامور في المستعمرة .

٤ ـ تتخلى بلجيكا عن مسؤولياتها « عندما تصبح المؤسسات الكونغولية قادرة على حماية النظام واستمراره واحترام الالتزامات العامة والخاصة وحماية الأشخاص والممتلكات » .

الا انه لم يحدد الفترة الانتقالية التي يتم نقل السلطات الى الكونغولية في نهايتها .

استقبل اوروبيو الكونغو هذه الاحكام باشكال متباينة . ولئن قدر بعض المستوطنين حكمة فحواها ، فان البعض الاخر استولى عليهم الذعر لانهم لم يجدوا فيها اية ضمانة حول مستقبلهم وتوظيفاتهم المالية

فتسارعت هجرة الاموال السائلة الهائلة ، حتى أن البعض (أولئك الذين اثارهم مثال الجزائر) حاول تشكيل « لجان سلام عام » . أما أوساط رجال الاعمال ، فقد قبلت بها غير عابئة بالنظام السياسي شريطة الحفاظ على النظام ، واحترام الممتلكات ، وتوفر الشروط الطبيعية لارباح الشركات (تصريح غرفة التجارة في ستانلي فيل) .

ووافقت عليها جميع الاحزاب السياسية (باستثناء حزب الاباكو المحلول) التي اسعدها الوعد بالاستقلال . الا أن هذا لا يعني أنها قبلت بكافة بنود الخطة البلجيكية ، وعلى الاخص بالقيود والتدرج على طريق الاستقلال المنصوص عليها . فقد كان المتطرفون يريدون الاستقلال الفوري ، وعلى اهبة الاستعداد لانتزاعه بالقيام بـ « ٤ كانون الثاني » آخر من جديد . أما الاغلبية ، فقد شاركت لومومبا رأيه بأن التصريح يحتوي على دليل مقبول على عزم الادارة البلجيكية على السير بالبلد نحو الاستقلال . وانه يكفي طلب متابعة ذلك بشكل متسارع . فبما أن المجالس المنتخبة ستكون قائمة في عام ١٩٦٠ ، فلا شيء يمنع المطالبة بأن يكون اعلان الاستقلال في الاول من كانون الثاني ١٩٦١ . الا ان الحركة الوطنية الكونغولية المتخوفة من أن تؤدي مجالس الاقاليم الى خلق اقليميات لم تكن راغبة بتأخير الحصول على الاستقلال حتى تترسخ العاطفة الوطنية في نطاق البلد بكامله لكن صعب عليها اتخاذ مثل هذا الموقف الحكيم أمام المزايدات العنيفة القائمة .

وكان زعماء حزب اباكو ، أنصار قيام كونغو فيدرالية والمهتمين بعدم ضياع نفوذهم ، أقل تحفظا . فقد قام سجناء بروكسل الثلاث كازافوبو ، وكانزا ونزورا) الذين نقلوا اليها بامر مس هيميلريجيك ويتمتعون فيها بحرية تحرك كبيرة ـ بتحرير تصريح في ١٦ آذار ١٩٥٩ جاء فيه : « بناء على وعد جلالة ملك البلجيكيين القطعي بمنحنا الاستقلال ... فاننا نقبل ببحث كيفية تطبيق السياسة الجديدة في الزمان والمكان المحددين . هكذا سموا بانفسهم الى مرتبة ممثلي الكونغو

مشترطين كمبدأ . أن تقوم حكومة كونغولية تمثل جميع الاجناس بالاشراف على انشاء المؤسسات الجديدة بعد حصولها على الاعتراف بالاستقلال بلا شروط . وان بالامكان ان ترى هذه الحكومة النور في آذار ١٩٦٠ . كما أن تخوف لومومبا من تفوق الزعماء الآخرين عليه اضطره لتقريب مواقفه من مواقف كازا فوبو .

وربك موقف الوطنيين هذا البلجيكيين لانه تجاوز كثيرا أبعاد خطتهم . وقادتهم الرغبة بعدم خرق المراحل ، والانجرار الى تحديد روزنامة لنقل السلطات الى تشديد موقفهم . وهذا ما كشف عنه تصريح هيميلريجيك حين قال : « جاء وقت الحزم ، لذلك فنحن لا نقبل بأي انحراف عن التصريح الحكومي » . فكان رد الاحزاب الوطنية على ذلك فوريا . فقد قامت بنشر الاضطراب . ورفضت اي حوار مع البلجيكيين واعلنت بانها ستقاطع انتخابات كانون الاول .

ج ـ المائدة المستديرة والاستقلال « كانون الثاني ـ حزيران ١٩٦٠ »

منذئذ تسارع تدهور الاوضاع بسبب الفتن المتنظمة (في ستانلي فيل حيث اعتقل لومومبا) ، والصراعات القبلية (كاساي) ، وانتشار العصيان المدني ، ورفض دفع الضريبة (الكونغو السفلى) . وانهارت السلطة في كل مكان تقريبا . مما اضطر الحاكم العام شولير الى الالحاح على الوزارة لوضع روزنامة للتحرير ، ومنح وعد بتشكيل حكومة في نيسان ١٩٦٠ ، والا فسيضيع كل حظ باقامة « كومونوته » مشتركة بلجيكية ـ كونغولية ، وسيكون هناك احتمال لقيام الصراع في الاقاليم المختلفة ـ الا ان غالبية الوزراء في بروكسل كانت راغبة بالتمسك بما ورد في تصريح الملك في كانون الثاني . لذلك قام هيميلريجيك ، الذي اعتبر ان المماطلة اضحت مضرة ، في حين ان الراي العام يعارض استخدام القوة ، بتقديم استقالته .

وفي تشرين الاول تطورت مواقف بروكسل . فقد صرح الوزير الجديد دي شريجفر بما يلي :

« رغم وجود نظرات واضحة بما فيه الكفاية لدى الحكومة حول تطور الكونغو السياسي ، فان بلجيكا لا تنوي فرض صيغ جاهزة ، وانما ترغب بأن تحصل الكونغو على استقلالها بطرق تقبل بها الغالبية العظمى من سكانها ، من غير أن تفرط بالمسؤولية العليا تجاه الشعوب الكونغولية حتى تصل الى قمة تقدمها ..... »

ولكي يتم تحديد هذه الطريق ، عقدت الحكومة مؤتمر **المائدة المستديرة** في بروكسل، شارك فيه ممثلون عن الاربعة عشر حزبا كونغوليا ولم يكن الجانب البلجيكي يفكر بالغاء الفترة الانتقالية ، وانما بتقصير مدتها ، لاعتقاده بأن تطلعات الكونغوليين الاقليمية ستساعد على الوصول الى ذلك . الا أن الوفود الكونغولية تعهدت في ١٩ كانون الثاني بتوحيد جهودها بهدف حصول الكونغو على الاستقلال فورا . وبما أن الانضمام الى هذه **الجبهة المشتركة** كان جماعيا ، فانه بامكان اي حزب أن يعرض نفسه للخطر في فترة انتخابية بقبوله لفترات زمنية يرفضها خصومه .

ومنذ البداية (افتتحت الجلسة الأولى في ٢٠ كانون الثاني) قاد الافارقة اللعبة . فبعد أن عرضت الحكومة البلجيكية وجهات نظرها حول توسيع مضمون الاستقلال تدريجيا كلما بدت الكونغو قادرة على ادارة الميادين المحتفظ بها مبدئيا، صرح كازافوبو وسط جلسات صاخبة قائلا : « تعتقدون انكم تمنحوننا الاستقلال التام ، لكن الاستقلال أصبح الآن حقا مكتسبا . إن ماتريده نحن هو الضمانات » . ثم طالبت الوفود بالاجماع بالغاء الميثاق الاستعماري لعام ١٩٠٨ فورا ، وتشكيل حكومة كونغولية بعد الانتخابات مباشرة ، متناسية بذلك كافة الصيغ القانونية التي عرضت عليها . ولما لم يحصل كازافوبو على الموافقة على ما طلبه ، فقد ترك المؤتمر بشكل مسرحي (جلسة ٢٥ كانون الثاني) . أما لومومبا الذي أطلق سراحه لكي يتمكن من حضور المؤتمر ، فطالب بأن يكون الاستقلال في الأول من حزيران ١٩٦٠ . أمام هذا الاجماع ، قررت الحكومة البلجيكية « منح كافة مقاليد الحكم » (هـ. رولان) الى الدولة الكونغولية في التاريخ المذكور .

واقر **القانون الاساسي** ، الذي تبناه البرلمان البلجيكي ، وصدر في مايس ، باستقلال الكونغو اعتباراً من الثلاثين من حزيران . وصدق البرلمان المعاهدة التي عقدت بين البلجيكيين والافارقة الخاصة بمنح الكونغو دستور دولة متحدة ، وسلطة مركزية قوية ، ومجلسا تشريعيا ، ومجالس اقليمية تتمتع بسلطات محدودة ، على ان تجري انتخابات مجلس النواب ومجالس الأقاليم ومجلس الشيوخ قبل الثلاثين من حزيران .

وظهرت الانقسامات في صفوف الكونغوليين ، قبل أن يتم نقل السلطات ، وتحولت سريعا الى صراعات دموية . هكذا ذهب الملك بودوان الى ليوبولدفيل في ٣٠ حزيران ١٩٦٠ ليعلن الاستقلال في مناخ سياسي مضطرب الى أقصى الحدود . صحيح أن الكونغو أصبح لها رئيس دولة (كازافوبو) ، ورئيس وزراء (لومومبا) ، إلا أن القوى النابذة كانت نشطة .

وبعد عامين ، اي في الأول من تموز ١٩٦٢ ، انتهت الوصاية البلجيكية على رواندة ـ اوراندي طبقا لقرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة . وحصل هذان البلدان على السيادة الدولية . واصبحا دولة رواندة (وعاصمتها كيجالي) ودولة بوراندي (وعاصمتها أوزامبورا) .

* * *

الفصل الحادي عشر

المحميات الفرنسية في شمال افريقيا من الحركة الوطنية الى الاستقلال

ابتكر الباب السابع من دستور عام ١٩٤٦ فئة الدول الاتحادية Etats associés من أجل الهند الصينية خاصة . ومنح محميات شمال افريقيا ، التي احتفظت بشخصيتها السياسية وفقاً لمعاهدات الحماية التي وقعتها فرنسا وفقاً للقانون الدولي ، منحها حق الانضمام الى هذه الفئة . إلا أن تونس والمغرب بقيتا على هامش الاتحاد الفرنسي لأنهما لم تحاولا كما لم تحاول الميتروبول تحويل المعاهدات الأساسية الى معاهدات اتحادية وكان لهذا التحفظ أسبابه الواضحة ، ذلك أن :

تحول المحميات الى دول اتحادية يعني تخلي هذه المحميات عن وضع انتقالي مصيره ، من حيث المبدأ ، الزوال عندما تصل شعوبها الى درجة معينة من التقدم (فكما قال الماريشال جوان في ٢٠ آب ١٩٤٥ : « إنه لمن الحماقة الاعتقاد بأن الحماية ليس لها نهاية إطلاقاً ») ، والدخول في تنظيم دائم لا ينص على التقدم على طريق التحرر . هكذا إذن قد يكون الوضع القانوني الجديد عقبة أمام إنجاز خطة الوطنيين الرامية ، في مرحلتها الأولى ، الى استعادة الحكم الذاتي الداخلي ، وذلك بالعودة الى تطبيق المعاهدات حصراً ، وتحويل معاهدات الحماية ، فيما بعد ، الى تحالف دول قائم على المساواة بين أعضائه .

اما فرنسا فقـد سعت من جهتها للحـد من نتائج تطبيق النص الدستوري على المحميات والحفاظ على الوضع الراهن فيها . فلم تطلب منها اية مشاركة في المجلس الاعلى او برلمان الاتحاد الفرنسي . فقد بدا لها أن من الأفضل ترك هذا الجزء من الامبراطورية خارج البناء السياسي المزمع إنشاؤه لكي لا يثير تعديل العلاقات السياسية (في المحميات) زوبعة من المطالب كان من السهل توقعها . كما بدا للرأي العام الفرنسي أن الحفاظ على السيطرة الاستعمارية امر طبيعي لأن تونس والمغرب (وكذلك الجزائر) لا تشكل في نظره سوى امتداد للميتروبول فيما وراء البحـر الأبيض المتوسط . ويقيم الفرنسيون فيهما بأعـداد كبيرة ، ويسيطرون على فروع الحياة الاقتصادية الرئيسية هناك . وبما أنهم ارتبطوا بهذين البلدين ، وساهموا بتغييرهما وتحديثهما ، فقد أصبحا بلديهما . لهذا كانوا يعارضون اي تطور لصالح الحكـم الذاتي المحلي خوفاً من حرمانهم ، مع الوضع القانوني الجديد ، من كل نفوذ سياسي وتحولهم الى اقلية أجنبية مسيطر عليها . وبدا لهم أنه يجب الحفاظ علـى التكافؤ بـين الفئة الفرنسية والفئة الوطنيـة داخـل المجالس الاستشارية (المجلس الأعلى التونسي مثلا) وفي المجالس التمثيلية المحتمل إنشاؤها ، بشكل يضمن للأوروبيين المشاركة في الإدارة والسيادة في جميع الأحوال . ويملك المجتمع الفرنسي في هذين البلدين وسائل ضغط قوية تمكنه من تحقيق هذا الهدف . فبالإضافة الى العديد من جمعيات الدفاع القائمة على المستوى المحلي والتي كان لها تأثير فعال على إدارة المحمية ، كان له من يناصره في باريز في الصحافة والبرلمان وفي مكاتب الوزارات ومجالس الحكومة .

واعقبت سنوات الجمود النسبي (حتى عام ١٩٥٩) فترة ازمـة كانت سياسة الحكومـات الفرنسية خلالهـا متارجحـة وعاجزة عن الاستقرار بسبب وقوعهـا بين تياري الحركة الوطنيـة والتجمعات الفرنسية المتعارضين . ولئن كانت الخطب الرسمية توحي إحياناً بالأمل

في قيام حكم ذاتي حقيقي ، فإن التصرفات تقضي بتوجيه المستقبل باتجاه السيادة المشتركة المفروضة . من هنا ولد الصراع المفتوح في المحميات .

١' ـ تطور محمية تونس السياسي :

منذ عام ١٩٤٥ ، نما عملان متناقضان في تونس . فقد شددت الدولة صاحبة الحماية رقابتها على الحكومة ، وذلك بمنح الأمين العام كافة سلطات الباي ، وحق ممارسة الرقابة على الوزراء (قرارات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) بعد أن تحداها الباي وحاشيته ، على حد زعمها ، بانضمامهما الى الحركة الوطنية . وكانت ممارسة هذه الوصاية على الحكومة مطابقة لأماني فرنسيي تونس ، بدون تحقيق كامل لرغبتهم بالمشاركة في الإدارة . كما منحتهم إصلاحات ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ حق التكافؤ العددي بين الفئة الفرنسية والفئة التونسية في المجلس الأعلى ، والتكافؤ نفسه في حكومة المحمية التي اصبحت تتكون من الآن فصاعداً من ستة وزراء توانسة ومثلهم من الفرنسيين .

بالمقابل ، تزايدت اهمية مطالب الحركة الوطنية بصدد الحكم الذاتي تزايداً ملحوظاً . فقد لجأ الحبيب بورقيبة الى القاهرة بعد أن فقد كل أمل بتحقيق الإصلاحات التي يرغب بها . وتخلى عن شعار حق الشعوب في تقرير المصير ، غير الناجع في نظره ، واختار ميادين اخرى للنضال . فمن جهة ، كان يطمح الى معارضة الاستعمار عن طريق إقامة جبهة متحدة تضم كافة الحركات الوطنية في المغرب الكبير . فوجه في رسالة الى فرحات عباس (تموز ١٩٤٦) نداء ملحاً يدعوه لتحقيق هذه الوحدة . ومن جهة اخرى ، استخدم بورقيبة الظروف الدولية بمهارة حين حاول إثارة اهتمام الدول الغربية بمصير تونس عن طريق لفت نظرها لأهمية موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب ، إلا انه لم يحصل على اية نتيجة هامة .

ولم تبق الحركة الوطنية خاملة في المحمية . فقد قدم رئيس المجموعة التونسية في المجلس الأعلى ، ومعه الوطني المعتدل طاهر بن عمار ، يدعمه ثمانون شخصية تونسية ، برنامجاً يطالب بالحكم الذاتي المحلي وبإقامة نظام ملكي دستوري فعلي . ودفع رفض هذا الاقتراح الوطنيين المعتدلين للاتحاد مع حزب الدستور الجديد الذي أعاد تكوينه الوطني المتطرف صلاح بن يوسف ، **وإنشاء الجبهة التونسية** وشعارها النضال من أجل الاستقلال (آب ١٩٤٦) . وفي الأشهر التالية ، لم تتوقف قوى حزب الدستور الجديد ، الجناح المتقدم من الحركة الوطنية ، عن النمو . وذلك بالتحاق العديد من التجمعات المهنية لجميع طبقات المجتمع (الاتحاد العام لعمال تونس بزعامة فرحات حاشد ، والاتحاد العام للفلاحين التوانسة ، واتحاد أرباب الحرف اليدوية والتجار ، الخ ...) بهذا الحزب السياسي . وأدت هذه الموجة العارمة الى ازدياد عدد المنتسبين للحزب الى ما يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ شخص .

وحاول الباي الأمين ، بالاتفاق مع بورقيبة الذي عاد الى تونس منتصراً ، استخدام هذه القوة لثني الفرنسيين عن عنادهم . فقام في نيسان ١٩٥٠ بمساع لدى الرئيس الفرنسي اوريول بهدف تعديل سياسة المحمية باتجاه التعاون . وسافر بورقيبة الى باريز لعرض **خطة من سبع نقاط** تهدف لتحقيق الحكم الذاتي الداخلي . ونجحت الحنكة التي استخدمها خلال محادثاته ومؤتمراته الصحفية في إقناع الاشتراكيين على الأقل بخطته ، وحصل على دعمهم لها . وقادت قوة إقناعه الى أبعد من ذلك . فقد ألقى وزير الخارجية شومان خطاباً في تيونفيل (١٠ حزيران) زاخراً بوعود تتعلق بمستقبل تونس رغم احتجاجات **التجمع الفرنسي التونسي** العنيفة . فقد أعلن نهاية سياسة الترقب التي اعتمدها المقيم مون حين قال : « ستكون مهمة بيرلييه (خلف مون) السير بتونس نحو التنمية التامة لمواردها **والاستقلال الذي يشكل الهدف الأخير لكافة اقاليم الاتحاد الفرنسي** » . وبعد ذلك مباشرة تم إعلان بعض الإصلاحات الهامة مثل دقرطة البلديات ، وبعث

« شخصية » الحكومة . وشكلت حكومة تونسية شارك فيها حزب الدستور الجديد ،وقام رئيسها شانقيط بإجراء مفاوضات مع بيرلييه في الحال .

فاحس فرنسيو تونس بالخطر . لأن سير تونس في طريق الانتخابات العامة ذات الهيئة الناخبة الوحيدة لانتخاب الإدارات المحلية والإقليمية سيقضي على سياسة الإدارة المشتركة . لذلك شنوا حملة واسعة في الصحافة وبين الأوساط البرلمانية بآن معاً بهدف إيقاف المفاوضات المذكورة فوراً ، وحصلوا لا على دعم احزاب اليمين والوسط فحسب ، بل وعلى دعم قادة الجيش أيضاً الذين اعتبروا أن السياسة الحالية قد تؤدي إلى فقدان فرنسا لتونس والمغرب ، وبالتالي الى إضعاف الحلف الأطلسي كثيراً . وقاد الفزع الحكومة إلى قطع المفاوضات . الأمر الذي أدى إلى اندلاع اضطرابات خطيرة في تونس (فتن انفيدافيل ٢٥ تشرين الثاني) . وظهرت النتائج الإيجابية لمحاولة عام ١٩٥٠ . بالنسبة للتوانسة ، في الإصلاحات الإدارية التي أقرت في ٧ شباط ١٩٥١ ووجهت تونس نحو نهاية الإدارة المباشرة ، لكن بدون التبشير باحتمال السير نحو الحكم الذاتي الداخلي .

لم يرض هذا التغير المفاجىء في سلوك الحكومة الفرنسية فرنسيي تونس . فطالبوا ، باسم مصالح الميتروبول ، بتسريح حكومة شانقيط الوطنية جداً (مذكرة السناتور كولونه) ، وبتأكيد حق الفرنسيين بالسيادة المشتركة . وعرضت وزارة الخارجية الفرنسية موقفها في مذكرة (١٥ كانون الأول) على طلب الباي بإحلال مجلس منتخب محل المجلس الأعلى . وقد كتب روبير شومان فيها يقول :

« لعب فرنسيو تونس دوراً رئيسياً في هذا العمل الحضاري لايمكن التفكير في نكرانه . ولا يسمح الدور الذي يلعبونه في حياة البلد الاقتصادية، وإسهامهم في ميزانية الدولة التونسية باستبعاد مشاركتهم في نشاط المؤسسات السياسية فيها » .

كما اكدت المذكرة على الطابع النهائي للرباط الذي يجمع بين تونس وفرنسا .

لقد تخلت الحكومة الفرنسية إذن عن سياسة التعاون ، وتبنت سياسة السيادة المشتركة والإصلاحات الممنوحة التي عارضها التوانسة بالأغلبية . ولم يكن لطريقة « الشدة » التي تبناها او تكلوك لفرض هذه السياسة (اعتقال شانقيط ، وعمليات « التمشيط »(*) ، وتشكيل حكومة « مستعدة للقيام بما يطلب منها » ولكنها لا تتمتع بالشعبية) من نتيجة إلا خلق فراغ سياسي في البلد بسبب مناداة الوطنيين بعدم المشاركة في الحكومة ، مما اضطر السلطات الفرنسية للجوء إلى تعيين حكومة من الموظفين عام ١٩٥٤ ، بعد أن عجزت عن تشكيل حكومة وطنية . وهذا ماقاد بالتالي إلى قيام صراع دائم كان الفرنسيون والتوانسة ضحية له. وأدى الإرهاب المضاد (اليد الحمراء) لإرهاب الثوار لفترة محدودة من الزمن إلى فقدان الأمن في البلد تخللتها فترات من الهدوء والنقاش العقيم دوماً بين الباي والفرنسيين وابتداء من العام ١٩٥١ ، مارس العرب ــ الآسيويون ضغطاً مستمراً عللى منظمة الأمم المتحدة بهدف إدراج المسألة التونسية في جدول أعمال جلساتها . ونجحت الولايات المتحدة مرتين (في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢) باستبعاد بحث الموضوع في مجلس الأمن بحجة أن « الطريق الاكثر حكمة هو منح الوقت للسطات الفرنسية والتونسية لبحث الأمر وايجاد الحل » . إلا أن الجمعية العامة صوتت ، في كانون الأول ١٩٥٢ ، وبغياب فرنسا ، على قرارين يوصيان بقيام مفاوضات مباشرة ، وتطوير« المؤسسات الحرة » في البلدين المحميتين في المغرب .

ولما انتبهت الحكومة الفرنسية لخطئها ، غيرت من سياستها عن طيب خاطر (!) ، إلا انه لم يكن بإمكانها أن تفعل ذلك من غير أن تبدو

(*) عمليات تفتيش البلد منطقة بعد اخرى بهدف اعتقال العناصر الوطنية « المعادية » او طردها ــ المعرّب .

كأنها ضحت بحقوق فرنسيي تونس وقدمت « تنازلاً » . واتخذ زمام المبادرة في هذا التغيير بيير مندس ـ فرانس ، الذي انتهز فرصة الملل العام ، واعتدال الوطنيين التوانسة المتمثل بعدم مطالبتهم بالاستقلال الفوري إنما بالحكم الذاتي ، والصدمة النفسية التي أثارتها حرب الهند الصينية لدى الرأي العام الفرنسي ، وقام بزيارة إلى **قرطاجة** في ٣١ تموز ١٩٥٤ بصحبة كفيلين سياسيين (الماريشال جوان والوزير الديغولي فوشيه) ، وصرح بحضور الباي قائلاً :

« تعترف الحكومة الفرنسية بالحكم الذاتي الداخلي لدولة تونس ، وتعلنه بدون أية فكرة مسبقة . وتنوي في الوقت ذاته تأكيده مبدئياً والسماح بتكريسه فعلياً . لهذا السبب ، إننا على استعداد لنقل ممارسة السيادة الداخلية لأشخاص ومؤسسات توانسة » .

ولم تكن المفاوضات التي بدأت في ايلول سهلة دائماً ، لعدم زوال العقبات . فقد استنفر **التجمع الفرنسي التونسي** أصدقاءه السياسيين . زد على ذلك استمرار سوء التفاهم بين الشريكين حول المفاهيم . فقد تمسك مندس ـ فرانس بالعودة إلى معاهدة باردو بلا شروط . واعتبر بورقيبة أن خطاب قرطاجة ليس إلا مرحلة «على الطريق المؤدية الى حصول تونس على السيادة الكاملة » . غير أن وجود الثقة المتبادلة بين المتفاوضين وتخوف التوانسة من إلزام بلدهم الفقير والسيء الإعداد لمجابهة تبعات الاستقلال في وقت مبكر جدا عوامل ذللت هذه العقبات . ولم تكن الاتفاقات التي تم توقيعها في ٣ حزيران ١٩٥٥ إلا مرحلة ، لكنها مرحلة جديدة لأنها قضت دفعة واحدة على السياسة التي حولت المحمية تدريجياً إلى مستعمرة منذ اتفاق المرسي (١٨٨٣) . واكدت الحكومتان على تصميمهما على « توثيق **روابط التعاون بينهما حسب طرائق يوافق عليها بحرية ، وفي نطاق الاحترام المتبادل لسيادتهما الذاتية** » ، رغم الاحتفاظ بمعاهدة قصر سعيد (باردو) لعام ١٨٨١ كأساس لعلاقاتهما . ولئن بقيت الأمور على حالها الراهن في مجالي الدفاع والشؤون الخارجية (مع ذلك يجب استشارة الباي عندما يتعلق الأمر

بالمصالح التونسية) ، فإن تونس حصلت على حكمها الذاتي الداخلي كاملاً . فلم تعد قرارات الباي تخضع لموافقة المفوض العام (الذي حل محله المقيم العام) المكلف بتمثيل فرنسا وحماية مصالح الرعايا الفرنسيين وأصبحت اللغة العربية الوطنية والرسمية ، وإن لم تكن اللغة الفرنسية تعد لغة اجنبية . هكذا كان الطابع الأساسي للمعاهدة الجديدة استبدال كلمة محمية بكلمتي الكومونوته الفرنسية ـ التونسية والتعاون .

وتم تجاوز هذه المرحلة بسرعة . لأنه لم يكن بامكان حزب الدستور الجديد الاكتفاء بالحصول على الحكم الذاتي بدءاً من اليوم الذي حصلت فيه المغرب على حق الانتقال مباشرة من وضع السيطرة الى الاستقلال (شباط ١٩٥٦) . فطالب هذا الحزب بوضع قانوني مماثل . وانتهت المفاوضات الجديدة الى توقيع بروتوكول ٢٠ آذار ١٩٥٦ الذي منح تونس « الاستقلال في إطار الاعتماد المتبادل الموافق عليه بحرية » . واعطيت تفسيرات مختلفة لهذا التعبير الغامض (وخاصة فيما يتعلق بمضمون الاعتماد المتبادل Interdépendance) . فقد ربط الفرنسيون الاستقلال بتحديد معنى علاقات الاعتماد المتبادل . أما التوانسة فاعتبروا أن بلدهم أصبح مستقلا وذا سيادة اعتبارا من ٢٠ آذار وفرغت المعاهدات التى وقعت (بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨) في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والمالية ، الخ .... فرغت تدريجيا مفهوم الاعتماد المتبادل من مضمون التبعية .

٢ ـ تطور محمية المغرب السياسي :

نجحت مهمة ايريك لابون ، الذي عين مقيما عاما للمغرب في آذار ١٩٤٦ لتطبيق خطة الاصلاحات الليبرالية في المجال السياسي والاداري، في إثارة عداء الجميع ضدها . فقد راي المستوطنون فيها بداية للتخلي عن المغرب . أما حزب الاستقلال فاعتبرها مناورة تهدف الى إحباط الحركة الوطنية واستمرار الوضع الاستعماري . وشاركه السلطان

التخوف نفسه بسبب حذره الفطري تجاه اية مبادرة يتخذها المقيم العام. ففي الخطاب الذي القاه في طنجة ليؤكد بوضوح على وحدة الامبراطورية الشريفية (١٠ نيسان ١٩٤٧) ، كان سيدي محمد بن يوسف متحفظا بالنسبة للمحمية . فقد مدح جامعة الدول العربية قائلا أنها المنظمة الوحيدة القادرة على مساعدة كافة الدول العربية ، التي تجمعها روابط وثيقة ، على طريق التقدم السامي . ولم يأت على ذكر فرنسا . ولئن كانت هذه العبارات ترضي أسماع المغاربة ، فانها مع ذلك تعتبر غلطة سياسية لأن انصار استخدام القـوة من الفرنسيين كانوا سعداء بذلك التقليل من أهمية جهود لابون بتقويم حاسم للموقف فى المغرب .

ودلـل **تعيين الجنرال جـوان** (مايس ١٩٤٨) عـلى أن الحكومـة الفرنسية اختارت السياسة الاستبدادية . لأن المقيم الجديد كان من انصار « أبدية الروابط بين فرنسا والمغرب » المتحمسين رغم عدم جهله بعنفوان الحركة الوطنية المغربية واسبابه العميقة .

فبالنسبة له ؛ كان السلطان ، الذي أصبح حليف الوطنيين وداعياً للجامعة العربية Panarabisme يشكل عقبة رئيسية أمام تغلغل النفوذ الفرنسي والدور الذي يخص به الغرب بلده . فهو القائل أنه « يجب أن تبقى المغرب ، التي وحدتهـا فرنسا ، دولة غربيـة وتهتم بالتحالفات الغربية » . وكان يشاركه وجهة النظر هذه العديد من فرنسيي المغرب الذين يعتبرون أنفسهم الأدوات الضرورية لتحديثه ، ولن يكون ذلك ممكنا بدون منحهم حرية كبيرة في العمل . وان الوقت قد حان حقا لاصلاح خطأ ليوته الذي حافظ على نظام المحمية ، وأن من الضروري وضع المسؤوليات الحكومية والادارية ، وادارة المنظمات النقلبية بين يدي الفرنسيين ، بينما يكتفي السلطان ، رمز المغرب التقليدي ، بدور تمثيلي وديني فقط . فهل كان انصار الاستعمار يجهلون أن سلطـان عام ١٩٤٧ لم يعد سلطان عام ١٩١٢ ؟ وان النفوذ الجديد الذي اكتسبه بصفته رمز الحركة الوطنية يحرم عليه إقرار اي تنازل يتعلق بمبدأ

الادارة المشتركة ؟ . إن التقدم الذي أمل به محمد بن يوسف مناقض لذلك الذي رغب الفرنسيون به . فالحكم الذاتي يعني بالنسبة له حكومة وادارة مغربيتين يكون للفرنسيين الحق بالمشاركة فيهما إذا ما حصلوا على الجنسية المغربية والا بمثابة مستشارين تقنيين فقط .

هكذا تحول الصراع بين المفهومين المتناقضين الى مبارزة بين المقيم الفرنسي والسلطان . فقد كان على المقيم أن يحظى على موافقة السلطان على أية اصلاحات باتجاه الادارة المشتركة ، بهدف عزله عن الوطنيين . وفي حال رفضه ، فإن الحل الذي لا يمكن تجنبه هو « اعتزال طوعي أو خلع مدبر » . ولكي يضمن الفرنسيون نجاح هذه السياسة الموروثة عن ماض ولى ، فقد اعتمدوا على تحالف القوى الارستقراطية والمحافظة، أي كبار الاقطاعيين (القادة والباشاوات) المعادين تقليديا للسلطة المركزية ، وتساندهم عصابات من الفلاحين الجبليين ، والجمعيات الدينية المعادية للسلطان بسبب تحالفه مع القوى الوطنية من « أنصار الحداثة » . بالمقابل ، أهمل الفرنسيون أهمية تصاعد العاطفة الوطنية في فكر الجماهير منذ الحرب العالمية الثانية .

وفي نهاية العام ١٩٥٠ ، أصبح واضحا أن امتحان القوة وشيك الوقوع . فبينما رد الرئيس الفرنسي أوريول على طلب السلطان بشأن تغيير معاهدة الحماية بالايجاب . كان جوان في الرباط يقوم « بتطهير » مجلس الوزراء من عناصره الوطنية . وفي ٦ كانون الثاني ١٩٥١ ، جاء الانذار الاخير بوضع السلطان أمام أحد أمرين إما التنصل من حزب الاستقلال أو التنازل عن العرش . وبعد بضعة أيام عسكرت الخيالة البربر التي كانت في خدمة القادة تحت أسوار الرباط ، بدون تدخل الفرنسيين . وأمام هذه الضغوط استسلم السلطان واعلن انفصاله عن الوطنيين .

ولم يعدل هذا « الخضوع » من معطيات السياسة المغربية بشكل عميق . إذ قام الوطنيون الذين يعرفون جيدا نوايا السلطان بتوسيع

نشاطهم ، فاسسو **الجبهة الوطنية المغربية** ، خلال اجتماعاتهم في طنجة ، بهدف النضال من أجل الاستقلال والتعاون مع جامعة الدول العربية . من جهة اخرى ، لم يهدأ عداء المقيم والأوساط الفرنسية للسلطان . وكيف يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك عندما تتعارض السياستان بوضوح متزايد ويضاف الى ذلك الشكوك الشخصية ؟ لقد أجاب السلطان على الطلبات المستعجلة بمنح موافقته على الادارة المشتركة ، وتحقيق التكافؤ العددي بين المغاربة والفرنسيين في المجالس البلدية للمدن ، أجاب بالمطالبة بتشكيل حكومة شرعية فعلية وبحماية المحمية (آذار ١٩٥٢) .

وفي الأشهر التالية ، تصاعد التوتر باستمرار بين المجتمعين . فقد أدى تغلغل الحركة الوطنية بين الجماهير والبروليتارية الحضرية والمنظمة نقابيا الى إثارة قلق الادارة والسكان الفرنسيين. وزود إضراب الاحتجاج على قتل الزعيم التونسي فرحات حاشد ، في ٧ كانون الأول ١٩٥٢ ، زود بالفرصة لسحق الحركة . فسالت الدماء في الدار البيضاء (عدة مئات من الضحايا من بينهم ثمانية من الأوروبيين) . واعتبر البعض السلطان مسؤولاً عن ذلك . أما البعض الآخر ، فقد ألقى مسؤولية ذلك على عاتق الاثارات البوليسية . وتصعد الهياج العصبي بالتدخلات الخارجية . فقد أدرجت منظمة الأمم المتحدة المشكلة المغربية في جدول أعمالها (كانون الأول ١٩٥٢) بأغلبية كبيرة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية . واصبح الأمريكيون ، المشكوك بمساعدتهم للسلطان خفية على المقاومة ، حماة حلفائهم من « صانعي الاضطرابات الشيوعيين ــ الوطنيين ! » في نظر فرنسيي المغرب . وفي الميتروبول ، ردد أنصار السياسة الليبرالية توصيات الأمم المتحدة التي طالبت فرنسا ب « تسهيل حصول الشعب المغربي على الحريات الأساسية » ، رددوها من خلال الحملة التي قاموا بها لصالح هذه السياسة التي عرض ف. مورياك أفكارها في صحيفة **الفيغارو** باسم « اللجنة الفرنسية ــ المغربية » .

لقد اعتبر انصار السياسة الاستبدادية إن الحل الوحيد للأزمة يتمثل باستبدال السلطان. ولكي يحدوا من ردود الفعل المحتملة، فكروا بترك زمام المبادرة لأعدائه من المغاربة ، وتسهيل مهمتهم عن طريق التدليل أمام الراي العام أن محمد بن يوسف أصبح غير مرغوب فيه من اتباعه بسبب سلوكه الديني والسياسي ، وأن استبداله بشخص آخر اكثر اهلية إذن عمل مشروع . وطاب لاحدى الصحف مقارنة شخصية السلطان المشتبه به بشخصية تهامي الغلاوي ، باشا مراكش ، وصديق فرنسا المخلص الذي استقبل في باريز واحتفل به . وذلك بهدف تشجيع القائد البربري الكبير على استئناف النضال ضد عدوه القديم . والواقع فقد ترأس الغلاوي مظاهرات الأعيان المغاربة (عريضة الـ ٢٧٠ قائد وباشا المؤرخة ٦ مارس ، وإعلان ٦ آب ، ومجلس الباشاوات والقادة بتاريخ ١٢ حيث اثيرت مسألة ترشيح ابن عرفه) الهادفة للتعبير عن ان محمد بن يوسف لم يعد يحظى بثقة اترابه .

واظهر المقيم الجديد الجنرال غيوم الحياد الأكثر كمالا في مرحلة الصراع الجديد بين المغاربة . إلا أن التسهيلات التي قدمها له « المتآمرون » لجمع الأنصار ، والضغوط التي مارسها الاداريون على عدد من الأعيان المترددين ، ومسيرة الخيالة البربر نحو الرباط ، أحداث دللت على أن الموظفين الاداريين لم يتبنوا جميعا الموقف السلبي نفسه . وإنما سمحوا بتصعيد الاضطراب لكي يتمكنوا من نشر فكرة في باريز مفادها ان السلطان يشكل العقبة الوحيدة على طريق السلام . واقتنع اكثر الوزراء الفرنسيين بذلك بسهولة .

وفي ٢٠ آب اختطف محمد بن يوسف من قصره . ونفي في البداية الى كورسيكا ، ثم الى مدغشقر . وفي اليوم التالي وضع مولاي عرفه مرشح الغلاوي محله .

وبالطبع كان السلطان الجديد مطيعا تماما . فقد قبل بالتكافؤ العددي بين المغاربة والفرنسيين في مجلس الوزراء ، وباجتماع اعضاء

الفريقين معا ، وبانتخابهم جميعا . ورات صحيفة **مانشيستر غارديان** في ذلك ضمانة وهمية للمغاربة لأن « عدداً من ممثليهم سينتخبون في الأقاليم التي تملك الادارة فيها مقاعد (١٦ تشرين الأول ١٩٥٤) . واثبت إنشاء مجلس الوزراء والمديرين الاداريين قيام الادارة المشتركة إلا أن مولاي عرفه لم يحصل على انضمام أحـد إليه . الأمر الذي خلق فراغا سياسيا من حوله . ولم يتحقق « تجديد الصداقة الفرنسية ــ المغربية » المنتظر . وبعد ذلك بفترة وجيزة ، أضيفت الفوضى (تعدد الاعتداءات على الغلاوي والسلطان والأوروبيين) الى الغموض السياسي . وربطت الحركة الوطنية مصيرها بالسلطان المنفي ، واعدت في الخفاء الانتفاضة المسلحة (إنشاء جيش التحرير الوطني) .

وجمدت المشكلة الملكية كافة المشاكل الاخرى . فهي لم تغلق الابواب امام اي تقدم سياسي فحسب ، بل جعلت جميع محـاولات الاصـلاح الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بها الحكومة بهدف اعادة الهدوء عقيمة كما قسمت القادة الفرنسيين على انفسهم . فامتنع بعضهم ممن كانوا على ارتباط وثيق بمصالح المستوطنين عن دعم « حل عرفة » . بينما بحث الآخرون الواعون للفشل المحتم لمثل هذا الحل عن حل جديد وشلت صراعات النفوذ الحادة جميع المبادرات في البرلمان وفي الحكومات نفسها حتى ربيع عام ١٩٥٥ . أمام تدهور الوضع السريع في المغرب سعى رئيس الوزراء ادغار فور الى « تحريك » المسألة ، رغم عدم نجاحه في تحديد سياسة معينة وتأكيده على استبعاد عدوه محمد بن يوسف عن العرش . وكان هدف اجتماع اكس ليه ــ بان (آب ١٩٥٥) ــ الذي التقت فيه شخصيات مغربية من كافة الاتجاهات بالوزراء الفرنسيين ــ دليلا على عجز عرفه الكامل وضرورة حلول مجلس للعرش يصـون المستقبل محله . ولئن نجحت مناورة ادغار فور في الحصول على موافقة بعض رجالات السياسة (أ . بين) القلقين من ازدياد الفوضى . فانها لم تتمكن من اعادة الهدوء الى المغرب ــ واستقبل الفرنسيون القلقون لمصير عرفه ، والمتخوفون من المبادرات الحكومية ، المقيم غراندفال ، المكلف

بتطبيق الخطة الجديدة ، ببرود . لذلك وجب استبداله بسرعة بالجنرال بويه دي لاتور ، النصير الحازم لسياسة القوة . وعارض الوطنيون المغاربة الحل القاضي بانشاء مجلس للعرش ، لأنه لم يحظ بقبول السلطان المنفي .

هكذا تأكد عدم جدوى السياسة المتبعة منذ انقلاب آب ١٩٥٣ . فهذا الذي (السلطان محمد) أبعد عن اللعبة بهدف القضاء على الحركة الوطنية ، لا يزال ، بالنسبة للمغاربة ، الزعيم الشرعي الوحيد والمفاوض الحقيقي للفرنسيين . وكانت النتيجة الاكثر وضوحاً في العملية تتمثل بربط مشكلة السلالة الحاكمة والمسألة الوطنية ربطاً وثيقاً .

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تجرؤ على ذكر عودة محمد الى العرش خوفاً من ردود فعل بعض قطاعات الرأي العام ، فقد اضطرت لاستئناف العلاقات الرسمية معه ، فسافر أ . بينه الى انتسيرابه (في مدغشقر) حيث كان السلطان السابق منفياً . وأعلن السلطان محمد عن موافقته على تشكيل حكومة مغربية تكون مهمتها عقد معاهدات مع فرنسا « التي على حد قوله ، تسير ببلدنا الى وضع الدولة الحديثة والحـرة ذات السيادة المتحدة مع فرنسا بروابط دائمة من الاعتماد المتبادل موافق عليها بحـرية » .

وجعل هذا « التحول » السياسي الاحداث تتسارع . فاختفى عرفه الاكثر عزلة من اي وقت مضى ، عن طيب خاطر . وطالب الرأي العام المغربي ، بما فيه البربر ، بعودة السلطان الشرعي . وبتراجع غير منتظر أقر الغلاوي نفسه بالذنب ، وصرح بأنه تابع مخلص للسلطان محمد وثار الجيش « الوطني المغربي » باسمه في الريف ، وهددت الثورة باكتساح الاطلسي . وبعد أن أعيد السلطان محمد بن يوسف على عجل من منفاه ، دعت الحكومة الفرنسية جلالته لاستعادة العرش . واكد اعلان سل ــ سان ــ كلو المشترك (٥ تشرين الثاني) ، الذي وقعه كل من أ . بينه والسلطان على أن يشكل السلطان محمد حكومة في المغرب تكون مهمتها

« اعداد الاصلاحات المؤسسية واجراء مفاوضات مع فرنسا بهدف حصول المغرب على وضع الدولة المستقلة المتحدة مع فرنسا بروابط محددة من الاعتماد المتبادل يوافق عليها بحرية » . وبعد عودة السلطان منتصراً الى الرباط ، شكل حكومته (٩ اعضاء من حزب الاستقلال من أصل ٢١ وزير) وطرح شرط الاعتراف بالاستقلال قبل تحديد العلاقات المتبادلة أثناء المفاوضات التي بدأت في شباط مع رئيس الجمهورية ر. كوتي . واعترف تصريح ٢٠ آذار **المشترك** باستقلال المغرب التام والفوري والغى معاهدة الحماية لعام ١٩١٢ . ووقعت معاهدات « الاعتماد المتبادل » في ٢٨ مايس بين « فرنسا والمغرب بدون انتقاص أي شيء من حق المغرب في بحث المعاهدات والعقود الدولية الاخرى وعقدها .

* * *

الفصل الثاني عشر

تحرير افريقيا السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعماريــة الفرنسية

تم تحرير الاقاليم الافريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية جنوب الصحراء الكبرى على مراحل تدريجية **وبدون ازمة خطيرة** (فيما عدا في مدغشقر) ، وبموافقة الراي العام الميتروبولي . وتعـود هذه السمة الخاصة التحرير ، بل الاستثنائية ، لأسباب مختلفـة جـداً ، بعضها يتعلق بالميتروبول والبعض الآخر بافريقيا :

١ ـ **« التكيف » البطيء والكلي للراي العام** الذي حصل في الميتروبول بتأثير الدرس القاسي للأحداث. فبعد أن رفض قادة الجمهورية الرابعةطيلة عشر سنوات ، ولربما عن غير دراية أحياناً ، السير باتجاه التيار وأثاروا وطنية ساخطة بشكل خطير لدى الافارقة نتيجة تكرار الحديث عـن « انحطاط » فرنسا في حال تخليها عن مستعمراتها ، وبسبب الاهانات والتنازلات المنتزعة ، أدركوا أن مصلحة فرنسا تقتضي تغيير السياسة المتبعة في الاقاليم التي لا يزال السلام يسود فيها . ذلك ما يدلل عليه قول غاستون دوفير في ٧ حزيران ١٩٥٧ : « لا يجب اعتبار الهدوء السائد في أفريقيا السوداء دليلا على عدم الاكتراث التام بما يحصل في أفريقيا الشمالية . ولا تدعوا مجالاً للاعتقاد بأن فرنسا لا تقوم بالاصلاحات الا عندما تبدأ الدماء بالسيلان » ومن هذه السياسة خرج القانون الملاك La Loi - cadre (*) الا أن العمل بفكرة دوفير هذه كان يتوقف على

(*) قانون حدد مبادىء عامة وترك للحكومة الفرنسية حق اصدار القرارات التطبيقية الموضحة كما سنرى فيما بعد. ـ المعرّب ـ

الجمعية الوطنية الفرنسية حيث يسيطر على نفوس الكثيرين من أعضائها « وطنية حاقدة » جعلتها عاجزة عن تصور شيء آخر عدا أحد حلين اما الحفاظ على المستعمرات مهما غلا الثمن او « التخلي » عنها .

٢ ـ كان دور الجنرال ديغول حاسماً في تطور هذه المسألة ، لانه عرف كيف يضعها باتجاه تيار التاريخ وحصل بنفوذه الشخصي وبصرامة تصرفه المنطقي والجريء على موافقة الراي العام الذي كان متردداً حتى ذلك الوقت . فمنذ عام ١٩٤٤ تطور فكر ديغول مع معايشته للاحداث . ففي ذلك الوقت كان متعلقاً حقاً ب « التجديد » شريطة الا يتعدى ذلك كلا صلباً ترتقي الشعوب ضمنه « تدريجياً الى المستوى الذي تصبح فيه قادرة على الاشتراك في ادارة شؤونها الخاصة في بلدانها » وفي عام ١٩٥٨ ، توصل ديغول الى فكرة التحرير التام جسدها عرض الاستقلال الكامل باستفتاء ٢٨ ايلول وبتقديم دستور الجمهورية الخامسة الضمانة الى أعضاء « الكومونوته » الجديدة بامكان خروجهم منها في الوقت الذي يختارونه . هكذا استبدل ديغول حالة الجمود التي كانت القاعدة السائدة لفترة طويلة بالحركة . اضافة الى ذلك ، « بما أن تكيفه الفكري بدأ بلا شك ، قبل غالبية القادة السياسيين الفرنسيين ، لذلك عرف كيف يبدل فكرة أن تحرير المستعمرات يشكل سلسلة من الهزائم المخزية بفكرة انه على العكس يشكل انجازاً مشرفاً لفرنسا، بل رائعاً »(١).

٣ ـ تاثر موقف الافارقة بوضعهم داخل الاتحاد الفرنسي وبالشروط المحلية بآن معاً . اعتبر دستور ١٩٤٦ أفريقيا السوداء جزءاً من الجمهورية وبعثت القارة السوداء ممثلين لها الى الجمعية الوطنية الفرنسية والى مجلس الجمهورية . وتلقت الجمهورية قوانينها من هذين المجلسين . كما نص الدستور على انشاء مجالس منتخبة على مستوى الاقاليم على أن يحدد تكوينها وصلاحياتها بقانون. إلا أن الدستور خص ممثل الحكومة في كل اقليم ب « سلطات الجمهورية وجعل منه رئيسا لادارة الاقليم » .

---

(1) J. DUROSELLE, Politiques nationales envers les jeunes Etats, p. 182.

وترك للقانون أمور التنظيم الداخلي لكل اقليم أو مجموعة أقاليم « بعد استشارة المجالس الاقليمية » . وعلى أثر الآمال التي أثارها المشروع الأول للدستور ، وافق النواب الأفارقة على مضض على « زواج العقل داخل الاتحاد الفرنسي » (ل. س. سنغور) . ومع أن هذا الاطار الجديد كان محدوداً ، فقد مكن الأفارقة من تحقيق تطلعاتهم الفورية ، أي :

آ ـ **منح الافارقة** ، الذين اصبحوا مواطنين بموجب قانون لامين غي (٧ مايس ١٩٤٦) ، **حقوق الفرنسيين نفسها** . فكما صرح الاوبانغي(*) بوغندا في الجمعية الوطنية الفرنسية في ٤ آب ١٩٤٧ « كلنا مواطنون من الأمة نفسها ، وكلنا متساوون أمام الواجبات ، لهذا يجب أن نكون كذلك بالنسبة للحقوق » . أما على المستوى الاجتماعي ، فقد استوجب ذلك الاختفاء التام لصفة التابع Sujet ، وعلى المستوى السياسي الحصول على حق المشاركة الفعلية في ادارة أقاليمهم بواسطة ممثليهم ، وتمثيلهم في مجالس الجمهورية التشريعية .

ب ـ الاعتراف « **بالحضارة الافريقية السوداء وبطابعها الأصيل** »، أي بنهاية سياسة « الاستيعاب المزيف التي لم تكن تعني إلا المماثلة » . الأمر الذي قد يؤدي الى « تحويل الأفارقة الى نسخ فرنسية شاحبة ومستهلكين للحضارة لا منتجين لها » (ل. س. سنغور) . فما كان الأفارقة يتطلعون إليه هو التمتع بحق اختيار ما يلائمهم من الحضارة الأوروبية . أما التماثل فيحول دون حق الاختيار والمساواة . ويعلمون أن العديد من الفرنسيين كانوا يرون في هذه السياسة أمراً يعيق تطور اليقظة القومية وأنهم لا يريدون المضي بعيداً في تطبيقها لكي لا تؤدي الى نتائجها الأخيرة ، لأن الفرنسيين الذين على استعداد لقبول ٣٠٠ نائب أسود وعربي ـ بربري في الجمعية الوطنية الفرنسية كانوا قلائل جداً .

(*) من سكان مستعمرة اوبانغي ـ شاري وتسمى اليوم جمهورية افريقيا الوسطى ـ المعرب .

ولم يكن ممكن للمواد الدستورية المتبناة عام ١٩٤٦ أن تقود للقضاء على النظام الاستعماري إلا اذا صاحبها فكر جديد . وقد اثبتت الوقائع انه وإن كان هذا الفكر موجودا ، فانه لم يتمكن من فرض نفسه دائما . فالميتروبول الذي نسي المسلمة القانونيــة القائلة بأن « المنح والاستلاب يفقد الأشياء قيمتها » ، جعل الحقوق المعترف فيها مبدئيا محدودة لدى التطبيق . ولئن لم يكن بامكان المشرع أن يغير تفكير الأوروبيين المتواضعين المتغطرسين والعنصريين بواسطة القوانين ، فانه لم يبذل اي جهد من اجل السماح للسكان المحليين الحصول على المســاواة الاجتماعية . فلم يكن مبدأ « لنفس العمل نفس الراتب » محترما . ولم يجر التصويت على القانون الاجتماعي لبلدان ما وراء البحار إلا في عام ١٩٥٢ ، أي بعد اثنين وستين شهراً من التردد . ولم تكن الحقوق السياسية متساوية في الهيئة الناخبة الموسعة (ما عدا في السنغال) نتيجة فرض ثنائية الهيئة الناخبة التي تخص اقتــراع المستوطنين الأوروبيين بقيمة تفوق تلك التي تمنح لتصويت الأفارقة السود . وبقيت الادارة التي لا زالت بين أيدي الأوروبيين ، ما عــدا بعض الاستثناءات القليلة ، على ما كانت عليه سابقا . وفقدت صفتها « الاستعمارية » في القانون بشكل أســرع منه في العادات ، لأن الجمعية الوطنية الفرنسية لم تصوت على القوانين الأساسية المنصوص عليها في الدستور لتحديد الوضع القانوني للأقاليم وتنظيمها الداخلي قبل عام ١٩٥٧ .

أمام هذه السياسة المحافظة التي أدت الى الحفاظ على النظام السابق (باستثناء ما يتعلق بالوضع الفردي) بخطوطه العريضة في اقاليم ما وراء البحار ، كانت ردود الفعــل في المستعمرات متعددة الأشكال . فقد ثار وطنيو مدغشقر الذين نفذ صبرهم لتأثرهم بماضيهم وبالمثل الفيتنامي . وإختار الأفارقة الواعون لتضامنهم مع الميتروبول ، الذي بعد أن بنى تنظيما اداريا متينا ، وافق على مشاركتهم له في إعداد القوانين ، وبذل جهده من أجل ولوج بلدانهم الى الحياة العصرية بواسطة خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (صندوق الاستثمار

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) وقام بتمويلها ، اختاروا طريق الحركة الوطنية السلمية والمشروعة . وقادوا نضالهم على مستويين بآن معا ، اي في المجالس البرلمانية الفرنسية بواسطة النواب ، وبين الجماهير الافريقية المنظمة .

١ ـ مدغشقر وافريقيا السوداء ودستور عام ١٩٤٦ :

آ ـ ثورة مدغشقر :

كان لمدغشقر طابع خاص يميزها عن غيرها من الاقاليم الأخرى لما وراء البحار . ويتمثل بواقع أن السيطرة الفرنسية فرضت على دولة منظمة في طريق العصرنة والتوحيد (١٨٩٥) . ولم يمح « نشر الأمن والسلام Pacification » الاستعماريين اللذين اقتضت إقامتهما وقتاً طويلاً ومعاناة بالغة ، ذكرى الاستقلال من اذهان النخبات المثقفة والمتضررة من السيطرة الاستعمارية والاستعمار . فبذلت النخبات جهدها ، إفراديا أو جماعيا ، داخل تجمعات وطنية التطلعات (مثل V.V.S (*)) ، للدفاع عن السكان الملغاشيين ضد سلب أراضيهم ، وطالبت بمنحهم حقوق المواطنة ، وبالغاء نظام الأندجينا . وعملت على بقاء الفكرة الوطنية حية في اذهان الملغاشيين طوال فترة ما بين الحربين العالميتين . وفي ١٩ مايس ١٩٢٩ ، اندلعت الاضطرابات في مدغشقر بقيادة جان راليمولفو ومساعدة بعض الأوروبيين من أقصى اليسار ضد تجاوزات الادارة الاستعمارية .

وشكل عهد حكومة فيشي فترة كئيبة في مدغشقر تميزت بتزايد خطورة السياسة العنصرية والاستغلال والاستبداد مثلها مثل باقي البلدان المستعمرة . وزاد انهيار القوة الشرائية للرواتب والأجور ،

(*) الـ V. V. S. في اللغة الملغاشية vi=vi vato sakelika حديد vato حجر Sakelika شبكة ، اي الرابطة السرية كالحديد والحجر ـ المترجم .

وإجبار المزارعين على تسليم منتجاتهم الزراعية بأسعار زهيدة (۱۰۰۰ ف للطن الواحد من الأرز) ، والمبالغة في مصادرة الأيدي العاملة للقيام بالعمل الاجباري ، زاد من بؤس السكان المحليين وخطورة مصيرهم . ولئن بدا عهد فرنسا الحرة بدءاً من عام ١٩٤٢ أكثر ليبرالية ، فقد زاد من أعباء السكان بطلباته الملحة لسوق الجنود وتسليم الكاوتشوك المجنـــي .

ومع ذلك وثق الملغاشيون بانتصار الحلفاء أملا باستعادة الاستقلال لاعتبارهم الميثاق الأطلسي وميثاق الأمم المتحدة بمثابة وعد بالتحرير ، وبأن لا تكون العلاقات بين الفرنسيين وبينهم من الآن فصاعدا « علاقة الأسياد بالعبيد ، بل علاقة أخوة »(٢) .

والواقع ليس هناك من شك بأن الملغاشيين كانوا يريدون الاستقلال وإن لم يكونوا راغبين في قطع العلاقات مع فرنسا . فمن بين الحزبين اللذين تأسسا عام ١٩٤٥ ، لم يمس الحزب الديموقراطي الملغاشي إلا الشرائح الاجتماعية البرجوازية ، بينما حظي **حزب بعث الاستقلال الملغاشي** بنفوذ هام في البلد كله بفضل لجانة الانتخابية التي لا تحصى . فقد فاز زعيماه رافوانجي ورازيتا في انتخابات الجمعية التأسيسية لتمثيل مدغشقر فيها . وفي شباط ١٩٤٦ ، تبنى هذا الحزب اسما أقل استفزازا هو **حركة التجديد الملغاشية الديموقراطية** ، وقدم نائباه مشروع قانون صيغ بعبارات المعاهــدة الفرنسية ــ الفيتنامية نفسها الموقعة في ٦ آذار ، يطالب باستقلال مدغشقر داخل الاتحاد الفرنسي . إلا أن مشروع القانون هذا لم يطرح للمناقشة أبدا . وتأكد انتصار هذه الحركة في انتخابات حزيران (الجمعية التأسيسية الثانية) رغم بعض التحسينات التي طرأت على مصير السكان المحليين بين الانتخابين مثل إلغاء نظام العمل الاجباري ودائرة الأيدي العاملة للمنفعة العامة ونظام

---

(2) RAVOAHANEY, 1945.

الأندجينا . ولم يؤخذ باقتراح جديد لممثلي هذا الحزب يطالب الحكومة باجراء استفتاء للشعب الملغاشي كي يحدد بنفسه الوضع القانوني الذي يرغب به (آب) .

وتوترت العلاقات بين السكان المحليين والمستوطنين الفرنسيين . فقد احتج المستوطنون المتعلقون بالنظام الاستعماري بشدة على إلغاء نظام العمل الاجباري الذي كان يزودهم بالأيدي العاملة الزهيدة الأجر (٣٫٨١٠٫٠٠٠ يوم عمل عام ١٩٤٣) بفضل دعم الادارة الاستعمارية كما كانوا قلقين من تقدم الحركة الوطنية في مدغشقر .

وبالطبع دعمتهم الادارة المخلصة للروح التقليدية أيضا . وجعلت مبدأ « سياسة الأجناس » ، الموروثة عن غالييني والهادفة الى تدعيم السيطرة الفرنسية عن طريق زرع الخلاف بين سكان المناطق الساحلية وسكان النجود العليا (الهوفا Hovas) . فقد كان تأسيس حزب من سكان المناطق الساحلية لمعارضة « انفصاليي » حركة التجديد الملغاشية الديموقراطية وينزع عنها الطابع الوطني الذي تسعى الى اكتسابه ، كان بالفعل إحدى وجهات نظر الوزير الاشتراكي موتيه(*) Moutet الذي كان يعتبر أن أحد أسباب الحفاظ على الوجود الفرنسي هو حماية الأجناس الأقل تقدما من سيطرة الهوفا المحتملة . هكذا قام **حزب المحرومين** (تموز ١٩٤٦) . وليس هناك من مجال لنكران ارتباطاته بالادراة الاستعمارية والمستوطنين . بالاضافة الى ذلك ، تقرر تقسيم مدغشقر الى خمسة أقاليم (قرارات ٢٥ تشرين الأول و ٩ تشرين الثاني) يتمتع كل منها بالاستقلال الاداري والمالي ، وله مجلس اقليمي . وذلك رغم معارضة لجنة بلدان ماوراء البحار ، بهدف القضاء على نفوذ

(*) وزير المستعمرات آنذاك — المعرب .

حركة التجديد الملغاشية الديموقراطية . وتم تعديل الخارطة الانتخابية بمناسبة الانتخابات التشريعية بهدف منح الهيئة الناخبة الأولى من الأوروبيين مقعدين نيابيين ، والهيئة الناخبة الثانية من الملغاشيين ثلاثة مقاعد موزعة على ثلاث دوائر انتخابية هي : الساحل الشرقي والساحل الغربي والنجود العليا . ولم تحل هذه الاجراءات ودعم السلطات العامة المكشوف لمرشحي حزب المحرومين دون فوز مرشحي حركة التجديد الملغاشية الديموقراطية الثلاثة في هذه الانتخابات في تشرين الثاني ١٩٤٦ . إلا أن الادارة الاستعمارية سعت للتأثير على انتخابات مجالس الأقاليم ، فأكثرت ازعاجاتها للحركة ، واعتقلت مناضليها ومرشيحها . ومع ذالك حصلت هذه الحركة على ٨٤ مقعدا من أصل ٩٢ ، وعلى الأغلبية في اربعة أقاليم من أصل خمسة . مما اضطر الوزير الى اعادة النظر في طريقة تعيين أعضاء مجلس البلد كله الذين يعينهم ممثلو الأقاليم لكي يتجنب تشكيل مجلس بأغلبية وطنية .

جدول رقم ٥

الانتخابات التشريعية في مدغشقر

الدائرة		١٨ تشرين ثاني ١٩٤٥	٢ حزيران ١٩٤٦		١٠ تشرين ثاني ١٩٤٦	الدائرة
الدائرة الانتخابية الاولى (الوسطى ـ الشرقية)	عدد المقترعين	٢٥٥٠٦	٣٤٨٨٠		٤٩٨٦٢	الدائرة الانتخابية الاولى (الوسطى)
	رافوانجي منتخب	١٥٨٧٨	٣١٩٢٠ منتخب		٤٤١١.٤ منتخب	
	(R. I. M. - MDRM)		٩٣٧	حزب المحرومين	٥٧١٨	
	الحزب الديموقراطي الملغاشي	٦٨٣٢				
الدائرة الانتخابية الثانية (الغربية)	عدد المقترعين	١٣٩٢٠	٢٢٩٧٢		٤٠٨١٣	الدائرة الانتخابية الثانية (الساحل الشرقي)
	رازيتسا منتخب	٥٤٧٦	١٣٥٢٩ منتخب	رابيمانانجارا	٢٨٢٢٧ منتخب	
	R. I. M. - MDRM)					
	الحزب الديموقراطي الملغاشي	٢١٤٢		حزب المحرومين	١٢٦١٩	
				عدد المقترعين	٤١١٥٣	الدائرة الانتخابية الثالثة (الساحل الغربي)
				رازتيا منتخب (R. I. M. - MDRM)	٢١٧٤٥ منتخب	
				حزب المحرومين	١٩٠١٤	

(R. I. M. - MDRM) حزب بعث الاستقلال الملغاشي ـ حركة التجديد الملغاشي الديموقراطية .

كما قررت الحكومـة القضاء على نفوذ حركة التجديد الملغاشية الديموقراطية ولو باستخدام وسائل عسكرية هامـة إذا لزم الأمر . وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة العامة . فمنذ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦، كتب الوزير موتيه الى رئيس مجلس الوزراء بيدول يقول :

« إن وجود وحدات ميتروبولية تملك سلاحاً حديثاً ، وموزعة على المراكز الرئيسية في الجزيرة ، وطائرات ووحدات بحرية سيدعم بشكل فعال سياسة الالتفاف حول علمنا » .

وانتقـل الوطنيون الى الهجوم بعـد أن اغضبتهم مناورات الوزير السياسية وتصرفات السلطات المحلية ــ فقاموا في ليلة ٢٩ ــ ٣٠ آذار بالهجوم على معسكر مورامنفا للاستيلاء على الأسلحة ، وقتلوا بعض المستوطنين الأوروبيين ، واعطبوا الخـط الحديدي فيانا رانتسوا . فاعتبرت الإدارة الاستعمارية أعمالهم هذه بداية لثورة عارمة . وكان الرد فورياً وبقسوة عمياء . فقد قامت القوات « السنغالية » بعد أن انضم اليها المدنيون الأوروبيون والبوليس خلال عدة أيام ، بإعدامات جماعية حتى في القرى التي لم يحدث فيها شيء . وبعد ذلك تدخلت قوات الجنرال غاربيه Garbay فقامت بعمليات تطهير منهجية استغرقت عدة اشهر . وقدر هذا الضابط أمام لجنة مجلس الاتحاد الفرنسي ، في عام ١٩٤٨ ، عدد ضحايا القمع بـ ٨٩٠٠٠ ، دون أن يأخذ بالحسبان ضحايا القمع « المشروع » والعاجل المتعددة ، والتي باعتراف النائب العام « لم يكن لها ما يبررها ، وتجاوزت ما طلبته النيابة العامة » .

وتم حـل حركة التجديد الملغاشية الديموقراطية في الأيام الأولى للاضطرابات ، واعتقل قادتها بتهمة إعداد الثورة وتشكيل حكومة ثورية. وثابر هؤلاء على الاحتجاج على هذه التهم . وحكمت محكمة مدغشقر على النائبين رازيتا ورافوانجي بالإعدام بعد محاكمة مشكوك بقانونيتها . ولم ينجوا من الإعدام إلا بفضل مداخلات الراي العـام الميتروبولي . وصحيح أن هذه الحركة منيت بهزيمة إلا انها لم تقهر .

ب ـ تشكل الاحزاب الافريقية :

حسب تقليد ساد في فترة ما قبل الحرب ، انتسب النواب الافارقة منذ عام ١٩٤٥ الى الاحزاب الميتروبولية ، وبخاصة الى أولئك الذين كانوا يؤيدون اختفاء النظام الاستعماري ، أي الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والحركة الجمهورية الشعبية . أن تكون هذه الأحزاب قد استبعدت ، باستثناء الحزب الشيوعي ، قيام الحكم الذاتي خشية ان يؤدي ذلك الى رفض الثقافة والنفوذ الفرنسيين ، وما تصورت تقدم افريقيا إلا داخل المجموعة الفرنسية فذلك أمران لا نتائج لهما آنذاك . إلا أن عدم قدرة النواب الافارقة على التأثير على سياسة هذه الأحزاب سرعان ما ادت الى تكوين انطباع لديهم بأنهم لا يشكلون إلا مجرد قوة دعم للفئات البرلمانية المنتمين إليها والتي تهتم على الأخص بالحسابات البرلمانية والمشاكل الميتروبولية . في حين أن محاميي النظام السابق ، غير المستبعد عودتهم الى السلطة ، كانوا يقومون بالتكتل والتجمع . وقد بينت احتجاجات **المجالس الفرنسية العامة الاستعمارية المعادية** للتجديدات « الخطيرة » نواياهم بوضوح .

لذلك عقد النواب الأفارقة ، **في تشرين الأول ١٩٤٦ ، مؤتمراً في باماكو** (عاصمة مالي حالياً) بهدف تشكيل قوة سياسية واحدة وتجمع أفريقي خالص ، بدون قطع علاقاتهم الشخصية مع الأحزاب الميتروبولية . وقاد تخوف الحركة الجمهورية الشعبية والاشتراكيين من ضياع ماهيتهم وتشكل حزب وطني أفريقي الى ممارستهم الضغوط على زملائهم من النواب الأفارقة لصرفهم عن المشاركة في هذا المؤتمر بحجة انه يمثل مناورة شيوعية . والواقع كان الحزب الشيوعي الفرنسي الحزب الوحيد من بين الأحزاب الفرنسية الذي رحب بحرارة بمبادرة الافارقة .

وفي ١٩ تشرين الأول حضر المؤتمر ٨٠٠ مندوب من افريقيا السوداء الناطقة باللغة الفرنسية . ومما لفت الانتباه غياب الزعيمين الاشتراكيين

ل. س. سنغور ولامين غي . وبعد عدة جلسات حماسية تم تأسيس **حزب التجمع الديموقراطي الأفريقي** ، بزعامة هوفيت ـ بواني(*) . وكان هدفه « تحرير مختلف الدول الأفريقية من النير الاستعماري بالتأكيد على شخصية هذه الدول السياسية والاقتصادية والثقافية ، والانضمام بحرية الى اتحاد من الأمم الحرة يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات » . وكان اتحاد جميع الأفارقة أمراً ضرورياً للنضال ضد الاستعمار . الشيء الذي ينبغي أن يجعل من التجمع ، على حد قول رئيسه ، « تجمعاً معقداً من العمال والفلاحين وملاك الأراضي والموظفين والتجار ، تجمعاً معقداً بجمع أفريقيا التقليدية والطبقة المثقفة » . وإنه لمن المناسب الإضافة الى هذا البرنامج أن البحث عن النجاح جعل عقد « تحالف بين القوى الديموقراطية الأفريقية والقوى الديموقراطية الوطنية والتقدمية في العالم اجمع ، وفي المقام الأول مع القوى الفرنسية منها في نضالها ضد الإمبريالية » أمراً مرغوباً فيه .

وفي الحال ، ادى تبني هدف التحرر هذا ، اي استعادة الاستقلال تدريجياً بالطرق المشروعة ، الى حصول هذا التجمع على نفوذ وشعبية كبيرة بين الجماهير ، وبخاصة في المدن ، باستثناء السنغال حيث بقي نفوذ كل من سنغور ولامين غي مسيطراً . واصبحت ساحل العاج بشكل ما مركزاً للقيادة العامة للتجمع ؛ إلا أن قيادته الجماعية مكنت ممثلي البلدان الأخرى (ج. ليزيت من التشاد و ل. مبا من الغابون ، الخ ...) من أن يلعبوا دوراً هاماً فيها .

وبالطبع عقد هوفيت ـ بواني ، الذي فاز في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٥ ، ضمن « قائمة الاتحاد الجمهوري والمقاومة » التي يرعاها الشيوعيون ، عقد تحالفاً بين التجمع الديموقراطي الأفريقي والحزب الشيوعي الفرنسي . ففي منظور ذلك الوقت ، لم يبدُ هذا التحالف

(*) كان هوفيت ـ بواني آنذاك نائباً لساحل العاج إلى البرلمان الفرنسي . ـ المعرّب ـ

مستغرباً . فالحزب الشيوعي ممثل في الحكومة الفرنسية وله قوة برلمانية هامة ، وهو الوحيد من بين الحركات السياسية الفرنسية الذي يدعم بلا تحفظ ببرنامجه ونشاطه الهدف الذي يسعى إليه التجمع الديموقراطي الأفريقي ، والوحيد الذي يملك تقنية للدعاية وتكوين الكوادر قد يستفيد الحزب الأفريقي الشاب منها . ويبدو أن عدداً من فروع التجمع ، وخاصة الكوادر التي تم تكوينها في « فرق الدراسة » ، وبعيداً عن كل اعتبار تكتيكي ، تأثرت لحد ما بالماركسية . والواقع فقد ظهر تأثير المذهب الماركسي في جلسات مؤتمر التجمع الديموقراطي الأفريقي الثاني الذي عقد في تريشفيل (ساحل العاج) في كانون الثاني ١٩٤٩ . وكانت التوصية الختامية قد :

« عبرت عن إيمانه بتحالف شعوب أفريقيا والشعب الفرنسي العظيم، وفي مقدمته الطبقة العاملة والحزب الشيوعي الذي يناضل بشجاعة وثقة ضد الإمبريالية الأمريكية من أجل استقلاله الوطني » .

وتأثرت علاقات هذا التجمع مع الميتروبول بهذا التحالف ، وخاصة بعد طرد الشيوعيين من الحكومة . فقد حكم على التجمع الديموقراطي الأفريقي بمشاركة الحزب الشيوعي الفرنسي عزلته على المستوى البرلماني . وفي افريقيا ، بذلت الإدارة الاستعمارية ما بوسعها لتهديم الحزب ، وذلك ببعثها لمنظمات منافسة له ، وباضطهادها لمناضليه . فتعددت إجراءات طرد المستخدمين ، واعتقال المناضلين من أعضائه في السودان (مالي حالياً) وفي ساحل العاج . ورد التجمع على ذلك بالإضرابات ومسيرات النساء ، ومقاطعة التجار الأوروبيين . وفي نهاية عام ١٩٤٩ ، أصبح التوتر حاداً جداً ، وعلى الأخص في ساحل العاج حيث هدد هوفيت ــ بواني نفسه بالاعتقال . وفي ٣١ كانون الثاني حدث صدام مع قوات البوليس انتهى بمقتل ثلاثة عشر شخصاً وجرح خمسين من الجانب الأفريقي (أحداث دانمبوكرو) . وطرح آنذاك تساؤل عن إمكان قيام اختبار قوة بين فرنسا والتجمع . ولربما حال دون ذلك الاعتقالات الجماعية في صفوف التجمع حتى عام ١٩٥١ .

عندها اعتبر هوفيت ـ بواني أن النضال يسلك طريقاً مسدوداً ، وأصبح بلا أمل بعد إضعاف وعزل حزبه ، فقام بتغيير كامل لسياسته بهذا الخصوص . إذ قرر العودة الى النضال ضمن الشرعية والتعاون مع فرنسا . وأعلن أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في تشرين الأول ١٩٥٠ عن قطع التجمع الديموقراطي الأفريقي لعلاقاته مع الحزب الشيوعي الفرنسي ، وأضاف « إننا نشكل حزباً أفريقياً ونريد أن نبقى كذلك » . ولم يرفض إتباعه في ذلك إلا بعض الشخصيات الأفريقية (الأمين العام للتجمع الديموقراطي الأفريقي ج. دار بوسيه قدم استقالته) وبعض فروع التجمع (الاتحاد الشعبي الكميروني) .

ولم يختفِ التجمع على أثر هذه الانشقاقات ، وإنما مر بفترة من الخسوف لعدم وثوق الإدارة به . ولم يحصل إلا على ثلاثة مقاعد في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٥١ بسبب مناورات الإدارة الاستعمارية ضده . فأكد هوفيت ـ بواني على انعطاف التجمع بانتساب فريقه في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) الى حزب الاتحاد الاشتراكي الديموقراطي الجمهوري الذي يتزعمه بليفان ، بينما تعاون هوفيت ـ بواني نفسه بنزاهة مع الموظفين الفرنسيين .

أما النواب الأفارقة الذين رفضوا الذهاب الى باماكو عام ١٩٤٦ ، ولم ينضموا الى التجمع الديموقراطي الأفريقي بسبب تحالفه مع الحزب الشيوعي الفرنسي، فقد واظبوا على ارتباطهم بالأحزاب الميتروبولية (حزب فرع الحزب العمالي الدولي والحركة الجمهورية الشعبية) بعضاً من الوقت . وكان سنغور أول نائب أفريقي ينسحب من حزب ميتروبولي ، الحزب الاشتراكي ، مع أنه كان أحد مرشحيه في الانتخابات التشريعية وفاز مع قائمته ، لعدم رضاه عن سياسة الحزب الأفريقية . فبصفته أفريقياً بالدرجة الأولى ، فقد كان يؤكد في مؤتمرات الحزب على المطالب الأفريقية ، إلا أنه لا يجد آذاناً صاغية . وأسس في تشرين الأول ١٩٤٨ حزبه الخاص به أي حـزب **التجمع الديموقراطي السنغالي** ، ثم انضم

الى تجمع من النواب الافارقة يدعى **مستقلي ما وراء البحار** ، وكان قد اسسه حديثاً ابيتي أحد نواب الداهومي . وخلال السنوات التالية ، وبعد تفكير نضجت ببطء عقيدته السياسية . وعرض وجهات نظره في مجلة ثقافية افريقية رفيعة المستوى تدعى **الوجود الافريقي** Présence Africaine التي تأسست عام ١٩٤٧ في باريز بمساعي السنغالي اليون ديوب . وكردة فعل على تقاليد فرنسا الاستيعابية ، فقد أطرى سنغور على الافريقانية وفلسفة « الزنوجة » في هذه المجلة . واستخدم عدد من المثقفين الأفارقة صفحات هذه المجلة لدحض الفكرة القديمة القائلة بأن « افريقيا قارة بربرية » ، وللتذكير بالسمات العظيمة لماضيها ما قبل الاستعمار ـ إمبراطورية السودان القروسطية ـ وبازدهار الفنون التشكيلية ، والشعر ، والمؤسسات الاجتماعية المتوازنة بشكل رائع . وفوق كل ذلك ، عملوا على إبراز المعنى الحقيقي للأحداث الأفريقية الخاصة بالنضال ضد الاستعمار التي شوهها الأوروبيون ، وذلك عملاً بقول الشيخ انتا ديوب : « إن التاريخ بذرة الوعي الوطني » .

وفي عام ١٩٥١ ، استفاد زعماء تجمع مستقلي ما وراء البحار من عزلة حزب التجمع الديموقراطي الأفريقي ، فكانوا أهم الفائزين في الانتخابات التشريعية في افريقيا الفرنسية ، وأصبح سنغور ، بعد انتصاره على لامين غي في السنغال زعيمهم المسلم به . وكان تجمع مستقلي ما وراء البحار ، بتأثير من سنغور ، أول من طرح فكرة إقامة جمهورية فيدرالية افريقية داخل الاتحاد الفرنسي .

فقد طالب سنغور بتعديل الجمهورية الفرنسية ، وإلغاء « الحلف الاستعماري Pacte Colonial » بهدف القضاء على القلق الأفريقي . واعتبر صيغة « الجمهورية الواحدة التي لا تتجزأ » نوعاً من الهرطقة وغير مجدية لحل المشاكل الحاضرة في بلدان ما وراء البحار ، لأن تطبيق الدستور بنزاهة يقود الى وصول ٣٠٠ نائب من بلدان ما وراء البحار الى البرلمان ، مما يقضي على استقلال الميتروبول ، ويؤدي الى موت حضارات

السكان المحليين التي تتعلق بها الشعوب . وان الحل الحقيقي يكمن في قيام اتحاد بين فرنسا ومجموعتي البلدان الأفريقية التي تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي . اما فيما يتعلق بنوع هذا الاتحاد ، فهناك عدة حلول ممكنة . وقد يكون الحل المناسب بالنسبة لأفريقيا الغربية «الفرنسية» في إنشاء وحدتين تجتمعان حول داكار (عاصمة السنغال) وابيدجان (عاصمة ساحل العاج) تقوم في كل منهما حكومة يرأسها الحاكم ، أو بدخول كل بلد من البلدان الثمانية(*) التي تتمتع بالحكم الذاتي ضمن دولة أفريقيا الغربية الفرنسية المتحدة ، وتدمج هذه الدولة نفسها في جمهورية فيدرالية فرنسية . ورأى سنغور أن على هذه الصيغة الفيدرالية أن تعجّل بحصول جميع هذه البلدان على الحكم الذاتي ، بحيث تشكل الأكثر تقدماً منها رائدات للأكثر تخلفاً ، مما يؤدي الى تجنب التجزئة التي يمكن ان تجعل أي حكم ذاتي عديم المنفعة .

لم تحظ مبادرة زعماء تجمع مستقلي ما وراء البحار بالقبول المرجو . فلم تقبل أوساط التجمع الديموقراطي الأفريقي ، الذي أعاد بناء قواه ، بالفكرة الفيدرالية بلا تحفظات . إذ ظهر في البلدان المختلفة أحزاب سياسية مرتبطة عموماً بالتجمع ويكن قادتها العداء لأي اتحاد قد يزيد من تسلط داكار ويضعف نفوذهم . هكذا عارض الزعماء الإقليميون الزعماء الفيدراليين لأن هوفيّت ــ بواني كان يرى الأمر بشكل مختلف .

لما كان هوفيت ــ بواني على قناعة بأن « صيغة الجمهورية المتحدة في خطها الاستيعابي لا تستجيب لمتطلبات المستقبل » ، فقد اختار تجمعاً دائماً مع فرنسا « مبنياً على أساس المساواة والتآخي » ، إلا أنه تصور بناءه بدءاً من القاعدة لا من القمة . ويمكن أن يكتفي آنياً بالأحكام

(*) كانت عدد المستعمرات الفرنسية في غرب افريقيا يبلغ الثمانية . وتشكل آنذاك اتحاداً يسمى اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية ، وكانت داكار العاصمة الفيدرالية ــ المعرّب ــ .

الدستورية إذا ما طبقت بنزاهة ، أي « بإنشاء بلديات في القاعدة ـ كاملة الصلاحيات ـ وباللامركزية ، وتوزيع السلطة ... لكن بغض النظر عن النصوص . ولكي تتطابق النصوص مع الحقيقة التاريخية ، يجب أن يحصل الأفريقي على الغذاء يومياً بشكل لائق ، وأن يؤمن لـه المسكن واللباس الملائمان ، وأن يعمل على إعداد مستقبله الفكري بنشر الثقافة دوماً على المستوى الجماهيري . كما يجب أن « يتماشى التقدم القضائي مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي » (مؤتمر كوناكري ١٩٥٩) . واضاف الى ذلك بعد عام من هذا التاريخ أن « مـن المناسب تمكين الأفارقة من إدارة أمورهم كاملة بأنفسهم وبلا انتظار ... وستأتي الروابط القانونية فيما بعد ... » .

ولئن اختلف المثقف السنغالي سنغور والدرائعي العاجي هوفيت ـ بواني حول الأسلوب والطريقـة ، فقـد كانا متفقين حول عـدة نقاط أساسية . فهما لم يطالبا بترك الجمهوريـة والحصول على اسـتقلال محفوف بالمخاطر والتقلبات ، بل فضلا الحفاظ على روابط سياسـية واقتصادية مع الجمهورية الفرنسية كعامل أساسي لتقدم بلديهما شريطة الحصول على « الحكم الذاتي الذي يتحكم بالاستقلالات الأخرى » .

جـ ـ القانون ـ الملاك Loi - Cardre ، ١٩٥٦ :

اعتباراً من عام ١٩٥٠ ، أصبحت افريقيا السوداء تمثل مرفأ سلام داخل الاتحاد الفرنسي الشديد الاضطراب . ويفسر موقف الأفارقة هذا الأمل بتقدم سلمي ، انطلاقا من مبدأ أن الاخلاص تجاه فرنسا يجب الا يكون أقل جدوى من العنف .

فعلى المستوى السياسي . قام زعماء الأحزاب الأفريقية بفصـل احزابهم عن الأحزاب الميتروبولية بسبب تناقص أعداد المنتسبين للإحزاب الأولى باستمرار . وعلى المستوى النقابي ، أخذ السير نحو الاستقلال يتأكد بانفصال عمال أفريقيا السوداء عن الاتحاد العام للعمال الميتروبولي،

وتأسيس الاتحاد العام للعمال الأفارقة . وانتسب هذا الاتحاد مباشرة الى اتحاد النقابات الدولي. وأصبح اتحاد النقابات الكونفيدرالي الفرنسي للعمال المؤمنين في أفريقيا الغربية الفرنسية يدعى الاتحاد الأفريقي للعمال المؤمنين ، وارتبط مباشرة بالاتحاد الدولي للنقابات المؤمنة . وأكدت انتخابات ٢ كانون الثاني ١٩٥٦ التشريعية هذا الاتجاه . فكان الفائزون الأوائل فيها اعضاء حزب المجموعة الديموقراطية الأفريقية Bloc Démocratique Africain الذي عزز مواقعه في السنغال على حساب الحزب الاشتراكي ، وعلى الأخص على حساب التجمع الديمقراطي الأفريقي الذي حصل على ٧ مقاعد في أفريقيا الغربية الفرنسية واثنين في أفريقيا الاستوائية الفرنسية فقط . وكانت أولى نتائج هذا النجاح تقليص التفكك السياسي نتيجة « تتبيع » الأحزاب المعزولة والتشكيلات السياسية الصغيرة المحلية لأحد هذين الحزبين . اما ثاني هذه النتائج فكان قيام هذين الحزبين الكبيرين بمحاولة تنسيق أعمالها بقصد تشكيل قوة سياسية واحدة . وبلا شك دلل الهدوء الذي صاحب هذه الأحداث على نضج الأفارقة السياسي ، إلا أنه لم يكشف عن إرادتهم الحازمة على تحمل مسؤولية شؤونهم الخاصة .

ولم يعد بإمكان الحكومة الفرنسية البقاء على موقف الجمود . فتخلت عنه جزئيا في عام ١٩٥٥ في التوغو لأسباب تتعلق بالسياسة الدولية (مداخلات منظمة الأمم المتحدة ، تقدم ساحل الذهب) ، واخرى داخلية (نشاط لجنة الوحدة التوغولية) . وذلك بنص قانون ١٦ نيسان على توسيع صلاحيات المجلس الاقليمي وإنشاء وزارة مهمتها العمل على مشاركة التوغوليين في ممارسة السلطة التنفيذية . هكذا وجد هذا البلد الصغير نفسه على طريق التحرير الذي اختاره البريطانيون لمستعمراتهم . وطلب برلمان الاتحاد الفرنسي تطبيق هذا القانون على جميع بلدان ما وراء البحار . الا أن هذا الطلب رفضته الحكومة الفرنسية .

ودفعت نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٥٦ وزير فرنسا لما وراء البحار الجديد غاستون دوفير الى التحرك قبل أن تجبره الأحداث

على ذلك . وكمنت الصعوبة في إيجاد إجراء سريع يمكن أن يفلت من مناقشات البرلمان اللامتناهية الذي يتردد دوما عندما يتعلق الأمر بتقديم تنازلات الى بلدان ما وراء البحار ، وإدراج الاصلاحات الهامة في نصوص وفقا للباب الثامن من الدستور .

وانطلاقا من هـذه الفكرة أعـد غاستون دوفير ، بالتعاون مـع هوفيت ـ بواني ، **القانون ـ الملاك** الذي تبناه البرلمان نهائيا في ٢٣ حزيران ١٩٥٦ . وهو عبارة عن تعداد لبعض المبادىء الواردة ضمنا في الدستور، والهادفة الى إدخال لا مركزية إدارية واسعة بعيدا عن كل بنية فيدرالية لأن الجمهورية « واحدة ولا تتجزأ » . أما هذه المبادىء فهي :

١ ـ تعميم الانتخابات العامة بهيئة ناخبة واحدة في بلدان ما وراء البحار بقصد منح الراي العام وسيلة تعبير كاملة .

٢ ـ ضرورة اتخاذ إجراءات تتعلق باللامركزية وتوزيع السلطة الادارية ، (وليس السياسية) بهدف « إشراك سكان بلدان ما وراء البحار بشكل أوثق في إدارة مصالحهم الخاصة » .

٣ ـ توسيع صلاحيات المجالس المحلية بمنحها سلطات التداول ليصبح بإمكانها التصويت على القوانين التنفيذية المتعلقة بالأمور المحلية . وإنشاء مجلس وزاري ، نواة للسلطة التنفيذية المحلية ، في كل بلد بدون تحديد صلاحياتـه .

٤ ـ منح التسهيلات لدخول المواطنين من السكان المحليين الى الوظائف العامة بكافة مستوياتها بهدف افرقة الكوادر .

انطلاقا من هذه المبادىء ، أصبح بامكان الحكومة القيام بإصلاحات إداريـة واقتصاديـة واجتماعيـة في بلدان ما وراء البحـار ، بموجب

قرارات شريطة أخذ رأي البرلمان بالاصلاحات الادارية . فأضيفت الى سرعة هذه الطريقة ميزة تجنب صلابة الهيئات القانونية الكبرى ، وإمكان ملاءمة هذه القرارات مع الضرورات الخاصة بكل بلد .

وتسارع سير الأحداث في أفريقيا في الفترة الواقعة بين التصويت على هذا القانون ومناقشة القرارات التطبيقية في الجمعية الوطنية الفرنسية (كانون الثاني ــ آذار ١٩٥٧) ؛ فما كان مرضيا في عام ١٩٥٦ لم يعد كذلك في عام ١٩٥٧ . إذ وجدت الحكومة ، التي تفكر بانشاء مجالس وزراء مختلطة (وزراء منتخبين وآخرين بالتعيين) ، وجدت نفسها أمام مشروع أفريقي (مشروع نائب الداهومي ابيتي) يطالب بأن يترأس هذه المجالس رئيس وزراء يسميه حاكم البلد ويكون مسؤولا أمام مجلس البلد المحلي . وهذا يعني « العمل بمبدأ الجمهورية الفيدرالية « على عجل » لدرجة ما ، بدون إعادة النظر المسبقة بالباب الثامن » من الدستور (سيريكس) . فبعد أن أشار « أبيتي » الى التنازلات التي قدمت للتوغو ، صرح قائلا :

« لا تعرف أفريقيا مفهوم التمييزات القانونية ... بين حقوق بلد خاضع لنظام الوصاية وآخر من بلدان ما وراء البحار بالمفهوم الدستوري ... والمقصود هنا هو الا يعتقد بأن أولئك الذين يفكرون بأن المرء يربح بخروجه من الجمهورية أكثر ممن يبقى ضمنها هم الذين على حق » .

ورغم معرفة دوفير الجيدة بأن ما فعله ليس إلا مرحلة على طريق الحكم الذاتي السياسي الفعلي لبلدان ما وراء البحار ، فانه لم يكن يريد الاعتراف بوجود ضمني لجمهوريات تتمتع بالحكم الذاتي يتناقض مع الدستور حين قال :

« لا اظن شخصيا أن اليوم الذي يمكن فيه السير نحو حكم ذاتي أوسع في بلدان ما وراء البحار بعيدا . وعندما يكون المرء ديموقراطيا

منطقيا ، فلا يمكنه التحرك إلا ضمن الاطار الذي حدده الدستور الذي صوت عليه الشعب الفرنسي . وما يشغلني هو الطابع الدستوري للمشكلة وليس طابعها السياسي »(٣) .

هكذا لجأ دوفير لاستخدام صيغ فضفاضة الى حد ما في قرارات ٣٠ آذار النهائية تسمح بتجاوز روح النصوص في مجالات التطبيق :

١ ــ يقوم **المجلس المحلي** بالتصويت على الميزانية ، وبمناقشة المشاريع الادارية ، ويتمتع بسلطة تشريعية فعلية بخصوص عدد من الأمور المحلية ، ولا يمكن إلغاء قراراته إلا في حال تجاوزه لصلاحياته وانتهاكه للقانون .

٢ ــ يشكل **مجلس الحكومــة** ، المنتخب من المجلس المحلي ، السلطة التنفيذية ، ويقوم بادارة الادارة ، ويحمل أعضاؤه لقب « وزراء »، ويرئسه الحاكم « رئيس البلد » ،أو نائب الرئيس في حال غيابه، أي المستشار الذي يرد اسمه في رأس القائمة المنتخبة . ومن الوجهة النظرية ، فان مجلس الوزراء غير مسؤول أمام المجلس المحلي . غير أن له حق تقديم استقالته . والواقع فقد كان عليه القيام بذلك إذا لم يحصل على ثقة هذا المجلس .

٣ ــ إن « **الحاكم** » الذي أصبح رئيس البلد هو الرئيس الأعلى لمصالح الدولة التي يقوم الفرنسيون عليها ، ممثل سلطات الجمهوريــة ودوره غامض ويعتمد على التفسير الذي يعطى للنصوص .

واستمر اتحــاد افريقيــا الغربيــة « الفرنســية » واتحــاد افريقيا الاستوائية « الفرنسية » في حمل لقب مجموعة البلدان ، على رأس كل منها مفوض سام ، وهو رئيس المجموعة وممثل الجمهورية . ويقــوم الى جانب كــل منهما مجلس اعــلى Le Grand Conseil

(٣) الجمعية الوطنية الفرنسية ٣٠، كانون الثاني ١٩٥٧ .

مكون مـ نمندوبين يختارهم المجلس المحلي لكل بلد من المجموعة ، مهمته التصويت على الميزانية « الفيدرالية » ، ومن حقه تقديم توصيات الى المفوض السامي والى البلدان التي تشكل المجموعة . وعمليا أدى توسيع الصلاحيات في كل بلد الى اقتصار دور هاتين المؤسستين الفيدراليتين على التنسيق ، وحكم عليهما بالدوران جزئيا في حلقة مفرغة .

هل كانت الحكومة ترى في التغيير الذي يحمله القانون ـ الملاك المآل الاخير ، اي انها مرحلة لا يجب تجاوزها قبل سنين عديدة ؟ هذا ما اكده دوفير الذي كان مقيدا بضرورة احترام إصلاحاته النصوص الدستورية ، والذي كان مجبرا على تهدئة قسم من الرأي العام القلق من اي تجديد ، حين قال : « لن يتم تجاوز القانون ـ الملاك مستقبلا » . ومع ذلك ،فقد كان من السهل التنبؤ بأن هذه المرحلة ستكون قصيرة الأمد ، لا سيما وأن القانون لم يقدم حلا للمشاكل التي خلقها في أفريقيا في وقت كانت فيه في أوج تطورها :

ـ هل سيكفي « التعاون الودي » المنصوص عليه لتنظيم العلاقات بين رئيس البلد والمجلس التنفيذي المنتخب ؟ الا تؤدي ثنائية مصالح الدولة ومصالح البلدان إلى وضع رئيس البلد في موقف لايطاق بصفته رئيساً لمجلس الحكومة ولمصالح الدولة بآن معاً ؟

ـ ماذا سيكون دور « المجموعتين » في البناء الجديد الذي يعتمد في آخر المطاف على بنية الميتروبول ـ وبلدان ماوراء البحار المستقبلية ككل؟

ـ وهل سيقبل الأفارقة لفترة طويلة بالاكتفاء ب «الإدارة المشتركة» للصلاحيات التشريعية والتنفيذية فقط التي منحها القانون لبلدانهم ، وهي « سلطات الاستقلال الرئيسية الفعلية » ؟

د ـ الأحزاب الافريقية والقانون ـ الملاك :

اعتبرت الأحزاب الأفريقية قرارات القانون ـ الملاك مجرد خطوة على طريق التحرر .. الا أنه لم يبدُ لكثير منها أن منح الحكم الـذاتي

لكل بلد على حدة ، وتقليص سلطات « المجموعتين » الوسيلة الأفضل لإعداد الشعوب لاكتساب المساواة عن طريق الاتحاد مع فرنسا . الحل الذي رجحه وزير الدولة هوفيت ــ بواني ، والذي رأى في البلد الواحد الإطار الطبيعي للتقدم ، وأن التضامن الأفريقي لايمكن بناؤه على«هياكل إدارية وسياسية مصطنعة ، تم فرضها بشكل تعسفي » ، وهي اتحادا أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية(*) السابقين . فكما أن الواقعية تتطلب أولاً تقوية شخصية البلدان كافة « بدون حكم مسبق على ما ستكون عليه الاختيارات التاريخية اللاحقة » ، فتجمع الأحزاب السياسية المحلية في حزب مشترك لا يؤدي إلى الحفاظ على التضامن بينها بشكل أكثر فعالية ، وتشكيل حكومة فيدرالية في داكار لا مفر من أن تضعفها المنافسات بين البلدان أو الصراعات الشخصية . ويعود موقف هوفيت ــ بواني هذا إلى كونه عاجياً (أي من أبناء ساحل العاج ومن أنصار بلده المتحمسين) أقل مما يعود إلى صفته وزيراً في حكومة الجمهورية المعارضة لإنشاء اتحادين في أفريقيا . وساند هوفيت ــ بواني في هذا الموقف بعض رجالات السياسة في بلده . فقد رفض ساحل العاج ، الإقليم الذي كان في أوج انطلاقته الاقتصادية آنذاك ويملك دخلاً قومياً أعلى بكثير من الدخل المتوسط لجميع بلدان أفريقيا الغربية الفرنسية الأخرى ، رفض أن يكون « البقرة الحلوب » لدولة اتحادية محتملة قد تكون عاصمتها داكار المنافسة لمدينة

(*) يضم اتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية ثمانية بلدان هي : موريتانيا ، السودان (مالي حاليا) وفولتا العليا (بوركينا فاسيو حاليـا) ، والنيجر ، والسنغال ، وغينيـا « الفرنسية » والداهومي (بنين حاليا) وساحل العاج .

أما اتحاد أفريقية الاستوائية فيضم أربعة بلدان هي أوبانغي ــ شاري (جمهورية أفريقية الوسطى حالياً) والتشاد ، والغابون ، والكونغو « الفرنسي » (الكونغو برازافيل حالياً) ــ المترجم .

ابيدجان(**) وتبنت أغلبية القوى السياسية الأفريقية موقفاً مختلفاً فقد عاب سنغور على القانون ــ الملاك تشجيعه لـ « بلقنة » الاتحادين المذكورين ، رغم اعترافه بقيمته كأداة للتحرر . يقول سنغور :

« هناك من يريد بأي ثمن أعاقة التضامن السياسي والإداري بين بلدان يرتبط بعضها بالبعض الآخر على كافة المستويات ، لا على مستوى الهياكل الإدارية فحسب ، بل على المستويات العرقية والثقافية والتطلعات السياسية والتنظيم الإداري ... إن انصار التجزئة هم انصار الكومونوته الفرنسية ــ الافريقية المناهضون للوحدة الإفريقية »(٤) .

وظهر تجمع حول حزب سنغور كانت أولى مراحله الأساسية تشكيل حزب **الاتفاق الأفريقي** في مؤتمر داكار (كانون الثاني ١٩٥٧) ، الذي شكل الخطوة الأولى نحو وحدة التشكيلات السياسية الأفريقية في حزب كبير متحد ، الوحيد القادر على الدفاع عن المصالح المشتركة ، وتجنب الأزمات الداخلية داخل مجالس الحكومة . فبعد أن أعلن المؤتمر عن تأييده لتمتع كل بلد بالحكم الذاتي ، طالب بانشاء اتحادين (اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية واتحاد أفريقيا الاستوائية الفرنسية) ، يكون لكل منهما « دوائر مشتركة ، ويشكلان دولتين قابلتين للاندماج في جمهورية فيدرالية » تقوم بعد تعديل الدستور .

وتوصل حزب التجمع الديموقراطي الأفريقي (باستثناء فرع ساحل العاج) الى نفس الأحكام . ففي آب ١٩٥٧ ، طالب المجلس الأعلى لافريقيا الغربية الفرنسية ، وأغلبية أعضائه من التجمع ، بإنشاء مجلس تنفيذي في داكار . وبعد شهر من هذا التاريخ ، طالب مؤتمر الحزب الذي عقد في باماكو بالشيء نفسه رغم معارضة ممثلي ساحل العاج والغابون .

(**) داكار عاصمة السنغال ، وابيدجان عاصمة ساحل العاج ــ المعرب

(٤) الجمعية الوطنية الفرنسية ٣٠ حزيران ١٩٥٧ ...

وفي آخر المطاف ، كانت المشكلة معرفة فيما إذا كان الاتحـاد الذي يقبل به الجميع سيكون بين الميتروبول والاثني عشرة بلـداً أم بـين الميتروبول واتحادي افريقيا الغربية الفرنسية واتحاد افريقيا الاستوائية الفرنسية ومدغشقر .

ومما تجدر ملاحظته ان الأفارقة ، بمطالبتهم بقيام اتحادات افريقية داخل جمهورية فيدرالية تجاوز كثيراً الحدود التي رسمتها قرارات تطبيق القانون ـ الملاك ، الذي رفض الصيغة الفيدرالية لكي لايفسـح المجال أمام الروح الانفصالية . وعلى عكس ماظن بعض رجالات السياسة الفرنسيين ، حتى داخل الحكومة ، لم يكن للروح الانفصالية وجود بين الزعماء الأفارقة . فحتى أولئك الذين تطلعوا إلى الاستقلال كانوا على استعداد للتخلي عنه ، على الأقل مؤقتاً ، لصالح «الكومونوته» الفرنسية بسبب « وعيهم بأن افريقيا لن تربح شيئاً من الفرقة في زمن التجمعات الكبرى ... وان فرنسا ستكون الشريك الأكثر كفاءة » (سيكوتوري) . إلا انهم سواء كانوا من أنصار الاتحاد على أساس مجموعة من البلدان أم بلدان منفردة ، فقد اعتبروا أن من الضروري أن تبنى « الكومونوته » على الانضمام الحر إليها والمساواة التامة بين المشاركين فيها . وهذا ما اشـار اليه هوفيت ـ بواني عندما قال :

« يجب علينا أن نردد دوماً وبقوة أمام إخواننا الميتروبوليين بأن لاتحاد الذي نريد بناءه معهم سيكون على أساس المساواة بين اعضائه أو لا يكون » .

وظهر تناقض مدهش في السلوك بين الأفارقة والفرنسيين أمـام مشاكل افريقيا السوداء . فالأفارقة المفعمون بالحيوية سعوا للتغلب على خلافاتهم بهدف إقامة وحدة عضوية بينهم (حزباً واحداً في كل بلد) ، ولم يمنعهم فشل بناء الاتحاد ـ اتحاد الأحزاب ـ (اجتماع قصر بوربون ١٧ شباط ١٩٥٧) من طلب تعديل الدستور الفرنسي و « إنشاء جمهورية فيدرالية تجمع فرنسا ومجموعات البلدان والبلدان غير المجموعة (ساحل

العاج والغابون) تقوم على أساس التعاون الحر ، والمساواة المطلقة وحق الاستقلال » ، جمهورية فيدرالية يدخل فيها الاتحادان القائمان لأفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية مع حكومة كل منهما المركزية التي تتمتع بالحكم الذاتي . وتكون هذه الحكومة « مسؤولة امام مجلس تشريعي يتمتع بكافة صلاحيات السيادة الداخلية ، باستثناء الشؤون المالية ، والدبلوماسية ، الخ .. » . أما في فرنسا فقد اتفق الجميع على ضرورة اعادة « سبك » المؤسسات ، وظهر الى الوجود العديد من مشاريع الاصلاح الدستوري أعدت وفق المنظورات السياسية الاكثر تنوعا . الا أن أيا منها لم يتصور الاتحاد بصيغة عادلة ، الامر الوحيد الذي يُرضي شركاءهم في بلدان ماوراء البحار . ولم يكن الرأي العام الفرنسي مقتنعاً بعد بضرورة إيجاد حل وسط بين مفاهيم الجمهورية المتحدة والطروحات « **الكارتيرية Cartiéristes** (*) التي يميل إليها بعض رجالات السياسة ورجال الأعمال .

« فقد اختارت افريقيا ، اما فرنسا فلا تزال مترددة . وبمرور الوقت تتناقص كل يوم فرص بناء كومونوته فرنسية ـ افريقية ، لأن الأحداث تتقدم بشكل أسرع من التكيف الفكري لدى بعض رجالات السياسة الفرنسيين ... وإذا ما تركت فرنسا فرصة بناء الكومونوته الفرنسية ـ الأفريقية تمر ، فإن أفريقيا ستسير لا محالة في الطريق الوحيد المتناغم مع عزتها ، أي طريق الاستقلال » .

(*) ريمون كارتيه : صحفي فرنسي حاول من خلال ثلاث مقالات نشرها في الصحف الفرنسية في شهري آب وايلول ١٩٥٦ ، ان يبين ان بلدان ما وراء البحار اصبحت من الناحية المالية تكلف فرنسا غاليا بسبب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها فيها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وتقوم بتمويلها . ومع ذلك فان شعوب هذه البلدان غير راضية وقد تطلب في المستقبل ، بل إن بعضها يطلب ، من فرنسا الرحيل في القريب العاجل من بلادها . لذلك فان من الافضل لفرنسا ان توفر اموالها لتنفقها في مشاريع تنموية في الميتروبول بدلا من ان تبددها في بلدان ما وراء البحار في مشاريع وتجهيزات غالبا ما تكون كمالية ، وفيها الكثير من الترف والبذخ . ـ المعرّب ـ

تدل هذه العبارات التي وجهها موديبو كيتا إلى وزير فرنسا لما وراء البحار في آذار ١٩٥٨ ، على المراحل التي تم اجتيازها خلال بضعة شهور . وفي الوقت نفسه ، تأسس حزب التجمع الافريقي في كوتونو (عاصمة الداهومي ـ دولة بنين حالياً) ، من حزب الاتفاق الأفريقي والحركة الاشتراكية الافريقية ، وطالب في مذكرته الختامية « ببحث إقامة اتحاد متعدد الجنسيات مع فرنسا يتكون من شعوب حرة ومتساوية بدون التخلي عن إرادة الاتحاد في الولايات المتحدة الأفريقية تضم كافة المستعمرات الأفريقية السابقة ... وتبنى شعار الاستقلال الفوري » .

هـ ـ استقلال البلدان الخاضعان لنظام الوصاية : التوغو والكميرون

لما كانت التوغو والكميرون تخضعا لنظام الوصاية (كانون الأول ١٩٤٦) فقد بقيتا خارج الجمهورية وإن كان لهما ممثلون في المجالس البرلمانية الفرنسية . وكان من المفروض أن يؤدي هذا بالإضافة إلى نشاط مجلس الوصاية المتيقظ لصالح البلدان الخاضعة لهذا النظام الى تسريع عملية التقدم السياسي في هذين البلدين . والواقع لم يكن تحررهما أسرع من تحرر بلدان ماوراء البحار الأخرى .

كان الوضع في التوغو معقداً نظراً لوجود صراع قبلي واضح ، وتقسيم هذا البلد الى جزء غربي خاضع لنظام الوصاية البريطانية ، وجزء شرقي خاضع للوصاية الفرنسية ، وتجزئة الحدود لمجموعاته العرقية (الايويه Ewé على سبيل المثال) ، ورغبتها في استعادة وحدتها . من جهة أخرى ، رغم اعترافات السلطات الفرنسية بتمتع هذا البلد بدرجة متقدمة من التطور ، فقد رفضت ادخال المؤسسات الديمقراطية اليه كي لا تثير بعض المطالب في بلدان ما وراء البحار الاخرى . هكذا اذن خضعت التوغو عشر سنوات تقريباً للنظام نفسه السائد في البلدان الاخرى . ولكي يمكن تجنب الاضطرابات فيه كان لا بد من اخذ تقدم البلدان المجاورة الخاضعة للسيطرة البريطانية بعين الاعتبار .

فجاء قانون ١٦ نيسان ١٩٥٥ ليوسع صلاحيات المجلس الاقليمي في التوغو ، وينشىء « مجلس حكومة » . الا أن **لجنة وحدة التوغو** (التي يرأسها سيلفانوس اوليمبيو) نصيرة قيام دولة تتمتع بالحكم الذاتي وموحدة من جديد ، رفضت هذا القانون ، وقاطعت انتخابات المجلس الاقليمي (٤ تموز ١٩٥٥) . وطالب نواب حزب التقدم التوغولي (بزعامة غروينتزكي) بالغاء نظام الوصاية الدولية ، و « بتقدم سياسي مصحوب باتحاد وثيق مع فرنسا » .

تم تجاوز مرحلة جديدة عام ١٩٥٦ . فبعد أن وعدت بريطانيا العظمى غانا بمنحها الاستقلال في عام ١٩٥٧ ، نظمت استفتاء للسكان في منطقتها التوغولية باشراف الامم المتحدة في ٩ نيسان ١٩٥٦ لكي يختاروا مصيرهم بأنفسهم . فأيدت الاغلبية (باستثناء اقليم الايويه) الانضمام الى غانا ومنذ اللحظة التي أعدت انكلترة فيها نفسها للتخلي عن وصايتها على هذا البلد ، كان على فرنسا أن تعمل على تقدم وصايتها . فأعدت مشروع جمهورية التوغو المستقبلية داخلياً في اطار الاتحاد الفرنسي . وقامت بتقديمه الى مجلس الوصاية في تموز ١٩٥٦ الا أن المجلس رفض التصديق على المشروع والاشراف على الاستفتاء الذي يصاحبه . وذلك بسبب شكوك مجلس الوصاية في حقيقة الحكم الذاتي المقترح ، وفي الاختيار الذي ترك للتوغوليين ، أي الاختيار بين الحفاظ على نظام الوصاية أو القبول بالوضع الجديد باستثناء الاستقلال . الا أن ذلك لم يمنع فرنسا من تطبيق هذا المشروع . ففي الاول من ايلول تم اعلان قيام جمهورية التوغو مع حكومتها وعلمها . واحتفظت فرنسا بمسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية واحتفظ التوغوليون بثنائية المواطنة ، وارسلوا ممثلين منتخبين عنهم الى المجالس الفرنسية . وكانت نتيجة استفتاء ٢٥ تشرين الاول ٧٠٪ نعم .

وتم نقل سلطات جديدة في آذار ١٩٥٧ وشباط ١٩٥٨ كفلت للتوغو الحكم الذاتي الداخلي كاملا . ومنذ ذلك الوقت أصبح رؤساء الدوائر الفرنسية تابعين لوزراء حكومة غرونيتزكي . وقادت الانتخابات

التشريعية التي أجريت في ٢٧ نيسان ١٩٥٨ باشراف الامم المتحدة الى حدوث تغيير سياسي جذري . اذ حققت لجنة الوحدة التوغولية فيها فوزاً ساحقاً وتسلم س. اوليمبيو السلطة وطالب برفع الوصاية الدولية فوراً . وحصل على ذلك من منظمة الامم المتحدة في تشرين الثاني . وفي ٢٤ نيسان ١٩٦٠ أصبحت التوغو دولة مستقلة بدون أن يتحقق حلم قادتها بضم اقليم الايويه اليها .

كانت **الكميرون** البلد الثاني الخاضع لنظام الوصاية ، مقسمة الى جزئين غير متساويين ، الاصغر ويقع في الغرب ويخضع للإدارة الانكليزية أما الجزء الثاني الفرنسي الذي يدار بنفس طريقة ادارة بلدان ما وراء البحار ، فقد عرف حياة مضطربة بسبب نشاط الحزب الوطني فيه : حزب **الاتحاد الشعبي الكميروني** ، المنتمي الى حزب التجمع الديموقراطي الافريقي ، والذي انفصل عنه بعد « انمطافه » التاريخي . وقد طالب زعيم هذا الحزب روبان ادم نيوبه باستقلال الكميرون الموحدة بعد مهلة يتفق عليها ، وبقيام انتخابات فورية لاختيار المجلس التشريعي ، على ان تكون هذه الانتخابات عامة وبهيئة ناخبة وحيدة . ولما لم يكلل دفاعه عن قضيته بالنجاح أمام الامم المتحدة عام ١٩٥٢ ، قام بحملة واسعة في الكميرون خلال السنوات التالية عن طريق التنظيمات القتالية المشروعة التي أنشئت حتى في القرى . وأثار الطابع الثوري لهذا الحزب وأصداء دعايته بين السكان موجة من القمع المريع ، قامت بها الادارة الفرنسية وادت على ما يبدو الى وقوع العديد من الضحايا (١٩٥٥) . وتم حظر حزب الاتحاد الشعبي الكميروني والحركات التي ساندته . فدخل في ثورة علنية ، ونظم المقاومة السرية في منطقة السناجا البحرية وفي أقاليم قبائل الباميليكه ، الا أن هذه الحركة الثورية فقدت الكثير من قوتها بعد قتل روبان أدم نيوبه في ايلول ١٩٥٨ .

اثناء هذه الفترة حدث تقدم في وضع الكميرون . ففي الوقت الذي كان شعب الكميرون يناضل من أجل الاستقلال ، سار الفرنسيون في طريق تقديم التنازلات السياسية . ففي مايس ١٩٥٧ ، تم منح الكميرون

وضعا مماثلا لوضع التوغو . الا أن وضع حكومة مبيدا كان مخلخلا . اذ اتهم المجلس الاقليمي رئيس الوزراء بتحوله الى اداة طيعة بين يدي الفرنسيين مقابل دعمهم العسكري له ، واطاح بحكومته (شباط ١٩٥٨) . واتبع خلفه هيدجو ، زعيم الاتحاد الكميروني ، سياسة التعاون نفسها مع فرنسا . الا انه وعد باعلان العفو العام عن الثوار الذين يلقون بسلاحهم ، وحصل بذلك على انضمام قسم من مناضلي حزب الاتحاد الشعبي الكميروني اليه . وفاوض الحكومة الفرنسية والامم المتحدة على انهاء نظام الوصاية ، واصبحت الكميرون دولة مستقلة في الاول من كانون الثاني ١٩٦٠ . وخلال العام التالي ، انضم الجزء الذي كان يحكمه الانكليز (الكميرون الجنوبية) الى الجمهورية الكميرونية ، وبذلك أصبحت الكميرون جمهورية فيدرالية .

٢ ـ افريقيا السوداء ومدغشقر ودستور عام ١٩٥٨ ـ « الكومونوته »

خلال فترة قصيرة من الزمن ، انتقلت بلدان أفريقيا السوداء ومدغشقر من وضع بلدان ما وراء البحار الى وضع الدول المستقلة المرتبطة أولا بروابط تعاقدية مع فرنسا . فقد لعبت الاحداث التي وقعت في نهاية ربيع عام ١٩٥٨ في كل من الجزائر وفرنسا دوراً أساسياً في هذا التطور السريع ، لانها قادت الى القضاء على العقبة الرئيسية المتمثلة بالباب الثامن من الدستور . وأثارت صدمة بسيكولوجية في نفوس الميتروبوليين جعلتهم يقبلون بمبادرات رئيس الحكومة الجديدة التي قد تؤدي الى سقوط أية وزارة من الجمهورية الرابعة . كما ادت الى تجديد الثقة في الليبرالية والميتروبول في نفوس الافارقة . ومن المؤكد ان الجنرال ديغول خلق جواً جديداً في العلاقات بين الميتروبول وبلدان ما وراء البحار . فبالاضافة الى تعليقه قليلا من الأهمية على المصطلحات، فقد تصور ديغول ان السياسة الوحيدة الصالحة هي السياسة الاتحادية التي قد تسمح لفرنسا بتعزيز قوتها والحفاظ على طابعها العالمي ، ولبلدان ما وراء البحار بالاستمرار في تلقي المعونة الاقتصادية والتقنية منها . وعنى الاتحاد في نظره آنذاك قيام علاقة مؤسسية لينة للغاية بين المؤسسات

المركزية للاعضاء عن طريق تطعيمها بامكان الخروج من الاتحاد والحصول على الاستقلال . وبرهنت سرعة وسهولة انتقال ديغول ، تحت ضغط الأحداث ، من صيغة الاتحاد الى صيغة التعاون القائم على روابط تعاقدية على عدم اعتباره البنى القانونية العنصر الهام في الأمر . وهنا نجد بلا شك تفسيرا للطابع الجديد للسياسة الفرنسية ولتطورها بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٠ .

٢ ــ دستور عام ١٩٥٨

لم تظهر اهمية مفاهيم رئيس الحكومة الفرنسية الجديدة ديغول على الفور في التعديل الدستوري الذي كلف بتحضيره رجالا لازالت تستبد بهم الشكلية القانونية للنظام المحتضر . فقد رفضت اللجنة الوزارية (دوبريه ، جاكينو ، هوفيت ــ بواني ــ موليه ــ بفليملن) ، التي كلفت بتحرير المسودة للاتحاد الفيدرالي ، هذا الحل الذي قد يؤدي ان لم يكن الى الانفصال ، فعلى الاقل الى تميع العلاقات السياسية بين فرنسا والدول الجديدة ، طوال فترة استمرار الحرب الجزائرية على اقل تقدير واقترحت مشروعاً لبنيان فيدرالي مع سلطة تنفيذية ، وبرلمان ، ومحكمة تحكيمية . وقد صاغ نص هذا الدستور الغامض جداً لجنة دستورية استشارية شارك فيها كل من لامين غي ، وسنغور، وليزيت وتسيرانانا(*) وفي الحال تبين للزعماء الافارقة بأن المرحلة الفيدرالية قد تم تجاوزها ، ولم يعد يرضيهم اجراء استفتاء يدعو بلدان أفريقيا الى ابداء رأيها في الدستور الجديد الذي يدمجها في الكومونة الفرنسية وفقا لمبدأ الاستيعاب القديم ، خاصة وأن مشروع اللجنة ، كما اشار سنغور ، لا ينص مطلقاً على حق الاستقلال ولا على أية وسيلة أخرى للحصول عليه بالطريق المشروع ، « وان ما يسمى اليه المشروع يتمثل في حبس شعوب ما وراء البحار داخل الاتحاد الى الابد ، اي ابقاءهم على وضع الحكم الذاتي الداخلي »

(*) الاول والثاني نائبا السنغال في الجمعية الوطنية ، والثالث نائب التشاد ، والرابع نائب مدغشقر ــ المعرب .

وبينت قرارات مؤتمر حزب التجمع الافريقي ، الذي عقد في كوتونو في الوقت نفسه ، السبق الذي احرزه الرأي العام الافريقي ، فقد جاء في مذكرة ٢٧ تموز ١٩٥٨ :

« نظرا لحصول العديد من الشعوب الافريقية علـى الاستقلال ، ولنضال الشعوب الاخرى من أجل الحصول عليه ، ونظرا لادانة كافة شعوب العالم للاستعمار اليوم ...

« فقد اختار المؤتمر انشاء كومونوته افريقية تقدمية قوية تتمتع بصلاحية اقامة تعاون حر مع اية كومونوته اخرى على اساس من الحرية والمساواة . ويطلب المؤتمر من فرنسا وشعبها المساهمة في تسهيل عقد اجتماع عاجل لجمعية تاسيسية لافريقيا السوداء مهمتها تنظيم الامة الجديـدة ...

« ويقترح اجراء مفاوضات مع فرنسا حول انشاء اتحاد كونفدرالي متعدد الجنسيات من الشعوب الحرة المتساوية ، بدون التخلي لهـذا السبب عن الارادة الافريقية في اقامة اتحاد الولايات المتحدة الافريقية يضم كافة المستعمرات القديمة » .

وبعد العديد من المناقشات ، انتهت اللجنة الدستورية الاستشارية الى التخلي عن عبارات اتحـاد أو كونفدراسيون ، وتبنـي مصطلـح « الكومونوته » الذي كان الأفارقة أول من تبناه .

وفي حين أن اللجنة ترددت في اضافة مادة الى الدستور تتعلـق بامكان التطور المستقبلي الى درجة الاستقلال ، فقد عجّل ديغول الأمور وطرح المأزق الشهير القاضي اما بالقبول بدولة « على النمط الفيدرالي » وذلك بالتصويت ايجابيا على الاستفتاء ، أو بالانفصال عن فرنسا . ويدل هذا الاقتراح على أن التكيف الفكري لرئيس الحكومة كان متقدما على الرأي العام العادي . فباعتماد ديغول على الحقائق أكثر من اعتماده

على العواطف ، وعلى البلبلة التي قد يثيرها قطع المساعدات الميتروبولية الاقتصادية والمالية والادارية عن البلدان الافريقية ، وعلى المرارة التي قد يثيرها الاستقلال لعدم الاستفادة منه بسبب فقدان الوسائل اللازمة له ، فقد راهن الرئيس الفرنسي ديغول مع نفسه ، وكان على ثقة بكسب الرهان أي جر الشعوب الافريقية للموافقة بعفوية على الاتحاد مع فرنسا . ولكي يضمن ذلك ، قام في شهر آب ١٩٥٨ بجولة دعائية في أفريقيا حيث يعلم بأن نفوذه فيها كان عظيما .

ولم يخفِ الاستقبال الجماهيري الحماسي غالبا (ما عدا في كوناكري وداكار) عن ديغول التحفظات التي يضعها بعض الزعماء على مشروعه . فاعتقد بأن من المفيد اضافة فقرة حول حق « تقرير المصير » أي حرية اختيار الوضع الارتقائي وطابعه ، بعد عودته الى فرنسا .

وكانت نتيجة **استفتاء ٢٨ ايلول ١٩٥٨** الموافقة على الدستور الجديد . وتراوحت الاغلبية في البلدان الافريقية بين ٧٨٪ (النيجر) و ٩٩ر٩٪ (ساحل العاج) . ولم تجب ب « لا » بنسبة ٩٥٪ سوى **غينيا بتأثير** من سيكوتوري ، فحصلت على استقلالها فورا . وقد « أدركت الحكومة تلك النتائج فورا » ففي أقل من ثلاثة أشهر غادر البلد موظفو المصالح الادارية من الفرنسيين والقوات العسكرية ، بل والمستوطنون بعد تعطيل المنشآت والمزارع . ورفض ديغول الاعتراف بالدولة المستقلة قبل أن تبرهن على قدرتها على تحمل مسؤولبات السيادة وأداء واجباتها .

ومن بين البلدان الاخرى ، اختارت البلدان الاصغر (الصومال ، وجزر القمر ، وكالدونيا الجديدة وبولونيزيا) الوضع القائم داخل الجمهورية . واصبحت بلدان أفريقيا السوداء (الاربعة في أفريقيا الاستوائية والسبعة في افريقيا الغربية) ومدغشقر **دولاً اعضاء في الكومونوته** .

وتمتعت هذه الدول بالحكم الذاتي داخل الكومونوته ، أي بحكم نفسها بنفسها وبادارة شؤونها الخاصة ، بشكل ديموقراطي .

لكن بالاضافة الى صلاحيات الدول ، هناك صلاحيات الكومونوته التي تطبق حكماً ولا يمكن الغاؤها ، وهي السياسة الخارجية وشؤون الدفاع والنقد والسياسة الاقتصادية والمالية المشتركة وسياسة المواد الاستراتيجية . كما كان هناك بعض الصلاحيات المشتركة الاخرى (رقابة القضاء والتعليم العالي والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية) التي يمكن الغاؤها باتفاق الاطراف المعنية .

ولئن لم يكن النص الدستوري واضحا بهذا الخصوص ، فان من الواضح أن الصلاحيات المشتركة تمارسها مؤسسات الكومونوته المتمثلة بالرئيس الذي هو رئيس الجمهورية الفرنسية ، ومجلس الكومونوته التنفيذي ومجلس شيوخها ومحكمة تحكيم الكومونوته .

هكذا تحت ستار من المظاهر الفيدرالية ، قاد الدستور والنصوص (مراسيم ١٩ كانون الاول ١٩٥٨) الى نشوء نوع خطير من عدم المساواة بين الجمهورية الفرنسية المستقلة والدول التي تتمتع بالحكم الذاتي . وذلك لانها منحت **الرئيس الفرنسي** الدور الرئيسي بتكليفه بصياغة « القرارات اللازمة لادارة الشؤون المشتركة » وتبليغها والسهر على تنفيذها ، وتعيين مساعديه وعزلهم وبخاصة المفوضين الساميين المكلفين بتمثيله شخصيا (وليس بتمثيل الجمهورية) لدى كافة دول الكومونوته واليه تعود رئاسة أعمال المجلس التنفيذي .

وقد يدفع انشاء **المجلس التنفيذي** ، بصفته جهاز تضامن وتعاون الى التفكير باجتماعات وزراء الكومنولث ، الا أن الامر في الواقع لم يكن كذلك ، لأن تكوين هذا المجلس يضمن هيمنة الجمهورية عليه . فجلساته يحضرها الرئيس ورئيس الوزراء الى جانب رؤساء حكومات الدول والوزراء الفرنسيين المكلفين بالشؤون المشتركة ، وغير مسؤولين امام الجمعية الوطنية الفرنسية . كما انه لا يمكن لهذا المجلس (ذي الصلاحيات غير المحددة جيدا) بأي حال من الاحوال ان يشكل حكومة فيدرالية ، لانه لم يكن يملك حق القرار .

اما مجلس الشيوخ (١٨٦ ممثل فرنسي ، ٩٨ من الدول الاخرى) فكان يتمتع بامكانات افتراضية لممارسة تأثير ما ، وان لم تكن صلاحياته سوى استشارية . فقد اجتمع لاول مرة في ١٥ تموز ١٩٥٩ ، وانهمك في اعداد نظمه الداخلية في غالبية جلساته ، وكان اجتماعه الثاني الذي عقده في العام التالي الاجتماع الاخير له .

هكذا وزعت سلطات الكومونوته بشكل يجعلها غير قادرة على التقدم نحو الفيدرالية رغم وجود اجهزة فيدرالية . فقد استبعد واضعو الدستور مسبقا كل حل قد يقود فرنسا نحو فقدان استقلالها الخاص لصالح الكومونوته . ومع ذلك لم يكن الباب مغلقاً أمام تقدم الدول نحو الاستقلال الذي يمكن الحصول عليه باللجوء الى إحدى الطريقتين التاليتين . الأولى أن المادة ٧٨ قد نصت على إمكان نقل **الصلاحيات المشتركة للكومونوته** الى أحد اعضائها بواسطة معاهدات خاصة ؛ وبما انه لا يوجد مانع يحول دون ذلك ، فإن الدول التي تفعل ذلك بإمكانها أن تصبح سيدة سياستها . الثانية أن المادة ٨٦ أقرت إمكان تغيير الوضع بالكامل لأية دولة شريطة أن تطلب ذلك عن طريق مجلسها التشريعي ، وأن يوافق السكان المحليون على ذلك بالتصويت . ولم تتأخر الدول الأفريقية عن استخدام هاتين الطريقتين من أجل الحصول على الاستقلال .

ب ــ الافارقة والكومونوته :

رغم موافقة جميع الأفارقة على الكومونوته فإن مفاهيمهم حولها لم تكن متطابقة . فقد صوت لصالحها زعماء حزب التجمع الأفريقي تحت ضغط الراي العام ، وبتروا من برنامج الكومونوته بعض المطالب . واكدوا فيما بعد على انها لم تكن مطابقة لمفاهيمهم ، وأنهم ما زالوا مخلصين للمثل الأعلى الكونفيدرالي الذي يشكل مرحلة نحو الاستقلال . فكما قال سنغور :

« نبقى في الكومونوته إذا أعطيناها المفهوم الديناميكي المنبثق عن الدستور . فهذا الأخير ينص على إمكان نقل الصلاحيات الخاصة بالكومونوته ، الأمر الذي يعني انه سيكون باستطاعة الدول الحصول تدريجياً على استقلال حقيقي مع احترامها لروح الدستور ونصه وتحويل الاتحاد تدريجياً الى كونفيدرالية حقيقية »(٥) .

وبعد أن انتقد لامين غي عدم المساواة بين الميتروبول والدول الافريقية ، طالب هو الآخر بالكونفيدرالية . كما أن **حزب الاتحاد الافريقي** الجديد ، الذي أسس في تموز ١٩٥٩ ، أيد المطلب نفسه . وفي مدغشقر ، دفع تيار قوي من الرأي العام تسيرانانا المعتدل الى طلب الاستقلال .

بالمقابل ، وجدت الكومونوته مدافعاً نشطاً عنها في شخص هوفيت ــ بواني الذي رغب في تعزيز الصيغة الكونفيدرالية فقط . إلا أن إخلاصه لإقليميته جعله يعارض إقامة روابط اتحادية بين البلدان الافريقية . وفي آيار ١٩٥٩ ، نسف ، ربما بدعم من باريز ، مشروع اتحاد مالي (السنغال ، والسودان ، وفولتا العليا والداهومي) . وحول دولتي فولتا العليا والداهومي عن الدخول فيه وشكل معهما مجموعة **الاتفاق** L'Entente ، ولحقت النيجر بهم أيضاً (٢٩ آيار) . وكان عبارة عن اتفاق تعاون اقتصادي وتقني ، ولا أهمية سياسية له . فكما قال هوفيت ــ بواني :

« لقد اخترنا الكومونوته بالعاطفة لا بالعقل ، ونرغب في تأسيس كومونوته متينة مع فرنسا قائمة على المساواة والتآخي » .

لقد لعبت عدة عوامل في عرقلة توطيد الكومونوته . إذ لا يمكن للمرء أن يهمل أهمية التيار الايديولوجي الذي اثارته الشعوب الافريقية بكاملها

---

(٥) جريدة اللوموند ٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

لصالح الاستقلال آنذاك . والذي كان مؤتمر أكرا الدلالة الأكثر رؤية له. كما كان مثال غينيا أكثر تأثيراً . فبعد أن تركت فرنسا هذا البلد لنفسه، استطاع الاستمرار رغم الصعوبات الشديدة والمتنوعة جداً التي كان عليه التغلب عليها . وحصل على مساعدات من البلدان المختلفة من الشرق والغرب ، وفي نهاية المطاف من فرنسا بالذات (بروتوكولات ٧ كانون الثاني ١٩٥٩) . وأن يتمكن بلد أفريقي من جنوب الصحراء الكبرى نال استقلاله حديثاً من الحصول على العون الخارجي ، كان امر أفقد إحدى الحجج (تلك المتعلقة بالتبعية الاقتصادية الكاملة للدول الأفريقية لفرنسا) قوتها ، وهي الحجة التي كانت وراء التصويت الإيجابي أحياناً على الاستفتاء الخاص بالكومونوته . وكان من الأهمية بمكان في نظر القادة الأفارقة قبول ممثلي غينيا كأعضاء كاملي الحقوق في كافة المنظمات الدولية ، في حين لم يكونوا هم أنفسهم سوى مراقبين « ذائبين » ضمن الوفود الفرنسية في هذه المنظمات .

وتزايدت وطأة دور الأتباع في الكومونوته على رؤساء الدول الأفريقية بعد أن ظهر توجه القرارات التطبيقية للدستور الى إبقائهم داخل الكومونوته . فبعد القوانين التنظيمية لـ ١٩ كانون الأول التي منحت الرئيس الفرنسي السلطات الأساسية في المؤسسات الفيدرالية ، جاء تحديد الصلاحيات المشتركة في ٩ شباط ١٩٥٩ ، أي وحدة السياسة والتمثيل الخارجي ، ووحدة الجيش ودوائر الكومونوته الأمنية ، أقل ملاءمة للحكم الذاتي للدول . وتعني هذه الوحدة أن باريز وحدها تملك سلطة القرار . ويتولى المفوضون الساموين « مسؤولية تنفيذ السياسة المشتركة في الدول ، ولهم السلطة على المؤسسات والمصالح الخاصة بالسياسة المشتركة » القائمة فيها . كما كانوا الوسطاء الإجباريين بين الوزراء المكلفين بالشؤون المشتركة وحكومات الدول . وهذا ما ذكّر ، بشكل مزعج ، بسلطات حكام الأقاليم الفرنسيين ، الرجال الأفارقة الذين أملوا بالمشاركة في إدارة أمورهم المشتركة والتصرف مثلاً بالقوات المسلحة للحفاظ على الأمن . واعتبر عدد من

الأفارقة تشبث الحكومة الفرنسية بالحفاظ على الطابع الفيدرالي ، بمساعدة بعض الدول الأفريقية ، ومعارضتها لتأسيس اتحاد مالي استمراراً لعادة الإدارة الاستعمارية القديمة « فرق تسد » . ولم تدفع هذه الاحتجاجات الحكومة الفرنسية الى جعل المؤسسات الفيدرالية اكثر حيوية ، وإنما اكتفت بإجراءات قليلة الأهمية تمثلت بإنشاء مناصب « الوزراء ــ المستشارين » الذين يعينهم رئيس الجمهورية لمدة سنتين لمساعدة الوزراء المشتركين . زد على ذلك أن هؤلاء الوزراء (هوفيت ــ بواني ، ليزيت ، سنغور ، تسيرانانا) ، الذين لا يتمتعون بحق الاشتراك في جلسات مجلس الوزراء ، لم يتم تعينهم إلا في ٢٣ تموز ١٩٥٩ .

ج ــ تطور الكومونوته :

لم تنتظر عدة دول افريقية هذا التاريخ لتأكيد شخصيتها . فمنذ شهر نيسان ، انتخبت مدغشقر رئيس جمهوريتها . بينما اختارت دول اخرى علمها واقامت « وفوداً » لها في باريز تمثل سفارات شبه رسمية لدى الوزراء الفرنسيين . وكان الاستقلال يستهوي جميع الأفارقة ، إلا انه بدا لهم أن الحصول عليه بالاتحاد مع فرنسا أمر ضروري لكي يحافظوا على التماسك بينهم . إضافة الى ذلك ، بينما عمل القادة الماليون (سنغور ، ضياء ، موديبوكيتا) على تشكيل « دولة زنجية افريقية في الغرب » بالسرعة الممكنة وقادرة على التقدم ، في نطاق الكومونوته ، نحو نوع من الكومنولث ، اعتبر هوفيت ــ بواني هذا الارتقاء بمثابة « انكفاء لافريقيا على نفسها محكوم عليه بالخمول والبؤس والفوضى » ، وفضل قيام كومونوته دائمة « متعددة الجنسيات وانتر كونتينتال » .

وفي ٢٨ أيلول ، أبلغ م. كيتا ومحمد ضياء رئيس الكومونوته برغبة اتحاد مالي في الحصول على الاستقلال بدون ترك الكومونوته (من غير لفظ هذه العبارة) عن طريق نقل الصلاحيات وفقاً للمادة ٧٨ من الدستور . وبهدف تجنب ردود فعل متوالية لا يمكن أن تؤدي إلا الى

الإجابة بالإيجاب ، نصح هوفيت ـ بواني الحكومة الفرنسية باللجوء للمادة ٨٦ (الاستفتاء) . مما يؤدي الى انسحاب العناصر الأقل قوة من الكومونوته ، في حين يتم توطيد الروابط مع العناصر الأكثر ثقة . وبما ان حكومة باريز كانت على معرفة بميول السكان الأفارقة الفكري وبسيطرة الحكومات المحلية عليها ، فقد فضلت عدم المخاطرة بانفصال مالي وربما بحل الكومونوته ووافقت على نقل الصلاحيات . إلا أن رئيس الكومونوته كي يضمن الا يؤدي الاستقلال المكتسب بهذا الشكل الى القطيعة بحكم الأمر الواقع ، فقد قرر ، بالاتفاق مع الماليين ، بحث معاهدات نقل الصلاحيات في الوقت نفسه الذي تجري فيه المفاوضات حول التعاون المتعلق بتنظيم العلاقات المستقبلية بين الجمهورية الفرنسية وجمهورية مالي داخل الكومونوته (تصريح ديغول أمام البرلمان الفيدرالي في داكار في ١٣ كانون الأول ١٩٥٩) .

ونقلت المعاهدات ، التي عقدت بين كانون الثاني ونيسان ١٩٦٠ ، الى جمهوريتي السنغال والسودان(*) صلاحيات الكومونوته . ووقعت معاهدات التعاون مع جمهورية مالي التي حصلت على شخصيتها الدولية قبل تصديق هذه المعاهدات التي جاء فيها :

- ستكون العلاقات بين دولة ذات سيادة مع دولة أخرى ذات سيادة ،
- تشكل الجمهورية الفرنسية ومالي مع دول أخرى الكومونوته ، وستتعاون الدولتان على التوفيق بين سياستهما بشكل منتظم ؛

- تساعد فرنسا اتحاد مالي في إعداد الكوادر الدبلوماسية ، وإنشاء جيش مالي ، وتمثل مالي في الدول التي لاتملك سفارة فيها . ويقدم البلدان مساعدة متبادلة . وهنالك مواد أخرى نظمت أمور المعونة والمساعدة التقنية ، والانتماء الى منطقة الفرنك الفرنسي ، والأفضليات الجمركية ، وبقاء قاعدة عسكرية فرنسية في الراس الأخضر (داكار) .

(*) السودان الفرنسي (مالي حاليـا) .

ـ تنتسب جمهورية مالي الى الكومونوته التي يرأسها رئيس الجمهورية الفرنسية . كما نص على عقد اجتماعات لرؤساء الدول والحكومات، وعلى إمكان إرسال وفود من برلمان الدولتين الى مجلس الشيوخ الاستشاري ، وعلى عدم إلزامية قرارات المجلس التنفيذي .

ـ عقد اتفاق بشأن إقامة ابناء البلدين في البلد الآخر يضمن لهم وضعاً خاصاً بهدف تشجيع وتطوير العلاقات بين الشعبين المالي والفرنسي .

واصبح من الضروري تعديل الدستور بشكل يسمح لأية دولة تحصل على استقلالها بالبقاء داخل الكومونوته . ولكي يصبح ذلك ممكناً استخدم إجراء خاصاً نصت عليه المادة ٨٥ الخاصة بالتعديلات الممكن إجراؤها على سير الكومونوته ، وهو تصويت برلمان ومجلس شيوخ الكومونوته عليها . ورغم رأي مجلس الدولة المعارض ، لأن الأمر لا يتعلق بتعديل نشاط المؤسسات المشتركة ، بل بالمؤسسات نفسها ، فإن الحكومة اقترحت على البرلمان نصاً يتضمن إضافة ثلاث فقرات على المادة ٨٦ (الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥) ، وفقرة واحدة على المادة ٨٥ . وبعد أن وافق البرلمان على هذه الإضافات في ١١ و ١٨ آيار ، تبعه في ذلك مجلس شيوخ الكومونوته في ٣ حزيران في جلسته الثالثة والأخيرة (قانون ٤ حزيران ١٩٦٠) . وصرح رئيس الوزراء الفرنسي اثناء جلسات النقاش بما يلي :

« يجب السماح بتنظيم الاستقلال بمعاهدة ، بعقد وليس بقطيعة ، وبناء كومونوته لها صفات أو مميزات الاستقلال الدولي والانتماء الى الامم المتحدة » .

وقد إستفادت اكثرية الدول من الإمكانات المتاحة لها بهذا الشكل . فالمفاوضات الفرنسية ـ الملغاشية التي بدات في شهر شباط انتهت بعقد معاهدة ٢٦ آذار وحصلت مدغشقر على استقلالها في ٢٨ حزيران . وبناء على طلب دول أفريقيا الإستوائية الأربعة (الكونغو ، الغابون ، وجمهورية

افريقيا الوسطى والتشاد) نقلت إليها الصلاحيات المشتركة « بدون الانسحاب من الكومونوته لهذا السبب ». وانشأت المعاهدات مجلس دفاع مشترك . وتركت ثلاث من هذه الدول لفرنسا حق تمثيلها في الخارج (لأن الكونغو فقط ارادت الحصول على السيادة الدولية الكاملة) .

ولم يبق اعضاء في الكومونوته إلا دول الاتفاق الأربعة(*) . ذلك أن هوفيت ــ بواني ورؤساء الدول الثلاثة الاخرى رأوا أن نقل الصلاحيات المشتركة سابقاً لأوانه ، وان الكومونوته لاتزال الإطار المثالي للتقدم . إلا انه كان من الصعب عليهم التمسك بموقفهم هذا أمام تحرر باقي دول افريقيا . واقترن ذلك بالنسبة للرئيس العاجي بخيبتي أمل ، تتمثل الأولى بعدم وجود « إيمان حقيقي » بالكومونوته لدى الحكومة الفرنسية ؛ والثانية برؤية منافسيه الماليين « المتعصبين للاستقلال » وقد حصلوا على تنازلات منحتهم نفوذاً لم يتقاسمه معهم في نظر الأفارقة . ولكي يستعيد نفوذه كان عليه اتخاذ مبادرة اصيلة . ففي ٣ حزيران ١٩٦٠ طلبت دول الاتفاق نقل الصلاحيات المشتركة بدون ذكر الكومونوته التي اعتبروا انفسهم منسحبين منها ، أو المفاوضات المسبقة لمعاهدات التعاون المشترك لأنه لا يمكن عقد هذه المعاهدات قبل إعلان الاستقلال ، الذي حددوا وحدهم تاريخه في الأول والثالث والخامس والسابع من شهر آب ١٩٦٠ . ووافق ديغول مبدئياً على هذه الطلبات واصبحت دول الاتفاق الأربعة مستقلة .

ولم تأت الاتفاقيات الموقعة في نيسان ١٩٦١ مع الدول الأربعة على ذكر الكومونوته أو الدفاع ، إنما نصت على إجراء مشاورات منتظمة حول السياسة الخارجية ، وسوت امور التعاون الثقافي والعلاقات الاقتصادية والمالية والمساعدات التقنية ، الخ ...

(*) ساحل العاج ، فولتا العليا ، الداهومي ، النيجر .

اما موريتانيا التي اصبحت بدورها مستقلة في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٠ ، فوقعت معاهدة تعاون مماثلة لمعاهدات دول الاتفاق ، أي خارج الكومونوته . واخيراً بعد قيام حركة الانفصال في مالي صرحت السودان (التي احتفظت باسم مالي) بأنها تعتبر نفسها « متحررة من كافة الالتزامات والروابط مع فرنسا » ، بدون إلغاء معاهدات التعاون .

في نهاية المطاف ، استمر بالاشتراك في الكومونوته السنغال ومدغشقر ودول افريقيا الاستوائية الأربعة إضافة الى فرنسا . واعترف اعضاؤها برئيس الجمهورية الفرنسية رئيسا لها ، والتزموا بفكرة الدفاع المشترك ، وبتسوية الخلافات بينهم بالتحكيم وليس أمام محكمة العدل الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

والواقع ، لم تحظ هذه الكومونوته بحياة فعلية على الاطلاق . فلم تعمل مؤسساتها (مجلس الشيوخ ألغي في ١٦ آذار ١٩٦١) . وحمل ممثلي فرنسا في العواصم الأفريقية الاعضاء لقب سفراء . وتم ربط هذه الدول بوزارة الخارجية . ولم يبق إلا وزارة التعاون وصلاحياتها منح المعونة الاقتصادية والمساعدة الفنية وتوزيعهما .

* * *

جدول رقم ٦
التسلسل الزمني لتحرير افريقيا السوداء الفرنسية

اسم الدولة	نقل الصلاحيات	إعلان الاستقلال	معاهدات التعاون	تاريخ القبول في الأمم المتحدة
دول خاضعة لنظام الوصاية : الكميرون		١ — ١ — ١٩٦٠	١٣ — ١١ — ١٩٦٠	١٣ — ١١ — ١٩٦٠
التوغو		٢٧ — ٤ — ١٩٦٠		٢٠ — ٨ — ١٩٦٠
افريقيا الغربية : غينيا		٣٠ — ٩ — ١٩٥٨		١٢ — ١٢ — ١٩٥٨
السنغال	٤ — ٤ — ١٩٦٠	٢٠ — ٦ — ١٩٦٠	٢٢ — ٢ — ١٩٦٠	٢٨ — ٩ — ١٩٦٠
مالي (السودان)	٤ — ٤ — ١٩٦٠	٢٠ — ٦ — ١٩٦٠	٢٢ — ٢ — ١٩٦٠	٢٨ — ٩ — ١٩٦٠
ساحل العاج	١١ — ٧ — ١٩٦٠	٧ — ٨ — ١٩٦٠	٢٤ — ٤ — ١٩٦١	٢٠ — ٩ — ١٩٦٠
الداهومي	١١ — ٧ — ١٩٦٠	١ — ٨ — ١٩٦٠	٢٤ — ٤ — ١٩٦١	٢٠ — ٩ — ١٩٦٠
فولتا العليا	١١ — ٧ — ١٩٦٠	٥ — ٨ — ١٩٦٠	٢٤ — ٤ — ١٩٦١	٢٠ — ٩ — ١٩٦٠
النيجر	١١ — ٧ — ١٩٦٠	٣ — ٨ — ١٩٦٠	٢٤ — ٤ — ١٩٦١	٢٠ — ٩ — ١٩٦٠
افريقيا الإستوائية : ج أفريقيا الوسطى	١٢ — ٧ — ١٩٦٠	١٣ — ٨ — ١٩٦٠	٢٤ — ٤ — ١٩٦١	٢٠ — ٩ — ١٩٦٠
الكونغو برازافيل	١٢ — ٧ — ١٩٦٠	١٥ — ٨ — ١٩٦٠	١٥ — ٨ — ١٩٦٠	٢٠ — ٩ — ١٩٦٠
الغابون	١٥ — ٧ — ١٩٦٠	١٧ — ٨ — ١٩٦٠	١٧ — ٨ — ١٩٦٠	٢٠ — ٩ — ١٩٦٠
التشاد	١٢ — ٧ — ١٩٦٠	١١ — ٨ — ١٩٦٠	١١ — ٨ — ١٩٦٠	٢٠ — ٩ — ١٩٦٠
مدغشقر	٢ — ٤ — ١٩٦٠	٢٦ — ٦ — ١٩٦٠	٢٧ — ٦ — ١٩٦٠	٢٠ — ٩ — ١٩٦٠
موريتانيا	١٩ — ١٠ — ١٩٦٠	٢٨ — ١١ — ١٩٦٠	١٩ — ٦ — ١٩٦١	٢٧ — ١٠ — ١٩٦١

الفصــل الثالث عشر

استقلال الجزائر

١ ـ الجزائر في ظل نظام ١٩٤٧ :

كان البؤس الاقتصادي ، وبشكل اهم تأثر السكان الجزائريين بالأحداث الدولية ، وباضطرابات العـالم الاسلامي ودعايـة الحركات الوطنية السبب المباشر لأزمة أيار ١٩٤٥ المريعة التي أثارت انتفاضـة منطقة صطيف ، والقمع المميت فيها . إلا ان هذه العوامل اضيفت الى عامل آخر هام يقوم في الجزائر نفسها ويتمثل بعدم المساواة المتفاقم بين المجتمعين الجزائري والأوروبي . لقد تظاهر المجتمع الاسلامي الجزائري ذو الأغلبية العددية (٥/٦ السكان) ، والذي يتزايد بسرعة ، ضـد القمع الذي كان ضحيته على المستوى الاجتماعي والفكري والاقتصادي والسياسي بالمقارنة مع أقلية من الفرنسيين الأصليين المقيمين في الجزائر أو المتفرنسين التي تستأثر بالامتيازات .

« فبتكرار المقارنة بين شروط حياة المجتمع الاسلامي والشروط التي يتمتع بها السكان الأوروبيون ، بدأ هذا المجتمع برؤية المستقبل بلا أمل ، كمـا وعى أهميته العـددية واصبح يميـل لاعتبار السكان الأوروبيين مسؤولين عن جميع مصائبه ومستوياته المتدنية ، ولو بدا ذلك بعيدا عن الصـواب (أ) »(١) .

---

(1) R. LE TOURNEAU : Evolution politique, p. 353.

هكذا كان إطلاق المجتمع الاسلامي العنان للعنف عبارة عن ردة فعل يائسة امام مصير جائر ، لعدم وجود وسيلة اخرى يمكنه إسماع صوته بواسطتها .

واسفرت ردة فعل الأوروبيين العنيفة عن تفاقم الهوة التي تفصل بين المجتمعين ، وازدادت شكوك الطرفين ببعضهما بحيث اصبحت اية تجربة لتعاون مستقبلي بينهما ضربا من ضروب الخيال . منذئذ اصبحت علاقات القوة العامل الأساسي في الحياة السياسية الجزائرية ، في الوقت الذي كانت فيه مسألة تنظيم مستقبل الجزائر مطروحة .

ولئن كان الأوروبيون بمجموعهم يؤيدون الحفاظ على الوضع القائم ، فان الفئة الناشطة من المسلمين كانت بعيدة عن تبني موقف موحد . بل تدرجت مواقفها بدءا من مطالبة حركة النضال من أجل انتصار الحريات الديموقراطية بقيادة مصالي الحاج بالاستقلال ، وانتهاء ببرنامج الدكتور ابن جلول الاندماجي ، ومرورا بمشروع الدولة الجزائرية المتحدة مع فرنسا لفرحات عباس . ولا يمكن للمرء تقدير مدى قوة كل حركة من هذه الحركات على التوالي . إلا أن ما يبدو مؤكدا هو أن غالبية السكان كانت معبأة . فبما أنها بسيطة التسييس ، فقد كانت ترغب بإيجاد مخرج من حالة البؤس والتحرر الاجتماعي ، الأمر الذي يستوجب بالطبع إضعاف السيطرة المطلقة التي يمارسها المجتمع الأوروبي حتى ذلك الوقت بمساعدة إدارة مخلصة لمصالحه .

ولم يكن دور الميتروبول اقل حساسية . فهو حكم ٌ بسبب اهتمامه بالدفاع عن مصالح الاقلية وتحسين مصير مجموع السكان ، وشريك بسبب إرادته في إبقاء الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بفرنسا . وقد اضفت هذه المجابهة ثلاثية المحاور على المسألة الجزائرية طابعها الدرامي الذي كان عظيم النتائج على حياة البلد .

امام صعوبة مسألة إعادة التنظيم والحلول المتناقضة المطروحة ، لم تتخذ الجمعية التأسيسية اي قرار بخصوص وضع الجزائر الدستوري . وكان على الجمعية الوطنية مناقشة عدة مشاريع قدمها النواب الجزائريون يجمع بينها طابع مشترك يتمثل **برفض الاستيعاب** . ولم يكن اي منها يطالب بالاستقلال بصيغة مؤكدة ، وإنما طالبت جميعها بالاعتراف بالشخصية الجزائرية في إطار دولة مشتركة سواء أكانت جمهورية ام اي نظام آخر تختاره جمعية تأسيسية جزائرية منتخبة بالاقتراع العام . ولئن كانت هذه المشاريع مهمة لدراسة الرأي العام الجزائري الذي عرض في البرلمان ، فان أيا منها لم يكن عمليا في الواقع واستبعدت جميعها .

وجاء في قانون أيار حول الوضع القانوني للجزائر الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية وتبني في ٢٠ أيلول ١٩٤٧ ما يلي :

تشكل الجزائر « مجموعة من المحافظات تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وبتنظيم خاص » . ويتمتع كافة الرعايا الفرنسيين المقيمين فيها دون تمييز للأصل بالحقوق المرتبطة بصفة المواطن الفرنسي أي بالحقوق الديموقراطية ، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفتح الوظائف العامة أمام الجميع . ويطبق على أولئك الذين لا يتخلون عن قانونهم الشخصي حقوقهم واعرافهم .

ويكلف بالادارة حاكم عام يمثل حكومة الجمهورية ، ويساعده في مهمته مجلس حكومة مؤلف من ستة أعضاء (اثنان بالتعيين ، واثنان ينتخبهم المجلس الجزائري ، ورئيس هذا المجلس ونائب الرئيس من هيئة انتخابية مختلفة) .

تطبق بقوة القانون القوانين التي تتبناها الجمعية الوطنية الفرنسية الخاصة بالمسائل الدستورية ، والنظام المدني والتنظيم الاداري والقضاء والعسكري ، الخ ... كما يمكن تطبيق الأحكام التشريعية الأخرى في الجزائر بناء على طلب المجلس الجزائري .

ويتألف المجلس الجزائري من ١٢٠ عضوا (٦٠ منهم تنتخبهم الهيئة الناخبة الأولى ـ الاوروبيون والمسلمون الفرنسيون : ٥٢٠٠٠٠ ناخباـ و ٦٠ تنتخبهم الهيئة الناخبـة الثانيـة ـ المسلمون الخاضعون للقانون القرآني ١٠٤٠٠٠٠٠ ناخبا) . يصوت المجلس على الميزانية وعليه تقع مسؤولية تسوية بعض الأمور الخاصة بالبلديات المختلطة ، وتصويت النساء ، وتعليم اللغة العربية ، الخ ...

وهكذا بدا القانون وكانه يحافظ على التعادل بين كفتي الميزان ، ويهتم بحماية حقوق الاقلية عن طريق ثنائية الهيئة الناخبة التي تضمن لها تمثيلا مساويا على الأقل ، ويمنحها احتياطـا إضافيا يتمثل بتصويت المجلس الجزائري عندما يطالب بذلك ربع النواب ، في حين أنه يلزم أغلبية ثلثي الأعضاء لاتخاذ القرار .

ولم يكن للوضع القانوني الجديد أي طابع ثوري ، لأنه أبعد كل خطر لقيام الحكم الذاتي ، وحافظ بشكل هام على هيمنة الأقلية الأوروبية . رغم ذلك رات هذه الاقلية الأمر خطيرا للغاية لسبب واحد فقط يتمثل بمنح السكان المحليين حق الانتخاب . لذلك واظبت على عرقلة تطبيقه . واتخذت السلطات العامة المحلية الموقف نفسه . فافتتح الحاكم العام نيجلن عملية تزييف الانتخابات بهدف استبعاد المنتخبين المحليين من المجلس الجزائري . فكانت النتيجة فوز ٩ من أعضاء حركة النضال من أجل انتصار الحريات الديموقراطية ، و ٨ من اتحاد البيان الجزائري ، و ٤١ « مستقلا » في الهيئة الناخبة الثانية . وكان خلفه ليونار في عام ١٩٥١ احسن صنعا منه فأمن استبعاد الوطنيين بالكامل . وكانت مثل هذه الأعمال ذات شهرة عامة . فقد قال ذلك بحق احد نواب الحزب الجمهوري الشعبي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في عام ١٩٥٥ :

« تابعت العديد من الانتخابات الجزائرية ، ويمكنني القول بثقة أنه حينما يفوز أحدهم(*) بالانتخاب فعليا فليس ذلك إلا من قبيل المصادفة ، اي عندما يقوم الناخبون بانتخابه وليست صناديق الاقتراع فذلك نوع من المصادفة(٢) .

كما لجأت الادارة المحلية الى تجاهل بعض الأحكام المنصوص عليها في القانون حين حكمت على عدم ملاءمتها ، أي عمدت الى تزييفها عند تطبيقها، فشوهت بهذا الشكل مشاركة السكان المحليين في ادارة الشؤون الجزائرية .

« فقد كان عدم تطبيق القانون اسوأ من عدم وجوده . وكان وراء التدهور الذي حدث بسرعة مذهلة خلال سبع سنوات عدم مبالاة الراي العام والبرلمان امام عدم تطبيق القرارات القطعية » (ف. بوريلا) .

وفي الجزائر ، لم يكن الجانب الأوروبي غير مبال ، بل متفائل . إذ أسكت المعارضة في المجلس ، وساد الهدوء في البلد كله تحت حراسة البوليس المتيقظة . ورأى المستوطنون منحنى واردات مزارعهم في تصاعد مستمر بفضل العصرنة والمكننة . أما بالنسبة للجانب الجزائري ، فعلى العكس كان النمو الديموغرافي فيه أسرع من زيادة الموارد ، لأن المكننة ادت الى تناقص فرص العمل ، ووجود أيدي عاملة فائضة لم يكن باستطاعة أية صناعة امتصاصها . هكذا كانت الزيادة في غنى البعض تتناقض بشدة مع انخفاض مستوى معيشة حياة الآخرين .

٢ ـ ثورة الاول من تشرين الثاني ١٩٥٤ :

شكل الحفاظ على العهد الاستعماري عاملا ملائما لانتشار الافكار الوطنية . ولم يكن ذلك منظورا بسبب عدم السماح للمسلمين بالتعبير عن

(*) احد الوطنيين الجزائريين .

(٢) الجريدة الرسمية ، جلسات ، ٢٩ تموز ١٩٥٥ .

افكارهم ، وانما حققت تقدما سريا وفقا لتقليد قديم العهد في الجزائر . ففي حين وجد المختصون بسياسة السكان المحليين في إقليميات المناطق (الحقيقية جدا كما يظهر من تتابع الأحداث) سببا كافيا للهدوء السائد فيها ، كان الشعور بالدونية يعمل في نفوس قسم من أولئك المسلمين المرتبطين بفرنسا بروابط مختلفة ، والذين فقدوا كل امل بالتمتع بالحقوق المدنية الفرنسية . وادى استمرار حالة البؤس أو تفاقمها بين الجماهير الحائرة الى نتيجة مماثلة .

وهكذا « فقد كان بعضهم يتصور القومية بشكل واضح ومتصلب ، وكان قوامها لدى البعض الآخر الضغينة اكثر من كونها مبدأ ، وكانت الغالبية تكاد تكون واعية لها » . إلا أنه « عندما اندلعت ثورة الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤ ، كانت الجزائر على استعداد للثورة أكثر بكثير مما كان يظن عموما »(٣) .

ولم تأت مبادرة اندلاع الثورة من اتحاد البيان الجزائري الديموقراطي الذي يتمسك بالشرعية ، أو من حركة النضال من أجل انتصار الحريات الديموقراطية المنقسمة على نفسها ، بل من فئة صغيرة من هذه الحركة اتخذت لقب اللجنة الثورية للوحدة والعمل .

وفي يوم اندلاع الثورة ، وجه « الزعماء التاريخيون » البيان الذي اعلن تأسيس جبهة التحرير الوطنية،وطالبوا « بالاستقلال الوطني وببعث الدولة الجزائرية ذات السيادة ، الديموقراطية والاجتماعية ، وبالاعتراف بالجنسية الجزائرية عن طريق إلغاء المراسيم والقوانين والقرارات التي جعلت من االجزائر أرضاً فرنسية ، وبقيام مفاوضات على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية ، وتحرير كافة المعتقلين السياسيين » . كما وجهوا نداء إلى جميع الوطنيين الجزائريين من كافة الطبقات الاجتماعية ، والاحزاب والحركات الجزائرية الصافية يدعوهم للنضال

(3) LE TOURNEAU : op. cit., p. 383.

« ضد الاستعمار ، العدو الوحيد الشرس والأعمى الذي رفض دوماً منح أقل قدر من الحريات بالطرق السلمية » .

وكان عدم التناسب بين الهدف المنشود والقوى الثائرة كبيراً جدا لدرجة انه لم يحظَ بانضمام مناضلي الحركات السياسية الوطنية الفوري . وظل الكثيرون من هؤلاء يتابعون القضية الوطنية في وضع المترقب المتعاطف . إلا أن حين لاحظت الجزائر أن الجيش الفرنسي لم يتمكن من القضاء على بضع مئات من « الخارجين عن القانون » في الأوراس ونيمنشاه ، سرى فيها نوع من الرعشة الغامضة جداً ، « والتي تكاد تشبه الأمل ، وبشكل أقل تصميم ، إلا انها بعيدة تماماً عن العداء لهؤلاء الرجال » . فهل يجب اعتبار الخطوة التي اتخذها الـ ٤٦ نائباً من المجلس الجزائري (الهيئة الناخبة الثانية اي من ممثلي الجزائريين) في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٥ بالمطالبة بالمساواة التامة بين الفرنسيين والجزائريين احد مظاهرها ؟

لقد كان لسياسة الدمج التي حاول تطبيقها ج. سوتل ، بدءاً من شباط ١٩٥٥ ، بعض الجوانب الإيجابية (احترام الأصالة العرقية واللغوية والدينية في الجزائر ، والتحويل الاقتصادي والاجتماعي للبلد بكامله) . وكان من الممكن أن تقود إلى قيام دولة جزائرية متحررة داخل الاتحاد في ظروف سابقة أخرى . الا انها جاءت متأخرة جداً ، وارتبط تطبيقها بافتراضات أولية غير قابلة التحقيق . وإذا سلمنا بأن استمرار الوجود الفرنسي لم يكن قد أصبح بعد موضع بحث جدياً ، فقد تناقص باستمرار عدد المؤيدين لوضع الجزائر مقاطعة فرنسية ، وأضحى عدد الفرنسيين المؤيدين له قليلاً جداً لأنه لم يعد يضمن لهم امتيازاتهم .

وعلى مر الشهور ، أصبح تطور الرأي العام المسلم اكثر وضوحاً . ولم تعد جهوده الهادفة لإعادة الأمن قادرة على الحيلولة دون امتداد الثورة إلى قسنطينة ، ثم الى اوران (١٩٥٥) . وبعد ثورة قسنطينة (٢٠ آب) صوت عدد من النواب الجزائريين على ما سمي بـ « بيان

الواحد والستين » الذي ادان القمع ، واكد أن سياسة الدمج لم تعد صالحة . وطالب بالاعتراف بالفكرة الوطنية الجزائرية وبحرية السكان المسلمين . هكذا قضي تدريجياً على الأسطورة القائلة بأن الجماهير تثق بفرنسا وهي على استعداد لدعم نشاطها .

وحاولت حكومة موليه (شباط ١٩٥٦) السير في طريق جديد ، فبعد ان أكدت أن الجزائر كانت مرتبطة دوماً بفرنسا ولا تزال ، قررت تقدمها نحو نظام جديد لا يكون بأي حال من الاحوال معدداً من طرف واحد ، بل ينجم عن نقاش حر من ممثلي الشعب الجزائري المنتخبين . الا أنها اشترطت عودة السلام للقيام بذلك واعتمدت صيغة « وقف اطلاق النار ، انتخابات ، مفاوضات » التي تمسك بها رئيس الوزراء الفرنسي تقوم ، على عدة مسلمات هي القضاء على الثورة صنيعة بعض المتحمسين الذين تدعمهم الدول المعادية لفرنسا ، وموافقة اغلبية البرلمانيين والمجتمع الفرنسي في الجزائر على اصلاحات أساسية تقود الى قيام ادارة ذاتية للسكان الوطنيين، وضمان عدم مطالبة ممثلي الجزائر المنتخبين بالاستقلال وانه لمن الصعب التفريق بين ما هو اعتبارات تكتيكية وما هو مذهبي ضمن هذه الصيغة . على كل الاحوال ، لما كان سحق جيش التحرير الوطني الشرط الأساسي ، فقد اتخذت الاعتبارات العسكرية اهمية جديدة .

ان وصف الاصلاحات التي كلفت الحكومة ، التي تتمتع بصلاحيات خاصة اعتباراً من ١٣ آذار ، الوزير المقيم ر. لاكوست القيام بتنفيذها لا يدخل في اطار هذه الدراسة . لكن من المناسب الاشارة الى أن الجهد العسكري الاستثنائي الذي قاد الى ارسال القسم الاعظم من الجيش الفرنسي (أكثر من ٤٠٠،٠٠٠ جندي) الى الجزائر ، والدور المتزايد الأهمية الذي منح لقادته أديا الى ادخال شريك جديد في اللعبة . فقد دعي الجيش لتحقيق الانتصار ، ووجه كافة جهوده للوصول الى هذا الهدف ، وأصبحت القضية الجزائرية قضيته واعتبر اي تفاوض قبل تحقيق الانتصار الكامل بمثابة التبرؤ منه ، وتعد على شرفه .

وهذا ما كان يفكر فيه تماماً فرنسيو الجزائر . ولئن تأخرت ساعة الانتصار ، وملّ الراي العام الميتروبولي من جهد ثقيل الوطأة جداً وطويل جداً ، فقد تجد الحكومة نفسها أسيرة تجاهين متناقضين . ويمكن للمرء من الآن توقع قيام المآسي المستقبلية .

٣ ـ السياسة الجزائرية للجنرال ديغول

لقد توجب على الجنرال ديغول ، على أثر وصوله الى سدة الحكم نتيجة عاطفتين متناقضتين هما الخشية من التخلي والامل بتسوية سريعة للمشكلة الجزائرية ، كسر حلقة التناقضات التي قادت الى عقم جهود أسلافه . وقد تميز ديغول عنهم . فكونه الملاذ الاعلى جعله ينمتع بثقة الاغلبية الساحقة من الامة الفرنسية وبسلطات تمكنه من الافلات من الدسائس البرلمانية . وكي يتمكن من اخراج المشكلة الجزائرية من المأزق المسير الذي زجت فيه ، فقد كان عليه أن يتخلى عن المواقف السابقة ، وأن يسير والرأي العام معه نحو تقديم حلول جديدة قادرة على ابقاء الجزائر ضمن الكل الفرنسي الذي كرس نفسه لبنائه بفضل تقديم التنازلات وأهمها التخلي عن النظام الاستعماري .

فقد بينت دراسة الوضع أن انتصار الجيش الفرنسي لن يؤدي الى مثل هذا الحل بسبب استبسال « العدو » الذي وجد دعماً قوياً آنذاك لا في الجزائر نفسها فحسب ، بل وفي تونس والمغرب المستقلتين . كما دخلت المشكلة الجزائرية تدريجياً في مجال الاهتمامات الدولية بفضل الجهود المشتركة لجبهة التحرير الوطنية والعرب الآسيويين .

وبدت الصدمة البسيكولوجية التي سببتها احداث ١٣ آيار و «التآخي» الذي نجم عنها، والذي لم يخلُ من الغموض وسوء التفاهم، فاتحة لامكانات التقارب بين المجتمعين يتوجب على الحكومة استخدامها. ففي الرابع من حزيران ، وغداة وصول ديغول الى السلطة ، ذهب الى الجزائر العاصمة . وبراعة فائقة في فن افساح المجال أمام المستمعين

لتفسير العبارات المبهمة حسب امانيهم ، والتي لا تؤدي الى التزام مؤلفيها بها ، وجه ديغول عبارته المشهورة : « انني فهمتكم » . بهذا الشكل ، اعطى لجمهور الجزائر العاصمة الانطباع بانه تبنى سياسة الدمج (رغم عدم لفظه الكلمة) . انطلاقا من ذلك ، جعل هذا الجمهور يقبل بالهيئة الناخبة الوحيدة التي كان يرفضها دوماً بسخط . ووعد المسلمين بأنهم سيكونون « فرنسيين بالكامل » ، أي يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات مثل جميع الفرنسيين . لقد منى الجميع بآمال بلا حدود عندما أعلن بعبارات غامضة مقصودة بانه سيرى « كيفية عمل ما تبقى » مع النواب الجزائريين . وبعد أن شهد ، ولاول مرة ، بشجاعة مقاتلي جيش التحرير الوطني الجزائري ، وجه الدعوة اليهم لايقاف « النضال الانتحاري » وقبول « الصلح » .

لقد كان رئيس الوزراء الفرنسي يعلم جيداً أن هذا الخطاب لم يحل اي شيء ، وتجنب عدداً هاماً من المشاكل ، الا أنه اهتم بخلق جو جديد في الجزائر يمكن أن يسمح « لتقدم الجزائر الضروري أن يتم داخل اطار فرنسي » (خطاب ٣٠ آب) . ولم تكن جبهة التحرير الاخيرة التي تخشى ما يمكن أن تثيره هذه العبارات من أصداء لدى الجماهير المسلمة . وكان جوابها تشكيل حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة في تونس برئاسة فرحات عباس في ١٩ ايلول .

بيد أنه لم يكن لأحداث ربيع ١٩٥٨ اثر محلي دائماً . ولم تؤد ، على المستوى السياسي ، الى تغيير ايجابي كاف لتوجيه المشكله باتجاه الحل لأن حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة لم تستجب للنداءات التي وجهت لها ، وجددت في عدة مناسبات . كما أدت انتخابات ٣٠ تشرين الثاني التشريعية (٦٥٪ من المقترعين) ، التي جرت بدون أن تشارك فيها قوائم المعارضة ، الى وصول اغلبية ساحقة من النواب المؤيدين لدمج الجزائر بفرنسا الى المجلس التنفيذي . لكن كان من الواضح جداً عدم تمثيل النواب الا لقسم من الراي ، وانه من غير الممكن القيام معهم

بتقرير « ما بقي عمله » في الوقت الذي أعطت فيه الكومونوته للمجموعة الفرنسية وجهاً جديداً ، فقد بقي التقدم الجزائري مجمداً نتيجة الصراع الدائم حول مصير الجزائر المستقبلي .

الا ان الآسيويين والأفارقة في الأمم المتحدة ، سعوا الى تجميع أغلبية تؤيد حق الجزائريين في الاستقلال بهدف مناقشة هذه المسألة في دورة عام ١٩٥٨ . ولئن لم يتمكنوا بعد من تحقيق ذلك ، فقد حظيت قضيتهم بكسب عدد متزايد من الانصار . وأدلى الجنرال ديغول بتصريح ١٦ ايلول ١٩٥٩ بهدف ابعاد تدخل الامم المتحدة وتنقية الجو السياسي الجزائري بدعوته الاتجاهات المختلفة الى اتخاذ موقف واضح . وقال :

« سنحل المشكلة الجزائرية بالطريقة الوحيدة المناسبة ، اريد القول بالاختيار الحر للجزائريين انفسهم لما يريدون عمله بالنسبة لمستقبلهم » .

وأضاف أن بعد توقف المعارك ، سيدعى الشعب الجزائري باكمله للاختيار بين ثلاثة حلول :

١ ــ الاستقلال (المسمى انفصال) ٢ ــ أو الارتباط المباشر بالجمهورية الفرنسية (الدمج بدون لفظ الكلمة) ، ٣ ــ أو الاتحاد مع فرنسا . وقد رأى الجنرال ديغول أن الحل الاول « كارثي » . ولم يتوقف عند الحل الثاني لانه بدا له بلا شك غير قابل للتحقيق بسبب معارضة المسلمين المتحالفين مع جبهة التحرير الوطنية والمصاعب السياسية (١٠٠ نائب مسلم) ، والاقتصادية التي يمثلها بالنسبة للميتروبول . وكان الحل الثالث الحل الذي يفضله بوضوح ، وهو اقامة « حكومة جزائرية من الجزائريين انفسهم تستند على عون فرنسا ، وتشكيل اتحاد وثيق معها في ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع والشؤون الخارجية . وفي هذه الحالة ، يجب أن يكون النظام الداخلي على النمط الفيدرالي لكي تتمكن المجتمعات المختلفة من فرنسية وعربية وشلوح وموزابتيه ، الخ من أن تجد فيه ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة واطار للتعاون » . وبدا ديغول

وكأنه وجد الحل السياسي الذي يوفق بين مصالح المجتمعين (الجزائري والفرنسي) . وسعى في الاشهر اللاحقة للعمل على تبني الرأي العام لهذا الحل . لكنه ومنذ البداية جعل تطبيقه امراً مشكوكاً فيه بسبب ترك حرية الاختيار الأخير للأغلبية المسلمة حين قال :

« إن الشرط الأساسي هو ان يحصل الجزائريون على وسيلة للتعبير عن طريق الانتخابات العامة ... وقد حصلوا على ذلك في الوقت الحاضر بفضل المساواة في الحقوق والهيئة الناخبة الواحدة وبواقع أن المجتمعات الأكثر عدداً ، أي المسلمة ، متأكدة من الحصول على اغلبية الفائزين في كافة الانتخابات . وسيكون بإمكان الرجال والنساء الذين يقطنون في الجزائر تقرير مصيرهم بحرية وعن دراية » .

٤ ـ الأزمات والمفاوضات : معاهدات ايفيان ١٨ آذار ١٩٦٢ :

بهذا التصريح حصلت حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة على الاعتراف بحق الجزائري بحرية تقرير مصيره ، إلا أنها عارضت كل محاولة للتقسيم ، أي النظام الفيدرالي . غير أنها أعلنت عن استعدادها « لعقد مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار ، وشروط تطبيق تقرير المصير وضماناته » .

بالمقابل ، كان فرنسيو الجزائر يرتعدون رعباً . فقد قبلوا بالهيئة الناخبة الوحيدة مقابل الدمج ، لأن الدمج يشكل الوسيلة الوحيدة لعدم وضعهم تحت رحمة المسلمين ، ومعه تصبح الأغلبية الجزائرية المسلمة اقلية ضمن الإطار السياسي فرنسا ـ الجزائر . وبعد استبعاد سياسة الدمج عملياً ، لم يعتقدوا بجدوى الحلول البديلة التي عرضت عليهم مثل الاتحاد ، بل التقسيم ، بسبب الصعوبة البالغة لتحقيقهما ، كما لم يقبلوا بأن تقرر الأغلبية المسلمة مصيرهم أياً كان . وكان الخوف من « الهجر » عظيماً جداً . خصوصاً وان حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة قبلت بمبدأ التفاوض . وسيطر الانزعاج على بعض القادة

العسكريين ، لأن الجهود التي بذلوها خلال خمس سنوات في المعارك او في العمل الاجتماعي بالقـرب من السكان المحليـين لكسبهم لصالح القضية الفرنسية قد تذهب هباء منثوراً .

هكذا ولدت الاضطرابات في الجزائر العاصمة بين ٢٤ و ٣١ كانون الثاني ١٩٥٦ (الحواجز) بسبب قلق فرنسيي الجزائر وانزعاج الجيش .

وكانت النتيجة الرئيسية لهذه الانتفاضة ، التي ذهب ضحيتها العديد من رجال الدرك المكلفين بحفظ النظام ، تخفيف درجة شـك جبهة التحرير الوطنية بديغول وسياسته . إلا أن وجهات النظر بقيت متباعدة جداً لدرجة انه لم يكن ممكناً إيجاد أساس مشترك للمباحثات قبل مرور فترات طويلة الأمد . فبموجب الخطة الموضوعة في ١٦ أيلول ١٩٥٩ ، قبلت الحكومة الفرنسية بإقامة اتصالات مع « الثورة » بهدف التفاوض حول وقف الحرب ، لكن دون أن تعترف لها بطابع آخر غير طابع المنظمة القائمة فعلياً de fait . وذلك لأنها كانت ترى بأن قيام انتخابات لتقرير المصير ستقود الى بروز الممثلين الحقيقيين للرأي العام الجزائري . كما تعتقد بوجود قوى إسلامية أخرى شرعية (المسلمين المناصرين للفرنسيين) غـير جبهة التحـرير الوطنية بالإضافـة الى الفرنسيين . بينما لم تكن حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة ترغب بحصر المفاوضات بالجوانب العسكرية للمشكلة ، وإنما البدء بالمفاوضات السياسية ، الأمر الذي يمنحها الاعتراف بها . وجعلت من هذا الأمر الشرط الأساسي لإيقاف العمليات العسكرية .

وخـلال عدة شـهور ، تعددت تصريحات الطرفين ذات الهـدف البسيكولوجي . وكان كل منهما يسعى لكسب الـرأي العـام بإلقائه مسؤولية استمرار الحرب على تصلب الطرف الآخر . كما حرص كل منهما على عدم القيام بأي عمل قد يرى فيه الخصم نوعاً من التنازل . بيد أنه حينما تحدث رئيس الجمهورية عن « الجزائر جزائرية » ، وقدم

عرضاً جديداً لـ « قادة الثورة » ، جرت الاتصالات الأولى في مولان (٢٤ ــ ٢٩ حزيران) إلا انها علقت بسرعة بدون استبعاد مبدأ المفاوضات.

وشعر ديغول المصمم تماماً على عقـد السلام باشتداد المعارضة السياسية في الجزائر وداخل الجيش (ففي ١٤ ايلول صرح الجنرال سالان بأنه العدو المطلق لسياسة ديغول) ، ورأى بأن من الضروري استباق الأمور والحصول على دعم الأمة الفرنسية بلا تحفظ . ففي ٤ تشرين الثاني تحدث ديغول عن « الجمهورية الجزائرية » بوصفها مجتمعاً إقليمياً ، وعن تقرير المصير في الجزائر ، واعلن عن إجراء استفتاء بهذا الخصوص في شهر كانون الثاني . وادت الزيارة التي قام بها الى الجزائر بهدف الإعلام والشرح ، في شهر كانون الأول ، الى قيام الأوروبيين بمظاهرات عنيفة في الجزائر العاصمة واوران . ونجم عن ذلك أمر جديد غـير منتظر تمثل بنزول الجماهـير المسلمة الى الشارع وهي تصرخ « الجزائر جزائرية ، عاشت جبهة التحرير الوطنية » . وقد كتب أحد شهود العيان يقول :

« إن هذا الازدهار المفاجىء للأعلام ذات اللونين الأخضر والأبيض ، وهذه الجموع التي تهتف بشعارات جبهة التحرير الوطنية ، وتفجر العواطف الشعبية بشكل لا شك فيه أمور قضت على صيغ العمـل البسيكولوجي ، وكذبت بشكل فاضح كافة أطروحات الدعاية الرسمية الأساسية »(٤) .

واستؤنفت الاتصالات مع حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة بعد استفتاء ٨ كانون الثاني ١٩٦١ الذي أيد سياسة رئيس الدولة . إلا أن قيام المفاوضات الفعلية تأخر بسبب : ١) رفض جبهة التحرير الوطنية الاشتراك فيها لتصميم الوزير ل. جوكس المستمر على استقبال ممثلي المسلمين المناصرين لفرنسا بنفس الصفة التي يلتقي بها مع ممثلي حكومة

(4) Allain JACOB : **D'une Algérie à l'autre, p. 97,** Grasset éd.

الجمهورية الجزائرية المؤقتة ، ٢) قيام « انقلاب الجنرالات » (شال ، وجوو Jouhaud ، وسالان وزيلير) الذين عارضوا التفاوض مع جبهة التحرير الوطنية ، ولم يعتبروا من أحداث كانون الأول ، واستيلائهم على السلطة في الجزائر ، ومحاولتهم ضم الجزائر بأكملها إليهم (٢١ ــ ٢٦ نيسان) . ولئن لم تسمح طبيعة العملية العسكرية أساساً بتحديد اهدافها بدقة ، فإنها عبرت عن مدى استياء قسم من الجيش ، وبما أنها فشلت ، فقد زودت منظمة الجيش السري بالكوادر التي صعّدت نشاطاتها المخربة .

وفي ٢٥ نيسان ١٩٦١ ، بينما كانت المعارك مستمرة ، وبدأت منظمة الجيش السري نشاطها في الجزائر والميتروبول بآن معاً ، افتتح مؤتمر ايفيان بين الوفد الفرنسي (برئاسة ل. جوكس) ووفد حكومة الجمهورية الجزائريــة المؤقتة (برئاسة بلقاسم كريم) . ولكي تبرهن الحكومــة الفرنسية عن رغبتها في الوصول الى وقف المعارك ، أعلنت من جانبها عن قيام هدنة في الجزائر لمدة ثلاثة اشهر ، واتخاذ إجراءات ليبرالية خاصة لصالح « الزعماء التاريخيين » لحركة التحرير الوطني (ومنهم ابن بيلا) المعتقلين في فرنسا منذ عام ١٩٥٦ . وانتهت المفاوضات بالخيبة الكبيرة للرأي العام ، وعلقت في ١٣ حزيران لعدم التوصل الى اتفاق حول ثلاث نقاط رئيسية هي : وضع الأقلية الأوروبية ، ووضع الصحراء الجزائرية، وإقامة هدنة مشتركة . فقد كانت حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة الواثقة من وقوف الشعب الجزائري وراءهــا ، تريد اعتبارها الممثلة الوحيدة للمسلمين ، والاعتراف بكاملية الجزائر (بما فيها الصحراء) ، وتنظيم استفتاء بإشراف الرقابة الدولية ، وإجبار فرنسيي الجزائر على عدم الحصول على وضع آخر غير وضع المواطن إذا ما اختاروا الجنسية الجزائرية ، أو وضع الأجانب إذا كانوا يرغبون بالبقاء فرنسيين . وكان بإمكانها المثابرة على تصميمها مع انها كانت تعلم بتاييد الشعب الفرنسي لإقامة السلام .

ومع الأخذ بعين الاعتبار للوضع القائم آنذاك ، حدد رئيس الجمهورية الفرنسية الخطوط العريضة لحل وافق هو عليــه (تصريح ١٢ تموز و ٤ ايلول ١٩٦١) . فقبل بمبدأ الدولة الجزائرية المستقلة التي يمكنها ان تحدد مصيرها عن طريق استفتاء حول تقرير المصير . وبما أن فرنسا وافقت على تطبيق سياسة الانسحاب ، فقد وافقت على عدم التدخل في الاستفتاء . إلا أنها رفضت منح حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة الحق بتنظيم هذا الاستفتاء بنفسها ، وقبلت بتكليف « سلطة جزائرية مؤقتة » للقيام بهذه المهمة على أن يكون لها « قوات محليــة فقط » ، ويمكن لجبهة التحرير الوطنية أن تشارك فيها . على أن يقوم الاتحاد بين هذه الدولة وفرنسا ، وإلا فيجري جمع « الجزائريين الفرنسيي الأصل والمسلمين الذين يريدون البقاء مع فرنسا في منطقة معينة . وكان الهدف من هــذا التهديد بالتقسيم (الذي تم رفضه) الحصول على ضمانات للرعايا الفرنسيين . واقترح لحل مسألة الصحراء — التي تعثرت مفاوضــات لوجران (٢٠ — ٢٨ تمــوز) بسببها — أن تشكل الصحــراء جزءاً من الجزائر علــى أن تحتفظ فرنسا بحــق استغلال مصادرها الحرارية المكتشفة أو التي سيتم الكشف عنها .

على هذا الأساس تم الاستعداد لاستئناف المفاوضات في جو سياسي متدهور نتيجة « صدامات المجتمعين » ، في الجزائر ، وعمليات الاغتيال التي قامت بها منظمة الجيش السري في الميتروبول والتي كاد رئيس الجمهورية الفرنسية أن يكون إحدى ضحاياها . « وانتهت المفاوضات بين حكومة الجمهورية الفرنسية وجبهة التحرير الوطنية » (وليس حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة) الى الاتفاق التالي :

إيقاف العمليات العسكرية والنضال المسلح على كافــة الأراضي الجزائرية في ١٩ آذار .

وبما أنه يبدو أن تشكيل دولة مستقلة ذات سيادة ، بعد استفتاء تقرير المصير ، ينسجم مع الواقع الجزائري ، وبما أن التعــاون بين

فرنسا والجزائر ضمن هذه الشروط يحقق مصالح البلدين ، فإن الحكومة الفرنسية تعتقد مع جبهة التحرير الوطنية بأن استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا حلاً ينسجم مع هذا الوضع ...

يعبر الناخبون من خلال الاستفتاء حول تقرير المصير الذي سيجري خلال مدة أدناها ثلاثة أشهر واقصاها ستة أشهر بعد وقف إطلاق النار، عما إذا كانوا يريدون أن تصبح الجزائر مستقلة ، وفي هذه الحالة عما إذا كانوا يريدون قيام تعاون بين فرنسا والجزائر ...

وخلال الفترة الانتقالية ، تتكون السلطات العامة من :

١ ـ مفوض سام يتمتع بسلطات الجمهورية ، وخصوصاً في مجال الدفاع والأمن والحفاظ على النظام .

٢ ـ مجلس تنفيذي مؤقت مهمته إدارة الشؤون العامة (إدارة الإدارة، حفظ النظام وإعداد تقرير المصير) .

يتبع ذلك الفصول المتعلقة بالمواطنين الفرنسيين الخاضعين للنظام المدني ، وبشروط التعاون وبتصفية الأمور العسكرية ، ونقل الصلاحيات ، الخ ...

وتم إنشاء المجلس التنفيذي في ٢٨ آذار برئاسة عبد الرحمن فارس وضم وزراء جزائريين من كافة المجتمعات (١٠ أعضاء) منهم الدكتور مصطيفي من جبهة التحرير الوطنية . وكان من الصعب جداً على هذا المجلس مواجهة وضع يتفجر اضطراباً .

وفي فرنسا أجابت الأغلبية الساحقة على استفتاء ٨ نيسان بـ « نعم »(٥) . وتعني هذه الإجابة بالنسبة للهيئة الناخبة الفرنسية

---

(٥) نتائج استفتاء ٨ نيسان ١٩٦٢ .

عدد المسجلين : ٢٦٫٩٨٣٫٢٧٥

نعم : ١٧٫٥٠٥٫٤٧٣ (٩٠٫٧ ٪ من المقترعين)

لا : ١٫٧٩٤٫٥٥٣

الموافقة على عودة السلام الفوري . أما في الجزائر ، فقد أيد الجزائريون في الأول من تموز ، بأغلبية أكثر أهمية بعد ، الاستقلال (٩١٫٨ ٪ من المسجلين ، ٩٩٫٧ ٪ « نعم ») .

وعلى أثر عقد المعاهدات ، نشرت جماعة **وحدة الجمهورية** في الجمعية الوطنية الاحتجاج التالي باسم فرنسيي الجزائر :

« إن نائبي محافظتي الجزائر والصحراء المنتمين الى مجموعة **وحدة الجمهورية** ... اللذين تم انتخابهما للمساعدة على وصول الجزائر الى تقدم عادل وإنساني في إطار الجمهورية الفرنسية ، يستنكران ، وفقاً للوعود الرسمية جداً التي ولّدت الجمهورية الخامسة بفضلها ، عدم احترام الوعد المقطوع والحقوق غير القابلة للتقادم التي تقوم عليها حضارتنا ... » .

* * *

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة ، المختصرة وغير الكاملة بالضرورة ، لحركة النضال ضد الاستعمار القهارة ، التي غيرت خارطة العالم والعلاقات السياسية بين القارات في اقل من عقدين من الزمن ، تبدو لنا بعض السمات البارزة .

إن نهاية الاستعمار لم تكن محض صدفة أو نتيجة للظروف ، رغم ان الظروف كانت ملائمة بالتأكيد لتواترها . فكما وجد الاستعمار أصوله في نهاية القرن التاسع عشر في اندفاعة الحمى الوطنية في الغرب، فإن نهايته وجدت أصولها في الحركة الوطنية التي نشأت في البلدان المستعمرة والتي غذاها الفكر الغربي غالباً . فقد ولدّ التناقض بين افكار الحرية والمساواة والعدالة ، أسس السلوك السياسي المعلنة ، من جهة ، وبين السياسة التي اتبعتها الادارة الاستعمارية ، من جهة أخرى، ولد الرغبة في التغيير لدى أبناء الطبقات المثقفة .

ففي البداية ، غذت فكرة عدم المساواة ، والتطلع الى وضع حد لها ، الحركة الوطنية في البلدان المستعمرة . فقد « كان الشخص الغبي والنذل جدا من المدمنين على الخمر (من المجتمع الاستعماري الأوروبي) رئيسا لأناس متميزين جدا بالعلم والثقافة والصناعة من أبناء الشعوب المستعبدة »(١) . هكذا بدا لأبناء الشعوب المستعمرة ان الحصول على المساواة مرهون بالقضاء على روابط التبعية . لقد كتب نكروما يقول :

---

(1) Carlo ROMULO.

« لقد رأيت أن الحل الوحيد لهذه المشكلة يكمن في حصول شعبنا على الحرية السياسية ، لأن الأجناس الاخرى لا تظهر له حقه من الاحترام إلا عندما يكون حرا سياسيا . وإنه لمن المستحيل الحديث بعبارات أخرى عن المساواة بين الأجناس . ولا يمكن لأي شعب حرم من حكومته الخاصة التعامل مع الشعوب ذات السيادة على قدم المساواة . ولا يمكن لشعب ، وجنس ، وامة أن يعيشوا أحرارا ومحترمين في ديارهم أو خارجها بدون أن يكونوا متمتعين بالاستقلال السياسي » .

ولكي يطيل الأوروبيون زمن سيطرتهم فقد اعتمدوا على بطء تقدم الجماهير المحلية ، بحجة أنه لا يمكن للمرء أن يدع الشعوب التي لا تتمتع بالوعي السياسي تحكم نفسها بنفسها . وعندما تطور هذا الوعي بسرعة لدى هذه الشعوب بتأثير الطبقات المثقفة ووجهته نحو التطلع الى الحرية، جوبهت هذه الشعوب بالفكرة القائلة بأن في عالم يميل الاعتماد المتبادل فيه للتحول الى نوع من الهيمنة ، فإن الفكرة القومية أصبحت بالية ، وأن الالحاح في طلب السيادة الوطنية أصبح مفارقة تاريخية خطيرة . هكذا جعل الحزب الاشتراكي الفرنسي مبداه المبدأ القائل بأن « التحرير الفردي لكل رجل وإمراة ، والتحرير الاقتصادي والاجتماعي سيحررهم من الفقر ، ويكون تحريرهم السياسي عن طريق خلق ظروف تمكنهم من التعبير عن آرائهم بحرية »(٢) . غير أنه لم يكن بإمكان الشعوب المستعمرة الاكتفاء بذلك لا سيما وأن الدول الغربية لم تبدِ الرغبة في تقديم تنازل هام عن السيادة ، وانها وجدت في قول لصحافي فرنسي موقفا كان له الفضل على الأقل بوضوحه . فقد كتب ر. كارتيه يقول :

« يستخدم الأوروبي اليوم كافة مهارته للتكفير عن وجوده في افريقيا . فيصف نفسه بالوصي الذي ستنتهي مهمته عندما تبلغ الشعوب التي يحكمها سن الرشد ... ونقيض ذلك هو التأكيد الهادىء على أن

---

(٢) خطاب غ . موليه في نيويورك بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٥٧ .

الرجل الأوروبي جاء الى افريقيا ليبقى فيها ، فمصلحته تملي عليه أن يكون فيها وأن يبقى فيها . صحيح أن الأعمال الحسنة التي صنعها الاستعمار للحضارات الأفريقية البدائية لا تعد ولا تحصى ، إلا انها ليست السبب الاساسي لوجوده ، فقد خدمته جداً كقناع ووسيلة للدفاع عن وجوده . فاوروبا بلا أفريقيا ليست إلا شبه جزيرة صغيرة مكتظة بالسكان وتابعة ، وهذا سبب واضح وكاف لكي لا يتخلى عنها ، ولو توجب عليه النضال من أجل الحفاظ عليها »(٣) .

وكان القادة الأفارقة يعلمون بأن الاستقلال ليس بترياق سحري قادر على معالجة كافة مشاكل بلدانهم ، وبانه لا يعطيهم وحده الوسائل اللازمة لبناء اقتصاد حديث يمكنهم من تحسين مستوى المعيشة سريعا . إلا انهم فضلوا « الفقر مع الحرية على الثراء مع العبودية » (سيكوتوري / من جهة اخرى ، لم يكن الحكم الذاتي مشروطا بالرخاء ، ولكن تطور الرخاء يعتمد على الحكم الذاتي .

وكانت الحركة الوطنية في البلدان المستعمرة العنصر المحرك لـ « تسريع عجلة التاريخ » لأنها لم تؤدِ الى القضاء على الامبريالية القديمة فحسب ، بل منحت الحياة السياسية المستقلة لوحدات اقليمية تبدو كأنها غير مهيأة لذلك إطلاقا . ففي اليوم الذي اتخذت الحركة فيها اتساعا معينا ، اختفت كافة الاعتراضات حول النضوج السياسي أو الاقتصادي التي استخدمتها الدول الاستعمارية ذريعة خلال سنوات . فقد كتبت صحيفة **الايكونوميست** بدعاية تقول (٢٥ كانون الثاني ١٩٦٢) : « وافقت حكومة نيوزيلندة على استقلال ساموا الغربية بناء على تصويت سكانها (١١٣٫٠٠٠ نسمة) على ذلك ، رغم أن قليلا من ابنائها كان لديهم استعداد لتحمل مسؤوليات الاستقلال . وأن مجرد تفكير الساموائي العادي بانه لا يريد أن يكون مستعبدا جعله لا يجد أفضل من الاجابة بنعم » .

---

(٣) تحقيق مجلة باري ـ ماتش ، تشرين الثاني ـ كانون الأول ١٩٥٣ .

لقد استندت الحركة الوطنية على ماضي الشعوب التاريخي حين كان لها تاريخ مكتوب . إلا أن عدم وجود تاريخ مكتوب لها لم يضر بها . « بلا شك لم يعرف التاريخ أمما أفريقية حقيقية [؟!] . لكن الأمم ليست دوما إرثا من الماضي أو بعثا جديدا . فهي تتشكل وتتكون مع المستقبل ، كما هو الأمر مع الماضي »(٤) فالافارقة الذين لا يتذكرون وجود دولة لهم في الماضي ، وهم الأكثر عدداً ، يقيمون في « أراضي المستعمرات » ألتي افرزتها تجزئة الأوروبيين لافريقيا حين تقاسمهم لها في بداية الفترة الاستعمارية . واعتبروا أن الاستعمار هيأ المهد لنشوء الأمة ، بتزويدها بالاطار الجغرافي الذي تقضي بدونه زمنا طويلا قبل تشكلها . وسيتم تشكلها بدون أدنى شك وفقا لحدود أكثر مطابقة للمعطيات الجغرافية ، وبخاصة العرقية ، وعلى حساب صراعات طويلة الأمد بالتاكيد . لقد تم تجاوز الحواجز القبلية والجماعية ، وحصل التجمع تبعا للمشاكل والمصالح الاقليمية . وأدى النضال من أجل الاستقلال الى نشوء وطنية حقيقية . فقد كتب أ. شارتون عام ١٩٥٧ يقول :

« صحيح أن الأفريقي لا يزال يقول بأنه (ولوف) أو (باوليه) ، (فون) أو (مالينكه) ، إلا أنه يقول ذلك مثل الفرنسي تقريبا حين يقول أنه (بيرغوني) ، أو (باسكي) أو (كتالاني) . وقدمت له فئات أخرى وتسميات أخرى أنماطا أخرى من الجماعات . في البداية كان الاقليم صنيعة الادارة الفرنسية . أما في الوقت الحاضر فقد أصبح السنغالي واعيا لكونه كذلك ويجري الحديث باستمرار وبسهولة عن سكان ساحل العاج . فيعبر العاجيون بهذا الشكل عن وعيهم لأمتهم ... » .

(4) A. CHARTON : Le Pluralisme ethnique et culturel en AOF.

لا يشارك العديد من القادة الافارقة في هذا الراي المنتشر عموما بشكل واسع في اوروبا حتى وقت قريب والقائل بان شعوب القارة السوداء ليس لها تاريخ وطني . لكن دراسات المؤلفين الافارقة او الاوروبيين الحديثة اكدت ان هذا الفراغ الظاهر ليس في الحقيقة الا حقلا غير مستكشف . ويشكل كتاب كي - زيربو : تاريخ افريقيا السوداء ، دار النشر هاتيه ، باريز ، ١٩٧٢ ، احد الامثلة الرائدة على ذلك .

منذئذ لم يعد هناك من حاجة للاستعانة بالذكريات التاريخية المشتركة لتكوين امة مـا .

لم يكن القضاء على علاقات التبعية ، مع اهميته ، إلا مرحلة من مراحل القضاء على الاستعمار ، ويعتبرها بعضهم المرحلة الأسهل . ولكي لا يكون الاستقلال السياسي كلمة بلا معنى يجب أن يستند على أسس اقتصادية صلبة . لذلك يجب على الدول التي كانت مستعمرة سابقا أن تعيد بناء اقتصادها على أسس جديدة بعد أن كان موجها تبعا لحاجات أو فائدة المستعمر السابق . وتتجاوز معالجة هذه المسألة اطار هذه الدراسة . إلا أننا نعتقد أن أحد المؤلفين الانكليز كان على حق حين كتب يقـول :

« لن تختفي الامبراطوريات الاستعمارية من الوجود الا في اليـوم الذي تصبح فيه كافة دول الأرض متساوية تماما فيما بينها وعلى كافة مستويات الحياة »(٥) . ولكي يتم التوصل الى هذه المساواة ، فهنـاك حرية ضرورية ، إن لم نقل حرية كافية ، وهي حرية الاختيار، والحصول على الاستقلال هو الذي يسمح بالحصول على هذه الحرية ، ولا يمكن الحصول عليها في وضع التبعية .

* * *

(5) E. A. WALKER : The Colonies : Past and Future.

ملحق الطبعة الثانية

عندما نشر هذا الكتاب كانت حركة تحرير المستعمرات في أوجها ، لكنها لم تنته بعد . واستمرت خلال العقدين الأخيرين ، وتجاوزت جميع التقديرات المتوقعة آنذاك . فقد ساهم لقاء التأثيرات السياسية ـ الإيديولوجية ، اي انتشار عدوى روح الاستقلال في البلدان التابعة وتصفية الإيديولوجية الإمبريالية لدى « المستعمرين » ، ساهم في مضي هذه الظاهرة حتى نهايتها الحالية . وكانت الدول القائمة قبل الغزو الاستعماري والخضوع للسلطة الأوروبية أولى الدول التي أكدت وطنيتها ، وبدات النضال المرير والطويل من أجل استعادة سيادتها . وعلى اثرها ، دفع التيار الإيديولوجي وحدات إقليمية ليس لها ماض تاريخي ، واقل اهمية ، للبحث عن هوية خاصة بها بتشكيل دولة مستقلة عن كل وصاية اجنبية . ولم يكن التغيير الإيديولوجي الذى قاد حكومات الدول الاستعمارية والراي العام فيها الى القبول بتحفظ وتردد أحياناً ، بالسياسة الجديدة باقل اهمية . لأن التغيير نادراً ما كان عفوياً . فمن المؤكد أن الحكام كانوا يلوحون غالباً بمبادىء الحرية والديموقراطية العظيمة ، إلا أن وزن هذه الشعارات الخطابية في سلوكهم كان أقل من تصور الثمن الذي يجب دفعه لمعارضة المطالب الوطنية ، أو لنشر مفهوم « النفوذ بلا سيطرة » الاكثر واقعية والأقل كلفة .

وبعد عام ١٩٦٥ لم يعد التحرر ، كما في السنوات السابقة ، مجرد علاقة بين الميتروبولات والشعوب المستعمَرة ، وإنما لعبت التأثيرات الخارجية دوراً ، حاسماً احياناً ، في ذلك ، مثل منظمة الأمم المتحدة حيث مارست دول العالم الثالث ، والتي أصبحت تشكل الأغلبية فيها ، ضغطاً مستمراً لصالح الشعوب التي لازالت خاضعة لنظام الوصاية ،

وكذلك الاستراتيجية العالمية التي تحكم في لعبتها المعقدة الصراع بين الشرق والغرب .

السير نحو نهاية الاستعمار :

تشكل المستعمرات الفرنسية ، ومعها على الأخص المستعمرات البريطانية التي استقلت في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨١ ، قائمة طويلة ، لاتتضمن إلا أقاليم مبعثرة هنا وهناك وصغيرة المساحة وقليلة الاهمية اقتصادياً باستثناء واحد منها هو دولة روديسيا . ويدل عدم اكتراث الراي العام الأوروبي بخروج هذه البلدان من منطقة نفوذه القديمة على ان العصر الاستعماري في نظره قد ولى إلى غير رجعة ، وأن مفهوم التحرر قد « اكتسب حقاً قانونياً » . أما الحكومات فقد تبنت مبدأ تقرير المصير بشكل منهجي ، ومنحت الاستقلال المستعمرات التي طلبت أغلبية سكانها حق الحصول عليه . كما تجدر الإشارة إلى أن جميع مستعمرات الإمبراطورية البريطانية بقيت أعضاء في الكومنولث بعد استقلالها .

لقد طبقت فرنسا صيرورة حق تقرير المصير في جزر القمر عام ١٩٧٥ ، وذلك بعد ان دللت الانتخابات العامة على أن غالبية السكان فيها تريد الاستقلال . غير ان جزيرة مايوت انسحبت من دولة جزر القمر بعد ذلك بوقت قصير ، واختارت العودة من جديد إلى النطاق الفرنسي . وفي تشرين الثاني ١٩٧٦ ، دعا قرار لجنة تحرير المستعمرات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فرنسا الى « تطبيق صيرورة تحرير جيبوتي بدقة » . فمنذ عام ١٩٦٧ منحت هذه المدينة وظهرانيها وضع اقليم ما وراء البحار تحت اسم «إقليم الاعفار والعيسويين» لتبقى خاضعة للسيادة الفرنسية. وفي ٨ مايس ١٩٧٧ ، اختارت اغلبية السكان فيه الاستقلال ، بعد إعداد شاق لاقتراع على تقرير المصير تخللته الاضطرابات نتيجة الصدامات بين الأجناس القبلية ، وصار يدعى جمهورية جيبوتي . فهل تسمح الوساوس

التي سببنها حركات الاستقلال التي قادتها الاقلية في بعض محافظات أقاليم ما وراء البحار للحكومات الاستعمارية بالتفكير بأن التحرير قد شارف على نهايته بالنسبة لفرنسا ؟

لقد فقدت المواقع المتفرقة التي حصلت عليها الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر في القارات والبحار جزءاً من قيمتها التجارية والاستراتيجية ، وأصبحت تشكل عبءاً ثقيلاً على دافع الضرائب البريطاني من غير فائدة . إلا أن لندن حاولت ، عن طريق إنشاء اتحادات إقليمية ، جمعها في وحدات سياسية قوية سياسياً ، وقادرة على الحياة اقتصاديا قبل السير بها نحو حكم نفسها بنفسها. لكن التجربة بدت مخيبة للآمال لأنه لم يكتب العمر المديد لأي من الاتحادات المكونة بشكل مصطنع في آسيا وأفريقيا وبحر الكاريبي . وثابرت الحكومة على متابعة تخفيض التزاماتها تجاه بلدان ماوراء البحار تحت ضغط مقتضيات الميزانية . وقاد القرار الذي اتخذته للتخلي عن كل مسؤولية سياسية في شرق السويس اعتبارا من العام ١٩٧١ إلى إنهاء الحماية البريطانية على الإمارات العربية المتحدة،والى الاستقلال المتتالي للأرخبيلات الميلانيزية. وأصبحت جزر الأنتي ، الصغيرة جداً أحياناً (دومينيك ...,٧٧ نسمة) بدورها دولاً تحميها المظلة الأمريكية .

ولم يأت حل المشكلة الروديسية إلا في عام ١٩٨٠ . لقد اثارت هذه المشكلة بالنسبة للإنكليز الكثير من الصعوبات (مثل تلك التي لاقاها الفرنسيون في الجزائر ، والبرتغاليون في موزامبيق) التي يثيرها عادة تحرير إقليم يقطنه مستوطنون أوربيو الأصل .

ففي عام ١٩٦٤ ، عطل تعنت الأقلية البيضاء في رفض منح الأكثرية السوداء حقوقاً متساوية في دولتهم المستقبلية قرار لندن بالتخلص من مسؤولياتها قانونياً . أما الأفارقة فكانوا يريدون الاستقلال مع ضمان مبدأ « صوت لكل رجل » كما دعمت الدول الافريقية والآسيوية في الكومنولث (وكندا) وجهة نظر الأفارقة ... وخشيت لندن من ان يؤدي

اي حل آخر إلى تفكك الكومنولث المتعدد الأجناس بأكمله » . غير أن اتخاذ المبادرة ، حسب النظام الاستعماري ، يعود للحكومة الإنكليزية . وخشي الافارقة أن يصبحوا ضحايا هذه المبادرة بسبب الروابط العرقية والاقتصادية القائمة بين الأوروبيين وبريطانيا العظمى . فعلقوا آمالهم على منظمة الأمم المتحدة حيث أصبحت المستعمرات السابقة تشكل اغلبية الأعضاء فيها .

والواقع ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٥ ، حصلت المجموعة الافــرو ــ آسيوية من الأمم المتحدة على التصويت على طلب بدعو حكومة المملكـة البريطانية المتحدة الى إرغام أوروبيي روديسيا بكافة الوســائل على القبول بالمساواة في الانتخابات . ولم يتأخر رد رئيس وزراء روديسيا ايان سميث الذي تجلى بإعلان استقلال روديسيا من جانب واحد في ١١ تشرين الثاني .

عندئذ تأكد الطابع الدولي للمشكلة الروديسية . فدفــع رئيس الوزراء البريطاني ويلسون برلمانه للتصويت على اتخاذ عقوبات اقتصادية ومالية بحق « الحكومة العاصية » . ثم حصل من منظمة الأمم المتحــدة على اتخاذ إجراءات مماثلة بهدف « الوصول الى عودة سريعة للشرعية » ، إلا انه رفض طلب الدول الافريقية الناطقة بالإنكليزية التأهب لتدخل عسكري ، لأن ذلك قد لا يقابل بالترحيب من الراي العام الإنكليزي ، دون سخط او مقاومة . ورفض ويلسون مرة أخرى ، في عام ١٩٦٦ (مؤتمر لاغوس) ، إمكان اللجوء لاستخدام القوة على أمل أن يكون الخوف من العقوبات الاقتصادية كافياً لجر إيان سميث الى الصلح ، الأمر الذي أدى إلى انسحاب كل من تنزانيا وغانا من الكومنولث .

وبعد عام ١٩٦٦ استمرت السياسة البريطانية على ثنائيتها . فمن جهة حاولت بريطانيا دفع روديسيا للعودة الى « الشرعية والولاء للتاج »، وجر سميث نحو تبني حل وسط بتقديمه بعض التنازلات . ومن جهــة أخرى ، دعمت اللجان التي شكلتها المنظمات الدولية (منظمة الأمــم

المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية) بهدف الإشراف على تطبيق العقوبات المقررة إلا أن ذلك قاد إلى تعنت روديسيا بموقفها ، رغم انها لم تعان كثيرا من هذه العقوبات بفضل تفهم بعض الدول المجاورة . ففي حزيران ١٩٦٩ ، أيد استفتاء للأوروبيين إنشاء الجمهورية وقطع كافة الروابط مع التاج . فتباعدت المفاوضات في حين كانت تشتد العقوبات .

وفي عام ١٩٧٤ ، وبعد استقلال موزامبيق ، زاد إغلاقها لميناء ببيرا الوضع الاقتصادي سوءاً في روديسيا . بالإضافة الى ذلك ، أمل رئيس الوزراء فوستير الذي كان يرغب في تطبيع العلاقات مع البلدان المجاورة ، بأن تجد روديسيا « حلاً عادلاً ومشرفاً » ، وحاول سميث ، بنجاح ، تفريق اعدائه من السود بالتفاوض مع الجناح المعتدل من حزب **المجلس الوطني الافريقي** ، « الحزب الوهمي » . إلا أن الحرب الشعبية عمت انحاء البلاد رغم القمع ، وبدأ البيض بالهجرة . عندئذ استنجد سميث بحكومة المملكة المتحدة ، وطلب « مساعدتها » الفعالة لحل المشكلة الدستورية في روديسيا » . وفضل إجراء مفاوضات بإشراف هنري كسينجر وفوستر على المفاوضات بينه وبين وزير المستعمرات كالاغان التي قد تكون مشروطة بشروط غير مقبولة . وفي إيلول ١٩٧٦ جرى الاتفاق على إقامة حكومة انتقالية متعددة الجنسيات في روديسيا ، وتحضير الانتخابات على اساس الاقتراع العام خلال عامين ، وعلى إلغاء العقوبات وتقديم دعم هام من المجتمع الدولي .

إلا أن تشكيل حكومة موزوريوا ، صنيعة إيان سميث ، لم يخدع أي انسان بصدد نوايا سميث الحقيقية فصعد زعماء الجبهة الوطنية من الوطنيين الحرب الشعبية فتحولت الى حرب وطنية . ودفعت خطورة الوضع وزير المستعمرات البريطاني كارينغتون الى الاخذ من جديدبفكرة طرحها ويلسون سابقا مفادها ا عودة المؤقتة للنظام الاستعماري يقوم خلالها حاكم بريطاني بمساعدة قوات مختلطة بفرض احترام وقف اطلاق النار ، وتنظيم الانتخابات (كانون الاول ١٩٧٩) . وفي شباط

١٩٨٠ حققت الجبهة الوطنية انتصاراً عظيماً في هذه الانتخابات ، واصبحت روديسيا تسمى زمبابوية .

أما المفاوضات التي أجرتها المملكة المتحدة بخصوص التحرير فكانت مختلفة كلياً . ففي ٢٦ ايلول ١٩٨٤ ، أعلن « تصريح مشترك » عن اتفاق بريطانيا العظمى والصين على إنهاء النظام الاستعماري في هونغ كونغ ، مستعمرة التاج منذ عام ١٨٤٢ ، في الأول من تموز ١٩٩٧ . في هذا التاريخ تعود هونغ كونغ الى الأرض والسيادة الصينيتين . ولكي يمكن ضمان الازدهار الاقتصادي وحقوق السكان فيها ، تعهدت بكين « بعدم تغيير نظام الحياة ونمطها الراسماليين ، وبعدم تطبيق النظام الاشتراكي وسياساته خلال الخمسين عاماً القادمة » . وأن تمنح هونغ كونغ نظام « إقليم إداري خاص » يتمتع بحكم ذاتي واسع . وهذا يعني حصر تدخل الحكومة الصينية عملياً في مسائل العلاقات الدولية والدفاع . أما ما تبقى من أمور فيبقى من شأن الإقليم نفسه . هكذا طبق النظام الصيني في هذه الحالة مفهوماً متساهلاً جداً هو « بلد واحد ونظامين » ، وهو مفهوم واقعي يهدف أيضاً للحفاظ مستقبلاً على جسر بين العالم الراسمالي والصين . أما الأمر الذي بقي بلا جواب فهو معرفة فيما إذا سيكون بالإمكان تحقيق ما يسمى في الأوساط التجارية بـ « تناذر شنغهاي Syndrome de Shangaï» .

كانت نهاية الاستعمار البرتغالي متأخرة بقدر ما كانت عنيفة . وقد مهد السبيل الى ذلك القضاء على النظام الديكتاتوري في البرتغال . غير أن صيرورة تحرير شعوب أقدم امبراطورية استعمارية في أفريقيا بدأت حوالي عام ١٩٦٠ . منذ ذلك الوقت قام بعض » المثقفين » القادمين من أنغولا وغينيا الى البرتغال باسماع صوت الجماهير المستعمرة لأوروبا . في الوقت الذي كان فيه البوليس والمستوطنون يقومون بالقمع الشديد لكافة « الأعمال التخريبية » في المستعمرات . وقاد « حمام الدم » الذي شهدته لاوندا ، في ٤ شباط ١٩٦١ ، الى تدخل مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة ، الذي شكل لجنة لتقصّي الحقائق فيها . غير أن

الفانون التنظيمي الذي اصدره سالازار في ٢٤ حزيران ١٩٦٤ لم يدع ادنى مجالا للشك حول نية الديكتاتور بالحفاظ على السيطرة البرتغالية . فقد ورد في هذا القانون ان « مقاطعات ما وراء البحار تعتبر بمثابة اجزاء كاملة من الدولة البرتغالية ، ومتضامنة فيما بينها ومع الميتروبول ، رغم خضوعها بشكل عام الى تشريع خاص » .

وادى القمع الى ابطاء الحركة الوطنية فيها لا الى ايقافها . فتنظمت الحركات السرية ، وتكونت المقاومة السرية فيها . وعانت هذه الحركات من قلة عدد الأفارقة القادرين على تسلم القيادة بسبب اعتقال الشباب المثقف المتغرب الذين يتمتعون ببعض الحقوق لمعرفتهم القراءة والكتابة و « يعيشون على الطريقة المسيحية » عندما يبدون بعض الاهتمام بالحرية وتفضيل قسم كبير منهم للهجرة الى الخارج . كما أن الانقسام بين هذه الحركات الذي كان أكثر اهمية مما كان عليه الأمر في باقي البلدان الافريقية بسبب الصراعات القبلية او الايديولوجية ساهم في ضعف الحركات الوطنية فيها .

مع ذلك احرز أولئك « المنسيون » تقدما في نضالهم ، وساندتهم في ذلك الشعوب المجاورة (زامبيا ، تنزانيا) ، أو البلدان الاشتراكية (الاتحاد السوفياتي وكوبا والصين) . الا أنهم كانوا ينتظرون الكثير من منظمة الأمم المتحدة . والواقع فقد دعت لجنة الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في هذه المنظمة البرتغال الى منح حق تقرير المصير « بلا انتظار » لشعوب أقاليمها في أفريقيا ، وذلك بناء على المطالب المتزايدة للتجمعات الوطنية. وأدانت التعاون القائم بين سالازار ونظام إيان سميث في روديسيا ومع حكومة جنوب افريقية . كما دعت كافة الدول الأعضاء في المنظمة الى التوقف عن تقديم «العون للبرتغال الذي يسمح لها بمواصلة الحرب الاستعمارية » . وتمسك نظام لشبونة بموقفه الأساسي رغم اضطراره للقبول بسيطرة الوطنيين على عدة أجزاء من الأقاليم والبدء باقامة بنية سياسية تحتية في المستعمرة (اعلان حزب استقلال غينيا

وجزر الرأس الأخضر الافريقي عن قيام جمهورية غينيا ـ بيساو) .
ولئن قدمت البرتغال تنازلا ظاهريا بتغييرها لتسمية مستعمراتها التي أصبحت « دولا » بعد أن كانت « مقاطعات » ومنحت غينيا حكما ذاتيا ظاهريا (القانون الأساسي ٢٣ حزيران ١٩٧٢) ، فان السلطة الفعلية ظلت بين أيدي البرتغاليين . اما في الأقاليم الأخرى ، فقد أعدت الحكومة العدة لاحتلال المناطق المسلوبة وخصصت أكثر من ٣٥٪ من ميزانيتها لمواصلة الحرب .

ومل الراي العام البرتغالي من الحرب بعد أن امتصت جزءاً هاماً من ثروات البلد خلال عشر سنوات . وأكد كتاب الجنرال سبينولا : **البرتغال ومستقبلها** ، الذي نشر في شباط ١٩٧٤ ، على استحالة نجاح الحل العسكري . هكذا أعلن مسؤول مطلع عما يفكر به الكثيرون بصمت .
وساهم هذا الملل في قلب نظام فاقد الثقة بسبب محافظته المتزمتة ونظام قمعه البوليسي (٢٥ نيسان ١٩٧٤) .

حتى ذلك الوقت ، لم يطرأ أي تغيير على المبدأ الحكومي . الا أن كيتانو ، خلف سالازار ، أوصى بسير الأقاليم نحو الحكم الذاتي على أن يتحكم بايقاعه الظروف الداخلية والخارجية، ويحمي «السلطة البيضاء » في جميع الأحوال تحت قناع تعدد الأجناس . ولم تكن نظرات سبينولا بعيدة جداً عن هذا المفهوم . فقد اهتمت خصوصا بحماية مصالح الشركات البرتغالية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية تحت غطاء « التنمية » . أما حركة القوات العسكرية ، فقد اختارت طريق المفاوضات مع الأحزاب الوطنية بهدف الوصول الى تحرير سريع وكامل . فبعد أن استقلت غينيا في عام ١٩٧٤ ، أصبحت موزامبيق جمهورية شعبية مستقلة في حزيران ١٩٧٥ ، تحكمها جبهة تحرير موزامبيق الاشتراكية المذهب . أما أنغولا التي أصبحت مستقلة عام ١٩٧٥ ، فقد تحولت الى مسرح للمنافسة على السلطة بين حركتي التحرير الرئيسية فيها تدعمهما الدول الأجنبية الكبرى المتنافسة . وفي النهاية ، فازت حركة تحرير انغولا الشعبية في عام ١٩٧٦ ، بدعم عسكري من كوبا ، على التجمع

الوطني لاستقلال انغولا الكامل تدعمه الأموال الامريكية ومعدات افريقية الجنوبية . وتشكل هذه التدخلات الخارجية وما تؤدي اليه من صراعات ومناخ من الفوضى عقبة كبرى امام اقامة ديموقراطيـة فعلية وتنميـة اقتصاديـة .

لم تصبح القطيعة كاملة بين الميتروبولات السابقة والدول الجديدة الا في حالات نادرة . وقد كتب أحدهم يقول إن « هدم الامبراطوريـات الاستعمارية زاد من شعبية الأوروبيين بين الشعوب المحررة ، وأسبغت الحرية على السيد السابق نوعا من الهالة » (ر. ستيل: **السلام الأمريكي**، ١٩٦٨) . ولكن بقيت « الشعوب المتحررة » مرتبطة بأوروبـا ببعض الروابط الثقافية والاقتصادية ورفضت بوضوح تام الروابط السياسية.

لم يرفض الأفارقة الكومونوته التي اقترحها ديغول عام ١٩٥٨ ، والتي قدمت لهم صفة الدولة . الا أنهم لم يتركوها تعمر طويلا . لذلك ينبغي البحث عن تفسير لذلك في دستور الكومونوته نفســه . فتحت ستار من المساواة قلص الدستور سيادة اعضائها واكد هيمنة فرنسـا حين ادخل في مجال « الميدان المشترك » القطاعات الأساسية (السياسة الخارجية ، والدفاع ، والنقد ، والسياسة الاقتصادية ، والرقابة عـلى المواد الأولية) التي تزمع كل دولة أن تكون السيدة عليها . ويمكن للمرء ان يجد وضعاً مشابهاً للمستعمرات الانكليزية بالنسبة للكومنولث . لقد كان مؤسسو هذا التجمع اقل تقيدا بحقوق أعضائه . ومع ذلك ، لـم يتوقف الكومنولث عن التفكك حتى أصبح عبارة عن « ناد للنبلاء » يربطهم التاج بعضهم بالبعض الآخر . وبعد أن أصبح الكومنولث متعدد الأجناس لم يحتفظ بهذا الرباط ولم يعد سوى « نادٍ للمنفعة » .

وفي كلتا الحالتين السابقتين ، اقيمت العلاقات السياسية في اطار القانون الدولي . الا أن ذلك لا يعني قيام علاقـات متساوية واقعيـا de fait لأن « التبعية البنيوية للبلدان الفقيرة بالنسبة للبلدان التي تملك القوة الاقتصادية لها نتائجها الدراماتيكية والحتميـة » ، (ر. ستروم : **البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة** ، تقديم ب . برانفيه) .

وهناك فكرة ثابتة جعلت من القوتين « العظميين » اللتين تتصارعان على النفوذ في العالم عدوتي الاستعمار اللدودتين والمدافعتين عن استقلال الشعوب المستعبدة . إلا ان دراسة سلوكهما في البلدان التي خضعت لوصايتهما بفعل ظروف تاريخية تبين أن هذا الموقف المناهض للاستعمار اقتصر على « الاستعمال الخارجي » ؟ فقد كتب أحد الكتاب يقول :

« لقد خصصت الماركسية ـ اللينينية مكانا ممتازا للعداء للاستعمار . إلا أن هذا لم يمنع روسيا الشيوعية من الحفاظ على مستعمرات النظام القيصري فيما وراء القفقاس وفي آسيا الوسطى وسيبيريا (...) . ولئن كان مختلفا من حيث المبادىء الموجهة فقد قاد موقف الولايات المتحدة الى نتائج مماثلة رغم تميزه بنوع من الحذر بالنسبة لمسائل ما وراء البحار ... » (ج. ڤاشر ـ ديفيرن ، نقلا عن بيرتشتاين : **نهاية الاستعمار ومشاكله** ، دار النشر ا. كولان) .

ان هذا الحكم يستوجب بعض الايضاح والتفريق . ففي روسيا ، اتجه النظام الاستعماري بالدرجة الأولى الى فرض ادارة روسية على السكان المحليين المستعمرين ، ومحاولة استيعاب هؤلاء السكان بطلبه من الأشخاص الذين يرغبون بالتقدم في معرفة اللغة الروسية . ولكنه كان قليل الاهتمام بتحسين المستوى الاقتصادي الاقليمي . وتغيرت بعض الجوانب من هذه السياسة بعد ثورة ١٩١٧ . فقد اقيم نظام فيدرالي تجلى بتأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية . وكان مثل لينين الأعلى استخدام قوة الاشتراكية « السوفيتية » الموحدة والتقدم الاقتصادي للجميع بهدف جمع كافة شعوب الاتحاد السوفيتي حول الحزب . إلا أن استمرار المراكز المضادة للثورة وسط شعوب الأقليات يشير الى انه لم يحدث « تغيير نوعي » بعد وفاته . لأن ستالين أقام إدارة سوفيتية فيها ، يديرها ممثلون تعينهم موسكو ، وفرض على جميع موظفيها استخدام اللغة الروسية . ومع ذلك كتب الأمريكي ا. هاريمان في عام ١٩٦٠ يقول :

« يجري التعليم اليوم باللغة المحلية في القسم الأكبر (من الاتحاد السوفياتي) . ويحظى السكان الوطنيون بالحكم الذاتي الظاهري على الاقل بفضل الحفاظ على ثقافتهم الشرقية » . واضاف قائلا : « لقد ساهمت المساعدات المالية الهامة التي يقدمها النظام السوفياتي للصناعة والزراعة والتعليم والصحة العامة في تحسين مستوى الحياة وتطوير التعليم . ولئن كانت هذه التوظيفات المالية مخصصة في المقام الأول لزيادة مشاركة الأقاليم في الاقتصاد السوفياتي بكامله ، فان السكان المحليين مع ذلك استفادوا منها ماديا وفكريا . الأمر الذي يعوض عن غياب الحرية السياسية الحقيقية ... » (أ. هاربمان : **السلام مع روسيا** . دار النشر ارتو ١٩٦٠) .

هكذا يبدو أن التأكيدات على وجود وحدة « شعب سوفياتي » فريدة من نوعها لا تنسجم مع الواقع . فهل يمكن أن تهدد الضغائن التي تكنها الاقليات للتفوق الروسي الوضع القائم في الاتحاد السوفياتي ؟ لقد طرحت هذه المشكلة بعض الكتب الحديثة المستندة على تحليلات اقليمية متينة (خصوصاً كتاب هيلين كارير دانكوس d'Encausse **الامبراطورية المتفجرة**) . ومن المؤكد أن بعض الامم الصغيرة المتمسكة بالحفاظ على هويتها لدرجة لا تقبل معها الذوبان مع « الأخ الكبير » الروسي ، ويقوم فيها مثقفوها ومدارسها بحماية الارث الثقافي بعناية بصفته ضمان شخصيتها والحفاظ لوحدتها القومية . الا أن السخط الذي تثيره مبادرات السلطات المركزية لديها ليس من الشدة لدرجة تؤدي الى قيام الانتفاضات فيها . وقد يأتي الخطر من الخارج ، وعلى الاخص من اغراءات النهضة الاسلامية التي تحرك ايران ، أو من دسائس الصين السرية في الجمهوريات الآسيوية . فقد ذكر ل. اسي . كارول في عام ١٩٦٦ النظرية الأخيرة على أساس انها النتيجة المباشرة « للخلاف » الصيني ـ السوفياتي حين قال : « ان مشاكل دمج مختلف الشعوب في الاتحاد السوفياتي لا زالت بعيدة عن الحل . وقد تصبح المشاعر المناهضة للروس في بعض الجمهوريات مثل كازاكستان أو أوزبكستان قابلة للانفجار

بسهولة اذ قدم بها « وطن شيوعي » آسيوي آخر امكانات ُهم لتطور مستقل . . . وليس من المدهش رؤية الاتحاد السوفياتي يتهم الصين بلعبها بطاقة التضامن الاسيوي ضد « البيض » بنشر شعار « نفس العرق ، نفس الثقافة » بين جيرانها (ك. اس. كاول : **صين ماو** دار النشر لافون ١٩٦٦) . ومن الممكن استبعاد مثل هذا الاحتمال اذا ما احترم مبدأ المساواة بين الاجناس ومنح الجميع الحقوق المدنية نفسها ، وانتقل زمام الامور تدريجيا الى السكان المحليين .

أما موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه الظاهرة الاستعمارية فكان معقداً . فهي لم تسع الى اقامة امبراطورية في الخارج بالمعنى الجغرافي للكلمة . فبما أنها هي نفسها كانت مستعمرة وتحررت فانها من حيث المبدأ عارضت الاستعمار الأوروبي ، خاصة وأنه قد يغلق الباب المفتوح أمام تجارتها ولا يمكن للمرء القول عن يقين فيما اذا خلقت الحرب ضد اسبانيا (١٩٢٨) مبدأ استعمارياً أو كشفت النقاب عنه والذي وصفه ت. روزفلت أمام الكونغرس بأنه امبريالي صرف حين قال :

« ينبغي علينا بناء قوتنا خارج حدودنا (لكي) نحافظ على مكانتنا في النضال من أجل التفوق البحري والتجاري ، وعلينا بناء القناة البرزخية ، واستحواذ المواقع المتميزة التي ستسمح لنا بأن نقول كلمتنا حين تقرير مصير محيطات الشرق والغرب » (نيسان ١٨٩٩) .

تعبر هذه الكلمات القليلة عن الخطوط الأساسية للسياسة التي تتبعها ُمريكا منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا . ولا تغير تهجمات ويلسون وروزفلت على الامبراطورية ولا التصريح بأن الولايات المتحدة تناهض الامبريالية بطبيعتها وتاريخها من هذه السياسة شيئاً . فقد أثار الأمريكيون في جزر الهاوائي ، حيث كانت لهم مصالح ، انتفاضة ضد النظام الملكي الشرعي عام ١٨٩١ . واقاموا فيها جمهورية تمت حمايتهم قبل ضمها اليهم عام ١٨٩٨ وبعملية مماثلة تقريباً ، أقنع الأمريكيون بناما بالانفصال عن كولومبيا عام ١٩٠٣ . وأستأجرت واشنطن قطعة أرض

تلامس المحيطات لفترة غير محددة حيث كانت القناة في طريق الشق (منطقة القنال) . وتم تعديل المعاهدة عام ١٩٧٧ بدعم من دول أمريكا اللاتينية رغم مقاومة برلمان واشنطن لذلك . وحدد الاول من تشرين الاول ١٩٧٩ تاريخا لنقل السيادة على منطقة القنال . اما القنال نفسها فبقيت ملكاً للولايات المتحدة . أما المستعمرات التي أخذها الامريكيون من اسبانيا فكرسوا لها مصيراً مختلفاً اذا منحو كوبا حق الاختيار بين « التحول الى دولة مستقلة أو أن تصبح جزءاً مندمجاً في أقوى الجمهوريات » الامريكية ، فاختارت الاستقلال الا أن الاسلحة الامريكية أمنت « النظام والحرية » فيها حتى عام ١٩٣٤ . وظلت الفيلبيين العاجزة عن حكم نفسها بنفسها مستعمرة تابعة للولايات المتحدة حتى عام ١٩٣٥ .

أما بالنسبة لبورتوريكو ، فقد صرح ت. روزفلت « بأنها ليست كبيرة لدرجة تسمح لها بالعزلة . وينبغي علينا أن نحكمها جيدا وبحكمة وخاصة لمصلحة شعبها نفسه » . فمنذ عام ١٩٠٠ ، بوشر بتغيير الثقافة فيها بشكل مكثف عن طريق التعليم ، واستمر ذلك حتى عام ١٩٣١ (انظر اطروحة نيجرون دي مونسيو : **امركة بورتوريكو ونظام المدرسة الرسمية** ، مطابع جامعة نيويورك ، ١٩٧١) .

ولم يعد توغل الشركات الامريكية بالفائدة على السكان المحليين لان حرمانهم من الاراضي الزراعية الكافية ، والقفزات الديموغرافية الكبيرة اضطرهم للهجرة الجماعية نحو القارة ، والتكدس في المعازل في المدن الكبرى في غرب الولايات المتحدة . وشكل نظام « الدول الحرة المتحدة » في عام ١٩٥٢ مرحلة حاسمة على طريق دولة الاتحاد : واجابت واشنطن بفتور على احتجاجات انصار الاستقلال الذين تدعمهم بعض دول امريكا اللاتينية ، بأن مصير بورتوريكو « مجرد أمر أمريكي داخلي » . واعتبارا من عام ١٩٧٣ ، أخذت لجنة انهاء الاستعمار التابعة لمنظمة الامم المتحدة تصوت سنويا على قرار يتعلق بحق بورتوريكو المشروع بتقرير المصير والاستقلال . ويعتبر حظ هذه الامنية من التنفيذ ضئيلا جدا لعدة

اسباب أهمها ــ حسب زعم الامريكان ــ أنها لا تنسجم مــع تطلعات الغلبية سكانها وانها من ايحاء كوبا وأصدقائها .

وهنا لابد من خاتمة . لاتزال بعض البلدان خاضعة لسلطة غيروطنية حتى في الدول التي تعلن عن عدائها للاستعمار ، ورغم تطلعات سكانها الوطنية . ولاشك بأنه يجب أن يعزى ذلك للصراع الذي بقسم العالــم الى معسكرين . فقــد ظهر هذا الصراع بشكل علنــي لــدى تحربــر امبراطوريات أوروبا الغربية . وجرت كل من آسيا وافريقياالمستعمرتين الى دوامات الصراع الايديولوجي والاقتصادي والتي كانت كل منهما موضوع رهانه . فحل مشاكل التحرير المعقدة اصبح بعد قيام هــذا الصراع اكثر دقة . وبشكل تاريخها جزءا من ميدان معروف جدا لدرجة تجعل من غير الضروري سرده هنا . ويكفى التذكــير بمثــال فيتنام وسياسة الـ « عرقلة endigment » . والمثال الاكثر حداثة في أفريقيا يتمثل بالصعوبات الكثيرة التي تواجه حصول نامبيا على الاستقلال ، رغم الارادة الواضحة التي عبر شعبها عنها ، لان افريقية الجنوبية لــم تستجب للقرارات المتعددة لمنظمة الامم المتحدة ، ومجلس الامن التابع لها المطالبة باستقلال نامبيا الفوري الا مكرهة وبشروط . فقد رفضت، بدعم من إدارة ريغان ، التفاوض مع الحركة الأكثر تمثيلا للسكان المحليين « الصاوابو » ، حتى بعد أن اعترفت بها كل من منظمة الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية الممثل الشرعي للشعب الناميبي . وربــط ريغان الاعتراف باستقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا التي تقاتل الى جانب الحكومة الشرعية ضد اعتداءات « المنشقين » من أبنائهــا .

ان سياسة العرقلة المتبادلة التي تبنتها الدولتــان « العظميــان » للحيلولة دون امتداد منطقة نفوذ الدولة الاخرى تستخدم في الغالــب طرقا تحول دون القضاء نهائيا على الظاهرة الاستعمارية .

الملاحـــق

ملحق رقم ١

التسلسل الزمني للأحداث

١٩١٨ ، ٨ كانون الثاني	نقاط الرئيس ويلسون الأربع عشرة .
١٩١٩ ، ٢٨ حزيران	إنشاء ميثاق عصبة الأمم لنظام الانتداب .
١٩٢٠ ، نيسان	تقسيم الانتدابات في مؤتمر سان ريمو .
١٩٢٢ ، ٢٨ شباط	استقلال مصر (الإعلان الإنكليزي) .
١٩٣٠ ،	المعاهدة الإنكليزية ـ العراقية وإنهاء الانتداب على العراق .
١٩٣٦ ، ٢٦ آب	معاهدة التحالف الإنكليزي ـ المصري :
	نهاية الاحتلال العسكري لمصر (ما عدا في منطقة القنال) .
	الحكم الثنائي الإنكليزي ـ المصري للسودان .
، ٩ إيلول	المعاهدة الفرنسية ـ السورية .
، ١٣ تشرين الثاني	المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية .
١٩٤١ ، ١٤ آب	الميثاق الاطلسي .
، ٦ آذار	المعاهدة التمهيدية لوكليرك ـ هو شي مينه .
١٩٤٢ ، ٨ تشرين الثاني	الإنزال الإنكليزي ـ الأمريكي في أفريقيا الشمالية .

١٩٤٤ ، ٣٠ كانون الثاني ــ ٨ شباط	مؤتمر برازافيل .
١٩٤٥ ، حزيران	إنهاء الانتداب على سوريا ولبنان . ميثاق سان فرانسيسكو .
١٩٤٦ ،	تشكيل مملكة ما وراء نهر الأردن .
١٩٤٧ ، ١٥ آب	استقلال الهند وباكستان .
، ١٥ كانون الأول	استقلال سيلان .
١٩٤٨ ، ٤ كانون الثاني	استقلال برمانيا (المعاهدة الإنكليزية ــ البرمانية ١٧ تشرين الأول ١٩٤٧) .
، ٥ حزيران	معاهدات رأس ــ الونغ:استقلال فيتنام.
١٩٤٩ ، ٨ آذار	معاهدات اوريول ــ باو ــ داي .
، ١٩ تموز	لاوس دولة متحدة مستقلة .
، ٨ تشرين الثاني	كمبوديا دولة متحدة مستقلة .
، ٢٧ كانون الأول	استقلال أندونيسيا .
١٩٥١ ، ١٤ كانون الأول	استقلال ليبيا .
١٩٥٢ ، ١٥ إيلول	اتحاد ارتيريا مع أثيوبيا .
١٩٥٣ ، شباط	استقلال السودان (المعاهدة ــ الإنكليزية ــ المصرية) .
، ٢٢ آب	المعاهدة الفرنسية ــ اللاوسية .
١٩٥٤ ، ٢١ تموز	معاهدات جنيف : نهاية الحرب في الهند الصينية . إستقلال فيتنام ، ولاوس ، وكمبوديا .

، ٢٠ آب		قيام الحكم الذاتي في تونس .
، ١ تشرين الثاني		اعلان الثورة الجزائرية .
١٩٥٥ ،	نيسان	مؤتمر باندونغ .
، ١٤ كانون الأول		مملكة ما وراء نهر الأردن اصبحت المملكة الأردنية .
١٩٥٦ ،	١ كانون الثاني	استقلال السودان .
، ٢ آذار		استقلال المغرب .
، ٢٠ آذار		استقلال تونس المعاهدة الفرنسية ــ الهندية والتنازل عن الوكالات التجارية الفرنسية للهند .
١٩٥٧ ،	١٦ آذار	استقلال غانا .
، ٣١ آب		استقلال ماليزيا .
١٩٥٨ ،	٣ حزيران	استقلال سنغافورة .
، ٢ تشرين الأول		استقلال غينيا (استفتاء ٢٨ إيلول) .
١٩٦٠ ،	١ كانون الثاني	استقلال الكميرون .
، ٢٧ نيسان		استقلال التوغو .
، ٢٦ حزيران		استقلال مدغشقر .
، ٣٠ حزيران		استقلال الكونغو البلجيكي .
، ١ تموز		استقلال الصومال .
، ١٢ تموز		استقلال الكونغو برازافيل ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، والتشاد ، والغابون (بالنسبة لهذه البلدان الأربعة كان إعلان

		الاستقلال على التوالي ١٥ ، ١٤ ، ١١ ، ١٧ آب) .
،	١ آب	استقلال الداهومي والنيجر .
،	٥ آب	استقلال فولتا العليا .
،	٧ آب	استقلال ساحل العاج .
،	١١ إيلول	استقلال السنغال .
،	٢٣ إيلول	استقلال مالي .
،	١ تشرين الأول	استقلال نيجيريا .
،	٢٨ تشرين الثاني	استقلال موريتانيا .
١٩٦١ ،	٢٧ نيسان	استقلال سيراليون .
،	٩ كانون الأول	استقلال تنجانيقا .
١٩٦٢ ،	١ كانون الثاني	استقلال ساموا الغربية .
،	١ تموز	استقلال راونده وبوراندي .
،	٣ تموز	استقلال الجزائر .
،	٦ آب	استقلال جامايكا .
،	٣١ آب	استقلال ترنيتيه ــ توباغو .
،	١٩ تشرين الأول	استقلال أوغنده .
١٩٦٣ ،	آذار	البلاد المنخفضة تسلم إريان (غينيا الجديدة الغربية) إلى أندونيسيا .
،	٣١ آب	تشكيل ماليزيا التي دخلت فيها اقاليم شمال بورينو ، وبرونوي ، وسراواك .

، ١٢ كانون الأول		استقلال كينيا وزانجيبار .
١٩٦٤ ، ١ تموز		استقلال نيسالاندة (مالاوي) .
، ٢٣ تشرين الأول		استقلال روديسيا الشمالية (زامبيا).
١٩٦٦ ،		استقلال باربراد .
		استقلال باتشونا .
		استقلال ليزوتو .
١٩٦٨ ،		استقلال جزيرة موريس .
		استقلال نورو .
		استقلال سوازيلاند .
		استقلال جزر فيدجي .
		استقلال تونغا .
		استقلال ساموا الغربية .
١٩٧١ ،		إمارات الخليج العربي .
١٩٧٣ ،		استقلال بهاما .
١٩٧٤ ،		استقلال غرانادة .
		استقلال غينيا ـ بيساو .
١٩٧٥ ،		استقلال جزر القمر .
		استقلال موزامبيق .
		استقلال بابوازي .
		استقلال سورينام .

١٩٧٦ ، استقلال أنغولا .

١٩٧٧ ، استقلال جيبوتي .

١٩٧٨ ، استقلال الدومينيك .

استقلال جزر سالامون .

استقلال توفالو .

١٩٧٩ ، استقلال القديس فانسن .

استقلال سان ـ لوي .

استقلال كيرباتي .

١٩٨٠ ، استقلال زانمبابوي .

استقلال الإيبريد الجديدة .

١٩٨١ ، استقلال أنتيجا وبيليز .

* * *

ملحق رقم ٢

مهنادا غاندي ١٨٦٩ ـ ١٩٤٦

ولـد غانـدي في « باربانذار » (في الشمال الغربي من بومباي) في اسرة من طبقة البانيا الشعبية التي كانت تزود دولة « كاتيا واد » الصغيرة بالوزراء . وتزوج وهو في الثالثة عشرة من عمره . واوفد الى لندن لدراسة الحقوق . فيها الم بالحضارة الغربية من غير أن يتبنى فكرها وتطبيقاتها .

وبعد عودته الى بومباي ، تخلى سريعاً عن مهنة المحاماة لخيبة امله في الخدمه بها . وغادر البلاد الى افريقية الجنوبية عام ١٨٩٣ . ومكث فيها حتى عام ١٩١٤ . واصبح فيها المدافع عن المجتمع الهندي ضد الإجراءات العنصرية التي تمارس عليه . وطبق بنجاح طريقة المقاومة السلمية التي تهدف الى إقنـاع المضطهِد بظلمه اكثر ممـا تهدف الى النضال ضد هـذا الظلم .

وفي عام ١٩١٩ ، بدا غاندي نضاله من أجل تحرير الهند . وكرس حياته لتحقيق هذا الهدف عندمـا الغى الإنكليزالحريـات الشخصية (قانون روليت Rowlatt Act) . ولم يكن راغباً في أن يصبح زعيماً لحزب لأنه كان يزدري الانتصارات السياسية والشعبية معاً (كان يغتاظ من تسمية مهاتما ــ الروح العظيمة) . ومع أنه كان وراء بعض قرارات حزب المؤتمر الهندي المعتدلة دائماً ، فإنه فضل تكريس نفسه للقيـام بتربية الجماهير اجتماعياً ولحماية وحدة الهندوس والمسلمين ، والتنقل من قرية لأخرى ومشاركة البؤسـاء حياتهم .

وجعــل منه عدائــه الحماسي للعنف العــدو المحــير للمستعمر الإنكليزي ، والأكثر فعالية . وسجن في عدة مناسبات لاعتباره المسؤول عن حركات العصيان المدني السلمية . وكان يخرج من السجن دومــاً متعاظم النفوذ . ويعود هذا النفوذ أيضاً لرجاحــة عقله المنفتح علــى التأثيرات الأكثر تنوعاً (رسالة المسيحية السلمية ، انسانية روسكين ، انجلية تولستوي) ، وتعلقه الشغف بانتصــار العدالــة ، واستخفافه بحياته الخاصة التي كرسها لنصرة قضيته . فقد وصفه نهرو بقوله :

« إنه يمثل جماهير الفلاحين في الهند ، وهو جوهر الإرادة الواعية أو اللاواعية للملايين من الناس الفقراء . إنه رجل ذو ذكاء حاد جداً ، وعواطف شفافة ، وذوق رفيع ، ونظرة واسعة ، وإنساني . إلا أنه دائم الزهد ، قضى على شغفه وعواطفه أو صعّدها وقننها باتجاه روحاني . وذو شخصية باهرة تجذب الناس إليه كالعاشقين . وتفجر فيهم العطف والإخلاص في كل محنة »

* * *

ملحق رقم ٣

جواهر لال نهرو ١٨٨٩ - ١٩٦٣

ولد نهرو في مدينة الله آباد عام ١٨٨٩ من أسرة تنتمي الى الطبقة البرهمانية الكشميرية العليا . وكانت اسرته متفرنجة ومتحزبة للإنكليز . ومنذ عام ١٩٠٥ ، سافر الشاب نهرو الى إنكلترة لمتابعة دراسته فيها على نفقة والده . فدرس العلوم الطبيعية في جامعة هارو ، ثم في معهد ترينيتي (كمبريدج) ، والحقوق في معهد إنير تامبل (لندن) وحصل فيه على معرفة واسعة في آداب أوروبا وتاريخها .

وعاد نهرو الى الهند عام ١٩١٢ ، وانتسب الى نقابة المحامين . واصبح عضواً في حزب المؤتمر الوطني مع والده موتيلا نهرو الذي كان من قادة الحزب البارزين .

بعد أحداث عام ١٩١٩ تخلى نهرو عن حياة المحاماة ، وكرس نفسه للعمل السياسي . وشارك في حملات العصيان المدني التي قادها غاندي . وسجن معه لأول مرة عام ١٩٢٢ . وعلى الرغم من أنه كان صديقاً للمهاتما فإنه لم يكن يشـاركه في وجهات نظره التقليدية المحافظة . ولم يمنعه انتماؤه للطبقة الارستقراطية من الإيمان بنوع من الاشتراكية . فقد كان يعتقد بضرورة تطبيق الإصلاح الزراعي وتحسين مصير الجماهير عن طريق إنشاء صناعة قوية . ومع أنه كان مسالماً تماماً ، فإنه لم يرفض دائماً اللجوء لاستخدام القوة . كما أن تكلزته anglicisc العميقة دفعته للاعتقاد (١٩٢٨) « بعدم إمكان حصول الهند على الاستقلال الفعلي طالما لها ارتباط مع إنكلترة » .

واصبح نهرو رئيساً لحزب المؤتمر عام ١٩٢٩ . ونشط النضال الوطني للحزب . واعتقل في عدة مناسبات حتى عام ١٩٤٦ ، حين استدعي لتشكيل حكومة هندية مؤقتة . عندئذ لم يتردد عن تقديم التنازلات التي تمليها النظرة الواقعية للأمور ، أي بصدد تقسيم الهند وبقاء بلده داخل الكومنولث .

* * *

ملحق رقم ٤

محمد علي جناح ١٨٧٦ — ١٩٤٨

ولد محمد علي جناح في ٢٥ كانون الأول ١٨٧٦ في كراتشي(*) . وكان والده من تجار هذه المدينة . حصل محمد علي على تعليمه الابتدائي في مدرسة الاسلام في كراتشي(*) . ثم سافر الى لندن لدراسة الحقوق فيها عام ١٨٩٢ . وفي عام ١٨٩٦ ، عاد الى بلاده بعد أن حاز على درجة الماجستير في الحقوق . ومارس مهنة المحاماة في بومباي . وعمل كقاض لفترة من الزمن(*) .

بدات حياته السياسية في عام ١٩٥٠(*) . وانضم الى حزب المؤتمر الهندي ، واصبح احد اعضاء الفريق الوطني المعتدل فيه الذي كان يتزعمه غوخالي Gokhale . وشغل المقعد المخصص للعضو المسلم في المجلس التشريعي المركزي في الفترة ١٩١١ — ١٩٣١ . وخلال تلك الفترة كان يعتقد بأن ماهو مرغوب فيه تقوية وحدة العمل بين الهندوس والمسلمين بهدف الحصول على الحكم الذاتي . فكان احد صانعي حلف لوكنو Pact de Lucknow بصفته رئيسا للرابطة الاسلامية (التي اصبح عضوا فيها منذ عام ١٩١٣) الرامي الى تحقيق الهدف المذكور .

ادت النزاعات بين الطوائف على اثر إصلاحات ١٩١٩ الى خشية جناح من عدم احترام الأغلبية الهندوسية لحقوق الأقليات في الهند التي تتمتع بالحكم الذاتي . فاستنكر حملة عدم التعاون السلمي التي قادها

(*) المعرب .

غاندي (١٩١٩ ـ ١٩٢٢) . وانسحب من حزب المؤتمر الهندي . ويشهد تصريحه المؤلف من اربع عشرة نقطة لعام ١٩٢٨ على أنه كان منذ ذلك التاريخ من انصار فكرة قيام نظام فيدرالي مع تقديم ضمانات سياسية واجتماعية للمسلمين .

وازدادت مواقفه ابتعاداً عن نظرات حزب المؤتمر الهندي الوحدوية . وبعد انسحابه من الرابطة الاسلامية لعدة سنوات ، عاود نشاطه فيها عام ١٩٣٥ وجعل منها حزبا نضاليا ومنظما على الطريقة الغربية . واصبح « القائد الأعظم » فيه . ومنذ ذلك الوقت صار الهدف الوحيد لنضباله حصول الهند على الاستقلال وتقسيمها وتشكيل دولة مسلمة في الباكستان .

* * *

ملحق رقم ٥

فرحـات عبـاس

ر ـ فرحات عباس في مدينة طاهر (قسنطينة) في شهر تشرين الأول ١٨٩٩ . كان والـده مديرا محليـا . بدأ فرحات عباس حياتـه الدراسية تلميذا في مدرسة دجيجلي الابتدائية . ثم انتقل الى ثانويـة قسنطينة ، ومن بعدهـا الى جامعة الجزائر حيث حـاز على دبلوم في الصيدلة . واهتم أثناء دراسته بالسياسة (كان رئيسا لاتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين) والآداب . وقـام آنذاك بنشر صحيفة **الشباب الجزائري** .

وبعد أن فتح صيدلية في صطيف عام ١٩٣٣ ، اصبح مستشارا في البلدية ، ثم مستشارا عاما ، ومستشارا في المفوضية المالية . وفي العام نفسه أسس صحيفة **التفاهم** ، ونشر فيها بيانه الشهير في شباط ١٩٣٦ . تطوع في الجيش اثنـاء الحرب العالميـة الثانية وتأثر كثيرا بهزيمـة فرنسا فيها .

وفي تشرين الثاني ١٩٤٤، التقى مع ر. مورفي مبعوث الرئيس الأمريكي روزفلت . وإطلع على الميثاق الاطلسي الذي ولد لديه الآمال في قيـام اصلاحات في الجزائر . وحرر **بيان الشعب الجزائري** (٢٢ كانون الأول ١٩٤٢) وقدمه للسلطات الفرنسية باسم مجموعة من الأعيان المسلمين المعتدلين . وعلى اثر الاضطرابات التي حصلت في مدينة صطيف في مايس ١٩٤٥ ، تم حل حركة **اصدقاء البيان والحـرية** التي أسسها بهدف

المطالبة بالحكم الذاتي . وكان لاتحاد البيان الجزائري الديموقراطي ، الذي أسسه فيما بعد ، دور هام في الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية (١١ ممثلا) . إلا أنه فقد نفوذه منذ عام ١٩٤٧ . وفي البداية ، لم يؤيد فرحات عباس ، المعارض لاستخدام العنف ، الثورة الجزائرية التي اندلعت في تشرين الثاني ١٩٥٤ ، ولم يتبنَّ أهداف جبهة التحرير الوطنية إلا في نيسان ١٩٥٦ ، بعدما ضاع كل أمل بالحل السلمي .

* * *

ملحق رقم ٦

احمد سوكارنو

ولد احمد سوكارنو عام ١٩٠١ في سورابايا (جاوة الغربية) . كان والده معلم مدرسة . واهتم بتعليم ابنه على الطريقة الغربية . وفي سن الرابعة عشرة دخل سوكارنو مدرسة عليا في سورابايا ، وعاش بين أفراد عائلة تجوكرا ومينوتو (مؤسس ارابطة الاسلامية) .

وفي كنفها اعتنق الحركة الوطنية . وبدا نشاطه السياسي بإنشاء جمعية الشباب الوطني .

عقب قبوله في كلية باندونغ التقنية لتحضير شهادة في الهندسة (١٩٢٠) ، ارتبط احمد سوكارنو بالزعماء السياسيين ومن بينهم دويس ديكر .

وتعتبر سنة ١٩٢٦ البداية الحقيقية لنشاطه السياسي من أجل وحدة بلاد الهند الهولندية واستقلالها . ففي عام ١٩٢٧ ، أسس أحمد سوكارنو الحزب الوطني الأندونيسي . وفي عام ١٩٢٨ ، نجح سوكارنو في إنشاء اتحاد جميع التجمعات الوطنية الذي اصبح رئيسا له .

وأدت نشاطاته السياسية الى اعتقاله في كانون الأول ١٩٢٩ ، واتهم بتحضير العصيان في بلده . فاستغل فرصة محاكمته لنشر دفاعه « اندونيسيا تتهم » ، وهو عبارة عن هجوم عنيف على مساوىء السيطرة الاستعمارية الهولندية المشينة .

وبعد ان امضى عامين في السجن ، سعى الى إعادة تشكيل حزبه الذي انحل اثنــاء ذلك ونشر كتابــه **« نحو الاستقلال الأندونيسي »** ، واعتبرت بعض فقرات هذا الكتاب « ضارة بمصالح الدولة الاستعمارية الهولندية » ، فاعتقل سوكارنو من جديد ، ونفي الى فلوريس بتهمة أنه « رجل خطير على السلام والأمن العام ».

ملحق رقم ٧

ننامدي ازيكيوية ، « زيك »

ولد ازيكيوية في مدينة لاغوس عام ١٩٠٤ . وكان والده يعمل مستخدما بسيطا في السكك الحديدية . حصل على تعليمه في مدارس البعثات الكاثوليكية . ثم غادر نيجيريا الى الولايات المتحدة الأمريكية وعاش فيها بشقاء . فقد مارس فيها عدة نشاطات . إذ عمل على التوالي عاملا في مصبغة ، ثم ملاكما ، فعاملا في المناجم . ثم أصبح طالبا في جامعتي لنكولن وكولومبيا . وبعد حصوله على دبلوم أستاذ في الفنون ، عاد الى افريقيا ليعمل في الصحافة . واسس مجموعة من الصحف في ساحل الذهب ، منها الرائد الأفريقي الغربي . وساعدته براعته في إدارة الأعمال على زيادة ثروته بسرعة ، والمشاركة في العديد من المشاريع التجارية .

وبعد عودته الى نيجيريا مباشرة ، اسس ازيكيويه **فريق إعادة بناء نيجيريا** الذي شكل النواة الأولى لحزب مجلس نيجيريا والكميرون الوطني . وتولى زعامة هذا الحزب . وأبدى براعة فائقة في الدعاية لشخصه ، وذلك عن طريق الايحاء بان حياته مهددة نتيجة نضاله الوطني، وتقديم نفسه على انه « القديس جورج الأفريقي المناضل ضد التنين الامبريالي » .

ولما كان زيك داهية في السياسة كما في إدارة الأعمال ، فقد كانت مواقفه الخاصة بمستقبل نيجيريا متقلبة . فكان على التوالي متطرفا ومتساهلا تجاه الانكليز ، وداعيا لوحدة نيجيريا ، ومن دعاة الاقليمية

وذلك تبعا للظروف . كما أن قصص خلطه بين الأموال العامة ومصالحه الشخصية (قضية مصرف الكونتيننتال الأفريقي) لم تعرض حياتــه السياسية للخطر ، ولم تؤثر على نفوذه في أوساط الجماهير وخصوصا في شرقي نيجيريا . وعلى الرغم من تصرفاته السيئة العابرة ، فقد ظل ازيكيويه الشخصية السياسية المسيطرة في العالم السياسي النيجيري .
واصبح أول حاكم عام لنيجيريا المستقلة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٠ .

* * *

ملحق رقم ٨

جوليوس نيريري

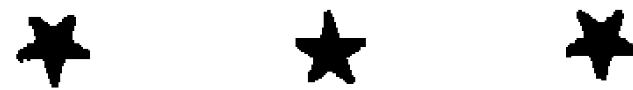
ولد نيريري عام ١٩٢١ في قبيلة ذاناكي الصغيرة (المقاطعة الشمالية) . تابع دراسته في المعهد الجامعي في ماكيريري (اوغندة) ، وتخرج منه معلما . واصبح مدير مدرسة البعثة الكاثوليكية في تابورا . وفي عام ١٩٤٩ ، كان نيريري اول طالب من تنجانيقا يسجل في جامعة بريطانية (ايدنبورغ) . وبعد عودته الى بلاده اشتغل في السياسة . واصبح عام ١٩٣٥ رئيسا لرابطة تنجانيقا الافريقية . ثم اسس حزب الاتحاد التنجانيقي الافريقي الوطني في ٧ تموز ١٩٥٤ . والجهود التي بذلها لنشر حزبه في كافة انحاء تنجانيقا جعلت منه شخصا مشتبها به لدى الادارة البريطانية ، في حين انه حصل على شعبية مميزة بين الافارقة . وبما انه كان معتدلا ومتساهلا ، فقد عارض على الدوام استخدام العنف ، وعمل على جمع سكان تنجانيقا في مجتمع من المواطنين المتساوين بدون تمييز عرقي . وهو القائل : « أن لون البشرة لا يعتبر خطيئة في تنجانيقا » . ويعتبر ذكاؤه واستقامته ، وبراعته كمنظم وقدرته على نقل المثل الأعلى بعبارات عملية من العوامل الأساسية لنجاحه .

جومو كينياتا

ولد كينياتا عام ١٨٩٣ في ميتوفو بالقرب من فورت هال . وتوفي والده وهو صغير السن . فتولت البعثة التبشيرية الايكوسية في كيكويو تربيته . وخلال مدة استخدامه كمساعد طباخ ، ثم في مصلحة المياه في نيروبي ، ناضل كينياتا ضد شروط العمل المفروضة على السكان المحليين وفي عام ١٩٢٢ انتسب الى رابطة الكيكويو المركزية ، ثم أصبح رئيسا

لها . وفي عام ١٩٢٩ ، ترك بلده ، ولم يعد إليه إلا في عام ١٩٤٦ . وفي نيروبي ، ناضل كينياتا ضد شروط العمل المفروضة على السكان المحليين. عام١٩٣٢،احتج في لندن ضد تقسيم الأراضي الكينية الذي قامت به لجنة كارتر . وبعد أن تابع دراسته لبعض الوقت في مدرسة لندن الاقتصادية ، انتقل الى عدد من الجامعات الأوروبية الأخرى (منها جامعة موسكو) . ونشر عام ١٩٣٨ كتابا في علم الأجناس بعنوان **على اقدام جبل كينيا** .

عنب كينياتا دورا هاما في المؤتمر الافريقاني الذي عقد في مانتشيستر (١٩٤٥) ، ثم عاد الى كينيا حيث عين مديرا لدار المعلمين في جيثنغوري . وطلب من الحكومة السماح له بتشكيل حزب سياسي شرعي هو اتحاد كينيا الأفريقي (١٩٤٧) ، الذي ضم بسرعة مائة الف عضو . وصمم كينياتا على النضال مع الحزب من أجل منح الأفارقة حرية اختيار الزراعات (إذ كانوا ملزمين بزراعة الشاي والبن والسمسم) والمساواة في الرواتب ، والسير نحو الحكم الذاتي . فأقلق نجاح حزبه البريطانيين فمنعوه عام ١٩٥٢ ، وسجنوا زعيمه كينياتا بتهمة التواطؤ مع الماو ــ ماو .



ملحق رقم ٩

كوامي نيكرومـــا

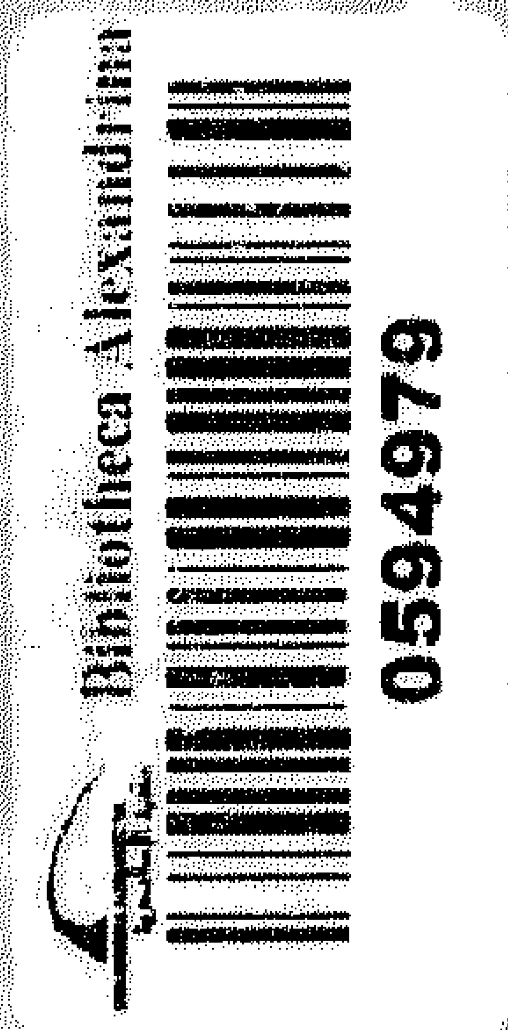
ولد عام ١٩٠٩ في نكروفول غربي ساحل الذهب . بدأ دراسته في مدرسة البعثة الكاثوليكية ، وتابع تحصيله في معهــد أكرا . وأصبح نيكروما معلما عام ١٩٣٠ ، ثم مديرا للمدرسة الابتدائية الكاثوليكية في اكسيم .

وفي عام ١٩٣٥ ، ذهب الى الولايات المتحدة الأمريكية ، وسجل في جامعة لنكولن السوداء (بينز) ، وأمضى فيها ثماني سنوات درس خلالها التاريخ ، والفلسفة ، والاقتصاد السياســي والصحافــة . وفي عــام ١٩٤٣ ، حصل نيكروما على الشهادة . ودرس في هذه الجامعة العــلوم السياسية بصفته معيدا Lecturer . ومنذ ذلك الوقت أصبح من المهتمين بالحركة الوطنية والحركة الافريقانية وذلك بقراءته لأعمــال ماركوس غارفي . وتخلى عن الديانة الكاثوليكية .

وفي مايس ١٩٤٥ سافر نيكروما الى لندن بهدف إنهاء دكتوراة الفلسفة . إلا أنه نذر سنتي إقامته فيها للعمل السياسي بالدرجة الأولى. واصبح نائبا لرئيس اتحاد طلاب غرب افريقيا في لندن . وبهذه الصفة جرت تسميتــه سكرتيرا للمؤتمر الأفريقاني الخامس الذي عقــد في مانشيستر . المؤتمر الذي وضع خطط النضال من أجل استقلال افريقيا بواسطة « المنظمات الجماهيرية » . وبعد ذلك أصبح واحدا من قادة سكرتاريــة غرب أفريقيا ، المنظمــة التي كانت مهمتها التنسيق بين الحركات الوطنيــة في المستعمرات الأفريقيــة . واشتغل نيكرومــا في الصحافــة ، وكتب بعض الكتيبات ، وعقد لقاءات مع زعماء أفارقــة آخرين (سنغور ، هوفيت ـ بواني) . ثم دعي الى ساحل الذهب لتسلم السكرتارية العامة لحزب اتحاد ساحل الذهب (كانون الأول ١٩٤٧) .

الفهرس

٣٠٠٠ ط١/١١/١٩٩٤



الطبع وفرز الألوان في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٤

سعر النسخة داخل القطر
١٥٠ ل.س

في الأقطار العربية ما يعادل
٣٠٠ ل.س